



عدالة الرواة والشهود

وتطبيقاتها في الحياة المعاصرة

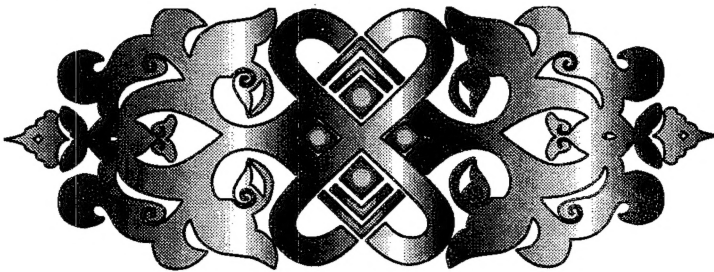
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عدالة الرواة والشهود

وتطبيقاتها في الحياة المعاصرة

العلامة الدكتور

المرتضى بن زيد بن زيد بن علي المحطوري
كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء



مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الثانية

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي للطباعة والنشر والتوزيع

• الجمهورية اليمنية - صنعاء Republic of yemen - Sana'a

Tel: 269091

تلفون: ٢٦٩٠٩١

Fax: 269079. P.O. Box: 3801 فاكس: ٢٦٩٠٧٩ - ص.ب: ٣٨٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

هذا الكتاب خلاصة معاناة وأمل وألم، ودراسة لبعض رواسب النفس البشرية ، وتنافر طباع الناس، واختلاف مشاربهم وعقائدهم ، وتأثير البيئة عليهم، وتعصبهم للمألوف ، واتباع الملوك والدنيا ، كما يُقال : «الناس على دين ملوكهم» إلا من عصم الله .

والكتاب أيضاً دراسة للجانب الأخلاقي، واستقامة السلوك ، وفساد الفطرة . إنني وجدت جمّاً غفيراً لا يتزحزح عمّا أَلِفَ أو لُقِنَ في الصغر، حتى وإن خالف الدليل، فتراه يتعصب ويناضل لا يلوي إلى كتاب ولا سنة . كما لمستُ اعتياد الناس على أمورٍ جاءت بها الحضارة، واختلافُ الأزمان ، كانت فيما مضى من منكرات الأعمال، وأصبحت أمراً مألوفاً .

سترى أيها القارئ الكريم تحليلاً مبنيّاً على المنطق العقلي والنقلي، مُوثّقاً منسوباً إلى مصادره بدون مواربة ، إذ لا معنى للمنشغل بعلم الجرح والتعديل إلا أن يتجرد ويتحرى . وقد فعلتُ ذلك مقدماً للدليل القاطع الناصع مؤخراً عواطفني .

إن الكتاب دراسة لنيل الشهادة العالمية «الدكتوراه»، وبعد أن نلت الشهادة ومعها ثلاث شهادات تقدير، وجوائز لأحسن رسالة مقدمة لسنة ٩٤ - ٩٥م بجامعة القاهرة - قسم الشريعة .

وبما أن الكتاب مجرد عن العواطف متقيد بالدليل - إلا أنني مع ذلك وجدتُ ما يدعو إلى العجب! .

اولا - مناقشة رسائل الدكتوراه تتضمن كما هو المعتاد درسا قاسيا في النقد يصل أحيانا إلى التجريح ، لكنه بمثابة روتين متعارف عليه .

والذي حصل معي مختلف عن ذلك تماما ، إنه ليس نقاشا ، بل محاكمة للفكر الزيدي ، لكنها محاكمة يحكمها التحكم باعتبار أن المناقش بفتح القاف ، ليس له الحق في مجادلة المناقش - بكسر القاف وإلا كسر عظامه ورمى أطروحته في وجهه . ولست في مقام المعاتب لعلماء مصر الأجلاء فيكفيهم فخرا أنهم يستقبلون طلاب العلم من أنحاء الدنيا ، ولكنني في مقام الناصح المحب الذي يرجوا أن يتحلى رجال الأزهر بالذات وعلماء الشريعة عموما بسعة الصدر ، وبالخضوع للدليل مهما كانت نتائج مرة وخارجة عن المؤلف . وسأضرب لذلك مثالا ذكرت في الرسالة حديثا رواه عمرو بن العاص مفاده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء ... إلخ .

فقلت : يكفي لبطلان هذا الحديث أن راويه عمرو . فطار صواب أحد أعضاء لجنة المناقشة وظل ينفخ ويردد « سيدنا عمرو » !! ما فيه من عيب؟! ولم أجد ما أقوله سوى تكرار « حسبنا الله ونعم الوكيل » ، ولو كنت حرا في الجواب تلك الساعة لقلت : إن الصحبة عندنا محترمة جدا ، لكننا لا نرى عظيم حقها إلا لمن احترمها ، أما عمرو فهو عدو آل أبي طالب في الجاهلية والإسلام . وكيف يُقبل على آل أبي طالب ، وقد أشعل مع زميله معاوية أشرس حرب ضد الإمام علي عميد آل أبي طالب وابن عم محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزوج الزهراء ووالد الحسين ، وسابق السابقين إلى الإسلام ، وحامل راية الجهاد في كل معارك النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

هذه الحرب التي شنها عمرو كلفت المسلمين اكثر من سبعين الف قتيل في معركة صفين، وكان من جملتهم عمّار بن ياسر رضي الله عنه الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية»، وقد قتله فئة عمرو ومعاوية، فهل يجوز تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكي يسلم معاوية وعمرو؟ وهل يوجد في الدنيا أمة تقدر البغاة وتتجاهل نصوص نبيها؟.

إن معاوية أعطى عمراً شعب مصر العظيم طعمة مقابل مؤازرته: فأى صفة هذه؟. هكذا طرقت مسائل لا يقبل الكثير نقاشها.

أمنية:

ومع هذه الصعوبات التي لاقيتها أود تحضير رسالة دكتوراه أخرى حول الروتين الممل في كُـلِّ من جامعة صنعاء والقاهرة ونحوهما بعنوان «شحن السيف الصقيل المسلول، لقطع رقبة الروتين المملول»، تحت إشراف خمسة آلاف موظف في كلا الجامعتين. شريطة أن لا تزيد صفحات الرسالة على عدد الوثائق المطلوبة منذ إبداء الرغبة في الحصول على الدكتوراه حتى تحديد موعد المناقشة، على أن لا تقتصر ساعات المناقشة على ست ساعات كما حصل معي، وأن لا يقف الطالب على قدميه كما وقفت، بل يجب أن يكون النقاش ستين ساعة، والوقوف على رجل واحدة، وأن لا يحضر المناقشة الشيخ الوقور الجليل محمد الغزالي رحمة الله عليه - كما حضر وتعذّب معي، وأبى رغم شيخوخته ومرضه إلا أن يبقى معي حتى النهاية، هو وكثير من الفضلاء.

وبشرط استبعاد بعض العينات ممن لهم خبرة في تعذيب الطلبة ليحل محلهم مدير أبي زعل والمركزي.

اقول هذا بعد معاناة ست سنوات يشيب فيها الوليد ، عرفت فيها قيمة الإنسان العربي المسلم المنكوب ، أما وثائق قطع المعاش والمنحة ومتابعة إرجاع لقمة العيش ، وكذا مشوار من يريد أن يلتحق بهيئة التدريس ، فالأمر يحتاج إلى رسالتين أخريين .

وفي النهاية يفاجأ المرؤ بكثير من الفاشلين لا يدري كيف يصل إلى عقولهم .
لكني أقول ما قال الأول :

عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنه * له كُلُّ يوم في خليفته أمر

المرتضى بن زيد بن علي المخطوري

صنعاء - في ٢٧ - رمضان ١٤١٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَائِلُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١) ﴿الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾^(٢) والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الصَّادِقِ الْأَمِينِ^(٣) محمد وآله وسلم، المنزل عليه .

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٤)، مَنْ زَكَّى اللَّهُ لِسَانَهُ فَقَالَ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾^(٥) . وَزَكَّى أُمَّتَهُ فَقَالَ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٦) الذي «مَا كَانَ خَلْقٌ أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الْكَذِبِ»^(٧) .

(١) ١٤٣ : البقرة .

(٢) ٤٣ : الاعراف .

(٣) لقب كان يلقب به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قبل النبوة . ينظر صحيح البخاري ج ١ ص ٧ رقم ٧، وفيه قول خديجة رضي الله عنها للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «وَتَصَدَّقُ الْحَدِيثَ» . والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ج ١ ص ١١٩-١٢٠ رقم الحديث ٣٣ . والشَّفاء للقاضي عياض ج ١ ص ٢٦٨-٢٧٣ . وينظر سيرة ابن كثير ج ٢ ص ٢٣٤ - بحث الهجرة . وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٨٥ الهجرة، وقد ذكروا أَنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أمر علياً أن ينام على فراشه ويؤدي الودائع لأنه ليس أحد بمكة عنده شيء يخشى عليه، إلا وضعه عنده، لما يعلم من صدقه وأمانته . وطبقات ابن سعد ج ١ ص ١٤٦ . بحث بناء الكعبة، وص ١٩٥ بحث نزول الوحي . والمنظَّم لابن الجوزي ج ٢ ص ٣٥٠ . وسيرة المصطفى لهاشم معروف الحسني ص ٢٥٣ . ومحمد رسول الله لمحمد رضا، ص ١٢٧ . وفقه السيرة للبطوطي ص ١٧٨ .

(٤) ٣٢ - ٣٣ : الزمر .

(٥) ٣ : النجم .

(٦) ١١٠ : آل عمران .

(٧) قَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا كَانَ خَلْقٌ أَبْغَضَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكَذِبِ، لَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ =

فَأَقْضَ مِنْ خِصَالِهِ الشَّرِيفَةِ الْأَمَانَةَ وَالصَّدْقَ، لِيَتَحَلَّى بِهِمَا صَحَابَتُهُ الْكَرَامُ الَّذِينَ لَمْ يَكُنْ فِي وَسْعِهِمْ - وَهُمْ قَلَّةٌ ضِعْفَاءٌ - أَنْ يَدْخُلُوا فِي دِينِ اللَّهِ أُمَّمِ الْأَرْضِ إِنْ لَمْ يُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ دَعْوَتِهِمْ صِدْقًا فِي الْفِعَالِ، وَصِدْقًا فِي الْمَقَالِ.

إِنَّ طَبِيعَةَ الرِّسَالَةِ الْخَاتِمَةِ، وَالْأُمَّةِ الْوَارِثَةِ، تُحْتَمُّ أَنْ يَنْقُلَ السَّلَفُ إِلَى الْخَلْفِ - مِيرَاثَ نَبِيِّهِمْ نَقِيًّا كَالْمَاءِ وَوَجْهَ السَّمَاءِ؛ وَمَا دَامَ الْمِيرَاثُ عَظِيمًا وَشَامِلًا فَحَمْلُهُ وَنَقْلُهُ تَبِيعَةٌ تُثْقِلُ الْجِبَالَ، لَا يَقْوَى عَلَى حَمْلِهَا إِلَّا رِجَالٌ اسْتَمَدُّوا مِنَ اللَّهِ عَوْنَهُ، وَمِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَزَمَهُ وَحَزَمَهُ وَأَمَانَتَهُ، وَقَدْ ﴿صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ ^(١) فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا.

وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ يُفْهَمُ أَنَّ مَوْضُوعَ الرِّسَالَةِ هُوَ عُنْصُرُ الصَّدْقِ فِي رُؤَاةِ الْحَدِيثِ وَحَمَلَةِ الشَّهَادَةِ الَّذِينَ حَفِظَ اللَّهُ بِهِمُ الْحُقُوقَ. وَعُنْصُرُ الصَّدْقِ إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الرَّأْيِ وَالشَّاهِدِ بِأَمَارَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهِ؛ وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ: (الْعَدَالَةُ). وَإِنِّي لَأَعْرِفُ مَا تَحْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنْ خُطُورَةٍ، إِذْ أَقْحَمْتُ نَفْسِي فِي لُجَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ إِلَّا أَنَّ الْخُطْبَ يَهُونُ عِنْدَمَا تَهْدَفُ الْكِتَابَةُ إِلَى تَقْدِيمِ خِدْمَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَرِجَالِ الْقَضَاءِ فِي أَهَمِّ جِسْرَيْنِ تَمُرُّ فَوْقَهُمَا أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ؛ وَهُمَا: الرُّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ، وَبِذَلِكَ تَبَرُّزُ أَهْمِيَّةِ الْمَوْضُوعِ الَّذِي يَمَسُّ أَهَمَّ رَكِيزَتَيْنِ تَعْتَمِدُ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. كَمَا أَنَّ لِلْمَوْضُوعِ أَهْمِيَّةً كُبْرَى لِإِسْهَامِهِ فِي إِبْرَازِ مَعَالِمِ السُّلُوكِ الْحَمِيدِ الْمُتِمَثِّلِ فِي الْعَدَالَةِ لِيَتَحَلَّى بِهِ الْإِنْسَانُ الْمُسْلِمُ. كَمَا أَنِّي أَضْرَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرِّسَالَةُ كِبَنَةً فِي بِنَاءِ فِكْرٍ يَنْشُدُ

= يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْكَذِبَةِ فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ أَحَدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً» يَنْظُرُ سنن الترمذي ج ٤ ص ٣٠٧ رقم ١٩٧٣ قال: حديث حسن. وطبقات ابن سعد ج ١ ص ٣٧٨. وكنز العمال بلفظ: «كَانَ أَبْغَضَ الْخُلُقِ إِلَيْهِ الْكَذِبُ» عنها ج ٧ ص ١٣٧ رقم ١٨٣٧٩. وجاء فيه «كَانَ إِذَا أَطْلَعَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَذَبَ كَذِبَةً لَمْ يَزَلْ مُعْرِضًا عَنْهُ حَتَّى يُحَدِّثَ تَوْبَةً». ج ٧ ص ١٣٧ رقم ١٨٣٨١.

(١) ٢٣: الأحزاب.

التَّسَامُحَ وَيَنْبُدُ التَّعَصُّبَ وَيَهَيِّئُ لِبِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى أَسَاسِ الْحَقِّ الْوَاضِحِ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَهُوَ وَحْدَهُ جَدِيرٌ بِأَنْ نَجْتَمِعَ حَوْلَهُ.

السبب في اختيار الموضوع

١ - حَفَظَنِي عَلَى خَوْضِ مَيْدَانِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي جَانِبِ الرُّوَايَةِ - مَا لَمْ سْتُهُ مِنْ صِرَامَةٍ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ رِجَالِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ تَجَاهَ طَائِفَةٍ، وَتَسَامُحٍ وَرَفْقٍ مَعَ طَائِفَةٍ أُخْرَى، مَعَ أَنَّهُمْ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِثَالٌ نَادِرٌ فِي الدَّقَّةِ وَالنِّزَاحَةِ، إِلَّا أَنَّ مَا جَاءَ مِنْ هَفَوَاتٍ يَدْخُلُ تَحْتَ الضَّعْفِ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ إِنْسَانٌ.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا * كَفَى الْمَرْءُ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِيهِ^(١).

وَيَا لَيْتَ الْأَمْرَ اقْتَصَرَ عَلَى زَمَنِ تَأْلِيلِ كُتُبِ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ لِيُتْرِكَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلنَّاظِرِ نَظْرُهُ، وَلِلْمُجْتَهِدِ اجْتِهَادُهُ، وَلَا سِيَّمَا بَعْدَ مَعْرِفَةِ أَنَّ مَا صَدَرَ عَنِ الْعُلَمَاءِ مِنْ كَلِمَاتٍ فِي التَّعْدِيلِ أَوْ الْجَرْحِ إِنَّمَا هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ وَبِحَسَبِ غَالِبِ الظَّنِّ. لَكِنْ عِنْدَمَا يَحْمِلُهَا الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى أَنَّهَا مُسَلَّمَاتٌ لَا تَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَلَا تَقْبَلُ الْمُنَاقَشَةَ - فَهَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلدَّفَاعِ عَنْ مَفْهُومٍ [أَنَا عَلَى صَوَابٍ يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَأَنْتَ عَلَى خَطِيئٍ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ] إِنْ لَمْ نَقُلْ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ»^(٢) أَوْ مِثَاب.

ب- أَمَّا الْبَاعِثُ عَلَى بَحْثِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ فَهُوَ أَكْثَرُ الْإِلْحَاحِ وَأَشَدُّ حَاجَةٍ لِلدِّرَاسَةِ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَالْمُتَتَّبِعُ لِمَا اشْتَرَطَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّأْيِ وَالشَّاهِدِ مِنْ صِفَاتٍ وَشُرُوطٍ - يُفَاجَأُ بِأَنَّ غَالِبِيَّةَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ خَالٍ مِنْ تِلْكَ الشَّرُوطِ، وَقَدْ لَا تَجِدُ شَاهِدًا كَمَا وَصَفُوا إِلَّا بِصُعُوبَةٍ؛ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَدَيْنَا نِيَّةٌ وَرَحَابَةٌ صَدْرٍ لَتَقْبَلَ نَقْدَ أَنْفُسِنَا.

(١) البيت ليزيد بن محمد المهلبى. ينظر خزنة الأدب ج ٧ ص ٥٧٣.

(٢) ينظر ج ١ ص ١٣ من شرح الأزهار.

وَلَمْ يَبْعُدِ الْعَلَامَةُ سَيِّدُ قُطْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنِ الصَّوَابِ عِنْدَمَا قَالَ: «وُجُودُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يُعْتَبَرُ قَدْ انْقَطَعَ مِنْذُ قُرُونٍ كَثِيرَةٍ. فَأَلَا أُمَّةُ الْمُسْلِمَةِ لَيْسَتْ أَرْضًا كَانَ يَعِيشُ فِيهَا الْإِسْلَامُ وَلَكَيْسَتْ قَوْمًا كَانَ أَجْدَادُهُمْ فِي عَصْرِ مِنْ عَصُورِ التَّأْرِيخِ يَعِيشُونَ بِالنِّظَامِ الْإِسْلَامِيِّ؛ إِنَّمَا الْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْبَشَرِ تَنْبَثِقُ حَيَاتُهُمْ وَتَتَصَوَّرَاتُهُمْ وَأَوْضَاعُهُمْ وَأَنْظِمَتُهُمْ وَقِيَمَتُهُمْ وَمَوَازِينُهُمْ، كُلُّهَا مِنَ الْمَنْهَجِ الْإِسْلَامِيِّ».

وَهَذِهِ الْأُمَّةُ - بِهَذِهِ الْمَوَاصِفَاتِ - قَدْ انْقَطَعَ وُجُودُهَا مِنْذُ انْقِطَاعِ الْحُكْمِ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ^(١). حَقًّا نَجِدُ رُكَّامًا هَائِلًا مِنَ الْخِدَاعِ وَالْكَذِبِ وَالزُّورِ فَاقِدًا لِمَنْ يَرُدُّهُ بَلُّ وَاجِدًا مَنْ يُشَجِّعُهُ.

وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى لَوْ قُتِلَ إِنْسَانٌ فِي مَحَلٍّ لَشَرَبِ الْخَمْرِ وَنَحْوِهِ، وَشَهِدَ عَلَى الْقَتْلِ رُؤُودُ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ فَإِنْ قَبَلْنَا شَهَادَتَهُمْ أَهْمَلْنَا شَرْطَ الْعَدَالَةِ إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَقْبَلُ شَهَادَةَ الْفَاسِقِ، وَإِنْ أَهْمَلْنَا الشَّهَادَةَ ضَيَعْنَا الدَّمَ. هَذَا مَا سَنَعَالِجُهُ فِي مِظَانَتِهِ.

منهج البحث

حاولت جاهدا أن يظهر البحث لائقاً في شقيه الموضوعي والشكلي.

أولاً - الناحية الموضوعية

١ - وضعت في الحسبان أنني بصدد جرح وتعديل وينبغي لمن يكتب فيه ألا تأخذه في الله لومة لائم، وأن يجعل نصب عينيه كلمة الله ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾^(٢)، وأن يتذكر قول القائل:

وما من كاتب إلا سيفنى * ويبقى الدهر ما كتبت يداه

(١) معالم في الطريق لسيد قطب ص ٥-٦.

(٢) ١٨: ٢٠.

فلا تكتب يمينك غير شيء * يسرُّك في القيامة أن تراه

من أجل هذا فما جاء من نقدٍ لهذا أو دفاع عن ذاك فإنما يقوم على تحري الحق وخدمة العلم واعتماد الدليل . وقد لاحظتُ الحساسية المفرطة فيما يتعلق بالتشيع والعقائد عموماً فأخذتُ في الاعتبار أن البحوث العلمية الصادقة يجب أن تقوم على الحجة والمناقشة العلمية بعيدةً عن العواطف والحساسيات فتوكلت على الله وما شاء فعل .

على أنني راضٍ بأن أحمل الهوى * وأخلص منه لا علي ولا لياً

٢- بذلت جهداً مُضنياً في إخراج الرسالة بالصورة المناسبة فتجنبتُ الألفاظ الوعرة، مفسراً ما قد يجد القارئ صعوبة في فهمه .

٣- حرصتُ على إبراز وجهة نظر المذهب الزيدي مساواةً بغيره من المذاهب ملتزماً بترجمة رجاله، يليهم المعتزلة الذين أسهم المذهب الزيدي في حفظ تراثهم - مقدراً الفائدة الكبيرة من التعريف بآراء المذهب ورجاله؛ لأنَّ نفائس مؤلفات هذا المذهب مازالت تقبع مخطوطةً مُحَنَطةً بتراب النسيان والإهمال، ولذلك لم يتمكن رؤادُ المعرفة من الاطلاع على المذهب الزيدي ورجاله بشكل مناسب . أما المذاهب الأخرى ورجالها فقد نالت من الشهرة والانتشار ما لا مزيد عليه .

ثانياً - الناحية الشكلية :

١- ضبط الآيات بشكل دقيق فإن خالفتُ قواعد المصحف في بعض الأشياء فلأن آلة الطبع المتاحة لم تساعد على رسم الآية كما هي بالمصحف . كما أرجو إن فات على قلم التصحيح شيءٌ أن يُدخَلَ في باب العجز البشري فالكمال لله وحده .

٢- الحديث الشريف قمت بضبطه تبركاً وحفاوةً بمقام السنة الرفيع متحريراً بالضبط الدقيق قدر جهدي، وكذا إسناد الحديث إلى مصادره ومنها مسانيد ومجاميع أهل البيت الطاهر، فإن فاتني سلوك الأصول المتبعة في تخريج الحديث أو ترتيب الطرق أو المراجع فلأن

الغرض حسب تقديري هو توثيق ما نقلته وإسناده إلى كل مصدر وجدته فيه ليكون البحث شرعياً له أبٌ وأم، وليتمكن المطلع من الرجوع إليها.

٣- حرصت حسب المستطاع على نسبة كل قول إلى صاحبه بنزاهة وأمانة لئلا أُوهم أنه من كلامي، مُتَّخِذاً كَأَفَّةِ الأساليب التي تحوط وتحمي الأمانة العلمية.

٤- ربما عثرتُ على مرجع محققٍ سهل الرجوع إليه بعد أن اعتمدتُ على نسخة قديمة، فأشير إليهما معا أو أحدهما بما لا لبس فيه حرصاً على الفائدة.

٥- أما من الناحية الإملائية والقواعد اللغوية والنحوية والصرفية فقد اعتمدت بتوفيق من الله على ما تعلمته لدى كبار العلماء قرابة اثني عشر سنة. وقد لمستُ أنني قاربت الصواب قياساً بمن لا يلقي للغة العربية بالاً.

تقسيم : ستكون الدراسة بعون الله مبدوءةً بمقدمة في التعريف بالبحث ثم نتناول موضوع الرسالة في قسمين أساسيين :

القسم الأول - في نظرية العدالة متضمناً أربعة أبواب :

الباب الأول - تعريف العدالة لغة واصطلاحاً والفرق بينهما وبين كلمات ترادفها أو تشبهها.

الباب الثاني - أوردنا فيه نبذة عن تاريخ العدالة ليكتمل تعريفها.

الباب الثالث - في العدالة وأسسها وشروطها.

الباب الرابع - تحدثنا فيه عن التعديل والجرح: تعريفه وأهميته ومشروعيته وأسبابه وكيفيته وطرقه ومراتبه ونحو ذلك.

أما القسم الثاني - فهو معدٌّ لتطبيقات نظرية العدالة في بابين اثنين: ندرس في **الباب الأول** موانع شهادة العدول. ونعالج في **الباب الثاني** اختلاف الدين وأثره على

الشهادة . بعد هذا نسجل أهم النتائج التي تضمنها البحث في خاتمة مشفوعة بحمد الله
آخراً كما وفقنا لحمدته أولاً .

خطة البحث:

يبدو أن معالم الخطة قد وضحت في أهم ركائزها بالشكل التالي :

القسم الأول : في نظرية العدالة .

الباب الأول : في ماهية العدالة .

الباب الثاني : في تأريخ العدالة المطلوبة في الراوي والشاهد .

الباب الثالث : في أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين

الرواية والشهادة .

الباب الرابع - في التعديل والجرح .

القسم الثاني : في تطبيقات نظرية العدالة .

الباب الأول : في الموانع من شهادة العدول .

الباب الثاني : في اختلاف الدين وأثره على الشهادة .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول
في
نظرية العدالة

القسم الأول

في

نظرية العدالة

تمهيد وتقسيم :

تستدعي دراسة العدالة في القسم الأول أن نبدأ بتعريفها ثم نقدم لمحة عن تاريخها
كتممة لتعريفها ، ثم أدلة مشروعيتها وأسسها، ثم نتحدث عن التعديل والجرح .

وسنقسم الدراسة بناءً عليه إلى أربعة أبواب :

الباب الأول – في ماهية العدالة .

الباب الثاني – في تاريخ العدالة .

الباب الثالث – في أدلة العدالة وأسسها .

الباب الرابع – في التعديل والجرح .

الباب الأول في ماهية العدالة

تمهيد وتقسيم:

الحديث عن ماهية العدالة يستدعي البحث عن تعريفها وتمييزها عما سواها أو ما يرادفها أو يشابهها. وبناءً على ذلك، فالأمر يحتاج لتعريف العدالة لغة، ثم التفريق بينها وبين ما يرادفها، ثم نتبع ذلك بتعريف العدالة في الاصطلاح في فصل مستقل لطول الكلام فيه، وبعد ذلك نقدّم تقييماً للتعريف الاصطلاحي، وعلى ضوء ما سبق سنقسّم الباب إلى فصلين:

الفصل الأول - في التعريف اللغوي والكلمات المشابهة للعدالة.

الفصل الثاني - في التعريف الاصطلاحي.

الفصل الأول

في

تعريف العدالة في اللغة وبيان الفرق بينها

وبين كلمات تضاهيها

تمهيد وتقسيم:

تعريفُ العدالة لغة واصطلاحاً هو المفتاح لمعرفة معناها والإشارة إلى الكلمات المشابهة أو المرادفة يزيدنا معرفة بها غير أن التعريف الاصطلاحي واسع الجوانب فأفردناه بفصل مستقل.

تعريف العدالة في اللغة

للعدالة معنيان: أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى، وها نحن نقدم الأصل في تعريفها وهو الأصل اللغوي؛ إذ هو الأساس الذي ينبني عليه أي اصطلاح آخر، وهاهم أئمة اللغة يعرفون العدالة فيقولون: ^(١) العدالة مصدرٌ. يقال: عدل الرجل - بضم الدال - عدالةً، وعدولةً ومعدلةً ومعدلةً فهو عدلٌ ^(٢) - أي مرضيٌ يقنع به قولاً، أو حكماً.

(١) لسان العرب مادة عدل ج ٩ ص ٨٣-٨٨. والمصباح المنير ج ٢ ص ٤٤-٤٥. والقاموس المحيط ص ١٣٣١-١٣٣٢. بتصرف

(٢) كلمة عدل اسم جمع، واسم الجمع لا واحد له من لفظه، مثل: قوم، ورهط، وإبل ونساء، وطائفة، وجماعة؛ أو يكون له واحد من لفظه، مثل: ركب وصحب، فيقال: راكب وصاحب؛ لكن القاعدة: أن يجمع راكب على ركبان، وصاحب على أصحاب؛ فلماً خالفاً أوزان الجموع، قيل فيهما وما أشبههما: اسم جمع، أو تكون على وزن الجموع، مثل: ركاب اسم جمع لركوبة أو راحلة من الإبل؛ لكن يجري على كلمة ركاب أحكام المفرد، كالتصغير والنسب إلى لفظه، ف قيل في ركاب: اسم جمع؛ لأنهم نسبوا إلى لفظه، فقيل: ركابي، ولو كان جمعاً - لما نسب إليه؛ لأن الجموع لا ينسب إلى لفظها والله أعلم. ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ج ١ ص ١٦، والقاموس المحيط ص ١١٧.

والعدل: يطلق على الواحد وغيره بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فيقال: رجلٌ عدلٌ، ورجلان عدلٌ، ورجال عدلٌ، وامرأة عدلٌ، ونسوة عدلٌ. كلُّه على معنى - رجال ذوو عدل، ونسوة ذوات عدل؛ فإن رأيتَه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً فعلى أنه قد أُجْريَ المصدر - الذي هو عدلٌ أو عدالةٌ - مُجرى الوصف، والمراد بالوصف - اسم الفاعل، واسم المفعول. وليس الوصف المتبادر إلى الذهن الذي هو النعت، فيكون التقدير - إذا قيل: رجالٌ عدولٌ أي عادلون، ونساءٌ عدل أي عادلات، وامرأة عدلة أي عادلة. وأما صاحب المصباح^(١) فأطلق الجواز، بدون ذكر أنهم أرادوا الوصف واستشهد بقول الشاعر:

وتعاقدوا العقد الوثيقَ وأشهدا * من كل قوم مسلمين عدولا

وفي اللسان^(٢) ونسبه لكثيرٍ الشاعر:

وبايعتُ ليلي في الخلاء ولم يكن * شهودٌ على ليلى عدولٌ مقانعُ

ولفظ العدالة والعدل، بمعنى واحد، يقال: رجلٌ بين العدالة، والعدل^(٣)، وعدلت الشاهد نسبته إلى العدالة ووصفته بها^(٤)، وتعديلُ الشهود أن تقول: إنهم عدول، وعدل الرجل: زكاه، وألعدكة والعُدكة: المزكون، يقال: سألتُ عن فلان العُدكة - أي الذين يُعدّلونه، ويقال: رجل عدكة، وقوم عدكة أيضاً، وهم الذين يزكون الشهود وهم عدول. والعدل الذي لم تظهر منه ريبة^(٥).

(١) ج ٢ ص ٤٥.

(٢) ج ٩ ص ٨٣.

(٣) لسان العرب ج ٩ ص ٨٣.

(٤) المصباح المنير ج ٢ ص ٤٥.

(٥) لسان العرب ج ٩ ص ٨٤. والقاموس ص ١٣٣٢.

الفرق بين مصطلح العدالة وبين غيرها من المصطلحات

بآزاء كلمة العدالة ألفاظ تشابهها، ولكي يكتمل المعنى اللغوي يحسن التعرض لبيان المصطلحات المشابهة للعدالة، والكلمات المشتقة من مادتها، والتي تحمل مدلولات مغايرة، بعضها يقترب من العدالة وبعضها بعيد، كما يظهر فيما يأتي:

وقد ناسب وَضَعُ هذا المبحث بجوار المبحث السابق لصلة المصطلحات الآتية بما قبلها؛ فهي بمثابة تكميل لما سبق، وتعطي صورة واضحة عن العدالة، ومشتقاتها. مع ملاحظة أنّ علماء اللغة العربية يذكرون هذه المصطلحات في مادة عَدَل. وهي تشمل العدالة - التي هي استقامة الشاهد أو الراوي - وَغَيْرَهَا.

فَالْعَدْلُ هو الله سبحانه وتعالى، وهو من أسمائه الحسنَى، وبعده تعالى قامت الكائنات واستقامت. وَالْعَدْلُ: ما قام في النفوس أَنَّهُ مستقيم، وهو ضد الجور^(١). يقال: عَدَلَ الحاكمُ في الحكم، يعدل عدلاً، وهو عادل من قوم عدول وعَدْلٍ. وَعَدَلَ عليه في القضية فهو عادل. ويسط الوالي عَدْلَهُ وَمَعْدِلَتَهُ، والعَدْلُ: هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم. وَكَتَبَ عبد الملك بن مروان إلى سعيد بن جبير، يسأله عن العدل، فأجابه: إِنَّ العدل على أربعة أنحاء وذكر منها مايلي:

١- العدل في الحكم. ٢- والعدل في القول^(٢)، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾^(٣). ومن الآيات القرآنية في هذا المعنى جُمْلَةٌ، منها: قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾^(٥). وقوله تعالى:

(١) القاموس المحيط ص ١٣٣١-١٣٣٢. ولسان العرب ج ٩ ص ٨٣.

(٢) لسان العرب ج ٩ ص ٨٤.

(٣) ١٥٢: الأنعام.

(٤) ١٥: الشورى.

(٥) ٣: النساء.

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ ^(٢)، وقوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ^(٣)، ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ ^(٤). وقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ ^(٥)، وقوله: ﴿وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ^(٦) وقوله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ ^(٧) ﴿هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ^(٨) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ^(٩)، ﴿فَإِنْ قَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾ ^(١٠) ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ ^(١١).

٣- والعدل: الفدية، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ ^(١٢)، ﴿وَإِنْ تَعَدَّلْ كُلُّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ ^(١٣)، ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ ^(١٤)، فالمراد بالعدل

(١) ١٢٩: النساء.

(٢) ١٣٥: النساء.

(٣) ٨: المائدة.

(٤) ١٥٩: الأعراف.

(٥) ١٨١: الأعراف.

(٦) ٢٨٢: البقرة.

(٧) ٥٨: النساء.

(٨) ٧٦: النحل.

(٩) ٩٠: النحل.

(١٠) ٩: الحجرات.

(١١) ١١٥: الأنعام.

(١٢) ٤٨: البقرة.

(١٣) ٧٠: الأنعام.

(١٤) ١٢٣: البقرة.

الفدية؛ لأنها معادلة للمفدى^(١)؛ لأنّ الفادي يعدل المفدى بمثله^(٢).

٤ - والعدل الإشراف، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٣)،

أي يشركون، وعدل بالله يعدل أشرك. والعدل: المشرك الذي يعدل بربه؛ ومنه قول المرأة للحجاج: إِنَّكَ لِقَاسِطٌ عَادِل. وعدل الكافر بربه عدلاً وعدولاً، إذا سوّى به غيره فعبدته^(٤). قال علي عليه السلام: «كذب العادلون بك إذ شَبَّهوك بأصنامهم»^(٥).

والعدل: الموازنة، من عدَلَ الشيءَ يَعْدِلُهُ عدلاً. وعادله: وازنه. وعدلت فلاناً بفلان: إذا سوّيتَ بينهما. وتعدّل الشيءَ تَقْوِيْمُهُ. والعدل: القيمة، يقال: خُذْ عَدْلَهُ - أي قيمته. والعَدْلُ والعِدْلُ والعَدِيلُ سواءٌ - أي النظير والمثيل^(٦).

والعدل: روح كل شريعة، والغاية البعيدة، التي يسعى إليها المشرعون من القدم إلى اليوم^(٧). وقد قسّم الفلاسفة العدلَ إلى قسمين: أ- العدل الوضعي. ب- العدل الطبيعي.

فالأول - هو المعتبر في الشرائع الوضعية عند الأمم المختلفة.

الثاني - العدل المطلق الذي يتصوره العقل، ويعتبره حقاً طبيعياً للإنسان، مثل:

حق الحياة والعقيدة والعمل والمساواة مع الغير. والإسلام هو القِمة في هذه الأشياء^(٨).

(١) الكشف ج ١ ص ١٠٢. ولسان العرب ج ٩ ص ٨٥-٨٦.

(٢) الكشف ج ٢ ص ٢٨. ولسان العرب ج ٩ ص ٨٥-٨٦.

(٣) ١: الأنعام.

(٤) لسان العرب ج ٩ ص ٨٧.

(٥) نهج البلاغة ص ٢١٤ من خطبة تعرف بالأشباح، رقم ٩١. وفي ظلال النهج ج ٢ ص ١٠ و ١٣ رقم ٨٩. وابن

أبي الحديد ج ٢ ص ٥٤٨ رقم الفقرة ٩٠. ولسان العرب ج ٩ ص ٨٧.

(٦) لسان العرب ج ٩ ص ٨٦-٨٧.

(٧) ينظر دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي ج ٦ ص ٢٠٩.

(٨) المرجع السابق.

الفصل الثاني في تعريف العدالة في الاصطلاح

تمهيد وتقسيم:

تناول العلماء رضي الله عنهم تحقيق العدالة وتحديدها، وهم مابين أصولي وفقهيه ومحدث. كلٌّ يحاول رسم صورة جليّة للعدالة.

وسنقسم الحديث في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول - في تعريف العدالة عند الأصوليين والفقهاء والمحدثين.

المبحث الثاني - في تقويم التعريفات.

المبحث الأول في

تعريف العدالة عند الأصوليين والفقهاء والمحدثين

تقسيم:

أدلى أصحاب كلِّ فنٍّ من فنون العلم بدلوه في البحث عن صيغة لحقيقة العدالة جامعة مانعة، وسنتحدث عن ذلك في مطلبين:

المطلب الأول - تعريف الأصوليين، والفقهاء.

المطلب الثاني - تعريف المحدثين.

المطلب الأول

في

تعريف الأصوليين والفقهاء

اتفق العلماء على أن رواية الحديث وأداء الشهادة لا يقبلان إلا من أهل العدالة؛ ولكن الخلاف حاصل في وضع صيغة تحدد ماهية العدالة المطلوبة. وحيث إن المراد رسمٌ حدّ جامع مانع فقد خاض أهل العلم في البحث عن ذلك - مقدرين صعوبة المقام - فتميّز الصادق من الكاذب ليس سهلاً بل لا يقدر عليه البشر؛ فلم يبق إلا ملاحظة سلوك الإنسان وفق منهج الشريعة. فَمَنْ التزم بأداء الواجبات، وانزجر عن المحرمات كان مَظَنَّةً^(١) الصدق.

وجدير بالمسلم الطائع لربه أن يطهر لسانه من الكذب؛ ولهذا وردت التعريفات الاصطلاحية متضمنة هذا المعنى، ومهما تفاوتت الكلمات فإنها في هذا الفلك تدور.

قال الإمام المهدي: «هي ملازمة التقوى والمروءة ومجانبة البدعة، وذلك يحصل باجتناّب الكبائر، وترك الإصرار على الصغيرة وبعض المباح»^(٢).

(١) مَظَنَّةُ الشيء: موضعه ومألفه الذي يُظَنُّ كونه فيه. لسان العرب ج٨ ص ٢٧٢.

(٢) ينظر ص ١٦٨ من المنهاج شرح المعيار في أصول الفقه للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى الحسيني ت ٨٤٠ هـ، إمام الزيدية في كل فنّ، وصاحب الفضل في إخراج المذهب إلى حيّز الوجود، رزقه الله الفصاحة والصبّاحة، ونالت مؤلفاته شهرةً وقبولاً، ولا سيما متن الأزهار في الفقه فهو العمدة باليمن، وعليه تسير وزارة العدل، وقد شرحه كثير من العلماء، منهم: المهدي نفسه، ومن أشهر شروحه على الإطلاق، المنتزع المختار، لعبدالله بن مفتاح الذي اشتهر بشرح الأزهار، ولا يراد غيره عند الإطلاق، وللإمام مؤلفات كثيرة، مثل: البحر الزخار في الفقه، مطبوع مشهور. والقلائد في أصول الدين، والغايات، وكتب غيرها كثيرة، منها مخطوط ومنها مطبوع. وكان يهدف عليه السلام إلى تأليف موسوعة إسلامية شاملة، وقد تحقق له رحمه الله ما يريد.

وقال الحسين بن القاسم: «مَلَكَةٌ في النفس تمنعها عن اقتتراف الكبائر والردائل»^(١). وقال ابن حابس: «الإتيان بالواجبات وترك المقبحات وما فيه خسة»^(٢).

وقال الأمير وتلميذه ابن إسحاق: «مَلَكَةٌ تمنع من ارتكاب الكبائر، وصغائر الخسة؛ كسرقة لقمة، وردائل المباحات، مما يدل على دناءة الهمة؛ كالأكل في السوق، وكثرة السخرية والمجون»^(٣). وقال الشوكاني: «التمسك بآداب الشرع»^(٤).

وقال الرازي: «هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً؛ حتى تحصل ثقة في النفس بصدقه، ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر وعن بعض الصغائر؛ كاللتطيف في الحبة، وسرقة باقة من البقل»^(٥)، وعن المباحات القادحة في المروءة؛ كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأزدال، والإفراط في المزاح. والضابط فيه: أن كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب ترد به الرواية، وما لا فلا»^(٦).

(١) ينظر الغاية في أصول الفقه للإمام الحسين بن الإمام القاسم بن محمد ت ١٠٥٠هـ إمام علم وجهاد، ومحارب وحراب، وكتابه الغاية من المراجع الكبار بل المنتهى والغاية عند علماء الزيدية ج ٢ ص ٦٠.

(٢) ينظر ص ٦٦ من شرح ابن حابس - أصول فقه - «شرح لمن كافل لقمان» لشمس الدين عمدة الشيعة الماجدين الإمام أحمد بن يحيى حابس الصعدي ت ١٠٦١هـ، فقيه يمني من علماء الزيدية - بصعدة - له كتب منها: شرح تكملة الأحكام، وشرح الثلاثين المسألة في أصول الدين، والمقصد الحسن - سيأتي. والأنوار المذكورة بخط شيخنا القاضي العلامة عبد الله بن أحمد بن عبد الرزاق الرقيحي ت ١٤٠٢هـ من عيون الشيعة ومشائخ الزيدية رحمه الله كان رحمه الله غاية في التواضع والزهد.

(٣) ينظر ص ٣٣ وجه «ب» من الفواصل شرح بغية الآمل في نظم الكافل. وينظر إجابة السائل شرح بغية الآمل للأمير ص ١١٠.

(٤) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني ص ٥٢.

(٥) التطفيف: البخس في الكيل والوزن ونقص المكيال. لسان العرب ج ٨ ص ١٧٣. والباقة من البقل: حُرمة منه. لسان العرب ج ١ ص ٥٤١.

(٦) ينظر المحصول للرازي ج ٢ ص ١٩٦.

وقال ابن الحاجب: «محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، ليس معها بدعة، وتحقق باجتناب الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر، وبعض الصغائر، وبعض المباح»^(١).

وقال السبكي: «ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر وصغائر الخسة؛ كسرقة لقمة، والردائل المباحة، كالبول في الطريق»^(٢).

وقال الغزالي: «عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً؛ حتى تحصل ثقة النفوس بصدقة، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب، ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يُردُّ به؛ كسرقة بَصْلَةٍ، وتطفيفٍ في حبة قصداً. وبالجملية: كل ما يدل على ركاكة دينه إلى حد يستجرى على الكذب بالأغراض الدنيوية؛ كيف وقد اشترط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة، نحو الأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأردال، وإفراط المزاح. والضابط في ذلك فيما جاوز محل الإجماع - أن يُردَّ إلى اجتهاد الحاكم، فما دلَّ عنده على جرأته على الكذب ردَّ شهادته، وما لا فلا. وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين. وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول.

وربَّ شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم أنَّ ذلك له طبع لا يصبر عنه، ولو حُمِّل على شهادة الزور لم يشهد أصلاً، فقبوله شهادته - بحكم اجتهاده - جائز في حقه، ويختلف ذلك بعادات البلاد، واختلاف أحوال الناس في استعظام بعض الصغائر دون بعض»^(٣).

(١) ينظر مختصر المنتهى لابن الحاجب ج ٢ ص ٦٣.

(٢) ينظر جمع الجوامع للسبكي ص ١٦١.

(٣) وينظر المستصفى لأبي حامد الغزالي ج ١ ص ١٥٧.

وقال صاحب فوائح الرحموت : « ملكة التقوى والمروءة، والدليلُ: ترك الكبائر والمخل بالمروءة »^(١).

ومن عبارات أهل الفقه قولهم: « ترك الكبائر والإصرار على ما يحتمل الصغر وخصال الخسة، ولا تضر المحتملة مع الاستغفار ... وَحَمَلُ [صاحب] المنصب العالي المتاع من السوق إلى بيته لا على وجه المجاهدة - جَرَحٌ »^(٢).

وفي عبارة أخرى: « هي الإتيان بالواجبات واجتناب المقبّحات »^(٣).

وعبارة ابن بهران: « هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ... وهي التنزه عن فعل الكبائر وعن الإصرار بما لا يقطع بكبره من المعاصي، وعمّا يدل على عدم المروءة؛ كمخالطة الأردال والإفراط في المجون والبول في السكك والأكل في الأسواق والدخول في الحرّف الدنية ممن ليس من أهلها ... وقيل: من غلبت محاسنّه مساويه مع اجتنابه الكبائر »^(٤).

وقيل: « العدالة ديانةٌ حسنٌ بها الاعتقاد والعمل بمقتضاه، والورع وحسن التمييز في أدائها [أي الشهادة] فلا يقدم على أموره تعسّفاً، والجرحُ فقد أحد الأولين [يشير إلى

(١) ينظر فوائح الرحموت ج ٢ ص ١٤٣.

(٢) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢١-٢٢.

(٣) ينظر ضوء النهار للجلال ج ٤ ص ٢٠٩٩.

(٤) ج ٣ ص ٣٣٦ من تفتيح الأبصار شرح أثمار الأزهار لابن بهران - فقه - على الأثمار للإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين بن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ت ٩٦٥ هـ من أئمة الزيدية المشهورين وفقهائهم وشعرائهم ببيع ٩٤٣ هـ وعظم أمره وأطاعته القبائل، وشجر خلاف بينه وبين ابنه محمد المطهر. له عدة مؤلفات منها القصص الحق في وصف خير الخلق، منظومة. والمتن المذكور في الفقه على غرار متن الأزهار الذي ألفه الإمام المهدي. وإنما أراد الإمام شرف الدين في الأثمار تصويب بعض عبارات الأزهار لكنه لم يظفر بالشهرة والإستحسان التي نالها الأزهار.

الإعتقاد والورع»^(١).

وقال بعضهم: العدل: «من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج». وقال بعضهم: «من لم يعرف عليه جريمة في دينه».

وقال بعضهم: «من غلبت حسناته علي سيئاته»^(٢). مع تكرارهم لعبارات الأصوليين، مثل: «اجتناب الكبائر والإصرار على صغيرة»^(٣).

* * *



(١) ينظر الشهادات في كتاب التذكرة في الفقه للعلامة الحسن بن محمد النحوي الصنعاني ت ٧٩١ هـ عالم الزيدية ومفتيها وحاكمها، رحل إلى زبيد لقراءة الفقه والحديث وكانت فتاواه تنفذ إلى أقاصي البلاد ومكة ومصر والعراق. ومن شتى المذاهب انتفع به عالم من الناس، وهو الوحيد الذي سمع الانتصار على الإمام يحيى بن حمزة كاملاً، كان زاهداً لا يأكل إلا من كسب يده. من كتبه التيسير في التفسير - مخطوط. وينظر البيان الشافي لعماد الدين يحيى بن أحمد بن علي عماد الدين بن مظفر اليمني ت ٨٧٥ هـ من علماء الزيدية وهو من تلاميذ المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ج ٤ ص ١٨٥-١٨٦.

(٢) ينظر بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٦٨.

(٣) ينظر مغني المحتاج للشربيني، والعبارة من متن المنهاج وهو بأعلى الصفحة ج ٤ ص ٤٢٧.

المطلب الثاني

في

تعريف العدالة عند المحدثين

روى الخطيب من طريق الإمام علي بن موسى الرضى عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمْهُمْ، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ، وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ، فَهُوَ مَنْ كَمَلَتْ مَرْوَعَتُهُ، وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُ، وَوَجَبَتْ أُخُوَّتُهُ، وَحُرِّمَتْ غَيْبَتُهُ» (١).

وقال ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يُحْتَجُّ بروايته؛ أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، متيقظاً، غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى، اشترط فيه مع ذلك، أن يكون عالماً، بما يحيل المعاني» (٢).

وعرفها الحافظ ابن حجر بقوله: «العدل من له ملكةٌ تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة» (٣).

(١) الكفاية ص ١٠٠.

(٢) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر نزهة النظر لابن حجر العسقلاني ص ٢٩.

شرح التعريفات

غالبية ما جاء من التعريفات في مجملها يحمل كلمة: ملكة، أو ملازمة، أو هيئة، أو محافظة، والمعنى - والله أعلم - أن العدل هو الذي يقوم بما أوجب الله عليه وينتهي عما نهاه الله عنه؛ والتزامه بهذا يكون قد رسخ في نفسه وألفته روحه وخفت عليه جوارحه؛ فصار طبعاً وعادة؛ وكان قيام المسلم بالعمل الواجب وتجنب الحرام - لا يكفي حتى يستقر في النفس الرضى التام، والعشق لهذا المنهج؛ لأنه لا يكون مسلماً حقاً إلا إذا استسلمت نفسه وجوارحه لله، وحلقت روحه في سماء الفضيلة؛ فلا يجد للعمل الصالح مشقة؛ بل هو النبت الطبيعي للتربة الصالحة، قال تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾^(١). وإن زلَّ يوماً أو اقترف إثماً فسرعان ما يتوب ويثوب ويتخلص من هذا الحُوب^(٢). هذا هو ما يريده من حدِّ العدالة بالملكة وما شابهها؛ فلا يثق القلب إلا برواية أو شهادة مثل هذا.

أهم العناصر التي اشتملت عليها التعريفات السالفة^(٣).

أبرز السمات التي تظهر في اصطلاحات العلماء في رسم العدالة - تتمثل في العناصر الآتية:

- ١- اجتناب الكبائر .
- ٢- اجتناب الاصرار على الصغائر .
- ٣- اجتناب الصغائر الدالة على الخسة .

(١) ٥٨ : الأعراف .

(٢) الحُوبُ بضم الحاء : الإثم . مختار الصحاح ص ١٦٠ .

(٣) أفادني بحث بعنوان « خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة » د / أحمد نور الدين - مجلة البحث العلمي السابقة ص ٧١ .

٤- اجتناب المباحات القادحة في المروءة، وقد مثلوا لذلك بالأكل في السوق ونحوه.

وقد اجتمعت هذه العناصر في تعريف ابن الحاجب.

ويلمس المرؤ اتفاقاً على ضرورة وجود تلك العناصر في التعريف، وهي وإن لم تذكر كاملة في بعض التعريفات - فلقيام بعضها مقام البعض الآخر؛ فمن لم يذكر ترك الإصرار على الصغائر - يرى أنها داخلة في الكبائر؛ لأن الإصرار صيرها كبيرة، وبعضهم يكتفي بذكر اجتناب المباحات القادحة في المروءة عن ذكر صغائر الخسة؛ فالمطالبة باجتناب المباح القادح تدل على اجتناب الصغائر الخسيسة من باب أولى.

المبحث الثاني

في

تقييم التعريفات

تمهيد :

كان هدف العلماء من وضع تلك الضوابط هو تقديم صورة جلية للثقافات المقبولين في الرواية والشهادة . ومرادنا في هذه السطور التالية هو تحسس تلك النصوص والضوابط، ومدى قابليتها للتطبيق العملي، واقترابها من أصلها اللغوي، لاسيما وقد تعلق بها أحكام خطيرة من القبول والردّ، وما يترتب على ذلك من آثار؛ ولهذا فلا بد من تأملها ومعرفة ما جرى عليه عمل الأئمة في الاستدراكات التالية :

تعقيب واستدراك^(١)

درج أهل هذا الشأن عند وضع التعريفات على افتتاحها بكلمة مَلَكَة، ورأسخة أيضا، وهذه الملكة تفرز ملازمة التقوى، ثم فُسِّرَت التقوى بأنّها اجتناب الأعمال السيئة، ومن ضمنها البدعة والفسق . ولنا بعض الملاحظات على ما حرروه نأتي بها في الملاحظات الآتية :

الملاحظة الاولى - على تحديد العدالة بكلمة مَلَكَة، فبالرغم من تطابق النقاد على إيرادها؛ إلا أنّ ذلك غير مستقيم .

أولاً - لم يأت تفسير العدالة بالملكة في كتب اللغة على الإطلاق، وقد مرّ تفسيرها اللغوي اعتمادا على أشهر كتب اللغة، ولم يرد للملكة أو الهيئة الراسخة ذكر في كتب اللغة، مع أنّ التعريف الفقهي ينبغي أن يرتكز - في الغالب - على الاشتقاق اللغوي .

(١) أفادني بحث للبدر الأمير الصنعاني سمّاه « ثمرات النظر في علم الأثر » مخطوط بدون ترقيم .

ثانيا - لم يأت في الكتاب ولا السنة ما يفيد تفسير العدالة بالكيفية أو الملكة، والذي ورد تفسيرا لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٢) - قولهم: والمرضي هو من تعرف عدالته وتسكن النفس إلى قوله: رواية أو شهادة^(٣). وفي السنة: «إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرُجُوهُ، إِنْ لَا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ»^(٤).

فالقول: بأن العدل من له هذه الملكة التي تمنعه من كل كبيرة وصغيرة خسيصة كسرقة لقمة، أو رذيلة مباحة كالأكل في السوق لمن لا يعتاد الأكل فيه - تشديد إذ لا توجد هذه الصفات إلا عند المعصومين والسابقين المقربين، وقد جاء عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسَرُوا، وَبَشَرُوا وَلَا تَنْفَرُوا»^(٥).

وروى أحمد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ «سَدُّوا وَقَارِبُوا وَيَسْرُوا...»^(٦)، ومن فتش في تراجم الرجال عزَّ عليه العثور على راوٍ أو شاهد بهذه الملكة، فما العدل إلا من

(١) ٢: الطلاق.

(٢) ٢٨٢: البقرة.

(٣) ثمرات النظر. والكشاف ج ١ ص ٢٤٩. والقرطبي مج ٢ ج ٣ ص ٢٥٥-٢٥٦. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٤.

(٤) الجامع الصغير ج ١ ص ٤٧ حديث رقم ٣٤٧ حديث صحيح. بلفظ «وَفَسَادٌ عَرِيضٌ». ومستدرك الحاكم ج ٢ ص ١٦٥ كذلك. وابن ماجه ج ١ ص ٦٣٢ رقم ١٩٦٧ عن أبي هريرة. والترمذي ج ٣ ص ٣٩٤ رقم ١٠٨٤ عن أبي هريرة، ورجح إرساله ورواية عن أبي حاتم المزني برقم ١٠٨٥ وقال: حسن غريب، وأبو حاتم له صحبة ولا نعرف له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير هذا الحديث.

(٥) البخاري ج ١ ص ٣٨ باب ١١ رقم ٦٩ ج ٣ ص ١١٠٤ باب ١٦١ رقم ٢٨٧٣، وقد تكرر في مواضع أخرى. ومسلم ج ٤ ص ٩-١٠ باب ٣ رقم ١٧٣٢ عن أبي موسى. والجامع الصغير ج ٢ ص ٦٥٦ حديث صحيح رقم ١٠٠١٠.

(٦) المسند ج ٩ ص ٤٤٣ رقم ٢٤٩٩٥ مسند عائشة.

قارب وسدد وغلب خيرُهُ شرُّهُ، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»^(١).

الملاحظة الثانية - جاء في تعريف الحافظ ابن حجر ومن جرى مجراه - تفسيرُ التقوى بأنَّها اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة، وهو تفسير ناقص . فالتقوى هي :

١ - الإتيان بالواجبات .

٢ - اجتناب المحرمات، فاقصر في التعريف على الفقرة الأخيرة من حقيقة التقوى^(٢)، مع أنَّ الجزء الأول من التعريف لا غنى عنه، قال الله سبحانه في وصف المتقين :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٣).

فهذه الآيات الكريمات عرَّفتِ التقوى بعمل الواجبات التي من شأنها أن تزجر فاعلها

- إن كان صادقاً في فعلها - عن اقتراف الآثام، قال تعالى: ﴿أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ

(١) الترمذي ج ٤ ص ٥٦٨ رقم ٢٤٩٩ باب ٤٩، عن قتادة عن أنس، وقال: حديث غريب لا نعرفه إلا من

حديث علي بن مسعدة، عن قتادة. وابن ماجه ج ٢ ص ٤٢٠ رقم ٤٢٥١ باب ٣٠. والمستدرک ج ٤ ص ٢٤٤

وصححه. والتلخيص نفس المرجع، وصححه. وكنز العمال ج ٤ ص ٢١٥ رقم ١٠٢٢٠. والجامع الصغير

ج ٢ ص ٢٣٤ رقم ٦٢٩٢، وقال: صحيح.

(٢) ثمرات النظر بهذا المعنى.

(٣) ١-٥ من أول سورة البقرة.

مَا تَصْنَعُونَ^(١)؛ فالجزء الأول من التعريف كما ترى أهم من الثاني، فقد تجد من يجتنب المحرمات لا لتقوى يتحلى بها، وإنما منعه «مهانته نفسه، وكلالته»^(٢) حذّه^(٣). والله أعلم.

الملاحظة الثالثة - اشترط علماء الجرح والتعديل لكي يكون الراوي أو الشاهد عدلاً - أن لا يكون مبتدعاً، والحال أن روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء مقبولة عند أكثر أهل الحديث^(٤)؛ ولم يستثنوا سوى الخطابية^(٥)؛ لأنهم يجيزون الكذب لمصلحة أهل مذهبهم ويشهدون له زوراً^(٦).

وقد ذكر الأمير الصنعاني^(٧) - أن في رجال الصحيحين من جرح جرحاً مبين السبب من الدعاة إلى البدع؛ حتى بالغ ابن القطان، وقال في رجالهما من لا يعرف إسلامه كما نقله

(١) ٤٥ : العنكبوت.

(٢) كلاله : كل السيف والرمح والطرف واللسان يكل كلالاً وكلولاً وكلالةً. وسيف كليل الحد أعيا. مختار الصحاح ص ٥٧٦. وكل السيف من باب ضرب؛ فهو كليل أي غير قاطع. المصباح المنير ج ٢ ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣) الفقرة بين القوسين مقتبسة من كلام الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة ص ١٣٢ الفقرة ٣٢.

(٤) توضيح الأفكار للأمير الصنعاني ج ١ ص ٩١-٩٣.

(٥) نسبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، زعم أن جعفر بن محمد وآباءه عليهم السلام آلهة، وقد لعنه الصادق وبالع في التبري منه. ينظر الملل والنحل للمهدي ص ٣٤. والملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٧٩.

(٦) الكفاية ١٤٩-١٥٤.

(٧) توضيح الأفكار ج ١ ص ١٠١-١٠٢. والأبحاث المسددة في فنون متعددة للعلامة صالح بن مهدي المقيبلي ت ١١٠٨ هـ من قرية المقلب بلاد كوكبان، عُلّم من أعلام اليمن المجتهدين، دخل صنعاء وجرت بينه وبين علمائها مناظرات أوجبت المنافرة لما فيه من الحدة والتصميم على ما يراه مطابقاً للدليل، ثم ارتحل إلى مكة ووقعت له امتحانات، ومات بها. ومعه ذيل للأبحاث المسددة وحل عباراتها المعقدة للأمير الصنعاني ص ١١٦، وللمقيبلي مؤلفات: منها العلم الشامخ، وحاشية على الكشاف انتقد بها الزمخشري، والمنار حاشية على البحر الزخار وغيرها.

عنه المقبل^(١) نقلا عن الميزان^(٢).

الملاحظة الرابعة - أنهم اشترطوا عدم الفسق في حقيقة العدالة . والفسق عند الإطلاق يتناول جميع أفراد من فسق جارحة - كشهادة الزور - أو فسق تأويل، وهو الناتج عن اعتقاد خاطئ. والملاحظ أن الفسق الذي يردون به الرواية والشهادة - إنما هو فسق الجارحة؛ وهذا يوحى بالتناقض، بمعنى أنهم يقبلون الفاسق، وقد اشترطوا عدم الفسق، ولو لم يكن إلا أنهم أدخلوا بجزء من التعريف .

ولو قلنا: إنهم ما أرادوا إلا فسق الجارحة فلا تناقض - دفع هذا القول تعريف الحافظ ابن حجر السالف الذكر؛ حيث نص على الفسق والبدعة؛ فالفسق شمل فسق الجارحة وفسق التأويل، ولو حُمل على فسق الجارحة فقط لأشكل ذكر البدعة، إذ هي تعني فسق الاعتقاد، وهو فسق تأويل . والله أعلم .

خلاصة:

الحاصل أن تعريف العدالة اصطلاحاً بما تقدم من المبالغة - هو الأساس، والأمر الطبيعي الذي ينبغي أن يكون عليه مقبول القول رواية وشهادة؛ فهذا هو الطراز الرفيع من المؤمنين، وعلى من ينشد إنساناً صادقاً طلب أوصافه التي تقرب من الكمال، وعندما لا نجد موصوفاً بهذا الاعتبار ننتقل إلى صفة أقل، ونطلب مقاييس أخرى نستدل بها على إمكان الثقة بقول من انطبقت عليه .

والفرق بين حامل الصفات الأولى وبين فاقدها - أن الأول يُعفيك من عناء البحث؛ فصلاحه وشهرة تقواه تجزم بصدقه، على العكس فيمن هو خالٍ من العنوان البارز على

(١) ينظر العَلَمُ الشامخ ص ٣٧٧ .

(٢) ينظر ميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٦٠ ، والذي جاء فيه قال ابن القطان : لا يُعرف له حال . زاد المقبل ولا يعرف ، فهو مجهول العدالة مجهول العين فجمع الجهالتين .

الصلاح؛ فيحتاج الى التأني والبحث لتتوصل الى الثقة بقوله بأمارات وقرائن أحوال؛ ولكن عند وضع الضوابط يجب التوسط، فلا نبالغ حتى لا نقبل إلا من يتصف بصفات الملائكة، ولا نتساهل حتى نقبل الفسقة والكذابين؛ «وَحَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ»^(١).

والهدف هو الوصول إلى معرفة الصدق من أي طريق كان، وقد كنت أطمع في وضع تعريف جامع مانع للعدالة إلا أنني وجدت لها من السهل الممتنع، ولست أكثر قدرة، بل لا أقارن بالعلماء الأكابر رحمهم الله، وقد وضعوا تحت أيدينا من التعريفات ما وضعوا، وتبين أنها بمثابة رصْدٍ وتطويق للسلوك السوي، ولهذا أعترف بعجزني عن وضع تعريف جديد، لكنني عوضت ذلك بإيراد كثير من التعريفات، وذكر كثير من الأمور الخادشة للعدالة، وسيجد القارئ إن شاء الله صورةً شبيهةً موصلةً إلى الراوي أو الشاهد الذي له تقوى وحياء يمعنانه من الكذب، والله أعلم.

(١) مقتبس من حديث نصه: «خيار الأمور أوساطها». البيهقي ج ٣ ص ٢٧٣. والشفاء للقاضي عياض

ج ١ ص ١٧٥. وكنز العمال ج ١٠ ص ١٣٢. رقم ٢٨٦٥٨.

الباب الثاني في تأريخ العدالة

تمهيد وتقسيم:

إذا كان المراد بالعدالة استقامة اللسان بمعنى أن الكلام صادق؛ فهي قديمة قدم الإنسان، إذ من المؤكد أن الناس لا يقبلون قولاً رواية أو شهادة؛ إلا إذا اطمأنوا إلى سلامته، ولهذا الغرض كان الأنبياء من أواسط قومهم نسباً وصدقاً؛ ولم يكن التكذيب لهم إلا ضرباً من العناد كما حكى الله تعالى لنبيه ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ * وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُرْسَلِينَ ﴿١﴾. ولما اندرست مآثر النبوة الأولى، وغابت شمسها وراء سحب كثيفة من التزوير والتحريف – جاء القرآن الكريم فبدد الغيوم وصوب سهام الجرح للمتاجرين بكلام الله.

﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٢﴾. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ ﴿٣﴾.

(١) ٣٣ - ٣٤: الانعام.

(٢) ١٣: المائدة.

(٣) ٤١: المائدة.

وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ^(١). وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ ^(٢).

والآية قبلها تقول: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ^(٣).

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٤) - فِي تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ - : يُمِيلُونَهُ عَنْهَا - أَيَّ عَنِ الْمَوَاضِعِ وَيَزِيلُونَهُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا بَدَّلُوهُ وَوَضَعُوا مَكَانَهُ كَلِمًا غَيْرَهُ؛ فَقَدْ أَمَالُوهُ عَنِ مَوَاضِعِهِ الَّتِي وَضَعَهَا اللَّهُ فِيهَا وَأَزَالُوهُ عَنْهَا.

وَمَعْنَى تَحْرِيفِهِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ مَوَاضِعٌ هِيَ قَمَنٌ ^(٥) بِهَا، وَأَنْ يَكُونَ فِيهَا؛ فَحِينَ حَرَّفُوهُ تَرَكَوهُ كَالْغَرِيبِ الَّذِي لَا مَوْضِعَ لَهُ بَعْدَ مَوَاضِعِهِ وَمَقَارِهِ. وَالْمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ.

مِمَّا تَقْدَمُ نَلَاظُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ هُوَ الْمَصْدَرُ الْوَحِيدُ الَّذِي جَرَحَ الرُّوَاةُ الْمُحَرِّفِينَ، وَبِهَذَا نَعْتَقِدُ؛ أَنَّ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ، بِمَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ وَمَعَالِمِهِ الْوَاضِحَةِ، إِنَّمَا جَاءَ مَعَ الْوَحْيِ وَاسْتَقَرَّ أَيَّامَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَبَّقَهُ الصَّحَابَةُ بَعْدَهُ، وَتَلَقَّفَهُ التَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَهَكَذَا حَتَّى تَمَّ وَرِسْخُ.

(١) ٥٩: البقرة.

(٢) ٧٩: البقرة.

(٣) ٧٥: البقرة.

(٤) الكشف للإمام الزمخشري ج ١ ص ٣٩٩ - ٤٠٠ بتصرف.

(٥) قَمَنٌ بَفَتْحِ الْمِيمِ خَلِيقٌ وَجَدِيرٌ لَا يَثْنَى وَلَا يَجْمَعُ، وَإِنْ كَسَّرْتَهَا - أَيَّ جَمَعْتَهَا - جَمَعَ تَكْسِيرًا - تُنِيتُ وَجُمِعَتْ. مختار الصحاح ص ٥٥٢.

وبناءً عليه؛ فستكون الدراسة التاريخية في أربعة فصول:

الأول – العدالة في عصر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

الثاني – العدالة في عصر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الثالث – العدالة في عصر التابعين وَمَنْ تَبِعَهُمْ.

الرابع – نشير فيه إلى تأريخ العدالة في الشهادة.



الفصل الأول

العدالة في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

سبقت الإشارة في الآيات الكريمات الآتفة الذكر إلى مدى النقد اللاذع الذي حملته في طيها ونسف الثقة في أهل الكتاب، وهذه هي بذرة الجرح، ثم نجد القرآن الكريم يغرس بذور التزكية. قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١). هذا النص المبارك يُعتبر بحق شهادة ميلاد لأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم؛ حيث كرمها الله وزكاها ببركة خير الخلق نبي الله فـهـي الأُمَّة الوسط. والوسط: العدل الخيار^(٢). ووسط الشيء وأوسطه: أعدله.. قَالَ الزجاج فيه قولان: قَالَ بعضهم: وسطا: عدلا. وَقَالَ بعضهم: خيارًا. وَاللَّفْظَانِ مُخْتَلِفَانِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ خَيْرٌ، وَالْخَيْرَ عَدْلٌ.

وقيل في وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إِنَّهُ كَانَ مِنْ أَوْسَطِ قَوْمِهِ - أَيِ خِيَارِهِمْ - وهذا يعرف حقيقته أهل اللغة؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ التَّمْثِيلَ كَثِيرًا، فَتَمَثَّلُ الْقَبِيلَةُ وَالْوَادِي وَالْقَاعُ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ فَخَيْرُ الْوَادِي وَسُطُهُ، فَيُقَالُ: هَذَا مِنْ وَسْطِ قَوْمِهِ، وَمِنْ وَسْطِ الْوَادِي، وَسَرَرِ الْوَادِي، وَسَرَارَتِهِ، وَسِرِّهِ، وَمَعْنَاهُ كُلُّهُ مِنْ خَيْرِ مَكَانٍ فِيهِ. وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَيْرِ مَكَانٍ فِي نَسَبِ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ جُعِلَتْ أُمَّتُهُ وَسَطًا - أَيِ خِيَارًا^(٣).

(١) ١٤٣: البقرة.

(٢) ينظر القاموس المحيط ص ٨٩٣. وج ٥ ص ١٦٧ من تاج العروس.

(٣) ينظر ج ١ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ لسان العرب، والكشاف ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي مج ١ ص ١٠٤ - ١٠٥. ومجمع البيان مج ١ ص ٩ - ١٠. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٠ - ٤١. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ١٥٠. والدر المنثور في التفسير المأثور ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٧. وتفسير أبي السعود مج ١ ص ١٧٢. والنكت والعيون للماوردي ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩. وجامع البيان في تفسير القرآن ج ٢ ص ٥.

قال الزمخشري: ومن المجاز: هو وسط في قومه، وَسِطَةً، وَوَسِيطٌ فيهم، وقد وَسُطَ وَسَاطَةً، وَقَوْمٌ وَسَطٌ وَأَوْسَاطٌ: خِيَارٌ. ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(١). وقال زهير:

هُمْ وَسَطٌ يَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ * إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمٍ^(٢)

وهو من واسِطَة قومه، وهو أوسط قومه حسباً، واكتريت من أعرابي، فقال لي: أعطني من سِطَاتِهِنَّ، أراد من خيار الدنانير^(٣). وقد ذكروا ثلاث تأويلات للآية الكريمة حول تفسير الوسط^(٤).

أحدها – يعني خياراً من قولهم: فلان وسط الحسب في قومه إذا أرادوا بذلك الرفيع في حسبه.

والثاني – أَنَّ الْوَسَطَ مِنَ التَّوَسُّطِ فِي الْأُمُورِ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ تَوَسَّطُوا فِي الدِّينِ فَلَا هُمْ أَهْلٌ غُلُوفٍ فِيهِ وَلَا تَقْصِيرٍ.

والثالث – يُرِيدُ بِالْوَسَطِ الْعَدْلَ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ وَسَطٌ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٥) أَيَّ عَدْلًا^(٦).

(١) ١٤٣: البقرة.

(٢) ينظر خزانة الأدب ج ٧ ص ٣٥٠ وهو من معلقة زهير.

(٣) أساس البلاغة للإمام الزمخشري ص ٦٧٥.

(٤) تفسير الماوردي ج ١ ص ١٩٨-١٩٩.

(٥) ١٤٣: البقرة.

(٦) ينظر تفسير الطبري ج ٢ ص ٥-٦، عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وإبن عباس، وغيرهم. ومجمع الزوائد

وقال: رجاله رجال الصحيح – ج ٦ ص ٣١٦. وينظر الترمذي ج ٥ ص ١٩٠ رقم الحديث ٢٩١٦. عن أبي سعيد، وقال: حسن صحيح. وينظر سنن الحافظ ابن ماجه في سياق أن أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تشهد للأنبياء يوم القيامة ويشهد الرسول على أمته. ثم تلا الآية ولم يذكر عدلاً ج ٢ ص ١٤٣٢ رقم =

قال الرازي: ويدل على أن المراد بالوسط العدل – الآية والخبر والشعر واللغة والمعنى. أما الآية: فقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾^(١). «أي أعدلهم». وأما الخبر فما ذكر عن أبي سعيد المذكور، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا»^(٢). وأما الشعر فهو المذكور من قول زهير.

وأما النقل «أي اللغة» فقال الأخفش والخليل وقطرب بمقال الجوهري وابن منظور: وسطاً: عدلاً. وقد تقدم. وأما المعنى فمن وجوه:

أحدها – أن الوسط حقيقة في البعد عن الطرفين. ولا شك أن طرفي الإفراط والتفريط رديئان، فالمتوسط في الأخلاق يكون بعيداً عن الطرفين، فكان معتدلاً فاضلاً. وثانيها – أنما سمي العدل وسطاً لأنه لا يميل إلى أحد الخصمين. والعدل: هو المعتدل الذي لا يميل إلى أحد الطرفين.

وثالثها – لا شك أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ طريقة المدح لهم؛ لأنه لا يجوز أن يذكر الله تعالى وصفاً ويجعله كالعلة في أن جعلهم شهوداً له ثم يعطف على ذلك شهادة الرسول إلا وذلك مدح؛ فثبت أن المراد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَطًا﴾ ما يتعلق بالمدح في باب الدين، ولا يجوز أن يمدح الشهود حال حكمه عليهم بكونهم شهوداً – إلا بكونهم عدولاً. فوجب أن يكون المراد من الوسط العدالة.

ورابعها – أن أعدل بقاع الشيء وسطه؛ لأن حكمه مع سائر أطرافه على سواءٍ وعلى

= الحديث ٤٢٨٤. والبخاري ج ٤ ص ١٦٣٢ رقم الحديث ٤٢١٧ ورقم ٣١٦١. وينظر فتح الباري لابن حجر ج ٨ ص ١٤٠. عن أبي سعيد. وينظر الدر المنثور ج ١ ص ٢٦٥ لسعيد بن منصور.

(١) ٢٨: القلم.

(٢) ينظر كنز العمال ولفظه: «العلم أفضل من العمل، وخير الأعمال أوسطها... إلخ. ج ١٠ ص ١٣٢ رقم الحديث ٢٨٦٥٨ وذكر أن البيهقي رواه في شعب الإيمان عن بعض الصحابة.

اعتدال، والأطراف يتسارع إليها الخلل والفساد، والأوسط محمية محوطة؛ فلما صحَّ ذلك في الوسط صار كأنه عبارة عن المعتدل الذي لا يميل إلى جهة دون جهة^(١).

وَيُشِيرُ النَّصُّ التَّالِي إِلَى أَنَّ الْعَدَالَهَ فِي رُؤَاةِ الْأَخْبَارِ وَالشُّهُودِ أَمْرٌ فَوْقَ الْإِسْلَامِ [أَيُّ زَائِدٍ عَلَيْهِ] ^(٢). قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ ^(٣). والخطاب للمؤمنين.

ويؤيد ما ذكرنا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ^(٤)، والفاسيق هذا كان مسلماً، فما نرى إلاَّ أَنَّ التَّوَجِيهَ الْإِلَهِيَّ يُحْتَمُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَن يَحْتَرِسُوا وَيُمَحِّصُوا مَا يُنْقَلُ إِلَيْهِمْ روايةً أو شهادة.

وقد قاد رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ المعركة بِنَفْسِهِ فَأُطْلِقَ صَرْخَةٌ مُدَوِيَّةٌ، فَقَالَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَن يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ» ^(٥). وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَن كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ^(٦).

(١) تفسير الرازي ج ٢ ص ٦-٧ بلفظه.

(٢) الكفاية للبغدادى ص ١٠٦، وذكر صاحب الكفاية أَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَت عَلَى أَنَّ إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود واختبارها وتبَّع الأفعال لا يكفي. وقال كثير من الناس: إِنَّه يجب الإستظهار في البحث عن عدالة الْمُخْبِرِ بِأَكْثَرِ مَا يجب في عدالة الشَّاهِدِ. انتهى بتصرف.

(٣) ٢: الطلاق.

(٤) ٦: الحجرات.

(٥) البخاري ج ١ ص ٥٢ رقم ١٠٦. وينظر ج ٢ ص ١٣٨ من المستدرک للنيسابوري. وابن ماجه ج ١ ص ١٣ رقم ٣١، عن علي كرم الله وجهه، ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٤٣ - ١٤٨. وينظر ج ١ ص ٧ من مقدمة الجامع الصحيح للإمام مسلم ج ١ ص ٦٦. والترمذي ج ٥ ص ٣٤ رقم ٢٦٦٠ عن علي (ع).

(٦) البخاري ج ١ ص ٥٢ رقم ١٠٦، وفي الروايات الأخرى رقم ١١٠٧ و ٣٢٧٤ و ٥٨٤٤ بزيادة (متعمداً) ومسلم ج ١ ص ٨-٧. وشرحه للنووي ج ١ ص ٦٦-٧٠. وينظر سنن أبي داود والرواية عن الزبير ج ٤ ص ٦٣ رقم ٣٦٥١. وابن ماجه ج ١ ص ١٣ رقم ٣٠، عن ابن مسعود. وعن أنس. قال: حسبته قال: (متعمداً) =

= رقم ٣٢، وعن جابر «٣٣» وعن الزبير «٣٦» وعن أبي سعيد «٣٧». وابن حبان ج ١ ص ١١٧ رقم ٣١ عن أنس وج ٢ ص ١٩٤ رقم ١٠٤٩، عن عقبة بن عامر بلفظ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا بَيْتًا مِنْ جَهَنَّمَ» وفي مج ٣ ج ٤ ص ١١٣-١١٤ رقم ٢٥٤٦ عن عقبة، وفي ج ٧ ص ٣٩٦ رقم ٥٤١٢ عن عقبة أيضا. والترمذي ج ٥ ص ٣٤ رقم ٢٦٥٩-٢٦٦٢ عن ابن مسعود، وفي الباب عن خلق من الصحابة وقال: حسن صحيح. (كل هذه الروايات بزيادة متعمداً). وفي مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٣١. والضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد ابن عمرو بن موسى العقيلي المكي ج ٢ ص ٤٦ و ٣٢٩، وصححه من غير الوجه الذي رواه، والكفاية في علم الرواية ص ١٢٨ عن الزبير وفيها «وَاللَّهِ مَا قَالَ مُتَعَمِّدًا وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ مُتَعَمِّدًا». وفتح الباري ج ١ ص ١٦٢، وعده من المتواتر وقال إن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء كان عمداً أم خطأ، أقول: وتفيد معنى ما قاله الحافظ رواية الزبير، وهذه الروايات بدون زيادة متعمداً. إذ المحفوظ من رواية الزبير في البخاري والنسائي بغير زيادة متعمداً. وينظر الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي ج ٢ ص ٥٥٣ رقم ٨٩٩٣ عن خلق كثير. والاعتصام للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي، ولد ٩٦٧ هـ يعد من مشاهير أئمة أهل البيت في اليمن، برع في العلم، ومؤلفاته مشهورة نافعة، منها الأساس مدرسة الزيدية في أصول الدين، والاعتصام الذي جمع فيه كتب الحديث عند أهل البيت وكتب السنة، ولا نظيل في ترجمة هذا الإمام فقد تضمنتها المجلدات، وبه يضرب المثل في الشجاعة والصبر، بويع بالخلافة سنة ١٠١٦ هـ، مؤسس الدولة القاسمية باليمن، وهو من سلالة الهادي يحيى بن الحسين إمام المذهب الهادي وت ١٠٢٩ هـ، يليه أنوار التمام في تنمية الإعتصام للسيد العلامة أحمد بن يوسف زبارة، ت ١٢٥٢ هـ ج ١ ص ١٧-٢٣، وقد أكد على وجوب عرض الحديث على القرآن. وعند ابن ماجه: «مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» ج ١ ص ١٣-١٤ رقم الحديث ٣٤، عن أبي هريرة، وعن أبي قتادة: «وَيَاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رقم ٣٥. وعن علي: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» رقم ٣٨، وعن علي «مَنْ رَوَى...» إلخ رقم ٤٠، وعن سمرة رقم ٣٩ «مَنْ حَدَّثَ...» إلخ، مثل حديث علي، ومثله عن المغيرة مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثِ... إلخ. ومثل حديث علي عند ابن حبان، عن سمرة ج ١ ص ١١٧ رقم ٢٨. وعن أبي هريرة: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رقم ٢٨، وعنه «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ كُلَّ مَا سَمِعَ» رقم ٣٠. وعن واثلة بن الأسقع من حديث جاء فيه «... أَوْ يَقُولَ سَمِعَ مِنِّي وَلَمْ يَسْمَعْ مِنِّي» رقم ٣٢. والمستدرک مع تلخیص الذهبی ج ١ ص ٧٧، عن زيد بن أرقم، وج ٣ ص ٢٦٢، وج ٤ ص ٢٩٨-٢٩٩ عن علي.

وَجَرَى الْعَمَلُ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَحْصِ أَحْوَالِ نَقْلَةِ الْأَخْبَارِ، عِنْدَمَا يَحُومُ شَكٌّ فِي الرِّوَايَةِ، أَوَّلْتَاكِد . فِهَذَا ضَمَامٌ بِنُ ثَعْلَبَةَ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: يَا مُحَمَّدُ أَتَانَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: «اللَّهُ». قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَكَلِّتَنَا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟ قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: ثُمَّ وَلَّى. قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهِنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَكِنَّ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ»^(١).

وقد آثرت نقل الحديث بطوله لِمَا اشتمل من حسن سؤال، وملاحظة سياق وترتيب، لنرى إلى أي مدى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُقِرُّ مَبْدَأَ التَّحَرِّيِّ وَالْبَحْثِ.

والسؤال عَنْ حَالِ شَخْصٍ مَّا – لَا يَعْنِي بِالضَّرُورَةِ انْتِقَاصَهُ وَاتِّهَامَهُ؛ بَدَلِيلُ سؤَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ وَالْجَارِيَةَ وَاسْتِشَارَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي شَأْنِ

(١) رواه مسلم ج ١ ص ٣٢، وفي النسخة الجديدة ج ١ ص ٦٩ رقم ١٠ كتاب الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام. وشرح النووي على مسلم ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١، واللفظ له، ورواه البخاري في باب الزكاة حديث رقم ٤٦، وفي الصيام رقم ١٧٩٢، وباب كيف يستحلف رقم ٢٥٣٢، وكتاب الحيل رقم ٦٥٥٦، بلفظ مخالف لمسلم. وسنن الترمذي ج ٣ ص ١٤ رقم ٦١٩، وقال: حسن غريب. عن أنس وقد روى عنه من وجه آخر.

عائشة^(١) التي كشف القرآن عن براءتها وطهارتها ساحتها - وإنما السؤال عن العدالة يُقَلَّمُ أظافر الكذابين، ويخيف العابثين، فلا مكان في بُحْبُوحَةِ منصب الرواية الشريفة إلا للعدل. وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢) - تنكيلٌ رادعٌ بمن يشوشُ على المؤيد بالوحي، إذ الحادثة التي نزلت بسببها الآية أصلها كذبة كادت أن تُشعل حرباً؛ فقد ذكر المفسرون وغيرهم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ الوليد بن عقبة - أخا عثمان من أمه - إلى بني المصطلق لجمع الزكاة، وكان بينه وبينهم عداوة قديمة، ولما قارب ديارهم ركبوا مستقبلين له، فخاف منهم، ورجع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فأخبره أَنَّهُمْ ارتدوا عن الإسلام ومنعوا الزكاة؛ فغضب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَهَمَّ بغزوهم. ولما بلغهم أقبلوا فزعين مستعيزين من غضب الله ورسوله، وحينما واجههم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالتهمة التي نقلها له الوليد وزجرهم نزلت الآية^(٣).

(١) في حديث الإفك الذي ساقه البخاري في باب تعديل النساء بعضهن بعضاً - الشهادات رقم ٢٥١٨ ورقم ٢٤٩٤. والكفاية ص ٥٩. والكمال في التأريخ لابن الأثير ج ٢ ص ١٣٤. وتأريخ الطبري ج ٢ ص ٦١٥، والمنظم ج ٣ ص ٢٢٣. والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٩٨. والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ٣٠٧-٣٠٨. والسيرة النبوية لابن هشام ج ١ ص ٣٠١. والبداية والنهاية ج ٤ ص ١٨٥. والرحيق المختوم ص ٣١٩.

(٢) ٦: الحجرات.

(٣) أسد الغابة ج ٥ ص ٩٠. والإستيعاب ج ٣ ص ٥٩٥-٥٩٦، والإصابة ج ٣ ص ٦٠١. وتهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٤٣. وسير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤١٣-٤١٤. والإحكام في أصول الأحكام للآمدي مج ١ ج ٢ ص ٥٣. ومختصر تأريخ دمشق ج ٢٦ ص ٣٣٧-٣٣٩. وتأريخ الإسلام (عهد الخلفاء للذهبي) ص ٦٦٥. والكشاف ج ٤ ص ٢٨٥-٢٨٦. ومجمع البيان مج ٦ ج ١ ص ٨٧. والقرطبي مج ٨ ج ١ ص ٢٠٤-٢٠٦. وتفسير الجلالين ج ٤ ص ١٧٨. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ١٧١. وتخريج أحاديث الكشاف مطبوع معه لابن حجر ج ٤ ص ٢٨٥. ولباب النقول في أسباب النزول ص ٦٨٧-٦٨٨. وفي ظلال القرآن لسيد قطب ج ٦ ص ٣٣٤١. ومنتهى المرام في شرح آيات الأحكام ص ٤٢١. وتفسير أبي السعود ج ٦ ص ١١٨-١١٩. وأحكام الجصاص ج ٣ ص ٣٩٨-٣٩٩. وقد ساق السيوطي في الدر المنثور ج ٦ ص ٩١-٩٣ روايات هذه =

وقيل: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. قَالَ لَهُمْ: «لَتَنْتَهَنَّ أَوْ لَا بُعْثَنَّا إِلَيْكُمْ رَجُلًا هُوَ عِنْدِي كَنَفْسِي يُقَاتِلُ مُقَاتِلَتَكُمْ وَيَسْبِي ذُرَارِيَكُمْ». ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى كَتِفِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَنَزَلَتِ الْآيَةُ^(١).



= القصة بعدة طرق، وكلها تتحدث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أرسل الوليد بن عقبة بن أبي معيط، ليأخذ زكاة بني المصطلق، فاستقبلوه فرحين؛ لكن الشيطان حدثه أنهم يريدون قتله، وقد كان بينه وبينهم شيء في الجاهلية، فرجع إلى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قائلاً: إنهم منعوا الزكاة وأرادوا قتلي؛ ولما أحس بنو المصطلق بالحكاية جاءوا وكذبوا الوليد ونزلت الآية، وقد كان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يريد غزوهم. وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ٦٨٣. وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ ص ٢٠٨-٢١٠ وساق روايات عديدة. والميزان للطباطبائي ج ١٨ ص ٣١٤. وفتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ٦٠ و٦٢. تفسير الماوردي ج ٥ ص ٣٢٨-٣٢٩. وأسباب النزول للنيسابوري ص ٣٢٢-٣٢٤.

(١) الكشف ج ٤ ص ٢٨٦.

الفصل الثاني

العدالة

في

عصر الصحابه رضي الله عنهم^(١)

عرفنا فيما سلف أن بذرة التعديل والجرح زرعتها القرآن الكريم، وطبقها الرسول الأعظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ.

وقد كانت أخبار المجروحين تحدث هزاتٍ في حياة المؤمنين أيام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ؛ إلا أن الوحي كان لها بالمرصاد: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾^(٢). ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٤).

انقطاع الوحي

لَمَّا انقطع خبر السماء بانتقال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ إلى الرفيق الأعلى - وجد الصحابة أنفسهم أمام مسئولية تساوي جهادهم بالسيف، وهي مسئولية حماية ميراث نبيهم، وصون شريعتهم لتُنْقَلَ للأجيال المسلمة بِيَضَاءِ نَقِيَّةٍ؛ فكانوا أمثلة باهرة في الدقة والتحري والحيلة والحذر، وهم إذا جرحوا أو عدلوا فلا تأخذهم في الله لومة لائم.

(١) ينظر الإعتصام ج ١ ص ٥٣.

(٢) ٢٧: إبراهيم.

(٣) ١٧: الرعد.

(٤) ٣٧: الأنفال.

وها نحن نسوق أمثلة من صنيعهم في باب التعديل والجرح مما نقله الثقات عن بعض من مشاهيرهم، إذ ليس الغرض الاستقصاء، وإنما التأكيد على شرعية التعديل والجرح وعمل الصحابة به.

١- الإمام علي عليه السلام ومسالكه في الجرح والتعديل:

المسلك الأول: مع الصحابة الكبار، مثل: أبي بكر، وأبي ذر، وعمر، وأمثالهم؛ فقد كان يقبلهم بدون تردد.

المسلك الثاني - مع الذين ينزلون عنهم درجة؛ فقد كان يستحلفهم، فلا يقبل الحديث حتى يحلف له الراوي، فإذا حلف له قبل منه. والدليل على مسلك علي - قوله فيما نقل عنه. قال: «كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي، وَإِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ».

قال: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا فَيُحْسِنُ الطَّهْرَ»^(١) ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ لَهُ»، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ فَسَيَكُونُ مِنْهُم مَن يُصِرُّ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

^(١) الطَّهْرُ: المصدرُ واسمُ ما يُتَطَهَّرُ به، القاموس ص ٥٥٥. والطَّهْرُ البالغ في الطهارة، ج ٢ ص ٢٧ من المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. وأساس البلاغة للزمخشري ص ٣٩٩. وفي لسان العرب ج ٨ ص ٢١١، الطَّهْرُ في اللغة: هو الطاهر، المطهر؛ لأنه لا يكون طهوراً إلا وهو يُتَطَهَّرُ به. ونسب لابن الأثير: الطَّهْرُ، بالضم: التطهر، وبالفتح: الماء الذي يتطهر به، وقال سيبويه: الطهور، بالفتح يقع على الماء والمصدر معاً.

^(٢) ١٣٥: آل عمران.

المسلك الثالث - ردُّ حديثِ المَجَاهِيلِ ومن لا يثقُ به، وقد رُوِيَ من ذلك أن ابنَ مسعودٍ سئل عن امرأةٍ مات زوجها ولم يدخل بها ولم يسم لها مهرًا، فقال: أرى لها مثل صداق ^(١) امرأةٍ من نسائها.. وعليها العدةُ ولها الميراثُ، فقال معقل بن سنان الأشجعي: أشهدُ لقد قضيتَ فيها بقضاءِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في بروع بنتِ واشقِ الاشجعية؛ لكنَّ عليًّا كرم الله وجهه ردَّ هذا الحديثَ قائلًا: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا لقولِ أعرابيٍّ...» ^(٢). وكان يفتي بأنَّ لها الميراثَ ولا صداقَ لها وعليها العدة ^(٣).

٢- أبو بكر رضي الله عنه :

قال الذهبي: كان أول من احتاط في قبول الأخبار؛ فقد روي أنَّ الجدة جاءت إلى أبي بكر تطلب منه أن يُورِّثَهَا، فقال: ما أجد لك في كتابِ الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة، فقال: حضرت النبي

^(٣) ينظر المسند ج ١ ص ١٦ رقم ٢ مسند أبي بكر الصديق. وينظر سنن أبي داود ج ٢ ص ١٨٠ كتاب الصلاة، حديث رقم ١٥٢١. وهامش سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٧٣، لحققة حسين الأسد. وكنز العمال ج ٤ ص ٢٢٦ رقم ١٠٢٧٨ بزيادة «لِذَلِكَ الذَّنْبِ» بعد «يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ». والآمدي مج ١ ج ٢ ص ٥٨.

^(١) الصداق بفتح الصاد وكسرها، مهر المرأة. مختار الصحاح ص ٣٩٥.

^(٢) يريد عليه السلام قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ «٢٣٦: البقرة». فالآية في الطلاق قبل الدخول وفرض الصداق، والخلاف في المسألة التي بين أيدينا في الموت قبل الدخول وفرض الصداق؛ فاعتبر الإمام عليُّ الوفاةَ مثلَ الطلاق في عدم إيجاب المهر؛ باعتبار أن الوفاة فراقٌ يقاس على الفراق بالطلاق.

^(٣) روى حديث معقل - النسائي في سننه ج ٦ ص ١٢١-١٢٣ في عدة روايات، رقم الأحاديث من ٣٣٥٤-٣٣٥٨، في باب إباحة التزوُّج بغير صداق ج ٢ ص ٥٧٦، في ترجمة معقل. وتفسير فتح القدير ج ١ ص ٢٥٥. والقرطبي مج ٢ ج ٣ ص ١٣٠-١٣١. وشرح المائتين ص ٩٥، ولم يذكر رفض علي للحديث. وأصول الفقه للدكتور: محمد بن أبي النور زهير ج ٣ ص ١٥٠. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢١٩، ذكر فتوى ابن مسعود، وضعف الحديث، ولم يذكر رفض علي له.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فانفذه لها أبو بكر^(١).

٣- عمر رضي الله عنه:

له موقف صلب وصرامة تجاه الرواة وصلت إلى حدّ الضرب والحبس، ناهيك عن التهديد والوعيد ومطالبة الراوي بمن يشهد له. قال الذهبي في ترجمته: «هو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب»^(٢)، فروى الجريري عن أبي نضرة، عن أبي سعيد [الخدري] أن أبا موسى [الأشعري] سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يقول: «إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجَبْ فَلْيَرْجِعْ»، قال لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى مُنتَقِعًا لَوْنُهُ ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فاخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعنا، فارسلوا معه رجالاً منهم حتى أتى عمر فأخبره^(٣).

وتدل شدة عمر ومبلغ التحري الذي وصل إليه؛ حتى وصفه بالعذاب أبي بن كعب، الذي تقول بعض الروايات: إنه هو الذي شهد لأبي موسى، وقال: سمعت رسول الله صَلَّى

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ ج ٢ ص ٥٤. وأورده الذهبي في ترجمة أبي بكر ص ٦١.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥، ورواه البخاري في باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ج ٥ ص ٢٣٠، رقم ٥٨٩١ وفي ج ٢ ص ٧٢٧ - باب الخروج في التجارة، رقم ١٩٥٦، وفي ج ٦ ص ٢٦٧ - الاعتصام بالكتاب والسنة - باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كانت ظاهرة. وما كان يغيب بعضهم من مشاهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأمور الإسلام، رقم الحديث ٦٩٢٠، وفتح الباري ج ١١ ص ٢٢-٢٥ وأفاد أن فعل عمر هذا للتثبت ص ٢٥. ومسلم مج ٣ ج ٦ ص ١٧٧-١٨٠. وشرحه للنووي مج ٦ ج ١ ص ١٣٠-١٣٥. والموطأ ج ٣ ص ١٣٤-١٣٥ باب الاستئذان. وإحكام الأحكام ج ٤ ص ٩٩.

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ذَلِكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَلَا تَكُونَنَّ عَذَابًا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ. قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا فَاحْبَبْتُ أَنْ أُتَبِّتَ ^(١) - تَدُلُّ هَذِهِ الصَّرَامَةُ عَلَى أَنَّهَا الْمَنْطِقُ الطَّبِيعِيُّ فِي قَبُولِ كَلَامٍ كُلُّهُ تَشْرِيعٌ؛ حَتَّى وَإِنْ وُصِفَتْ بِالْعَذَابِ أَوْ وَصِلَتْ إِلَى حَدِّ الضَّرْبِ الَّذِي حَكَى عَنْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَمَا قِيلَ لَهُ: «أَكُنْتَ تُحَدِّثُ فِي زَمَنِ عُمَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ أُحَدِّثُ فِي زَمَانٍ عَمَرَ مِثْلَ مَا أُحَدِّثُكُمْ لَضَرَبَنِي بِمِخْفَقَتِهِ ^(٢)» - أَوْ الْحَبْسِ الَّذِي نَالَ أَبَا الدَّرْدَاءِ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَأَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِي، لَكَثَرَتِهِمُ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ^(٣)؛ لَكِنْ عَمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَّفَقُ مَعَ عَلِيِّ كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ فِي قَبُولِ الطَّبَقَةِ الرَّفِيعَةِ بِدُونِ تَرَدُّدٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَلَسْنَا مَعَ عُمَرَ، فَقَالَ: هَلْ سَمِعْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا أَمَرَ بِهِ الْمَرْءَ الْمُسْلِمَ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقُلْتُ: لَا وَاللَّهِ، أَوْ مَا سَمِعْتَ أَنْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ فِي ذَلِكَ أَتَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: فِيمَ أَنْتُمَا؟ فَقَالَ: عُمَرُ: سَأَلْتُهُ، فَاخْبِرْهُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَكِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَأَنْتَ عِنْدَنَا عَدْلٌ، فَمَاذَا سَمِعْتَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لَا يَدْرِي أَرَادَ أَمْ نَقَّصَ؟ فَإِنْ كَانَ شَكٌّ فِي الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَةِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا شَكٌّ فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثِ فَلْيَجْعَلْهَا ثِنْتَيْنِ، وَإِذَا شَكٌّ فِي الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا؛ حَتَّى يَكُونَ الْوَهْمُ فِي الزِّيَادَةِ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ يُسَلَّمَ» ^(٤).

^(١) مسلم مج ٣ ج ٦ ص ١٨٠. وشرحه للنووي مج ٧ ج ١٤ ص ١٣٤-١٣٥.

^(٢) الْمُخَفَّقَةُ سَوْطٌ مِنْ خَشَبٍ وَالِدُرَّةُ الَّتِي يَضْرَبُ بِهَا. لِسَانُ الْعَرَبِ ج ٤ ص ١٥٩.

^(٣) تَذَكُّرَةُ الْخَفَاطِ ج ١ ص ٧.

^(٤) رَوَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ج ١ ص ٧١-٧٢ حَدِيثٌ حَسَنٌ،

فإذا كان مسلكُ عمرَ وسكوتُ الصحابة على شدته هذه مع مثل هذه الطبقة من الصحابة - فلا شك سيكون الحال أشدَّ مع مَنْ دونهم. وقد تصدى للنقد كثير من الصحابة مثل ابن عباس وعائشة. وليس المطلوب تعدادهم، إنما الذي يقتضيه المقام إثباتُ أنَّ الصحابة - ولا سيما علي وعمر - الطبقة الأولى بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من طبقات علماء الجرح والتعديل وتبعهم الناس^(١).

ملحوظة :

لم أعثر في ما تيسر لي الاطلاع عليه جرحاً وتعديلاً منقولاً عن عثمان رضي الله عنه، ولهذا لا يفهم عدم ذكره من باب الإهمال، معاذ الله. والغرض مجرد ذكر أمثلة.

٤ - عائشة رضي الله عنها :

كانت من أشدَّ الناس نقداً للروايات الهزيلة، ومن مواقفها أنَّها لما سئلت هل رأى محمد ربه؟ قالت: لقد قفَّ شعري ممَّا قلت^(٢)، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب: من حدثك أنَّ محمداً رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٣) ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ

= وعزا تصحيحه للترمذي. ورواه الحاكم في المستدرک ج ١ ص ٣٢٤-٣٢٥. والذهبي في التلخيص وقد وافق الحاكم نفس الصفحة في المستدرک. والترمذي ج ٢ ص ٢٤٤ رقم ٣٩٨ وقال: حسن صحيح، وقد تكلم فيه بعضهم. ينظر هامش الترمذي المذكور ص ٢٤٥-٢٤٦. فائدة من الفقهاء من يقول بسجود السهر قبل التسليم ومنهم بعده وهو رأي الزيدية، ومنهم من يسجد قبله إذا نقض في الصلاة وبعده في الزيادة.

(١) في معنى ذلك كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٢. وفتح المغيث ج ٣ ص ٣٥٠. وأسباب اختلاف المحدثين ج ١ ص ٣٩. وينظر المتكلمون في الرجال للسخاوي ص ٨٤ وما بعدها.

(٢) قفَّ شعره: قام قزَعاً. والجلد ينقبض عند الفزع، فيقوم الشعر لذلك. ينظر القاموس ص ١٠٩٣. وتاج العروس ج ٢ ص ٢٧٤ و٢٧٦. وفتح الباري ج ٨ ص ٤٩٢. وشرح مسلم مج ٢ ج ٣ ص ١٠.

(٣) ١٠٣: الأنعام.

وَرَأَى حَجَابٌ^(١)، وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾^(٢)، وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَتَمَ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣) وَلَكِنَّهُ رَأَى جَبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ مَرَّتَيْنِ^(٤).

وفي حديث آخر عنها، قالت: من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم؛ ولكن قد رأى جبريل في صورته وخلقها ساداً ما بين الأفق^(٥).

وهذا الهجوم موجه لابن عباس وكعب الأحبار، فقد روي أنه لقي كعب الأحبار بعرفة فسأله عن شيء، فكبر كعب حتى جاوبته الجبال، وعند عبد الرزاق من هذا الوجه، فقال ابن عباس: إنا بنو هاشم نقول: إن محمداً رأى ربه مرتين، فكبر كعب، وقال: إن الله قسم رؤيته وكلامه بين موسى ومحمد، فكلّم موسى مرتين، ورآه محمد مرتين^(٦). ويبدو أن الحق مع عائشة، فالرواية عن ابن عباس مضطربة، تارة رآه بعينه، وتارة رآه بفؤاده^(٧). أمّا عائشة فقد قالت - لما سئلت عن رؤية محمد لربه -: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: «إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ

(١) ٥١: الشورى.

(٢) ٣٤: لقمان.

(٣) ٦٧: المائدة.

(٤) رواه في المسند ج ٩ ص ٣٠٥ رقم ٢٤٢٨٢ مسند عائشة. وصحيح البخاري ج ٤ ص ١٨٤٠، في تفسير سورة

النجم. حديث رقم ٤٥٧٤. وفتح الباري ج ٨ ص ٤٩٢-٤٩٤.

(٥) صحيح البخاري ج ٣ ص ١١٨١ حديث رقم ٣٠٦٢. وفتح الباري ج ٦ ص ٢٤٢، بدء الخلق. وجاء في مسلم وفيه

«فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ». مع ج ١ ص ١١٠-١١١.

(٦) فتح الباري ج ٨ ص ٤٩٢ تفسير سورة النجم.

(٧) مسلم مع ج ١ ص ١٠٩-١١٠. وفتح الباري ج ٨ ص ٤٩٢-٤٩٥. وسنن الترمذي ج ٥ ص ٣٦٨-٣٦٩ حديث

رقم ٣٢٧٩-٣٢٨١.

عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ... الحديث^(١).

وقد وهم النووي، وغيره في العمل برواية ابن عباس بحجة أَنَّ عائشةَ لَمْ تخبر أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَقُولُ: لَمْ أَرَ رَبِّي، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ مَا ذَكَرْتُ مَتَأَوَّلَةً لِلآيَاتِ الْمَذْكُورَاتِ فِي الرَّوَايَةِ - وَالصَّحَابِيُّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ مِنْهُمْ؛ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ حُجَّةً - حَتَّى قَالَ: « وَلَوْ كَانَ مَعَهَا فِيهِ حَدِيثٌ لَذَكَرْتُهُ وَإِنَّمَا اعْتَمَدْتُ الْإِسْتِنْبَاطَ »^(٢).

وهذا من الشيخ رحمه الله ذهول عما رواه مسلم بعد صفحتين من كلام النووي وشرحه له من أَنَّ عائشةَ قالت: أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ... الحديث المتقدم.

وقد تعجَّب الحافظ ابن حجر من صنيع الشيخ، وقال: إِنَّهُ قَلَّدَ فِيهِ ابْنَ خُزَيْمَةَ وَتَابِعَهُ؛ وَلَاجَلَ ذَلِكَ تَرْجَحُ لِلْحَافِظِ: « الْجَمْعُ بَيْنَ إِثْبَاتِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَنَفْيِ عَائِشَةَ، بِأَنْ يُحْمَلَ نَفْيُهَا عَلَى رُؤْيَا الْبَصَرِ، وَإِثْبَاتُهُ عَلَى رُؤْيَا الْقَلْبِ »^(٣).

وَلَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو حَدِيثَ: « إِنَّ الْأَمِّيَّةَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهَا عَلَيْهِ » - أَنْكَرَتْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: غَفَرَ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ وَهَلَ^(٤) إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾^(٥) إِنَّمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: « إِنَّ هَذَا لَيُعَذَّبُ الْآنَ وَأَهْلُهُ يَبْكُونَ عَلَيْهِ »^(٦)، كَمَا ذَهَلَ فِي خَبَرِ قَلِيبِ بَدْرٍ.

(١) مسلم مج ١ ج ١ ص ١١٠.

(٢) شرح مسلم مج ٢ ج ٣ ص ٥.

(٣) فتح الباري ج ٨ ص ٤٩٣.

(٤) وَهَلَ عَنْهُ، كَفَّرَحَ: غَلِطَ فِيهِ، وَنَسِيَهُ. القاموس ص ١٣٨١.

(٥) ١٦٤: الأنعام.

(٦) المسند ج ٢ ص ٢٦٧ رقم ٤٨٦٥ مسند بن عمر. ونص آخر رقم ٤٩٥٩ نفس الجزء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ: « إِنَّ الْأَمِّيَّةَ لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهَا عَلَيْهِ » فذكر ذلك لعائشة، فقالت: وهل (تعني ابن عمر) إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: « إِنَّ صَاحِبَ هَذَا لَيُعَذَّبُ وَأَهْلُهُ يَبْكُونَ =

ونصَّ خَبَرُ القليب عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر أنَّه قال: وقف رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ على قليب بدر، فقال: «يَا فُلَانُ، يَا فُلَانُ، هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَكُمْ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» ^(١) أَمَا وَاللَّهِ إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَسْمَعُونَ كَلَامِي» قال يحيى: فقالت عائشة: غَفَرَ اللهُ لِأَبِي عبد الرحمن إِنَّهُ وَهَلَ، إِنَّمَا قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ «والله إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾» ^(٢)، ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾» ^(٣) . وابن عباس قال بمثل قولها.

= عَلَيْهِ» ثم قرأت هذه الآية ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. وفي المسند عن عائشة قال: ذكر لها أنَّ الميت يعذب ببكاء الحي، فقالت: إِنَّمَا قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ في رجل كافر: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ وَأَهْلُهُ يَبْكُونَ عَلَيْهِ» ج ٩ ص ٤٦٧ رقم ٢٥١٣٣ مسند عائشة. وينظر لزماً صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٢٨-٣٣٤ كتاب الجنائز رقم ١١ - باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه رقم ٩ ورقم الحديث ٩٢٧-٩٣٣ وقد ساق من الروايات ما لا مزيد عليه. وفي بعض الروايات عن عمر وابنه فقالت عائشة لما بلغها: إِتِّكُمْ لِتُحَدِّثُونِي عن غير كاذِبِينَ ولا مَكْذُوبِينَ ولكن السمع يخطئ. وفي رواية، يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إِنَّهُ لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ. وشرح مسلم للنووي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٨ وما بعدها.

^(١) مقتبس من الآية ولكن الآية الكريمة كالتالي: ﴿وَتَأْدَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ «٤٤: الأعراف».

^(٢) ٨٠: التَّمَلُّ.

^(٣) ٢٢: فاطر.

^(٤) ينظر المسند السابق. والبخاري ج ٤ ص ١٤٦١ رقم ٣٧٥٧ ورقم ٣٧٥٩ كتاب المغازي رقم ٦٧. وشرح ابن أبي الحديد ج ٣ ص ٥٩٧. وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٣٨-٦٣٩. والسيرة النبوية لدحلان ج ١ ص ٣٩٩-٤٠٠. والسيرة الخلبية ج ٢ ص ١٧٩-١٨٠. والبداية والنهاية مج ٢ ج ٣ ص ٣٥٧-٣٥٩. والسيرة لابن كثير ج ٢ ص ٤٤٩-٤٥٢. والكمال لابن الأثير ج ٢ ص ٩٠. والطبري ج ٢ ص ٤٥٦-٤٥٧. وسيرة الرسول للعالملي - ص ٩٧-٩٨. والنسائي مج ٢ ج ٤ ص ١٠٨-١١١. رقم الحديث ٢٠٧٤ إلى رقم ٢٠٧٦. كتاب الجنائز - أرواح المؤمنين ١١٧. ومسلم ج ٢ ص ٣٣٣ رقم ٩٣٢. وشرح مسلم مج ٣ ج ٦ ص ٢٣٤.

الفصل الثالث في تاريخ العدالة في عصر التابعين وتابعيهم

تصدى كبار التابعين للذب عن السنة الشريفة، فعدّلوا وجرحوا^(١)، ومن هؤلاء: علي ابن الحسين، وعامر الشعبي، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومحمد بن سيرين. وقد حمل هؤلاء بركة الصحابة ونقاءهم، وخشونتهم في ذات الله، فكانوا لهم حلقة وصل لمن بعدهم. وقد نقلوا عنهم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ»^(٢). و«الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»^(٣).

وما دام الجرح والتعديل من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي لو ترك لذهبت الخيرية التي حكى الله عنها في قوله سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٤) - فقد نهضوا بواجبهم غير هيايين.

سمع الشعبي رجلاً من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يحدث بدمشق، أيام عبد الملك بن مروان، يقول: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَلَا

(١) المتكلمون في الرجال ٨٦-١٢٩. ومن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩-٢١٣. وفتح المغيث للسخاوي ج ٣ ص ٣٥٠-٣٥٦.

(٢) البخاري ج ١ ص ٣٠ باب ٤٠، رقم ٤٠. ومسلم ج ١ ص ١٠٦ رقم ٩٥ باب ٢٣. ومجمّع الزوائد ج ١ ص ٨٧ عن ابن عباس.

(٣) مجمّع الزوائد ج ٨ ص ٨٧ وأسنده للطبراني في الأوسط، وقال فيه صالح بن نبهان، وهو ضعيف، وقد رواه مسلم ج ٥ ص ١٦٠ باب ١٧ رقم ٢٥٨٥ عن ابن موسى. والنسائي ج ٥ ص ٧٩ رقم ٢٥٦٠ باب ٦٧. والترمذي رقم ١٩٢٨ كلهم عن أبي موسى وقال: حسن صحيح.

(٤) ١١٠: آل عمران.

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَاءَ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا فَلَكُمْ وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَعَلَيْهِمْ وَأَنْتُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ» فقال له الشعبي: كذبت^(١).

وهذا ابن سيرين ينادي: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ»^(٢). وفي آخر عصر التابعين، في نصف القرن الثاني الهجري^(٣) تكلم في الرواة عدد من العلماء، من أبرزهم:

الإمام أبو حنيفة ت ١٥٠هـ. والإمامان: الباقر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين ت ١١٤هـ، سمي بذلك لأنه بقر العلم. والصادق جعفر بن محمد الباقر ت ١٤٨هـ، وإليه ينسب المذهب الإمامي الجعفري، والزيدية ترى فيه إماماً من أبرز أئمتها مثل المذاهب الأخرى.

وشعبة بن الحجاج العتكي ت ٦٠هـ. ومالك بن أنس بن مالك ت ١٧٩هـ. والأعمش سليمان بن مهران الأسدي ت ١٤٨هـ. ومحمد بن إسحاق بن يسار ت ١٥٠هـ، أول من ألف المغازي والسير، ومن جاء بعده عيال عليه في هذا الشأن. وفي زمن هؤلاء: معمر بن راشد اليمني الصنعاني ت ١٥٣هـ. والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو ت ١٥٧هـ. والثوري سفيان ابن سعيد ت ١٦١هـ. وغيرهم.

ثم تلتهم طبقة أخرى. منهم: عبد الله بن المبارك المروزي ت ١٨١هـ. وسفيان بن عيينة ت ١٩٨هـ. ويلاحظ أن من بين هؤلاء النقاد في هذه الطبقات. من له مؤلفات في

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٨٣. وسير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٦١١. والكفاية ص ١٥٠، وأسند في الاعتصام إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن أنس ج ١ ص ١٦١. وكذا السيوطي في الجامع الصغير ج ١ ص ٣٣٩ رقم ٢٥١١ وضعفه. ومسلم ج ١ ص ٣٩. وشرحه للنووي ج ١ ص ٨٤ من قول محمد بن سيرين.

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٢. والمتكلمون في الرجال ص ٨٧. وفتح المغيث للسخاوي ج ٣ ص ٣٥١.

الجرح والتعديل، أو صاحب كلمة مسموعة.

ثم تبعتهم طبقة أخرى. منهم: إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة ت ١٩٣ هـ. وعبدالله ابن وهب المصري ت ١٩٧ هـ. ومن أقطاب هذه الطبقة: يحيى بن سعيد القطان ت ١٩٨ هـ. وعبد الرحمن بن مهدي ت ١٩٨ هـ^(١). فقد قيل: إنّ من اتفقا على جرحه، فهو جرحٌ لا يكاد يندمل، ومن وثّقاه فهو المقبول، ومن اختلفا فيه.. اجتهد في أمره^(٢).

وفي هذا الوقت على ما يبدو بدأ علم الرجال يحفر مجرىً خاصاً به، وعلماء يُؤلّونه أهميةً بالغة، وكتابات تعد البذرة الأولى لمجئ كتب الرجال العملاقة. ثم حمل هذا الواجب بعدهم: (الإمام الشافعي ت ٢٠٤ هـ. وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي ت ٢٠٤ هـ)^(٣).

ثم جاءت طبقة أخرى، مثل: الحُمَيد بن عبد الله بن الزبير ت ٢١٩ هـ. وأبي نعيم الفضل بن دكين ت ٢٩١ هـ.

ثم تسلّم الراية من هؤلاء علماء متخصصون، مثل: الامام احمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ. ويحيى بن معين ت ٢٣٣ هـ. وعلي بن عبد الله المديني ت ٢٣٤ هـ. وابو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة ت ٢٣٥ هـ. وغيرهم من الأقطاب كثير. وفي عصرهم دُوّنَت الكتب المتخصصة في علم الرجال^(٤).

ثم تلاهم نجوم آخرون، بقيادة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ. وأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ت ٢٦٤ هـ. وأبي الحسين مسلم بن

(١) المراجع السابقة.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) فتح المغيث السابق. والمتكلمون في الرجال ص ٩١. ومن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٧-١٦٨.

(٤) فتح المغيث المذكور ج ٣ ص ٣٥٢. والمتكلمون ص ٩٢ ومن يعتمد قوله ص ١٧١-١٧٢.

الحجاج القشيري ت ٢٦١هـ. وأبي داود سليمان بن الأشعث ت ٢٧٥هـ. وأبي عبد الرحمن بقي بن مخلد الأندلسي ت ٢٧٦هـ. وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ، وغيرهم.

ثم تحمل المهمة علماء مثل: عبد الرحمن بن يوسف بن خراش البغدادي ت ٢٨٣هـ. وأبي علي صالح بن محمد البغدادي - جَزْرَة - ت ٢٩٠هـ. وأبي بكر أحمد بن عمرو البزّار ت ٢٩٢هـ. وأبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة ت ٢٩٧هـ، وغيرهم.

ثم حمل الأمانة فرسان في مقدمتهم أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي ت ٣٠٣هـ. وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ. وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١١هـ. ثم جاء أبو محمد عبد الرحمن بن محمد - بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ. وافذاذ آخرون مثل: أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي الزيدي ت ٣٣٢هـ^(١).

ثم انتدب للأمر: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي ت ٣٥٤هـ. وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ. وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ت ٣٦٥هـ، ومصنفه إليه المنتهى في الجرح.

وهكذا يتوالى العلماء كنجوم السماء، كلما أفل نجم طلع آخر. ومن هؤلاء: أبو علي

(١) نادرة الزمان وصاحب التصانيف، جمع التراجم والأبواب والمشيخة، وانتشر حديثه، وبعُدَ صيته، أجمع أهل الكوفة أنه لم يُرَ من زمن عبد الله بن مسعود إلى زمن أبي العباس بن عقدة أحفظُ منه، كان يحفظ مائة ألف حديث بالإسناد والمتن، ويذاكر بثلاثمائة ألف حديث. وقيل يحفظ بالأسانيد ربع مليون حديث، ويذاكر بالأسانيد وبعض المتن والمراسيل والمقاطيع بستمائة ألف حديث، وبلغت كتبه حمل ستمائة جمل. ينظر تاريخ بغداد ج ٥ ص ١٤ وما بعدها رقم الترجمة ٢٣٦٥. وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٣٩ وما بعدها. وسير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ٣٤٠ وما بعدها رقم الترجمة ١٧٨. وميزان الاعتدال ج ١ ص ٦٤-٦٥ رقم الترجمة ٥٣٠. وفتح المغيث ج ٣ ص ٣٥٣. والتكلمون ص ١٠٣. ومن يعتمد قوله ص ١٩٣.

الحسين بن محمد الماسرجسي النيسابوري ت ٣٦٥هـ، مسنده أكبر مسند في الإسلام. وأبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ، وبه ختم معرفة العلل.

ثم طلع في الأفق نجم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم ت ٤٠٥هـ. صاحب المستدرک. وكواكب غيره.

ودارت عقارب الزمان قليلاً، لتأتي بالإمام أبي عمّر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ. وأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي ت ٤٥٨هـ. وأبي بكر الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ت ٤٦٣هـ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه»^(٢)، وغيرهم كثير، يحز في النفس تركهم، لولا خوف الإطالة.

ثم نجد في الدرب: أبا القاسم علي بن الحسن الدمشقي الشافعي - ابن عساكر - ت ٥٧١هـ. صاحب تأريخ دمشق يقع في ثمانين مجلداً^(٣)، مع رفقة زاهرة في قافلة النقاد.

ثم سار في إثرهم من صدقت أقوالهم الفعال، مثل: صاحب الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت ٦٠٠هـ، وزملاؤه. ثم جاد الزمان بمثل: أبي عمرو عثمان ابن صلاح الدين المعروف بابن الصلاح ت ٦٤٣هـ. ثم بعده مثل: أبي الفتح محمد بن علي بن وهب الصعيدي الشهير بابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ.

ثم رعى الدهر بعشاق الدفاتر، وأصدقاء الحباب، ومن نماذجهم: غرة الزمان أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ. وزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ثم

(١) فتح المغيث ج ٣ ص ٣٥٤. والمتكلمون ١٠٩-١١٠. ومن يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ٢٠٠.

(٢) نخبة الفكر بشرح نزهة النظر للحافظ ابن حجر - نشر مكتبة جده ١٤٠٦هـ. ص ١٦.

(٣) ذكره الأستاذ أبو غدة في خاشيتة على المتكلمين في الرجال ص ١١٤. عندي مختصره ٢٩ مجلداً.

المصري الشافعي ت ٨٠٦هـ. وَخَتَمَ ببحر من بحور العلم: شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر ت ٨٥٢هـ.

وإلى هذا التاريخ نكتفي؛ فقد بدا أن كتب الجرح والتعديل شغلت حيزاً كبيراً في المكتبة الإسلامية، واستقرت القواعد والمصطلحات. ولا يعني أن هذا العلم حكرٌ على الأوائل رحمهم الله، فواجب الدفاع عن الشريعة من افتراء الكذابين قائمٌ إلى قيام الساعة؛ فالجرحُ والتعديلُ فنٌّ يشبه كريات الدم البيضاء في الجسم، تطارد الغريب، وتقاوم الدخيل. وسنشير بعد هذا إلى تاريخ العدالة في جانب الشهادة.

* * *



الفصل الرابع في تأريخ العدالة في الشهادة

يرجع تاريخ مولد العدالة المطلوبة في الشاهد إلى أيام النبوة، فمنذ أن هاجر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ إلى المدينة، وتكونت دولة الإسلام - توالى آيات التشريع المنظمة للمعاملات، ومن بينها آيات الشهادة تحمل في طياتها شرط أن يكون الشاهد المسلم عدلاً؛ ذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(١).

وفي آية أخرى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢).

وفي آية ثالثة: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

هذه الآيات الكريمات فيهنّ دلالة قاطعة على وجوب أن يكون الشاهد عدلاً. فالعدالة إذاً تأريخٌ مولدها هو تأريخُ نزولِ القرآن المدني.

أمّا تأريخها في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ وفعله؛ فليس إلا من باب البحث عن التطبيق للآيات، فالمعلوم أنّ القرآن الكريم، النازل على قلب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قد خالط لحمه ودمه، فهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قرآن يتحرك، أو كما قالت

(١) ٢: الطلاق.

(٢) ١٠٦: المائدة.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

عائشة: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»^(١). ومن أحق بتطبيق القرآن من المنزل عليه؟ أي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عَدَلٌ وَجَرَحَ تَطْبِيقًا حَيًّا لِلآيَاتِ كَأَبْلَغَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَطْبِقَهُ الْعَارِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى، ونضيف لهذا مثلاً من ممارسة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ للتعديل والجرح؛ فقد روت عائشة أن رجلاً ذُكر عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فقال: «بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَخُو الْعَشِيرَةِ...» الحديث^(٢).

زمن الصحابة

ورث الصحابة الكرام منهج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فتحروا واجتهدوا؛ روى مالك رحمه الله بسنده، قال: قدم على عمر بن الخطاب رجلٌ من أهل العراق، فقال: لقد جئتكَ لأمر ماله رأس ولا ذنب، فقال عمر: ما هو؟ قال: شهادات الزور ظهرت بأرضنا، فقال عمر: أو قد كان ذلك؟ قال: نعم، فقال عمر: والله لا يؤسر^(٣) رجل في الإسلام بغير العدول^(٤).

وروى الخطيب البغدادي بسنده قال: شهد رجل عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه بشهادة، فقال له: لست أعرفك، ولا يضرك أن لا أعرفك، أئت بمن يعرفك، فقال رجل من القوم: أنا أعرفه، قال: بأي شيء تعرفه؟ قال: بالأمانة والعدل، قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه؟ قال: لا، قال: فعاملك بالدينار والدرهم اللذين بهما

(١) كنز العمال ج ٧ ص ١٣٧ - رقم الحديث ١٨٣٧٨. وصحيح مسلم من حديث طويل - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض ج ٢ ص ١٧٨ - ١٨٠ رقم الحديث ٧٤٦. والمسند ج ٩ ص ٣٨٠ رقم ٢٤٦٥٥ مسند عائشة. والدر المنثور ج ٦ ص ٣٨٩. والجامع الصغير ج ٢ ص ٣٠٢ رقم ٦٨٣١ عن عائشة. صحيح.

(٢) المسند ج ٩ ص ٣٦٠ رقم ٢٤٥٥٩ مسند عائشة.

(٣) الأسير: المقيّد أو المحبوس. ينظر لسان العرب ج ١ ص ١٤٠.

(٤) الموطأ ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩.

يُسْتَدَلُّ على الورع؟ قال: لا، قال: فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا، قال: لَسْتَ تعرفه، ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك^(١). وفي رواية بعد سؤالات عمر، هل صحبتَه؟ هل ائتمنته؟... «اسكت فلا أرى لك به علماً، أظنك والله رأيته في المسجد يخفض رأسه ويرفعه^(٢)».

وهذه وقائع ظاهرة الدلالة على مدى البراعة والدقة التي ليس وراءها وراء.

زمن التابعين ومن بعدهم

كلّما مرّ زمن على الدولة الإسلامية جلب معه توسّعاً في كل شيء يواكب تعاضم الدولة العظيمة؛ ومن أخطر المهمّات التي تضمن بقاء الدولة واستمرار شبابها - ضمان سير العدل على أتمّ وجه، فكان يتربع على دست القضاء مَنْ هم أهلُه، ويأتي في المقدمة شريح بن الحارث القاضي ت ٧٨هـ. واختيارُ شريح مثلاً لدراسة تطوّر العدالة المطلوبة في الشهادة - يأتي من عراقته في القضاء وشهرته ودوامه فيه من أيام عمر حتى أيام الحجاج، قرابة ٧٥ سنة. ورَجُلٌ يحتك بمثل الإمام عليّ القاضي الصحابة، وعمر لَجْدٍ بِأن يستوعب تاريخاً للعدالة يمثّل عصر التابعين كاملاً، وبالفعل فقد أحدث نقلة هامة في تأريخ الوصول إلى معرفة عدالة الشاهد؛ فهو لم يكتف بتزكية الشاهد علانية كما كان الحال مع عمر - بل لجأ إلى السؤال عنه سرّاً، وهذا ما عُرف فيما بعد بتزكية السر.

عن ابن سيرين، قال: أول من سأل في السر شريح، فقيل له: يا أبا أمية أحدثت! قال، فقال: إنّ النَّاسَ أحدثوا فأحدثت^(٣)، قال: وكان يقول للبينة (أي الشهود) إذا اتهمهم

(١) الكفاية ص ١٠٦. وسبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام وهو شرح الإمام محمد بن إسماعيل الأمير

الصنعاني ت ١١٨٢هـ على متن بلوغ المرام مج ٢ ج ٤ ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) الكفاية ص ١٠٧.

(٣) الطبقات الكبرى ج ٦ ص ٩١.

وقد عُدُّلوا... «إني لم أدْعُكُمْ ولم أُنْعَمْكمَا إن قمتمَا، وإنما يقضي على هذا أنْتُمَا، وإني إنما أتقي بكمَا، فاتقيا على أنفسكما»^(١)، قال: فإذا أبوا إلا أن يشهدوا، وقد عُدُّلوا - قال للذي يقضي له: «أما والله إني لأقضي لك وإني لأرى أنك ظالم، ولكن لست أقضي بالظن، وإنما أقضي بما يحضرني من البينة، وما يُحلُّ لك قضائي شيئا حرمه الله عليك، انطلق»^(٢).

هكذا يجد القارئ نفسه أمام قسم شامخة يتحدر منها مثلُ هذا الكلام الذي يكون كالأساس لمن يأتي بعده.

وحذا حذو شريح - القاضي عبد الله بن شبرمة في اللجوء إلى البحث السري عن الشهود، إضافةً إلى تركية العلانية، وكان يسمي الذين يكلفهم بالسؤال عن الشاهد الهداهد^(٣). وأنشد لما كلمه رجل سأل عنه فأسقط شهادته.

سَأَلْنَا فَلَمْ نَأَلْ^(٤) وَعَمَّ سَوَالُنَا * فَكَمْ مِنْ كَرِيمٍ طَحَطَحَتْهُ الْهَدَاهِدُ

وجرى على سياسة السؤال السري عن الشاهد - القاضي غوث بن سليمان الحضرمي اليمني، وكان أعلم الناس بمعاني القضاء وسياسته^(٥)، وكان أول من سأل عن الشهود بمصر في خلافة المنصور العباسي؛ لتفشي شهادة الزور، فسار القضية على ذلك؛ إلا أن الشاهد

(١) الطبقات نفس الموضع. وأخبار القضاة ج ٢ ص ٢٥٤ و ٢٩٦ و ٢٩٩ و ٣١٦ و ٣٣٥ و ٣٦٣ و ٣٩٢.

(٢) الطبقات نفس الموضع. ومن مراجع هذا البحث ماكتبه، د/ محمد محمد أمين، كلية الآداب، جامعة القاهرة، في مجلة البحث العلمي، العدد الخامس عام ١٤٠٢ هـ عنوان بحثه: (الشاهد العدل في القضاء الإسلامي) ص ٤١-٦٩.

(٣) هَدَّهَدَ: حذر الشيء من علو إلى سفلى. وهَدَاهِدُ بالفتح: الرفق. القاموس ص ٤١٨.

(٤) في الأصل نالوا، والصحيح: حذف الواو للجازم، والفعل ألا يالو ألوا... قَصَّرَ وأَبْطَأَ. لسان العرب ج ١ ص ١٩١، والمعنى: لم نقصِّر في السؤال.

(٥) كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص ٣٥٦-٣٥٧ ترجمة ولايته الأولى من ١٣٥-١٤٠ هـ.

الذي تثبت عدالته بسؤال جيرانه وأهل الخبرة به - بعد أن يؤدي الشهادة - يعود واحداً من الناس دون أن يشار إليه بالشاهد^(١).

وعندما تولّى القضاء مفضل بن فضالة المرة الثانية ١٧٤ هـ عمل بما كان عليه سلفه غوث حيناً، ثم أدخل على نظام التزكية السرية الذي كان يقوم به القاضي نفسه، أو من يقوم بالمهمة، ثم ينتهي الدور بانتهاء المهمة، ثم أدخل نظاماً يشبه الوظيفة الدائمة؛ إذ عين كاتبه فليح بن سليمان الرعيني - القميري - على التحريات، فصار صاحب المسائل أو التحريات هو المسؤول عن تسمية العدول. ومن عيب هذا النظام إدخال القضاء في زاوية الروتين والتعقيد وتعريض أصحاب المسائل للإغراءات؛ فقد تحدث الناس أن القميري كان يرتشي من أقوام ليذكّرهم بالعدالة^(٢). وأحدث مفضل أمراً آخر؛ إذ عين للشهادة عشرة رجال، فاستعظم الناس ذلك، وهجاه القائل بأبيات^(٣).

وسرت عدوى هذه البدعة إلى القضاة بعده، فقد اتخذ محمد بن مسروق الكندي لما قدم مصر سنة ١٧٧ هـ قوماً للشهادة وأوقف سائر الناس، فوثبوا به ووثب بهم، فشتموه وشتمهم^(٤).

(١) المرجع السابق ص ٣٦١ ولاية غوث الثانية « ١٤٠-١٤٤ هـ ٧٥٧-٧٦١ م » ود / محمد أمين ص ٤٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٥. زمن هارون الرشيد.

(٣) الكندي ص ٣٨٦ ومن هذه الأبيات قوله:

سنت لنا الجور في حكمنا * وصيرت قوماً لصوباً عدولا

ولم يسمع الناس فيما مضى * بأن العدول عنداً قليلاً

عديداً: اسم أن مؤخر وقليلاً صفة له والعدول خبر أن مقدم. والمعنى: ولم يسمع الناس بأن عدداً قليلاً هم العدول.

(٤) الكندي ص ٣٨٩.

وجاء عبدالرحمن العُمري فزاد على اتخاذ الشهود بأن دُونهم في كتاب^(١) وضاعف عددهم؛ حتى بلغ مَنْ اتخذهم شهوداً نحواً من مائة، لعبت العلاقات الشخصية دوراً في تعيينهم^(٢). ويبدو أن الحالة هذه تركت أثراً سيعاً للغاية، عبّر عنها بمرارة يحيى الخولاني هاجياً العُمري بأبيات^(٣).

وفي ولاية لهيعة بن عيسى ١٩٩ هـ جرى على النظام السابق؛ إلا أنه كلف صاحب مسأله «أن يجدد السؤال عن الشهود والموسمين بالشهادة في كل ستة أشهر؛ فمن حدث له جرحه أوقفه»^(٤).

ومتابعة سلوك الشهود من قبل صاحب المسائل بمثابة إحداث وظيفة جديدة، وقد اتخذ القاضي هذا ثلاثين شاهداً مقربين منه؛ وكأنهم زيادة على الرسميين حسبما فهمت من سياق المؤرخ الكندي^(٥)، فرموا قاموا بمهمة مزدوجة: يشهدون من ناحية، ويراقبون الشهود بجانب صاحب المسائل من جهة ثانية. وبهذه الفكرة الموجزة عن تطور تأريخ العدالة في الشهادة نكتفي.

(١) الكندي ص ٣٩٤.

(٢) الكندي ص ٣٩٦.

(٣) الكندي ص ٣٩٦ ومن الأبيات قوله:

كم يتيم قد حوَّأ أمواله * وشهيد عادل كان جرح
تُصيرُ أموالُ اليتامى جوائزاً * لأصحابه حتى استقلوا وأتربوا
وقال:

(٤) الكندي ص ٤٢٢.

(٥) الكندي ص ٤٢٢.

الباب الثاني

في

أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق
والاختلاف بين الرواية والشهادة



الباب الثاني

في

أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة

تمهيد وتقسيم:

الدراسات الشرعية لا وزن لها إن لم تقم على أصل من الأدلة المعتبرة، وعلى رأسها القرآن الكريم؛ فهو المنبع الذي تتفرع عنه أبواب الحلال والحرام في خطوط عريضة؛ تليه السنة الشريفة تبين للناس ما نزل إليهم.

ومن أجل التأكيد على شرعية البحث وجدите؛ فلا بد أن ينطلق من نصوص القرآن، والسنة، ومن ناحية ثانية ينبغي أن نضع في الاعتبار الأسس التي سار عليها العلماء في الفنون التي تمس موضوعنا وتعالج التجريح والتعديل والتكفير والتفسيق، مثل: علم الكلام، والحديث ومصطلحه، والفقه وأصوله، وكلها في تقديري قريبة الصلة بالعدالة، كما سنبين ذلك إن شاء الله. ثم نتحدث عن شروط العدالة ثم نبين أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة. وبناءً عليه فستنقسم الدراسة في هذا الباب إلى أربعة فصول:

الفصل الأول - في الأدلة من القرآن والسنة.

الفصل الثاني - في أسس العدالة.

الفصل الثالث - في شروط العدالة.

الفصل الرابع - في أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة.

الفصل الأول

في

الأدلة من القرآن والسنة

تقسيم:

سنتحدث عن هذه النصوص الشريفة في مبحثين:

المبحث الأول - في الأدلة من القرآن الكريم.

المبحث الثاني - في الأدلة من السنة الشريفة.

المبحث الأول

في

الأدلة من القرآن الكريم

تمهيد:

تنقسم الأدلة التي سنوردها إلى قسمين: قسم يحث على الصدق ويرغب فيه وهي آيات كثيرة نقتصر على بعض منها. وقسم يتعلق بإشهاد العدل وذلك في آيتين، ثم نقدم تفسيراً موجزاً للآيتين بصورة خاصة.

أولاً - وردت آيات كثيرة تحث على الصدق وترغب فيه، قال سبحانه وتعالى:

١- ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾^(١).

(١) ٩٥: آل عمران.

٢- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(١).

٣- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٢).

٤- ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٣).

٥- ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾^(٤).

٦- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥).

النص الاول - خطاب لأهل الكتاب، أي ثبت أن الله صادق وأنتم كاذبون، ورتب

على الصدق وجوب الاتباع^(٦).

والنص الكريم الثاني - يخبر عن الجمع يوم القيامة؛ ليأخذ الناس حذرهم،

والإخبار من صادق لا يجوز عليه الكذب، والكذب إخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه^(٧)؛ وهو قبيح. وقبح الكذب يصرف عن الإقدام عليه؛ فمن يكذب لا يكذب إلا ليجر منفعة، أو يدفع مضرة - والله غني عن ذلك - أو يكذب المرء لجهله بقبح الكذب - والله عالم

(١) ٨٧: النساء.

(٢) ١٢٢: النساء.

(٣) ٤٣: التوبة.

(٤) ٢٧: النمل.

(٥) ١١٩: التوبة.

(٦) ينظر الكشاف ج ١ ص ٢٩٥.

(٧) الكذب قد يخالف الواقع واعتقاد المتكلم، ولا خلاف في قبحه. وقد يخالف الواقع ويوافق اعتقاد المتكلم، وهو كذب عند المناطقة، وفي قبحه خلاف، وقد يخالف اعتقاد المتكلم، ويوافق الواقع، وهو قبيح أيضاً.

لا يجهل - أو يصدر الكلام عن سفيه لا يفرق بين الصدق والكذب في أخباره ولا يبالي
بأيهما نطق - والله منزّه عن كل القبائح^(١).

النص الثالث - يحمل ثلاثة تأكيدات لتخليد المؤمنين:

١- ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾. ٢- ﴿وَحَقًّا﴾. ٣- ﴿وَأَصْدَقُ﴾^(٢).

النص الرابع - يحمل عتاباً فيه رفق بنبيّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لإذنه
للمنافقين في القعود عن الغزو - قبل أن يتبيّن صدقَ عللهم وأعدّارهم^(٣)؛ وهذا نصٌّ قاطع
في وجوب التحري.

النص الخامس - معناه - والله أعلم - سنتأمّل ونتصفح في خبرك؛ ليظهر أصدقت
أم كذبت^(٤).

. وعلى صاحب الشأن أن يمتحن الخبر عندما يتعلّق به حكم من أحكام الشريعة^(٥)،
والآية تفيد ذلك.

النص السادس - واضح الدلالة في الأمر بالصدق في دين الله نيّةً وقولاً وعملاً. عن
ابن مسعود: «لَا يَصْلُحُ الْكَذِبُ فِي جِدٍّ وَلَا هَزَلٍ وَلَا أَنْ يَعِدَ أَحَدُكُمْ صَبِيَّهُ ثُمَّ لَا يَنْجِزُهُ»،
إِقرأوا إِن شئتم ﴿وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِیْنَ﴾^(٦). فهل فيها من رخصة؟^(٧).

(١) الكشاف ج ١ ص ٤٢٣، بتصرف.

(٢) الكشاف ج ١ ص ٤٤٠.

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٢١٤. والقرطبي مج ٤ ج ٨ ص ٩٨-٩٩.

(٤) الكشاف ج ٣ ص ٢٨٦. والقرطبي مج ٧ ج ١٣ ص ١٢٦.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٤٥٨. والقرطبي مج ٧ ج ١٣ ص ١٢٦.

(٦) ١١٩: التوبة.

(٧) الكشاف ج ٢ ص ٢٥١.

وفي هذه الآية دليل على أنه لا يقبل خبر الكاذب ولا شهادته. قال مالك : لا يقبل خبر الكاذب في حديث الناس، وإن صدق في حديث رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ. وقال غيره: يقبل حديثه. والقبول فيه مرتبة عظيمة، وولاية لا تكون إلا لمن كُرِّمَتْ خصاله، ولا خَصْلَةٌ أعظم شراً من الكذب؛ فهي تعزل الولايات وتبطل الشهادات^(١).

ثانياً – نستمع إلى توجيه ربنا سبحانه وتعالى في شأن إشهاد العدول في النصين الكريمين التاليين:

النص الأول – قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْب كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْب الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢).

النص الثاني – قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَمْ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(٣).

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ١٠٢٨ بلفظه.

(٢) ٢٨٢: البقرة.

(٣) ٢: الطلاق.

ثالثاً - تفسير النصين الكريمين: قوله تعالى في النص الأول: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ - يدلان على إشهاد من نرضاهم من المسلمين العدول، وليس المراد من الاستدلال بالآيتين وجوب الإشهاد من عدمه؛ بل المقصود ما يتعلق بإشهاد العدول؛ ولهذا قال المفسرون: معنى من رجالكم، أي من المؤمنين^(١)، وإن كانوا عبيداً أو صغاراً إذا كانوا بالغين عند الأداء؛ وبهذا لا يخرج سوى الكافر والفاسق لأنهما ليسا من رجالنا^(٢).

وفي المذهب الزيدي: يدخل العبيد تحت عموم قوله: ﴿مِنْ رَجَالِكُمْ﴾^(٣)، وقال آخرون: من المسلمين الأحرار^(٤).

والدليل الذي نريده من قوله تعالى: ﴿مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ - هو إجماع المفسرين بأن المراد به المسلم لا غيره، ولا يعيننا الخلاف حول الحرية والذكورة ونحوها. وضرورة أن يكون الشاهد مسلماً - ترشيحاً لاشتراط العدالة في قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ

(١) الكشاف ج ١ ص ٢٤٩ وتفسير أبي السعود مع ج ١ ص ٢٧٠. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٣٥٦. وفتح القدير

للشوكاني ج ١ ص ٣٠١. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٢. والدر المنثور ج ١ ص ٦٥٦.

(٢) شرح المائتين ص ١١٤-١١٥.

(٣) ينظر ص ٨١ من كتاب آيات الأحكام شرح خمسمائة آية وسنشير إليه «بشرح الخمسمائة».

(٤) الماوردي ج ١ ص ٣٥٦. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٣٠١، وقال: لا وجه لخروج العبيد من هذه الآية، فهم

إذا كانوا مسلمين فهم من رجال المسلمين؛ وبه قال شريح وعثمان البتي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه

وأبو ثور. وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء: لا تجوز شهادة العبد، لما يلحقه من نقص الرق.

وقال الشعبي والنخعي: «يصح في الشيء اليسير دون الكثير». واستدل الجمهور على عدم جواز شهادة العبد؛

بأن الخطاب في هذه الآية مع الذين يتعاملون بالمداينة، والعبيد لا يملكون شيئاً تجري فيه المعاملة. ويجاب عن

هذا: بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأيضاً العبد تصح منه المداينة وسائر المعاملات إذا أذن له

مالكه بذلك. وينظر القرطبي مع ج ٢ ص ٢٥١-٢٥٨. ومجمع البيان مع ج ٣ ص ٣٧٨. وشرح الخمسمائة

ص ٨١. والجلالين مع حاشية الجمل ج ١ ص ٢٣٢.

الشَّهَادَةُ ﴿إِذْ لَا يُوصَفُ بِالْعَدَالَةِ إِلَّا مُسْلِمٌ﴾.

أما قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾؛ فمعناه - والله أعلم -
ممن تعرفون عدالتهم ^(١). وهو دليل «على أن العدالة شرط في الشهود. ويدل أيضاً على أننا
لم نَتَّعِدْ بِإِشْهَادِ مرضيين على الإطلاق؛ لقوله: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ﴾»، ولم يقل: من المرضيين؛
لأنه لا طريق لنا إلى معرفة من هو مرضي عند الله تعالى، وإنما تَعَبَّدْنَا بِإِشْهَادِ من هو مرضي
عندنا في الظاهر، وهو من مرضى دينه وأمانته ونعرفه بالستر والصلاح» ^(٢).

فالرَّضَى حينئذ صفة زائدة على الإسلام؛ فلا بد في الشاهد أن يكون مسلماً، وأن
يكون فوق إسلامه عدلاً؛ خلاف أبي حنيفة إذ يكتفي رحمه الله بظاهر الإسلام ^(٣). وقال
ابن العربي: «هذا تقييد من الله سبحانه على الاسترسال على كل شاهد، وقصر الشهادة
على الرضى خاصة؛ لأنها ولاية عظيمة، إذ هي تنفيذ قول الغير على الغير، فَمِنْ حُكْمِهِ أَنْ
يكون له شمائلٌ ينفرد بها، وفضائلٌ يتحلى بها؛ حتى يكون له مزيةٌ على غيره توجبُ له
تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله على غيره، وَيُقَضَى له بحسن الظن، ويُحْكَمُ بشغل
ذمة المطلوب بالحق بشهادته عليه. وَيُغْلَبُ قول الطالب على قوله - أي المشهود عليه -
بتصديقه - أي الشاهد - له - أي الطالب - في دعواه» ^(٤). قال المرحوم سيد قطب:
«والرضى يشمل معنيين:

الاول - أن يكون الشاهدان عدلين مرضيين في الجماعة.

والثاني - أن يرضى بشهادتهما طرفا التعاقد» ^(٥).

(١) الكشف ج ١ ص ٢٤٩. والجلالين مع حاشية الجمل ج ١ ص ٢٣٢.

(٢) مجمع البيان مج ١ ج ٣ ص ٣٧٨. وتفسير الطبري مج ١٢ ج ٢٨ ص ٨٨.

(٣) في هذا المعنى شرح اللاتين ص ١١٥. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٤. والقرطبي مج ٢ ج ٣ ص ٢٥٥.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٤. والقرطبي نقل عن ابن العربي هذا الكلام مج ٢ ج ٣ ص ٢٥٦.

(٥) في ظلال القرآن ج ١ ص ٣٣٥.

وبعد اتفاق المفسرين على تفسير الرضى بالعدالة في النص السالف؛ فالنص الكريم الثاني - يصدق هذا التفسير. وقد ساق البخاري عنواناً سماه «باب الشهداء العدول»^(١)، وذكر هذين النصين الكريمين من سورة الطلاق وسورة البقرة، ثم ذكر بسنده «أن عبد الله بن عتبة»^(٢) قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم؛ فمن أظهر لنا خيراً أمناً وقربناه وليس إلينا من سريره شيء، الله يحاسبه في سريره، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه وإن قال: إن سريره حسنة».

قال الحافظ في تفسير هذا الباب: «والعدل والرضى عند الجمهور، من يكون مسلماً مكلفاً حراً غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة. زاد الشافعي: وأن يكون ذا مروءة، ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدواً للمشهود عليه، ولا متهماً فيها بجر نفع ولا دفع ضرر، ولا أصلاً للمشهود له، ولا فرعاً منه»^(٣). قوله تعالى ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾، قال الحسن: من المسلمين، وعن قتادة: من أحراركم^(٤).

وجه الدلالة في آية الطلاق - حسب تقديري - هو وجوب إشهاد العدول في كل شأن، ويؤيد ذلك أن اشتراط العدالة في الشهود في مسألة الرجعة، مع أن الإشهاد

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٩٣٤ حديث رقم ٢٤٩٨ كتاب - الشهادات. وفتح الباري ج ٥ ص ١٩٢.

(٢) ابن مسعود وهو ابن أخي عبد الله بن مسعود، سمع من كبار الصحابة، وله رؤية. ينظر فتح الباري ج ٥ ص ١٩٢. وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٠٢-٢٠٣. وتهذيب الكمال ج ١٥ ص ٢٦٩ وما بعدها، وهو مطبوع نفيس يقع في ٣٥ مجلداً. مات بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بثلاث عشرة سنة، عدّه بعضهم صحابياً، وبعضهم عدّه من كبار التابعين.

(٣) فتح الباري ج ٥ ص ١٩٢.

(٤) القرطبي مج ٩ ج ١٨ ص ١٠٥.

مندوب كما هو مذهب الجمهور - يدلُّ على اشتراط العدالة بطريق الأولى في الإشهاد
الوجوبي والله اعلم.

بقي نصُّ كريم نختم به ما تيسر لنا إيرادَه في هذا المقام، وهو قول المولى عزوجل:
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ
شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى
عَقْبِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ
بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(١).

معنى الآية الكريمة:

وسَطُ الشيء في اللغة: ما بين طرفيه^(٢). وهو بهذا اسمٌ لما بين الطرفين، والوسَطُ في
الآية تحوُّلٌ إلى صفةٍ؛ فمعنى ﴿وَسَطًا﴾ - والله اعلم - عدولٌ خيارٌ. قال في اللسان: واعلم
أنَّ الوسط قد يأتي صفةً، وإن كان أصله أن يكون اسماً من جهة أن أوسط الشيء أفضلُه
وخيارُه؛ كوسط المرعى خير من طرفيه، ومنه الحديث: «خيارُ الأمور أوسطُها»^(٣)، ومنه
قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(٤) - أي على شك؛ فهو
على طرف من دينه غير متوسط فيه ولا متمكن، فلما كان وسطُ الشيء أفضلَه وأعدُّه -
جاز أن يقع صفةً، وذلك في مثل قوله تبارك وتعالى وتقدَّست أسماؤه: ﴿وَكَذَلِكَ
جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي عدلاً، ومنه سميت الصلاة الوسطى؛ لأنَّها أفضلُ الصلوات
وأعظمها أجراً، ولذلك خُصت بالمحافظة عليها.

(١) ١٤٣: البقرة.

(٢) ينظر لسان العرب ج ١ ص ٢٩٣. والقاموس ص ٨٩٤. وتاج العروس ج ٢ ص ١٧٣.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) ١١: الحج.

قال الزجاج: في تفسير وسطاً: فيه قولان: قال بعضهم: وسطاً، عدلاً. وقال بعضهم: خياراً. واللفظان مختلفان، والمعنى واحد؛ لأن العدل خير، والخير عدل^(١)، وقيل في صفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ: إنه كان من أوسط قومه - أي خيارهم^(٢). وقال صاحب القاموس: الوسط - محرّكة - من كل شيء أعدلّه، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٣)، أي عدلاً خياراً^(٤).

وفُسِّرَ الوسط: بالعدل في حديث للإمام البخاري عن أبي سعيد الخدري أن أمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ يشهدون لنوح يوم القيامة أنه بلغ قومه عندما يجحدون ذلك^(٥)، قال: فذلك قوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(٦)، «والوسط: العدل»^(٧)، وفي رواية: وسطاً، قال: «عَدْلًا»^(٨).

قال الحافظ ابن حجر: قوله «والوسط: العدل» هو مرفوع من نفس الخبر، وليس بمدرج من قول بعض الرواة، كما وهم فيه بعضهم، وأخرجه الحافظ من طرق أخرى^(٩).

(١) لسان العرب ج ١٥ ص ٢٩٦. وتاج العروس ج ٢٠ ص ١٦٧.

(٢) لسان العرب ج ١٥ ص ٢٩٦.

(٣) ١٤٣: البقرة.

(٤) القاموس ص ٨٩٣. وتاج العروس ج ٢٠ ص ١٦٧. ومختار الصحاح ص ٧٢٠.

(٥) ينظر صحيح البخاري ج ٣ ص ١٢١٥، كتاب الأنبياء - حديث رقم ٣١٦١، وج ٤ ص ١٦٣١-١٦٣٢، كتاب التفسير - تفسير سورة البقرة حديث رقم ٤٢١٧ وج ٦ ص ٢٦٧٥ حديث رقم ٦٩١٧ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. وفتح الباري ج ٦ ص ٢٨٦-٢٨٧ وج ٨ ص ١٣٩-١٤٠ وج ١٣ ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٦) ١٤٣: البقرة.

(٧) هذا النص في حديث ٣١٦١ وحديث ٤٢١٧ من البخاري.

(٨) هذا النص في حديث رقم ٦٩١٧ من البخاري.

(٩) فتح الباري ج ٨ ص ١٤٠. وينظر تخريج أحاديث الكشاف ج ١ ص ١٤٩.

وحاصل ما في الآية أنّها خطاب عام أريد به الخاص، أو من العام الخصوص؛ لأنّ أهل الجهل والبدع ليسوا عدولاً^(١)، يعني بذلك أنّ الكاف في ﴿جَعَلْنَاكُمْ﴾ موجهة لعموم الأمة؛ فهو عام والحال: أنّ المراد به هم العدول فقط، وهو معنى الخصوص، والله أعلم. وفي كتب التفسير نجد التطابق مع كتب اللغة^(٢)؛ فالمفسرون أئمة لغة أيضا كالزمخشري، وقد فسّر الوسط بالعدل الخيار، قال رحمه الله: وقيل للخيار: وسط؛ لأنّ الأطراف يتسارع إليها الخلل، وأنشد لأبي تمام يخاطب المعتصم ويصف زحفه على قلعة.

كانت هي الوسط المحميّ فاكتفت * بها الحوادث حتى أصبحت طرفاً^(٣)

قال: وقد اكرتيت بمكة جمل أعرابي للحج، فقال: أعطني من سطاته، أراد من خيار الدنانير^(٤). أو عدولاً؛ لأنّ الوسط عدل بين الأطراف، ليس إلى بعضها أقرب من بعض، ومن هذا الباب ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾^(٥) أي أعدلهم وخيرهم^(٦).

والخلاصة أنّ الله امتنّ بالهداية في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى

(١) فتح الباري ج ١٣ ص ٢٦٩ بتصرف.

(٢) ينظر القرطبي مج ١ ج ٢ ص ١٠٤. ومجمع البيان مج ١ ج ٢ ص ٨-١١، والجلالين مع حاشيته للجميل ج ١ ص ١١٤.

(٣) الكشف ج ١ ص ١٤٨. وتفسير الطبري ج ٢ ص ٧-٨.

(٤) الكشف ج ١ ص ١٤٩. وأساس البلاغة له رحمه الله ص ٦٧٥. وأنشد لزهير:

هُمُ وَسْطُ يَرْضَى الْأَنَامَ بِحُكْمِهِمْ * إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ

(٥) ٢٨: سورة القلم.

(٦) الكشف ج ٤ ص ٤٧٤. والقرطبي مج ١ ج ٢ ص ١٠٤، ومج ٩ ج ١٨ ص ١٥٩. ومجمع البيان مج ٦ ج ٢ ص ٢٩. والمصباح ج ٢ ص ٣٣٥.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾، وامتَنُّ بِالْعَدَالَةِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ﴿٢﴾
وجعلها علة لقبول الشهادة ^(٣)، وذاك إخبار من ربنا بما أنعم علينا من تفضيلنا باسم العدالة،
وتوليته لنا خِطَّةَ الشهادة على جميع خلقه؛ وهذا دليل على أنه لا يشهد إلا العدول، ولا
ينفذ على الغير قول الغير إلا أن يكون عدلاً ^(٤).

* * *



(١) ١٤٢: البقرة.

(٢) ١٤٣: البقرة.

(٣) فتح الباري ج ١٣ ص ٢٦٩ بتصرف.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٤٠-٤١ بتصرف.

المبحث الثاني

في

الأدلة من السنة

لم تُغفل السنة الشريفة أهمية التحلي بالعدالة، واجتناب ما يثلمها أو يعكّر صفوها .
ومن نصوص السنة الدالة على وجوب العدالة في الراوي والشاهد النصوص الآتية :-

١- روى أبو بكر الخطيب بسنده عن علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن الحسين بن علي عليهم السلام، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: « مَنْ عَامَلَ النَّاسَ فَلَمْ يَظْلِمْهُمْ، وَحَدَّثَهُمْ فَلَمْ يَكْذِبْهُمْ، وَوَعَدَهُمْ فَلَمْ يُخْلِفْهُمْ فَهُوَ مَنْ كَمَلَتْ مَرْوَتُهُ، وَظَهَرَتْ عَدَالَتُهُ، وَوَجَبَتْ أُخُوَّتُهُ، وَحَرُمَتْ غَيْبَتُهُ »^(١).

أظهر الأثر الكريم السمات البارزة التي تكشف عن أصالة وذوق وفطرة سليمة يتحلى بها المرؤ السوي، مثل: معاملة الناس معاملة عادلة، واحترام أسماعهم بتجنب الكذب، واحترام لنفسه في الوفاء بوعده. هذه هي الصفات التي لا يتحلى بها إلا الثقات، وإلا فلا فائدة في صلاة وصيام وشعائر لا تُفرز مثل تلك الأخلاق النبيلة.

٢- الأثر الثاني: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكِيلٍ » وشاهدَيْ عَدْلٍ^(٢)، والعدل الذي ورد في الحديث هو الذي تحدّث عنه القرآن الكريم، والبحث عنه مهمة ملقاة على عاتق كل مسلم صادق. وقد فهم أهل العلم أن أخطر آفة على السنة وحقوق المسلمين - هي الكذب؛ لذا نجد عبارات القرآن الكريم صارمة إذ ليس هناك أبلغ من قول الله سبحانه: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾^(٣).

(١) الكفاية ص ١٠٠.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ١١١. والجامع الصغير ج ٢ ص ٦٤٨ رقم ٩٩٢٦ عن عائشة وعمران وصححه.

(٣) ٦٠: الزمر.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَٰئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(١)، وهذا الصادق الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ، يقول في إثم من يكذب عليه: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَن كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»^(٢).

وروى عبدالله بن الزبير عن أبيه قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ كما يحدث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه؛ ولكن سمعته يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣). وعن سلمة بن الأكوع قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يقول: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَذَّابِينَ».

تفسير النصوص النبوية الشريفة:

قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «فَلْيَلِجِ النَّارَ» جعل الأمر بالولوج -أي الدخول إلى النار - مُسَبَّبًا عن الكذب؛ لأنَّ لازم الأمر إلزام الكذاب بدخول النار بسبب الكذب، وقيل: أمر معناه الخبر يؤيده رواية «مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجِ النَّارَ». «فَلْيَتَّبِعُوا»: أي فليتخذ لنفسه

(١) ١٨: هود .

(٢) البخاري من رواية رُبَيعِ بنِ حِرَاش، عن علي عليه السلام ج ١ ص ٥٢ رقم ١٠٦-١٠٧، ١٠٩ نفس الصفحة.

وفتح الباري ج ١ ص ١٦١-١٦٣ . ومسلم ج ١ ص ٧-٨ . وشرحه للنووي ج ١ ص ٦٥-٦٦ . وينظر حول الكذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ توضيح الأفكار ج ٢ ص ٨٨ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) فتح الباري ج ١ ص ١٦٣ .

منزلاً، يقال: تَبَوَّأَ المَكَانَ إِذَا اتَّخَذَهُ سَكْنًا، وهو أمر بمعنى الخبر أيضاً، أو بمعنى التهديد، أو بمعنى التَّهَكُّم، أو دعاءً على فاعل ذلك، أي بَوَّأَهُ اللهُ ذَلِكَ^(١).

وجه الدلالة:

تدلُّ هذه النصوص الشريفة على الإثم الكبير من خلال الوعيد بالنار لمرتكب أكبر الكبائر. والنهي عامٌ ومستغرقٌ لكل كاذبٍ، وشاملٌ لكل أنواع الكذب بدون استثناء؛ لأنَّ المعنى لا تنسبوا الكذب إليَّ.

والكذبُ رذيلةٌ تدنُّسُ نفسَ صاحبه وتفسدُ نقاءَ الفطرة وتقضي على الثقة^(٢)، وجريمةٌ بحكم العقل ناهيك عن تلك اللعنات التي تطارد الكذَّابين، في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ ولكن هذا كله لم يردع الجُهْلَةَ من أَدْعِيَاءِ العلم، والعالمُ الذي لا ينفعه علمه ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٣)، والبهيمةُ تموتُ عطشاً والماء فوق ظهرها - فالتفُّوا حول الحديث، وقالوا - وهم يضعون أحاديثَ في الترغيب والترهيب -: نحن نكذب له لا عليه، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته^(٤).

وانتزعوا دليلاً من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ» وقالوا: قد فهمنا أنَّ النبي يُحَرِّمُ الكذب عليه، أمَّا له فجائز. وهذا كذب آخر فإنَّ «عليَّ» ليس لها مفهوم؛ لأنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نهى عن مطلق الكذب، وشريعته المطهرة طهارةً صاحبها لا تقبل الكذب لا لها ولا عليها، وليست ناقصةً ليكملها الكذَّابون.

(١) ينظر فتح الباري ج ١ ص ١٦٢. ولسان العرب ج ١ ص ٥٣١.

(٢) ساق الحافظ أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت ٦٥٦هـ في كتابه الترغيب والترهيب

- أحاديث جَمَّة عن الصدوق والكذب، من رقم ٤٢٣٢-٤٢٦٧، ج ٥ ص ١٩٢-٢٠٧. وخلق المسلم ص ٣٥-

٤٥

(٣) ٥: الجمعة .

(٤) ينظر فتح الباري ج ١ ص ١٦١.

قال الحافظ^(١): «وَمَا دَرَوْا أَنَّ تَقْوِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ يَقتَضِي الكَذِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لَأَنَّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ سِوَاءِ كَانَ فِي الْإِجَابِ أَوْ النَّدْبِ، وَكَذَا مُقَابِلُهُمَا وَهُوَ الْحَرَامُ وَالْمَكْرُوهُ. وَلَا يُعْتَدُ بِمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ^(٢) حَيْثُ جَوَّزُوا وَضَعَ الْكَذِبَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ فِي تَثْبِيْتِ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَاحْتِجَ بِأَنَّهُ كَذِبٌ لَهُ لَا عَلَيْهِ، وَهُوَ جَهْلٌ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ. وَتَمَسَّكَ بَعْضُهُمْ بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ مِنْ زِيَادَةٍ لَمْ تَثْبُتْ، وَهِيَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَلْفَظٍ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣).

وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجَّح الدارقطني والحاكم إرساله. وأخرج الدارمي من حديث يعلى ابن مرة بسند ضعيف. وعلى تقدير ثبوته فليس اللام فيه للعلة بل للضرورة^(٤).

كما فُسِّرَ قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ

(١) الفتاح ج ١ ص ٧٤-٧٥.

(٢) نسبة إلى إمامهم محمد بن كرام، ت ٢٥٥ هـ من المجسمة المشبهة، ودعاة الضلال. ينظر ميزان الذهبى ج ٣ ص ١٢٧. والملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٠٨. والأعلام ج ٧ ص ١٤. والملل والنحل للمهدي ص ١١٧-١١٨.

(٣) ينظر مختصر زوائد مسند البزار ج ١ ص ١٢٤ رقم ٩٠. ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٤٤.

(٤) لام العلة مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٤٤: النحل). فالعلة والسبب في إنزال الذكر هو التبيين، ويصلح في لام العلة أن تكون جواباً لسؤال تقول: لماذا أنزل الذكر؟ فتقول للبيان. أمّا لام الصيرورة وتسمى لام العاقبة - فليست كذلك قال سبحانه وتعالى: ﴿فَالْتَقِطْهُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٨: القصص). فاللام في يكون ليست للعلة؛ لأنهم لم يلتقطوه إلا ليكون قرّة عين، فصارت العاقبة عداوة وحزناً، فلام العاقبة أو الصيرورة هي التي مابعداها نقيضٌ لمقتضى ما قبلها. ينظر قطر الندى وبل الصدى - ١٩٣٧ م ص ٣٨. وينظر الكواكب الدرية ج ٢ ص ٩١. والكشاف ج ٣ ص ٣٠٩.

النَّاسَ^(١) والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾^(٢) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾^(٣) فَإِنَّ قَتْلَ الْأَوْلَادِ وَمُضَاعَفَةَ الرِّبَا وَالْإِضْلَالَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ إِنَّمَا هُوَ لَتَأْكِيدِ الْأَمْرِ فِيهَا، لَا اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ^(٤).

فاللام في الحديث - مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ لِيُضِلَّ النَّاسَ - ليست علة في قبح الكذب وتحريمه - بحيث لو لم يحصل إضلال بل دعوة إلى الخير - فالكذب جائز، إذ من المعلوم أن الكذب مستهجن وإثم كبير، سواء ترتب عليه إضلال أم لا؛ ولكن من شأن الكذب وعاقبة أمره أن يصير منبعاً للإضلال والفتنة، والكذب ينافي الإيمان المبني على الصدق والتصديق، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ»^(٥). والكذب من علامات النفاق، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ»^(٦).

(١) ١٤٤: الأنعام.

(٢) ١٣٠: آل عمران.

(٣) ١٥١: الأنعام.

(٤) الفتح ج ١ ص ١٦١-١٦٢.

(٥) لفظه في المسند «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَالْفُجُورُ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا» وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ - يعني الرجل - لَيَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا» ج ٢ ص ١٢٥ رقم ٤١٠٨. وينظر البخاري رقم ٥٧٤٣. وتيسير الوصول إلى جامع الأصول مج ١ ص ٣٦٥ كتاب الصدق رقم ١ وقال أخرجه الستة إلا النسائي. والجامع الصغير ج ١ ص ٣٩٧ رقم ٢٩٣١ وحسنه.

(٦) البخاري ج ١ ص ٢١ حديث رقم ٣٣ وج ٢ ص ٩٥٢ حديث رقم ٢٥٣٦ وج ٣ ص ١٠١٠ حديث رقم ٢٥٩٨، وج ٥ ص ٢٢٦٢ حديث رقم ٥٧٤٤. وفتح الباري ج ١ ص ٧٤-٧٥. ومسلم ج ١ ص ٥٦، باب بيان خصال النفاق. وشرح مسلم للنووي مج ١ ص ٤٦-٤٧.

وعن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصَّدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدَقَ حَتَّى يَكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يَكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا»^(١).

قالت عائشة رضي الله عنها: «ما كان خُلُقٌ أَبْغَضَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكَذِبِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْكَذِبَةِ^(٢) فَمَا يَزَالُ فِي نَفْسِهِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ مِنْهَا تَوْبَةً»^(٣).

* * *



(١) الترمذي ج ٤ ص ٣٠٦ حديث رقم ١٩٧١، كتاب البر والصلة، باب ٤٦ ماجآء في الصدق والكذب. قال: وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وعمر، وعبدالله بن الشَّخِير، وابن عمر. وقال: حسن صحيح. والجامع الصغير ج ٢ ص ١٣٣، حديث رقم ٥٥٣٦. ومسلم مج ٤ ج ٢ ص ٢٩، كتاب البر والصلة، باب قبح الكذب، وحسن الصدق وفضله. ومسلم نسخة أخرى ج ٥ ص ١٧٤-١٧٥ رقم ٢٦٠٧ وقد رواه من طرق عن عبدالله ابن مسعود. وسنن أبي داود ج ٥ ص ٢٦٤ كتاب الأدب - باب التشديد في الكذب رقم الحديث ٤٩٨٩ عن عبدالله من طرق. وصحيح البخاري ج ٥ ص ٢٢٦١ الأدب - باب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿١١٩﴾: التوبة وما ينهى عن الكذب - رقم الحديث ٥٧٤٣.

(٢) الكَذِبَةُ - بكسر الكاف: مصدرٌ كَذَبَ، لسان العرب ج ١٢ ص ٥٠. والقاموس ص ١٦٦.

(٣) سنن الترمذي ج ٤ ص ٣٠٧ حديث رقم ١٩٧٣. وقال: حديث حسن.

الفصل الثاني في أسس العدالة^(١)

تمهيد وتقسيم:

في محاولة لوضع أساس ثابت للعدالة ومن يتصف بها، نبحث أسسها عند فئات ثلاث من العلماء:

الفئة الأولى - علماء الكلام، ويهتم هؤلاء بالعقيدة، فمن صحت عقيدته فهو العدل.

الفئة الثانية - يدخل تحتها علماء الحديث، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث، وعلم الرجال؛ فجميعها تخدم هدفاً واحداً هو الحديث. وتركيز هؤلاء على العدالة والضبط، بنكهتهم الخاصة.

الفئة الثالثة - الفقهاء، وللعدالة عندهم أسس تختلف قليلاً عن العدالة في الرواية وغيرها. وسنجمع هذه الأسس في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - في أساس العدالة عند علماء الكلام.

المبحث الثاني - في أساس العدالة عند المحدثين والأصوليين.

المبحث الثالث - في أساس العدالة عند الفقهاء.

(١) الأسس: جمع أساس، وهو أصل البناء. مختار الصحاح ص ١٦. والقاموس ص ٦٨٢.

المبحث الأول في أساس العدالة عند المتكلمين

ينصبُّ اهتمام علماء الكلام - علم التوحيد - على بحث العقائد التي تتعلق بالله سبحانه وصفاته، والوعد والوعيد، والشفاعة والإمامة، والرؤية والقدر، وخلق القرآن. وجماعُ هذه الأمور، مسائل التوحيد، ومسائل العدل، ومباحث الإمامة^(١). والاختلاف في مسائل الكلام عنيف، فالفرق المختلفة لا يلتبس أحدها للآخرى عذراً، ولا يحتمل تأويلًا، بل كل فرقة ترى أن الصواب في جانبها^(٢)، وأن المخالف إما كافرٌ

(١) ينظر قواعد آل محمد للفقهاء العلامة الحافظ محمد بن الحسن الديلمي - من علماء الزيدية أصله من الديلم انتقل إلى اليمن وسكن صنعاء وصنف بها كتاب قواعد عقائد آل محمد سنة ٧٠٧هـ وهو من أصول كتب الزيدية. اشتمل على فضل آل وإبطال مذهب الإمامية وتكفير الباطنية، وأثبت أن من مذهب أهل البيت الترضية على الصحابة أو التوقف، وأن المعتزلة تشملهم عقيدة الزيدية، وأن كل مجتهد مصيب، ونحو ذلك. ومن مؤلفاته «الصرط المستقيم» و«المشكاة من الموانع المردية» في الزهد ت ٧١١هـ بوادي مرعند رجوعه إلى بلاده. والقواعد المذكور مخطوط عندي - مصور على أصل في مكتبة الوالد محمد بن يحيى الذاري. قال في الأم: كان الفراغ من تأليف الكتاب وكتابته في شوال ٧١١هـ أيام الإمام المهدي محمد بن الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى المظلل بالغمام عليهم السلام. وكان تأريخ الشروع في كتابة النسخة التي عندي يوم الخميس ١٣ ذي القعدة ١٣٢٧هـ وتأريخ الفراغ ليلة الاثنين ١٢ ذي القعدة ١٣٢٨هـ في عصر المتوكل الإمام يحيى بن المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين ص ٣٣ و ٥١ و ٥٥ و ١٦٥ و ٢٠٢ و ٢١١.

(٢) ينظر الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، ص ٣٠٤. والتبصير في الدين ص ١١٤-١١٦. وعدة الأكياس المنتزع من شفاء صدور الناس في شرح معاني الأساس، للإمام السيد أحمد بن محمد ابن صلاح الشرفي ت ١٠٥٥هـ نسبة إلى بلاد الشرف - لواء حجة - اليمن. وكان من العلماء الكبار الزهاد، جمع بين علم المعقول والمنقول، من مؤلفاته: «اللائل المضية» شرح حافل في التاريخ و«شرح الأساس الكبير» في أصول الدين شرح به الأساس للإمام القاسم، وانتزع منه «عدة الأكياس» مخطوط، وقد طبع أخيراً في مجلدين، وله «شرح الأزهار» أربعة مجلدات، وقد نالت كتبه في أصول الدين شهرة وقبولاً وهو جدي الخامس عشر. ص ٣٢٠-٣٢١ وص ٣٢٦.

تأويل، أو فاسقُه^(١) مع ما يترتب على هذه الأحكام من تبعات، مثل: إيجاب قتال كفار التأويل، وسبي نسائهم، وأخذ أموالهم غنيمة، مثل: الكفار الصرحاء^(٢) وهذا أمر أخطر بكثير من مجرد إهدار العدالة، وإسقاط الشهادة، أو الرواية.

وسبب ذلك البلاء هو التعرض، والبحث لكثير من القضايا التي لم تبحث أيام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ولم يكن لدى أصحابه وقت يصرفونه في الجدل العقيم^(٣)، وقد آمنوا بالله تعالى إيماناً جعل منهم ملوكاً في الدنيا والآخرة، ووصفوه بما وصف به نفسه، من غير أن يدخلوا في بحث هل صفته ذاته^(٤)؟ أم صفته غيره؟ أم لا ذاته ولا غيره؟ وهل هي حالة فيه؟ وما يترتب على البحث من نتائج تُفسح المجال للاتهام والتنازع^(٥)، حيث إن الذين يقولون: بأن صفة الله تعالى ذاته وُصِفوا بالمعطلة - يعني أنهم عطَّلوا أسماء الله الحسنى ونفوها. وُوصِف الذين يقولون بأن صفة الله زائدة على ذاته بإثبات شريك مع الله تعالى؛ لأنهم إن قالوا: بأنها صفات قديمة - لزم تعدد القدماء، وإن قالوا: بأنها حديثه لزمهم نسبة النقص إليه تعالى، حيث يلزم أنه صار قادراً بعد أن لم يكن قادراً، وعالمًا بعد أن لم يكن كذلك. وعند التحقيق لا أحد يقول بهذه اللوازم، وإن كانت لازمة لقولهم. والحق أن لازم

(١) ينظر مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٢٣٢ وج ٢ ص ١٧١. ومباحث حول التكفير والتفسيق، توجد في عدة مجاميع مخطوطة بمكتبة وقف الإمام يحيى بالجامع الكبير مجموع ١. والمبحث الذي فيه للأمر الصنعاني، ومجموع ٤٢، والمبحث فيه للبيسي، ومجموع ٥٨٧، والمبحث فيه للمرتضى. ينظر فهرست المكتبة المذكورة ج ٢ ص ٥٣٨ وص ٥٥١ وص ٥٦٥. وينظر الأبحاث المسددة ص ١٠٧.

(٢) ينظر عدة الأكياس ص ٢٩٣. ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ١٧٧-١٩٣.

(٣) ينظر في هذا المعنى عقيدة المسلم ص ٨-٩ وص ٤٤.

(٤) ينظر عدة الأكياس ص ٦٦-٦٩.

(٥) ينظر الأبحاث المسددة ص ١٠٧.

المذهب ليس بمذهب، وهكذا دواليك^(١) فما من مسألة يجري بحثها، إلا وتكشف عن آراء غاية في الشذوذ، كما سيأتي إن شاء الله في ذكر أسباب الجرح. وماذا حدث عند بحث خلق الأفعال؟! وقد لا يُصدَّق المرء عندما يقرأ اثني عشر قولاً، تحت عنوان هل يقال للإنسان: فاعل على الحقيقة؟^(٢)

وكثير من هذا الترف اللفظي عقيم. فالعقل والنقل متفقان على أن القاتل عندما يُقدَّم للقتل إنما يقتل لأنه قَتَلَ بريئاً عمداً عدواناً، ولا يُسأل هل قتلته حقيقة أم مجازاً؟ لأنَّ القتل لا يكون إلا حقيقة. والسارق الذي تُبترِّمِنه على وجه الحقيقة؛ لأنه اختلس مالاً – وإن كان في الخفاء – إلا أنَّ السرقة فعل حقيقي. فالجدل الكلامي شيء، والتطبيق لتعاليم الدين شيء آخر.



(١) دواليك: من تداولوا الأمر بينهم، يأخذ هذا دولة وهذا دولة. وقولهم دواليك؛ أي تداولاً بعد تداول، قال:

إذا شقَّ بُرد شقَّ بالبرد مثله * دواليك حتى ليس للبرد لابسٌ.

وهذه الكلمة من الأحرف التي لا تُغَيَّر بل تبقى هكذا على خلقتها. لسان العرب ج ٤ ص ٤٤٤.

(٢) مقالات الاسلاميين ج ٢ ص ٢١٩ – ٢٢٠.

المبحث الثاني

في

أساس العدالة عند المحدثين والأصوليين

يدور رحي الرواية على أساس العدالة والضبط. قال العلامة ابن الصلاح^(١): أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته، أن يكون عدلاً، ضابطاً لما يرويه. وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مُغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ظابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يحدث بالمعنى، اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، والله أعلم^(٢).

وعلى الرغم مما قرره ابن الصلاح وجرى عليه العلماء قبله وبعده من أن العدالة أساس ثابت تقوم عليه الرواية والشهادة أيضاً؛ إلا أنهم فيما يتعلق بأهل البدع مختلفون في قبول الرواية عنهم، وهم في ذلك على مذاهب:

الأول - لطائفة من السلف، وقد منعوا السماع من أهل البدع، والاحتجاج بما يروونه. وحجتهم أنهم كفار تأويل عند من يكفرهم، وفاسق تأويل عند من لم يكفرهم. وربما اعتبر أصحاب هذا الرأي كافر التأويل وفاسقه مثل الكافر المعاند، والفاسق العامد، فلا يقبل خبرهما؛ ولكن الإمام مالكا انتقد هذا الغلو والمبالغة، واعتبر القائلين به غير مقبولين ورد خبرهم^(٣).

(١) المقدمة ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) المقدمة ص ١٠٤-١٠٥.

(٣) الكفاية ١٤٨، وتوضيح الأفكار ج ١ ص ٩١-١٠٧. والأبحاث المسددة ص ١١٦.

وذهب الباقلاني والقاضي عبد الجبار^(١) من المعتزلة والغزالي واختيار الأمدي - إلى عدم قبول كافر التأويل كالمجسم^(٢).

الثاني - قول طائفة من أهل العلم بقبول من لا يستحلون الكذب، ولا يستحلون أيضاً الشهادة لمن وافقهم - ولو لم يكن لديهم شهادة - بمعنى أنهم يشهدون بالزور. وهذا قول الإمام الشافعي، حيث نُقلَ عنه قبولُ شهادة أهل الأهواء، ما عدا فرقة تسمى بالخطابية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. ويحكى أن هذا مذهبُ ابن أبي ليلى، وسفيان الثوري، وأبي يوسف القاضي، وأبي الحسين البصري^(٣).

الثالث - قال كثير من العلماء منهم الإمام أحمد: يُقبل أهل الأهواء إلا الدعاة فلا يقبل الداعي لمذهبه^(٤).

الرابع - قول جماعة من أهل النقل والمتكلمين، بأن أخبار أهل الأهواء مقبولة - وإن كانوا كفاراً، أو فساقاً بالتأويل^(٥).

والرأي عند الزيدية أن فاسق التأويل، كالباغى تقبل شهادته إذا كان متنزهاً عن محظورات دينه، أما فتواه وتولييه القضاء فلا يصح^(٦).

(١) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، يلقب بقاضي القضاء ولا يطلقونه على غيره، من الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة ت ٤١٥ هـ شيخ المعتزلة في عصره. له تصانيف كثيرة، يقال: إنها أربعمائة ألف ورقة لكثرة ما صنف في كل فن. ينظر الملل للمهدي ص ٢٠٣ وما بعدها. والزركلي ج ٣ ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) أحكام الأمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٦. والمحصل ج ٢ ص ١٩٥.

(٣) الكفاية ص ١٤٨، والمعتمد في أصول الفقه، ج ٢ ص ١٣٥. والمحصل ج ٢ ص ١٩٥. والأمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٦.

(٤) الكفاية ص ١٤٩.

(٥) الكفاية ص ١٤٩.

(٦) ينظر التاج المذهب ج ٤ ص ٧٣.

أدلة المانعين من قبول رواية أهل البدع

ساق أبو بكر الخطيب بسنده عن ابن عمر أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال له: «يَا ابْنَ عُمَرَ دِينَكَ دِينُكَ»^(١)، إِنَّمَا هُوَ لَحْمُكَ وَدَمُكَ فَانْظُرْ عَمَّنْ تَأْخُذُ، خُذْ عَنِ الَّذِينَ اسْتَقَامُوا وَلَا تَأْخُذْ عَنِ الَّذِينَ مَالُوا»^(٢).

والأثر الثاني - ما رُوِيَ عن الإمام علي عليه السلام، فقد سُمِعَ وهو في مسجد الكوفة يقول: «انظروا عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين»^(٣). ونقل عن الضحاك بن مزاحم، ومحمد بن سيرين قولهما: «إن هذا العلم دين وإن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(٤).

وعن ابن سيرين قال: كان النَّاسُ لا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة سألوا، لِيُؤْخَذَ حَدِيثُ أَهْلِ السُّنَّةِ، ويترك حديثُ أهل البدعة»^(٥).

وروى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذَ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»^(٦).

وذكر ابن لهيعة أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته، فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فإننا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً»^(٧). وهذا من الخوارج، بدليل

(١) منصوب على الإغراء، والتقدير الزم دينك.

(٢) الكفاية ص ١٤٩، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٨٣.

(٣) الكفاية ص ١٤٩. ومنهج النقد ص ٨٣.

(٤) الكفاية ص ١٥٠.

(٥) الكفاية ص ١٥٠-١٥١.

(٦) صحيح مسلم ج ١ ص ١١. وشرحه للنووي ج ١ ص ٨٤.

(٧) الكفاية ص ١٥١.

رواية أخرى عن ابن لهيعة قال: سمعت شيخاً من الخوارج وهو يقول: إِنَّ هذه الأحاديثَ دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هَوِينَا أُمراً صَيَّرناه حديثاً^(١).

أدلة من يقبل رواية وشهادة المبتدعين

احتج مَنْ قَبِلَ أخبارَهم بالفرقِ بين الكافر الأصلي والذي يفعل الفسق متعمداً، وبين أهل الأهواء؛ فالأولان معاندان، والمبتدعون متأولون^(٢). والدليل المعتمد — ما اشتهر عن الصحابة رضي الله عنهم من قبول أخبار الخوارج وشهاداتهم، وغيرهم من فساق التأويل. واستمر عمل التابعين وَمَنْ بعدهم على ذلك^(٣).

وذكر الحافظ الخطيب عدداً من أسماء الرواة المنسويين لفرقٍ مختلفة^(٤). قال: فصار ذلك كالإجماع، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب^(٥)؛ إذ قلَّ أن تجد فرقة إلا وتدعي أنها على السنة، وغيرها أهل بدعة. والشاهد على ذلك تفسير علماء المذاهب الإسلامية لما روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى نِيفٍ^(٦) وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا هَالِكَةٌ إِلَّا فِرْقَةً^(٧)».

(١) الكفاية ص ١٥١.

(٢) الكفاية ص ١٥٣. ومنهج النقد ص ٨٣.

(٣) الكفاية ص ١٥٣.

(٤) الكفاية ص ١٥٣.

(٥) الكفاية ص ١٥٤.

(٦) النَّيْفُ بُوزَنُ الْهَيْئِ: الزَّيَادَةُ. يخفف ويشدد، يقال: عشرة ونيف، ومائة ونيف. وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني. ينظر مختار الصحاح ص ٦٨٧.

(٧) الترمذي ج ٥ ص ٢٥-٢٦ — كتاب الإيمان — باب ١٨ رقم الحديث ٢٦٤١ عن أبي هريرة رفعه ولفظه: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً». وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو، وعوف بن مالك، قال الترمذي: حسن صحيح. =

وقد أجهد الكثير أنفسهم في إيجاد العدد الذي تحدث عنه الأثر، لكي تكتمل الحسبة وتسلم الفرقة الناجية. وكل فرقة تقول: إنها الفرقة الناجية، وتبدأ بتعداد فرق الشيعة وإدخالها بدون استثناء ولا تردد - إلى دائرة الهلاك، والضلال. والشيعة لا يقلون في ردة فعلهم، وعنف جوابهم عن خصومهم. ف ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١).
وأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم مرحومة إن شاء الله.

* * *



= وعن عبد الله بن عمرو من حديث فيه خلاف، جاء فيه: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قالوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». الترمذي المذكور رقم الحديث ٢٦٤١ وقال: حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه. وابن ماجه عن أبي هريرة رقم ٣٩٩١ باب ١٧ «افتراق الأمم». وحديث عن عوف بن مالك، وفيه أن الفرقة الناجية «الجماعة» وفيه مقال، رقم ٣٩٩٢، وآخر عن أنس ٣٩٩٣. وفسرت الناجية بالجماعة في الروايات. وقال: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. وشرح السنة ج ١ ص ١٨٥-١٨٦. والمعجم الكبير للطبراني ج ١٨ ص ٧٠. وينظر حقيقة الفرقة الناجية ص ٢٧.
(١) ٤: الروم.

المبحث الثالث

في

أساس العدالة عند الفقهاء

الشهادة ذات خطر، وهي لا تُحدث أثراً ولا يترتب عليها حق إن لم تقم على أساس راسخ من العدالة المحققة في الشاهد، وذلك من أجل الحفاظ على الدماء والحقوق. وقد أدرك العلماء أهمية الشهادة، كوسيلة تفرق بين الحق والباطل، وتوصل الحقوق إلى أهلها، وبها ينتصف المظلوم من الظالم؛ ولذلك حظيت بالناية الفائقة، فلا يخلو كتاب فقهي من عنوان بارز يسمى: «كتاب الشهادة» تبعاً لنصوص القرآن الكريم التي أرشدت إلى إشهاد العدول، والمرضيين، وكذلك السنة القولية، والفعلية، وعمل الصحابة ومن بعدهم.

وطلبُ العدالة في الشهود، ومثلها في الرواة - يهدف إلى تحري الصدق بأمانة تدل عليه، إلا أن وسيلة التعرف على العدالة في باب الشهادة أشدُّ صرامة^(١)؛ لأنَّ جهاز المراقبة قريب الحضور، يمثل القاضي من جهة، والخصم المشهود عليه من جهة أخرى.

أ- فالقاضي يملك سلطة نافذة في تقييم عدالة الشهود، فلا يحكم بشهادتهم حتى يحصل عنده ظن غالب بعد التهم، وإذا لم يغلب في ظن الحاكم ذلك لم تصح شهادتهم، ولم يكن له العمل بها، ولو رضي الخصم بشهادة من ليس بعدل، لم يكن للحاكم العمل بها؛ إلا إذا قال الخصم صدق الشاهد، فيعمل الحاكم حينئذ بإقراره لبالشهادة^(٢)، ومع ردِّ الحاكم شهادة شاهد، يسقط هذا الشاهد؛ لأن حكم الحاكم يقطع الخلاف. والحال مع الراوي عكس هذا، فالراوي حرٌّ يروي ما يشاء، وقت ما يشاء؛ ولكن ليس بمنأى عن أعين

(١) ينظر حاشية السعد على العبد ج ٢ ص ٦٣-٦٤.

(٢) ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩١. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٠. وبيان ابن المظفر ج ٤ ص ١٨٦.

علماء الجرح والتعديل الذين هم للرواية بالمرصاد، تصديقا أو تكذيبا؛ إلا أنهم قد يتفاوتون، فهذا يُعَدَّلُ، وهذا يُجَرَّحُ، مما يلقي بجزء من التبعة على كاهل المجتهد، ليقرر هذا من ذاك. ومثال ذلك الجرح بالتشيع الذي لا غُلُوف فيه ولا مبالغة؛ فهو تعديلٌ عند قوم جرح عند آخرين.

ب - أمّا الخصم فإن له حقا في الطعن في شهادة من شهد عليه، فإذا ما أقام بينة ناهضةً على خللٍ في الشهادة من أي وجه، فإنّ الحاكم لا يسعه إلا أن يأخذها بعين الاعتبار، وأمّا المشهود عليه مجال واسع من المطاعن؛ فيمكنه القدح بفسق الشاهد - إن كان كذلك - وإن لم يكن فاسقا فيمكن القدح بأن الشاهد يهدف من وراء شهادته جرّ مغنم بأن يكون قريبا للمشهود له أو شريكه أو أي شيء يفت في عضد الشهادة من المصالح التي تترتب عليها^(١)، أو كانت الشهادة لدفع مغرم مثل: أن يشهد البائع للمشتري بعد البيع بملك المبيع؛ فقد يُتَّهَمُ في شهادته هذه بأنّه يدفع الضمان عن نفسه، وهو وجوب رد الثمن للمشتري إن استحق المبيع، أي انكشف أنه ملك الغير وأنّ البائع باع ما لم يملك^(٢).

وليس المطلوب هنا ذكر من تُقبل شهادته ومن لا تُقبل، وإنما الذي يعنينا بيان أن العدالة في الشهادة تستقل ببعض الأسس التي لا شأن لها يُذكر في ميدان الرواية، مثل: جر النفع ودفع الضرر، وأمثلتهما القرابة والشرافة، أو تقرير الفعل والعداوة ونحو ذلك.

(١) الهداية شرح بداية المبتدي، مج ٢ ج ٣ ص ١٢٢. والهداية في مجلدين منفصلين، وهي أيضاً مع شرح ابن الهمام وغيره، فليعلم. و«شرح فتح القدير لكمال الدين بن الهمام الحنفي ت ٨٦١هـ، مع تكملة نتائج الأفكار لقاضي زادة ت ٩٨٨هـ. والكفاية لجلال الدين الخوارزمي على الهداية شرح البداية. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٣-٧٤، وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٥. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٨. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨. ورسالة دكتوراه في الشهادة وأحكامها في الفقه الإسلامي ص ٣٥١، والبداية ج ٦ ص ٢٧٢. وأعلام الموقعين مج ١ ج ١ ص ٩٥-٩٦. وبيان ابن مظفر ج ٤ ص ٢١١-٢١٢.

(٢) شرح الأثمار ج ٤ ص ٣٣٨-٣٣٩. وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٥-١٩٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٤.

وكذلك لا يقبل العبد^(١)، ولا الواحد ولا المرأة ولا الأعمى عند الحنفية^(٢)؛ فهذه الأشياء لا تُبَحِّثُ في عدالة الرواة، وإن بُحِثَ ما يقارب بعضها مثل: رَدُّ رِوَايَةِ دَاعِيَةٍ إِلَى مَذْهَبِهِ بِتَهْمَةٍ تَأْيِيدَ مَذْهَبِهِ، فهذا يشبه من يجز نفعا في الشهادة؛ إذ أنَّ الداعية يستفيد من تأييد مذهبها وأتباعا وفوائد أخرى، أو يقصد إفحام مخالفيه، فلا يقبل لهذا السبب.

وهنا وجه اتفاق بين الفقهاء والمحدثين حول شهادة ورواية فاسق الجارحة؛ فالجميع لا يقبلونها، أمَّا كافر التأويل وفاسقه فالأمرُ معهما في الرواية يُفْتَرَضُ أن يختلف قليلاً في الشهادة؛ إذ أنهما في الرواية ربما يُتَّهَمَانِ بسبب البدعة التي نُبِزَا من أجلها بِكُفْرٍ أو فسقٍ التأويل؛ لكن الشهادة تتعلق بحقِّ شخصي، ولا دخل للبدعة واختلاف العقائد في الحقوق ونحوها، مع أنَّ العدلَ الثقةَ هنا أو هناك لا خوف منه روايةً أو شهادة. وعلى أي حال فالخلاف قائم في قبول الكافر، والفاسق تأويلاً.

قال صاحب الأثرار وشارحه ما معناه: وتصح الشهادة من كافر التأويل وفاسقه على مثله وعلى مخالفه، وهذا هو مذهب الجمهور. وهو ظاهر المذهب الزيدي، وبه قال المؤيد بالله^(٣)، وأبو حنيفة، والشافعي، وحكاها أبو مضر^(٤) عن الهادي والقاسم^(٥).

(١) البدائع ج٦ ص٢٦٦-٢٦٨. والهداية مج٢ ج٣ ص١٢٢. وابن الهمام ج٦ ص٤٧٣ وما بعدها.

(٢) البدائع ج٦ ص٢٦٨. والهداية مج٢ ج٣ ص١٢١.

(٣) ينظر مج٣ ج٦ ص١٢٢ من شرح التجريد في فقه الزيدية وهو شرح لفتاوى الإمامين القاسم بن إبراهيم الرسي والهادي يحيى بن الحسين عليهما السلام، للإمام الأعظم المؤيد بالله أبي الحسن أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد ابن الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب عليهم السلام ولد ٣٣٣ هـ وتوفي يوم عرفة ٤١١ هـ ببيع له بالخلافة في الديلم عام ٣٨٠ هـ وبقي خليفة ٢٠ سنة، كان بحراً لا ينزف، وإماماً في كل فن، حتى قيل: إِنَّهُ عِدْلَةٌ، وأهل البيت عدلة. وله جملة مؤلفات في الفقه والكلام والحديث ونحو ذلك، ومن أراد الاطلاع على غزارة علم هذا الإمام فليطالع شرح التجريد في الأثر والفقه في ثلاثة مجلدات ضخمة.

وذهب القاضي عبد الجبار، والشيخان أبو علي وابنه^(١)، وحكاها في الكافي عن الهادي وفي

(٤) هو الإمام محمود بن جرير الضبي الإصبهاني الطبري ت ٥٠٨ هـ، هو أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خوارزم ونشره فيها - عالم زمانه باللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، له «زاد الراكب» في الأدب والأخبار، من تلاميذه الإمام الزمخشري صاحب الكشاف الذي رثاه بقوله:

وَقَائِلَةٌ مَا هَذِهِ الدُّرُّ الَّتِي * تَسَاقُطُ مِنْ عَيْنِكَ سِمَاطِينَ سِمَاطِينَ
فَقُلْتُ هُوَ الدُّرُّ الَّذِي كَانَ قَدْ حَشَى * أَبُو مُضَرٍّ أُذُنِي تَسَاقُطُ مِنْ عَيْنِي

ينظر تراجم الجنداري ج ١ ص ٣٨. والزركلي ج ٧ ص ١٦٧.

(٥) هو الرسي نسبة إلى الرس، مكانٌ قرب ذي الحليفة على بعد ستة أميال من المدينة، نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال فيه الشاعر:

ولو أنه نادى المنادي بمكة * بخيف مني فيمن تضم المواسم
من السيد السباق في كل غاية * لقال جميع الناس لاشك قاسم

أعلن دعوته بعد موت أخيه محمد بن إبراهيم طباطبا ١٩٩ هـ - ٢٣ رسالة في الإمامة - مخطوطة و«الرد على ابن المقفع، مطبوع، و«سياسة النفس»، و«العدل والتوحيد» و«الناسخ والمنسوخ»، ونحو ذلك، دخل عليه جعفر بن حرب، فجاراه في دقيق الكلام ولطيفه، ولما خرج من عنده قال لأصحابه: أين يُتَأه بأصحابنا عن هذا الرجل، والله ما رأيت مثله، ت ٤٤٤ هـ بالرس. ينظر في ترجمته الزركلي ج ٥ ص ١٧١، وكثيراً ما نرجع إليه. وتراجم الجنداري في أول شرح الأزهار ج ١ ص ٢٩-٣٠.

(١) رئيس علماء الكلام في عصره أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، ولد سنة ٢٣٥ هـ وتوفي ٣٠٣ هـ نسبة إلى جبء من قرى البصرة، وهو من الطبقة الثامنة من المعتزلة، لم تدعن سائر طبقات المعتزلة بالتقدم والرياسة لأحد بعد أبي الهذيل سواه، سهّل علم الكلام، وكان فقيهاً زاهداً جليلاً نبيلاً، وهناك قصة تدل على نبوغه حكاها القطان وهي: أنه اجتمع جماعة لمناظرة، فانتظروا رجلاً منهم فلم يحضر، فقال بعض أهل المجلس: أليس هنا من يتكلم؟ وقد حضر من علماء المجبرة رجل يقال له: صقر، فإذا غلامٌ أبيض الوجه زج نفسه في صدر صقر، وقال له: أسألك، فنظر إليه الحاضرون وتعجبوا من جرأته مع صغر سنه، فقال له: سل، فقال: هل الله تعالى يفعل العدل؟ قال: نعم، قال أفتسميه بفعله العدل عادلاً؟ قال: نعم، قال: فهل يفعل الجور؟ قال: نعم، قال: فهل تسميه جائراً؟ قال: لا، قال: فيلزم ألا تسميه بفعله العدل عادلاً، فانقطع صقر، وجعل الناس يسألون من هذا الصبي؟ فقيل: هو غلامٌ من جبء، وكان مع علمه حسن التواضع، له تفسير حافل مطول، =

التقرير عن المنصور وهو أحد احتمالي أبي طالب - إلى أنها لا تقبل شهادتهم. ورجَّح شارح الأثمار المذهب الأول مستدلاً بما يأتي:

أولاً - تقبل شهادة الكافر والفاسق المتأول؛ لأنَّ هذا الصنف من أهل القبلة والصلاة والتصديق بما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والتبري من سائر الأديان وتحرزهم من الكذب كتحرز المؤمنين؛ لاعتقادهم الثواب والعقاب، وإنَّما لزمهم التكفير، من جهة التأويل والتدين؛ ومثُل ذلك لا يمنع من قبول الشهادة، مع استقامة أحوالهم في الظاهر؛ إلا الخطابية فلا تقبل شهادتهم لأنَّ من مذهبهم أن يشهدوا لموافقهم في المذهب بما يدعيه على غيره اعتماداً على أنَّهم لا يكذبون؛ لأنَّ الكذب عندهم كفر، قيل: فإنَّ ذكر الخطابي في شهادته ما يرفع احتمال الاعتماد على قول المدعي، كأن يقول: سمعت فلاناً يقول بكذا أونحو ذلك - قبلت شهادته على الأصح.

ثانياً - اشتهر عن الصحابة رضي الله عنهم قبول أخبار وشهادة الداخلين في الفتنة، ولم يؤثر عن أيَّهم ردُّ ذلك ولا إنكاره^(١). نخلص من كل ما تقدم إلى أنَّ أسس العدالة تتألف من العقيدة الصحيحة، وهو ما يهتم به المتكلمون. ومن العدالة والضبط، وهذا محل عناية المحدثين. ويُضيفُ إلى ذلك عدَمُ جرِّ نفع أو دفعِ ضررٍ - رجالُ الفقه. والغاية للجميع تخليص السنة من الشوائب، وصيانة الحقوق من معرة شهادة الزور. والله سبحانه أعلم.

= وإليه تنتسب فرقة البعلوية، والطائفة الجبائية. ينظر في ترجمته الملل للمهدي ص ١٧٨ ومابعداها. والزركلي ج ٦ ص ٢٥٦. وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد ولد ٢٤٧ هـ وتوفي ٣٢١ هـ، من الطبقة التاسعة من المعتزلة، لم يبلغ غيرُه مبلغه في علم الكلام، وكان مع ذكائه يسأل أبا عليٍّ حتى يتأدَّى به، فلا عجب إذا تقدم في العلم، من أحسن الناس أخلاقاً وأطلقهم وجهاً، وتبعته فرقة تسمَّى البهشمية نسبة إلى كنيته، ومن مصنفاته «الشامل» في الفقه - مخطوط، و«تذكرة العالم» و«العدة» في أصول الفقه. ينظر الملل للمهدي ص ١٨٩ ومابعداها. والزركلي ج ٤ ص ٧.

(١) شرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧ بمعناه.

الفصل الثالث

في

شروط العدالة

تمهيد وتقسيم:

بعد أن رأينا المتكلمين يؤسسون العدالة من منطلق صحة المعتقد - شاهدنا المحدثين يهتمون بالعدالة والضبط بالدرجة الأولى . والعقيدة لا شك تهمهم إنما أهميتها ثانوية، وكذلك الحال عند الفقهاء والأصوليين .

وسنتلمس في هذا الفصل أركان العدالة وشروطها؛ إلا أن أركان العدالة قد لا تبرز مستقلة؛ لأننا إذا قلنا على سبيل المثال: راوٍ ومروي، وموضوع الرواية - كان هذا أركان الرواية من حيث هي، وإن قلنا: شاهد، ومشهود عليه، ومشهود فيه، ولفظ الشهادة - كان هذا أركان الشهادة؛ فلم يبق إلا القول: بأن أركان العدالة مطبوعة في شروط الراوي والشاهد، والتي سنتناولها في مبحثين:

المبحث الأول - في شروط الراوي .

المبحث الثاني - في شروط الشاهد .

المبحث الأول

في

شروط الراوي

السنة النبوية الشريفة تحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم؛ فرواتها يحتلون مكانا شريفا، وَيَحْفَظُونَ باحترام كبير من جميع المسلمين؛ فهم حَمَلَةُ تشريع مقدس . ومن المؤكد أنّ منصب الرواية الشريف لا يتقلده إلا من استوفى شروطا أجمع العلماء على ضرورة استيفائها « بحيث يكون اعتقادُ صدقه راجحا على اعتقاد كذبه »^(١).

ولأنّنا أمام روايةٍ آحادٍ، فكان التأكد من سلامة حال الراوي من الكذب والتساهل وأسباب الفسق وعدم الضبط - واجبا^(٢). وجماعُ ما يشترطُ في الراوي ليقبل خبره شيئان: العدالة والضبط^(٣).

وبالتفصيل: العقل والتكليف والإسلام والعدالة والضبط^(٤)، والذين يكتفون بالعدالة والضبط يرون أنّ التكليف والإسلام داخلان تحت مسمى العدالة؛ إذ لا يكون عدلاً من فقد شيئا من ذلك، وهو رأي البدر الأمير^(٥) وغيره من علماء الزيدية، وكلامُ ابن الصلاح يفيد

(١) المحصول ج ٢ ص ١٩٣ وما بعدها.

(٢) المعتمد ج ٢ ص ١٢٧ بتصرف.

(٣) إجابة السائل ص ١١٠-١١١. والمنهاج للمهدي ص ١٦٨. والأنوار لابن حابس ص ٦٦-٦٧، والفواصل ص ٣٣ وجه أ و ٣٣ وجه ب. والكاشف لذوي العقول ص ٤٧-٤٩. وشفاء غليل السائل ص ٤٣-٤٤.

(٤) المحصول ج ٢ ص ١٩٤-٢٠٣. والبرهان في أصول الفقه ج ١ ص ٦١١ فقرة ٥٥٠. والآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٤-٧٠. وإرشاد الفحول ج ١ ص ٥٠-٥٥. وأصول الحديث - علومه ومصطلحه ص ٢٣٠-٢٣٢. وفتح المغيث

ص ١٤٠. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦. وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٣٨ وما بعدها.

(٥) إجابة السائل ص ١١١.

ما ذكرناه^(١). والغالبية من العلماء يذكرون الشروط بالتفصيل وهو الأولى زيادة في الإيضاح؛ ولأن كل شرط يُحترز به عن ضده. وسنأتي بهذه الشروط كمايلي:

الشرط الأول - أن يكون الراوي مُكَلِّفًا^(٢). والتكليف يشمل البلوغ والعقل، ويُحترز بشرط التكليف عن رواية المجنون والصبي غير المميز تحملاً وأداء^(٣)؛ لعدم قدرتهما على الفهم والضبط لأن تحمل الشهادة ماهو إلا فهم للحادثة وضبطها، وهذا لا يحصل إلا بوجود آلة الفهم والضبط وهي العقل، فلا تقبل روايتهما لتمكن الخلل فيها^(٤)، والصبي المميز والمراهق الذي قارب سن البلوغ لا يقبلان أداءً، لا بسبب عدم قدرتهما على الضبط، وإنما لأن قلم التكليف لم يَجَرَّ عليهما، وبالتالي فلا خوف من الله يردعهما عن الكذب، وقد أجمع الناس على رد رواية الفاسق، مع أنه يخاف الله سبحانه وتعالى؛ فبالأولى تُرد رواية الصبي؛ لأنه لا يخاف الله تعالى، وإذا كذب فلا عقاب عليه، فاحتمال الكذب في حقه أظهر من الفاسق^(٥)، وإذا تحمل الحديث مُمَيِّزًا، ورواه بالغاً فلا خلاف في قبوله^(٦).

والدليل على ذلك:

١- إجماع الصحابة على قبول الأحداث، مثل ابن عباس ونحوه من غير فرق بين ما تحمّلوه قبل البلوغ أو بعده.

(١) المقدمة ص ١٠٤.

(٢) الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٤. وإرشاد الفحول ص ٥٠. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦. وأصول الفقه لزهير ج ٣ ص ١٤٥.
(٣) التحمل: هو وقت التقاط الواقعة أو سماع الحديث. والأداء: هو وقت أداء الرواية أو الشهادة؛ فيصح أن يروي العدل أو يشهد بما حمّله بعد التمييز وقبل البلوغ؛ فالتحمل يصح من المميز لكن لا يصح أداء ما حمّله إلا بعد البلوغ واستيفاء شروط العدالة.

(٤) الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٤. والمحصل ج ٢ ص ١٩٤.

(٥) الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٤. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٣٩.

(٦) الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٥. والمحصل ج ٢ ص ١٩٤. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦.

٢- الإجماع على إحضار الصبيان مجالس الحديث وقبول روايتهم بعد البلوغ^(١).

٣- إقدامه على الرواية بعد البلوغ يدل على ضبطه لما سمعه حال صغره.

٤- أجمع العلماء على قبول شهادة البالغ لما تحمّله قبل بلوغه فبالأولى قبوله في الرواية؛ لأنّ التحرز في الشهادة أشد^(٢). وهناك قول بقبول المراهق ولكنّه قول لا وزن له؛ لأنّ المراهق غير مكلف فهو لا يخاف الله، فلا يؤمن كذبه^(٣).

الشرط الثاني - أن يكون مسلماً، ويحترز بهذا عن الكافر لعدم أهليته لهذا المنصب الشريف^(٤)، ومن حق المسلمين أن يحتاطوا لدينهم؛ فهذا ربنا سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبْعَ مِلَّتَهُمْ﴾^(٥).

الشرط الثالث - أن يكون عدلاً، وقد سبق تحقيق العدالة^(٦).

الشرط الرابع - أن يكون ضابطاً لما يرويه^(٧)، ولا تخلو الحال من صورٍ ثلاث:

- أ- أن يغلب السهو والخطأ على الضبط والحفظ؛ فهذا مردود إلا فيما علم أنه لم يخطئ فيه.
- ب- أن يغلب الحفظ والضبط على السهو والخطأ - فمقبول؛ إلا فيما يعلم أنه أخطأ فيه.

(١) الآمدي ص ٦٥. والمحصل ج ٢ ص ١٩٤. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) الآمدي، مج ١ ج ٢ ص ٦٥. والمحصل ج ٢ ص ١٩٥.

(٣) فوائح الرحموت ج ٢ ص ١٣٩. والبرهان ج ١ ص ٦١٢-٦١٤ فقرة ٥٥١ و٥٥٢.

(٤) ينظر المحصول ج ٢ ص ١٩٥. والآمدي مج ١ ص ٦٥-٦٦. وإرشاد الفحول ص ٥٠-٥١. وعجاج الخطيب

ص ٢٣٢. والبرهان ج ١ ص ٦١١ فقرة ٥٥٠. والمستصفى ج ١ ص ١٥٦. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٣٩، وأصول

الفقه لزهير ج ٣ ص ١٤٥. والمقدمة ص ١٠٤. ومنهج النقد ص ٧٨.

(٥) ١٢٠: البقرة.

(٦) فتح الغفار ج ٢ ص ٨٧. وإرشاد الفحول ص ٥١. والآمدي ص ٦٨ وما بعدها. والمحصل ص ١٩٦ وما بعدها.

والبرهان ج ١ ص ٦١١ فقرة ٥٥٠. والمستصفى ج ١ ص ١٥٧. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٤٣.

(٧) المستصفى ج ١ ص ١٥٦. وإرشاد الفحول ص ٥٤. وعجاج الخطيب ص ٢٣٢.

ج - أن يستوي الحالان^(١) وفي هذا خلاف شديد حول قبوله من عدمه، وأحسن ما يقال: إنَّه محل اجتهداد. وزاد العلامة الشوكاني: أن لا يكون مدَّلساً. ومن صور التدليس: أن يحذف شيخه من الرواية لضعفه ويروي عن شيخ شيخه، أو يذكر الراوي بكنيته هروباً من اسمه ليوهم أنَّه رجل مشهور، ونحو ذلك من صور التدليس التي تنم عن كذب وتغطية للحقائق^(٢).

ويعتبر هذا العمل جارحاً للعدالة؛ ولذلك فشرطُ العدالة يُغني عن هذا الشرط؛ لأنَّ العدل لا يفعله.



(١) إرشاد الفحول ص ٥٤.

(٢) إرشاد الفحول ص ٥٥.

المبحث الثاني

في

شروط الشاهد

تمهيد وتقسيم

الشروط المطلوبة لقبول الشهادة تنقسم إلى قسمين: شروط تحمّل، وشروط أداء. وقد سبق بيان أن التحمل هو وقت سماع الحديث أو مشاهدة واقعة ما. أمّا الأداء فهو وقت أداء الرواية، أو الإدلاء بالشهادة عند الحاكم. وعلى هذا فستكلم عن هذه الشروط في مطلبين:

المطلب الأول - في شروط التحمل.

المطلب الثاني - في شروط الأداء.

المطلب الأول

في

شروط التحمل

صرّح الحنفية أكثر من غيرهم بشروط الشاهد وقت التحمّل^(١)، والمذاهب الأخرى توافق الحنفية في هذه الشروط^(٢)، ما عدا البصرَ فيه خلاف، وهذه الشروط ثلاثة وهي كما يلي:

(١) البدائع ج ٦ ص ٢٦٦. والهداية شرح البداية مج ٢ ص ١١٩-١٢٠. وابن الهمام ومن معه ج ٦ ص ٤٧٣ ومابعداها. و«علم القضاء أدلة الإثبات في الفقه الإسلامي» ج ١ ص ٢٠٧.

(٢) ينظر في هذا الشهادة وأحكامها في قانون الإثبات الشرعي وواجبات القاضي والتحكيم من تشريعات الجمهورية العربية اليمنية سابقاً - قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦م - المادة ٤٦ ومابعداها ص ٨١٠ ومابعداها. وقد استوفى الشروط بشكل جيد.

الأول - أن يكون عاقلاً^(١)؛ ليتمكن من فهم الحادثة وضبطها، والعقل آلة ذلك.

الثاني - أن يكون بصيراً. وذكروا أن السبب في هذا الشرط هو أن الشاهد يشترط فيه أن يسمع من الخصم ويتعرف عليه؛ لأن الشهادة تقع له ولا يعرف كونه خصماً إلا بالرؤية؛ لأن النغمات يشبه بعضها بعضاً.

الثالث - أن يعاين المشهود بنفسه لا غيره، إلا في بعض الأشياء التي يصح التحمل فيها بالسماع من الناس، مثل: النكاح والنسب والموت؛ لأن مبنى هذه الشهادة على الشهرة، وهي تقوم مقام المعاينة^(٢).

المطلب الثاني

في

شروط الأداء

وشروط أداء الشهادة تتناول عدة جوانب: منها ما يتعلق بالشهادة نفسها، مثل: اشتراط لفظ أشهد^(٣)، أو ما يقوم مقامه، مثل: أعلم ونحوه؛ وهذا يعالج كيفية أداء الشهادة. ومنها ما يتعلق بالمكان بأن تكون عند حاكم، وبحضور المشهود عليه أو نائبه.

(١) المراجع السابقة. وحاشية الدسوقي ج٤ ص١٦٥.

(٢) البدائع ج٦ ص٢٦٦. والبحر الزخار ج٥ ص١٨-١٩.

(٣) هو اختيار المذهب الزيدي. ينظر شرح الأزهار ج٤ ص١٩٠-١٩١. والبحر الزخار ج٥ ص١٨. والتاج المذهب ج٤ ص٦٩. وشرح الأثمار ج٣ ص٣٣٥. وضوء النهار ج٤ ص٢٠٩٣، وذكر في منحة الغفار للأمير حاشية على الضوء ثلاثة أقوال: الأول - اشتراط لفظ الشهادة. والثاني - الاكتفاء بمجرد الإخبار. والثالث - فرق بين الشهادة على الأقوال فيشترط لفظها، والشهادة على الأفعال فلا يشترط ذلك. نفس الصفحة في المرجع المذكور. وينظر بيان ابن مظفر ج٤ ص١٨٤ وادعى الإجماع، وهذا سهو للخلاف المذكور.

ومنها ما يتعلق بالشاهد؛ وهذا هو محل دراستنا؛ لأنَّ الشاهد تتعلق به العدالة
موضوع البحث، وما يضاف إليها من شروط. وسنبداً بشروط الأداء.

شروط الأداء:

اشترطوا في الشاهد عند أن يؤدي الشهادة عدة شروط وهي: العقل والبلوغ والضبط
والنطق والإسلام والعدالة^(١) والحرية^(٢) والبصر^(٣).

وهذه الشروط ليست كُلُّها محلَّ اتفاق؛ ولبيان ذلك نتناولها حسب التفصيل الآتي:

الإسلام: لا خلاف بين العلماء في أن شهادة الكافر على المسلم لا تصح، قال تعالى:
﴿وَأَشْهِدُوا ذُوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٤) والكافر غير عدل وليس منا^(٥)، وإنما اختلفوا إذا كان
المشهود عليه كافراً. وسيأتي ذكر هذه المسألة في موضع آخر.

العقل: أجمع أهل العلم على أن الشهادة لا تقبل إلا لمن يتمتع بقواه العقلية، وأيُّ
شيءٍ يُنقصُ العقل من سُكْرٍ أو جنون أو صغر - يَسْلُبُ أهلية الشاهد^(٦).

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٢٠-٥٢٢. والفروع ج ٦ ص ٥٦٠.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧.

(٣) البدائع ج ٦ ص ٢٦٧-٢٦٨. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٢١٩-٢٢٥.

(٤) ٢: الطلاق.

(٥) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣. وشرح الأزهار ج ٥ ص ١٩٣. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧.

وبيان ابن مظفر ج ٤ ص ٢٠٥. وضوء النهار ج ٤ ص ٢٠٩٨. والبدائع ج ٦ ص ٢٦٦. والهداية شرح البداية

مج ٢ ج ٣ ص ١١٨-١٢٤. وابن الهمام ومن معه ج ٦ ص ٤٧٣ وما بعدها. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٢١٨.

والشهادة المقبولة في الفقه الإسلامي ص ٢١. والشهادات دليل من أدلة الإثبات في الشريعة الإسلامية

ص ١٠٩. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. وينظر بلغة السالك لأقرب المسالك ج ٤ ص ٣٤٨. والكافي في فقه

أحمد ج ٤ ص ٥٢١. والفروع لابن مفلح ج ٦ ص ٥٦٠.

(٦) المراجع السابقة.

البلوغ : هذا الشرط يكاد يكون محل إجماع، فلا تقبل شهادة غير البالغ . والمالكية لا يجيزون شهادة الصبي إلا في نطاق ضيق، وذلك في الحوادث التي تقع بين الصبيان من جراح أو قتل وبشروط كثيرة^(١).

منها: أن تكون الشهادة من صبي على صبي، فلا تجوز على الكبار، وفي الجراح والقتل فقط، وأن يكون الصبي مسلماً حراً ذكراً، ولا بد من اثنين فأكثر، وأن لا يشتهر بالكذب، وأن يكون مُمَيَّزاً، غير قريب للذي شهد له، ولا عدو لمن شهد عليه، وألا تختلف الشهادة، وألا يتفرقوا ولا يحضر بينهم كبير، خوفاً من إفساد فطرتهم، ولا تقبل شهادتهم في القتل؛ حتى يرى العدولُ الجسدَ المقتولَ حال الواقعة، وأن يكون الصبيان ممن كانوا مجتمعين حال الحادثة.

وبعضهم يشترط بلوغ الصبي عشر سنين. وبقبول شهادتهم تلزم الدية أو الأرش في العمد والخطأ؛ لأنه لا قصاص على الصبي. ومن خلال هذه الضوابط نستشف أن الأمانة القوية لعبت دوراً لقبول شهادة الصبي أكثر مما تنهض به الشهادة؛ لأنه لا شهادة لصبي إلا من باب التجوز^(٢).

وهذا الرأي يقول به ابن الزبير والنخعي وابن أبي ليلى، ويقول به إمام الفقه الزيدي الهادي يحيى بن الحسين^(٣)، والمعتمد في المذهب خلافة^(٤).

(١) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٨٤. وبلغه السالك ج ٤ ص ٣٥٦. والشهادات ص ١٠٤-١٠٦. والحصري ج ١ ص ٢٦١-٢٦٤. والشهادة المقبولة ص ١٥-١٨.

(٢) قال الإمام محمد بن رشد ت ٥٩٥هـ: وإجازة مالك لذلك هو من باب إجازته قياس المصلحة. ينظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد له ج ٢ ص ٤٦٣.

(٣) البحر الزخار ج ٥ ص ٢١. وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٣.

(٤) شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٣. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢.

وَيُرَوَّى أَنَّ الْإِمَامَ عَلِيًّا عَمِلَ بِشَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ، وَكَذَا معاوية والزهرى وابن المسيب،
وشريح^(١).

أما أحمد بن حنبل فيقبل شهادتهم في الجروح خاصة؛ إذا شهدوا قبل الافتراق
عن الحال التي تجارحوا عليها؛ لأنه قول ابن الزبير، والمعتمد في المذهب الحنبلي خلافه^(٢).
الحرية: اختلف العلماء حولها إلى مذاهب:

الأول - مذهب الجمهور واشتروا حرية الشاهد، فلا يقبل العبد ولا الأمة سواء
شهد لسيده أو لغيره حر أو عبد، وبه قال عمر، وابنه عبدالله، وابن عباس، والحسن
البصري، وعطاء، ومجاهد، وشريح، والشافعية، والحنفية، والمالكية، والأوزاعي^(٣).
وقد استدلوا بالكتاب والمعقول:

الدليل من الكتاب:

١- قوله سبحانه: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٤). ففسروا ﴿مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ بالأحرار.

٢- وقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾^(٥).

(١) الشهادة المقبولة ص ١٧.

(٢) الكافي ج ٤ ص ٥٢١.

(٣) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٦. وابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٤. والبدايع ج ٦ ص ٢٦٧-٢٦٨. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. وبلغة السالك ج ٤ ص ٣٤٨. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. والشهادات ص ١٢٢. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٨. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٢١٩-٢٢٠ و ص ٢٦١ و ص ٣١٢. والشهادة المقبولة ص ٣٧. والمهذب ج ٢ ص ٣٢٤.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(٥) النحل: ٧٥.

قالوا: والشهادة شيء وهو لا يقدر على أدائها.

الدليل من المعقول:

أ- كون العبد لا مروءة له.

ب- الشهادة تجري مجرى الولاية من حيث تنفيذ قول الشاهد على الغير، وتجري مجرى التمليك بمعنى أن الشاهد يجعل الحاكم مالكا للحكم بناء على شهادته، وكل ذلك مفقود في العبد؛ فهو لا يملك ولا ولاية له على أحد؛ فلا تصح شهادته.

ج- لا يستطيع العبد الذهاب لأداء الشهادة لانشغاله بخدمة مالكه.

المذهب الثاني - قبول العبد والأمة مطلقا، وهو مذهب الظاهرية وأحمد بن حنبل، وبعض الشافعية، ورأي بعض الصحابة والتابعين^(١).

وقد استدلوا بالكتاب والسنة.

الدليل من الكتاب:

١- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢).

ووجه الاستدلال: أن العبد من رجالنا.

٢- واستدلوا بقوله سبحانه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

ووجهه: أن العبد إذا كان مؤمناً، فالله قد رضي عن المؤمنين وجعلهم خير البرية،

أفلا نرضى بمن رضي الله؟

(١) المحلى ج ٨ ص ٥٠٠-٥٠٥ مسألة رقم ١٧٩٢. والمغني ج ١٢ ص ٦٧. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦-٣٧. وشرح

الأزهار ج ٤ ص ١٩٨. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٠. والشهادة المقبولة ص ٣٧.

(٢) ٢٨٢: البقرة.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

٣- وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ ^(١).

ووجهه: أن العبد داخل فيها إذ هو عدل.

الدليل من السنة:

ما روي عن عقبة بن الحارث، أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، قال: فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما، فذكرت ذلك للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فأعرض عني، قال: فتنحيت فذكرت ذلك له، قال: «كَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتَكُمَا» فنهاه عنها ^(٢).

والوجه أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قبل شهادة الأمة، أمّا العبد فيقبل من باب الأولى. وقد انتقد ابن حزم المانعين من قبول العبيد واصفا تفسيرهم ﴿مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾ بالأحرار - بأنه زلة، وتفسيرهم ﴿لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ بأن العبيد لا يقدرّون على أداء الشهادة - بأن هذا التفسير تحريف لكلام الله؛ فالله لم يقل: إن كل عبد لا يقدر على شيء، وإنما ضربَ المثلُ بعبد هذه صفته، وقد توجد هذه الصفة في الأحرار ^(٣).

وناقش ابن قدامة قولهم: إن العبد لا مروءة له، فقال: هذا غير مُسَلَّم فالعبد كالأحرار مِنْهُمْ من له مروءةٌ ومنهم من لا مروءة له، وقد كان من العبيد علماء فضلاء يفوقون الأحرار، وقولهم: لا يقدر على أدائها فليس بسديد، إذ هو قادر على الصلاة والصيام وغير ذلك، والشهادة واحدة من الواجبات الدينية مع أنها نادرة؛ فليس كل يوم يشهد العبد ^(٤).

أقول وبهذا الكلام نشم ونتنسّم رَوْحَ وَرُوحِ الشريعة العادلة السمحة، وأجدني ميّلاً

(١) ٢: الطلاق.

(٢) صحيح البخاري ج ٢ ص ٩٤١ رقم ٢٥١٦. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ١٧.

(٣) المحلى ج ٨ ص ٥٠٣-٥٠٤ مسألة رقم ١٧٩٢. والشهادات ص ١٢٢.

(٤) المغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٧٠-٧٣.

لهذا القول؛ لأنني قرأت قول الله سبحانه: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾^(١)، ولاحظت تأريخ بلال وصهيب وزيد بن حارثة فوجدت أن العمل مقدم على كل عارض آخر، وقد فاقوا أحراراً كثيرين.

المذهب الثالث - لطائفة، وهم يقبلون شهادة العبيد في بعض الأحوال دون بعض أو في الشيء اليسير.

واستدلوا بعمل بعض التابعين، مثل: إبراهيم النخعي الذي كان يجيز شهادة العبد لغير سيده، وقد كان شريح وبعضهم يجيزونها في الشيء اليسير. ويُناقش أصحاب هذا الرأي بأنهم استندوا لعمل أفراد قلة لا حجة فيه بجانب النصوص.

وروي عن شريح أنه كان يجيز شهادة العبد إلا لسيده، وروي أنه شهد عنده عبد على دار فأجاز شهادته ف قيل: إنه عبد؟ فقال شريح: كلنا عبيد وإماء^(٢).

أما الحنبلية فلا يقبلون شهادة العبد في الحدود ويُقبلُ فيما عداها، والأمة تُقبلُ كغيرها من النساء فيما تُقبلُ شهادتهن فيه^(٣).

المذهب الرابع - للزيدية وهم يقبلون شهادة العبيد في كل شيء إلا شهادة العبد لسيده، وخالفهم الناصر الأتروش^(٤). فأجاز شهادة العبد لسيده ولغيره، وقال في البحر

(١) ١٣: الحجرات.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٥٠٢ رقم ١٧٩٢. والشهادة المقبولة ص ٣٧-٤٣.

(٣) مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٧٠.

(٤) هو الإمام الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ولد بالمدينة ٢٣٠هـ، ت ٣٠٤هـ ثالث أئمة دولة الزيدية العلوية بطبرستان شيخ الطالبين وعالمهم، اتفق على إمامته الزيدية والإمامية، وهو من نجوم أهل البيت يبيع بالإمامة عام ٢٨٧هـ وقيل عام ٢٨٤هـ أسلم على يديه كثير من مجوس الديلم، وذكر مُصَنَّفُ سيرته أن الذين أسلموا على يديه ألف ألف - مليون - ونشر بينهم المذهب الزيدي سمي بالأتروش لصمم أصابه من ضربة سيف في معركة، لم يكن في زمنه مثله شجاعة =

الزخار: إنه إجماع - يعني رأي الزيدية - ولعله سهو لوجود الخلاف المذكور^(١).

و خلاصة ما سبق :

١- قبول شهادة العبيد مطلقاً .

٢- عدم القبول مطلقاً .

٣- تقبل من العبد لغير مالكة .

٤- تقبل في القليل لا الكثير .

٥- تقبل في غير الحدود^(٢) .

والمختار هو مذهب الزيدية لأنهم ردوا شهادة العبد لسيده فقط؛ لأنه ملّكه وقبلوه فيما عدا ذلك كالأحرار بدون فرق بعد تحقق العدالة . والله أعلم .

النطق : لا تقبل شهادة الأخرس الذي لا يعقل الإشارة بالإجماع، وإنما ذهب القائلون بقبول شهادته في حالة من يفهم الإشارة^(٣)، أو كتب الشهادة بخطه عند بعض الحنبلية . والجمهور يمنعون قبول الأخرس لا اشتراطهم اللفظ في الشهادة، ومنهم الزيدية لا يقبلون كل

= وعلماً وورعاً وزهداً وكرماً وفضلاً، كان شاعراً مفلحاً جامعاً لعلم القرآن والكلام والفقه والحديث والأدب والأخبار واللغة . له تفسيرٌ في مجلدين احتج فيه بألف بيت من ألف قصيدة، وله البساط في علم الكلام، وكتب أخرى قيل : إنها تزيد على ثلاثمائة، وإليه تنسب الناصرية . ينظر في ترجمته تراجم الرجال للجندي أول شرح الأزهار ج ١ ص ١ . والحدائق الوردية ج ٢ ص ٢٨ . وأخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان - ص ٨٥ وما بعدها . مُهَدَى إِلَيَّ من الدكتور رضوان السيد . والزركلي ج ٢ ص ٢٨٢-٢٨٣ .

(١) شرح الأئمة ج ٣ ص ٣٤٠ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦-٣٧ . وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٨ . والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦ . وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٣ .

(٢) شرح الأئمة ج ٣ ص ٣٤٠ .

(٣) بلغة السالك ج ٤ ص ٣٥٠ . وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨ .

من يتعذر عليه النطق^(١)، وكذا الحنفية^(٢) والحنبلية^(٣) والشافعية^(٤).

البصر: اختلف العلماء في ذلك على مذاهب:

المذهب المزبدي له تفصيل:

أ- لا تقبل شهادة الأعمى فيما يحتاج إلى المعاينة عند أداء الشهادة، مثل: الثوب ونحوه من المنقولات، وهذه مسألة أجمع عليها علماء المذاهب^(٥).

ب - تقبل فيما يثبت بطريق الشهرة؛ كالنكاح والنسب والوقف والموت، سواء تحملها قبل ذهاب بصره أو بعده.

ج - الذي لا يثبت بالاستفاضة والشهرة، مثل: الدين والإقرار والوصية، وما يُمَيِّز بالحدود ونحوها، فإن كان الأعمى قد تحمل الشهادة قبل ذهاب بصره فتقبل، وإن تحملها بعد ذهاب بصره فإنها لا تقبل إلا إذا عرف الصوت وأفاد العلم فتقبل^(٦).

المذهب الحنفي:

يشتهر المذهب الحنفي برد شهادة الأعمى بوجه عام، وهناك شيء من التفصيل:

أ- ففي الحدود والقصاص لا يقبل اتفاقاً.

ب- ما يجري فيه التسامع كالنسب والموت، فتقبل عند زفر، ورواية ابن شجاع عن

(١) شرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٢. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢. وشرح الأئمار ج ٣ ص ٣٤١. وضوء النهار ج ٤ ص ٢٠٩٨.

(٢) شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٥٥. والهداية مج ٢ ج ٣ ص ١١٨. والبداية ج ٦ ص ٢٦٨.

(٣) الكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢١.

(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. والشهادة المقبولة ص ٤٥-٤٧. والشهادات ص ١٠٧-١٠٨. والخصري ج ١ ص ٢٢٥.

(٥) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٧.

(٦) شرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٩-٢٠٠. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٧. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٧-٣٨.

الإمام أبي حنيفة^(١)؛ لأن الحاجة فيه إلى السماع ولا خلل فيه^(٢).

ج - فيما سوى ذلك لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد، سواء كان بصيرا وقت التحمل أو لا، وتقبل عند أبي يوسف إذا كان بصيرا وقت التحمل ولو عمي بعد ذلك، بشرط عدم الاحتياج إلى الإشارة عند الأداء^(٣)، واستدل بأن العلم قد حصل وقت التحمل بالمعينة، والأداء يختص بالقول، ولسانه يؤدي ذلك.

وجه قول أبي حنيفة: أنه لا بد من معرفة المشهود له والإشارة إليه، والأعمى لا يقدر على ذلك^(٤)، ولهذا السبب رد الإمام أبو حنيفة شهادته.

المذهب المالكي له تفصيل:

أ- تقبل شهادة الأعمى في الأقوال والملموسات والمذوقات والمشمومات مطلقا، سواء تحملها قبل العمى أم بعده، لضبطه الأقوال بسمعه. أو بالأحرى لعدم حاجته إلى حاسة البصر فيما ذكر.

ب- لا تجوز في الأفعال المرئية مطلقا، عليمها قبل العمى أو لا؟ على اختيار المذهب.

ج - يجوز في رأي قبول ما علمه قبل العمى أو بعد العمى وجسه بيده وأفاده العلم^(٥) ولو فعلا. ومن أدلة المالكية: أن الصحابة كانوا يسألون أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويعملون بقولهن ولم يسمعوا سوى أصواتهن، وكانوا يسمعون نداء بلال وابن أم مكتوم فيعملون به في الصيام، وللأعمى أن يطاء زوجته بمعرفة صوتها^(٦).

(١) شرح العناية على الهداية بهامش شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٧٣.

(٢) الهداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢١.

(٣) مستفاد من شرح العناية علي الهداية. وشرح فتح القدير والخواشي التي معه ج ٦ ص ٤٧٣. والبدايع

ج ٦ ص ٢٦٨. والهداية شرح البداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢١-١٢٢. والشهادة المقبولة ص ٨١-٨٢.

(٤) البدائع ج ٦ ص ٢٦٨. والهداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢١. وشرح فتح القدير مع حواشيه ج ٦ ص ٤٧٣.

(٥) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٧. وبلغه السالك ج ٤ ص ٣٤٩-٣٥٠.

(٦) تبصرة الحكام ج ٢ ص ٨٧.

المذهب الشافعي ^(١) وله تفصيل :

أ- يقبل الأعمى فيما يثبت بالاستفاضة؛ لأنَّ طريق العلم به السماع، ويجوز أن يترجم ما سمعه بحضرة الحاكم.

ب- تُردُّ في الأفعال كالقتل لأنَّ طريق العلم بها البصر، وتُردُّ في الأقوال أيضا كالبيع، إذا كان المشهود عليه خارجا عن يده.

ويحكى عن المزني قبولها إذا عرف الصوت. والاتجاه السائد عند الشافعية قبول شهادته متى حصل له علمٌ بما يشهد وعلى مَنْ يشهد بأي وسيلة، سواء عمي قبل أو بعد.

المذهب الحنبلي ^(٢) وله تفصيل :

أ- تجوز في المسموعات إذا تيقن صوت المشهود عليه.

ب- وفي الأفعال فيما رآه قبل العمى وعرف الفاعل باسمه ونسبه؛ لأنَّ فقد حاسة البصر لا يُخلُّ بالأهلية.

المذهب الظاهري ^(٣) : شهادة الأعمى كالصحيح مقبولة، ويروى هذا عن ابن عباس والزهرى وعطاء والقاسم بن محمد وشريح وابن سيرين .

نخلص مما تقدم : إلى أنَّ الحنفية يمنعون شهادة الأعمى والظاهرية يقبلونها، وبقيّة المذاهب تقبلها فيما لا يحتاج إلى مشاهدة أو إشارة عند الأداء؛ طالما كانت عن يقين، وهذا هو الأقرب إلى الصواب، فالأعمى العدل لا يشهد إلا عن علم لا كبس فيه . والله أعلم .

(١) مغني المحتاج ج٤ ص٤٤٦-٤٤٧ . والشهادة المقبولة ص٨٢ . والحصري ج١ ص٣٤٤ . والمهذب ج٢ ص٣٣٥ .

(٢) مغني ابن قدامة ج١٢ ص٦١ .

(٣) المحلى ج٨ ص٥٣٢ وما بعدها مسألة رقم ١٨٠٨ . والشهادة المقبولة ص٨٤ .

الفصل الرابع

في

أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة

هناك أوجه اتفاق واختلاف بين الرواية والشهادة ^(١) سنجملها فيما يلي :-

١- الرواية إخبار عن عامٍ لا يختص بمعين ولا ترفع فيه إلى الحكام، والشهادة لفظ مخصوص عند حاكم؛ فالراوي ينقل لأمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حديثاً لا يختص به أحد دون أحد، وفي أي موضوع كان وبأي لفظ وبدون اشتراط أن يسمعه منه حاكم أو نحوه، والشهادة خلاف ذلك؛ فيشترط فيها لفظ أشهد أو رأيت أو سمعت، ولا بد أن تؤدَّى عند حاكم.

٢- العدد غير مشترط في الرواية بخلاف الشهادة فلا بد من نصابها، وذلك واضح في قبول الآحاد من رجالٍ أو نساء في الرواية؛ لكن الشهادة مختلفة، فيشترط أربعة في الزنا، ورجلان أو رجل وامرأتان في غيره.

٣- لا خلاف في قبول رواية المرأة، ويوجد خلاف في شهادتها في بعض المواضع؛ حيث تشهد على شيء لا تحضره النساء ونحو ذلك كما هو مبين في مظانه من كتب الفقه.

٤- لا تشترط الحرية في الرواية بخلاف الشهادة؛ فالحرية مطلوبة عند بعضهم فيها، بل اختلفوا كثيراً في شأن شهادة العبيد والإماء، ولا شيء من ذلك في الرواية.

(١) مستفاد من تدريب الراوي ج ١ ص ٣٣١-٣٣٤. والرسالة للإمام الشافعي ص ٣٧٢ وما بعدها ص ٣٩١. وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٣٧٨. و«الفروق في الفقه» ج ١ ص ٥. وشرح مسلم للنووي ج ١ ص ٦١ و٦٩-٧٠. والآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٥، والكفاية ص ١١٨. والمقدمة ص ١٠٤ وما بعدها. ومنهج النقد ص ٧٨ وما بعدها. واسباب اختلاف المحدثين ج ١ ص ٧١ وما بعدها. ومنهج ذوي النظر ص ٩٦-٩٧ وما بعدها.

٥- لا يشترط البلوغ في الرواية على قول بعضهم، بمعنى أن صاحب هذا القول يرى قبول المراهق المميز، أما الشهادة فلا تقبل إلا من بالغ إلى آخر الشروط.

٦- لا تُقبل رواية الداعي إلى مذهبه، والشهادة تُقبل من كل مبتدع إلا الخطابية، يعني أن رواية أهل البدع مقبولة؛ حتى وإن كان من الخطابية، ماعدا الداعي إلى مذهبه، فالاحتباس من المبتدعين وارد في الرواية أكثر منه في الشهادة، فالغالب أن يُجرَحَ الشاهد بشيء غير الابتداع، ماعدا فرقة الخطابية، فيُجرَحُ الشاهد منهم لأنهم يشهدون لموافقيهم في المذهب؛ لكنهم لا يروون لموافقيهم، فتُهمَّتْهم في الرواية منتفية.

٧- لا تقبل رواية التائب من الكذب على رأي جمهور المحدثين، بخلاف الشهادة؛ فالحذر من الكذب في الرواية أشد منه في الشهادة، بدليل أن لعنة الكذب تلاحق الكذاب حتى بعد توبته في باب الرواية، في حين أن أكثر ما يُطلب من التائب من الكذب في باب الشهادة - أن يستقيم حاله سنة، فإن مرت به الفصول الأربعة وهو تائب مستقيم مستمر على التوبة - قبلت شهادته.

٨- من كذب في حديث واحد، رد جميع حديثه السابق، بخلاف من شهد زوراً مرة فلا تُنقضُ شهادته قبل ذلك، بل تؤثر شهادة الزور على الواقعة التي شهد فيها فقط، أما الحديث، فكذبة واحدة تثبت على الراوي كفيلاً بتدمير الثقة فيه؛ حتى وإن وافقه فيه الصادقون، فيؤخذ بقولهم لا بقوله.

٩- من كانت شهادته تجر له نفعاً أو تدفع عنه ضرراً - لا تقبل، ولا شيء من ذلك في الرواية، اللهم إلا إذا كان داعيةً إلى مذهبه فيُتَّهمُ بجر نفع أو دفع ضرر، كروايته لدعم مذهبه وتكثير أتباعه أو النكاية بخصومه ونحو ذلك، أو لم يكن داعية لكنه يتقرب بروايته لأئمة الضلال، ليحني مكسبا دنيوياً فحينئذ لا يقبل.

١٠- في شهادة الفروع للأصول والعكس، والأقارب لبعضهم، خلاف في قبولها بسبب تهمة القرابة، ولا يوجد شيء من ذلك في الرواية، وهذا واضح، فالراوي لا يروي

لأبيه ولا لأمه، بل يروي لأمة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

١١- الشهادة لابد أن تسبقها دعوى، بخلاف الرواية فلا شأن لها بالخصومات والدعوى والإجابة والمحاكم؛ فهي إخبارٌ مجرد.

١٢- للعالم أو الحاكم الحكمُ بعلمه في التعديل والجرح؛ لأنه إخبار مثل الرواية، بخلاف الشهادة ففيها أقوال، يعني أن بعض الفقهاء يمنع الحاكم من الحكم بناءً على شهادة هذا الحاكم نفسه؛ لكن لما كان التعديلُ والجرحُ مثل الرواية جاز أن يعمل الحاكم بعلمه ويحكم به.

١٣- يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد على الأصح، بخلاف الشهادة فيشترط في تعديل الشاهد أو تجريحه اثنان إلحاقاً للفرع بالأصل؛ فكما اشترطوا اثنين في الشهادة، اشترطوا اثنين أيضاً في تعديل الشاهد وتجريحه، والخلاف مبينٌ في موضعه.

١٤- يقبل على رأي - الجرح أو التعديل المبهم من العالم في الرواية، والتفصيل مطلوب في الشهادة، ولا سيما في الجرح، يعني أن الجرح أو التعديل المبهم من عارف يقبل عند بعضهم في باب الرواية؛ فيكفي أن يقول هو صالح أو طالح بدون ذكر السبب؛ لكن الشهادة تختلف، فلا بد من ذكر سبب الجرح أو التعديل في الشاهد، فيُسأل صالحٌ لماذا؟ طالحٌ لماذا؟

١٥- هناك من يُجَوِّزُ أخذ الأجرة على الرواية، ولكنها لا تجوز على أداء الشهادة إلا إذا احتاج لمركوب؛ لأن الرواية فرض كفاية غالباً. أمّا الشهادة فهي فرض عين، فلا يجوز للشاهد أن يعطل حقاً متعلقاً بشهادته بسبب طلبه للأجرة، بل الواجب عليه أن يبادر بالشهادة متى طُلب بدون مقابل.

١٦- الحكم بالشهادة تعديل للشاهد، بخلاف عمل العالم أو فُتْيَاه موافقاً للمروي فليس تعديلاً على الأصح، يعني أن الشاهد يستفيد من حكم الحاكم بشهادته تعديلاً، أمّا

الراوي فلا يستفيد تعديلاً إذا عمل العالم أو أفتى بروايته، والسبب أنه ربما كان العمل أو الفتيا اعتماداً على رواية، أو قرائن أخرى، رجّحت العمل برواية هذا الراوي.

١٧- لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند حصول مانع للأصل بخلاف الرواية؛ فالشاهد يجب أن يشهد بنفسه فإذا تعذر عليه الحضور إلى الحاكم أشهد عدلين يرعيان شهادته ليؤدّياها نيابةً عنه، أمّا الرواية فلا مانع مطلقاً أن يرويا واحد عن واحد، بدون شرط ولا قيد ولا عذر.

١٨- الرجوع عن الرواية يسقطها، والرجوع عن الشهادة بعد الحكم لا يسقط شيئاً؛ فمتى رجع الراوي عما روى بطل العمل الذي ترتب على روايته، أمّا الشاهد فله الرجوع عن الشهادة مالم يصدر حكم، فمتى صدر استقر وثبت؛ لأننا لو فتحنا باب الرجوع عن الشهادة بعد الحكم لم يستقر شيء ولم يثبت حق، وهذا خطر عظيم.

١٩- إذا قُتل إنسان بناءً على شهادة ثم اعترف الشهود بالتعمد والكذب؛ فيجب القصاص على الشهود^(١)، وفي حالة ما إذا أشكلت حادثة على حاكم فتوقف، فروى له شخص خبراً عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقتل الحاكم بموجبه إنساناً، ثم رجع الراوي وقال تعمدت الكذب ففي رأيي يجب قتل الراوي قصاصاً كالشاهد، وفي رأيي لا قصاص؛ لأن الشهادة تتعلق بالحادثة، والخبر لا يختص بها. أقول: إن العدالة تقضي بقتل الراوي؛ لأنني لا أجد فرقاً، والله أعلم.

٢٠- لا تقبل شهادة القاذف قبل التوبة اتفاقاً، وفي قبول الرواية وجهان، المشهور منها القبول.

(١) قال الرازي: ويجب القصاص على شهود القصاص إذا رجعوا، وقالوا: تعمّدنا الكذب؛ لأنهم بشهادتهم أهدروا دمه، فوجب أن يصير مدهم مهدرًا، لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ «٤٠: الشورى». الرازي ج٧ ص٤٠١ ببعض تصرف.

٢١- يقبل في الرواية حدثني فلان عن فلان مع عدم التدليس، ولا يقبل في الشهادة إلا رأيت أو سمعت أو أشهدني .

٢٢- هناك من تجوز شهادته ولا يقبل حديثه لما لابس من كثرة الإحالة، وإزالة بعض الألفاظ التي تغير المعنى؛ فيقبل في الشهادة لسهولة ضبطها، ولا يقبل في الرواية، إذا خلط فيها والتبس عليه الأمر .

٢٣- يختلف الناس في الأخذ بالأحاديث المروية، فقد يؤخذ ببعض ويترك بعض، لسبب غير راجع إلى الراوي؛ ولكن الشهادة إذا صحت فيؤخذ بها مطلقاً . فالرواية تتجزأ فيؤخذ عن الراوي بعض ويترك بعض لأي سبب؛ لكن الشهادة تؤخذ كاملة أو تترك كاملة . والله أعلم .



الباب الثالث
في
التعديل والجرح

الباب الثالث

في

التعديل والجرح

تمهيد وتقسيم :

دراسة الجرح والتعديل من الأمور العسيرة والمتشعبة باعتبار اختلاف الأنظار، فَرُبَّ أمر جرح عند قوم محمود عند قوم آخرين، كما أنَّ أسباب الجرح متشعبة يصعب الإحاطة بها لمعرفة المجروحين، مع الأخذ في الحسبان اختلاف العلماء حول العدالة التي يُحاكم إليها الراوي والشاهد هل هي الظاهرة أم الباطنة أم الظاهرة والباطنة معا؟.

ولكي نصل إلى شيء مفيد في هذا الباب؛ فستكون الدراسة منطلقة ابتداء من التعريف ثمَّ أهمية هذا العلم ومشروعيته، وبعد ذلك نتطرق لأسباب الجرح والتعديل، ثمَّ نختم الباب بذكر العدالة الظاهرة والباطنة؛ وبناء عليه فسنعلم الدراسة في هذا الباب إلى فصول خمسة :

الفصل الأول - في تعريف التعديل والجرح وأهمية هذا العلم ومشروعيته .

الفصل الثاني - في أسباب الجرح والتعديل .

الفصل الثالث - في كيفية العدالة وطرق التعديل والجرح .

الفصل الرابع - في مراتب وألفاظ الجرح والتعديل والأثر المترتب على ذلك .

الفصل الخامس - في الإبهام والتفسير وشروط الناقد .

الفصل الأول

في

تعريف التعديل والجرح وأهمية هذا العلم ومشروعيته

أولاً - تعريفه: التعديلُ نسبة الراوي أو الشاهد إلى العدالة.

والجرحُ لغةً: القطعُ جَرَحَ من باب قَطَعَ وَنَفَعَ أثر فيه بالسلاح^(١) والجرحُ في الاصطلاح: - ظهور وصفٍ في الراوي يثلمُ عدالته أو يُخلِ بحفظه وضبطه، مما يترتب عليه سقوطُ روايته أو ضَعْفُها أو ردُّها. وتجريحُ الراوي: وصفُه بصفاتٍ تقتضي تضعيف روايته أو عدمَ قبولها، والشهادة كذلك^(٢).

ثانياً - أهمية هذا العلم:

علمُ الجرح والتعديل يحتل مرتبةً غايةً في الأهمية؛ فهو بمثابة الدرع الواقي والحارس اليقظ؛ فأَيُّ خطرٍ يقترب من المرويات أو الشهادات - دَقَّ جرس الإنذار ليكشف الخطأ

(١) مختار الصحاح ص ٩٨. المصباح ج ٢ ص ١٠٤. والقاموس ص ٢٧٥. ويقال: جَرَحَ الحاكمُ الشاهدَ، إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذبٍ وغيره، ويقال: جرح الرجلُ غَضَّ شهادته، وقد استجرح الشاهد، والاستجراح: النقصان والعيب والفساد، وهو منه. وقال ابن عون: أُسْتَجْرِحَتْ هذه الأحاديث... كثرَتْ.. واستُجْرِحَتْ: أي فسدت وقلَّ صلاحها، وهو استفعل من جرح الشاهد إذا طعن فيه ورد قوله، أراد أن الأحاديث كثرَتْ حتى أحوجت أهل العلم بها إلى جرح بعض رواتها وردَّ روايته. ينظر لسان العرب ج ٢ ص ٢٣٣-٢٣٤. ومن باب المجاز: جرحه بلسانه: سبّه، وجرحوه بانياب وأضرار إذا شتموه وعابوه... ويقال للمشهود عليه: هل معلقُ جُرحه؟ وهي ما تجرح به الشهادة. ينظر أساس البلاغة ص ٨٨.

(٢) وعجاج الخطيب ص ٢٦٠، وقريب من المعنى المذكور منهج النقد ص ٩٢.

والتساهل والكذب؛ فهو بحق سيف مُصَلَّتٌ على رقاب الذين في قلوبهم دَغَلٌ، وفي مروياتهم دَخَلٌ^(١).

وليس ثمَّ هُدْنَةٌ بين علم الجرح والتعديل وبين أحدٍ كائنا من كان. فسهامُ النَّقدِ ترشقُ الدخيل وتلاحق الغريب. ورجالُ النَّقدِ ينادون بالتضعيف على أي سند أو متن مُعَوَّجٌ ليس فيه رائحةُ كلامِ النبوة. وما أحسب هذا الفنَّ إلا ضرباً من ضروب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والقائم به كالقائم في ثغر عظيم من ثغور المسلمين؛ ولكن السلاح هو تقوى الله ونبذُ العصبية والأهواء والتقليد والخوف؛ إلا من الله. بهذا نستطيع المحافظة على صحائف ميراثنا بيضاء نقية.

ثالثاً - مشروعية التعديل والجرح:

جاء في القرآن الكريم قولُ المولى سبحانه: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾^(٢) وهذا جرح. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣) وهذا تعديل. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٤) وهذا جرح.

ومن السنة - قولُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ»^(٥) «وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ»^(٦).

(١) الدَغَلُ محرّكة: دَخَلَ في الأمر مُفْسِدًا. ينظر القاموس ١٢٩١. والدَخَلُ محرّكة: ماداخلك من فساد في عقل أو جسم. القاموس ص ١٢٩٠.

(٢) ٩٧: التوبة.

(٣) ٩٩: التوبة.

(٤) ٦: الحجرات.

(٥) البخاري ج ٣ ص ١٣٦٧ رقم ٣٥٣٠، ورقم ٢٥٣١ مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب. ومسلم ج ٧ ص ١٥٨ -

١٥٩ فضائل الصحابة. وكنز العمال ج ٨ ص ٣٩٢-٣٩٣ رقم ٢٣٤٠٣.

(٦) المراجع السابقة.

«وَنِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ مِّنْ سُيُوفِ اللَّهِ»^(١)، كل هذا في مقام التعديل.

وورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قوله: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ» وفي لفظ «بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ» وفي لفظ «بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ»^(٢).

وأثر عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قوله: «مَتَى تَرَعَوْنَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ اهْتِكُوهُ يَحْذَرُهُ النَّاسُ»^(٣). وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لفاطمة بنت قيس - لما استشارته في أمر زواجها - : «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ،

(١) الترمذي - من روايات زيد بن اسلم عن أبي هريرة ج ٥ ص ٦٤٦ رقم ٣٨٤٦ باب ٥٠ وقال: حسن غريب لا نعرف لزيد بن اسلم سماعاً من أبي هريرة، وهو عندي حديث مرسل، وفي الباب عن أبي بكر. وكنز العمال ج ١١ ص ٦٧٨ رقم ٣٣٢٧٧ وج ٥ ص ٣٧٠ رقم ٣٧٠٢٣.

(٢) ينظر المسند ج ٩ ص ٢٨٤ رقم ٢٤١٦١ مسند عائشة، ولفظه: عن عروة بن الزبير، أن عائشة أخبرته أن رجلاً استأذن على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فقال: «أُذِنُوا لَهُ، فَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، أَوْ بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ». وقال مرة: رجل، فلما دخل عليه الآن له القول، فلما خرج، قالت عائشة: قُلْتُ لَهُ الَّذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتُ لَهُ الْقَوْلَ؟ فقال: «أَيُّ عَائِشَةَ شَرُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَّعَهُ النَّاسُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ». والبخاري ج ٥ ص ٢٢٤٤ رقم ٥٦٨٥ و ٥٧٨٠. ومسلم ج ٨ ص ٢١، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يُتَقَى فُحْشُهُ، وفيه «فَلَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ». والترمذي ج ٤ ص ٣١٦ رقم ١٩٩٦ باب ٥٩ عن عائشة. وسنن أبي داود ج ٥ ص ١٤٥ رقم ٤٧٩٢ باب ٦ عن عائشة. ومجمع الزوائد ج ٨ ص ١٧ باب مداراة الناس ومن لا يُؤْمَنُ شره. والكفاية ص ٥٦. ومحمد عجاج الخطيب ص ٢٦١، وقد قاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ، لما استأذن عليه عيينة بن حصن الفزاري.

(٣) الكفاية ص ٥٩، ولفظه «اتَرَعَوْنَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ حَتَّى يَعْرِفَهُ النَّاسُ؟ اذْكُرُوهُ بِمَا فِيهِ حَتَّى يَحْذَرَهُ النَّاسُ» ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ج ١ ص ٣٨٢ عن معاوية بن حيدة، وفي ج ٧ ص ٣٦٢-٣٦٣ عن معاوية بن حكيم القشيري. قال الدكتور أحمد عمر هاشم المعلق على الكفاية: إنه رواه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة، والحكيم في نوادر الكنى في الأصول، والشيرازي في الألقاب. ينظر هامش الكفاية المذكورة.

انكحِي أُسَامَةَ^(١). فقد عدل وجرح؛ وليس هذا من باب الغيبة، بل من باب النصيحة.

وقد قال أبو تراب النخشي للإمام أحمد: يا شيخ أتغتتاب الناس؟ تقول فلان ضعيف. فلان ثقة! فقال أحمد: ويحك هذه نصيحة وليس بغيبة. وقال له محمد بن بندار السبائك الجرجاني: إنه ليشتد عليّ أن أقول فلان ضعيف. فلان كذاب. فقال أحمد: إذا سكت أنت وسكت أنا؛ فمتى يُعرفُ الجاهلُ الصحيح من السقيم^(٢).

* * *



(١) الكفاية ص ٥٦ - ٥٧ ولفظه في كنز العمال ج ٩ ص ٦٨٣ رقم ٢٧٩٦٥ عن فاطمة بنت قيس قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا حَلَلْتُ فَأَذِّنِي» فَلَمَّا حَلَلْتُ أَذَنْتُهُ، قَالَ: «مَنْ خَطَبَكَ؟» قُلْتُ: معاوية ورجل آخر من قيس، فقال: «مُعَاوِيَةُ! فَإِنَّهُ فَتَى مِنْ فَتَيَانِ قُرَيْشٍ لَأَشْيَاءُ لَهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَإِنَّهُ صَاحِبُ شَرٍّ لَأَخِيرَ فِيهِ... الحديث.

(٢) الكفاية ص ٦٣.

الفصل الثاني في أسباب الجرح والتعديل

تمهيد وتقسيم:

للجرح أسباب كثيرة: منها ما هو جارح باتفاق أهل العلم وهي المعاصي، ومنها ما هو محل خلاف كبير وهو الاختلاف في العقائد؛ بحيث لم يَقِف الاختلاف عند كونها سبباً في جرح العدالة فحسب، بل سبباً شروخاً غائرة أصابت الأمة المسلمة في وحدتها؛ فصارت فرقةً ومِلَّةً ونَحْلاً ومذاهب شتى.

وسنسوق ما تيسر بعون الله تعالى في مبحثين على التوالي:

المبحث الأول - في الأسباب المتفق عليها، وتتمثل في الكبائر واقتراف الآثام.

المبحث الثاني - في الأسباب المختلف فيها.

المبحث الأول

في

الأسباب الجارحة المتفق عليها وهي المعاصي

تمهيد وتقسيم:

لا نجد خلافاً بين العلماء في أن الذي يُقدِّم على فعل المعاصي الكبيرة كالزنى وشرب الخمر ونحوهما - مجروح العدالة؛ لأنه برهن بإقدامه على فعل الكبيرة على جرأته وعدم مبالاته. ومن خدش ثوب الحياء فلا أمان له على رواية ولا شهادة وكأن الحديث الشريف يشير إلى الحياء وهو يقول: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ...»^(١) بمعنى أنه لو كان مؤمناً مصداقاً برقابة الله وأنه يراه لاستحى منه؛ لأن الله سبحانه وتعالى أحق أن يستحى منه مقدماً في الاعتبار على البشر: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً﴾^(٢).
وقال سبحانه: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾^(٣).

(١) البخاري ج ٢ ص ٨٧٥ رقم ٢٣٤٣ عن أبي هريرة وج ٦ ص ٢٤٨٩ رقم ٦٤٠٠ عن ابن عباس، ولفظه من رواية ابن عباس: «لَا يَزْنِي... إلخ. وَلَا يَسْرِقُ... إلخ. ورواية أخرى له رقم ٦٤٢٤ «لَا يَزْنِي الْعَبْدُ... إلخ. وَلَا يَسْرِقُ... إلخ. وَلَا يَشْرَبُ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». قال عكرمة، قلت لابن عباس: كَيْفَ يُنَزَعُ الْإِيمَانُ مِنْهُ؟ قال: هَكَذَا وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا، فَإِنْ تَابَ عَادَ إِلَيْهِ هَكَذَا، فَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. ومسلم ج ١ ص ١٠٨ رقم ١٠٠ - الإيمان. والترمذي ج ٥ ص ١٦-١٧ رقم ٢٦٢٥ عن أبي هريرة. وأبو داود ج ٥ ص ٦٤-٦٥ رقم ٤٦٨٩.

(٢) ١٠٨: النساء.

(٣) ٣٧: الأحزاب.

ويقول الرسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا لَمْ تَسْتَخِي فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(١)؛ فمن لم يستحي من الله أولاً، ثم من خلقه ثانياً، ولم يَحْمَرَّ وجهه خجلاً؛ فسيعملُ أيَّ فضيحة تحلو له. وما الذي يمنعه وقد خلع ثوب الحياء؟! ومن يزجره وقد تعطلت غالبية الحدود الشرعية؟! ولم يبق من رادع سوى إلغاء حُرْمَتِهِ وتجريدَه من شرف الرواية والشهادة. ومن أجل معرفة العصاة المرتكبين للإثم الكبير فلا مناص من دراسة الكبيرة حداً وعداً، وتمييزاً لها من غيرها، والآثار المترتبة على اقترافها في أربعة مطالب:

الأول - في مفهومها.

الثاني - في تعدادها.

الثالث - في انقسامها إلى صغائر وكبائر.

الرابع - في حكم مرتكبيها.



(١) عن أبي مسعود عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولفظه: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى... الخ»، ينظر المعجم الكبير للطبراني ج ١٧ ص ٢٣٥ رقم ٦٥١ - ٦٦٢. وكنز العمال ج ٣ ص ١٢٢ رقم ٥٧٧٨ - ٥٧٨٠، والبخاري ج ٣ ص ١٢٨٤ رقم ٣٢٩٦ في كتاب الأنبياء. وج ٥ ص ٢٢٦٨ رقم ٥٧٦٩ الأدب. وابن ماجه ج ٢ ص ١٤٠٠ رقم ٤١٨٣ في الزهد، وسنن أبي داود ج ٥ ص ١٤٨ رقم ٤٧٩٧ الأدب - عن أبي مسعود عقبة بن عمرو البدرى، والجامع الصغير ج ١ ص ٣٣٧ رقم ٢٤٩٦.

المطلب الأول

في

مفهوم الكبائر

ليس من الأمور السهلة تحديد الكبيرة، وإن كان يُخَيَّلُ للمرء أن فهمها قريبُ التناول، غير أن إدراك حقيقة الكبيرة أو الصغيرة من باب السهل الممتنع؛ ولكننا نحاول تقريبها بذكر ما عرَّفَهَا به أهل اللغة والاصطلاح.

أولاً - التعريف اللغوي:

الكبر في اللغة ضد الصغر^(١) وفي كتب اللغة: الكبيرة واحدة الكبائر وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعاً، العظيم أمرها؛ كالقتل والزنى والفرار من الزحف وغير ذلك، وهو تعريف جاء بعد الإسلام.

ثانياً - تعريفها اصطلاحاً:

من العلماء من يرى أن الكبائر لا تُعرف إلا بالعدد. وقال الجمهور: إنها تعرف بالحد، وذهبوا يبحثون لها عن حد جامع مانع^(٢). فقليل: إنها التي توجب الحد^(٣).

(١) لسان العرب ج ١٢ ص ١٥. والمصباح المنير ج ٢ ص ١٨٣. وتاج العروس ج ١٤ ص ١١.

(٢) ينظر فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٤-١٥٥. وإرشاد الفحول ص ٥٢. والكبائر وتبيين المحارم للذهبي ص ١٨ وما بعدها. والبدائع ج ٦ ص ٢٦٨. وفتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٨٤. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٨. والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٠ وما بعدها. وتفسير الرازي ج ٧ ص ٧٣١. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٤٧٦. ومجمع البيان مج ٢ ص ٨٣-٨٦. وتفسير أبي السعود ج ٢ ص ١٧١. والميزان للطباطبائي ج ٤ ص ٣٢٣-٣٣٥. والقرطبي مج ٣ ص ١٠٤-١٠٦. والطبري ج ٥ ص ٢٤-٢٩. وإحياء علوم الدين ج ٤ ص ٢٥٢ وما بعدها. والكشاف ج ١ ص ٣٨٩، والنيسابوري بهامش الطبري مج ٤ ص ٥٣٣ وما بعدها.

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٤-١٥٥. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٨. وإرشاد الفحول له ص ٥٢ والكبائر للذهبي ص ١٨. والبدائع ج ٦ ص ٢٦٨. وفتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٨٤. وإحياء ج ٤ ص ٢٥٣.

ويفسده أنه غير جامع، فهناك كبائر لاحد عليها، مثل: عقوق الوالدين وشهادة الزور والرشوة ونحوها^(١). وقيل: هي ما تُوعَدُ عليه بخصوصه، كالزنى ونحوه.

والصغيرة: ما صدر عن فلتة خاطر، أو لفتة ناظر، مع عدم الجواز والتواعد. وحدُّ الرذيلة المباحة ما دل على خسة النفس ودناءة الهمة. والحدُّ الجامع للكبيرة والصغيرة والرذيلة المباحة - كلُّ ما لا يُؤْمَنُ معه من الجرأة على الكذب القادح في قبول الرواية^(٢).

ونظر الرازي إلى الكبائر نظرة فلسفية، فقال: الكبائر جمع كبيرة، وهي صفة الفعل، واختصت الذنوب بالكبائر دون الحسنات، فلا يقال: حسنة كبيرة؛ لأن الحسنات - وإن كبرت مقابلة بنعم الله - تكون صغيرة وهباءة إذا لم يقبلها الله. والسيئة من العبد الذي أنعم الله عليه كبيرة. ولولا فضل الله تعالى لكان الاشتغال بالأكل والشرب والإعراض عن عبادته سيئة؛ لكن الله سبحانه غفر بعض السيئات وخفف بعضها^(٣). وقيل: تتعين الكبيرة من المعاصي بأن يصفها الله بالفحش، مثل قوله تعالى في الزنى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً﴾^(٤)، أو العظم نحو قوله تعالى في القذف: ﴿وَتَحْسِبُونَهُ هِينًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾^(٥)، أو الكبير نحو قوله تعالى في قتل الأولاد: ﴿إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خَطِئًا كَبِيرًا﴾^(٦)، أو الإحباط، مثل الشرك حتى ولو من الأنبياء سلام الله عليهم؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٧)، أو نحو ذلك، كوصف صاحب الذنب بأن عليه غضب الله

(١) الفتح، والبدايع السابقان.

(٢) صدمات المجالس السابق.

(٣) تفسير الرازي ج ٧ ص ٧٣١ بتصرف نزر.

(٤) ٣٢: الإسراء.

(٥) ١٥: النور.

(٦) ٣١: الإسراء.

(٧) ٦٥: الزمر.

أو لعنته بالنص الصريح، نحو قوله تعالى في الفارّ من الزحف: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾^(١).

ونحو قوله تعالى في قاتل المؤمن: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(٢). وكذا كل ما أمر الله تعالى بإقامة الحد عليه، كالسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر. وأمر الله شامل للكتاب والسنة^(٣).

ويلحق بما ذكر، ما روي عن ابن عباس: «الكبيرة كل ذنب ختمه الله بنارٍ أو غضبٍ

(١) ١٦: الأنفال.

(٢) ٩٣: النساء.

(٣) ينظر مراقبة الأنظار المنتزع من غايات الأفكار الكاشف لمعاني ديباجة البحر الزخار - أصول دين - للعلامة النجري ص ١٦١. وشرح الثلاثين المسألة لابن حابس ص ١٩٤. وعدة الأكياس ص ٢٧٨. ومقدمة القلائد في تصحيح العقائد للنجري ص ٦٩. وغايات الأفكار في أصول الدين للإمام المهدي ج ٢ ص ١٩٠-١٩١. وينظر شرح العقيدة الطحاوية ج ٢ ص ٥٢٥ ومابعداها. وتفسير القرطبي مج ٣ ص ١٠٤-١٠٦. وكتاب الأحكام في الحلال والحرام للإمام أمير المؤمنين الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي الحسيني العلوي الورع الزاهد العادل التقي. الإمام الثاني للزيدية بعد الإمام زيد بن علي. إمام المذهب الهادي. ولد بالمدينة المنورة ٢٤٥هـ فكاثره أهل اليمن وعلى رأسهم الملك أبو العتاهية الهمداني، وباعوه ٢٨٣هـ أيام المعتضد العباسي، ت ٢٩٨هـ. واستمرت خلافته على اليمن والحجاز ٧ سنين، وضربت السكة باسمه، وظهر علي بن الفضل القرمطي في أيامه. وكان له معه وقعات مشهورة، وكان يشبه جده عليا عليه السلام في قوته وشجاعته، وكان يمسك الحنطة بيده فيطحنها، وإليه يرجع الفضل في نشر مذهب أهل البيت باليمن الميمون، وأكثر من تولي الإمامة باليمن من ذريته، وقد تكفلت بسيرته الأسفار الكبار. من أشهر مؤلفاته «الأحكام»، و«المنتخب والفنون» - مطبوعة، وله رسائل ومؤلفات كثيرة، ولا يخرج اختيار المذهب في الغالب عن آرائه وأراء جده القاسم ج ٢ ص ٥٤٣، وقد رجعت إلى الأصل المخطوط. ينظر «سيرة الهادي إلى الحق» رواية علي بن محمد بن عبيدالله العباسي من ولد العباس بن علي بن أبي طالب العلوي، استشهد مع الهادي بنجران، وقبر في خيوان من جهات صعدة. الزركلي ج ٨ ص ١٤١. والجنداري أول شرح الأزهار ج ١ ص ٤١. والحدائق الوردية ج ٢ ص ١٣ ومابعداها.

أو لعنةٍ أو عذابٍ»، وقال سعيد بن جبير، والحسن البصري: «كلُّ ذنبٍ نسبهُ الله إلى النار»، وقال ابن مسعود: «الكبائرُ ما نهى الله عنه في سورة النساء إلى ثلاث وثلاثين آية»^(١). وهو كلام تقريبي وليس حداً جامعاً مانعاً، وإنما هو أمارات.

فإيجابُ الحد والإيعادُ بالنار على عملٍ - يدل على أنه كبيرة، وكذا وصف صاحبها بالفسق أو اللعن أو نحو ذلك، في الكتاب أو السنة^(٢).

وقيل: إن مبناها على ثلاثة معان:

أحدها - ما كان شنيعاً بين المسلمين، وفيه هتكٌ حرمة الله تعالى.

الثاني - أن يكون فيه منابذة المروءة والكرم.

الثالث - الإصرار على المعاصي والفجور. وانتقدَ هذا بعدم الانضباط والصحة^(٣)،

وقيل: ما تُشعرُ بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين، وقيل: ما كان فيه مفسدة^(٤).

ويلاحظ في هذا أن الكبيرة ما كانت عنواناً على الطغيان والاعتداء، وهي كبيرة بدون شك؛ ولكن هناك ذنوبٌ موبقة، وإن لم تُقترَفْ بهذا العنوان؛ كأكل مال اليتيم والزنى، ونحو ذلك^(٥).

واستحسن الحافظ ابن حجر قولَ القرطبي في المفهم: كل ذنب أُطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع - أنه كبير أو عظيم، وأُخبرَ فيه بشدة العقاب، أو علّقَ عليه الحد،

(١) فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٧. وفتح الباري ج ١٢ ص ١٥٥. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٤٧٦. والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦١.

(٢) فتح الباري السابق. ومجمع البيان مج ٢ ص ٨٣.

(٣) فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٨٤.

(٤) ارشاد الفحول ص ٥٢. والميزان للطباطبائي ج ٤ ص ٣٢٦.

(٥) الميزان السابق.

أو شُدِّدَ النكير عليه؛ فهو كبيرة^(١).

ونازع بعضهم في اقتضاء الوعيد كِبَرَ المعصية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾^(٢).

ووجه الدلالة: أن النص الكريم لم يفصل بين معصية ومعصية؛ فيجب أن يتناول الصغيرة؛ لدخولها في مسمى المعصية، ولا مانع من تناول الوعيد لها لقبحها. ولكونها شاركت الكبيرة في القبح - حَسُنَ الوعيد عليها لهذا الوجه، ووجب مشاركتها للكبيرة في الدخول تحت الوعيد؛ ولكن دخولها لا يقتضي كونها كبيرة؛ لأن الوعيد عليها مشروط بأن لا يكون عقابها مكفراً، كما أن الوعيد على الكبيرة مشروط بأن لا يتوب فاعلها.

وعزَّز المهدي^(٣) هذا الرأي بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٤). وقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٥).

فمِثْقَالُ الذرة من الشرِّ شَرٌّ، والصغيرة سُوءٌ قطعاً، ومع دخول الصغيرة تحت الوعيد؛ إلا أن فاعل الصغيرة مستثنى من الوعيد بدخول جهنم، كالتائب من الكبيرة؛ فهما داخلان في أول العموم، خارجان بالاستثناء^(٦).

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٥.

(٢) ١٤: النساء.

(٣) غايات الأفكار ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠.

(٤) ٧-٨: الزلزلة.

(٥) ١٢٣: النساء.

(٦) غايات الأفكار ج ٢ ص ١٩٠.

الكبيرة والفاحشة^(١) عند الإمام الرازي

قال رحمه الله - في تفسير قول المولى سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ﴾^(٢) متسائلاً - إذا ذُكِرَ الكبائر، فما الفواحش بعدها؟

فأجاب: «بأن الكبائر إشارة إلى ما فيها من مقدار السيئة، والفواحش إشارة إلى ما فيها من وصف القبح، كأنه قال: عظيمة المقادير قبيحة الصور. والفاحش في اللغة: مختص بالقبيح الخارج قبحة عن حد الخفاء، وتركيب الحروف في التقاليد يدل عليه، فإنك إذا قلبتها وقلت: حشف، كان فيه معنى الرداءة الخارجة عن الحد، ويقال: فَشَحَتِ الناقة، إذا

(١) كل شيء جاوز حده: فهو فاحش، مختار الصحاح ص ٤٩٢. والفاحشة: القبيح من القول والفعل، وجمعها الفواحش وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ». [ينظر المسند ج ٢ ص ٦٣٩ رقم ٦٨٨٩. وابن حبان ج ١٢ ص ٥٠٦-٥٠٧ رقم ٥٦٩٤. ومعجم الطبراني الكبير ج ١ ص ١٦٦ رقم ٤٠٤-٤٠٥. ومجمع الزوائد ج ٨ ص ٦٤. وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٨٨]. والفاحش: ذو الفحش والحنا من قول وفعل، والمتفحش: الذي يتكلف سب الناس ويتعمده. وقد تكرر ذكر الفحش والفاحشة والفواحش في الحديث، وهو كل ما يشتد قبحه من الذنوب والمعاصي. قال ابن الأثير «في النهاية ج ٢ ص ٤١٥»: وكثيراً ما ترد الفاحشة بمعنى الزنى. وكل خصلة قبيحة فهي فاحشة، من الأقوال، والأفعال. ومنه الحديث. قال لعائشة: «لَا تَقُولِي ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلَا التَّفَاحُشَ» أراد بالفحش التعدي في القول والجواب، لا الفحش الذي هو من قذع الكلام وَرَدِيْعِهِ. والتَّفَاحُشُ: تفاعل منه، وقد يكون الفحش بمعنى الزيادة والكثرة، ومنه حديث بعضهم وقد سئل عن دم البراغيث، فقال: «إن لم يكن فاحشاً فلا بأس» اهـ. والعرب تسمي البخيل فاحشاً. وبه فسروا قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ﴾ ٢٦٨: البقرة. أي يغريكم على البخل، ومنع الصدقات. وأنشدوا:

أَرَى الْمَوْتَ يَتَعَامُ الْكِرَامَ وَيَصْطَفِي * عَقِيلَةَ مَالِ الْفَاحِشِ الْمُتَشَدِّدِ

يعتام: يختار. يصطفى: يأخذ صفوته، وهي خياره. وعقيلة المال: أكرمته وأنفسه. ينظر لسان العرب ج ١٠ ص ١٩٢-١٩٣. وينظر الكشف ج ١ ص ٢٤١ اهـ بتصرف.

(٢) ٣٢: النجم.

وقفت على هيئة مخصوصة للبول؛ فالفحش يلزمه القبح؛ ولهذا لم يقل الفواحش من الإثم، وقال في الكبائر: ﴿كَبَائِرُ الْإِثْمِ﴾ لأنَّ الكبائر إن لم يميزها بالإضافة إلى الإثم - لما حصل المقصود، بخلاف الفواحش، ثم قال: كثرت الأقاويل في الكبائر والفواحش. فقيل: «الكبائر ماتوعده الله عليه بالنار صريحاً وظاهراً، والفواحش ما أوجب عليه حداً في الدنيا»، وقيل: «الكبائر ما يُكفّرُ مستحله»،.

وقيل: «الكبائر ما لا يغفر الله لفاعله إلا بعد التوبة». وهو على مذهب المعتزلة. وكل هذه التعريفات تعريف الشيء بما هو مثله في الخفاء أو فوقه. وقد ذكرنا أنَّ الكبائر هي التي مقدارها عظيم، والفواحش هي التي قبحها واضح. فالكبيرة صفة عائدة على المقدار، والفاحشة صفة عائدة إلى الكيفية، كما يقال مثلاً في الأبرص: علته بياض، لطخة، كبيرة، ظاهرة اللون. فالكبيرة لبيان الكمية، والظهور لبيان الكيفية.

وعلى هذا فنقول على ما قلنا: إنَّ الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة؛ لأن نعم الله كثيرة، ومخالفة المنعم سيئة عظيمة، غير أنَّ الله تعالى حطَّ عن عباده الخطأ والنسيان؛ لأنَّهما لا يدلان على ترك التعظيم، إمَّا لعمومه في العباد، أو لكثرة وجوده منهم، كالكذبة، والغيبة مرةً أو مرتين.

والنظرة والقبائح التي فيها شبهة؛ فإنَّ المجتنب عنها قليل في جميع الأعصار، ولهذا قال أصحابنا: إنَّ إستماع الغناء الذي مع الأوتار يفسق به، وإن استمعه من أهل بلدة لا يعتدُّون أمر ذلك لا يفسق، فعادت الصغيرة إلى ما ذكرنا من أنَّ العقلاء إن لم يعدوه تاركاً للتعظيم مرتكباً للكبيرة.

وعلى هذا تختلف الأمور باختلاف الأوقات والأشخاص. فالعالم المتقي إذا كان يتبع النساء أو يكثر من اللعب، يكون مرتكباً للكبيرة. والدلال والباعة والمتفرغ الذي لا شغل له لا يكون كذلك، وكذلك اللعب وقت الصلاة واللعب في غير ذلك الوقت. وعلى هذا كل

ذنب كبيرة؛ إلا ما علم المكلف أو ظن خروجه بفضل الله وعفوه عن الكبائر»^(١).

وقيل: «إن الذنوب كلها كبائر، وإنما يقال لبعضها: صغيرة، بالإضافة إلى ما هو أكبر منها، كالزنى صغيرة، بالإضافة إلى الكفر، والقُبلة المحرمة نسبة إلى الزنى»^(٢).

وهو فاسد، إذ يصير المعنى إن تجتنبوا المعاصي جميعاً ﴿نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٣) ولا سيئة مع اجتناب المعاصي، وإن أريد تكفير سيئات المؤمنين قبل نزول الآية - كانت الآية خاصة بالأشخاص الحاضرين وقت النزول، وهو خلاف العموم الظاهر من الآية، ولو قلنا بعمومها بهذا المعنى - عاد المعنى إلى أنكم إن عزمتم على اجتناب جميع المعاصي واجتنبتموها - كفرنا عنكم سيئاتكم السابقة عليه. وهذا أمر نادر شاذ المصداق أو عديمه، لا يُحمل عليه عموم الآية؛ لأن نوع الإنسان لا يخلو عن السيئة واللمم؛ إلا من عصمه الله بعصمته.

وقيل: «إن الكبيرة ما حرمت لنفسها لا لعارض»، وهو مقابل لقول من حدها بأنها: «ما أشعر بالاستهانة بالدين» إذ هو معنى طارٍ يُصير المعصية من الكبائر الموبقة؛ فالعناد يُصير المعصية كبيرة. ويؤخذ عليه وجود كبائر بغير عناد. وقيل: «إن الصغيرة ما كان عقاب صاحبها أنقص من ثوابه، والكبيرة بالعكس»، ونُسب هذا القول للمعتزلة. واعتُرض بأنه لا دليل عليها بعينها، وإن جاء دليل في الجملة^(٤). وقيل: «كل عمد كبيرة»^(٥).

وقال الغزالي: «إن الطمع في معرفة حدٍ حاصرٍ أو عددٍ جامعٍ مانعٍ - طلب لما لا

(١) تفسير الرازي ج ٧ ص ٧٣١-٧٣٢ بلفظه.

(٢) فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٧. ومجمع البيان مج ٢ ص ٨٤. والإحياء ج ٤ ص ٢٥٥.

(٣) ٣١: النساء.

(٤) الميزان للطباطبائي ج ٤ ص ٣٢٦-٣٢٧. وشيء مما ذكر في مجمع البيان مج ٢ ص ٨٤.

(٥) الإحياء ج ٤ ص ٢٥٥.

يمكن، وما ورد في الشرع من الأعداد لا يراد بها الحصر، وربما قصد الشارع إبهامها، ليجد الناس في طلبها، والتعرف عليها، مثل ليلة القدر. ويمكن معرفة أجناسها، أمّا أعيانها، فليس إلاّ التقريب والظن»^(١).

المطلب الثاني

في

تعداد الكبائر

نلاحظ في التعريفات السالفة الذكر، إحالة على نصوص الكتاب والسنة، وهذا يعزز وجهة نظر القائلين بأنها لا تعرف إلاّ بالعدد. قال ابن حجر: «وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد واللعن أو الفسق، من القرآن، والأحاديث الصحيحة والحسنة، ويضم إلى ماورد فيه التنصيص في القرآن، والأحاديث الصحاح والحسان، على أنه كبيرة، فمهما بلغ مجموع ذلك عُرف منه تحرير عدّها»^(٢). وذكر لمحة عن عدد الكبائر أمر ضروري - حتى عند من يرى أنها تُعرف بالتحديد دون العدد - فإنه لم يكتف بذلك من غير سرد أمثلة. وسنذكر في السطور التالية بعضها منها:

لا تنحصر المعاصي الكبيرة في عدد معين؛ فالنصوص الكريمة التي تناولتها متفاوتة، ففي أحاديث جاءت الكبائر محصورة بسبع، مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ فيما رواه أبو هريرة، قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ

(١) الإحياء ج ٤ ص ٢٥٥-٢٥٦.

(٢) فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٥.

الزَّحْفِ، وَقَذَفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ»^(١).

وأحاديث أخرى بلفظ السبع، وليست متفقة، ففي بعضها بدل السحر «التَّعْرُبُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ» وفي أخرى «الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ».

وفي حديث آخر جاء فيه «إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ الْمُصَلُّونَ وَمَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ». قالوا: وما الكبائر؟ قال: «هُنَّ تِسْعٌ. أَعْظَمُهُنَّ الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ». وفي رواية «هُنَّ عَشْرٌ». وقد سئل ابن عباس عن الكبائر، فقال: هي إلى السبعين أقرب، وفي رواية إلى السبعمئة. ولا شك أن في كلامه مبالغة. وذكر الذهبي سبعين. وصنف ابن حجر الهيثمي كتاباً سَمَّاهُ «الزَّوْجَرُ» أوصل الكبائر إلى أربعمئة^(٢).

ولا يعني بأي حال أَنَّ النصوص قد حصرت الكبائر - حيث جاءت بلفظ السبع، المحلى بال الذي يفيد الحصر - فما عداها صغائر؛ لأن هذا من باب الحصر الادعائي والمبالغة، وليس لها في الحقيقة عدد معين. وما ذكره العلماء ليس إلا من باب التمثيل. فها نحن نسمع ونشاهد ما جاءت به حضارة الإنسان من حسنات شوَّهتها جرائم وسيئات لم يسجلها التاريخ من قبل، خذ على ذلك مثلاً بنفايات المصانع، ودخان الآلات، وما تسببه

(١) البخاري ج ٦ ص ٢٥١٥ رقم الحديث ٦٤٦٥، الحدود - باب رمي المحصنات. وفتح الباري ج ١٢ ص ١٥٣. وسنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٥ رقم ٢٨٧٤. والكفاية ص ١٢٩. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٤٧٦. والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٢. وسنن النسائي ج ٦ ص ٢٥٧ رقم ٣٦٧١ بلفظ: «السبع» وفيها: «الشَّحْ» بعد «الشُّرْك». ومسلم - كتاب الإيمان - باب أعظم الذنوب، وباب بيان الكبائر ج ١ ص ١٢٦-١٢٩ من رقم ١٤١-١٤٦، وفيه «ثلاث» و«أربع» و«خمس» و«سبع».

(٢) ينظر مسلم ج ١ ص ١٢٦ رقم ١٤١ وما بعده. وسنن أبي داود ج ٣ ص ٢٩٥ رقم ٢٨٧٥. والخطابي بهامشه نفس المرجع ص ٢٩٥-٢٩٦. وسنن النسائي ج ٦ ص ٢٥٧ رقم ٣٦٧١. اجتناب أكل مال اليتيم. وتفسير الطبري ج ٥ ص ٢٤-٢٥. والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦٦. وجاءت هذه الروايات في الأرواح النوافخ ص ٩٢-٩٤. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٨. وارشاد الفحول ص ٥٢-٥٣. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٤٧٦.

لجمال الطبيعة التي أبدعها الله من دمار وتشويه، وكذا ما تنتجه شركات الجنس مما لا يخطر على بال. وربما تحولت بعض الأعمال المباحة فيما مضى إلى معصية في عصرنا هذا، فقلعُ شجرة تسهم في امتصاص السموم من دخان السيارات والمصانع، يعتبرُ معصية - إن لم يكن لقلعها ضرورة - وإثارة مسائل الخلاف والتَّعَصُّبُ لمذهبٍ وعداء آخر - في زمنٍ أحوجُ ما يحتاجه المسلمون الضائعون إلى الملمة الصفوف وتجميع الشتات - ذنبٌ كبيرٌ وإثم عظيم، يجرح العدالة ويؤذي الدين ويُبْعِدُ من رحمة الله. ولم يكن الأمر كذلك أيامَ عزرة المسلمين وسطوة دولتهم.

وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَرْبَى الرِّبَا اسْتِطَالَةً فِي عِرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ»^(١).

وقال: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ اسْتِطَالَةُ الْمَرْءِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمِنْ الْكِبَايِرِ السَّبْتَانِ بِالسَّبَةِ»^(٢). وكنت أَسْتَشْكِلُ مدلول الحديثين، ظنا مِنِّي أَنَّ ما يحدثُ من سَبَابٍ يدخل أو يقرب من الصغائر. ولكن العنت الذي يلحق بالمسلمين من مسلمين، بل من زاعمي الوصاية على الإسلام - جعلني أُغَيِّرُ ظَنِّي، فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ لم ينطق عن الهوى.

هذا وقد أسهم العلماء في تعداد بعض منها، بادئين بالشرك، السحر، قتل النفس بغير حق، أكل الربا، أكل مال اليتيم، التولي يوم الزحف، قذف المحصنات، التَّعَرُّبُ بعد

(١) سنن أبي داود ج ٥ ص ١٩٣ رقم ٤٨٧٦ عن سعيد بن زيد.

(٢) المرجع السابق رقم ٤٨٧٧ عن أبي هريرة، قال الخطابي: هذا الحديث ليس في رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكره المنذري. وقال: المزي في الأطراف: هذا الحديث من رواية ابن العبد، وابن داسة. ولم يذكره أبو القاسم الدمشقي. وأشار للحديثين الحافظ في تخريج أحاديث الإحياء ج ٤ ص ٢٥٤.

الهجرة، اليمين الفاجرة، الإلحاد في الحرم، عقوق الوالدين^(١)، شرب الخمر، فراق الجماعة، نكث الصفقة، السحر، قول الزور، الاستطالة في أعراض المسلمين، منع فضل الماء، منع الفحل، الغلول، الزنى. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(٢).

ترك الصلاة عمدا، منع الزكاة، نقض العهد، احتقار الذنب، قطيعة الرحم، الأمن من مكر الله، القنوط من رحمة الله، اليأس من رَوْحِ الله، الغيبة، النميمة، كتمان الشهادة، البهتان، الضرار في الوصية، السرقة^(٣)، والكذب من أخس الكبائر.

تلك من أبرز ما جاءت به الآيات والأحاديث، ولم يُقصد بها الحصر، وإنما التنبيه على عظيم مضرة هذه الآثام؛ فالشرك أكبرها، واليأس من روح الله، والقنوط من رحمته - تكذيب بالقرآن، وذاك كبيرٌ بل كفرٌ ﴿إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٥).

والأمن من مكر الله، يُسبَّب الاسترسال في المعاصي، والاتكال على رحمة الله من غير عمل، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٣.

(٢) ٧٧: آل عمران.

(٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٤. وينظر الأرواح النوافخ ص ٩٢-٩٤. وإرشاد الفحول ص ٥٣. والبدائع ج ٦ ص ٢٦٨-٢٧٠. وفوائخ الرحموت ج ٢ ص ١٤٣. والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦٦. وتفسير الماوردي ج ١ ص ٤٧٦. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٧-٤٥٩. ومجمع البيان مج ٢ ص ٨٣-٨٦. وتفسير أبي السعود ج ٢ ص ١٧١. وتفسير الطبري مج ٤ ص ٢٩-٢٤. والإحياء وتخريج أحاديثه للحافظ العراقي ج ٤ ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٤) ٨٧: يوسف.

(٥) ٥٦: الحجر.

الْخَاسِرُونَ ﴿١﴾. وقال سبحانه: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ﴿٢﴾.

والقتل إعدام للوجود، واللواط فيه قطع النسل، وفي الزنى اختلاط الأنساب، والخمر يذهب العقل محل التكليف، وترك الصلاة والآذان إبطال لشعائر الإسلام ^(٣). وفي شهادة الزور تزييف الحقائق واستباحة الدماء والفروج والأموال، وفي الكذب تشويه لمنصب الرواية والشهادة، وتولي الظالمين لأمر المسلمين اغتصاب لخلافة الله في الأرض تُهدر حينئذ الأموال ويُمْنَعُ صاحب الحق حقه، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحطيم للإسلام جملة وتفصيلاً.

وعدّ الزيدية من الأمور الجارحة كثرة الكذب والتجاسر عليه ^(٤) ومن يعلم من نفسه استواء الضبط والنسيان، ثم يُقدِّم على الشهادة أو الرواية فهو مجروح لجرأته. والغلط

(١) ٩٩ : الأعراف.

(٢) ٢٣ : فصلت.

(٣) ينظر القرطبي مج ٣ ص ١٠٤ وما بعدها. والإحياء ج ٤ ص ٢٥٧.

(٤) من أمثله ما روي أنه صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام قاص، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قالوا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس مرفوعاً، قال : من قال : لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب، وريشه من مرجان، وأخذ في قصة طويلة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إليه، فقال : أنت حدثته؟ قال : لا والله. فلما فرغ.. قال له يحيى : تعال. من حدثك بهذا؟ فانا ابن معين وهذا أحمد، فإن كان ولا بد فالكذب على غيرنا. فقال : أنت يحيى بن معين؟ قال : نعم. قال : لم أزل أسمع أنك أحق ما علمته إلى الساعة، كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل غيركما ! كتبتُ عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا، فوضع أحمد بن حنبل كفه على وجهه، وقال : دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما. الميزان للذهبي ج ١ ص ٢٢-٢٣. ولسان الميزان ج ١ ص ٧٩ ترجمة إبراهيم عبد الواحد البكري، وربما تكون من وضعه. ويجب القصاص على شاهد زور أهدر بشهادته دماً. لقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ ٤٠ : الشورى. الرازي ج ٧ ص ٤٠١ ببعض تصرف.

اليسير معفو عنه لتعذر الاحتراز. والحقْد في أمر دنيوي يقدح في الشهادة، إلا حقد المؤمن على الكافر لأنه لله، ومادام لله فسيراقب الله فيمن حقدَ عليه من أجله.

والخلاصة : فكل فعلٍ أو تركٍ محرمٍ في اعتقاد الفاعل أو التارك لا يتسامح بمثله، أو كان مسقطاً للمروءة يقع على سبيل الجرأة - يُعتبر جارحاً، والعبرة بمذهب المجروح لا الجارح والحاكم. فمن يتصدق بمال الغير بدون إذنه ثم انكشف أنه ماله، ومن يشرب ماءً وهو يعتقد أنه شراب حرام كان مجروحاً لجرأته وعدم تورعه؛ لأنه فَعَلَ طاعة يعتقد أنها معصية، وشرب مباحاً يعتقد أنه محرم، إذ العبرة بالنية. ومن فعل قبيحاً يتسامح بمثله، كالغيبة والكذب أحياناً، أو فعل ما يعتقد تحريمه ناسياً، أو اعتقد التسامح فليس بجرح^(١).

وعند المالكية: الكذب جارح في حالتين:

الحالة لأولى: عندما يكون كثيراً، بأن يزيد على واحدة في السنة.

الحالة الثانية: أن يكون مضرراً، ولو واحدة في السنة. فالكذبة في السنة إذا لم تضر، قيل: إنها صغيرة، وقيل: كبيرة لا تقدح في الشهادة. ومن القوادح صفائر الخسة، كسرقة لقمة. قال بعضهم: لو سرقها من فقير كانت كبيرة. ومن الصفائر غير الخسيسة، النظرة الواحدة والقبلة وسائر مقدمات الجماع عدا الإيلاج، سواء لامرأة أو أمرد. وهي لا تقدح إلا بالإدمان، أما الخسيس فيقدح ولو مرة، وغير الخسيسة يضر إدمانها. ومن القوادح السفاهة والمجون والهزل الجارح للمروءة والبدال على عدم المبالاة والدباغة والحيافة والغناء بآلة وكلام قبيح وتعلق بامرأة أو أمرد متكرر يحرم، وإلا كان مكروهاً^(٢).

(١) شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٣-٢٠٤. والتاج المذهب ج ٤ ص ٨٠. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٣.

(٢) الدردير مع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٦.

الإباضية:

يردّون شهادة فاسق الاعتقاد، مثل القول بالرؤية لله تعالى^(١)، ومَنْ فيه غفلة، لئلا يُحتالَ عليه فيشهد بباطل^(٢)، ومن يشهد بالنفي، كأن يقول: إن فلانا لم يَبِعْ ونحوه؛ لأنّه من باب علم الغيب^(٣)، والمتهم وتارك الختان لغير عذر.

ولا يُقبَلُ شاهد ولو تاب إن أُلّف بشهادة الزور مالأً أو نفساً^(٤)، وتارك الجمعة والجماعة لغير عذر، والمحدود في قذف، ومدمن الخمر، والسكران، ومن يعمل أو يبيع أو تأوي إليه الأنْبذة، أو يبيع أو يشتري أو يأوي إليه الحرام، أو يتعامل بالربا، أو ينسب نفسه لغير أبيه أو قبيلته بلا إكراه في النسب، والمغنيّ واللّعاب ومن يعمل أو يبيع أو تأوي إليه أدوات اللهو كالدف والشطرنج، ومن يلعب بالطير أو يفتن بين الحيوانات، وكل ذي كبيرة، ومخنث، ومسرف، والطاعن في المسلمين أو مغتابهم، أو يطعم الجبابة أو أهل الدنيا من أجل دنياهم، ومن يمسح على الخفين، ومن لا يحسن الفرائض الواجبة عليه كالصلاة، ومن أكثر عادته الأخلاق السوء، ومن ظهرت منه كبائر أو صفائر ولم تظهر منه توبة، والكذاب، والساحر^(٥).

وعند ابن تيمية تُردُّ الشهادة بالكذبة الواحدة، وإن لم نقل: هي كبيرة، وهو رواية عن أحمد. ولا يستريب أحد فيمن صلى مُحدّثاً أو إلى غير القبلة أو بعد الوقت أو بلا قراءة - أنه كبيرة. ويحرم اللعب بالشطرنج، وهو قول أحمد وغيره من العلماء. كما لو كان بعوضٍ، أو تضمّن ترك واجب أو فعل محرم إجماعاً، وهو شر من النرد، وقاله مالك.

(١) شرح كتاب النيل ج ١٣ ص ١١٤.

(٢) شرح النيل ج ١٣ ص ١١٧.

(٣) شرح النيل ج ١٣ ص ١٢٧.

(٤) شرح النيل ج ١٣ ص ١٢٨.

(٥) شرح النيل ج ١٣ ص ١٣٠.

ومن ترك الجماعة فليس عدلاً، ولو قلنا: هي سنة. وتحرم محاكات الناس المضحكة، ويُعزَّر هو ومن يأمر به لأنه أذى، ومن دخل قاعات العلاج^(١)، فتح على نفسه باب الشر، وصار من أهل التهم عند الناس؛ لأنه اشتهر عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمة الجماع أو فيه. واعتبر رحمه الله: العشرة المحرمة ولو لأمرء ولو لمجرد خوف الوقوع في الصغائر فادحة، فقد بلغ عُمَرَ أن رجلاً يجتمع إليه الأحداث، فنهى عن الاجتماع به بمجرد الريبة. ومن القوادح النفقة في غير طاعة وعلى كافر^(٢).

وقال ابن مفلح: .. وقد ظهر أن الصغائر لا تقدح في العدالة، لوقوعها مكفرةً شيئاً فشيئاً... وقال بعض أصحابنا: إنه يقدح في العدالة إدمان الصغيرة، لكن ظاهر القول الأول ولو أدمن^(٣). وذكر القرافي الإصرار على الذنب، إذ يُخرج الصغيرة عن كونها صغيرة؛ ولذا يروى: «لا صغيرة مع الإصرار ولا كبيرة مع الاستغفار»^(٤).

فالإصرار أن يكون العزم حاصلًا على معاودة مثل تلك المعصية، أما من تقع منه الصغيرة فيُقلع عنها ويتوب، ثم يواقعها من غير عزم سابق على تكرار الفعل - فليس بإصرار. وضابط الإصرار الذي تصير به الصغيرة كبيرة في حد بعض العلماء - أن يتكرر منه تكراراً يخل بالثقة بصدقه، كما تُلخُّ به ملايسة الكبيرة، فمتى وصل إلى هذه الغاية صارت الصغيرة كبيرة، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. والنظر في ذلك لأهل الاعتبار والنظر الصحيح، من الحكام وعلماء الأحكام الناظرين في التجريح والتعديل^(٥).

(١) البغايا وليس العلاج، تمت من الاختيارات الفقهية ص ٣٥٨.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ ص ٦٤٢.

(٣) ينظر الآداب الشرعية ج ١ ص ١٢٧.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) شرح تنقيح الفصول ص ٣٦١.

وَمِنَ الصَّغَائِرِ مَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَجْرَدُ الْمَعْصِيَةِ، كَالْكَذْبَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا ضَرَرٌ، وَالنَّظَرَةُ لَغَيْرِ الْمَحْرَمِ، وَمِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِهْزَاءٍ بِالْدِينِ، كَتَقْبِيلِ امْرَأَةٍ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ مَسِّ فَرْجِهَا بِحَضْرَةِ النَّاسِ غَيْرِ مَكْتَرَثٍ بِهِمْ؛ فَهَذِهِ أَفْعَالُ مَنْ لَا يُوثِقُ بِدِينِهِ وَلَا مَرْوَعَتِهِ، فَلَا تَأْمَنُهُ فِي الشَّهَادَةِ مِنَ الْكَذْبِ فِيهَا^(١).

* * *



(١) القرآني ص ٣٦٣.

المطلب الثالث

في

انقسام المعاصي

لم تسلم أراء العلماء من الانقسام بشأن انقسام المعاصي إلى كبائر وصغائر؛ فجمهور العلماء يذهبون إلى أنها منقسمة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(١). وقوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾^{(٢) (٣)}.

(١) ٣١: النساء.

(٢) ٣٢: النجم.

(٣) اللَّمَمُ محرّكة: الجنون وصغائر الذنوب. ينظر القاموس ص ١٤٩٦، وفي تحقيق معنى اللمم أقوال: أحدها - ما يقصده المؤمن ولا يحققه... مِنْ لَمْ يَلْمُ إِذَا جَمَعَ، فكأنه جمع عزمه وأجمع عليه. ثانيها - ما يأتي به المؤمن ويندم حالاً، وهو من اللمم الذي هو مسٌّ من الجنون، كأنه مسّه وفارقّه، يؤيده قوله سبحانه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُمْ لَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ «١٣٥: آل عمران». ثالثها - الصغير من الذنب. من ألم إذا نزل نزولاً من غير لبثٍ طويل. يقال: ألم بالطعام إذا قلل من أكله. واستثناء اللمم مما قبله إما أن يكون استثناءً منقطعاً، بمعنى أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وإما متصلاً بمعنى أن المستثنى من جنس المستثنى منه، باعتبار أن كل معصية في جنب الله وما يجب له من الطاعة - فاحشة؛ إلا أنه استثنى رحمةً منه - أموراً ووعد بالعتق عنها. قالوا: هي النظرة والغمزة والقُبلة وهجر المسلم فوق ثلاث والخطرة من الذنب وعادة النفس الحين بعد الحين، وقد تكون إلا بمعنى غير وتكون صفة. والمعنى: والفواحشُ غيرُ اللمم، أي الفواحش الموصوفة بكونها غير اللمم، وقد يكون الاستثناء من مدلول الفعل (يَجْتَنِبُونَ) أي لا يقرّبون الفواحش إلا مقارنةً من غير واقعة، وهو اللمم. ينظر الكشف ج ٤ ص ٣٣٨-٣٣٩. والرازي ج ٧ ص ٧٣٢، واللفظ منه يتصرف. وحاشية الجمل ج ٤ ص ٢٣٣. والدر المنثور ج ٦ ص ١٦٥-١٦٦.

ولا يعدم الجمهور سنداً من السنة يؤيد مذهبهم^(١)، مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة يكفرن ما بينهنَّ إن اجتنبت الكبائر»^(٢).

وذهب جماعة إلى أنها قسم واحد كلها كبائر؛ لأن كل مخالفة لله كبيرة، وإنما يقال: لبعضها صغيرة بالنسبة إلى ما هو أكبر منها؛ كالقُبلة صغيرة بالنسبة للزنى، والزنى صغيرة بالنسبة للكفر، وعلى هذا فليس للكبيرة حد تُعرَف به وتتميز عن الصغيرة، وإلا اقتحم الناس الصغائر؛ ولكن الله أخفاها ليجتهدوا في اجتناب المعاصي، خوف الوقوع في الكبائر. والذي عَيَّنهُ الشارع من الكبائر إنما هو من باب الحصر الادعائي، وليرتَّبَ عليها الزجر والوعيد^(٣).

وفسروا الكبائر التي إن اجتنبتْ كَفَّرَ الله ما سواها - بالكفر. وجعلوا من قراءة من قرأ: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبِيرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ بالافراد - دليلاً.

(١) ينظر حول تقسيم المعاصي، غايات الأفكار ج ٢ ص ١٨٧-١٩١. ومراقبة الأنظار للنجري ص ١٦٠. وعدة الأكياس ص ٢٧٦. وشرح الثلاثين المسألة لابن حابس ص ١٩٢. ومقدمة القلائد للنجري ص ٦٨ وجه ب، و٦٩ وجه أ. وارشاد الفحول ص ٥٢. والاحدب ج ١ ص ٦٥-٦٦. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٤٤. والقرطبي مع ٣ ج ص ١٠٤. والكشاف ج ١ ص ٣٨٩. والأمدي مع ١ ج ٢ ص ٦٩. والفواصل ص ٣٣ وجه ب. وفتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٨٣-٤٨٤. والبدايع ج ٦ ص ٢٦٨. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٢٠٩. وإحياء علوم الدين ج ٤ ص ٢٥٢. والنيسابوري بهامش الطبري مع ٤ ج ٥ ص ٣٣. والعلم الشامخ ص ٨٩ ومابعداها. والأبحاث المسددة ص ٢٤١.

(٢) مجمع الزوائد ج ١ ص ٣٠٠، وفيه الخليل بن زكريا وهو متروك كذاب بروايات متقاربة. وكنز العمال ج ٧ ص ٢٨٤ رقم ١٨٨٩، عن أنس وص ٣١٨ روايات رقم ١٩٠٥٦ عن أبي أمامة، ورقم ١٩٠٥٧ عن أبي هريرة، ورقم ١٩٠٥٨ عن أبي بكرة، وفيها زيادة ونقص. ومسلم ج ١ ص ٢٦٦ - كتاب الطهارة - باب «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهنَّ ما اجتنبت الكبائر»، رقم ٢٣٣ ثلاث روايات كلها عن أبي هريرة. والمستدرک ج ١ ص ١١٩ بالفاظ مختلفة.

(٣) الأرواح النوافخ بهامش العلم الشامخ ص ٩١-٩٢.

وأماً على قراءة الجمع (كبائر) فالمراد أجناس الكفر. يؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

الرأي الثالث - يجعلها ثلاثة أقسام: صغيرة وكبيرة وفاحشة. فقتل النفس بغير حق كبيرة؛ فإن قتلَ ذا رحم له ففاحشة. أما الخدشة والضربة فصغيرة. وعلى هذا فقس^(٢). وعلى تقسيم العلامة المقبلي ثلاثة أقسام: (٣)

الأول - الشرك، وهو أكبر الكبائر ولا يغفر إلا بالتوبة.

الثاني - مادون الشرك. ودليل هذين، قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٤).

الثالث - الصغائر، ودليله قوله سبحانه: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٥).

(١) النساء: ١١٦.

(٢) إرشاد الفحول ص ٥٢. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٥٧. قال الرازي: اختلف الناس فطائفة ترى - وهم الأكثر - أن الله لم يميز بينهما (أي الكبائر والصغائر) واحتجوا بأنه سبحانه لما قال: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ «٣١: النساء» - بين أن اجتناب الكبائر يوجب تكفير الصغائر، فلو عرفت الكبائر بأنها هذه الطائفة، صار الناس يركبون الصغائر؛ لأنها مكفرة، وهذا إغراء بالقبيح، وهو قبيح في الجملة. وإذا لم تميز ولم تعرف الكبيرة من الصغيرة - كان زاجراً للإقدام عليها، وإذا خفيت الكبائر ولم تتميز، فلها نظائر، كإخفاء الصلاة الوسطى وليلة القدر وساعة الإجابة في الجمعة، وهذه القاعدة تقضي أن لا يبين الله شيئاً لا كبيرة ولا صغيرة. ولكن يبدو أن الإطلاق غير صحيح، فإنه يجوز أن يبين أن بعض الذنوب كبيرة بما جاء في الآيات التي عقيبت الزجر والوعيد على الإشراك وقتل النفس وشهادة الزور، وبما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأحاديث المعددة لكبائر الذنوب. ومن يذهب إلى وجوب التمييز يُجهد نفسه في تعداد المعاصي. ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٢٠٩.

(٣) العَلَمُ الشامخ ص ٩٠.

(٤) ٤٨: النساء.

(٥) ٣١: النساء.

ترجيح :

المختار ما ذهب إليه الجمهور، فالنصوص قاطعة بوجود كبائر وصغائر. ولو كانت الذنوب كلها كبائر، لما بقي فرق بين الذنب الذي يُكْفَرُ باجتناب الكبائر وبين الكبائر، وقد قال سبحانه: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾^(١) وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾^(٢).

وقد سبق ذكرُ نصوص تدل على هذا المعنى من الكتاب والسنة، فلا داعي للإطالة. والكبائر لا تعرف إلا من جهة الشرع، وقد عيّن شرطاً ينصرف الزجر إليه. ونحن نعلم أن النظرة ليست كالزنى. وإذا لم تتعين الكبائر عن الصغائر بشكل واضح فلا محذور؛ لأننا مأمورون باجتناب جنس العصيان كائنا ما كان، فالتكليف بهذا الاعتبار. وأمّا حجة من يرى أن الذنب - وإن كان صغيراً، موازاة بجلال الله وعظمته وكثرة نعمه، فإنه يكون كبيراً - فيعارض بالقول: بأن أرحم الراحمين وأغنى الأغنياء عن طاعات المطيعين، يوجب خفة الذنب، فماذا سيكون الذنب بجانب حلمه وعفوه ورحمته الواسعة!.

والخلاصة: فالشرك والكفر من عظام الأمور، ثم تتفاوت الشرور بعد ذلك: فالقتل والبغي في الأرض وظلم العباد والزنى والخدراوات والزور، كلُّ هذا لا تكفره الصلوات والجموع والصوم ونحوه، وإنما تُكْفَرُ التوبة والتخلص من الإثم، بإزالة آثاره، سواء كان حقاً لله تعالى أو للعباد. أمّا النظرة واللمسة وإيلاّم خفيف لحيوانٍ وفلتة كلمة والغفلة أحياناً عن ذكر الله ونحوها فنأمل أن يكفرها الله عنا.

فَمَنْ نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ وَقَدَرَ عَلَى الزَّنى بِهَا، وَلَكِنَّهُ تَوَرَّعَ وَخَافَ اللّٰهَ رَجَوْنَا لَهُ التَّجَاةَ وَغَفَرْنَا تِلْكَ الْمَقْدَمَاتِ، وَلَا يَعْنِي ذَلِكَ تَبْرِيرَ مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ مَسْبِقاً، فَهِيَ مِنَ الْمَآثِمِ. وَإِنَّمَا

(١) ٥٣ : القمر .

(٢) ٤٩ : الكهف .

قد يُلقِي الضعْفُ البشري بصاحبه لمثل هذا فيقاومه ويستعصم بالله، ويبتعد عن المزالق المهلكة، فمن حام حول الحمى يوشك أن يرتع فيه . عصمنا الله ونجانا والله أعلم^(١).

المطلب الرابع

في

حكم مرتكب الكبيرة

يترتب على ارتكاب الكبيرة أحكام منها^(٢).

أ- يسمى فاعلُ الكبيرة فاسقاً^(٣) عند المعتزلة والزيدية ومن يرى رأيهم . واحتجوا بأنه ليس جاحداً للإسلام خارجاً عنه فيُسمَّى كافراً، ولا هو مؤمن خالصٌ، بسبب إقدامه على الكبائر، فلم يبق إلا إطلاقُ الفسق عليه، فلا هو كافر ولا مؤمن، ولو كان كافراً لما ثبت له بعض أحكام المسلمين، مثل: إيجاب الزكاة، وثبوت التوارث بينه وبين ورثته، وجواز مناكحته، وقبره في مقابر المسلمين ونحو ذلك مما لاخلاف فيه . وهذا الوضع أُطلق عليه المنزلةُ بين المنزلتين، أي الإيمان والكفر.

(١) شيءٌ من معنى ما ذكر في الأرواح النوافخ ص ٩١ . وتفسير النيسابوري بهامش الطبري مج ٤ ص ٥٣٣ وما بعدها . والإحياء ج ٤ ص ٢٥٢ . والميزان للطباطبائي ج ٤ ص ٣٢٤ .

(٢) ينظر حول هذا، غايات الأفكار ج ٢ ص ٢٧٧-٢٨٣ . وشرح الثلاثين المسألة لابن حابس ١٩٥ . وعدة الأكياس ٢٧٦-٢٧٨ . ومراقبة الأنظار ص ١٩٣ . ومقدمة القلائد ص ٧٠ وجه «أ» .

(٣) الفسق: العصيان والترك لأمر الله . وقيل: الفسوق: الخروج عن الدين، وكذلك الميل إلى المعصية ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ ٥٠ : الكهف » خرج من طاعته . والعرب تقول إذا خرجت الرطبة من قشرها: قد فسقت الرطبة . ينظر لسان العرب ج ١٠ ص ٢٦٢ . والفاسق: هو الفاعل للكبيرة أو الصغيرة مصراً عليها . ينظر شرح النيل ج ١٣ ص ١٢٤ . وكان الإباضية يوافقون الزيدية والمعتزلة في هذا .

أمّا الخوارج فقال بعضهم: هو كافر لفظاً ومعنى. وقال آخرون: هو كافر لفظاً، فلا يجرون أحكام الكافر عليه. وأمّا المرجئة؛ فهو مؤمن عندهم؛ لأنّه لا يضر مع الإيمان شيء حسب زعمهم. وسماه الحسن البصري: منافقاً. وقال: إنّ له لو كان مصدقاً بالوعد والوعيد، لما ارتكب الكبيرة الموجبة للعذاب الدائم، كما أنّ القرآن الكريم سمّاه بذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١).

ترجيح:

يبدولي - والله أعلم - أنّ رأي الزيدية والمعتزلة أكثر واقعية، باعتبار أنّ الفاسق في الواقع مازال محسوباً على المسلمين ويُعامل معاملتهم. ورّميه بالكفر شيء عظيم. فهو مازال مصدقاً بالله ورسوله، كما أنّه ليس جديراً بإطلاق لقب المؤمن عليه، وهو خلاف يكاد يكون لفظياً والله أعلم.

ب- يَفْقِدُ الفاسق كثيراً من مزايا المؤمن الورع التقي، ومن أهم هذه المزايا: أهلية الرواية والشهادة؛ حيث يصير ممن قال الله فيهم: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٢)؛ لأنّه غير مأمون. وكذا لا يؤمن على الوقف والقضاء والوصية والفتوى والأذان والإقامة وإمامة الصلاة، ولا يخطب جمعة، ولا يُستأجر للحج، ولا يُصلّى عليه الجنازة^(٣).

(١) ٦٧: التوبة.

(٢) ٦: الحجرات.

(٣) شرح الأزهاري ج ١ ص ١١-١٣، وج ١ ص ٢٨١. والتاج المذهب ج ١ ص ٧ وج ١ ص ١٠٩-١١٠ وج ٤ ص ١٨٥. وضوء النهار ج ١ ص ٥٨-٦٠ وج ٢ ص ٤-١٠. وشرح أنوار الأبصار من حواشي العلامة يحيى بن أحمد بن أحمد الديلمي، مخطوط بدار المخطوطات - الجامع الكبير - صنعاء، مجموع ١٦٢ ص ٩١ وجه «أ». وأحكام الهادي ج ١ ص ١٥٩. قال محمد بن منصور المرادي: قلت لأحمد بن عيسى: صلّى علي بن أبي طالب على من كان يحاربه؟ قال: لا. قلت: فتصلي أنت عليهم؟ قال: لا. ينظر كتاب العلوم الشهير بأهالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليهم السلام، أبي عبد الله فقيه أهل البيت كان عالماً فاضلاً ناسكاً، حج ثلاثين مرة =

فنحن مأمورون بعزل الفاسق والحذر منه وعدم المسارعة لتصديقه؛ إلا إذا تاب، مالم يكن ارتكب كبيرة الكذب في حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ، فلا تُقبل توبته، بمعنى أنه لا يوثق به عند المحدثين زجراً وتغليظاً؛ فالتوبة إذا ثبتت - وهي تثبت

= ماشياً، سجنه الرشيد وفر من السجن وظل مختفياً حتى مات، ولد سنة ١٥٧هـ وتوفي ٢٤٧هـ، جمع الأمالي علامة العراق محب أهل البيت بالاتفاق محمد بن منصور بن يزيد المرادي أبو جعفر الكوفي ت ٢٩٠هـ. سمع من أعلام الأئمة كالقاسم الرسي، وأحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي فقيه الكوفة وغيرهم ج ١ ص ٤٢٩. وللأمالي نسخة جديدة ج ٢ ص ٨٣١ رقم الحديث ١٣٥٤. وإذا أشرنا إلى الأمالي فالمراد به النسخة الأولى. ومثله في رواية الجامع الكافي إلا أن في قوله: فتصلي أنت عليهم؟ قال: لا. كانه قالها بغلظة. ومثله قال القاسم بن إبراهيم: وقلت لأحمد فيمن أسلم، ولم يختن استخفافاً بالسنة، فلم ير الصلاة عليه، وقلت له: إني أغسل الموتى، وربما دُعيت إلى شارب المسكر ولعله يسكر ويعمل المعصية، فأتقزز من غسله وأكرهه، وربما كان وليّ (قريب الميت) أستحيي منه، فترى عليّ فيه شيئاً؟ قال: لا شيء عليك. ورأى أن أغسله. وقال: السنة أن يُغسلوا. وفيه: وعن مولى لبني هاشم، قال: مات سعيد بن العاص، فقلت: لا أشهد جنازة هذا الفاسق، ثم نظرت فإذا الحسين بن علي فقلت: لي يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسوة، فجئت فوقفت إلى جنبه، فصلى فسمعته يقول: اللهم املا جوفه ناراً، واملا قبره ناراً، وأعد له عندك ناراً، فإنه كان يوالي عدوك، ويعادي وليك، ويُغضُّ أهل بيت نبيك. قال: فقلت: هكذا تصلون على الجنازة؟ فقال: هكذا نصلي على عدونا. (سعيد هذا من بني أمية، وكان كريماً اعتزل القتال فلم يناصر معاوية، وكان مروان يسبّ علياً فعُزل وتولّى المدينة بعده سعيد، ولم يسبّ، فلأمر ما كان يدعو عليه الحسين عليه السلام إذا صحت الرواية، وقد قتل أبوه العاص بن سعيد بيد عليّ يوم بدر. ينظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤٤٤. وتاريخ البخاري الكبير ج ٣ ص ٥٠٢. وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٠٩-٣١١. ومختصر ابن عساكر ج ٩ ص ٣٠٥ ت ٥٧هـ أو ٥٨هـ) - وينظر الصحيح المختار للعلامة محمد بن حسن العجري، من علماء ضحيان - صعدة - المعاصرين، مطبوع بالآلة الكاتبة أرسله إليّ المؤلف حفظه الله ج ١ ص ٣٥١-٣٥٢. والتجريد مج ١ ج ١ ص ٢٤٨ - كتاب الجنائز. وشرح الأزهار بالهامش ج ١ ص ٤٣١. وجاء عن الديلمي: للفاسق من أحكام العدالة: الغسل إذا مات والصلاة عليه، وصرف الزكاة إليه إن كان فقيراً، وكذا الفطرة والأخماس والكفارات، ولعلّ ضابط ذلك أنما خُفّف من الأحكام كان له حكم العدل، وما غُلّظ فيها كالعبادات ومحل الامانات كان له فيها حكم الفاسق. شرح أنوار الأبصار السابق - بدون ترقيم.

بالاختبار ومضي مدة - تعود العدالة المفقودة؛ إلا في الكذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فالحذر مطلوب أشد منه في الشهادة؛ لأن الرواية أعم وأبعد أثراً^(١).

ملاحظة :

من أهم ما ينبه إليه مسألة التكفير والتفسيق، فلا يجوز تكفير أحد إلا بيقين، أو دليل سمعي قاطع، فمن عبدَ الصنم، أو تحول إلى دين غير دين الإسلام صار كافراً تصريحاً، ومن شرب الخمر أو قتلَ بغياً أو أضربَ بالناس صار فاسقاً تصريحاً؛ لأنه عُلِمَ من ضرورة الدين فسُقُ من يعمل هذا ونحوه، وهذا القسم لاخلاف في ردّ روايته وشهادته.

والقسم الثاني: كُفِّر التأويل، كمن شبه الله بخلقه، كقول المجسمة: إن الله جسم ذو أعضاء، وهذا في الواقع كُفِّر تصريحاً؛ لكونه تكذيباً للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وإثباتاً لما نفاه، ولكن عندما يزعم المشبه أنه لم يثبت تشبيهها نفاه الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مما يدل على النقص كالحديث والموت - وإنما فهم من ظواهر القرآن ما جعله يُشَبَّه؛ لشبهة عرضت له - يجعلنا نطلق عليه كافر تأويل.

وفي قبول روايته خلاف، فمنهم من ردّها كالكافر الأصلي والفاسق، وهو رأي ابن الحاجب والغزالي والباقلاني وغيرهم.

أمّا الرازي وأبو الحسين البصري والبيضاوي، فقبلوا من يعتقد حرمة الكذب؛ لأنه يمنعه من الإقدام عليه، فيترجّح صدقه، ومثله فاسق التأويل، كالبಾಗಿ على إمام الحق، فإنه يزعم أنه محقّ والإمام مبطل. وإنما عُلِمَ بالدليل أن الباغي فاسق. ومن أجل هذه الشبهة سُمِّيَ فاسق تأويل^(٢). والعجب من وجود خلاف حتى في الكافر!

(١) الكفاية ٣٢ ١٤٥١-١٤٨. والاحدب ج ١ ص ٧٥-٧٧. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٨٨.

(٢) ينظر في هذا المعنى غايات الأفكار ج ٢ ص ٣٠٠. ومقدمة القلائد ص ٨٦، وجه «أ» ومابعداها. وعدة الأكياس

ص ٢٨٩ - ٢٩٦. ومروقة الأنظار ص ١٩٩ - ٢١٠. ود/زهير ج ٣ ص ١٤٦.

والكلام فيما سبق نجمله فيما يلي :

١- أجمعت الأمة على تأييد من كفر ترداداً وعناداً، وخلوده في النار واعتباره كافراً تصريحاً.

٢- أكثر الأمة على أن من اجتهد في طلب الحق فاستقر على اليهودية أو النصرانية أو نحوهما، فحكمه حكم النوع الأول، وبعضهم يرى أنه معذور^(١).

٣- أجمعت الأمة على فسق من ارتكب كبيرة مُحِبَّة، مثل: الزنى ونحوه^(٢).

٤- اختلفت الأنظار في كفر التأويل وفسقه، فذهب إلى إثباته وإلحاقه بكفر وفسق التصريح. وآخر يُكفر من كفره من باب المعاملة بالمثل. وأبو حنيفة لا يكفر أحداً من أهل القبلة^(٣)، فالإسلام يجمعهم^(٤).

جاء في البحر: «والخلاف بين المسلمين ضروبٌ، ضربٌ لا خطأ فيه، وهو الخلاف في الاجتهادات؛ لتصويب كل مجتهد، وضربٌ يقتضي الخطأ فيه فقط، وهو الخلاف في القطعية من الفقه، وفي كون صفات الباري تعالى زائدة على الذات أم لا ونحوه. ولا كُفرَ هنا ولا فسق إذ لا دليل، والحق مع واحد، والمخالف مخطئ. وضربٌ يقتضي التكفير كالجبر والتشبيه، على الخلاف.

وضربٌ يقتضي الفسق لاغير، كخلاف الخوارج الذين يسبُّون علياً عليه السلام، والروافض الذين يسبُّون الشيخين؛ لجرأتهم على ما علِمَ تحريمه قطعاً، ولا دليل على الكفر. قال المؤيد بالله: «ومن لم يبلغ خطؤه في اعتقاده - الكُفر أو الفسق - قُبِلَتْ شهادته

(١) غايات الأفكار ج ٢ ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠١.

(٣) المرجع السابق ص ٣٠٦.

(٤) ينظر مقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٤.

للحكم بإيمانه، ولا خلاف فيه . . . ولا يجب اختِبارُ مَنْ تَابَ من اعتقاده بلا خلاف . قال أبو جعفر: إلا روايةً عن الهادي . قلت: الأقرب أنه موضع اجتهد^(١) .

والخلاصة: أن الخلاف امتدَّ إلى الأصول والفروع، فمن الناس من سلَّط العقل أصلاً و فرعاً، ومنهم من أطرح سلطة العقل عناداً لأوَّلئك .

وزاد من حجم الخلاف دخول الكتب اليونانية والهندية في الكتب الإسلامية، فتاهت العقول في فلسفات قذفت بكثير من الملل والنحل والفرق^(٢) .



(١) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٥ بلفظه .

(٢) ينظر في معناه رسالة التوحيد ص ١٤-١٨ .

المبحث الثاني في أسباب الجرح المٌختلف فيها

تقسيم

الأسباب التي اختلف العلماء في اعتبارها من أسباب الجرح تكاد
تنحصر في سببين هما: القدر والتشيع نناولهما في مطلبين على التوالي:

المطلب الأول - في القدر.

المطلب الثاني - في التشيع.



المطلب الأول

في

الْقَدَر^(١)

تمهيد وتقسيم:

أطلق علماء الجرح لفظ «قَدَرِيٌّ» «مُعْتَزَلِيٌّ»^(٢) «مُرْجِيٌّ» «تَكَلَّمَ فِي الْفِتْنَةِ» أي قال بخلق القرآن^(٣) «شِيعِيٌّ جَلْدٌ» «انْفَرَدَ بِالْغُلُوِّ فِي زَمَانِهِ» «فِيهِ تَشْيَعٌ»^(٤).

ونحو ذلك من الألقاب التي يُقَصَّدُ بِهَا وَصَمُّ من قيلت فيه. وقد أدَّى بحثُ المسائل الكلامية إلى شروخ غائرة، قضت على وحدة المسلمين. ولتأخذُ مثلاً على ذلك مسألة

(١) قال الإمام محمد عبده: أول مسألة ظهر فيها الخلاف مسألة الاختيار، واستقلال الإنسان بإرادته وأفعاله الاختيارية، ومسألة من ارتكب الكبيرة ولم يَتُبْ. اختلف فيها واصل بن عطاء، وإستاذه الحسن البصري، واعتزله. غير أن جمهور السلف ومنهم الحسن يرون أن العبد مختار في أعماله الصادرة عن علمه وإرادته. وذهب أهل الجبر ينادون بأن الإنسان لا إرادة له؛ فهو كغصن الشجرة، حركته اضطرارية، حدث كل هذا وسلاطين بني مروان لا يَحْفَلُونَ بالأمر. ثم امتد الأمر إلى إثبات الصفات للذات الإلهية، أو نفيها عنها. وسلطوا العقل في جميع الأحكام الدينية، ولا سيما في الأصول. وغالى قوم فاطرحوا سلطة العقل بالمرّة عناداً لمخالفهم. وظلت هذه الآراء تسير جامعة بين البحث في الخلفاء والخلافة، وبين العقائد كجزء لا ينفك عن الاعتقاد الاسلامي، وأسهمت الكتب اليونانية والهندية في تزييف المفاهيم. واستحكم اللجاج، حتى جاءت دولة بني العباس، ووُجِدَتْ فرقٌ غريبة كـ «المانوية، واليزدية». انتهى بتصرف من رسالة التوحيد ص ١٤-١٥. وينظر «الإسلام وثقافة الإنسان» ص ٧١-٧٢.

(٢) الميزان ج ١ ص ٢٧ ترجمة إبراهيم بن أبي يحيى.

(٣) هدي الساري لابن حجر ج ٢ ص ١٧٩. وقد نُبِزَ بالكفر من قال بخلق القرآن. ينظر تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٨٨.

وسير أعلام النبلاء ج ١١ ص ٢٨٩.

(٤) الميزان ج ١ ص ٤ ترجمة أبان بن تغلب.

القدر، وقولهم هل الإنسان مخيرٌ أو مسيرٌ؟ وسنرى أفكاراً شاذةً ألحقت بالدين ضرراً بالغاً، وجروحاً نازفةً، قد كان يتحمّلها الجسم الإسلامي أيام قوته ووحدته، أمّا بعد أن انفرط عقده، وانهد عرش خلافته، فلم يعد يتحمّل، ولا سيما تلك المسائل التي تدخل في باب الترف وضياع الوقت.

وقد شدد العلماء النكير على التّكلم فيما سكت عنه السلف الصالح، وعدوه من البدع التي مزّقت المسلمين^(١). قال الله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾^(٢). أي صاروا أحزاباً وفرقاً على غير دين ولا مذهب. وقيل: اختلفوا في الاعتقاد والمذاهب^(٣). والحديث في هذا الجانب ذو شجون وسيكون حديثنا مقسماً في ثلاثة فروع:

الفرع الأول – في تعريف القدر.

الفرع الثاني – في الفرق بين علم الله وقدرته.

الفرع الثالث – في فعل الإنسان وعلم الله.

(١) شرح السنة للبيهقي ج ١ ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) ٥٣: المؤمنون.

(٣) شرح السنة للبيهقي ج ١ ص ١٨٩.

الفرع الأول في تعريف القدر

جاء في كتب اللغة، القَدَرُ: القَضَاءُ المَوْفَّقُ يقال: قَدَرَ الإلهُ كذا تقديرًا. والقَدَرُ والقَدَرُ: القضاء والحُكْمُ، وهو ما يُقَدَّرُهُ الله سبحانه من القضاء، ويَحْكُمُ به من الأمور. والقَدَرِيَّةُ قومٌ يجحدون القدر - وهذا الاصطلاح مولدٌ - والقَدَرِيَّةُ قومٌ يُنسَبُونَ إلى التكذيب بما قَدَّرَ الله من الأشياء. وقال بعض متكلميهم: لا يلزمنا هذا اللقب لأننا ننفي القَدَرَ عن الله عز وجل، ومن أثبتته فهو أولى به. قيل: وهذا تمويه منهم لأنهم يُثبتون القَدَرَ لأنفسهم ولذلك سُمُّوا. وقول أهل السنة: إن علم الله سبق في البشر فعَلِمَ كُفَرَ من كفرَ مِنْهُمْ، كما علم إيمان من آمن فاثبت عِلْمُهُ السابق في الخلق وكتبه. «وَكُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١). وکُتِبَ عليه.

(١) جزء من حديث عن علي عليه السلام وغيره، جاء فيه: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ إِذْ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا قَدْ عَلِمَ». وَقَالَ وَكَيْع: «إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ». قَالُوا: أَفَلَا نَتَكَلَّى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، اْعْمَلُوا فَكُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». الترمذي ج ٤ ص ٣٨٨ رقم ٢١٣٦. وقال: حسن صحيح. والبخاري ج ١ ص ٤٥٨ رقم ١٢٩٦ عن علي عليه السلام وقد تكرر في البخاري عن علي في ج ٤ ص ١٨٩٠ رقم ٤٦٦٣. ورقم ٤٦٦٤. وج ٥ ص ٢٢٩٤ رقم ٥٨٦٣. وهو في مسند أحمد ج ١ ص ٢٣ رقم ١٩ مسند أبي بكر. وجاءَ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ابْنِ مَاجَةَ ج ١ ص ٣٠ رقم ٧٨. ورقم ٩١ عن سراقَةَ بْنِ جُعْشَمٍ. وابن حبان ج ١ ص ٢٧٥ رقم ٣٣٥ عن علي. وفي كنز العمال ج ١ ص ١١٠ بلفظ: «اْعْمَلُوا... إلخ» رقم ٥١٣. ورقم ٥١٤ «فَكُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا يُهْدَى لَهُ مِنَ الْقَوْلِ». ورقم ٥١٥ «فَكُلُّ مُهَيِّئٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». ورقم ٥١٦ «كُلُّ مُيسِّرٍ... إلخ». وفي ص ٣٣٣ من نفس الجزء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: قلت لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْعَمَلُ عَلَى مَا فُرِغَ مِنْهُ أَمْ عَلَى أَمْرِ مُؤْتَنَفٍ؟ قَالَ: «بَلْ عَلَى أَمْرِ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ»، قَالَ: قلت: ففيم العمل يا رسول الله؟ قَالَ: =

قال: أبو منصور: وَتَقْدِيرُ اللَّهِ الْخَلْقَ تَيْسِيرُهُ كُلًّا مِنْهُمْ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُمْ صَائِرُونَ إِلَيْهِ مِنَ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلِمَ مِنْهُمْ قَبْلَ خَلْقِهِ إِيَّاهُمْ فَكَتَبَ عِلْمَهُ الْأَزَلِيِّ السَّابِقَ فِيهِمْ وَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا، وَقَدَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ يَقْدَرُهُ وَيَقْدِرُهُ قَدْرًا وَقَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَهُ^(١).

أجاب القاضي جعفر بن عبد السلام: بأن القدرية هم الذين يقولون: كلُّ شيء بِقَدَرِ اللَّهِ وقضائه حتى المعاصي، ونحن ننزه الله عن هذا، ونثبت للعبد قُدْرَةً على فعل الخير والشر. فيقال لمن ذهب مذهبنَا قُدْرِيَّةً بضم القاف نسبة إلى القُدْرَةِ. والخالفون ينفون القدرة عن العبد في أفعال التكليف، ويقولون: إِنَّهَا بِقَدَرِ اللَّهِ وقضائه، ويلهجون بالقَدَرِ، فيقال لهم: قَدْرِيَّةٌ. فالقَدْرِيُّ مَنْ يُضَيَّفُ الْخَازِي وَالْخَبَائِثَ إِلَى اللَّهِ، على معنى أَنَّهُ قَضَى بِهَا وَقَدَّرَهَا. فمن أثبت ذلك ولهج به نُسِبَ إِلَيْهِ، وقيل له: قَدْرِيٌّ، نِسْبَةً إِلَى الْقَدَرِ، وهو القولُ بِأَنَّ الْمَعَاصِيَ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الْعَبْدُ إِنَّمَا هِيَ بِقَدَرِ اللَّهِ كمخلوقاته الأخرى^(٢).

= «كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». وَنَسَبَ إِلَى صَاحِبِ الزُّوَائِدِ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالًا. وَفِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ مَج ٧ ج ١٢ ص ٧٠. عَنْ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ١٠٥: هُود. سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ فَعَلَامَ عَمَلْنَا؟ عَلَى شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ أَمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يُفْرَغَ مِنْهُ؟ قَالَ: فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «عَلَى شَيْءٍ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ يَا عُمَرُ. وَجَرَتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَلَكِنْ كُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

(١) ينظر لسان العرب ج ١١ ص ٥٥-٥٦، واللفظ له بتصرف طفيف. والقاموس ص ٥٩١. وأساس البلاغة ص ٤٩٥.

(٢) ينظر خلاصة الفوائد للإمام القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى عبد السلام بن إسحاق التميمي البهلولي اليماني ت ٥٧٣ هـ، شيخ الزيدية، له مؤلفات مفيدة جداً منها: النكت في الفقه الهادي يورد المسألة مع دليلها، وقد نفع الله به طلاب العلم أجمعين، ومؤلفات أخرى - الطبعة الأولى ١٩٨٩ م حقق الخلاصة: إسماعيل إبراهيم الوزير ص ٢٧. ترجمته بالزركلي ج ٢ ص ١٢١. والجنداري ج ١ ص ٩-١٠. وينظر حول القدرية الأساس الكبير للشرفي ج ١ ص ١٣٢ وما بعدها. والتحفة العسجدية فيما دار من الاختلاف بين العدلية والجبرية، للإمام الهادي الحسن بن يحيى المؤيدي من نسل الإمام الهادي، مولده بصعدة ١٢٨٠ هـ له مؤلفات في عدة فنون. ادعى الإمامة بعد وفاة الإمام المنصور سنة ١٣٢٢ هـ من جامع المزار بوادي قلّة جهات =

الفرق الثاني

في

الفرق بين علم الله وقدرته

الاهتزاز والحذر والحساسية في التعريف حتى عند علماء اللغة، سببه الهروب من هذه التسمية التي تقضي على سمعة من ألصقت به، فكل فرقة من الفرق تبذل كل جهد في زحلقتها عنها، ورميها صوب خصومها، فرارا من الآثار الدائمة^(١)، والنتائج السيئة لمذهب القدرية.

والمسألة قد قتلت العلماء وقتلوها، وحيرت الأفاضل، وضاق بها النظر ذرعاً. فكم من متكلم بارع له في علم الكلام صولة وجولة، يمشي هنا برجل عرجاء، وينظر بمقلة عمياء،

= صعدة، وأجابه الكثير من لواء صعدة، وقع بينه وبين الإمام يحيى حميد الدين حروب ضارية أدت إلى إعتزال الحسن في بلاد الحرجة عام ١٣٣٠ هـ بعد ولاية استمرت سبع سنين. توفي في مدينة باقم ودفن بساحة جامعها الكبير عام ١٣٤٣ هـ ص ١٠.

(١) أي الأحاديث المروية في ذم القدرية. ومنها قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُرْجُؤَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ». ينظر الجامع الصغير ج ٢ ص ٦٩ رقم ٥٠٤٤ صحيح. وما رواه الخطيب بسنده عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «هَلَاكُ أُمَّتِي بِالعَصْبِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالرَّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ ثَبَتٍ» الكفاية ص ٤٩. ورواية أخرى: «هَلَاكُ أُمَّتِي فِي ثَلَاثٍ فِي الْقَدَرِيَّةِ وَالْعَصْبِيَّةِ وَالرَّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ ثَبَتٍ» ص ٥٠. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ، إِنْ مَرِضُوا فَلَا تَعُودُهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُهُمْ» سنن أبي داود ج ٥ ص ٦٦-٦٧ رقم ٤٦٩١ وقال الخطابي: «إِنَّهُ مَنْقُطَعٌ، وَسَاقُ أَبُو دَاوُدَ رَوَايَاتٍ أُخْرَى. وَمَا جَاءَ فِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ مَعَ التَّلْخِصِ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ... إلخ» وحديث آخر «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدَرِ وَلَا تُفَاتِحُوهُمْ» ج ١ ص ٨٥. وروى البخاري: «الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسٌ أُمَّتِي» ينظر التاريخ الكبير له ج ٢ ص ٣٤١. في ترجمة الحكم بن سعيد الأموي رقم ٢٦٨١. وفي كنز العمال عدة روايات في ذم القدرية والمرجئة ج ١ ص ١١٨-١٢٠. رقم الأحاديث من ٥٥٣-٥٦٩.

ويسمع بأذن صَمَاءَ، ومع أني لا أجرؤ على ركوب الموج الهادر، والبحر الزاخر، إلا أنني نتيجة نظرة عَجَلِي في أمّهات المراجع في علم الكلام - حاولت أن أجد سبب الاضطراب العنيف في قضايا القدر - فلمست أن السبب هو الخلط بين علم الله سبحانه وقدرته. وبيانه كما يلي في المقارنة بين علم الله وقدرته، وفعل الإنسان.

علم الله سبحانه وقدرته :

من المعلوم أنه لا نزاع في شمول العلم الإلهي، وإحاطته بما كان ويكون :
﴿عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^(١).

هذا العلم يستحيل أن يتخلف؛ لأنه علمٌ كاملٌ. وكلُّ شيءٍ يجري على الإنسان قد سُجِّلَ في كتاب العلم. ومن هنا اختلطت الأوراق، فمن العلماء من حمل العلم على أنه وصافٌ وكشافٌ لا تأثير له، وإنما التأثير للقُدرة، وهذا من المسلّمات، فنحن نقول: بَنِيَتْ البَيْتَ بِقُدْرَتِي لا بعلمي، ورفَع الأثقال بقوته لا بعلمه، وقد أعلم ماهي الأجزاء التي تُصنَعُ منها الطائرة ولكني لا أقدر على صنْعها. فهل العلم المجرد يصنع طائرة؟ فالتأثير إنما هو للقُدرة لا للعلم. وهذا التفسير هو المناسب لعدل الله وحكمته ورحمته، إذ لا يعقل أن يحكم الربُّ الرحيم مسبقاً على عبد من عبيده، ومخلوقٍ من صنعه بالنار.

والأحاديث السابقة^(٢) تثير الرعب والفجعة إذ هي في ظاهرها تنافي وتناقض إرسال الرسول نفسه، إذ لا معنى لرسالته ودعوته إلى الله مادام الأمر قد فُرِغَ منه، ومادام الإنسان لا يستطيع أن يُغيّر من سلوكه، كما لا يستطيع أن يغيّر من خِلْقَتِهِ وأقرب شيءٍ إلى العقل،

(١) ٣: سبأ.

(٢) المذكورة بهامش التعريف اللغوي للقدر، عند تخريجنا لحديث: «كُلُّ مُسَرِّمٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

والنقل أن علم الله جلّ وعلا يشبه المرآة تعكس فقط الصورة المرتسمة عليها، ولا دخل لها في صنع الصورة. فعلم الله إذًا سابقٌ لا سائق، ولا ينافي تَمَكُّنُ العبد من الفعل والترك؛ لأن علمه تعالى متعلق بالفعل وشرطه، وهذا الشرط هو التمكن والاختيار^(١). ثم إن علم الله محجوب عنا، ولا أحد يعرف هل هو في علم الله من أهل الجنة أم من أهل النار.

وبناء عليه فليس أمام الواحد منا سوى ما كلف به أمرًا أو نهياً لأنه لا يستطيع أن يستند إلى أنه قد علم الله أنه للجنة، وبالتالي فلا تضره المعاصي، أو أنه للنار فلا تنفعه الطاعات لا يمكن الاعتذار بهذا لأن البشر يجهلون تماماً علم الله لأنه شأن من شئونه سبحانه. وقد قال لنا: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقال جل شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾^(٢). حقاً لقد تركنا على المحجة البيضاء، والصراط المستقيم لا اعوجاج ولا لبس، هذا هو التفسير الصحيح إن شاء الله، الذي يراه أهل البيت والمحققون، وتُحْمَلُ عليه الأحاديث والله أعلم.

أما آخرون فقد أخرجوا العلم من هذا المعنى، وقالوا: إذا علم الله أنك ستسرق فإنه لا حرية لك، فأنت مجبرٌ بعلم الله لا خلاص ولا مناص، متعللين بأن وقوع الشيء على خلاف علمه يقتضي انقلاب علمه جهلاً، وذلك محال والمفضي إلى المحال محال، فيكون علمه سائقاً سابقاً.

والقول بأن علم الله سائق الحديث خطأ يلزم منه عدم اختيار الله سبحانه في شيء من أفعاله، فقد علم أنه يخلق ويرزق، فلا بد له حينئذٍ من فعل ما علمه لا خيار له بمقتضى هذا المذهب^(٣).

(١) ينظر التحفة العسجدية ص ١٦.

(٢) ١٠٧: الكهف.

(٣) ينظر التحفة العسجدية ص ١٧.

وهذه هي القدرية والجبرية بعينها وَشَحْمِهَا وَلَحْمِهَا. الأمر الذي أفزع بعض العلماء، فأنكروا أن يكون لله علمٌ سابقٌ، وقالوا: الأمر أنْفُ أي مستأنفٌ، يعلم به بعد حدوثه، فهو تعالى أمر عباده ونهاهم، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه^(١).

الفرع الثالث

فعل الإنسان وعلم الله

عند أن يوزن فعلُ الإنسان بعلم الله، وبأن الله خالق كل شيء، هل يعني ذلك أن علم الله ملجئ؟ وهل أن الله خلق فعل الإنسان؟ وهل إسنادُ فعل العبد إلى العبد إثباتُ خالقي مع الله؟ هذا ما نورد، بدأً بالزيدية والمعتزلة ومن معهم، ثم الأشعرية.

رأي الزيدية ومن معهم:

يقرر علماء الزيدية والمعتزلة ومن يرى رأيهم - أن الله سبحانه خلق الإنسان، وخلق أوصافه من سواد أو بياض. فَكَوْنَ الأرجلِ للمشي، والعيون للنظر، هذا لا دخل لنا به؛ لأنه خاص بالله جلَّ شأنه. أمَّا كَوْنَ الأرجلِ والعيون تستعملُ للطاعة أو المعصية؛ فهذا شيء يخص العبد لا شأن لله سبحانه به، هكذا أراد الله أن يمنح الحرية المطلقة للعبد في أن يفعل، أو لا يفعل^(٢). مع أنه سبحانه وتعالى يستطيع قسرهم لو شاء، لكن القسر ينافي

(١) ينظر كتاب الإيمان ص ٣٦٤.

(٢) ينظر كتاب الأنوار في أصول الدين لأبي الحسين أحمد بن موسى الطبري، من أصحاب الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام. توفي زمن الناصر بن الهادي. ص ٦ وجه «ب» و ص ٧ وجه «أ». وينظر شرح الثلاثين المسألة ص ١١١. وعدة الأكياس ص ١٢٤. والمعالم الدينية في العقائد الإلهية ص ٦٢-٦٣. لمؤلفها الإمام يحيى ابن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني الموسوي العلوي، ولد ببحوث عام ٦٦٧هـ والأظهر أنه ولد عام ٦٦٩هـ =

الحكمة في ترتيب الثواب والعقاب على عمل لا أثر للعبد فيه، مثل: لونه وطوله وقصره. هذا هو قضاء الله وقدره.

فجانب من خلق الله قدر أن يسير وفق مشيئة مرسومة، كنبض القلب وحركة الفلك، وحيز صغير هو أفعال المكلفين، قدر أن يهب لهم حرّيتهم؛ ليصحّ بعد ذلك أن يحاسبهم. فعلاقة فعل الإنسان بالله هي خلق القدرة؛ فهو خالق الفهم، وخالق الداعي، والحاجة إلى الشرب، ثم تركك حرّاً في أن تشرب خمراً أو ماءً، وتتكلم أو تصمت، فهذا فعلك أنت. وكلّ قادر عالم مميّز عاقل؛ فإنّه يقدر على إيجاد الفعل من قبح وحسن ونحوهما: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(١).

ومن قال: إنّ الإنسان كرقعة الشطرنج، وأنّه وفعله فعل لله – فعليه أن يقول: إنّ الله سيعذب الأسود لأنه أسود، وينعم الأبيض لأنه أبيض^(٢).

= بصنعاء ت ٧٤٥ هـ وقبره مشهور مزور بدمار. ادعى الخلافة عام ٧٢٩ هـ وتلقب بالمؤيد بالله كان رحمه الله قِمَطر العلوم (القِمَطر: ما يُصان فيه الكتب. مختار الصحاح ص ٥٥١)، وبحر البحور. من أكابر علماء أئمة أهل البيت الزيدية، وكان شديد المحبة للصحابة، وقد ألّف في الدفاع عنهم «الرسالة الوازعة عن سب الصحابة». يروى أنّ كرّاريس مصنّفات هذا الإمام زادت على أيام حياته. ومن أشهر مؤلفاته الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار – مخطوط في ١٨ مجلد تقريباً. وما البحر الزخار للمهدي إلّا صورة مصغّرة منه. ولا تطيل بذكر مؤلفاته فهو كالسيوطي ألّف في كل فنّ. ينظر البدر الطالع ج ٣ ص ٣٣١. والزركلي ج ٨ ص ١٤٣. والجندي ج ١ ص ٤٢. وتراجم رجال البحر الزخار في مقدمته.

(١) ٢٩: الكهف.

(٢) ينظر غايات الأفكار ج ١ ص ٤٤١ وما بعدها، وج ٢ ص ٥٤٤. ومرقاة الأنظار ص ٧٩. والمعتمد لأبي الحسين المعتزلي ج ١ ص ٣٤٢. وشرح مقدمة القلائد للنجدي ص ٣٤ وجه «ب». وشرح الثلاثين المسألة لابن حابس ص ١١٠-١١١ المسألة رقم ١٢. وشرح الأساس الكبير للشرفي ج ٢ ص ٣١-٣٢. قال: واعلم أنّ المجبرة يكابرون عقولهم، وينكرون الضرورة، ولا يقبلون المراجعة في هذه المسألة، وقد ناظرهم علماء العدل وأفحموهم في كل زمان، فما زادهم ذلك إلّا عتواً ونفورا. وقد روي أن ثمامة بن الأشرس اجتمع بأبي العتاهية الشاعر الجبيري، عند المأمون. فطلب أبو العتاهية مناظرة ثمامة، فقال له المأمون: عليك بشعرِكَ فلست من رجاله، فأبى إلّا =

رُوي أَنَّ الهادي يحيى بن الحسين لما دخل صنعاء اجتمع لمناظرته سبعة آلاف فقيه، واختاروا منهم سبعمائة، وكبيرهم يحيى بن عبد الله بن كليب النقوي، فقالوا: ما تقول في المعاصي؟ أو ممن المعاصي؟ فأجاب الهادي: وَمَنِ العاصي؟ فتَحَيَّرَ النقوي، ولامَهُ أصحابه، فقال لهم: إِن قلت: اللَّهُ، كُفرتُ. وَإِن قلتُ: العبدُ، خَرَجْتُ من مذهبِي، فثبتَ بعدَ ذلكَ مذهب أهل العدل^(١) الذي يفرِّقُ بين ما هو من الله، كالعافية والبلاء والفقر والغنى والخصب والجذب، وما هو من العبد كالفسوق والفجور والظلم والكفر. فالظلم من الظالم، والكفر من الكافر^(٢): ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾^(٣).

ولم يقل من عند خالقهم: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٤). ﴿لَيْسَ مَا قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٥).

= المناظرة، فلما حضر ثمانية قال أبو العتاهة - وقد حرَّك يده - مَن حرَّك يدي يا ثمانية؟ فقال ثمانية: مَن أُمُّه زانية. وروي أَنَّ بعض الجبرية قال لبعض العدلية: من يجمع بين الزانيين؟ فقال العدلي: أبوك. فغضب الجبري، وقال: جعلت أبي قوَّادًا. فقال العدلي: بؤساً لك، تنزه أباك عن ذلك، وتنسبه إلى ربك.

(١) عدة الأكياس ص ١٢٦. وشرح الأساس الكبير ج ٢ ص ٣٢.

(٢) ينظر رسالة للشریف المرتضى «الإمام علي بن الحسين بن موسى الرضى ت ٤٣٦ هـ وأخباره في علمه وأدبه ونبله وديانته وعطفه على طلبة العلم مشهورة مدونة، من أشهر مؤلفاته الأمالي في الآيات والأحاديث المشكلة، وله ديوان شعر مجلدين، والرسالة المذكورة ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، للائمة الأعلام: الهادي يحيى بن الحسين، والشریف المرتضى، والقاسم الرسي، والقاضي عبد الجبار، وأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري المعتزلي من تلاميذ عبد الجبار، وكانت له الرئاسة بعده، له مؤلفات ت ٤٤٠ هـ ص ٢٠٨.

(٣) ١٠٩: البقرة.

(٤) ٧٨: آل عمران.

(٥) ٨٠: المائدة.

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾^(١). ويقول المولى في خلقه الذي أحكمه وأتقنه:
 ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢). وفي فعل العباد ﴿مَا جَعَلَ
 اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ
 الْكَذِبَ وَآكَثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٣).

ومن المعلوم أن الله قد جعل الشاة وخلق البعير، ولكن الذي لم يجعله، ونفاه عن
 نفسه، ماجعلوه في آذان الأنعام من الشق، وما اختلقوه من خرافات وبدع، فذاك كفرهم
 وفعلهم^(٤). علمنا ذلك بالضرورة أولاً، وبلاستدلال ثانياً.

أما أولاً – فحيث إن أفعالنا متوقفة على دواعينا، ولو كانت فعلاً لغيرنا، لبطل ما
 نعلمه من مطابقة الدواعي وجوداً وعدماً.

وأما ثانياً – فإنه يحسن الأمر والنهي والمدح والذم على القيام والقعود، ويقبض على
 طول القامة وقصرها، وهناك فرق بالبدية بين سقوط حجر عليك وبين لكمة إنسان، وإذا
 رماك إنسان بحجر فهل تدم الحجر أو الإنسان؟ مع أدلة دامغة كثيرة^(٥)، ونحن في هذا كمن
 يستدل على أن الشمس مضيئة، والاثنين أكثر من الواحد:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأُذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

كيف وقد تمدح سبحانه بالمغفرة، ولا تصح المغفرة منه لنفسه، لو كانت المعاصي منه

(١) ٣٠: المائدة.

(٢) ٨٨: النمل.

(٣) ١٠٣: المائدة.

(٤) ينظر رسالة الشريف المرتضى ص ٢١١. وكتاب « النجاة »، وهو في إثبات العدل ونفي الجبر رد فيه على

عبدالله ابن يزيد البغدادي ص ٢٧ وما بعدها.

(٥) ينظر المعالم الدينية ص ٦٢-٦٣.

وكان هو العاصي لنفسه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(١).

والتذرع بأن الله خالق كل شيء لا يعني أنه خالق الفضائح والقبائح، فليست من الأشياء التي تدل على تمجيد الله وقدرته.

والزيدية خاصة والمحققون من المعتزلة - ماعدا النظام - لا يقولون إن أفعال العباد غير مقدورة لله، أو إن أفعال الحيوانات خارجة عن قدرته كما يهول الأمر خصومهم^(٢)؛ لأنهم مصرحون في كتبهم، بأن الله لا يعجزه شيء، حتى فعل القبائح - محل النزاع - يصح صدوره منه تعالى بالنظر إلى قَادِرِيَّتِهِ، فكل شيء ممكن من هذه الناحية - كونه قادراً - ولكنه مستحيل بالنظر إلى عادليته وحكمته^(٣)، - كونه عادلاً حكيماً - فالزيدية والمعتزلة ليسوا مجانين حتى يقولوا إن الله لا يقدر على خلق فعل الزنى، فهو قد قدر على خلق السموات والأرض!! ولكن يقولون باستحالة أن يفعل الله ذلك وهو العدل المطلق، فكيف يستقيم أن يخلق فعل الزنى في الزاني ثم يأمر برجمه أو جلده ويحرقه بالنار؟! فإذا لم يكن هذا ظلماً وتعسفاً ولعباً، فماذا سيكون؟ إذ هو بمثابة مَنْ يَقْتُلُ إنساناً، ثم يقف فوق جثته موبخاً لماذا قُتِلْتَ؟

ومن الخطأ النظر إلى جانب التوحيد وإثبات أن كل الحوادث من الله، ومنها فعل الإنسان، ومن لم يقل ذلك، فقد أثبت مع الله فاعلاً - وهو عين الشرك كما يدعي الجبرية. ومن الخطأ أيضاً المبالغة في اعتبار العدل، ونسبة المولى سبحانه إلى العجز عن فعل الظلم؛ لأن العدل يمنع فلا يقدر على فعله^(٤). والصواب مراعاة العدل والتوحيد باعتدال وثبات، كما هو رأي الزيدية.

(١) ينظر «إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد» ص ٢٩٨ - ٣١٠.

(٢) التبصير في الدين ص ٣٨.

(٣) المعالم الدينية ص ٦١-٦٢.

(٤) ينظر شفاء العليل ص ٢٩٦.

وإذا قلنا: بأنَّ اللهَ قَدَّرَ المعصيةَ، فهل يعني أنه أرادها؟

والجواب: أنه قد اعتقد ذلك بالفعل من اعتقده، وقال: إِنَّ اللهَ أَرَادَ كُفْرَ الكافرِ وظلمَ الظالمِ. قال الرازي: استدل أهل السنة على إرادة الله سبحانه كُفْرَ الكافر بقوله تعالى: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَآبِينَ أَيْدِيَهُمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾^(١).

ومعنى الاستدلال: أَنَّ اللهَ قَيَّضَ القرناءَ وهذا فعله، وهو يعلم أثر ذلك، وما يُفْضِي إليه، فلا بد من إرادته لذلك.

أجاب الجبائي: بأنَّه سبحانه لو أراد المعاصي، لكان العصاة بفعلها مطيعين، فالفاعل لما يُرادُّ منه يجب أن يكون مطيعاً.

والأولى من هذا: الدليلُ النقلِيُّ بل والعقليُّ – وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٢). وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^(٣). وكيف يريد الكفر ثم يُعَذَّبُ عليه؟! ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٤).^(٥)

ولكن يبقى التساؤل كما هو. فَمَا تَفْسِيرُ أَنَّ اللهَ قَيَّضَ القرناءَ؟ وَلَنَتْرِكَ الجوابَ لفحلِ الفُحولِ الإمامِ الزمخشري إذ يقول: فَإِنْ قلتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يُقَيَّضَ لَهُمُ القرناءَ مِنَ الشَّيَاطِينِ وَهُوَ يَنْهَاهُمْ عَنِ اتِّبَاعِ خُطُوتِهِمْ؟!

قلت: معناه أنه خَذَلَهُمْ، وَمَنَعَهُمُ التَّوْفِيقَ لِتَصْمِيمِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ قُرَنَاءٌ سِوَى الشَّيَاطِينِ. والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا

(١) ٢٥: فصلت.

(٢) ٥٦: الذاريات.

(٣) ٧: الزمر.

(٤) ٤٦: فصلت.

(٥) تفسير الرازي ج ٧ ص ٣٥٢-٣٥٣.

فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ^(١). وقد أجاب عليه أحمد الإسكندري بكلام فظ، وقال: إِنَّ الله قد ينهى عما يريد وقوعه ويأمر بما لا يريد حصوله بدليل هذه الآية^(٢). ولكن الحق الأبلج، والدليل الواضح، في جانب الزمخشري، والجبائي. والقول ماقالا:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ.

مذهب الأشعرية ومن معهم:

بين أيدينا مذهبٌ على النقيض من المذهب السابق، وهذا المذهب يرى أن الإنسان مسلوب الحرية مشلول الإرادة، ويسير في اتجاه أن كل شيء مخلوق لله، بما في ذلك أفعال العباد، لأنه لا يقدر على الخلق إلا الله، وأيُّ مساس بهذا الأصل يُعدُّ منازعةً لله في صفات الألوهية، حتى وإن كان الفعل خزيًا وعارًا فهو من الله، خطئًا كان أم صوابًا، وليس لقدرة العبد في وجوده أثر^(٣)، ولله أن يفعل في ملكه ما يريد ولو ظلمًا. وقد وصفوا الظلم بأنه تصرف القادر في غير ملكه. وهذا لا يُقال في حق الله. فالكلُّ ملكه.

ومادام كذلك فله أن يعذب جميع الكائنات بدون سببٍ ولا حكمة، بل بالمشيئة المحضة^(٤). وأصحاب هذا الاتجاه منقسمون إلى قسمين:

القسم الأول - الجبرية الخُلص. ومن عقائدهم أن الإنسان وَعَمَلَهُ من فعل الله؛ فهو كقلمٍ في يد كاتب، أو ورقة في مهبِّ الريح. ويضع العلماء المذهب الجهمي على رأس هؤلاء^(٥). ويوضع بجانبهم أبو الحسن الأشعري^(٦). قال إمام الحرمين والرازي والسمرقندي

(١) ٣٦: الزخرف.

(٢) ينظر الكشف مع حاشية لأحمد الاسكندري ج ٤ ص ١٥٤.

(٣) ينظر القضاء والقدر ص ٣١ ومابعداها.

(٤) التبصير ص ١٠٣. وشفاء العليل ص ٢٩٦.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ج ٢ ص ٨٦. ورسائل العدل والتوحيد ص ٣٤٨.

(٦) القضاء والقدر للرازي ص ٣١-٣٢.

وغيرهم: إنَّ مذهب الأشعريِّ هو الجبرُ المحض. وقال البعض: إنَّ الأشعريةَ أهلُ الجبر المتوسِّط^(١).

القسم الثاني - بعض أصحاب الأشعري وقد رجعوا خطوة عن هذا القول؛ لأنهم رأوا فيه إنكاراً للحقيقة^(٢)؛ لأنَّه إذا كان كفرُ الكافرِ، وظلمُ الظالمِ، اضطراباً، مثل: حركة المرتعش، ودقات القلب، فما معنى إرسال الرسل، والوعد والوعيد؟! ومن أجل ذلك حاولوا إيجاد مخرج، فقالوا: بالكسب، أي إنَّ أفعالَ العبادِ خُلِقَ لله، وكسب من العباد^(٣).

ولبيان المراد بالكسب المذكور، ثارت بلبلة كلامية عنيفة بين القائلين به أنفُسهم، وبينهم وبين خصومهم. فعند المعتزلة: الكسبُ هو وقوع الفعل بإيجاد العبد وإحداثه، ومشيعته من غير أن يكونَ الله شاءهُ أو أوجده^(٤). وكسبُ الجبرية الخالصة لفظاً لا معنى له، ولا حاصل تحته. قال الأشعري: الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدره مُحَدَّثه، فيكون كسباً لمن وقع بقدرته^(٥). على أنَّه قد استقر رأيه أخيراً على أنَّ القدرة الحادثة لا تؤثر في المقدور ولا في صفاته، فالكل واقع بالقدرة القديمة. وتابعه عامة أصحابه^(٦). وقال أبو بكر الباقلاني: الكسبُ ما وجدوا عليه قُدْرَةً مُحَدَّثَةً.

وقيل: إنَّه مُتعلِّق بالقادر على غير جهة الحدوث. وقيل: المقدورُ بالقدرة الحادثة. وليس المراد بالقدرة في هذا كله - القدرة على وجود ما يُسمَّى كسباً^(٧)، فإنَّ القادر على

(١) العلم الشامخ ص ٢٨٢.

(٢) شفاء العليل ص ٢٦٢.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ج ٢ ص ٦٣٩ وما بعدها.

(٤) شفاء العليل ص ٢٥٩.

(٥) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٢٢١.

(٦) شفاء العليل ص ٢٦١.

(٧) شفاء العليل ص ٢٥٩.

وجوده هو الله، وإنما المراد أن للكسب تعلقاً بالقدرة الحادثة لامن باب الحدوث والوجود^(١). وقال بعضهم: كل فعل يقع على سبيل التعاون يُسمى كسباً. وقال آخرون: قدرة المكتسب تتعلق بمقدوره على وجهٍ ما، وقدرة الخالق تتعلق به من جميع الوجوه.

وتسمية الفعل كسباً معنى طارئ غامض^(٢)، فهو حسب فهمي بمثابة طلاء يُطلَى به الحَدَثُ. فالباقلائي الذي يتزعم هذه المقولة يرى أن قدرة الله تعالى مستقلة بإيجاد ذوات الأفعال الصادرة من العباد التي لا توصف بحُسنٍ ولا قُبْحٍ، ولا يُستَحَقُّ عليها ثوابٌ ولا عقابٌ، وكون تلك الذوات متصفةً بصفةٍ مخصوصة؛ فهذه الصفة هي أثرُ قدرة العبد^(٣).

والمثال الذي يوضحها هو أن حركة الصلاة، وحركة السباحة، وحركة المشي، وحركة الرقص، كلها حركاتٌ من خلقِ الله وفعله. وفعلُ العبدِ بقدرته الحادثة المُقَارِنَةُ للحركة الأصلية، التي هي من الله - تُسمى كسباً، أي أنه تحرك حركة صلاة، أو تحرك حركة سباحة؛ فهذه المسححة أو الطلاء الذي وُصِفَتْ به الحركة - هي كَسْبُ الْعَبْدِ. فعندما يتحرك العبد، أو بالأصح يُحرِّك تحرك صلاة، نقول: إن الحركة ذاتها من فعل الله، وكون هذه الحركة تُوصف وتُسمى بالصلاة؛ فهذا كسبه، وعلى هذه فقس ما سواها. فالإنسان على هذا كما لو جرفه تيار، وأثناء اندفاع التيار به يصطدم بصخرة، وأحياناً بشجرة، فنقول: كونك قد جرفك التيار ليس فعلك، وكونك اصطدمت بصخرة أو شجرة يُعدُّ كَسْبَكَ يُحسبُ لك أو عليك.

ولهذا الاضطراب العظيم والحيرة - ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مذهب المعتزلة أقرب إلى العقل، واعتبر الأشاعرة مجبرة^(٤). وقال ابن القيم، وقال: هو قول كثير من

(١) شفاء العليل ص ٢٥٩.

(٢) شفاء العليل ص ٢٥٩.

(٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ج ٢ ص ٢١. وشفاء العليل ص ٢٦٠.

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٩٨.

العقلاء: إن هذا من محالات الكلام^(١)، وقد أنشد المقبلني حول الكسب أبياتا ساخرة^(٢).

تقييم مذهب القدرية الجبرية:

إننا - وإن كنا نستبعد ارتكاب الكبائر كالزنى والكذب من أهل الجبر، فقد لا يعدو الأمر مجرد الاعتقاد، وهو اعتقاد فاسد وكبيرة - لكننا لا نأمن الرواة ولا الشهود من أهل هذا الاعتقاد، فما داموا معتقدين أن المعاصي من الله تنزه عن ذلك، فلم يبق لديهم خشية، أو ضمير يؤنبهم؛ لأنهم قد استراحوا بأن الجرم الذي اقترفوه ليس منهم، ولا حول لهم ولا قوة فيه، وهذا شبيه بقول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾^(٣).

ولذلك فلا مناص من الاحتياط والتحري على أضعف الافتراضات، إن لم نقل بإلغاء روايتهم وشهادتهم على الإطلاق. فليس بعد نسبة القبائح إلى الله سبحانه، وإعفاء البشر من المسؤولية ضلالة، وما وراءها وراء. وإذا فتشنا عن الجرح فكفى بوصمة الجبر والقدر قاصمة للظهر. ولله في خلقه شؤون.

(١) شفاء العليل ص ٢٦٠-٢٦١.

(٢) الأرواح النوافخ مع العلم الشامخ ص ٢٨٣، من هذه الأبيات:

كَذَبُوا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ	إِنَّ سَيْنَ الْكَسْبِ ذَالٌ
غَيْرُ ذَا لِلْأَشْفَعِيَّةِ	هَكَذَا قَالُوا وَعِنْدِي
وَأَفْتَرَوْهُ عَنْ رُوِيَّةٍ	جَحَدُوا عَقْلًا وَشَرْعًا
لَيْسَتْ الشَّمْسُ مُضِيَّةٍ	صَدَّقُونِي أَوْ فَقُولُوا

(٣) ٣٩: الحجر.

المطلب الثاني

في

التشيع وأثره على الجرح والتعديل

تمهيد وتقسيم:

الحديث عن التشيع مثيرٌ ومفيدٌ، وسيكون هذا المطلبُ دَسِمًا جدًّا، ولولا أنَّ التقسيم الشكلي اقتضى أن نتحدَّث عنه في مطلب لاستحقَّ الحديث في بابٍ كاملٍ على الأقل. لكن المضمون هو المضمون، ولذلك فسنجمع شتات الحديث في ستة فروع:

الفرع الأول - في تعريف التشيع.

الفرع الثاني - في رأي المحدثين في التشيع.

الفرع الثالث - في سبب الجرح بالتشيع.

الفرع الرابع - في عداة الأمويين والعباسيين لعلي وشيعته.

الفرع الخامس - في موقف المحدثين ورأيهم في غير الشيعة.

الفرع السادس - تقييم موقف المحدثين.

الفرع الأول في تعريف التشيع

تمهيد :

التشيع قديم النشأة فهو مرتبط بشخص الإمام علي عليه السلام قد أطلق مصطلح الشيعة على أنصار علي ومحبيه، بدأ بالصحابة رضي الله عنهم حيث برز في هذا الولاء وحمل ذلك اللقب سابقون من الصحابة كبار أمثال عمار وأبي ذر وسلمان ، بل أكثر من هذا ربط النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبه بالإيمان وبغضه بالنفاق ، فصار حبه علامة صادقة على الإيمان الصادق ، وبُغضه علامة على النفاق ، فالحديث النبوي جزم بأنه « لا يُحِبُّهُ إِلَّا مؤمن ولا يبغضه إِلَّا منافق » ، وسيأتي مع تخريجه .

فأي طاعن في شيعة علي المتبعين نهجَ عمّار في تشيعه ، فإنما هو برهان على نفاق الطاعن ، وبالتالي فهو غير ثقة ولا صادق لأن آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أتمن خان ، نعوذ بالله من ذلك .

تعريف التشيع :

كل قوم اجتمعوا على أمرٍ فهم شيعةٌ . وأصل الشيعة الفرقة من الناس . وقد غلبَ هذا الاسمُ على من يتولّى علياً وأهل بيته رضوانُ الله عليهم أجمعين ، حتى صارَ لهم اسماً خاصاً ، فإذا قيل : فلانٌ من الشيعة ، عُرِفَ أنه منهم . وأصل ذلك من المشايعة وهي المتابعة والمطّاوعة . والشيعة قومٌ يَهُوونَ هَوَى عِترَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَيُؤَلُّونَهُمْ^(١) .

(١) لسان العرب ج٧ ص٢٥٨ . القاموس ص ٩٤٩ . مختار الصحاح ٣٥٣ . المصباح المنير ج١ ص٣٥٣ . وتاج العروس ج ٢١ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ . وأساس البلاغة ص ٣٤٣ . والمنجد ص ٤٢٣ . وأعيان الشيعة ج ١ ص ١٨ - وما بعدها . وأضواء على الشيعة ص ١٣ وما بعدها . ودائرة المعارف الإسلامية الشيعة ج ١ ص ٧ وما بعدها .

تعقيب :

التشيع بهذا المفهوم يجب أن يكون صفةً كلِّ مسلم، والشيعية بهذا الاعتبار ينبغي أن يشمل المؤمنين قاطبة. فاحترام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأهل بيته عليهم السلام، مع أنه جزءٌ من الدين - هو ضربٌ من الوفاء والاعتراف بالجميل. لهذا كان التشيع عنواناً لكثير من الفرق والطوائف التي شغلت الساحة الإسلامية، منها ما كان تحت لواء أئمة آل البيت بدأ بعلي عليه السلام، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم زيد، فالنفس الزكية، إبراهيم أخوه، وهذا التشيع هو التشيع السني باعتباره نصراً للدين تحت لواء قرناء الكتاب.

ومنها من استغلت دماء آل البيت، وقامت تطالب بدمائهم وتنتقم لهم لكي تبني ملكاً وتكسب جاهاً، فقامت وانهدت على ذلك دول، وانهدت عروش، وأخذت كل فرقة تدعي رضى أهل البيت عنها.

ونحن لا ندخل في مناقشة فرق الشيعة بل نكتفي بالتنويه والتنبيه إلى أن أعداء علي أولاده لا يفرقون بين ما هو شيعي من طراز عمار بن ياسر وبين شيعي يزعم أن جبريل غلط بالرسالة^(١)، بل يخلطون عمداً ويخبث وسوء نيه لكي يتسنى لهم تشويه صورة الشيعة جملة وتفصيلاً، ويحلوا لأعداء الشيعة أن يخترعوا عبدالله بن سبأ وأن يسندوا إليه أحداثاً وأدواراً لا يقدر عليها إبليس نفسه وجاء المقلدون الجامدون فاطلقوا على الشيعة بدون تمييز ما أطلقه قتلة الحسين وزيد.

(١) قال الإمام علي عليه السلام: «هَلَكَ فِي اثْنَانِ، مُحِبٌّ غَالٍ، وَمُبْغِضٌ قَالٍ» وقد وردت: «هَلَكَ فِي رَجُلَانِ...». (ينظر نهج البلاغة ص ٦٨٨ فقرة ١١٨). فالغالي من رفعه إلى مقام الألوهية أو زعم أن جبريل غلط بالرسالة إلى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقد كانت لملي. وقد عثر الإمام علي عليه السلام على قوم يقولون باللوهية، فأمر بحرقهم، وهي عقوبة صارمة تناسب ضلالهم. ينظر ابن أبي الحديد ج ٥ ص ٨٨١ بلفظ مقارب.

لكنني في هذه العجالة أكشف عن السنة الشيعية والشيعية السنة من خلال عرض فكر الزيدية وطريقتهم ، ليظهر أنهم لا يحددون قيد أثمة عن الكتاب والسنة ، وإنما تمسكهم بمر الحق والتقيد بالدليل دون خوف من سلطان ولا رغبة في مال جلب لهم المتاعب وصب عليهم المصائب ، فأصبحوا هدفاً لكل مغرض .

الزيدية :

حافظ الزيدية على وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أهل بيته « أذكركم الله في أهل بيتي » « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير أنبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض »^(١).

والنقد الموجّه لشيعه آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتهمة التي يراها المقلدون لصيقة باسم التشيع إنما هي نتيجة الحروب الشرسة التي خاضها البغاة ضد علي كرم الله وجهه ولله القائل :

آل حرب أشعلتم نار حرب لبني هاشم يشيب منها الوليد

فابن حرب للمصطفى وابن صخر لعلي وللحسين يزيد

فالحروب الدامية التي أشعلها معاوية ضد الإمام علي ومن أشهرها معركة صفين فقد أسفرت عن أكثر من سبعين ألف قتيل من جملتهم عمار بن ياسر رضي الله عنه وأرضاه الذي كان من أبرز أنصار علي وتبين بقتله إصرار معاوية على الخطأ ، لأن الإمام البخاري روى لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم « ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار » . وليس عمار وحده الذي قاتل بجوار علي بل كل أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم

(١) أخرجه الإمام مسلم ج ٤ برقم ١٨٧٤ ، والطبراني في الأوسط ج ٣ ص ٣٧٤ برقم ٣٤٣٨ ، والشجري ج ١ /

١٤٣-٣٣١ ، والبيهقي في السنن ج ٢ ص ٤٨ ، وابن حنبل ج ٤ ص ٣٧ برقم ١١١٣١ . والترمذي ج ٥ ص ٦٢٢

برقم ٣٧٨٨ .

وآله وسلم اصطفوا تحت رايته ما عدا نفراً كأصابع اليدين، اعتزلوا القتال ثم ندموا على تركهم القتال مع إمام الهدى وابن عم المصطفى، ولا سيما بعد أن رأوا صبيان بني أمية يتلاعبون بمصير أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم متخذين عباد الله خولا، وما الله دولا.

وبعد مصرع علي عليه السلام كان من الطبيعي - وقد امتد نفوذ معاوية على كل أقطار الإسلام - أن يجتهد في إيذاء عليٍّ ومحبيه، فأمر بلعنه، وأطلق على العام الذي بويع فيها من الناس كآفة عام السنة والجماعة، وأصبح علي وأصحابه أعداء السنة، والخارجين على الجماعة وترسخ بذلك في أذهان الناس إما رغبة أو رهبة. لكن الزيدية ظلت على العهد والوعد لعلي وأصحابه وفاءً منهم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولمن اهتدى بهديه وسار على دربه؛ ولهذا فدفاعي سيكون عن الزيدية الذين تغنى بنهجهم العلماء.

أنشد البدر الأمير قول بعض علماء مصر:

أَنَا شِيعِيٌّ لآلِ الْمُصْطَفَى غَيْرَ أَنِّي لَا أَرَى سَبَّ السَّلَفِ
أَقْصِدُ الْإِجْمَاعَ فِي دِينِي وَمَنْ قَصِدَ الْإِجْمَاعَ لَا يَخْشَى التَّلَفِ^(١)

وهذا إمام المسلمين الشافعي يقول:

يَا آلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ حُبُّكُمْ فَرَضٌ مِنَ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ أَنْزَلَهُ
كَفَاكُمْ مِنْ عَظِيمِ الْقَدْرِ أَنْكُمْ مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُمْ لَا صَلَاةَ لَهُ^(٢)

(١) ينظر الروضة الندية في شرح التحفة العلوية، والتحفة منظومة له ولوالده في فضائل الإمام علي - المكتبة الإسلامية ص ١١١.

(٢) ينظر ديوان الإمام الشافعي - المكتبة الشعبية - بيروت ص ٧٢. وقال:

قَالُوا تَرُفُّضْتُ قُلْتُ كَلًّا مَا الرُّفْضُ دِينِي وَلَا اغْتِقَادِي =

= لَكِنْ تَوَلَّيْتُ دُونَ شَكِّ
إِنْ كَانَ حُبُّ الْوَصِيِّ رَفْضًا

الديوان المذكور ص ٣٥ . وقال رضوان الله عليه :

يَا رَاكِبًا قِفْ بِالْحَصْبِ مِنْ مَنَى
سَحْرًا إِذَا قَاضَ الْحَجِيجُ إِلَى مَنَى
إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ

الديوان المذكور ص ٥٥ . وقال :

إِذَا نَحْنُ قَضَيْنَا عَلَيْنَا فَلْيُنَا
وَقَضَلُ آبِي بَكَرٍ إِذَا مَا ذَكَرْتُهُ
فَلَا زِلْتُ ذَا رَفْضٍ وَتَصَبُّ كِلَاهُمَا

الديوان المذكور ص ٧٢ . وقال :

آلِ النَّبِيِّ ذَرِيعَتِي
أَرْجُو بِهِمْ أُعْطَى غَلْدًا
وقال : إِذَا كَانَ ذَنْبِي حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ

خَيْرَ إِمَامٍ وَخَيْرَ هَادِي
فَلْيَنْبِي أَرْقَضُ الْعِيبَ بَادٍ

وَأَهْتَفَ بِقَاعِدِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ
فَيْضًا كَمُلْتَطِمِ الْفُرَاتِ الْفَائِضِ
فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

رَوَافِضُ بِالْتَّفَضِيلِ عِنْدَ ذَوِي الْجَهْلِ
رُمِيتُ بِتَصَبُّ عِنْدَ ذِكْرِي لِلْفَضْلِ
بِحُبِّهِمَا حَتَّى أُوسِدَ فِي الرَّهْلِ

وَهُمُ إِلَهِي وَسَيِّلَتِي
بِيَدِي الْيَمِينِ صَحِيفَتِي
فَلْيَذَلِّكَ ذَنْبٌ لَسْتُ عَنْهُ أَتُوبُ

وقد نقل البيهقي عن الربيع بن سليمان أحد أصحاب الشافعي رضي الله عنه قال : قيل للشافعي رضي الله عنه : إن أناساً لا يصبرون على سماع منقبة أو فضيلة لأهل البيت ، فإذا رأوا واحداً منا يذكرها يقولون : هذا رافضي ، يأخذون في كلام آخر . فأنشأ الشافعي رضي الله عنه يقول :

إِذَا فِي مَجْلِسٍ ذَكَرُوا عَلِيًّا
وَأَجَرَى بَعْضُهُمْ ذِكْرِي سِوَاهُمْ
إِذَا ذَكَرُوا عَلِيًّا مَعَ بَنِيهِ
وَقَالَ تَجَاوَزُوا يَا قَوْمُ هَذَا
بَرِئْتُ إِلَى الْمُهَيِّمِينَ مِنْ أَنْاسٍ
عَلَى آلِ الرَّسُولِ صَلَاةُ رَبِّي
وَسِبْطِيهِ وَقَاطِمَةُ الزَّكِيَّةِ
فَأَيُّقِنْ أَنَّه لِسَلْقَلَقِيَّةِ
تَشَاغَلَ بِالرَّوَايَاتِ الْعَلِيَّةِ
فَهَذَا مِنْ حَدِيثِ الرَّافِضِيَّةِ
يَرَوْنَ الرَّفْضُ حُبَّ الْقَاطِمِيَّةِ
وَلَعَنَتْهُ لِبَيْتِكَ الْجَاهِلِيَّةِ

الديوان المذكور ص ٩٠ . والسَّلْقَلَقُ : التي تحيض من دبرها . والسَّلْقَةُ : المرأة السَّلِيْطَةُ الفاحشة . القاموس

ص ١١٥٥ . وقال :

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ قَدْ ذَهَبَتْ بِهِمْ مَذَاهِبُهُمْ فِي أَبْحَرِ الْغَيِّ وَالْجَهْلِ =

الفرع الثاني

في

رأي المحدثين في التشيع

لمعرفة ذلك نسوق نصين في تقسيم التشيع. الأول - للحافظ الذهبي. والثاني - للحافظ ابن حجر. فهما إماما أهل هذا الفن.

النص الأول - قال الذهبي في أبان بن تغلب الكوفي: «شيعي جلد»، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم، وأورده ابن عدي [في الضعفاء] وقال: كان غالباً في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع؟! وحده الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟!

= رَكِبْتُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ فِي سُفْنِ النُّجَا وَهُمْ أَهْلُ بَيْتِ الْمُصْطَفَى خَاتَمِ الرُّسُلِ
وَأَمْسَكْتُ حَبْلَ اللَّهِ وَهُوَ وَلَاؤُهُمْ كَمَا قَدْ أَمَرْنَا بِالتَّمَسُّكِ بِالْحَبْلِ

وقد عزا بعضهم هذه للحسن البصري، وبعضهم لميمون بن مهران. وقد كان الشافعي رحمه الله يخفي بين جوانحه تشيعاً عارماً، أظهرته هذه الومضات.

لَوْ شَقَّ قَلْبِي لَبَدَا وَسْطُهُ الْعَدْلُ وَالْتَوَجَّيْتُ فِي جَانِبِ
سَطْرَانٍ قَدْ خُطَا بِلاَ كَاتِبِ وَحُبُّ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي جَانِبِ
إِنْ كُنْتُ فِيهِمَا قُلْتُهِ كَاذِبًا فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِ

وَتَمَثَّلَ حِينَ عَوَيْتَ فِي عَدَمِ إِكْثَارِهِ مِنْ مَدْحِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِعْلَانِ تَشْيِعِهِ لَهُ بِقَوْلِ نَصِيبٍ:

لَقَدْ طَالَ كَيْثَمَانِيكَ حَتَّى كَأَنِّي بِرَدِّ جَوَابِ السَّائِلِي عَنْكَ أَعْجَمُ
لَا سَلَمَ مِنْ قَوْلِ الْوَشَاةِ وَتَسْلَمِي سَلِمْتُ وَهَلْ حَيٌّ مِنَ النَّاسِ يَسْلَمُ

ينظر النصائح الكافية لمن يتولى معاوية للسيد العلامة محمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن يحيى العلوي الحسيني ص ١٨٧-١٨٨. وأورد شيئاً من ذلك صاحب الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، لابن حجر ص ١٣٢-١٣٣.

وجوابه: أن البدعة على ضربين: بدعةٌ صغرى، كغُلُو التشيع، أو كالتشيع بلا غُلُو ولا تحرق؛ فهذا كثر (كثير) في التابعين وتابعيهم، مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء؛ لذهب جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعةٌ كبرى، كالرفض الكامل والغُلُو فيه، والخطُّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يُحتجُّ بهم ولا كرامة.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم، هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة من حارب علياً، وتعرضَ لسبِّهم. والغالي في زماننا وعُرفنا، هو الذي يُكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً؛ فهذا ضالٌّ مُفترٍ. ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل يعتقد علياً أفضلَ منهما^(١).

وقال الذهبي في ترجمة أبان^(٢) «وهو صدوق في نفسه، عالمٌ كبيرٌ، وبدعته خفيفةٌ، ولا يتعرض للكبار».

النص الثاني - للحافظ ابن حجر، قال: «والتشيعُ محبةٌ عليٌّ وتقديمٌ على الصحابة. فمن قدمه على أبي بكرٍ وعمرَ فهو غالٍ في تشيعه، ويُطلقُ عليه رافضي، وإلا فشيوعي. فإن انضافَ إلى ذلك السبُّ أو التصريحُ بالبغضِ فغالٍ في الرفض، وإن اعتقد الرجعةَ في الدنيا فأشدُّ في الغلو»^(٣).

(١) الميزان للذهبي ج ١ ص ٤-٥. وفي ترجمة أبان - تاريخ البخاري ج ١ ص ٤٥٣. وابن عدي في الضعفاء ج ٦ ص ٣٨٩. وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٩٦-٩٩. وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٣. وتقريب التهذيب لابن حجر ج ١ ص ٣٠. وتهذيب الكمال ج ٢ ص ٦ وما بعدها. ومعجم رجال الحديث للخوئي ج ١ ص ٤٣-١٥٤.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٣٠٨. والعبر في خبر من غبر، للذهبي ج ١ ص ١٩٢. ذكر أنه توفي سنة ١٤٠ هـ وقال فيه: «القارئ المشهور، وكان من ثقات الشيعة».

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري ج ٢ ص ١٧٩.

يُفْهِمُ من كلام الحافظين أَنَّ المحدثين يَضَعُونَ التشيعَ عموماً في باب الابتداع . فمتى فاحت من الراوي رائحةً محبةً لأمير المؤمنين عليٍّ - أفسدت نقاوة حديثه، ويُقْبَلُ إن قُبِلَ على مَضَضٍ^(١) بعد أن يُقَرَّعَ بتهمة التشيع، وَمَنْ كَانَتْ دَارُهُ بالكوفةِ رُمِيَ بِهِ . وَأنت تعرف ما يترتبُ على ذلك من أحكامٍ قاسية، دَبَّ ودرَجَ على إصدارها الأولُ والآخِرُ^(٢) .

يشهد لذلك ما سبق من كلام الحافظين؛ فالذهبي رحمه الله جعل التشيع ثلاثة أقسام:

الأول - تشيعٌ بلا غُلُوٍّ ولا تحرُّقٍ . وهذا القسمُ كما قال الإمام محمد بن اسماعيل الأمير:^(٣) «صفةٌ لازمةٌ لكلِّ مؤمنٍ، وإلاَّ فما تمَّ إيمانه، إذ مِنْهُ موالاةُ المؤمنين، ولا سيما رأسُهم وسابقُهم، فكيف يقول: فلو ذَهَبَ حديثُ هؤلاء - يريد الذين وَالُوا عليّاً رضي الله عنه بلا غُلُوٍّ - وما الذي يُذْهِبُهُ بعد وصفه لهم بالدين والصدق والورع؟! ليت شعري أيزهيه فعلُهم لِمَا وَجَبَ مِنْ مَوَالَاةِ رَأْسِ الْمُؤْمِنِينَ، الذين لو أَخْلَوْا بِهِ لَأَخْلَوْا بِوَجِبٍ، وكان قَادِحاً فيهم؟! وَلِلَّهِ دَرٌّ كَثِيرٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لقد أَتَوْا بِالْوَجِبِ، وَدَخَلُوا تَحْتَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٤) . وتحت قوله تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ

(١) أَمْضَهُ الْجُرْحُ: أَوْجَعَهُ. وَالْكُحْلُ يَمْضُ الْعَيْنَ - أَيُّ يُحْرِقُهَا، وَالْمَضَضُ: وَجَعُ الْمَصِيبَةِ. مختار الصحاح ٦٢٦ .

(٢) ذكر ابن كثير في البداية والنهاية ج ٨ ص ١٢-١٣ . حُبُّ أَهْلِ الْكُوفَةِ لِعَلِيٍّ تحت عنوان: «غريبة من الغرائب وأبداء من الأوبد»، وبالرغم من أن سفيان الثوري وَمَنْ فِي درجته يفضلون عليّاً على غيره - فلم يمنع ذلك ابن كثير من الغلظة عليهم .

(٣) ثمرات النظر ص ٨ ضمن مجموع رقم ١٠ - بدار المخطوطات - صنعاء .

(٤) ١٠: الحشر .

اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»^(١).

وَمِنْ هَاهُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ مَطْلَقَ التَّشْيِيعِ بَدْعَةٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْقَدْحُ بِهِ بَاطِلٌ؛
حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ الرِّفْضُ الْكَامِلُ، وَسَبُّ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ وَحِينَئِذٍ فَالْقَدْحُ بِسَبِّ
الصَّحَابِيِّ لَا بِمَجْرَدِ التَّشْيِيعِ^(٢). وَأُضِيفُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْبَدْرُ الْأَمِيرُ مِنَ النِّقَاشِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ
— وَهُوَ حُجَّةٌ فِي السَّنَةِ، وَعَالَمٌ كَبِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْفَنُونِ — فَأَقُولُ: إِنَّ اعْتِبَارَ
التَّشْيِيعِ الْمَطْلُوقِ بَدْعَةً مُشْكِلٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمُحَدِّثِينَ، فَإِنَّهُمْ بِدُونِ شَكٍّ وَجَمِيعَ أَمَةٍ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَكُونُونَ^(٣) الْوَدَّ الْعَمِيقَ وَالْاحْتِرَامَ الْبَالِغَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
مَاعِدَا النَّزْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي يَتَذَرُّ بِنِغْضِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ — وَيُسَمَّوْنَ بِالنَّوَاصِبِ^(٤). فَكَيْفَ يَقُولُ
الْحَافِظُ: وَالتَّشْيِيعُ مَحَبَّةٌ عَلِيٌّ، فَمَنْ قَدَّمَهُ فَهُوَ رَافِضِيٌّ، وَإِذَا لَمْ يُقَدِّمْهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَحَبُّهُ فَقَطْ،
مِنْ دُونِ تَقْدِيمِ — فَهُوَ شَيْعِيٌّ؟^{١٩}. وَالْقَوْلُ هَذَا يُوحِي بِأَنَّ السَّلَامَةَ مِنَ التَّشْيِيعِ عَدَمُ مَحَبَّةِ عَلِيٍّ
عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَيْسَ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا هَذَا. وَهَذَا مِنْ زَلَّاتِ الْفَضْلَاءِ، وَعَثَرَاتِ الْكَرَامِ. وَلِكُلِّ
جَوَادٍ كِبَوَّةٌ، وَلِكُلِّ صَارِمٍ نَبَوَّةٌ.

وَقَدْ آنَ الْأَوَانُ لِلتَّخْلُصِ مِنْ عَقْدَةِ التَّشْيِيعِ، وَاعْتِبَارِهِ وَصْمَةً قَادِحَةً؛ لِأَنَّ زَمَنَ بَنِي أُمَيَّةَ
وَبَنِي الْعَبَّاسِ قَدْ وَلَّى، وَلَمْ يَعُدِ الْمَبْرُرُ قَائِمًا لِلْهَرُوبِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

(١) ١٠٠: التوبة.

(٢) ثمرات النظر ص ٨-٩.

(٣) كَنَّ الشَّيْءَ: سَتَرَهُ وَصَانَهُ مِنَ الشَّمْسِ، وَبَابُهُ رَدَّ. وَأَكَنَّهُ فِي نَفْسِهِ أَسْرَهُ. وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: كَنَّهُ وَأَكَنَّهُ بِمَعْنَى
وَاحِدٍ فِي الْكِنِّ وَفِي النَّفْسِ جَمِيعًا. وَالْكِنُّ بِالْكَسْرِ: وَقَاءُ كُلِّ شَيْءٍ وَسْتَرَهُ. يَنْظُرُ مُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٥٨٠.
وَالْقَامُوسُ ص ١٥٨٤.

(٤) النواصب: قوم يتدبنون ببغضة علي عليه السلام. لسان العرب ج ١ ص ١٥٧؛ لأنهم نصبوا له أي عادوه.
وينظر القاموس ص ١٧٧. ومختار الصحاح ص ٦٦١. نَصَبَ مِنْ بَابٍ: ضَرَبَ.

وَذَمٌّ مِنْ يُحِبُّهُمْ . وَإِذَا قَدَّمْنَا عَلَيَّ غَيْرَهُ ، مَعَ تَوَلَّيَ الْجَمِيعَ فَمَا فِي ذَلِكَ ؟ هَلْ يُصَادِمُ نَصًّا ؟ أَوْ يَهْدِمُ سُنَّةً ؟ لَعَلَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ أَرَادُوا قَمَعَ الْمُبَالِغِينَ فِي التَّشْيِيعِ فَوَقَعُوا فِي هَضْمٍ عَلَيَّ وَتَقْلِيلٍ شَأْنَهُ . وَالصَّوَابُ لَيْسَ فِي هَذَا وَلَا ذَاكَ ، بَلْ « خِيَارُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ » ^(١) ، فَالِنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ لَهُمْ مَقَامُهُمُ الَّذِي لَا يُدَانِي ، ثُمَّ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَلِيهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثاني من الأقسام - تقدِيمُ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ تَوَلَّيَهُمْ وَمَحَبَّتَهُمْ جَمِيعًا ، وَهَذَا التَّشْيِيعُ فِيهِ غُلُوٌّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ ؛ وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّ مِنْ قَدَمِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهُوَ غَالٍ فِي تَشْيِيعِهِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ رَافِضِي .

اعتراض :

تَسْمِيَةُ مَنْ يُقَدَّمُ عَلَيَّ بِالشَّيْعِيِّ الْغَالِي تَسْمِيَةٌ مُبْتَدَعَةٌ ، وَاصْطِلَاحٌ مُسْتَحْدَثٌ . وَالْمُصْطَلِحَاتُ وَالتَّسْمِيَّاتُ لَا وَزْنَ لَهَا إِنْ لَمْ تَقُمْ عَلَى دَلِيلٍ ، بَلْ هِيَ بَدْعَةٌ مُحَرَّمَةٌ إِنْ تَسَبَّبَتْ فِي أَذِيَةِ مُسْلِمٍ وَهَتَكَ عَرَضَهُ ، وَتَدَخَّلَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ ^(٢) . وَالْأَدْلَةُ تَوْجِبُ مَحَبَّةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ ^(٣) قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا ، أَوْ لَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ » ^(٤) . وَهَلِ الْإِيمَانُ إِلَّا الْحُبُّ فِي اللَّهِ ؟

كَمَا أَنَّ أَدْلَةَ تَحْرِيمِ الْغُلُوِّ قَاطِعَةٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَهِيَ أَدْلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ :

(١) تقدم تخريجه .

(٢) ١١ : الحجرات .

(٣) ثمرات النظر ص ٧ .

(٤) صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣ ، ومختصره ص ٢٤ ، حديث رقم ٣١ . وثمرات النظر ص ٧ .

من القرآن الكريم - يقول تعالى: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾^(١).

ومن السنة: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوفِ فِي الدِّينِ»^(٢). وهذا القسم من التشيع ليس من الغلو في قليل ولا كثير؛ لأن الغلو كما قال العلامة الأثير: لا يتحقق إلا بإطلاق ما لا يحل إطلاقه في المحبوب المغلوف في حبه، أو فعل ما لا يحل فعله له، أو ذكر الغير بما لا يحل لأجله. وأما زيادة محبة الشخص لبعض أهل الإيمان مع محبته للجميع؛ فهذا لا إثم فيه ولا قدح به وإن سمي غلواً^(٣).

ثم استدل رحمه الله: بأن بعض المؤمنين عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا أحب إليه من بعض. فأسامة رضي الله عنه اشتهر بأنه حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم^(٤). وعائشة رضي الله عنها أحب نسائه إليه^(٥) - ماعدا خديجة - إذا عرفت هذا فالشيعة قد أتى بالواجب من محبة هذا البعض من المؤمنين، فإن كان غالباً فيه فقد ابتدع بالغلو وأثم إن أفضى به إلى ما لا يحل، وأما مجرد المحبة والميل، فهو إذا صح أنه غلواً لا إثم فيه^(٦).

(١) ١٧١: النساء. و ٧٧: المائدة.

(٢) في مسند الإمام أحمد عن أبي العالية عن ابن عباس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداة جمع «هَلُمَّ الْقُطْ لِي». فلقطت له حصيات من حصي الخذف. فلما وضعهن في يده، قال: «نَعَمْ بِأَمْثَالِ هَؤُلَاءِ. وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ» ج ١ ص ٤٦٢ رقم الحديث ١٨٥١ مسند ابن عباس. وفي رواية لأبي العالية بالشك بين عبد الله أو الفضل «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفِ...» ج ١ ص ٧٤٣ رقم الحديث ٣٢٤٨ مسند ابن عباس. والجامع الصغير ج ١ ص ٣٩٤ رقم ٢٩٠٩ عن ابن عباس، صحيح. وثمرات النظر ص ٧.

(٣) ثمرات النظر ص ٧.

(٤) الاستيعاب ج ١ ص ٣٤-٣٥. والإصابة ج ١ ص ٤٦. وأسد الغابة ج ١ ص ٦٤.

(٥) الاستيعاب ج ٤ ص ٣٤٩. والإصابة ج ٤ ص ٣٤٩. وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٠٣.

(٦) ثمرات النظر ص ٨.

إِلزام:

أ- يلزم من اعتبار تقديم عليٍّ غُلُوًّا وَرَفْضًا إطلاق ذلك على كثير من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين وغيرهم، وهذا لا يجوز، فقد قال بتقديمه خلق لا يُحصَوْنَ.

فمن الصحابة أبو ذر وعمار والمقداد وسلمان وأبو أيوب الذي نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته عندما قدم المدينة مهاجرًا، وكان يسمى صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وخباب وجابر وأبو سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم، وخلق من المهاجرين والأنصار. أما العباس وابنه عبد الله والحسنان وبنو المطلب وبنو هاشم كافة، فتقديمهم له ظاهر. ومن التابعين أمة لا تحصى، كأويس القرني وزيد بن صُوحان وأخوه صعصعة وجندب الخير وعبيدة السلماني وسفيان الثوري، ثم الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز. والزيدية والمعتزلة يُقدِّمونه على الصحابة كافة^(١).

ولم تكن لفظة الشيعة تُعرف في ذلك العصر إلا لمن قال بتفضيله، ولم تكن مقالة الإمامية ومن نحا نحوها من الطاعنين في إمامة السلف مشهورة حينئذٍ على النحو من الاشتهار، فكان القائلون بالتفضيل هم المسمَّون بالشيعة.

ب - ويلزم على كلام الحافظ أن من قدَّمه على أيِّ صحابي ولو من الطلقاء يُعدُّ

(١) ابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٨-٢٩، وج ٣ ص ٥٢٥-٥٢٦، وج ٥ ص ٨٨٥. ووسم مطامح الآمال في قواعد الحديث والمحدثين ومسندات الآل المشهور بـ «الفلک الدَّوَّار» لصارم الدين السيد إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير أحد أئمة الزيدية ولد في ٨٣٤ هـ ت ٩١٤ هـ. وقيل ت ٩٢٢ هـ. مخطوط - ولدي نسخة أخرى مخطوطة كُتِبَتْ عام ١٠٥٤ هـ، وقد حققها الأخ العلامة محمد يحيى سالم عزان، وأهداني نسخة مطبوعة بالآلة الكاتبة ص ٢٥ ومابعداها، وقد خرج مطبوعاً فانظر ص . ذكر فيه ٦٥ من الرواة الثقات الذين جرحوا بالشيعة. من مؤلفاته «هداية الأفكار» و«شرح الأزهار» و«الفصول اللؤلؤية» أصول فقه. وله اهتمام بالتاريخ، تَرَجَّمَتْهُ في البدر الطالع ج ١ ص ٣١-٣٣. والزركلي ج ١ ص ٦٥-٦٦. وذكر في الاستيعاب أن سلمان وأبا ذر والمقداد وخباباً وجابرًا وأبا سعيد الخدري وزيد بن الأرقم يروون أن عليًّا أول من أسلم ويفضّلونه على غيره ج ٣ ص ٢٧.

شيعة؛ لأن لفظ الصحابة للجنس فهو في قوة من قدمه على صحابي، وهذا لا يقوله أحد؛ فعلي من السابقين الأولين^(١).

وإذا أراد بالصحابة الشيخين فليس لإعادة لفظهما معنى، ولا للتقسيم فائدة.

ج - ويلزم الحافظ على ما هو الظاهر أن تقديم علي على الشيخين غلو، ومحبة بدون تقديم تشيع، مع أن موالاته عليه السلام واجبة، وحبه علامة الإيمان فما الذي حول حبه إلى بدعة؟^(٢).

ولسنا في مقام المفاضلة، فالاشتغال بها نوع من الترف وضياع الوقت. قال العلامة المقبل: الاشتغال بها مطلقاً فضول كالمفاضلة بين مكة والمدينة^(٣) - وإنما المقصود تقويم اعتقاد معوج واستئناف حكم جائر، وربما وصل الحال ببعض المتعصبين إلى رمي من فضل علياً على أبي بكر بنفي الخيرية فيه ونحو ذلك^(٤).

متناسين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رباه طفلاً يضعه في حجره، ويمضغ له اللقمة، ويضعها في فيه. ونزل جبريل وهو إلى جواره، ينهل من ينبوع النبوة منذ ساعاتها

(١) ذكر في مجمع الزوائد من حديث قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: «أما ترَضَيْنَ أن زَوْجُكَ أَقْدَمَ أُمِّي سَلَمًا، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا، وَأَعْظَمَهُمْ حِلْمًا». ج ٩ ص ١٠١. ورواية أخرى أن علياً لما تزوج فاطمة قالت لأبيها: زَوَّجْتَنِي أَعِيشَ عَظِيمَ الْبَطْنِ. فقال النبي: «زَوَّجْتُكَ وَإِنَّهُ لَأَوَّلُ أَصْحَابِي سَلَمًا، وَأَكْثَرَهُمْ عِلْمًا، وَأَعْظَمَهُمْ حِلْمًا». وقد سُمِعَ عَلِيٌّ فَوْقَ الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا أَعْتَرِفُ عَبْدًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَبْدَكَ قَبْلِي، غَيْرَ نَبِيِّكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَقَدْ صَلَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَصْلِيَ النَّاسُ سَبْعًا». وعن أبي ذر وسلمان وابن عباس وغيرهم روايات في هذا المعنى. المرجع المذكور ص ١٠٢ وما بعدها. وفي كنز العمال عن عُمَرَ من حديث جاء فيه: «أَنْتَ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا...» ج ١٣ ص ١٢٤ رقم ٣٦٣٩٥. وعن علي: «أَنَا أَوَّلُ رَجُلٍ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» رقم ٣٦٣٩٦ من المرجع المذكور. والمسند ج ١ ص ٢٩٧، رقم ١١٩١ ذكر ذلك.

(٢) ثمرات النظر ص ١٥-١٦.

(٣) الأبحاث المسددة ص ١٦٢.

(٤) تاريخ الإسلام «عهد الخلفاء الراشدين» ص ٢٧٤.

وهل تخفق الراية الكريمة فوق ساعدٍ أقوى وأنجد من ساعد عليٍّ، الذي سارت بشجاعته الركبانُ، وضربت بها الأمثال^(٢).

وقد حدث أن أشاع المنافقون في هذه الغزوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلفه استثقلاً له، فلحق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وشكاً إليه، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» (٣).

- (١) تاريخ الإسلام السابق ص ٦٢١-٦٥٢. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. وشرح ابن أبي الحديد ج ٤ ص ٢٠٥.
- (٢) ينظر حتما ابن أبي الحديد ج ٥ ص ٥١٣-٥١٦. والإصابة ج ٢ ص ٥٠١-٥٠٣. والاستيعاب ج ٣ ص ٢٦-٦٧. وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦-٤٠.
- (٣) رواه مسلم بطرق عدة مج ٤ ص ٧١٩-١٢٤. والبخاري ج ٣ ص ١٣٥٩ رقم ٣٥٠٣ و٤١٥٤. وابن ماجه ج ١ ص ٤٢ رقم ١٢١. والترمذي ج ٥ ص ٩٦-٩٩ رقم ٣٧٢٤ و٣٧٣٠ و٣٧٣١، بلفظ «أنت مني...» و«ألا ترضى؟...» و«أما ترضى...» وقال: حسن صحيح. وكنز العمال ج ١٣ ص ١٢٤ رقم ٣٦٣٩٥ عن عمر. ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٠٩، وذكر روايات عديدة. و«تيسير المطالب» أمالي الإمام أبي طالب السيد يحيى ابن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارن بن محمد بن القاسم بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولد ٣٤٠هـ - ت ٤٢٤هـ. من أئمة الزيدية المشهورين ببيع بالخلافة بعد وفاة أخيه المؤيد بالله أحمد بن الحسين ٤٢١هـ، وكان هو وأخوه قَمَرِيّ العترة، له تخريجات على مذهب الهادي، ومن مؤلفاته «الإفادة في تاريخ الأئمة السادة» مخطوط. و«المجزى» و«جوامع الأدلة» كلاهما أصول فقه. أخرج الأمالي ورواه القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام ص ٥٠. والأمالي الشهيرة بـ«الأمالي الحميسية» للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني ت ٤٩٩هـ. من أئمة الزيدية في بلاد الديلم، كان عالماً بالحديث، أخذ عن أربعمائة شيخ، ورحل في طلب الحديث إلى أربعمائة بلد ج ١ ص ١٣٤، بزيادة =

ثم قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد رفع يد علي: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(١). وليس المقام مقام سرد فضائل هذا الإمام، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: لم يُنقل لأحدٍ من الصحابة ما نُقلَ لعلي^(٢).

= «ولو كان لكنته». وخصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب للنسائي، ومعه كتاب الحلي في تخريج خصائص علي لأبي إسحاق الحويني الأثري - الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ص ٥٩-٧٥ رقم ٤٣-٦٢. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٢٦. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. والروضة الندية ص ١٠٠-١٠٣. وابن حبان ج ٩ ص ٤٠-٤١ رقم ٦٨٨٧ و٦٨٨٨ عن سعد بن أبي وقاص. وطبقات ابن سعد الكبرى ج ٣ ص ٢٣-٢٥. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥١٩ - ٥٢٠. والسيرة الحلبية ج ٣ ص ١٣٢-١٣٣. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٩٠. وحياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٥٤ - ٥٥. وهو نص قاطع على أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما أن هرون أفضل إسرائيلي بعد موسى، وحديث المنزلة متواتر لا غبار عليه، وقد تجد من يتطوع بالقول إن حديث المنزلة ينص على أفضلية علي بالفعل لولا أن هرون توفي قبل موسى فلو بقي بعده لكان لزاماً علينا تقديم علي، وليس لهذا من جواب سوى اتهام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتقصير في تفهم أهل البلادة، فلو قال صلى الله عليه وآله وسلم أنت مني بمنزلة هرون من موسى بشرط أن لا يموت قبله.

(١) مسند أحمد ج ١ ص ١٨٢ رقم ٦٤١ ورقم ٩٥٠ ورقم ٩٦٤ ورقم ١٣١٠ مسند علي. ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٠٣ وما بعدها، بروايات عديدة. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٣١-٦٣٣. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. وابن حبان المذكور رقم ٦٨٩٢. وأمالى أحمد بن عيسى ج ١ ص ٣٨. وكنز العمال ج ١١ ص ٣٣٢ رقم ٣١٦٦٢. وقد ساقه في مواضع كثيرة جداً من نفس الجزء، وأجزاء أخرى. والمستدرک ج ٣ ص ١٣٤. وينظر مختصر زوائد مسند البزار ج ٢ ص ٣٠١ وما بعدها رقم ١٩٠٠ وساق روايات من طرق متعددة. والمسند لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ج ١ ص ١٦٦. والبداية والنهاية لابن كثير مج ٤ ج ٧ ص ٣٨٣ وما بعدها. وهو من المتواتر. وقد صنف الشيخ عبدالحسين الأميني موسوعة بحالهافي شأن حديث الغدير هذا سمّاه «الغدير في الكتاب والسنة والأدب» خصص الجزء الأول لطرق حديث الغدير، ثم ظل يلاحق الغدير في الشعر والنثر حسب الطبقات - طبع منه ١١ مجلداً - الطبعة الرابعة - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. ومستدرک الحاكم ج ٣ ص ١١٦ رقم ٤٥٧٢.

وقال الإمام الذهبي رحمه الله بعد رواية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لعلي: «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ» - ومناقبُ هذا الإمام جمة أفردتها في مجلدة، وسميته بـ «فتح المطالب في مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه»^(١).

وإذا ما أقحمت المفاضلة في ميدان الجرح والتعديل، فلم يعد الأمر متعلقاً بأفضلية أبي بكر رضي الله عنه، وتقديمه على عليّ كرم الله وجهه أو العكس، وإنما بتقييم ونقد الحكم بالجرح على من يقدم علياً على الشيخين بحجة أن ذلك تشيع ممقوت؛ حتى صار التشيع من التهم الخطيرة التي تزعزع الثقة بالراوي وتجرح عدالته^(٢)، مع العلم أن الزيدية والمعتزلة وغيرهم من الصحابة والتابعين - يذهبون إلى تقديم عليّ، ويرون أنه أفضل الخلق بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ^(٣)؛ لكنهم يعرفون للشيخين وللصحابة رضي الله عنهم حقهم. فهل تقديم علي في حد ذاته سبب من أسباب الجرح كما يُفهم من كلام بعض المحدثين؟

يُجيبُ مقدموه بأنَّ خصوم عليّ هم الذين ابتدعوا هذه البدعة، وَقَلَّدَهُم المحدثون أو

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. وينظر في فضائله عموماً تاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٢١-٦٥٤ و ص ٦٣٨. والبحاري ج ٣ ص ١٣٥٧ ومابعداها. والمسند ج ١ ص ١٨٢ ومابعداها. ومسلم ج ٥ ص ٢٢ رقم ٢٤٠٤ ومابعد. ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٠٠ ومابعداها. والبداية والنهاية لابن كثير مج ٤ ج ٧ ص ٢٤٩ ومابعداها. والروضة الندية ص ٢٦ ومابعداها. والإصابة ج ٢ ص ٥٠١-٥٠٣. والاستيعاب ج ٣ ص ٢٦-٨٥. وابن أبي الحديد ج ٥ ص ٧٧٧. والاعتصام ج ١ ص ٤٢ ومابعداها. والمستدرک ج ٣ ص ١١٦ ومابعداها. وأمير المؤمنين محمد جواد الشري، فقد تحدث في فضائل علي بعقل رصين وأسلوب ممتع، رحم الله الشري فقد قرأت نبا وفاته في جريدة أهل البيت. ومناقبه استوعبتها مصنّفات لا تحصى، لا تطولُ بذكرها.

(٢) ينظر في ذلك الميزان ج ١ ص ٤-٥. وهدي الساري ج ٢ ص ١٧٩.

(٣) ينظر شرح الثلاثين المسألة ص ٢١٧ ومابعداها. ومراقبة الأنظار ص ٢١٨ ومابعداها. وعدة الأكياس ص ٢٣٨ ومابعداها. وغايات الأفكار ج ٢ ص ٣٨٢ ومابعداها. والاستيعاب ج ٣ ص ٢٧ وقد عدّد نفرًا من كبار الصحابة يفضّلونه على غيره.

بعضهم، رغبةً أو رهبةً أو جموداً^(١)، ولو رجعوا إلى الدليل لما قَدَّمُوا عليه أحداً، اقتداءً برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فقد رباه طفلاً، وأغناه عن الأب والأم، وأحاطه برعايته، وأفاض عليه أنواره وأخلاقه^(٢)، حتى قال فيه: «أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنْكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ» كما تقدم. وكان له أخاً ووزيراً في مكة^(٣).

ثم اختاره أخاً مرةً ثانية في المدينة حين آخى بين المهاجرين والأنصار^(٤)، وزوجه سيدة النساء فاطمة الزهراء رضي الله عنها^(٥)، ورزقه الله منها الحسن والحسين ريحانتي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وسيدي شباب أهل الجنة^(٦)، وكان عليٌّ شديد الحب

(١) الروضة الندية ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٢) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٤٥-٢٤٧. والبداية والنهاية ج ٣ ص ٣٤.

(٣) الكامل لابن الأثير ج ٢ ص ٤١-٤٢. وسيرة ابن كثير ج ١ ص ٤٥٩-٤٦٠. وسيرة المصطفى المعروف بالحسني ص ١٢٦. وتاريخ الطبري ج ٢ ص ٣١٣-٣١٤. والروضة الندية ص ٩٩-١٠٠. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ٥٢-٥٣. والطبقات الكبرى ج ١ ص ١٨٧.

(٤) ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١١١. وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦. والإصابة ج ٣ ص ٣٥، قال: آخاه مرتين: أولاً آخى بين المهاجرين، ثم بين الأنصار، قال في كل واحدة منها لعلي «أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ». والروضة الندية ص ٩٩-١٠٠. وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٥٠٤-٥٠٥. والاستيعاب ج ٣ ص ٣٥. وسيرة ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٩. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٧٧، جاء فيها عن محمد بن إسحاق «آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه من المهاجرين والأنصار، فقال - فيما بلغنا ونعوذ بالله أن نقول عليه ما لم يقل -: «تَأَخَّوْا فِي اللَّهِ أَخَوِينَ أَخَوِينَ» ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: «هَذَا أَخِي» فكان رسول الله سيد المرسلين وإمام المتقين، ورسول رب العالمين الذي ليس له خطير ولا نظير من العباد، وعلي بن أبي طالب أخوين». وأشار إلى ذلك أيضاً في مج ٤ ص ٧٢٥ و ٣٧١. لكنه تسرع بتضعيف روايات المؤاخاة، وقد صححها غيره. والطبقات الكبرى ج ٣ ص ٢٢.

(٥) الروضة الندية ص ١٥٧-١٦٨. والإصابة ج ٣ ص ٣٥-٣٦. والترمذي ج ٥ ص ٥٩٥ رقم ٣٧٢٠. وأمثالي أبي طالب ص ٥٢-٥٣. والبداية والنهاية ج ٤ ص ٣٧٨.

(٦) الروضة ١٦٨-١٧٩. والترمذي ج ٥ ص ٦١٤ ومابعداها رقم ٣٧٦٨ ومابعداها. وابن ماجه ج ١ ص ٤٤.

لله ورسوله، يمضي في طاعة الرسول كالسهم^(١). فهو الذي قدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنفسه حين بات على فراشه بمكة، وأسهم في إفشال مؤامرة قريش التي استهدفت حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٢)، ثم أدى عنه الودائع^(٣)، ولحق به مهاجراً وحده، فما وصل إلا وقدماه يقطران دماً، فنزل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته^(٤).

ولما أذن الله لنبيه بالقتال كان عليُّ ابن جَلَّاهَا وطلَّاع ثناياها مثل يُضرب، وأولَ المبارزين في معركة بدر بجانب عمه الحمزة وابن عمه عبيدة، متصدِّين لأشرس صناديد قريش^(٥)، ثم انتدب يوم الخندق للبطل العامري فصرعه^(٦).

وكان بحق سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصَّلت، وسهمه النافذ وساعده القوي، ورسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يشهد بهذا؛ ففي خيبر لما طال الحصار، وتراجع الزحف عن فتح الحصون المنيعه، أطلق صلى الله عليه وآله وسلم كلمة أربع بها اليهود؛ إنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، وزاد في بعض الروايات: «كَرَّارٌ وَلَيْسَ

(١) الروضة ص ٢٦ وما بعدها. قال الأمير الصنعاني صاحب الروضة:

كَانَ سَهْمًا نَافِذًا حَيْثُ مَضَى وَعَلَى الْأَعْدَاءِ سَيْفًا مَشْرِفِيًّا

(٢) الروضة ٣٣-٣٥. وأنشد الأمير:

وَفَفَّادُهُ لَيْلَةً هَمَّتْ بِهِ فَتِيَّةٌ تَابَعَتْ الشَّيْخَ الْغَوِيَّا

بَاتَ فِي مَضْجَعِهِ حِينَ سَرَى يَا بَرْوَجِي سَارِيًّا كَانَ سَرِيًّا

وأسد الغابة ج ٤ ص ١٩. والكمال ج ٢ ص ٧٢-٧٣. والبداية والنهاية لابن كثير مج ٢ ج ٣ ص ٢١٦ و ٢٢٤.

(٣) الروضة ٣٦. وأسد الغابة ج ٤ ص ١٩.

(٤) الروضة ٣٦. وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٤٩٣. وأسد الغابة ج ٤ ص ١٩. والكمال ج ٢ ص ٧٥.

(٥) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٢٥. والروضة ص ٤٠. والبداية والنهاية مج ٤ ج ٧ ص ٢٥٠.

(٦) الروضة ٤٦-٥٠. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٢٢٤-٢٢٥.

بِقَرَارٍ». وكان هذا الرجل علياً، بالرغم من رمد عينيه، فاقتلع باب الحصن وقتل مرحباً اليهودي، وكان الفتح^(١).

ولا نطيل بما هو كالشمس، فلعلي سابقة القربى وسابقة الإسلام والجهاد والعلم، وماشئت من الفضائل^(٢). ثم شرفه الله بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين كما جاء الأثر بذلك «ستقاتل الناكثين»^(٣)، وهو قتال على تأويل القرآن كالقتال على تنزيله.

وقد ورد في الحث على قتال الخوارج أنه لو علم الجيش الذي يقاتلهم ما لهم من الأجر

(١) البخاري ج ٣ ص ١٣٥٧ رقم ٣٤٩٨ و ٣٤٩٩. ومسلم ج ٥ ص ٢٤-٢٥ رقم ٢٤٠٥ ومابعده. وابن ماجه ج ١ ص ٤٣-٤٤ رقم ١١٧. وأسد الغابة ج ٤ ص ٢١. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٣٤-٣٣٥. والبداية والنهاية مج ٤ ج ٧ ص ٢٥١ و ٣٧٢ ومابعدها. وابن حبان ج ٩ ص ٤٣-٤٥ رقم ٦٨٩٥ و ٦٨٩٦. والروضة الندية ص ٥٠-٦٢.

(٢) البخاري ج ٣ ص ١٣٥٧-١٣٥٩. ومسلم ج ٥ ص ٢٢-٢٧ رقم ٢٤٠٤ ومابعده. وابن ماجه ج ١ ص ٤٢-٤٥. والترمذي ج ٥ ص ٥٩٠-٦٠١. ومستدرک الحاكم ج ٣ ص ١١٦-١٥٨. وابن حبان ج ٩ ص ٣٨ ومابعدها رقم ٦٨٨٢ ومابعده. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. والاعتصام ج ١ ص ٤٢. وأمالی أبي طالب ص ٤٧-٨٥. وأمالی المرشد بالله ج ١ ص ١٣٣-١٤٧. والطبقات الكبرى ج ٣ ص ١٩ ومابعدها. والبداية والنهاية مج ٤ ج ٧ ص ٢٤٩ ومابعدها. والروضة الندية من أولها إلى آخرها في فضائل علي. والإصابة ج ٢ ص ٥٠١-٥٠٣، وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٢١-٦٥٢. قال الذهبي: ولو استوعبنا أخبار أمير المؤمنين لطال الكتاب. والاستيعاب ج ٣ ص ٢٦-٦٧. وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦-٤٠. وينظر «علموا أولادكم محبة آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم» د/ محمد عبده يماني ص ٩٩ ومابعدها. الطبعة الثانية - مؤسسة علوم القرآن - بيروت ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م. و«مناقب عليّ والحسنين وأمهما» بالكامل. د/ عبدالمعطي قلعجي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. وخصائص علي للنسائي. ومعه الحلي بتخريج خصائص علي، كاملاً. والصواعق المحرقة ص ١٢٠ ومابعدها.

(٣) رواه الحاكم ج ٣ ص ١٥٠ رقم ٤٦٧ ورقم ٤٦٧٥ من رواية أبي أيوب الأنصاري، والطبعة القديمة ج ٣ ص ١٤٠.

لا تكلوا^(١) أي لتركوا الأعمال الصالحة استغناءً بجزيل الأجر الذي أحرزوه بقتالهم ، فكيف يا ترى سيكون أجر القائد ، وأين منزلة رأس المقاتلين وسيد المجاهدين والفارق بين المؤمنين والمنافقين . لك الله يا علي ما قدرك من أخرك ولا عرف حقك من والى عدوك . ﴿ ذَلِكْ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾^(٢) . فبما ذكرنا من الأدلة ومالم نذكره وهو الكثير وجدنا أن التشيع سنة وليس بدعة، فما للتجريح ولهذه المسألة؟! وقد أحسن القائل:

حُسَيْنٌ لَيْسَ أَفْضَلُ مِنْ يَزِيدٍ إِذَا لَمْ نَعْتَبِرْ خُلُقًا وَدِينًا^(٣)

ويلاحظ - وهذا من باب العتاب - انكساراً في النفوس عند ورود حديث من فضائل عليٍّ، فلا تنشط للدفاع عنه والاحتمال له، ومن أمثلة ذلك حديث: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا» قالوا عنه: موضوع. قال الحافظ^(٤): له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم^(٥)، أقل

(١) ذكر هذا في حديث عن زيد بن وهب أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي عليه السلام الذين ساروا إلى الخوارج ... الحديث بطوله إلى أن قال: لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قص لهم على لسان نبيهم لا تكلوا عن العمل ... إلخ. ذكره في النسائي في الخصائص ، وقال: رجال هذا الحديث ثقات ص ١٤٧ . وفي رواية: اعملوا ولا تتكلوا لولا أنني أخاف أن تتكلوا لا خبرتكم بما قص الله لكم على لسان نبيه في المسند لو لا أن تنظرون لحديثكم رواه أحمد ج ١ ص ١٨٠ برقم ٦٢٦ ، وأبو داود بلفظ: تنظروا ... ص ١٢١ برقم ٤٧٦٣ بلفظ لنكوا عن العمل ص ١٢٥ برقم ٤٧٦٧ . انتهى .

(٢) ٢١: الحديد .

(٣) لمفخرة اليمن العلامة الأديب الشاعر المؤرخ الأستاذ / أحمد بن محمد الشامي من قصيدته «دامغة الدوامغ» ص ٥٦ مطبوعات دار الإمام الهادي .

(٤) لسان الميزان ج ٢ ص ١٢٣ .

(٥) ج ٣ ص ١٢٦-١٢٧ ، حكم عليه الذهبي في التلخيص بالوضع . وهي «شَنْشَنَةٌ أعرفها من أخزم» . أمّا الحاكم فقد بالغ في تصحيحه، وضححه الحافظ الكبير محمد بن جرير الطبري، وقال مالك: صحيح الإسناد، وقال الحافظ صلاح الدين العلائي: إن الذين ادّعوا بطلانه لم يأتوا بعلّة قاذحة سوى دعوى الوضع . وحكم بصحته السيوطي . وأهل البيت مجمعون تقريباً على صحته . ينظر الروضة للأمير ص ١٣٧ . والصواعق المحرقة ص ١٢٢ .

أحواله أن يكون له أصلٌ، فلا ينبغي إطلاقُ الوضعِ عليه. أقول ومن عنده همةٌ للاطلاع على كتب الرجال، وشروح الأحاديث، وجد تحاملاً على الشيعة لم يتوقف عند تجريحهم، بل تعداه إلى توثيق النواصب وقتل أهل البيت.

قال الحافظ ابن حجر^(١) متعجباً مستغرباً وهو البحر الذي ليس له ساحل: «وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً، ولا سيما أن علياً ورد في حقه «لَا يُحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٢)، ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض هاهنا

(١) عثرتُ بعد عناءٍ وبحثٍ طويلٍ على كلام الحافظ في تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٥٨، في ترجمة لمارة بن زبَّار الأزدي الجهضمي أبي لبيد البصري قالوا فيه: سمع من عمر وعلي وكثير... وكان ثقة. قال حرب عن أبيه: كان أبو لبيد صالح الحديث وأثنى عليه ثناءً حسناً، قيل له: أتحبّ علياً؟ فقال: أحبّ علياً؟! وقد قتل من قومي في غداة واحدة ستة آلاف - كأنه يشير لحرب الجمل - وذكره ابن حبان في الثقات. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أبي لبيد، وكان شتاماً، قلت (ابن حجر): زاد العقيلي قال وهب: قلت لأبي: من كان يشتم؟ قال: كان يشتم علي بن أبي طالب. وأخرج الطبري بسنده، قيل لهذا الناصبي: لم تسب علياً؟ قال: ألا أسبّ رجلاً قتل منا خمسمائة وألفين والشمس هاهنا؟! وقال ابن حزم: غير معروف العدالة. ثم عقب الحافظ بقوله: وكنت استشكل... وقال الحافظ نفسه في تقريب التهذيب ج ٢ ص ١٣٨: «لِمَارَةَ بْنِ زَبَّارٍ... صدوق ناصبي من الثالثة». وذكر رواية الأُمّهات عنه. وقال ابن سعد: سمع من علي وكان ثقة، وله أحاديث. الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢١٣.

(٢) رواه مسلم مج ١ ص ٦٠-٦١. وشرحه للنووي مج ٢ ص ٦٤-٦٥. والترمذي ج ٥ ص ٥٩٣ رقم ٣٧١٧ وص ٥٩٤ رقم ٣٧١٧ قال: حسن غريب. وابن ماجه ج ١ ص ٤٢ رقم ١١٤. وتأريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٣٤. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠. وفي المستدرک ج ٣ ص ١٢٩ عن أبي ذر «ما كنتُ نعرفُ المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله، والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب». والاعتصام ج ١ ص ٤٢-٤٧ ساق فصلاً في هذا. وأمالي الإمام أبي طالب ص ٤٩. وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٠. والخصائص للإمام النسائي ص ١٠١-١٠٢ من رقم ٩٧-٩٩. والروضة الندية ص ١٣٢. وصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من رواية أم سلمة في المستدرک مع التلخيص «من سب علياً فقد سبني» ج ٣ ص ١٢١، وصححه الحاكم والذهبي، والحديث نصٌّ أن حكم سب علي مثل سب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وحكم سب الأنبياء معروف، وهذه مزية خاصة بعلي عليه السلام.

مقيّدٌ بسببٍ، وهو كونه نصرَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ من الطبع البشري بُغْضُ من وقعت منه إِسَاءَةٌ في حقِّ المُبْغِضِ، والحبُّ بالعكس، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً.

والخبر في حبِّ عليٍّ وبغضه ليس على العموم، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادَّعى أنَّه نبيٌّ أو إله، تعالى الله عن إفكهم.

والذي ورد في حقِّ عليٍّ من ذلك، قد ورد مثله في حقِّ الأنصار، وأجاب عنه العلماءُ أنَّ بُغْضَهُمْ لأجل النصر كان ذلك علامةً نفاقه وبالعكس. فكذا يقال في حقِّ عليٍّ، وأيضاً فأكثرُ من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة، والتَّمسُّكُ بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإنَّ غالبهم كاذب، ولا يتورع في الأخبار. والأصل فيه أنَّ الناصبة اعتقدوا أنَّ علياً رضي الله عنه قتل عثمان أو أعان عليه؛ فكان بُغْضُهُمْ له ديانةً بزعمتهم، ثم انضاف إلى ذلك أنَّ منهم من قُتِلَتْ أَقَارِبُهُ في حروب عليٍّ^(١).

تعقيب على كلام الحافظ :

علّق السيد العلامةُ محمدُ بنُ عقيلٍ على كلام الحافظ ابن حجر بقوله^(٢): كلامُ الشيخِ وجيهٌ، واستشكاله صحيحٌ، فصنيعُهم ذلك عُنْوَانُ الميلِ، والحافظُ نهايةٌ في الحفظِ والإطلاع، واعترافه شهادةً إدانةً للتأريخِ الأسودِ الذي فشا فيه النَّصَبُ وغلبَ على أهله، حتى أَلْفَهُ النَّاسُ، واعتادوا سَمَاعَ سبِّ أهلِ البيتِ، خصوصاً علياً عليه السلام، فلم تعد تنكره قلوبُهم، وجمَدوا على ذلك واستخَفُّوا به؛ لأنَّه صار أمراً معتاداً، وفاعلوه أهلُ الرئاسةِ

(١) تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٤٥٨.

(٢) السيد ابن عقيل مصلح من كبار العلماء، ولد بحضر موت ١٢٧٩ هـ ت ١٣٥٠ هـ بالحديدة اليمن. أسَّس بسنغافورة مجلساً وجمعيةً وجريدةً إسلاميةً ومدرسة، وله اتصالات واسعة بعلماء عصره، شافعي المذهب، وقد أفادني كثيراً كتابه العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل - الطبعة الأولى - مؤسسة البلاغ - بيروت - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م - ص ٢١-٣٧. بتصرف.

والصولة فجاء توثيق النواصب أمراً طبيعياً، فلا يجوز حينئذ التقليد بدون بحث بعد الاعتراف بتوثيق الناصبي، وهو منافق بنص الحديث، وقد شهد الله على المنافقين بالكذب في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(١)، وأكد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ»^(٢).

ومن أجل ذلك لا يُقبل حديثٌ في سنده ناصبيٌّ؛ إلا بعد التأكد من صحته، وإن كثر المغترُّون به. وقد تسرَّع أبو داود رحمه الله عندما قال: إِنَّ الْخَوَارِجَ أَصْحَاءُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ حديثاً^(٣). وقد استنكر الحافظُ هذا، وروى عن بعض التائبين من الخوارج أنهم كانوا إذا هَوَّأَ أمراً صَيَّرُوهُ حديثاً^(٤). فهم أكذبُ خلق الله؛ أليس في عقيدتهم وكتبهم أن علياً وعثمان من أهل النار؟! وأن أشقى الآخرين ابنُ مُلْجَمٍ من أهل التُّقَى، وأهل النهروان^(٥) بَرَّةٌ؟

والأمر الثاني الذي استشكله الحافظ، توهينهم الشيعة مطلقاً، وهو استشكل في

(١) ٢: المنافقون.

(٢) رواه البخاري ج ١ ص ٢١ رقم الحديث ٣٣ و ٣٤، وج ٢ ص ٩٥٢ حديث ٢٥٣٦، وج ٣ ص ١٠١٠ حديث رقم ٢٥٩٨، وج ٥ ص ٢٢٦٢ حديث ٥٧٤٤. ومختصر البخاري ج ١ ص ٣١ حديث ٣١. وفتح الباري ج ١ ص ٧٤ علامة المنافق. ومسلم ج ١ ص ٥٦ - باب بيان خصال المنافقين. والترمذي ج ٥ ص ٢٠ حديث ٢٦٣١ حسن غريب، و ٢٦٣٢ حسن صحيح.

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٨.

(٤) ينظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٨.

(٥) النهروان بفتح النون وتثنية الراء وبضمهما: ثلاث قرى أعلى وأوسط وأسفل، هن بين واسط وبغداد، وقعت فيه المعركة الشهيرة بين الإمام علي والخوارج، قتلهم عليه السلام عن بكرة أبيهم، وكانوا بضعة عشر ألفاً، لم ينج منهم سوى ثمانية، ولم يقتل من أصحابه عليه السلام سوى تسعة. ينظر القاموس المحيط ص ٦٢٩. والروضة الندية ص ٧٨-٧٩. والمنتظم ج ٥ ص ١٢٩ ومابعداها. والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٢.

محلّه، فكيف يُعدُّ التشيعُ المحمود قادحاً في العدالة، مع أنّ العدالة لا تكمل إلاّ به^(١)؟!.

ولو قارناً بين راوٍ يُعرِّض نفسه للموت بحبه لعلّي ورواية مناقبه، وراوٍ يتقلب بين الرُتبِ والذهب ليخفِّضَ من شأن علي ويروي مناقبَ لأعدائه. لو قارنا بين الاثنين، لكان الأولُ أجدرَ بالثقة، وأولى بالاحترام؛ لأنّ مَنْ يَعْرِضُ عن الدنيا ويركب المخاطر إنما يفعل ذلك بدافع إيمان راسخ، وعزيمة متينة؛ لأن الناس مع الملوك والدنيا إلاّ من عصم الله.

ولكن الحافظ رحمه الله في جوابه على ما استشكله وقع تحت تأثير التقليد واستشعار جلالته مَنْ قَلَّدَهُمْ، وربما لم يحب التفرد فأثر سلوك الدرب نفسه، فكان هذا التخطُّبُ:

أولاً - قوله رحمه الله: «إنّ البغض مقيد بسبب، وهو كونه نصراً للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ». وتوضيحه أن بغض علي لا يكون نفاقاً؛ إلاّ إذا كان بسبب نصره للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ، فمن أبغض علياً لهذا السبب؛ فهو منافق.

وهذه غفلة عظيمة من الشيخ رحمه الله، إذ يلزم منه إهدارُ كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ في تخصيصه علياً بهذا الكلام؛ لأنّ البغض لأجل نصر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ كفرٌ بواح، سواء كان لعلّي المؤمن، أو للمطعم بن عدي المشرك، من أجل سعيه لنقض الصحيفة التي كُتِبَ فيها مقاطعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ، أم لكلبٍ لأنه كان يحرس النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ، أو لجذعٍ من أجل أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ كان يخطب فوقه. فما وجه تخصيص علي بشيء يستوي فيه الحيوان والجماد^(٢)؟!.

وقول الشيخ: «إنّ من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المُبغض» - قد يكون جائزاً بمنظار أهل الدنيا، لكنّ هذا ليس مبرراً لبغضه عليه السلام، فهو لم يسيء

(١) العتب الجميل ٢٦ بتصرف.

(٢) العتب الجميل ص ٢٧ بتصرف.

لأحد، وما هو إلا سيف سلّه الحق. وقتلته أعداء الإسلام إنما هو تنفيذٌ لأمرِ الله ورسوله، يستحق عليه المحبة والشكر؛ إذ لو جاز بغضه لذلك لكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى منه بذلك؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم الأمرُ بذلك، ولكان عذراً للمشرّكين والمنافقين في بغضهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقتله صناديدهم، ولا قاتل به. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(١). فلو وقع في قلب ضعيف الإيمان شيء من بغضه لا يستطيع دفعه؛ فقد يُعذّر إذا عمل بخلافه واستغفر ولم يُظهر شيئاً، أمّا عقْد القلب ببغضه وإظهار سبّه فلا يكون إلا من مارقٍ منافق^(٢).

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً» غير واضح، فهل مراده أن علياً ظلمهم في دنياهم؟ فهذا ما لم يقل به أحد على الإطلاق، فهو الذي مثل العدالة في أبهى صورها، وجاهد طوال حياته من أجل تحقيقها. وإن أراد أن علياً كبّحهم عن الظلم، وعن اتخاذ عباد الله خولاً، ومال الله دُولاً؛ فهو بذلك منفذ لأمر الله تعالى يستحقُّ عليه الحبّ والموالاة^(٣).

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «والخبر في حبّ علي وبغضه ليس على العموم، فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادّعى أنه نبي أو إله...» - جوابه أن هذه القضية لاتخص علياً، فقد غَالُوا في عيسى والعزير عليهما السلام. وكذا الغلاة في المشائخ والدراویش، ولادخل لهذا فيما نحن فيه، فنحن لا نحب إلا من أمر الله بحبه كما أمر الله^(٤).

(١) ٦٥ : النساء .

(٢) العتب الجميل ص ٢٨-٢٩ بتصرف .

(٣) العتب الجميل ص ٢٩ . بتصرف .

(٤) العتب الجميل ص ٢٩ . بتصرف .

وقوله رحمه الله تعالى: «والذي ورد في حقّ علي من ذلك وَرَدَ مثله في حق الأنصار»، يُظهرُ لك أنّ منزلة الحافظ العلمية لا تمنع من أن يقال له: لكل جواد كِبَوةٌ. وإلاّ فما الذي يضرُّ أو يغض من مقام أمير المؤمنين العالي أن يُشاركه مَنْ آوَأَ ونصروا، وقاتلوا وقُتِلُوا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قاتلوا وقتلوا مع علي عليه السلام. وهل هناك قبيلةٌ تضاهي الأنصار؟ نصر الله بهم نبيه، وأعزّ بسيوهم دينه، فلهم منّةٌ في رقبة كلّ مسلم إلى أن تقوم الساعة، ولا يُبَغِضُهُمْ إِلَّا منافق مريض القلب.

ومع هذا فهناك فرق بين حبّهم وحبّ علي، فحبُّه معلق على اسمه العَلَم لا يقبلُ أيّ احتمال، وحبّ الأنصار يراد به الجمع، فالألف واللام لا تفيد استغراق الأفراد؛ فالحب والبغض متعلق بالمجموع لا بالأفراد. وفي حق علي الحبُّ والبغض متعلق بذاته الطاهرة^(١).

والاعتذار للنواصب في بغضهم علياً لزعمهم أنّه قتل أو أعان على قتل عثمان؛ إنّما هو تَدِينٌ يجعلنا نعهد العذر لمن ينقِمُونَ على مَنْ تقدم علياً من الخلفاء؛ لأنّهم يرون في تقدمهم مخالفةً لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»^(٢)، والنص يشير إلى الخلافة. وقوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، وهذا يفيد أنه أفضل الخلق بعده، والمعنى الذي نريده أن وجهة نظرهم هذه دينٌ وعقيدة.

فإذا أردنا الحفاظ على الصحابة ولاسيما الكبار، فلا بد من الذبّ عنهم منطلقين من الحق الذي رسمه الإسلام، ولا فرق في ميزان الحق والعدل بين عثمان وعلي. فلماذا هذا التّلون في شأن علي والتّراخي عن الدفاع عنه؟! وهل نصدّق دعوى أن علياً رضي بقتل عثمان؟ إنّ التاريخ ليعلم أن علياً أبرأ النّاس من دمه، ولكنها خدعة روجها خصوم علي؛

(١) العتب الجميل ص ٣٠-٣١. بتصرف.

(٢) قال الترمذي: حسن صحيح ج ٥ ص ٥٩١ رقم ٣٧١٣. وأمالى الإمام أحمد بن عيسى ج ٢ ص ٣١٢ وهو مشهور متواتر وقد تقدم.

لِيُبَرِّرُوا قتالهم له، وليست سوى لعبة للوصول إلى الحكم^(١). وماذا فعل معاوية بعد تمكنه من السلطة؟ لم ينقل عنه أنه لاحق قتل عثمان، وإنما تتبع شيعة علي.

وأبرز مثال على ذلك قتل حجر بن عدي بن جبلة بن الأديب الكندي. قال ابن حجر وابن عبد البر في ترجمته: وكان من فضلاء الصحابة، وكان على قبيلة كندة يوم صفين مع علي عليه السلام ضد معاوية، وكان يقود ميسرة جيش علي يوم النهروان في حرب الخوارج.

ولمّا ولّى معاوية زياداً على العراق وما وراءها وأظهر من الغلظة وسوء السيرة ما أظهر - خلعه حُجْر، ولم يخلع معاوية، وتابعه جماعة من أصحاب علي وشيعته، وحصبه يوماً في تأخير الصلاة، فكتب فيه زياد إلى معاوية فأمره أن يبعث به إليه فبعث به في اثني عشر رجلاً كلهم في الحديد، فقتل معاوية منهم ستة، وكان حجر ممن قتل. واستنكرت عائشة رضي الله عنها ذلك. وأرسلت رسولا، فقال لمعاوية: والله لا تعدّ لك العرب حِلماً بعد هذا أبداً، ولا رأياً قتلت قوماً بعث بهم إليك أسارى من المسلمين.

قال الحسن: ويل لمعاوية من قتل حجر وأصحابه. وعن مسروق بن الأجدع، قال: سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: أما والله لو علم معاوية أن عند أهل الكوفة منعة ما اجتراً على أن يأخذ حجراً وأصحابه من بينهم حتى يقتلهم بالشام، ولكن ابن أكلة الأكباد^(٢) علم أنه قد ذهب الناس، أما والله إن لجمرة كانوا العرب عزا ومنعة وفقها.

ولما بلغ الربيع بن زياد الحارثي من بني الحارث بن كعب وكان فاضلاً جليلاً، وكان عاملاً لمعاوية على خراسان، وكان الحسن بن أبي الحسن كاتبه، فلما بلغه قتل معاوية حجر

(١) ينظر المنتظم ج ٥ ص ٥١-٥٤. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٤٣٩ و ٤٥٠-٤٥١.

(٢) أكلة الأكباد: أمه هند بنت عتبة لأنها أكلت كبدة حمزة بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسميت بذلك.

ابن عدي دعا الله عزوجل ، فقال : اللهم إن كان للربيع عندك خير فاقبضه إليك وعجل فلم يبرح من مجلسه حتى مات ، ولما أخبر ابن عُمَرَ بقتله وهو في السوق اطلق حَبَوَتَهُ وولى وهو يبكي .

قُتِلَ حجر وأصحابه رضي الله عنهم سنة إحدى وخمسين وقيل : ثلاث وخمسين بمرج عذراء ، وهو مكانٌ تُمَّ فَتَحُهُ على يد حجر نفسه .

والخلاصة : فهذا مثال لتقيس عليه أمثلةٌ دموية لا تحصى . وهذه هي حال شيعة علي من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكيف حال غيرهم ، لقد لاقوا عَنَتًا وشدة وبلاء من سَمَلِ العيُون ؛ وقطع الألسنة والأيدي والأرجل ، والدفن أحياء ، ناهيك عن سَبِّهم وتجريحهم ، حتى ألف الناس ظلمهم ، ودرَجُوا على مذهب بني أمية فيهم . إنه زكلٌ وقع فيه الظالمون ، لكنَّ العجب أن يتابعهم المقلدون المتدينون^(١) .

الفرع الثالث

في

سبب الجرح بالتشيع

يُقال : عند معرفة السبب يبطل العجب ، وها نحن نعود مفتشين عن السبب من جذوره الأولى ، حيث بدأت بوادر الانقسام في صفوف الصحابة عقب موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ ، وهو مازال على فراش الموت ، حيث تنازع المهاجرون والأنصار في سقيفة

(١) ينظر الإصابة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ ، والاستيعاب ج ١ ص ٣٥٥ - ٣٥٨ ، وتاريخ الطبري ج ٥ ص ٢٥٣ وما بعدها .

بني ساعدة، من أجل الخلافة حتى قال قائل من الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير. وانتهى الأمر بمبايعة أبي بكر^(١).

أمّا علي فكان مشغولاً بتجهيز النبي صلى الله عليه وآله وسلّم، ولما بلغه الأمر عارض أسلوب الاستعجال في أمر خطير كهذا، وكان يرى أنّه أحقّ بالخلافة، ولم لا يكون كذلك؟ وكلّ شروط الخلافة موجودة فيه على أكمل وجه، وإذا كان الأنصار والعرب سلمت لقريش أحقيتها بالأمر لأنها شجرة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فالأحرى بقريش أن تسلم لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم تراثه، فكيف يحتجون بالشجرة ويتركون الثمرة؟.

ومن هنا شكّل علي وأنصاره أشبه ما يكون بالمعارضة، ولكن علياً سمع وأطاع، ومنعت التقوى العظيمة في الجانبين أن يحدث أي شيء يمزق الصف^(٢)، فقد قام أبو بكر، ثم تلاه عمر بالواجب. وعندما تولّى عثمان رضي الله عنه حدث تجاوز من بعض عماله، وخصوصاً أقاربه من بني أمية^(٣).

وكان عثمان باراً بهم مبالغاً في إكرامهم قائلاً: لو أنّ بيدي مفاتيح الجنة لأعطيتها بني أمية حتى يدخلوها^(٤)؛ لذلك بدأت بوادر المعارضة، وهي معارضة نابعة من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكان الإمام علي عليه السلام من كبار الناصحين لعثمان^(٥)،

(١) ينظر تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢١٨-٢٢٣. والصواعق المحرقة ص ٩ ومابعداها.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام عهد الخلفاء من ١١هـ - ٤٠هـ ص ٥ ومابعداها. وينظر في أخبار السقيفة ابن أبي الحديد ج ٢ ص ٢٦١-٢٩٥.

(٣) تاريخ الإسلام عهد الخلفاء ٤٢٩ ومابعداها. وتاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٣٨.

(٤) تاريخ الإسلام عهد الخلفاء ٤٣٢ ومابعداها. وتاريخ الطبري ج ٤ ص ٤٥٦. وقد ذكر قناطر الذهب التي وهبت لآل الحكم. والصواعق المحرقة ص ١١٥ ومابعداها.

(٥) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٣٧-٣٣٩ و٣٥٨. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ٤٢٩. وذكر فيه ثناء عثمان على علي لطاعته وقت الشدة.

وكانت التقوى والورع والزهد لا تسمح لعلّي بإدارة أي مؤامرة، ولكن الثورة ضد عثمان اشتعلت بدون رضی علي، وكان من الثائرين صحابة مرموقون كما يقول المؤرخون^(١)، منهم عائشة، فقد كانت شديدة عليه^(٢). ومع ذلك فقد هبّ علي للدفاع عن عثمان بنفسه وولديه الحسن والحسين^(٣).

ولمّا قتل عثمان بايع الناس علياً، واستقبل خلافة كالقنبلة الوشيكة الانفجار، وابتدأ تأريخاً حزيناً، آخرة تفيض زهداً ونبلاً وعدالة وطهارة، ودنيا تنفث هوىً واستعلاءً وظلماً. استقبل بعد أيام حرب الجمل^(٤)، ثمّ حرب معاوية^(٥).

(١) تاريخ الإسلام السابق ٤٣٤-٤٣٥. وابن أبي الحديد ج ٣ ص ٣٧٠-٣٧٣ وج ١ ص ٢٤٩-٢٥٢.

(٢) ابن أبي الحديد ج ٢ ص ٤٠٧-٤١٨.

(٣) الطبري المذكور ج ٤ ص ٣٨٥-٣٨٦. وابن أبي الحديد ج ٤ ص ٢٩٦ وج ٢ ص ٤٠٧ ومابعداها ج ٣ ص ٣٥٢-٣٦١ و ٥٧٠-٥٧٨ و ٢٠٦-٢١٠ وج ١ ص ٢٠٢-٢١٧. وحياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٥٢-٥٤. والصواعق المحرقة ص ١١٥-١١٨.

(٤) حياة الحيوان ج ١ ص ٥٤. والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٠٥ ومابعداها. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٢٥٧. والمنظّم ج ٥ ص ٨٧. نسبت الحرب إلى الجمل الذي ركبته عائشة وقت المعركة وكان بمثابة رؤية لجيشها، وخلاصة القصة أن طلحة والزبير بعد أن بايعا علياً شق عليهما خشونته في ذان الله حيث جعل الناس سواسية في العطاء، فاستأذناه في الذهاب إلى مكة للعمرة، فقال ما العمرة فقال ما العمرة تريدان محلّفاً باغلظ الإيمان على الوفاء وعدم النكث ولكنها نكثا ببيعة ولقيا عائشة بمكة وكانت لا تود علياً لرواسب في نفسها فأزرتهم فخرجوا جميعاً مع مروان وبعض فلول بني أمية متجهين إلى البصرة فنهبوا بيت المال عامل علي، فخرج إليهم علي بجيش من المهاجرين والأنصار وأهل الكوفة واليمن ونحوهم، فأغدر إليهم وذكر الزبير حديثاً عن قتال الزبير لعلّي ظلماً فرجع الزبير نادماً وقتله ابن جرموز في الطريق غدرًا وتزاحف الجمعان، وانتهت المعركة بانتصار علي بعد مصرع الجمل، وقتل طلحة بسهم مروان، وعفى علي عن عائشة ومروان وعبدالله بن الزبير وغيرهم، وقتل في المعركة من جيش علي و من أصحاب الجمل.

(٥) هي حرب صفين نسبة إلى الأرض التي وقعت فيها وسببها تمرد معاوية عن بيعة علي حيث ظل يحشد الأعوان وأظهر الطلب بدم عثمان، واتهم علياً بقتله وهو يعلم أن علياً من أبرّ الناس من دمه، بل أنه دافع =

وقد استفاد هذا الأخير من أحداث الجمل التي أنهكت قوى عليّ، كما استفاد من مقتل عثمان، وبقي بالشام يحشد الأعوان، ويستميل الرجال، وبقاؤه الطويل أميراً على الشام مكّنه من ترسيخ ملكه، وبقي يرقب الأحداث التي تلاحقت لصالحه، فهو يضمّر القضاء على عليّ ليتربّع على عرش الخلافة^(١)، وقد ساعده على ذلك وأفاده - زيادةً على طموحه - مقتل عثمان الذي أسهم معاوية في التعجيل به كما يتّهمه المؤرخون؛ لأنّه لم

= عنه بنفسه وولديه الحسن والحسين، ولكن معاوية تباطأ عن نصرته حتى قتل ليتخذ من قتله ذريعة لقتال علي وتولي السلطة واستخدام قميص عثمان المملو بالدم لاستثارة الناس، وهكذا استفاد أهل الشام وكانت وقعة صفين الشهيرة، وفي إحدى ليالي صفين اقتتل الناس بالسيوف حتى تكسرت الرماح حتى تقصفت والسهم حتى نفذت، فأوقع عمد الحديد فوق رؤس الرجال أشد من الصواعق فوق رؤس الرجال أشد من الصواعق في جبال تهامة، فاجتلدوا يوماً وليلة حتى تحاثوا بالجنادل وتكادمو بالأفواه وافترقوا عن سبعين ألف قتيل في ليلة تسمى ليلة الهرير، وقد قتل في معركة صفين عمار بن ياسر رضي الله عنه وبقتله تبين بغى معاوية للحدّث الصحيح في عمار بأنّه تقتله الفئة الباغية ونصه «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» رواه البخاري ج ١ ص ١٧٢. ولم يبادر معاوية إلى التوبة بعد قتل عمار بل استمر في بغية وعناده والتمرّد على خليفة المسلمين شاق عصي المسلمين، وعندما أحس معاوية بالهزيمة أشار عليه عمرو بن العاص برفع المصاحف وطلب تحكيم القرآن فرفعت المصاحف في صفوف أهل الشام وانخدع أهل العراق جيش علي ماعدا أهل البصرة وهم قليل من القرّاء الذين صاروا خوارج والمنافقون فصارحوا علياً بأنّه لم يحكم بالكتاب سلموه بأيديهم لمعاوية ولم يسمّعوا لتحذير الإمام إذا قال لهم أنّها كلمة حق يراد بها باطل فاضطرّ للتحكيم، فاختار معاوية عمرو بن العاص، واختار علي ابن عباس إلا أنّ أصحابه عارضوه، واختاروا أبا موسى الأشعري الذي لم يكن متحمساً لنصر علي، ولذلك سهل على عمرو مخادعته فقد اتفق معه على خلع علي ومعاوية لتختار الأمة من تشاء لكنه قدمه في الكلام وقت إعلان الاتفاق، فصعد أبو موسى وخلع علياً، وصعد بعده عمرو فاكد خلع علي وأثبت معاوية في مهزلة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، إذ أحس الخدعون من أصحاب علي بالمرارة والمهانة فظهر الخوارج وحكموا بكفر من رضي بالتحكيم وطالبوا علياً بالتوبة، وانتهى الأمر بقتلهم والقصة مشهورة.

(١) ينظر في أخباره ابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٦٨-٢٧٣.

يهبّ لنجدته وهو محاصر، بل تباطأ وتريث حتى قُتِلَ، فأسرع إلى قميص القتيل المطلخ بالدم، فنصبه لأهل الشام وطلبهم للقيام بئار عثمان من عليّ الذي لا ذنب له ولم يستقر له الأمر حتى ينظر في شأن قَتَلَتِهِ وَيُجَرِّيَ فِيهِمْ حَكَمَ الشَّرْعِ كما طلب عليّ ذلك من معاوية عندما قال له: ادْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ ثُمَّ حَاكِمِ الْقَوْمَ إِلَيَّ^(١)؛ لكنه أعلن العصيان وقاد جيشاً جراراً، والتحم مع علي في معركة صِفِّين الشهيرة^(٢).

وانجلت المعركة عن أكثر من سبعين ألف قتيل في ليلة الهرير^(٣). ولما أحسّ بالهزيمة خدع أصحاب عليّ برفع المصاحف، ورضخ عليّ للتحكيم؛ بسبب انخداع أصحابه وانقسامهم، فكان عمرو بن العاص من طرف معاوية، وأبو موسى الأشعري من طرف علي^(٤).

وانتهت المهزلة بخديعة عمرو لأبي موسى^(٥)، ولأنّ الخديعة كانت ثقيلاً على أصحاب عليّ فقد أعلن فريق منهم من القراء والعباد، أنّ التحكيم كان كفراً تجب التوبة منه، وطلبوا علياً بالتوبة ليستأنفوا قتال معاوية، وكما لم يعترف لهم عليّ بالكفر كفّروه وخرجوا لقتاله، وسُمّوا بالخوارج^(٦). وانتهت الحال معهم بمعركة النهروان، وحسم عليّ

(١) ينظر ابن أبي الحديد ج ٣ ص ٣٣٩-٣٤١.

(٢) ينظر في أخبار صفين ابن أبي الحديد ج ٢ ص ٢٠٣-٢٦٠، وص ٨٠١-٨٥٩، وج ٤ ص ٥٥٤-٥٥٧، وج ١ ص ٦١٦-٦٤٩. وتاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٦٣ إلى آخر الكتاب وج ٥ ص ١-٧١ أخبار معركة صفين.

(٣) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٤٧. وسير أعلام النبلاء للذهبي ج ٣ ص ١٣٦. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٧ ص ٣٠٤. والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٦٠.

(٤) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٥٧.

(٥) تاريخ الطبري ج ٥ ص ٦٧-٧١.

(٦) ينظر في تاريخ الخوارج ابن أبي الحديد ج ٢ ص ٥-١٧٦، فقد أبدع واستوفى أو كاذ. والطبري ج ٥ ص ٧٢-

المعركة بقتلهم عن آخرهم، عدًا ثمانية. ثمّ مالَبث عليّ أن سقط شهيداً إثر اغتيال نفّذه ابن مُلجَمٍ أحد هؤلاء الخوارج^(١). وبعده سلّم الحسنُ بن عليّ عليهما السلام الأمر لمعاوية.

ومن هنا بدأ التأريخ يكتب سطره بالدم، فقد تعرّض أنصارُ علي وشيعته إلى الإبادة بسيف معاوية الذي يمثّل الدولة. فقَتَلَ حجر بن عدي وأصحابه^(٢)، وسلّط زياد بن أبيه الذي استلحقه أخاً له^(٣) - على العراق.

وقد كان زياد هذا، من خيار أنصار علي، فتحوّل إلى نقمة، فقتل الشيعة تحت كلّ حجر وشجر^(٤). ولُعِنَ عليٌّ على منابر الإسلام، وخصّصُوا الخطبة الأخيرة من خطبتي الجمعة لهذا الغرض، واستمر الحال طيلة أيام بني أمية، حتى جاء الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز رحمه الله ورضي عنه، فأزال اللعن، وأبدله بالآية الكريمة - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ

(١) ينظر ابن أبي الحديد، خبر مقتل علي ج ٢ ص ٣٣٧-٣٤٢.

(٢) ينظر الطبري ج ٥ ص ٢٥٣ وما بعدها.

(٣) قصة الإستلحاق من الأمور التي عدّها العلماء مهلكة لمعاوية لأنه كذب بها الحديث الذي يقول : « الولد للفراش وللعاهر الحجر ». وخلاصة ما حدث : أبا سفيان وطىء في الجاهلية جارية تحترف البغاء واسمها سمية وزوجها عبيد فعلمت وولدت زياداً ، فكان يسمى زياد بن أبيه، وفي خلافة عمر ولاه بعض الأعمال فألقى خطبة وفي الحاضرين علي وأبو سفيان بن حرب وعمر بن العاص، فقال عمرو: لله أبوه لو كان قرشياً لساق العرب بعصاه فقال أبو سفيان أ: أما والله لقد وضعته في رحم أمه ، وأن مخائيل أبا سفيان لبادية عليه، فقال له علي: مالك لا تجهز بذلك؟ فقال: أخاف هذا العير الجالس أن يخرق علي ثيابي أراد عمر، ولما تولى زياد خرسان لعلي ظل معاوية يكتابه ويحدثه عن رغبته في استلحاقه - أي الاعتراف بأنه أخوه من أبيه ، فأخبر زياد علياً بذلك، فكتب إليه . لقد كان من أبي سفيان فلتة في زمن عمر لا يلحق بها نسب، ولا يثب بها إلّ، فصاحبها كالواغل المدفّع «الواغل والنوط المذبذب: الداغل على قوم بشريرن وليس منهم قيد فعونه ، والنوط المذبذب: الولد المعلق في مؤخرة الرحل. فقال زياد: شهد بها ورب الكعبة، وأضمرها في نفسه ، حتى قتل علي فتم الإستلحاق ، وأحضر معاوية الشهود على أن أبا سفيان نكح سمية في الجاهلية وأتت بزياد فهو في نظر الشرع ولد في فراش والده فيلحق به وإن كان من الزنا كما نص الحديث .

(٤) الطبري ج ٥ ص ٢٣٥ وما بعدها . وسير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٣٧-١٣٨ .

بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيْتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١﴾. ولكن العادة السيئة كانت قد تمكنت، وصارت البدعة سنة، وصار التشيع أخطر جريمة سياسية، عقابها الموت، وقطع الأطراف، وسمل العيون، وخراب البيوت. ناهيك عن الجرح والتعديل، ورد رواية الشيعة وشهادتهم. ولم نجد صورة للحال القائمة أوضح من حال ذلك الرجل الذي قال للحجاج: إن أهلي عقوقني سموني علياً! فتضاحك له الحجاج وغير اسمه وأكرمه.

وجاء بنو العباس فلم يكونوا أحسن حالا من الأمويين في قتل أولاد علي وملاحقة الشيعة؛ فهذا أبو جعفر المنصور ثاني ملوك بني العباس كاد أن ييدهم، فقد قتل النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن أبي طالب وأخاه إبراهيم، ثم رمى بأبيهما وسبعة من أهل بيتهما في سرداب تحت الأرض لا يعرفون الليل من النهار، إلا بأذكار بعضهم التي كان يفعلها بالليل والنهار قبل أن يدخل السرداب، حتى ماتوا جميعاً، وكان من مات منهم ترك عندهم، وفي هذه البشاعة قال الشاعر:

يا ليت جور بني مروان دام لنا * يا ليت عدل بني العباس في النار

ورسخ في الأذهان كراهة هذا الاسم، والخوف منه لما يجلب من المعرة والعار، ولأن يُنبز بيهودي أو زنديق، أهون من شيعي. أما النواصب فهم أهل الحل والعقد والصولة والسطوة.

نخلص من هذا كله إلى القول بأن توثيق النواصب غالباً، وتوهين الشيعة مطلقاً نتيجة طبيعية لسلسلة الأحداث التي مرت بنا. ولولا عناية الله بأوليائه لمحي اسم علي من التاريخ، ونسى الناس أن هناك صحابياً اسمه علي^(٢).

(١) ٩٠: النحل.

(٢) ينظر ابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٧٦ وما بعدها حتى ص ٨٢٧.

الفرع الرابع

في

موقف الأمويين والعباسيين من علي وشيعته

وتأثيره على المحدثين^(١)

على الرغم من أن المحدثين لم يتركوا الرواية عن الشيعة، بل شغلوا مساحة عريضة بين الرواة. قال الذهبي: «لو رُدَّ حديثُهم لذهب جملة الآثار النبوية»^(٢) غير أن التحاملَ عليهم دَيَّدَنُ المحدثين أو بعضِهم، ومجاملة النواصب ظاهرٌ في عباراتهم نتيجة تأثرهم بالوضع السياسي في الدولة الأموية ثم العباسية، فمنذ أن تسلَّم الأمر معاوية بعد اغتيال الإمام علي عليه السلام مروراً بدولة بني العباس وهلمَّ جرأً؛ والتشيع من أخطر التهم في أذهان أولي الأمر. وسنسوق بعض أمثلة توضح انعكاس الوضع على المحدثين:

المثال الأول – مقدمة بين يَدَيَّ أمثلة غاية في الغرابة؛ فهذا علي بن هاشم بن البريد الكوفي^(٣).

قال الذهبي فيه: الإمام الحافظ الصدوق الشيعي، وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ثبت يتشيع، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما. وقال ابن المديني:

(١) ينظر الفلك الدّوار ص ٧٧ ومابعدھا.

(٢) الميزان ج ١ ص ٤. وقد ساق الإمام شرف الدين مائة من رجال الشيعة، الذين احتجّ بهم أهل السنة في كتابه المراجعات، مراجعة رقم ١٦ ص ٤١ ومابعدھا. وهذه المراجعات هي مراسلات بين المؤلف الإمام شرف الدين العاملي وشيخ الأزهر الإمام سليم البشري. وذكر في الفلك الدّوار ١٦٤ رجلاً.

(٣) الميزان ج ٢ ص ٢٤٠. وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٩٢-٣٩٣. وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٥. وسير أعلام النبلاء ج ٨ ص ٣٤٢. وتاريخ البخاري ج ٦ ص ٣٠٠. وتهذيب الكمال ج ٢١ ص ١٦٣. ومعجم رجال الحديث للخواشي ج ١٢ ص ٢٣٩ رقم الترجمة ٨٥٦٨.

صدوقٌ يتشيع. وعن عيسى بن يونس: هم أهل بيت تشيع وليس ثم كذب^(١). وقال ابن حبان: غال في التشيع روى المناكير عن المشاهير، قال الذهبي: ولغلوه ترك البخاري حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيراً، كان يخاف من تدينهم بالتقية، ولا يتجنب القدريّة ولا الخوارج ولا الجهميّة، فإنهم على بدعتهم يلزمون الصدوق^(٢). وقد وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة وابن حبان وابن عدي وغيرهم.

وقال الجوزجاني (الناصبى): كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما^(٣).

وقد أحسن الإمام الذهبي بتسجيل شهادته في هذا المقام، فإن الرافضة الذين تجنبهم البخاري رحمه الله أولهم جعفر الصادق. وهاهي ترجمته تشهد بظلم تلوّ ظلم لآل النبي الطاهر، ظلم ذبحهم وتشريدهم، وظلم سبهم وانتقاصهم، وجعل محبتهم قدحاً وجرحاً:

١- أبو عبدالله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن فاطمة الزهراء وعلي بن أبي طالب^(٤)، قالوا فيه: برّ صادق كبير الشأن، لم

(١) سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ٣٤٣.

(٢) الميزان ج ٢ ص ٢٤٠.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٩٢. وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٤٥.

(٤) ولد عام ٨٠هـ وتوفي ١٤٨هـ، سادس الأئمة عند الإمامية الجعفرية وإليه ينتسبون. والزيدية أولى به منهم. ينظر في ترجمته الميزان ج ١ ص ١٩٢. وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٣-١٠٥. وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٣٢. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٦-١٦٧. وتاريخ الإسلام ص ٨٨-٩٢ من عام ٤١هـ - ١٦٠هـ. وسير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٥٥-٢٧٠. وترجم البحر الزخار بمقدمته ج ١/ش، والجندي ج ١ ص ١٠. والزركلي ج ١ ص ١٢٦. وعمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، لابن عتبة ولد ٧٤٨هـ - ٨٢٨هـ ص ٢٢٥. والإمام الصادق لأبي زهرة. والبداية والنهاية ج ١ ص ١١٢. والفلك الدّوار ص ٤٢. والمنتظم ج ٨ ص ١١٠. وتاريخ الإسلام ص ٨٨ من عام ١٤١-١٦٠هـ. وكامل ابن الأثير ج ٥ ص ٢٧. والعبر ج ١ ص ٢٠٨. والأنساب للسمعاني ج ٣ ص ٥٠٧.

يحتج به البخاري^(١). قال علي بن المديني: سئل يحيى بن سعيد القطان عنه، فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه^(٢). قال الذهبي: هذه من زلات يحيى القطان، بل

(١) الميزان ج ١ ص ١٩٢. وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٣-١٠٥. وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٣٢. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٦-١٦٧. وتاريخ الإسلام ص ٨٨-٩٢ من عام ١٤١هـ-١٦٠هـ. وسير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٥٥-٢٧٠. وقد علق العلامة أبو بكر بن شهاب الدين بأبيات شعرية يعاتب فيها الإمام البخاري رحمة الله عليه مستغرباً من صنيعه مع إمام الأئمة:

قَضِيَّةٌ أَشْبَهَ بِالْمَرْزُوقَةِ	هَذَا الْبُخَارِيُّ إِمَامُ الْفِئَةِ
بِالصَّادِقِ الصِّدِّيقِ مَا حَتَّجَ فِي	صَحِيحِهِ وَاحْتَجَّ بِالْمَرْجَةِ
وَمِثْلَ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ أَوْ	مُرَوَّانَ وَابْنَ الْمَرْأَةِ الْمُخْطِئَةِ
مَشْكَلَةً ذَاتُ عَوَارٍ إِلَى	حَيْرَةِ أَرْيَابِ النَّهْيِ مُلْجِئَةِ
وَحَقُّ بَيْتٍ يَمُمُّهُ السُّورَى	مُغِذَّةٌ فِي السَّيْرِ أَوْ مُبْطِئَةِ
إِنَّ الْإِمَامَ الصَّادِقَ الْمُجْتَبَى	بِفَضْلِهِ الْآيُ أَتَتْ مُنْبِئَةِ
أَجَلٌ مِنْ فِي عَصْرِهِ رَتْبَةٌ	لَمْ يَقْتَرِفْ فِي عَمْرِهِ سَيِّئَةٍ
قُلَامَةٌ مِنْ ظُفْرِ إِبْهَامِهِ	تَعْدِلُ مِنْ مِثْلِ الْبُخَارِيِّ مِئَةِ

النصائح الكافية ص ٨٩. والعتب الجميل ص ٤٠-٤١.

(٢) قالوا في ترجمته: هو مجالد بن سعيد الهمداني ت ٤٤٣هـ أو نحوها. مشهور، صاحب حديث علي. فيه لين. قال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال أحمد: يرفع كثيراً مما لا يرفعه الناس. ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكر الأشج: أنه شيعي. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه. وكان ابن مهدي لا يروي عنه. وقال الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلُّها عن الشعبي عن مسروق عن عبدالله فعل. وقيل لخالد الطحان: دخلت الكوفة فلم تكتب عن مجالد؟ قال: لأنه كان طويل اللحية!! ينظر الميزان ج ٣ ص ٨-٩. وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٩-٤١. وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٢٢٩. وتاريخ الإسلام ص ٢٨٨ لعام ١٤١-١٦٠. وتهذيب الكمال ج ٢٧ ص ٢١٩ رقم الترجمة ٥٧٨٠. والأنساب للسمعاني ج ٥ ص ٦٤٨.

تعليق - هذا قولهم في مجالد رحمه الله وجزاه عن أهل بيت نبيه خيراً. وفوق ذلك يقول ابن القطان: ومجالد أحب إلي من جعفر بن محمد. إن هذا الشيء عجاب، ولكن لماذا نعجب بعد أن نلن أهل البيت على منابر =

أجمع أئمة الشأن على أنَّ جعفرًا أوثقُ من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى^(١).
قال الدراوردي: لم يروِ مالكٌ عن جعفر حتى ظهر أمرُ بني العباس، وقال مصعبُ
الزبيري: كان مالكٌ لا يروي عنه حتى يضمَّه إلى آخر. وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم:
سمعت يحيى يقول: كنت لا أسأل يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد، فقال لي: لم لا
تسألني عن حديث جعفر بن محمد؟ قلت: لا أريده، فقال لي: إنَّه كان يحفظ.
وقال سعيد بن أبي مريم: قيل لأبي بكر بن عياش: مالكٌ لا تسمع من جعفر وقد
أدركته؟ قال: سألناه عما يتحدث به من الأحاديث شيء سمعته؟ قال: لا، ولكنها رواية
رويناها عن آبائنا^(٢). وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ولا يحتج به ويُستضعف؛ سئل
مرة سمعت هذه الأحاديث من أبيك؟ قال: نعم، وسئل مرة، فقال: إنَّما وجدتها في
كتبه^(٣).

= الإسلام في خطبة الجمعة، فهذا من ذاك، والشيء بالشيء يذكر. قال الإمام محمد أبو زهرة - بعد أن تحدَّث
عن المغالين في الإمام جعفر سلام الله عليه -: «ومن الغريب أننا نجد بجوار هؤلاء من محدثي القرن الثالث من
يتشكك في رواية الإمام الصادق عترة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويتكلَّم في الثقة في حديثه ﴿كَبُرَتْ
كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾» ٥: الكهف. ولكنه التَّعَصُّب المذهبي يُعْمِي ويصم،
وليس في قول المغالين، ولا في قول المشككين ما يُنْقِص من مقام الإمام الصادق الجليل، فلم يُنْقِص من مقام
جده علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - كذبُ الكذابين عليه، كما لم يضر عيسى بن مريم عليه السلام افتراءُ
المفترين عليه، ما بين منكر لرسالته، ومدع لالوهيته». ينظر الإمام الصادق ص ٣٩.
(١) سير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٥٦. قال العلامة صارم الدين الوزير: قولُ يحيى مشعرٌ بأنَّه من نواصب البصرة
العثمانية. وقال:

رام يحيى بن سعيد	لك يا جعفر وصمًا
وأتى فليك بقول	ترك الاسماع صمًا

من أبيات جميلة. ينظر الفلك الدوار ص ٤٢.

(٢) تاريخ البخاري الكبير ج ٢ ص ٢٠٠.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٤.

قال الحافظ ابن حجر: يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فيما سمعه أنه سمعه، وفيما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته^(١).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً، يُحتجُّ بحديثه من غير رواية أولاده عنه، وقد اعتبرت حديث الثقات عنه فرأيت أحاديث مستقيمة ليس فيها شيء يخالف حديث الأثبات، ومن المحال أن يلصق به ما جناه غيره. وقال الساجي: كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم.

قال أبو موسى: كان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث عن سفيان عنه، وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه. وقال النسائي في الجرح والتعديل: ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله. وقال يحيى بن معين: ثقة مأمون.

وقال مالك: اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال: إما مصلٍ وإما صائم وإما يقرأ القرآن، ومارأيت يحدث إلا على طهارة^(٢). وثقه الشافعي. وقال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد^(٣).

أقول: لا تبتئس يا ابن النبوة وحفيد شمس الهداية، هل ترى الشمس مقلّة عمياء؟

(١) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٤.

(٢) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ اهـ بعض تصرف في الترجمة مع نقل ألفاظهم كما هي لنترك الحكم على القارئ ليقول للمتقولين على إمام الهدى مقال الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليوهيها فلم يضربها وأوهى قسرنه الوعلُ

وقول آخر:

يَا نَاطِحَ الْجَبَلِ الْعَالِي لِيَكْلِمَهُ أَشْفِقَ عَلَى الْقَرْنِ لَا تُشْفِقَ عَلَى الْجَبَلِ

وهيئات لشمس الضحى أن تُحجب بالأكف، أو تُنكرها مقلّة عمياء. فالعيب ليس فيك يا ابن الزهراء، ولكنه في الطبايع الفاسدة والقلوب المريضة (في قلوبهم مرضٌ فزادهم الله مرضاً) « ١٠ : البقرة ».

(٣) سير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٥٧. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٦.

٢- أحمد بن الأزهر النيسابوري الحافظ^(١).

اتَّهمه يحيى بن معين في رواية ذاك الحديث عن عبد الرزاق، ثم إنَّه عذره. قال ابن عدي: هو بصورة أهل الصدق.. قلت (الذهبي): بل هو كما قال أبو حاتم صدوق. وقال النسائي وغيره لأبأس به...، ولم يتكلَّموا فيه إلَّا لروايته عن عبد الرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي يشهد القلب بأنَّه باطل، والحديث عن معمر عن الزهري عن عبدالله بن عباس، قال: نظر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى علي رضي الله عنه، فقال: «أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ. حَبِيبُكَ حَبِيبِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللَّهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ. فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي»^(٢).

فقال أبو حامد بن الشرقي: السبب فيه أنَّ معمرًا كان له ابنُ أختٍ رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه، و كان معمر مهيباً لا يقدر أحد على مراجعته، فسمعه عبد الرزاق في الكتاب.. قلت: وكان عبد الرزاق يعرف الأمور فما جسر يحدث بهذا الأثر إلَّا أحمد بن الأزهر، ولغيره فقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان البخاري عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهده^(٣).

(١) ٢٦١هـ، ينظر سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٣. وتهذيب الكمال ج ١ ص ٢٥٥. والميزان ج ١ ص ٣٨. وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٠. وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٤٥.

(٢) تهذيب التهذيب ج ١ ص ١١-١٣. وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤١. والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٩١. والعلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي التيمي القرشي ت ٥٩٧هـ - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م تقديم وضبط الشيخ خليل الميس ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ رقم ٣٤٨. والحاكم ج ٣ ص ١٢٨. وقال: صحيح على شرط الشيخين، وابن الأزهر بإجماعهم ثقة وإذا تفرد الثقة في حديث فهو على أصلهم صحيح. وفي مجمع الزوائد ج ٩ ص ١٣٣، بلفظ «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ. وَلَا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ مَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحْبَبَنِي...» وقال: رواه الطبراني في الأوسط.

(٣) الميزان ج ١ ص ٣٨. وتقريب التهذيب ج ١ ص ١٠. وسير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٣. وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٤٥.

وقال الذهبي في وصفه: الإمام الحافظ الثَّبت^(١) محدِّث خراسان في زمانه^(٢).. وهو ثقة بلا تردد، غاية مانقموا عليه ذاك الحديث في فضل علي ولا ذنب له فيه^(٣).

٣- إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي.

شيعي جلد.. قال أبو حاتم: كَذَّاب روى في مثالب معاوية فمزَّقنا ما كتبنا عنه. وقال الدار قطني: ضعيف... قلت (الذهبي): قد اختلف النَّاس في الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها - المنع مطلقاً.

الثاني - الترخيص مطلقاً إلا فيمن يكذب ويضع.

الثالث - التفصيل: فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يُحدِّث، وتُرَدُّ رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً. قال أشهب: سئل مالك عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم، ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون. وقال حرمل: سمعت الشافعي يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة. وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون. وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكاً يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً^(٤).

وهو إبراهيم بن ظهير الذي رُوِيَ له في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾^(٥).

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٤-٣٦٥.

(٤) الميزان ج ١ ص ١٥. ولسان الميزان ج ١ ص ٤٩. وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٣. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٣٠.

(٥) ١٠ (٥): الواقعة.

قوله : سابق هذه الأمة علي بن أبي طالب^(١).

٤- ابن عقدة أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي مولى بني هاشم^(٢)،

حافظ العصر والحديث البحر... وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث...

قال الدارقطني: أجمع أهل الكوفة أنه لم يُرَ بالكوفة من زمن ابن مسعود إلى زمن ابن

عقدة أحفظ منه. قال أبو العباس: أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل

البيت، هذا سوى غيرهم.

قال الذهبي: لولا أنني اشتطت أن أذكر كل من تُكَلِّم فيه، يعني ولا أحابي - لم

أذكره للفضل الذي كان فيه من الفضل والمعرفة، ثم لم يَسُقْ له ابن عدي شيئاً منكراً^(٣) -

ومع الثناء البالغ من الإمام الذهبي على ابن عقدة - قال فيه: شيعي متوسط^(٤).

ومادام هذا العملاق شيعياً ولو متوسطاً فلا بد أن ينظروا إليه شزراً، وأن يقال في

ترجمته: ومُتَّ لتشيّعه^(٥)!! وابن عقدة زيدي^(٦)، وأبوه كذلك^(٧).

٥- أبو خالد الواسطي، عمرو بن خالد القرشي، كوفي مولى بني هاشم^(٨). قال

وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فُطِنَ له تحوّل إلى واسط... وقال أبو عوانة: كان

(١) لسان الميزان ج ١ ص ٤٩.

(٢) ولد ٢٤٩هـ، ت ٣٣٢هـ. ينظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ٣٤٠. وما بعدها. والأنساب للسمعاني

ج ٤ ص ٢١٤.

(٣) الميزان ج ١ ص ٦٤-٦٥. وتذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٣٩-٨٤٢ بتصرف.

(٤) الميزان ج ١ ص ٦٤.

(٥) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٣٩. وينظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ج ١٥ ص ٣٤٠-٣٥٥.

(٦) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٣٥٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٣٤٤. والفلک الدوار ص ٣١.

(٨) توفي بعد عام ١٢٠هـ.

يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها. وقال يحيى بن معين: كَذَّابٌ غير ثقة، روى عن زيد بن علي عن آبائه. ورُوِيَ عن أحمد أنه قال: كَذَّابٌ، يروي عن زيد أحاديثَ موضوعةً يكذب. وقال النسائي: كوفي ليس بثقة. وقال الحاكم: يروي عن زيد الموضوعات. وقال الدارقطني: كَذَّابٌ. وقال أبو داود: كَذَّابٌ وليس بشيء. وهذه خمسة أحاديث تكلّموا فيها:

١- الحديث الأول - روى إبراهيم بن هراسة أحد المتروكين عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي، قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم الذّكرين، أحدهما يلعبُ بصاحبه».

٢- الحديث الثاني - من طريق يونس بن بكير عن عمرو بسنده المذكور، قال: «العالم في الأرض يدعو له كل شيء، حتى الحوت في جوف البحر».

٣- الحديث الثالث - عازمٌ حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عمرو بسنده قال: «لا تُسمَّ إصبعك السبابة، فإنه اسمٌ جاهليٌّ، إنّما هي المُسَبِّحة والمُهَلِّلَة».

٤- الحديث الرابع - عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «أيُّما مسلمٍ اشتهى شهوةً فردّها وآثَرَ على نفسه غُفِرَ له».

٥- الحديث الخامس - عبد الرزاق أنبأنا إسرائيل عن عمرو بن خالد بسنده عن علي قال: انكسرت إحدى زنديّ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، فأمرني أن أمسح على الجبائر^(١).

بعد كلام مَنْ تكلّم في أبي خالد، لابد من وقفة معه؛ فهو الراوي الوحيد لمجموع الإمام زيد بن علي عليهما السلام بقسميه، الحديثي والفقهّي. والكلام فيه يمس وثيقة يراها الزيدية أصلاً من أصول مذهبهم، فالمجموع صحيح لا غبار عليه، وراويهِ عدلٌ ثقةٌ مقبولٌ

(١) الميزان ج ٢ ص ٢٨٦-٢٨٧. وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٦٩. وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ٢٦-٢٧.

عند أهل البيت عليهم السلام بدون تردد، ولم يُنقل عن أحد منهم أيُّ اتهام لأبي خالد، وهم على اطلاعٍ واسعٍ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواءً كان من طريقهم أو من طرق المحدثين غيرهم.

ولا يُعقلُ أن يسكت الصادقُ والنفسُ الزكيةُ^(١) وأخوه إبراهيم^(٢) وأبوهما عبد الله بن الحسن^(٣)، والقاسمُ بن إبراهيم، وأحمدُ بن عيسى بن زيد، والهادي يحيى بن الحسين، والتأصرُ الأطروش، والمؤيدُ بالله أحمدُ بن الحسين الهاروني، والناطقُ بالحق أبو طالب، والمرشدُ بالله والقاسمُ بن محمد. لا يُعقلُ أن يسكت هؤلاء الأعلام وغيرهم عن أبي خالدٍ لو كان كاذباً، لكنهم دافعوا عنه وقبلوه لما يعرفونه عنه من طهارةٍ

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ولد سنة ٩٣هـ، كان يقول إني لأستحيي أن أقوم بالأمر وأنا أعلم باباً من أبواب الحلال والحرام لا أستطيع الخروج منه كناية عن غزارة علمه، وكان في قتاله يشبه الحمزة، قتلَ بيده في إحدى الوقائع سبعين فارساً، إلى جانب السخاء والحزم، بايعه بنو هاشم وبنو العباس، وفيهم السفاح والمنصور، ثم انقلبا عليه، وطلب المنصور محمداً وأخاه إبراهيم فتواريا فقبض على أبيهما واثني عشر من أهل بيته، فآلقاهم في سردابٍ تحت الأرض، حتى قضوا نحبهم في صورة مأساوية، وخرج محمد بالمدينة، وقتل بها على يد جيش المنصور سنة ١٤٥هـ. دفن جسده الطاهر بالقيع. ينظر الزركلي ج ٦ ص ٢٢٠. ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني ص ١٥٧.

(٢) إبراهيم بن عبد الله أخو النفس الزكية، صقر بني هاشم وشريفهم شجاعٌ مقدام، قام بالبصرة وكاد أن يهزم المنصور العباسي، حيث هرب المنصور منه إلى الكوفة، وكان إلى جانب علمه شاعراً عالماً بأخبار العرب وأيامهم، وقد آزره في حربه الإمام أبو حنيفة رحمه الله أرسل إليه أربعة آلاف درهم لم يكن عنده غيرها، ولد سنة ٩٧هـ وقتل سنة ١٤٥هـ دفن بدنه الزكي بباب خمري بالعراق. ينظر الزركلي ج ١ ص ٤٨. وكامل ابن الأثير ج ٤ ص ٣٧٠. وج ٥ من أوله إلى ص ٦٦. ومقاتل الطالبين ص ٢١٠.

(٣) من التابعين ولد سنة ٧٠هـ ومات سجيناً في سجن المنصور سنة ١٤٥هـ، كان فصيحاً مهيباً شريفاً ذا منزلة عند عمر بن عبد العزيز رحمه الله. ينظر الإصابة ج ٣ ص ١٣٠-١٣١ رقم ٦٥٩٥. والزركلي ج ٤ ص ٧٨. وتاريخ بغداد ج ٩ ص ٤٣١ رقم ٥٠٤٩. ومقاتل الطالبين ص ١٤٠.

وصديق وإتقان، ووفاء لأستاذه العظيم الإمام زيد الشهيد^(١).

ولمَّا رَعَفَ الزَّمانُ بشيخ الإسلام السيَّاحي تصدَّى لشرح المجموع بكتاب سمَّاه «الروض النضير»، فكان يدعمُ حديثَ المجموع بنظائره وشواهد من دوواين السنة، وبرهن قولاً وفعلاً على صحة المجموع، إذ كلُّ ما جاء فيه جاءت به كتبُ السنةِ الواسعة. وقد نالت كتبُ الزيدية كالبحر والروض ونحوهما إعجابَ العلماء، من الديار المصرية بالذات، فقرَّظوها وأبدعوا في الثناء على تراث أهل البيت الطاهر، جاء ذلك في مقدِّمة الروض^(٢)، وفي كتاب «الإمام زيد» للإمام محمد أبي زهرة رحمة الله عليه.

كما أشار الدكتور محمد عجاج الخطيب إلى القيمة العلمية والتاريخية للمجموع؛ حيث أشار إلى أنه أقدم ما كُتب من المصنَّفات^(٣). وقد ساق الحافظ السيَّاحي الأدلة القاطعة في تعديل أبي خالد، بعد ذكر أقوال الجارحين، ومن هذه الأدلة:

١- احتجاج أئمة أهل البيت بما رواه أبو خالد عن زيد، والاعتراف بفضله، وأنَّه أوثَّق من روى عن زيد، ولا يطعن فيه إلاَّ مناصب^(٤).

ومادام قد عدَّلَ أبا خالد أئمةُ أهل البيت المتقدمون جميعاً لانحصارهم، ووافقهم الأئمة المتأخرون، وشيعتُهم، مع اطلاعهم على كلام الجارحين؛ لوجود كتب أهل الجرح

(١) ينظر شيء من المعنى في الفلك الدَّوار ص ١٤-٢٤ و ٧٣. والروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير تأليف القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السيَّاحي ت ١٢٢١ هـ ونترك الروض يتحدث عن براعته وغزارة علمه. ومات قبل أن يكمل الروض، حتى جاء بعد مائة وثمانية وعشرين عاماً السيد العلامة العباس بن أحمد الحسيني فأتته من أول الجزء الخامس - باب متى يجب على أهل الأرض قتال الفئة الباغية. فالتتمة جزء واحد على نسق السيَّاحي ومثاله - ج ١ ص ٦٦-٦٧.

(٢) الروض النضير ج ١ ص ٣٢.

(٣) ينظر كتابه - أصول الحديث علومه ومصطلحه - ص ٢١٦.

(٤) الفلك الدَّوار ص ٧٣.

والتعديل في خرائنهم^(١)، فلا يفعلون ذلك إلا وقد ترجّح لديهم صدقّه، وعدم جدوى الجرح فيه لقيامه على أمرين:

الأول - روايته للفضائل. ومن روى ذلك استهدف للنقد ولو كان لها شواهد ومتابعات.

الثاني - انفراده بالرواية عن زيد وقد بينّ عذره في ذلك بأنه قُتل أصحابه الذين سمعوا معه من زيد يوم قُتل، ولم يبق غيره. وكان أبو خالد أشدّ أصحاب زيد ميلاً له واختصاصاً به، فما حدّث بحديث إلا بعد سماعه منه مرة أو مرات، مع أنّ دعوى الانفراد غير مسلمة، فقد رواه عنه ولده يحيى بن زيد، وقد كان بعض العترة لا يقبل إلا رواية رُواة أهل البيت، فقبل له: إنّك تقبل رواية أبي خالد! فقال: لم أقبله إلا بعد أن رواه يحيى^(٢).

ثم إن العمدة في نقل الصحيح عن البخاري هو الفرّيري^(٣)، وهذا مثله.

ونحن هنا أمام جرح من أئمة معتبرين، وتعديل من أئمة مثل نجوم السماء، بعدد يفوق عدد الجارحين، ولا بد من مخرج لحمل الطائفتين على السلامة، ولا سيما من كانوا في أعلى طبقات الفضل والشهرة، ويمكن التوفيق إن شاء الله كما يلي:

أولاً - كلام الجارحين يدور على ثلاثة:

الأول - وكيع الذي قال: إنّهُ بجوارنا يضع الحديث^(٤).

والثاني - أبو عوانة الذي قال: إنّهُ يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها.

(١) الروض النضير ج ١ ص ٦٨.

(٢) الفلك الدوار ص ٧٣.

(٣) توضيح الأفكار ج ١ ص ٥٨. وسير أعلام النبلاء ج ١ ص ١٢. وهدي الساري ج ١ ص ٥.

(٤) ينظر الكلام حول وكيع - سير أعلام النبلاء ج ٩ ص ١٥٤.

والثالث - حبيب بن أبي ثابت الذي صرح بسبب الجرح، وهو كون أبي خالد كوفياً، وهي مُرادفةٌ لشيعي. وأمّا الباكون من الجارحين فهم متأخرون جداً، وكلامهم جميعاً من الجرح المبهم المطلق، وهذا النوع غير مقبول، لاختلاف الناس في الأسباب الجارحة.

أمّا وكيعٌ فلم يُبين ماهي الأحاديثُ الموضوعة، مع أنّه نفسه متهمٌ بالرفض، وأبو خالد عدوّ للرافضة، فهو غير مقبول في جرحه لأبي خالد. وأمّا أبو عوانة فلم يدلنا على ماحوته تلك الصحف، وماهي الأحاديث التي سرقها أبو خالد من صحف الصيادلة؟ هل هي أحاديث عن فوائد العطر والسكنجبيل، ثم يسندها أحاديث عن أهل البيت؟! ثم إن التصنيف لم يكن قد انتشر بالصورة التي يتداولها الصيادلة! ومادام أبو عوانة عاجزاً عن تقديم الدليل على المواضع التي ألفها أبو خالد من الصحف، وأين تقع في المجموع، فقلوه مردود عليه لأنها دعوى بلا بينة^(١).

والدعاوى مالم تُقِيمُوا عليها بيناتٍ أبناؤها أدعياء.

وأمّا حبيب فَجَرَحَهُ بسبب حبه لآل محمد، وتلك شكاةٌ ظاهرةٌ عنك عارها^(٢). وَشَنَشْنَةً أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ^(٣). وكلامُ الأقران - للعلماء فيه مقال.

أمّا من الجهة الثانية: فإن الجرح قد عورض بتعديل أقوى منه، وما هذا الجرح إلا مثل قول القائل: **إِنَّ فَلَانًا قَتَلَ زَيْدًا**، فيقال له: **إِنَّ زَيْدًا حَيٌّ يَرْزُقُ**؛ لأن المعدّلين قابلوا مرويات زيد عن طريق أبي خالد بغيرها من الروايات، فوجدوها تنبع من مشكاة واحدة،

(١) الإمام زيد للشيخ أبي زهرة ص ٢٣٩. والروض ج ١ ص ٧٩ ومابعدا.

(٢) شطر بيت أوله: **وَعِزُّهَا الْوَاشُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا**. ينظر خزنة الأدب ج ٩ ص ٥٠٥.

(٣) من أبيات لفلان الطائي ضربه بنو ابنه أخزم، وكان عاقاً فجاء بنوه مثله، فلما ضربوا جدّهم قال:

إِنَّ بَنِيَّ ضَرَجُونِي بِالْدمِ وَخَضِبُوا وَجْهِي بِلَوْنِ الْعندَمِ
مَنْ يَلْقُ أَسَادَ الرِّجَالِ يُكَلِّمُ شَنْشَنَةً...

وهي من ذاكرتي.

ولها طرق أخرى عن غيره^(١). والروضُ النضيرُ شرحُ المجموعِ شاهد على ذلك. فمن وجد من نفسه همّةً، تصفّحه ليَقول عند ذلك: «رَحِمَ اللهُ امرأً عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ». وطريقُ الجرحِ مزلق خطر لا ينجو منه إلا من عصم الله.

والجهة الثالثة: لا بد من اتفاق مذهب الجارح والمجروح، وإلا فلا سماع لكلام أحد المختلفين في الآخر كما هو مقرر. وأئمة الجرح على جلالتهم بشر. وهذه الترجمات التي بين أيدينا للشيعة ولغيرهم أكبر دليل على الحيف الذي لحق بآل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وشيعتهم. فكيف بصاحب المصلوب على الخشبة، وفي قوة الدولة الأموية؛ ماذا نتوقع أن يقال فيه؟! ولا يلزمنا اجتهادٌ تبين لنا خطؤه.

وما زلنا نطالع عبر الأيام حشواً من الكلام في كتب وكتيبات^(٢) عن الشيعة عموماً، والزيدية خصوصاً، فيها من الكذب والتهجّم على أهل البيت، بدءاً بعلي عليه السلام والحسين السبط والأئمة وهلم جراً والتَّقَوُّل على الزيدية؛ ما لا يدع شكاً أن نوازع سياسية ومخابرات عالمية تحرك الجهلاء لكتابتها، وتوزيعها مجاناً بغية إشعال نار العداوة التي كلما بردت أشعلوها. ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣)، وهي غير جديرة بالرد عليها لتفاهتها.

ردّ بعض روايات أبي خالد:

مع تعديل الأئمة له فقد يقدمون على روايته روايةً غيره في بعض المواضع، أو يتوقّفون فيها لمرجح اقتضى ذلك. فقد أنكر القاسم بن إبراهيم وأحمد بن عيسى وغيرهما

(١) الروض النضير ج ١ ص ٧٦.

(٢) منها: ١- زيد بن علي المقتري عليه. ٢- العقائد الشيعة ودجّال القرن العشرين. ٣- الشيعة والسنة. وكانت مكاتب الإرشاد باليمن توزّع مجاناً أكثر من عشرين عنواناً تدور حول هذا المعنى.

(٣) ٤٢: إبراهيم.

بيع أمهات الأولاد عن علي عليه السلام؛ لرواية القاسم عمن أدرك من أهل بيته، أنهم كانوا لا يثبتون ذلك عن علي عليه السلام.

وردوا روايته: «فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ خَمْسُ شِيَاهٍ». ولم ينفرد بهذه الرواية، فقد رواها أحمد بن عيسى في الأمالي عن عاصم بن ضمرة عن علي، وعن قاسم بن إبراهيم عن علي. قال محمد بن منصور: الذي نأخذ به في كل خمس وعشرين من الإبل ابنة مخاض، وكذلك سمعنا من وجه غير هذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ^(١).

ويروى عن المرشد بالله والناصر أنهما عملا بهذه الرواية، وقد تأولها أصحابنا بأنّها مشتركة بين شريكين لأحدهما عشر، وللآخر خمس عشرة^(٢)، ورواية ردّ شهادة الولد لوالده إلاّ الحسنين^(٣).

وأجيب بأن عدم القبول لشهادة الولد لوالده هي تهمة المحاباة، بدليل استثناء الحسنين فالحديث له وجه^(٤).

وبالجملة فقد نصّ العلماء على أنّ ترك العمل برواية الراوي ليس بجرح، لجواز معارض. والقدح قد تطرّق إلى كبار العلماء من لاشك في عدالتهم، ولا يضرهم الكلام، كأبي حنيفة والشافعي والثوري وابن المديني والبخاري وغيرهم من الأئمة لا يحصى عددهم، وأبو خالد واحد مثلهم، وهذا الزهري تكلموا فيه بأنه كان في شُرطة بني أمية ويُدكّس^(٥).

(١) ينظر أمالي أحمد بن عيسى ج ١ ص ٢٧٦-٢٧٧. والفلك الدوار ص ٧٤-٧٥.

(٢) الفلك الدوار ص ٧٥.

(٣) الروض النضير ج ٤ ص ٩١.

(٤) الروض النضير ج ٤ ص ٩٣.

(٥) الميزان ج ٣ ص ١٢٦. وسير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٣٢٦.

وقالوا عن أبي حنيفة: إنّه يروي عن الضعفاء والمجاهيل، وبأنه ضعيف في الحديث^(١). وقالوا: بأنّ مالكاً يروي عن عبد الكريم بن أبي المخارق المجمع على تجريحه^(٢). والشافعي قد اعتمد إبراهيم بن أبي يحيى الذي قالوا: إنّه كذاب وضاع كل بلاء فيه^(٣). وكذلك مسلم بن خالد الزنجي ممن اعتمده الشافعي وقد ضعفوه^(٤).

ولم يسلم حتى الإمام جعفر الصادق من الجرح؛ ولكن الحق يبقى والباطل يضمحل، ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾^(٥).

والأحاديث الخمسة التي أوردها الذهبي في ترجمة أبي خالد أخرج لها شراح المجموع نظائر وشواهد ومتابعات من دواوين السنة^(٦)، فلم ينفرد أبو خالد بروايتها، ولم تشذ عن المنهج العام الذي يدور حوله كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومع افتراض انفراد أبي خالد؛ فهو ثقة وزيادته مقبولة.

أما اختلاف الروايات بين الزيدية والإمامية المنسوبة إلى عليّ عليه السلام – والمصدر واحد – فيقول شراح المجموع: إنّ الراوي عن زيد ثقات الزيدية، وهم معروفون بالعدالة، والرواة عن الصادق والباقر الإمامية، وليسوا كالرواة عن زيد، والإمامية لا ترضى زيداً وترفضه، فنحن لا نرضاهم.

(١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص ٧٠ إيقاظ ٣.

(٢) الميزان ج ٢ ص ١٤٤.

(٣) الميزان ج ١ ص ٢٧ ومانقموأ منه إلا أنّه كان من دعاة الإمام العابد المجاهد وأحد عيون العترة يحيى ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ت ١٨٠ هـ تقريباً، ومن جلة أصحابه وأهل زمانه، وهو أستاذ الشافعي الذي بايع يحيى أيضاً. ينظر أخبار أئمة الزيدية ص ١٧٥. تاريخ بغداد ج ١٤ ص ١١٠ رقم ٧٤٥٠. والبداية والنهاية ج ١٠ ص ١٧٨. ومقاتل الطالبين ص ٣٠٨.

(٤) الميزان ج ٣ ص ١٦٥.

(٥) ١٧: الرعد.

(٦) الروض النضير ج ١ ص ٨٥ ومابعداها.

وَنَسَبَ كَتِيبٌ^(١) إِلَى الْكَامِلِ لَابْنِ عَدِي، أَنَّ أَبَا خَالِدٍ رَوَى عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرِّمَانِيِّ عَنْ زَاذَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمَانَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ضَرْبَ فَخْذٍ عَلَيَّ وَصَدْرِهِ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا أَبَالِي بِمَنْ خَالَفَنِي» هَكَذَا، بِدُونِ إِتْمَامِ الْحَدِيثِ. وَكَأَنَّ تَمَامَهُ إِذَا أَطَاعَكَ أَوْ نَحَوَهُ؛ فَبَحِثْتُ فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ فَلَمْ أَجِدْهُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَاهُ الْمُسْتَشْرِقُ بَرُوكْلِمَانُ الَّذِي التَّقَطَّ هَذَا الْكَاتِبُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ فُتَاتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَيَاءٌ يَمْنَعُ مِنَ التَّهْجَمِ عَلَى الْمَذْهَبِ الزَّيْدِيِّ صَانَهُ اللَّهُ، وَ«إِذَا لَمْ تَسْتَخِرْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٢). وَالْمَقْتَرَضُ فِي الدِّرَاسَةِ الْمَوْضُوعِيَةِ الْمُنْصَفَةِ، أَنَّ يَبَاحِثَ أَيُّ كَاتِبٍ عُلَمَاءَ الْمَذْهَبِ وَيَطَّلِعَ عَلَى مَكْتَبَاتِهِمْ، وَأَنْ يَتَجَرَّدَ مِنَ الْكِرَاهِيَةِ الْمُسَبِّقَةِ، لِيَتِمَكَّنَ مِنَ الرُّؤْيَةِ كَمَا تَمَكَّنَ مِنْهَا عُلَمَاءُ كَثِيرٌ ظَفَرُوا بِالْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَجْمُوعِ وَشَرَحَهُ، وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْعِلْمِ الْغَزِيرِ؛ فَالْمَجْمُوعُ مِنْ أَهَمِّ الْوُثَائِقِ التَّارِيخِيَةِ، وَأَوَّلُ مَا صَنَّفَ فِي مَطْلَعِ الْقَرْنِ الثَّانِي الْهَجْرِيِّ^(٣).

تعقيب:

لَا حُظُنَا فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ، أَنَّهُمْ مَانَقَمُوا عَلَيْهِ إِلَّا لِرَوَايَتِهِ حَدِيثًا فِي فُضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. ثُمَّ جَاءَ فِي تَرْجُمَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ظَهِيرٍ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ: «إِنَّهُ كَذَّابٌ، وَفَسَّرُوا الْكَذْبَ بِرَوَايَةِ مِثَالِبِ مُعَاوِيَةَ، وَكَانَ عِقَابُ ذَلِكَ تَمْزِيقُ مَا كَتَبُوا عَنْهُ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ مِثَالِبِ مُعَاوِيَةَ وَغَيْرِهَا. وَمِنْ جُمْلَةِ مَا قَالُوهُ فِي إِبْرَاهِيمَ: «إِنَّهُ مِنَ الرَّافِضَةِ وَهُمْ يَكْذِبُونَ، ثُمَّ هُوَ الَّذِي رَوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾»^(٤)؛ قَوْلُهُ: «سَابِقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ» وَيَبْقَى

(١) عنوانه: زيد بن علي المقتري عليه.

(٢) شَطْرُ مَنْ حَدَّثَ أَبِي مَسْعُودَ مَرْفُوعًا «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى إِذَا لَمْ تَسْتَخِرْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». يَنْظُرُ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ ج ١٧ ص ٢٣٥ وَمَابَعْدَهَا رَقْم ٦٥١ وَتَكَرَّرَ إِلَى رَقْم ٦٦١ كُلِّهَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ. وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ ج ١ ص ٣٣٧ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَقْم ٢٤٩٦ وَقَالَ: صَحِيحٌ.

(٣) د/ عجاج الخطيب ص ٢١٦.

(٤) (١٠) الواقعة.

أن نلاحظ قولهم في رواية أخبار معاوية :

١- روي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ يَدْعُو معاوية فقليل : إِنَّهُ يَأْكُل ، ثُمَّ أُرْسِلَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً ، وَيُقَالُ لَهُ : إِنَّهُ يَأْكُل ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ « لَا أَشْبَعُ اللَّهَ بَطْنَهُ » (١) .

ساق الإمام الذهبي عقب الحديث قوله : فَسَّرَهُ بعضُ الْحَبَّانِ قَالَ : لَا أَشْبَعُ اللَّهَ بَطْنَهُ حَتَّى لَا يَكُونَ مَنْ يَجُوعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ عَنْهُ - أَيِ النَّبِيِّ - أَنَّهُ قَالَ : « أَطْوَلُ النَّاسِ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٢) .

وَأَعْجَبَ مِنْ هَذَا قَوْلُ الذَّهَبِيِّ : قُلْتُ : هَذَا مَا صَحَّ ، وَالتَّأْوِيلُ رَكِيكٌ ، وَأَشْبَهَ مِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ مِنْ سَبَبْتِهِ أَوْ شَتَمْتِهِ مِنَ الْأُمَّةِ فَاجْعَلْهَا لَهُ رَحْمَةً » (٣) . أَوْ كَمَا قَالَ وَقَدْ كَانَ مُعَاوِيَةَ مُعْدُودًا مِنَ الْأَكَلَةِ .

وَأَعْجَبَ مِنْهُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمَ أَخْرَجَهُ فِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ - بَابٌ مِنْ لَعْنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَبِّهِ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِذَلِكَ ، كَانَ لَهُ زَكَاةٌ وَأَجْرًا وَرَحْمَةً - أَيِ إِنْهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ حَوْلُوهَا إِلَى فَضِيلَةٍ وَمُنْقَبَةٍ . وَلَفْظُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ « اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَبْتَهُ أَوْ لَعَنْتَهُ أَوْ جَلَدْتَهُ فَاجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً » .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ج ٥ ص ١٧٢ رَقْم ٢٦٠٤ ، وَفِي الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْآدَابِ ، بَابٌ مِنْ لَعْنَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَبِّهِ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِذَلِكَ ؛ كَانَ لَهُ زَكَاةٌ وَأَجْرًا وَرَحْمَةً . وَشَرْحُهُ لِلنَّوَوِيِّ ج ١٦ ص ١٥٥ . وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ج ٣ ص ١٢٣ . وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ٨ ص ١٢٧-١٢٨ .

(٢) التِّرْمِذِيُّ ج ٤ ص ٥٦٠ رَقْم ٢٤٧٨ وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَحِيْفَةَ . وَابْنُ مَاجَةَ ج ٢ ص ١١١ رَقْم ٣٣٥٠ وَمِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ ٣٣٥١ . وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ج ٣ ص ١٢٣ .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ج ٥ ص ١٦٨ وَمَبْعَدُهَا رَقْم ٢٦٠٠ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَ ٢٦٠١ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَ ٢٦٠٢ عَنْ جَابِرٍ . وَشَرْحُهُ لِلنَّوَوِيِّ ج ١٦ ص ١٥٠-١٥٤ . وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ج ٣ ص ١٢٤ . وَالْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ج ٨ ص ١٢٨ .

ومما جاء في فضائل معاوية^(١): «اللهم علّم معاوية الكتاب والحساب وقه العذاب». قالوا: معضل سقط منه راويان، ولكن الذهبي دافع عنه بأن له شاهداً قوياً، وساق عدة روايات، منها «اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب». وفي رواته سعيد بن العزيز قد اختلط، ومنها: «اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به» عن سعيد المذكور.

ومن رواية عمرو بن العاص «اللهم علّمه الكتاب ومكّن له في البلاد وقه العذاب» فيه رجلٌ مجهول، ويكفيه أن راويه عمرو^(٢). وجاء نحو من مراسيل الزهري، وعروة بن رويم، وحريز بن عثمان النّاصبي المعروف، وفي الرواة الوليد، ومروان بن محمد من بني أمية. وكذا حديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَرَدَفَ معاوية خلفه فقال: «ما يليني منك؟» قال: بطني يا رسول الله. قال: «اللهم املاه علماً» زاد فيه أبو مسهر «وحلماً».

قال الذهبي بعد هذه الروايات: فهذه أحاديث مقاربة. ثم قال وقد ساق ابن عساكر في الترجمة أحاديث واهية وباطلة طولٌ بها جداً، فمن الأباطيل المختلقة: «كاد معاوية أن يبعث نبياً من حلمه واثمّانه على كلام ربّي»، «هنيئاً لك يا معاوية لقد أصبحت أميناً على خبر السماء»، وحديث «نزل جبريل بقلم من ذهب هدية لمعاوية ليكتب آية الكرسي، مكتوب عليه «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» هدية من الله إلى أمينه معاوية وله من الأجر بعدد

(١) مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٢٤ فقرة ٣٥٠ ص ٣٩٩ إلى آخر الجزء، ثم من أول ج ٢٥ إلى ص ٩٣. قال الذهبي منتقداً صنيع ابن عساكر وقد ساق في الترجمة أحاديث واهية وباطلة، طولٌ بها جداً. ينظر سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٢٧. وتعجب منه الحافظ ابن كثير، ومن سرده أحاديث موضوعة، قال: والعجب منه مع حفظه واطلاعه كيف لا ينبّه عليها، وعلى نكارتها وضعف رجالها. ينظر البداية والنهاية ج ٨ ص ١٢٨. وساق من ذلك الكذب أمثلة كثيرة.

(٢) وزير معاوية وصديقه، وقد اشترى منه مؤازرته وصدّاقته بمصر جعله له طعمة يجبي خراجها لنفسه، وتم أن جهزه معاوية في جيش فقتل واليها من قبل علي محمد بن أبي بكر رضي الله عنه، والرواية من الصديق لصديقه لا تقبل، ناهيك عن باع دينه بدنياه غيره.

من قرأ آية الكرسي إلى يوم القيامة». و«الأماء سبعة عند الله: القلم، وجبريل، وأنا، ومعاوية، واللوح، وإسرافيل، وميكائيل». و«يحشر وعليه حلة من نور» و«أنت مني وأنا منك». «لتزاحمني على باب الجنة». و«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَبَّ معاوية فرض على عبادي».

بعد أن لاحظنا هذا وذاك نقول: من حقَّ المحدثين رحمهم الله أن يقولوا رأيهم في الحديث وراويه ما يروونه الحقُّ من وجهة نظرهم، ونياتهم يعلمها الله؛ ولكن من حقنا أن نعاتبهم وأن ننهب إلى أخطائهم تأسياً بهم في جرأتهم، وجهرهم بكلمة الحق، لا تأخذهم في الله لومة لائم. والعتاب في هذا المقام هو أنهم حكّموا بحكمين في قضية واحدة، على افتراض أن المروي في فضل علي كذب، مثل المروي في معاوية، فما الذي جعلهم يتنادون بعدم الرواية عن الشيعة؛ لأنهم يكذبون، والحديث الذي كذبوا فيه بزعمهم «أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة» أليس له شاهد؟ بلى يوجد فقد جاء عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ قال: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ وَعَلِيٌّ سَيِّدُ الْعَرَبِ»^(١). وقوله: «حَبِيبُكَ حَبِيبِي» فيؤيده حديث «لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ»^(٢) وحديث:

«إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَعْدِرُ بِكَ بَعْدِي...»^(٣). وأما حديث «سَابِقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلِيٌّ» فهو كذلك؛ لأن جبريل نزل بالوحي يوم الاثنين وأسلم علي يوم الثلاثاء. ومن المؤكد أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

(١) ينظر القول الجلي في فضائل الإمام علي للسيوطي ص ٢٩. وكنز العمال ج ١١ ص ٦١٨ رقم ٣٣٠٠٣ ورقم ٣٣٠٠٦ ورقم ٣٣٠٠٧ ورقم ٣٣٠٠٨ ورقم ٣٣٠٠٩. والروضة الندية ص ١٦١. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٦٣٥. والعلل المتناهية ج ١ ص ٢١٥-٥١٦.

(٢) مسلم ج ١ ص ١٢٠-١٢١ رقم ١٣١.

(٣) وتماه «وَأَنْتَ تَعِيشُ عَلَى مِلَّتِي وَتُقْتَلُ عَلَى سَنَّتِي مَنْ أَحَبَّكَ أَحْبَبَنِي وَمَنْ أَبْغَضَكَ أَبْغَضَنِي، وَإِنْ هَذِهِ سَتُخْضَبُ مِنْ هَذَا - يعني لحيته من رأسه»، قال الحاكم: صحيح، وصححه الذهبي في التلخيص ج ٣ ص ١٤٢-١٤٣ من المستدرک. وحديث آخر «طوبى لمن أحبَّكَ وَصَدَّقَ فَيْكَ، والويل لمن أبغضكَ وَكَذَّبَ فَيْكَ» صححه الحاكم. وقال الذهبي فيه متروكان، المستدرک ج ٣ ص ١٣٥.

وَأَلَّهُ وَسَلَّمْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَعَا أَحَدًا مَاعِدًا الْمُقَرَّبِينَ مِثْلَ: خَدِيجَةَ سَلامَ اللَّهِ عَلَيْهَا، ثُمَّ عَلِيٌّ^(١).
وَلَنْسَلَّمْ جَدلاً أَنَّ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كَذِبٌ، فَإِنَّ مَنْطِقَ الْعَدَالَةِ يَقْضِي بِأَنْ يَقُولَ الْمُحَدِّثُونَ
فِي مَنْ كَذَبَ لِمَعَاوِيَةَ وَأَطَالَ: مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ كَذَبَ لِعَلِيٍّ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَعَاوِيَةَ لَيْسَ نَظِيرًا
لِعَلِيٍّ.

فَأَيْنَ الشَّرِيَا وَأَيْنَ الشَّرِي وَأَيْنَ مَعَاوِيَةَ مِنْ عَلِيٍّ

فَهَلِ الْكَذِبُ لِمَعَاوِيَةَ مَغْفُورٌ، وَالْكَذِبُ لِعَلِيٍّ لَا غُفْرَانَ لَهُ؟! لَيْسَ لِهَذَا مِنْ تَفْسِيرٍ إِلَّا
مَانْقَلَهُ الذَّهَبِيُّ وَمَا قَالَهُ، أَمَّا مَا نَقَلَهُ: فَ«عَنْ أَبِي وَفْرَةَ، يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّهَاطِيِّ: سَمِعْتُ أَبِي
يَقُولُ: قُلْتُ لِعَيْسَى بْنِ يُونُسَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: الْأَوْزَاعِيُّ أَوْ سَفِيَّانُ؟ فَقَالَ: وَأَيْنَ أَنْتَ مِنْ
سَفِيَّانٍ؟ قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو: ذَهَبْتُ بِكَ الْعِرَاقِيَّةُ، الْأَوْزَاعِيُّ، فَقَهَهُ، وَفَضَّلَهُ، وَعَلَّمَهُ! فَغَضِبَ،
وَقَالَ: أَتُرَانِي أَوْثَرُ عَلَى الْحَقِّ شَيْعًا. سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: مَا أَخَذْنَا الْعَطَاءَ حَتَّى شَهِدْنَا
عَلَى عَلِيٍّ بِالنِّفَاقِ، وَتَبَرَّأْنَا مِنْهُ، وَأَخَذَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ الطَّلَاقَ، وَالْعَتَاقَ، وَإِيمَانَ الْبَيْعَةِ، قَالَ:
فَلَمَّا عَقَلْتُ أَمْرِي، سَأَلْتُ مَكْحُولًا، وَيَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَبِيدِ بْنِ عَمِيرٍ، فَقَالَ^(٢): لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ مُكْرَهٌُ، فَلَمْ تَقْرَعْ عَيْنِي حَتَّى فَارَقْتُ
نِسَائِي، وَأَعْتَقْتُ عَبِيدِي، وَخَرَجْتُ مِنْ مَالِي، وَكَفَرْتُ إِيْمَانِي. فَأَخْبِرْنِي: سَفِيَّانُ كَانَ يَفْعَلُ
ذَلِكَ؟»^(٣).

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ فَهَذَا نَصُّهُ: «وَخَلَفَ مَعَاوِيَةَ خَلْقٌ كَثِيرٌ يَحِبُّونَهُ وَيَتَغَالَوْنَ فِيهِ
وَيَفْضَلُونَهُ، إِمَّا قَدْ مَلَكَهُمْ بِالْكَرَمِ وَالْحِلْمِ وَالْعَطَاءِ، وَإِمَّا قَدْ وَلَدُوا فِي الشَّامِ عَلَى حُبِّهِ وَتَرَبُّيِ
أَوْلَادِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ يَسِيرَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَعَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَالْفَضَلَاءِ،

(١) الْمُسْتَدْرَكُ ج ٣ ص ١٣٣. وَصَحَّحَهُ الذَّهَبِيُّ وَص ١١٢-١٢٤. وَسِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ ج ١ ص ٢٤٥-٢٤٦. وَالْعِلَلُ

الْمُتَنَاهِيَةِ ج ١ ص ٢١٥.

(٢) هَكَذَا بِالْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ: (فَقَالُوا) لِأَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ.

(٣) يَنْظُرُ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ج ٧ ص ١٣٠-١٣١.

وحاربوا معه أهل العراق، ونشأوا على النصب نعوذ بالله من الهوى.

كما قد نشأ جيش علي رضي الله عنه، ورعيته - إلا الخوارج منهم - على حبه والقيام معه وبغض من بغى عليه والتبري منهم، وغلا خلق منهم في التشيع. فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يُشاهد فيه إلا غالباً في الحب، مفرطاً في البغض، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟ فنحمد الله على العافية، الذي أوجدنا في زمان قد انمحض فيه الحق، واتضح من الطرفين، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين، وتبصّرنا فعذرنا، واستغفروا وأحببنا باقتصاد، وترحمنا على البغاة بتأويل سائح في الجملة؟ أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمنا الله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) ^(٢).

والإمام الذهبي رحمه الله رغم محاولته التجرد إلا أنه لم يفرّق بين الشحمة والفحمة^(٣)، إذ قارن بين محبة علي إمام الهدى وبين معاوية قائد الفئة الباغية، فحبُّ الأول إيمان وبغضه نفاق، وهل يسع المؤمن إلا أن يحبّه، فالحب والبغض ليس هكذا اعتباراً، إنما هو من أجل الله، وإذا كنّا ملتزمين ومُلتَمِمين بأن نحب لله ونبغض، فلا بد أن نفرّق بين رجال الآخرة، ورجال الدنيا. والباغي جزاؤه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٤).

(١) ١٠: الحشر.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٢٨. وينظر الأبحاث المسددة ص ٢٤٢-٢٤٥.

(٣) مثل يُقال فيمن يلتبس عليه الأمر الواضح، ولم أقصد انتقاص الإمام الذهبي حاشا وكلا، فلست في مقام الانتقاص والتجني، وإنما أنا في مقام مناقشة علمية، ونقد بمشابة نصيح وكمن يحك جلد نفسه، والله المستعان.

(٤) ٣٣: المائدة.

وأهم الملاحظات إثارة تكلف المحدثين في تفسير «لا أشبع الله بطنه»، إذ جاء دعاء عليه؛ لأنه عصى رسول الله حين ناداه ثلاث مرّات، ولم يستجب، بل ظلّ لاهياً يأكل، مع أنّه يجب على المؤمن أن يخرج من الصلاة ليجيب النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وحينئذ دعا عليه بالجوع عقاباً له. فالمناسبة التي قال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ما قال - لا تساعد المحدثين بأنّه دعاء له، وأنّ هذه فضيلة؛ لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أدري بما يقول، وأعرف بالرجال، وقد زكّاه الله سبحانه فقال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١).

وما هي الفائدة من العصمة إذا كان يلعن ويدعو على من لا يستحق، ولا يجوز لأحد أن يشكك في كلام المعصوم، فلماذا يتحوّل الذم في شأن معاوية إلى فضيلة، ولماذا نعطل كلام النبوة، ونورد حديث النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في باب البر والصلة، والأدب!!؟ أليس الأولى إيراد «لا أشبع الله بطنه» في باب من ذمهم النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ودعا عليهم بسبب ترددهم في إجابته، كان هذا هو اللائق بأهل الحديث الذين سهروا وسافروا وخدموا السنة جزاهم الله خيراً ورحمهم.

ومن الذي يستطيع التفريق بعد هذا بين المدح والقدح، وما يترتب عليه من الولاء والأحكام، إنّ هذا الصنيع زلة غير مقصودة، وقد فهم الناس غير ما فهمه بعض المحدثين، فهذا الإمام النسائي رحمه الله لمّا سئل عن فضائل معاوية - وكان بدمشق - أجاب قائلاً: ألا يكفي معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يكون له فضائل، ثمّ قال لهم: إنّ مع معاوية «لا أشبع الله بطنه» فهأجموه، ومات بعد ذلك شهيداً^(٢).

إنّ هؤلاء الذين بأوا بإثم قتل إمام السنة تعصباً بغير علم يزعمون أنهم غيارى على

(١) ٣-٤: النجم.

(٢) سنن النسائي سبب وفاته ج ١ ص هـ. وتهذيب الكمال ج ١ ص ٣٣٨-٣٣٩.

الصحابة ، ونحن نرى أننا أولى بالصحابة ممن يُدخل فيهم من ليس منهم من الأخسرين أعمالاً، فمقام الصحبة أرفع من أن يمتطيه من لم يراع للإسلام حرمة، ولم يرقب في رسول الله إلاّ ولا ذمة.

فهل هناك أعرق في حرب رسول الله وآله من بيت معاوية فأبوه قاتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأمه ذهب بها الحقد كل مذهب حتى أكلت كبدة الحمزة بن عبدالمطلب . وجاء الوليد ليكمل مسيرة السلف الذين ربّوه ووربوه على ذلك فاستطاع أن يقتل من المسلمين سبعين ألف في ليلة واحدة .

ثم وضع ابنه يزيد أميراً للمؤمنين ليكمل المشوار فقام بما كُلف به أتمّ قيام . ومن أبرز إنجازاته قتل الحسين، واستباحة المدينة المنورة في وقعة الحرة^(١) فطالعتها إن أردت أن يدمي قلبك ويعرق جبينك، إن كان هتك الأعراض وإزهاق أرواح أبناء المهاجرين والأنصار يفعل بك ذلك .

وإن كنت ممن يتحمس ليزيد فبايعه مثل بيعة من نجا من الموت في وقعة الحرة على أنه عبد بن عبد ليزيد . جعلنا الله ممن يغضبون لله ويرضون . وما استحييت لأحد كما استحييت لأحمد بن حجر الهيثمي المكي ، فقد حاول أن يسترضي بعض ملوك الهند ، فكتب مدافعاً عن معاوية فأساء إليه إساءة بالغة بالحشو والكذب والتلاعب بالحقائق .

وقد سئل النسائي رحمه الله - بعد إخراج خصائص علي- : ألا تخرج فضائل معاوية؟ فاستغرب وقال : أي شيء أخرج؟ « اللهم لا تشبع بطنه » وسكت ، وسكت السائل^(٢) . هكذا يفهم الناس ، ومن السهل التفريق بين الغث والسمين ، ومن راهن بمعاوية سبقتة الحياء ، وخسر الرهان .

(١) مروج الذهب ج ٣ ص ٦٩ ، ج ٤ ص ٣٨٧ . والعقد الفريد ج ٤ ص ٣٨٧ . والكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٣ ص ٢١٠ .

(٢) خصائص النسائي ص ١٦ .

الفرع الخامس

موقف المحدثين ورأيهم في غير الشيعة

لا بد من المقارنة بين حكم أهل الحديث على الشيعة، وحكمهم على غيرهم من النواصب والخوارج ونحوهم؛ لنتمكن من معرفة صحة تحاملهم على أهل البيت وشيعتهم من عدمها؛ لنتمكن على ضوء ذلك من مناقشة مقالوه في رجال الرواية من الزيدية، والشيعة عموماً. وبناءً عليه نسوق بعض الأمثلة:

١- عكرمة مولى ابن عباس أصله من البربر^(١). تكلم الناس فيه كثيراً بين مادح وذام، فالمدح يدور على إمامته في العلم وتبحره فيه. أما الذم فكما قال ابن حجر^(٢): يدور على ثلاثة أشياء:

أ- رمية بالكذب، فقد تكلم فيه الإمام مالك. وتركه مسلم. وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: كذاب، وروى أن علياً بن عبد الله بن العباس ربطه. ف قيل له: ألا تتقي الله؟ فقال: إن هذا الخبيث يكذب على أبي. ورؤي عن ابن المسيب تكذيبه، فقد كان يقول لغلام له: يا برد لا تكذب علي كما يكذب عكرمة على ابن عباس. وحكي عن ابن عمر قوله لمولاه نافع مثل ذلك^(٣).

ب - الطعن فيه بسوء العقيدة، وأنه كان يرى رأي الخوارج. قال ابن المديني: كان

(١) ت ١٠٧هـ، الميزان ج ٢ ص ٢٠٨. وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٦٣. والعبر للذهبي ج ١ ص ١٣١. وسير أعلام

النبلاء ج ٥ ص ١٢. وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٣٠. وهدي الساري ج ٢ ص ١٤٨. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٥.

(٢) هدي الساري ج ٢ ص ١٤٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٢٢. والميزان ج ٢ ص ٢٠٩. وهدي الساري ج ٢ ص ١٤٨. قال سعيد بن جبیر:

فدخلت على نجدة الحروري فآجده في أصحابه، وأجد عكرمة غلام ابن عباس عنده. ذكر ذلك الطبري في

سياق خبر، ينظر ج ٦ ص ١٣٩.

يرى رأي نجدة الحروري. وقال مصعب الزبيري: كان يرى رأي الخوارج. وعن عطاء بن أبي رباح أن عكرمة كان إباضياً. وعن أحمد بن حنبل قال: عكرمة من أعلم الناس، ولكنه يرى رأي الصفرية.

وقال يحيى بن معين: كان ينتحل مذهب الصفرية، ولأجل هذا تركه مالك. وروى أنه وفد على نجدة الحروري. فأقام عنده تسعة أشهر، ثم رجع إلى ابن عباس فسلم عليه، فقال: قد جاء الخبيث، فكان يحدث برأي نجدة^(١).

وذهب عكرمة إلى المغرب فأخذوا عنه المذهب الإباضي. وقال خالد بن أبي عمران المصري: دخل علينا عكرمة أفريقيّة وقت الموسم، فقال: وددت أنني اليوم بالموسم بيدي جربة أضرب بها يميناً وشمالاً.

ج- قبوله جوائز الأمراء. قال أبو طالب: قلت لأحمد: ما كان شأن عكرمة؟ قال: كان ابن سيرين لا يرضاه، قال: كان يرى رأي الخوارج، وكان يأتي الأمراء يطلب جوائزهم، ولم يترك موضعاً إلا خرج إليه^(٢).

توثيق عكرمة:

شمّر الحافظ ابن حجر رحمه الله تشمير أهل الهمم من أمثاله في الدفاع عن عكرمة. ومن جملة ردّه لما قيل فيه:

(١) يقال للخوارج محكّمة لقولهم (لا حكم إلا لله)، وشُرّة؛ لأنهم باعوا أنفسهم بزعمهم، أو لقولهم إنا شرينا أنفسنا في طاعة الله، أي بعناها بالجنة. ينظر لسان العرب ج٧ ص١٠٥. بتصرف. وأشترى زيد: غَضِبَ، ومنه: الشُرّة للخوارج، لا من شرينا أنفسنا في الطاعة. وهم الجوهرية. القاموس ص١٦٧٦. ولما انحازوا إلى مكان اسمه حروراء بالكوفة - سُمُّوا حرورية. ومنهم نجدة وأصحابه من الخوارج. القاموس ص٤٧٩. ينظر القاموس ص٤٧٩. وينظر الفرق بين الفرق ص٥٦. ويدأ بذكرهم من ص٥٤.

(٢) هدي الساري ج٢ ص١٤٨.

١- قول ابن عمر لم يثبت؛ لأنه من رواية يحيى البكاء، وهو متروك، وإن ثبت فلا يقدح في جميع مرويات عكرمة، فيمكن حمل التكذيب على مسألة أنكرها ابن عمر. ثم قرر الحافظ أن أهل الحجاز يُطلقون كَذَبَ في موضع أخطأ، وضعَّفَ ما رُوِيَ من تكذيب علي بن عبدالله بن عباس لعكرمة؛ بحجة أن أبا حاتم بن حبان ردَّها، لأن رَاوِيَهَا يزيد بن أبي زياد لا يحتج بنقله^(١).

٢- وفي دفاعه عن تهمة عكرمة بالمذهب الخارجي لم يقدم شيئاً سوى نقل روايةٍ عن بعضهم تبرئته من الحرورية، وحكى عن ابن جرير قوله: لو كان كل من ادَّعى عليه مذهبٌ من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادَّعى به وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك - للزم ترك أكثر محدثي الأمصار؛ لأنه ما منهم إلا وقد نسبوه قوم إلى ما يُرغبُ به عنه.

٣- وأما قبوله لجوائز الأمراء فلا يضر؛ لأن الزهري كان يقبلها، ولم يرده أحد لأجلها^(٢). ثم سرد رحمه الله - كثيراً من أثني على عكرمة. وقال في ختام ذلك: لَقَدْ عَدَّ لَهُ أَكْثَرُ مَنْ سَبَّعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ^(٣). أقول: فكيف بأبي خالد الذي عدَّله أئمة أهل البيت قاطبة، ومن شهد له خزيمَةُ أوعليه فحسبه^(٤). وهذا مثلٌ مأخوذ من الحديث الشريف، وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاع فرساً من أعرابي فاستمهله كيما يأتيه بالثمن، فأتى رجل آخر يساوم الأعرابي بزيادة، فقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: أتزيد وإلا بعته، فقال: ألم أشتريه منك؟ قال: لا.

(١) هدي الساري ج ٢ ص ١٥٠. بل لقد طعن في الزهري أئمة أهل البيت لركونه بل وخدمته للظلمة، وطعن فيه غيرهم، وقال: كان جندياً جليلاً. وقال آخر وقد رآه وبهده حربة وهو صاحب شرطة بني أمية: قبح الله ذا من عالم. تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٩. والفلك الدوار ص ٢٧٨ (مطبوع).

(٢) هدي الساري ج ٢ ص ١٥١.

(٣) هدي الساري ج ٢ ص ١٥٢.

(٤) رواه الحاكم بلفظ: وشهد عليه ج ٢ ص ٢١٨٨، وفتح الباري ج ٨ ص ٥١٩ والبخاري في تأريخه ج ١ ص ٨٧.

وطلب شاهداً فأنبرى خزيمة يشهد ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم لخزيمة : بماذا تشهد ؟ قال : أشهد أنك صادق ، وأنتك قد اشتريت الفرس ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه » . فسمي ذا الشهادتين .

٢- عمران بن حطان . خارجي^(١) رأس القَعْد من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم^(٢) . قال في التقريب^(٣) : صدوق ، إلا أنه كان على مذهب الخوارج ، ويقال رجوع عن ذلك . روى عن عائشة مرفوعاً^(٤) « يؤتى بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتمنى أنه لم يقض بين اثنين في تمرة فط » . ورواه عنه صالح بن سرج . غريب جداً .

قال العقيلي^(٥) : لا يتابع على حديثه ، وكان خارجياً . قال الذهبي : كان الأولي أن يلحق الضعف في هذا الحديث بصالح أو بمن بعده ، فإن عمران صدوق في نفسه ... قال العجلي : تابعي ثقة . وقال أبو داود : ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ، فذكر

(١) ت ٨٤هـ . وسُموا خوارج لخروجهم على الناس . القاموس ص ٢٣٨ . وخروجهم على علي عليه السلام . الملل للشهرستاني ج ١ ص ١١٥ .

(٢) الميزان ج ٢ ص ٢٧٦ . وتهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٧ . وتقريب التهذيب ج ٢ ص ٨٢ . وهدي الساري ج ٢ ص ١٥٤ . والكامل لابن المبرد ج ٣ ص ١٠٨٢ . وما بعدها . والملل للشهرستاني ج ١ ص ١٢٠ . وابن أبي الحديد ج ٢ ص ١٥٢ . والفرق بين الفرق للبغدادي ص ٧٠ . والقَعْد قوم من الخوارج لا يرون الحرب . القاموس ص ٣٩٧ . بل ينكرون على أمراء الجور وَيَزَيِّنُونَ الخروج عليهم ، ولم يقعد عمران حتى عجز عن الحرب . وسُموا صُفْرِيَةً إما لخلوهم من الدين ، أو نسبة إلى عبدالله بن صفار ، أو زياد الأصفر ، أو إلى صفرة الوجه . القاموس ص ٥٤٦ .

(٣) تقريب التهذيب ج ٢ ص ٨٢-٨٣ .

(٤) الميزان ج ٢ ص ٢٧٦ . ورواه الذهبي في ترجمة أحمد بن الحسين البيهقي في ج ١٨ ص ١٧٠ من سير أعلام النبلاء . وابن حبان ج ٧ ص ٢٥٧ رقم ٥٠٣ « بلفظ يُدعى .. الخ ، وفي آخره « في عمره » بدل « تمرة » - كتاب القضاء .

(٥) الضعفاء الكبير ج ٣ ص ٢٩٧-٢٩٨ ، وروى الحديث وقال : لا يتبين سماعه من عائشة .

عمران بن حطان، وأبا حسان الأعرج. وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث ^(١). وقال ابن حبان: كان يميل لمذهب الشُّرَاة، وذكره في الثقات. وروي رجوعه عن رأي الخوارج ^(٢).

وبهذا العذر الواهي تعلق الحافظ في اعتذاره للبخاري عن إخراجه حديث عمران؛ إذ قال: هذا أحسن ما يُعتذر به في تخريج البخاري له ^(٣).

وقال ابن البرقي: كان حروريا. وقال الدار قطني: متروك لسوء اعتقاده، وخبث مذهبه ^(٤). قال الحافظ: وكان داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن مُلْجَم قاتل علي عليه السلام ^(٥).

٣- عمر بن سعد بن أبي وقاص ^(٦). قال الذهبي: هو في نفسه غير متهم؛ لكنه باشر

(١) الميزان ج٢ ص٢٧٦ بتصرف. وهدي الساري ج٢ ص١٥٤-١٥٥، وقال فيه: لم يُخرج له البخاري سوى

حديث «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» في المتابعات عن ابن عمر.

(٢) تهذيب التهذيب ج٨ ص١٢٧. وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص٦٠، أخبار الخوارج. وتاريخ

الطبري ج٥ ص٧٢ و٦٤، وج٦ ص١٩٥. وينظر تهذيب الكمال ج٢٢ ص٣٢٣.

(٣) تهذيب التهذيب ج٨ ص١٢٨.

(٤) تهذيب التهذيب ج٨ ص١٢٩.

(٥) هدي الساري ج٢ ص١٥٥. وأبيات الرثاء هي قوله:

يا ضربةً من بقي ما أراد بها	إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه	أوفى البرية عند الله ميزانا
أكرم بقوم بطون الأرض أقبرهم	لم يخلطوا دينهم بغياً وعدواناً
لله دُرُّ المرادي الذي سفت	كفاه مهجة شر الخلق إنسانا
أمسى عشية عشاها بضربته	مما جناه من الآثام عرياناً

ينظر الكامل للمبرد ج٣ ص١٠٨٥. والمثل للشهرستاني ج١ ص١٢٠. وابن أبي الحديد ج٢ ص١٥٣ هامش.

والفرق بين الفرق ص٧٢. والعتب الجميل ص٨٧ رواها كاملة. والبدية والنهاية ج٧ ص٣٦٤.

(٦) قتله المختار عام ٦٥هـ.

قتل الحسين عليه السلام وفعل الأفاعيل^(١). وقال العجلي: روى عنه الناس، تابعي ثقة، وهو الذي قتل الحسين^(٢). وقال الحافظ أيضاً: صدوق، لكن مَقْتَهُ الناس لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين عليه السلام^(٣).

وقد سئل ابن معين عن هذا القاتل أهو ثقة؟ فقال: كيف يكون قاتل الحسين ثقة؟! وحدث يحيى بن سعيد عنه، فقال له رجل: أما تخاف الله؟ تروي عن عمر بن سعد؟ فبكى، وقال: لا أعود. يا أبا سعيد؛ هذا قاتل الحسين، أعن قاتل الحسين تحدثنا؟^(٤).

وبعد ترجمة هذا التابعي الثقة، قاتل ابن الزهراء، وحفيد محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ؛ قال الذهبي في عمر بن سعد آخر: شيعي بغيض. قال أبو حاتم: متروك الحديث^(٥).

٤- مروان بن الحكم الأموي^(٦) قيل: له رؤية، وذلك محتمل^(٧)، ولاه عثمان الخاتم فخانته، وأجلبوا بسببه على عثمان، ثم نجا وسار مع طلحة، والزيبر؛ للطلب بدم عثمان، فَقَتَلَ طلحة يوم الجمل ونجا - لا نُجِّي - وكان يسبُّ علياً كُلَّ جمعة^(٨)، وقال للحسين عليه السلام: أنتم أهل بيت ملعونون، فقال له الحسين عليه السلام: ويلك قُلْتَ هذا؟ والله لقد

(١) ينظر في ترجمته الميزان ج٢ ص٢٥٨. وتهذيب التهذيب ج٧ ص٤٥٠. وتقريب التهذيب ج٢ ص٥٦. وتأريخ البخاري الكبير ج٦ ص١٥٨. وسير أعلام النبلاء ج٤ ص٣٤٩.

(٢) الميزان ج٢ ص٢٥٨.

(٣) الميزان ج٢ ص٢٥٨. وتهذيب التهذيب ج٧ ص٤٥٠-٤٥١.

(٤) تقريب التهذيب ج٢ ص٥٦. وتهذيب الكمال ج٢١ ص٣٥٧.

(٥) تهذيب التهذيب ج٧ ص٤٥١. الميزان ج٢ ص٢٥٨. ولسان الميزان ج٤ ص٣٠٧.

(٦) تنظر ترجمته في تأريخ البخاري ج٤ ص٣٦٨. والتقريب ج٢ ص٢٣٨. وتهذيب التهذيب ج١٠ ص٩١.

وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٤٧٦. وهدي الساري ج٢ ص١٦٤. ومختصر ابن عساكر ج٢ ص١٧٢.

(٧) سير أعلام النبلاء ج٣ ص٤٧٦.

(٨) سير أعلام النبلاء ج٣ ص٤٧٧.

لعن الله أباك على لسان نبيه وأنت في صلبه^(١). وقال الإمام الذهبي - وهو أموي الهوى - :
يعني قبل أن يسلم. وأنكر معرفة راوي هذه الحكاية بين الحسين ومروان.

أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد أتى في كلامه عن مروان بالعجب، وهو في ذلك
كالبحر يقذف بالصدف والجيف، وهذا كلامه بنصه^(٢) «مروان بن الحكم بن أبي العاص بن
أمية - ابن عم عثمان بن عفان - يُقال: له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرَّجُ على من تكلم فيه.
وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يُتَّهَمُ في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد
الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه. وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم
فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى. فأما قتل طلحة فكان متأولاً
فيه، كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة
وعلي بن الحسين وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم
عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير
ما بدا والله أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه، والباقون سوى مسلم»^(٣).

إني أقول متعجباً: أيها العالم الجليل ما هي الرؤية التي إن ثبتت أغلقت الباب؟! هل
رؤية الحبيب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أهمُّ من طاعة رب الحبيب؟ وما هو التأويل في قتل
طلحة؟ ولماذا تنظرون مَعَشَرَ المحدثين إلى خلافه على ابن الزبير؟ ولا تلتفتون إلى خلافه على
من هو أكبر من ابن الزبير، إمام الهدى علي بن أبي طالب، وسببه حتى في المنبر يوم الجمعة؟
لماذا عليٌّ هكذا عندكم أَسْتَاذَنَا الكبير؟! ألا تعلمون أن ابن الزبير خالف علياً وبغى عليه
ومعه مروان هذا؟.

(١) سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤٧٨ كله بتصرف. وينظر مختصر ابن عساكر ج ٢ ص ١٨١. وينظر لعن النبي له

في المستدرک ج ٤ ص ٤٧٩.

(٢) هدي الساري ج ٢ ص ١٦٤.

(٣) هدي الساري ج ٢ ص ١٦٤.

٥- عنبسة بن خالد بن يزيد بن أبي النجاد الأموي^(١). قال الآجري عن أبي داود:
عنبسة أحب إلينا من الليث بن سعد، سمعت أحمد بن صالح يقول: عنبسة صدوق. وقال
ابن أبي حاتم عن أبيه: كان على خراج مصر، وكان يُعلّقُ النساء بالثدي، وذكره ابن حبان
في الثقات. أقول هذا الذي يعلق النساء أحب من الليث، وصدوق، وفي الثقات؟! يا ترى
من أين للسفّاحين صدق أو مروءة؟.

٦- عنبسة بن سعيد بن العاص أخو عمرو الأشدق^(٢). قال ابن معين، وأبو داود،
والنسائي، والدارقطني: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. قال الدارقطني: كان جليس
الحجاج. قال الزبير: كان انقطاعه إلى الحجاج. وذكره ابن حبان في الثقات. ووثقه يعقوب
بن سفيان. هكذا تطلق عبارات التعديل على ثقات الحجاج؛ لأن العيب إنما هو أن يكون
من ثقات علي سلام الله عليه !.

٧- الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب^(٣):

قال الذهبي: الثقة الحافظ، أحد أئمة الجرح والتعديل^(٤)، وكان شديد الميل إلى
مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه^(٥).
وقال ابن حجر: ثقة. حافظ. رُمي بالنصب^(٦) روى له أبو داود، والترمذي،

(١) تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٥٤ باختصار. وهدي الساري ج ٢ ص ١٥٥. وتهذيب الكمال ج ٢٢ ص ٤٠٤ رقم
الترجمة ٤٥٢٩.

(٢) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ باختصار. وتهذيب الكمال ج ٢٢ ص ٤٠٨ رقم الترجمة ٥٤٣١.

(٣) ت ٥٥٩ هـ. الميزان ج ١ ص ٣٥. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤٦. وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١٨١. وتذكرة الحفاظ
ج ٢ ص ٥٤٩.

(٤) الميزان ج ١ ص ٣٥.

(٥) الميزان ج ١ ص ٣٦. وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٤٩.

(٦) تقريب التهذيب ج ١ ص ٤٧.

والنسائي . وقال ابن حجر بعد أن ذكر عمن روى، ومن روى عنه : كان أحمد يكتابه فيتقوى بكتابه، ويقرؤه على المنبر، ويكرمه إكراماً شديداً . وقال النسائي : ثقة . وقال الدارقطني : كان من الحفاظ المصنفين والمخرجين الثقات . وقال ابن حبان في الثقات : كان حروري المذهب (خارجي) وفي نسخة حريزي، نسبة للناصبي المشهور حريز بن عثمان .

وكلا النسبتين تؤدي الغرض في بغض علي كرم الله وجهه . قال : ولم يكن بداعية، وكان صلباً في السنة، حافظاً للحديث، إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره!! - يقصد به لعن أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه . وقال ابن عدي : كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على علي . وعن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه انحراف على علي . اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها، فقال : سبحان الله، فروجة لا يوجد من يذبحها! وعلي يذبح في ضحوة نيفاً وعشرين ألف مسلم! قال الحافظ : وكتابه في الضعفاء يوضح مقالته^(١) . قالوا : لا عبرة بحط الجوزجاني على الكوفيين^(٢) .

٨- حريز بن عثمان الحمصي^(٣) . الحافظ العالم المتقن .. محدث حمص من بقايا التابعين الصغار^(٤)، كان متقناً ثباً، لكنه مبتدع . قال ابن معاذ : لا أعلم أنني رأيت شامياً أفضل منه . قال أحمد : ثقة ثقة ولم يكن يرى القدر . وثقه ابن معين وجماعة . وقال الفلاس : كان ينال من علي، وكان حافظاً لحديثه . قال أبو حاتم : لا أعلم بالشام أثبت منه .

(١) تهذيب التهذيب ج١ ص١٨٢ .

(٢) تهذيب التهذيب ج١ ص٩٣ .

(٣) ت١٦٣هـ . تنظر ترجمته في الميزان ج١ ص٢٢٠ . وسير أعلام النبلاء ج٧ ص٧٩ . وتذكرة الحفاظ

ج١ ص١٧٦ . وهدي الساري ج٢ ص١٢١ . وتهذيب التهذيب ج٢ ص٢٣٧ . وتقريب التهذيب ج١ ص١٥٩ .

والعبر ج١ ص٢٤١-٢٤٢ . وتاريخ البخاري ج٣ ص١٠٣ . وتهذيب الكمال ج٥ ص٥٦٨ رقم الترجمة ١١٧٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ج٧ ص٧٩-٨٠ .

وقال أبو اليمان: كان يتناول رجلاً ثم ترك - والرجل هو علي - وعن يزيد بن هارون، وقيل له: كان حريز يقول: لا أحب علياً، قتل آبائي (يعني يوم صفين) فقال لم أسمع هذا منه، كان يقول: لنا إمامنا (يعني معاوية) ولكم إمامكم (يعني علياً). وقال شبابة: سمعت رجلاً قال لحريز: بلغني أنك لا تترحم على علي، قال: اسكت رحمه الله مائة مرة. وقال علي بن عياش: سمعت حريزاً يقول: والله ما سببت علياً قط^(١). قال الذهبي: هذا الشيخ كان أروع من ذلك^(٢). ولكن الذهبي جزم بنصبه في كل كتبه^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر^(٤) - رداً على من نفى عن حريز النصب - : قد جاء عنه ذلك من غير وجه، وجاء عنه خلاف ذلك. وقال البخاري: قال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك^(٥). قلت: فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب. وقال ابن عدي: كان من ثقات الشاميين، وإنما وضع منه بغضه لعلي. وقال ابن حبان: كان داعية إلى مذهبه، يُجْتَنَبُ حديثه. قلت: ليس له عند البخاري سوى حديثين:

أحدهما في صفة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وهو من ثلاثياته، عن عبد الله بن بسر. والآخر حديثه عن عبد الواحد البصري، عن واثلة بن الأسقع حديث «مَنْ أَقْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ الرَّجُلَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ» الحديث، وروى له أصحاب السنن^(٦).

وفي تهذيب التهذيب زيادة على ما سبق ذكره. قال أحمد: ليس بالشام أثبت منه.

(١) الميزان ج ١ ص ٢٢٠. وسير أعلام النبلاء ج ٧ ص ٨٠-٨١. والعبر ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢. وتذكرة الحفاظ

ج ١ ص ١٧٦ بتصرف.

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٧ ص ٨١.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٧٦-١٧٧.

(٤) هدي الساري ج ٢ ص ١٢١-١٢٢. والميزان ج ١ ص ٢٢٠.

(٥) تاريخ البخاري ج ٣ ص ١٠٤.

(٦) هدي الساري ج ٢ ص ١٢٢.

وقال ابن المديني: لم يزل مَنْ أدركناه من أصحابنا يوثقونه^(١). وقال أحمد بن أبي يحيى: حريز صحيح الحديث، إلا أنه يحمل على علي. وقال المفضل بن غسان: يقال في حريز مع تثبته: إنه كان سفيانيا.

وقال العجلي: شامي ثقة، وكان يحمل على علي. وقال عمرو بن علي: كان ينتقص عليا وينال منه، وكان حافظا لحديثه. وقال في موضع آخر: ثبت شديد التحامل على علي. وقال ابن عمار: يتهمونه أنه كان ينتقص عليا، ويروون عنه، ويحتجون به ولا يتركونه^(٢).

وعن إسماعيل بن عياش قال: عادت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة، فجعل يسب علياً ويلعنه، وسمعتة يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه قال لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو أنت مني بمنزلة قارون من موسى. قلت: عمن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر.

وقد روي من غير وجه أن رجلا رأى يزيد بن هارون في النوم فقال له: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي ورحمني وعاتبني، قال لي: يا يزيد كتبت عن حريز بن عثمان؟ فقلت: يارب ما علمت إلا خيرا، قال: إنه كان يبغض عليا^(٣).

وقال ابن عدي: وحريز من الأثبات في الشاميين، ويحدث عن الثقات منهم، وقد وثقه القطان وغيره، وإنما وُضِعَ منه ببُغْضِهِ لعلي. وحكى الأزدي في الضعفاء أن حريز بن عثمان روى أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لما أراد أن يركب بغلته جاءه علي بن أبي طالب فحل حزام البغلة ليقع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. قال الأزدي: من كانت هذه حاله لا يروى عنه.

(١) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨ بتصرف.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٣٩ ببعض تصرف.

قال الحافظ: متهكماً أو معتذراً: لعله سمع هذه القصة أيضاً من الوليد. وقال يحيى ابن صالح الوحاظي: أملئ عليّ حريز بن عثمان، عن عبدالرحمن بن ميسرة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: حديثاً في تنقيص علي بن أبي طالب لا يصلح ذكره، حديثٌ معتلٌّ منكر جداً لا يروي مثله من يتقي الله. قال الوحاظي: فلما حدثني بذلك قمت عنه وتركتة. وقال غنجار: قيل ليحيى بن صالح: لمَ لمْ تكتب عن حريز؟ فقال: كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين، فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرة. وقال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة. فقليل في ذلك: فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي. وكان داعية إلى مذهبه، يتنكب حديثه.

قال الحافظ معتذراً للبخاري: وإنما أخرج له البخاري لقول أبي اليمان: إنه رجع عن النصب^(١).

وفي شرح ابن أبي الحديد رحمه الله عن أبي جعفر الإسكافي^(٢) قال: وقد كان في المحدثين من يُبغِضُ عليه السلام، ويروي فيه الأحاديث المنكرة. منهم حريز بن عثمان كان يبغضه وينتقصه ويروي فيه أخباراً مكذوبة. وقد روى المحدثون أن حريزاً رؤي في المنام بعد موته، فقليل له: ما فعل الله بك؟ قال: كاد يغفر لي لولا بغض علي. قلت: قد روى أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب «السقيفة» قال: حدثني أبو جعفر بن الجنيد، قال: حدثني إبراهيم بن الجنيد، قال: حدثني محفوظ بن المفضل بن عمر، قال: حدثني أبو البهلول يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا حمزة بن حسان وكان مولى لبني أمية وكان مؤذناً

(١) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٤٠ بتصرف يسير.

(٢) أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي، من متكلمي المعتزلة، وأحد أئمتهم، من الطبقة السابعة، وإليه تنسب الطائفة الإسكافية منهم، وهو بغدادي أصله من سمرقند له سبعون كتاباً في الكلام، ت ٢٤٠ هـ. ينظر معجم المؤلفين لكحالة ج ٣ ص ٤٣٠ رقم الترجمة ١٤١٩٣. والزركلي ج ٦ ص ٢٢١. والملل للمهدي ص ١٧٧.

عشرين سنة وحج غير حجة، وأثنى عليه أبو البهلول خيرا، قال: حضرت حريز بن عثمان، وذكر علي بن أبي طالب، فقال: ذاك الذي أحل حرم (صواب العبارة: حلّ حزام بغلة) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حتى كاد يقع.

قال محفوظ: قلت ليحيى بن صالح الوحاظي: قد رويت عن مشائخ من نظراء حريز، فما بالك لم تحمل عن حريز؟ قال إني أتيتُه فناولني كتابا، فإذا فيه: حدثني فلان عن فلان أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لما حضرته الوفاة أوصى أن تُقَطَّع يدُ علي بن أبي طالب عليه السلام فرددت الكتاب، ولم أستحل أن أكتب عنه شيئا^(١).

* * *



(١) شرح ابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٨٦-٧٨٧.

الفرع السادس

تقييم موقف المحدثين

ما من شك أن المسلمين في أرجاء الأرض وعلى مر الزمان تُطَوَّقُ رِقَابَهُمْ نعمةٌ جليلة، وخدمات لا تقدر بثمن؛ قدمها علماء الإسلام في العصور الماضية، فتحملوا في سبيل الحفاظ على ميراث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ سَهَرَ الليالي الطوال، وتجشموا مشقة السفر في تلقي العلم، ومشافهة المشائخ، ولا سيما رجال الحديث الذين ركبوا البحار، واقتحموا القفار، وواجهوا الأخطار، لتلقي الحديث من شيخ في نيسابور، وآخر في بغداد، وثالث في صنعاء، وتصحيح حديث في مصر، وسند بالشام^(١). فبهؤلاء الرجال حفظ الله للمسلمين وللإنسانية جمعاء تشريعاً ربانياً عظيماً متمثلاً في سنة النبي الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وجاء علماء الجرح والتعديل ليحرسوا كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، واتخذوا في ذلك شتى السبل، وقد مرَّ بنا شيء من ذلك في شروط الراوي ومن أهمها عدالته. والهدف هو ضمان صدق المحدث. وعلى الرغم من الدقة والأمانة المتناهية في النقل - ومن أهم ذلك تراجم الرجال، حيث يوردون ما قيل فيه من خير وشر؛ ليكون القارئ على بينة من أمره - إلا أننا ننبه إلى أن علماء الرجال والمحدثين قد استفرغوا وسعهم، وبذلوا جهدهم، ولكنهم مهما بلغوا من الكمال والنزاهة، فلا بد - وهذه طبيعة البشر - أن تكون هناك هفوات وعثرات، وذلك أمر طبيعي في آثار العاملين المجتهدين، والذي لا خطأ له لا عمل له. وكل إنسان يُؤْخَذُ منه ويترك، ماعدا المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرَضَّى سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَى المرءُ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ

(١) ينظر علوم الحديث ومصطلحه ص ٥٣-٥٦ وما بعدها.

والتنبيه على خطيئاً ما لا يعني انتقاص سلفنا رحمهم الله، حاشا وكلا، وكيف نمس تأريخنا وتراثنا، وإنما نهدف إلى حماية هذا التراث بكشف بعض الأغلاط من باب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»^(١).

ومن الوفاء لأولئك العلماء الكرام أن نبزئ ذمتهم. والمسلم الحق يسعد بالنصيحة لئلا يقع في الخطأ، وهي نصيحة لله ورسوله وكتابه ودينه والمسلمين، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»^(٢)، وما أجدد بعلماء المسلمين وعقلائهم، ولا سيما العلماء في عصرنا الحاضر، أن يُفوتوا الفرصة على دعاة التفريق الذين يتخذون من هفوات المحدثين ذريعةً إلى إضرام الصراع بين الشيعة والسنة، فهو لاء إن لم يكونوا على صلة بالخباير العالمية التي تريد ضرب الإسلام؛ فهم بلا شك غلاط الأكباد، لا يرحمون المسلمين الذين وصلوا إلى حالة مزرية لا تتحمل إذكاء أي نوع من الخلاف؛ ولا سيما والمعتزلة والمجبرة والغلاة قد طواهم التاريخ، والمقامات الأربعة التي كانت بجوار الكعبة قد مُحيت والحمد لله، ولم يبق إلا قضية شيعة وسنة. وموقف المحدثين تجاه إخوانهم الشيعة لم يكن عادلا بالمقارنة مع غيرهم، بل متناقضا تمام التناقض كما نوضحه في الآتي:

أولا - الجرحُ بالتشيع المطلق واعتباره بدعة - هتكُ حرمة، ومخالفة لنصوص القرآن والسنة. فالقرآن يدعو إلى مودة أهل البيت، قال تعالى ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(٣).

سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لما نزلت عن القرابة الواجبة مودتهم؟ قال:

(١) البخاري ج ٢ ص ٨٦٣ رقم ٢٣١١-٢٣١٢.

(٢) البخاري ج ٢ ص ٨٦٣ رقم ٢٣١٤.

(٣) ٢٣: الشورى

«علي وفاطمة وولدهما»^(١). وهؤلاء هم الذين حضروا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في قصة المباهلة التي سجلها القرآن ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾^(٢).^(٣)

وهم الذين أدخلهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ معه في الكساء لما نزلت الآية:

(١) فتح القدير للشوكاني ج٤ ص٥٣٦-٥٣٧. والكشاف ج٤ ص١٧٢-١٧٣. والقرطبي مج٨ ص١٦ ج١٦. ومجمع البيان مج٥ ص٢٥ ج٤٩-١٥٠. والدر المنثور ج٥ ص٧٠١-٧٠٢. وتفسير أبي السعود ج٨ ص٣٠. وتفسير الطبري ج٢٤ ص١٥-١٦. والنيسابوري بهامش الطبري المذكور ٣٥، ذكر أقوالاً: رابعها عن سعيد بن جبير «لما نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله مَنْ هؤلاء الذين وجبت علينا مودتهم لقربانتك؟ فقال: «علي وفاطمة وابناهما» ولا ريب أن هذا فخر عظيم، وشرف تام، ويؤيده ما روي أن علياً رضي الله عنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسد الناس فيه، فقال: «أما ترضى أن تكون رابع أربعة: أول من يدخل الجنة أنا وأنت، والحسن والحسين، وأزواجنا عن إيماننا وشمائلنا، وذريتنا خلف أزواجنا». وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «حُرِّمَتِ الْجَنَّةُ عَلَى مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ بَيْتِي وَأَذَانِي فِي عَثَرَتِي، وَمَنْ أَصْطَنَعَ صَنِيعَةً إِلَيَّ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَلَمْ يَجَازِهِ عَلَيْهَا فَأَنَا أَجَازِيهِ عَلَيْهَا غَدًا إِذَا لَقِينِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وكان يقول: «فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما يؤذيها». وثبت بالنقل المتواتر أنه كان يحب علياً والحسن والحسين. وإذا كان ذلك وجب علينا محبتهم لقوله: «فَاتَّبِعُوهُ» (١٥٣ و١٥٥: الأنعام). وكفى شرفاً لآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفخراً خَتَمَ التَّشْهيدُ بذكرهم، والصلاة عليهم في كل صلاة. قال بعض المذاكرين: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا، ومن تخلف عنها غرق....» فنحن نركب حب آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

(٢) ٦١: آل عمران.

(٣) هذه القصة محل إجماع. ينظر الكشاف ج١ ص٢٨٢-٢٨٣. وفتح القدير للشوكاني ج١ ص٣٤٧-٣٤٨. والجلالين بجانب المصحف ٧٧. والقرطبي مج٢ ج٤ ص٦٧. ومجمع البيان مج٢ ج٣ ص١٠١-١٠٢. وتفسير الماوردي ج١ ص٣٩٨-٣٩٩. والدر المنثور ج٢ ص٦٨-٧٠. وتفسير أبي السعود ج٢ ص٤٦. والطبري ج٣ ص٢١١-٢١٣. والنيسابوري مع الطبري المذكور ص٢١٣. والمستدرک ج٣ ص١٣٣، رقم الحديث في النسخة الجديدة ٤٧١٩. والبدایة والنهاية ج٧ ص٣٧٦. والترمذي ج٥ ص٥٩٦ رقم ٣٧٢٤، حسن صحيح.

﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾^(١) وأخبر أنهم أهل بيته^(٢)، يضاف إلى ذلك ما جمع الله من المكارم لعلي المتفرقة في غيره^(٣)، جعلته محل احترام وحب عشاق الفضيلة. ولو لم يكن لعلي إلا نجاته وبسالته وشجاعته المعروفة في نصر الدين، وصرامته في قمع المبطلين - لكان خير باعث على حبه تقرباً إلى الله وبراً برسوله في مودة أهل بيته. والتشيع على كل حال محمود لا يكمل الإيمان إلا به، طالما ليس فيه اعتداء على عرض مصان.

ثانياً - تقديم علي - على أقل الأحوال - يدخل في باب الاجتهاد المستنبط من الأدلة. وزيادة محبة بعض المؤمنين لم يحرمها كتاب ولا سنة. وتسمية من قدمه غالباً أو رافضياً بدعة محرمة، وغلطة تاريخية. فالرافضة هم الذين رفضوا زيد بن علي ولم يحاربوا معه^(٤). وأي غضاضة تدخل على الشيخين في تقديم علي عليهما، فقد روى الحاكم عن أحمد قوله: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من الفضائل ما جاء لعلي^(٥).

(١) ٣٣: الأحزاب.

(٢) صحيح مسلم مج ٤ ص ١٢٠-١٢١. والاعتصام للقاسم ج ١ ص ٦٥ جمع كل الطرق. والكشاف مع تخريجه ج ١ ص ٢٨٣. والمستدرک رقم الحديث ٤٧٠٧. وروايات كثيرة صحيحة. والترمذي ج ٥ ص ٥٩٦ رقم ٣٧٢٤، حسن صحيح. والبداية والنهاية ج ٨ ص ٣٩.

(٣) قال الأمير الصنعاني - في تحفته العلوية وشرحها له المسمى «الروضة الندية» ص ١٦:

كل ما للصحب من مكرمة فله السبق تراه الأولي
جُمِعت فيه وفيهم فُرِّقت فلهذا فوقهم صار عليا

(٤) سير أعلام النبلاء ج ٥ ص ٣٩٠. وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٩. والاعتصام ج ١ ص ٦٣. وتاريخ الطبري ج ٧ ص ١٨٠-١٨١. والإمام زيد لأبي زهرة ص ٥٨. ومقدمة المجموع ص ١١. وتَسْبَهُ لتاريخ البيهقي. وتاريخ الطبري ج ٧ ص ١٨٠-١٨١. والكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٢٤٦.

(٥) المستدرک ج ٣ ص ١٠٧.

وأما ترتيب الخلافة فلا حجة فيه على المفاضلة، لأنها جاءت بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما تأتي الأفضلية من المواقف الحميدة، مثل قيامه بما لم يقم به غيره؛ مما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لَأَعْطِينَ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، كَرَّارٌ وَلَيْسَ بِفَرَّارٍ، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»^(١). ولهذا وغيره كان يرى الإمام علي أنه أحق بالأمر.

ثالثاً - لو تغاضينا عن غضب أهل الحديث أو بعضهم على من قَدَّمَ علياً وفضله على الشيخين، فهل هناك مقارنة بينه وبين معاوية؟! فالأخير من الطلقاء، وممن تألفهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإسلام^(٢)، ومن المنشقين على الخلافة الراشدة، وقائدُ الفئة الباغية، وقتلُ عمار بن ياسر، وقد تأكد بقتله أن معاوية ليس مجتهداً في قتاله لعلي، أخطأ في اجتهاده، إذ من المقرر أنه لا يصح اجتهاد مع نص. وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعمار: «تَقْتُلُكَ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ»^(٣). ولفظ البخاري: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار».

ولو كان معاوية مجتهداً مخطئاً لرجع إلى الصواب عندما تبين له أنه قائد أهل البغي،

(١) البخاري ج ٣ ص ١٣٥٧ رقم ٣٤٩٨ عن سعد، ورقم ٣٤٩٩ عن سلمة باب ٩ الفضائل. وأخرجه في المغازي ج ٤ ص ١٥٤٢ رقم ٣٩٧٢ و ٣٩٧٣ غزوة خيبر. ومسلم مج ٤ ج ٧ ص ١٢٠-١٢٢. والمستدرک مع التلخیص ج ٣ ص ١٠٨-١٠٩. وخصائص النسائي ص ٧٠ رقم ٥٢. والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٧٣-٣٧٤. وقد ساقه في مواضع عديدة وقد تقدم.

(٢) ينظر سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٣) البخاري ج ١ ص ١٧٢ رقم ٤٣٦ ج ٣ ص ١٠٣٥ رقم ٢٦٥٧. ومسلم ج ٥ ص ٤٣٠ رقم ٢٩١٦ عن أم سلمة - كتاب الفتن. والمستدرک ج ٣ ص ٣٨٦ وساق جملة روايات. والترمذي ج ٥ ص ٦٢٧ رقم ٣٨٠٠ حسن صحيح غريب. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٥٧٧-٥٨٢. وطبقات ابن سعد ج ٣ ص ٢٥٢. والمعجم الكبير للطبراني ج ٤ ص ٨٥ رقم ٣٧٢. ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٤١-٢٤٢ ج ٩ ص ٢٩٥-٢٩٧.

ولكنه تهادى وضرب بالحديث عرض الحائط، بل قال عند قتل عمار: قتله من جاء به ^(١). وهذا جواب المستهزئ الذي لا يبالي أخطأ أم أصاب؛ فهو يعلم أن حمزة، ومصبعباً، وجعفرأ، وصحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ الذين قُتِلُوا معه - ما قتلهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ لأنه جاء بهم. وليس مطلوبنا تقرير هذا، فالإجماع قائم على بغى معاوية، وصواب علي - ولكن الذي نود التنبيه إليه أن كتب الجرح والتعديل تزخر بالتجريح والتشنيع لكل من يحب علياً، والويل له إن روى حديثاً في فضله، أو كان من أصحابه، أو سكن الكوفة. وإن كان المحدثون يقبلون مضطرين حديث الشيعة؛ إلا أنهم لا يُسلمونهم من الغمز واللمز ^(٢)، وقد مرت أمثلة من ذلك؛ وهي قطرة من مطرة، وغيض من فيض. وبالمقابل يلتمسون الأعذار لمحبى معاوية.

وليت الأمر اقتصر على حبه فحسب، ولكنهم يُعدّلون ويؤثّقون من يلعن علياً، ويروي أحاديث كاذبة في انتقاصه عليه السلام، كما مر في ترجمة حريز بن عثمان وأضرابه. ويمزقون حديث من يروي مثالب معاوية، كما مر في ترجمة إبراهيم بن ظهير الكوفي. وهل من المنطق أو من السنة أن حُبَّ علي ورواية فضائله قاصمة للظهور، وموالة

(١) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٢٥٣. وتاريخ الإسلام عهد الخلفاء ص ٥٧٨-٥٧٩. ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٤٢ وج ٩ ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) في ترجمة عبيد الله بن موسى بن أبي المختار ت ٢١٣ هـ، شيخ البخاري. قالوا في وصفه: كان من حفاظ الحديث، مجوداً للقرآن، إماماً في الحديث والفقه والقرآن، موصوفاً بالعبادة والصلاح؛ لكنه من رؤوس الشيعة. الإمام الحافظ العابد، رأس في القرآن عالم به، ما رُئي رافعاً رأسه ولا ضاحكاً قط. ومع هذا قال أبو داود: كان شيعياً محترفاً جاز حديثه. وقال الذهبي بعد الثناء عليه: كان صاحب عبادة وليل، صلب حمزة وتخلق بآدابه إلا في التشيع المشؤم فإنه أخذ عن أهل بلده المؤسس على البدعة. ينظر سير أعلام النبلاء ج ٩ ص ٥٥٣. وتاريخ البخاري ج ٥ ص ٤٠١. والعبر ج ١ ص ٣٦٤. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٥٣٩. والميزان ج ٢ ص ١٧٠. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٥٣. وتهذيب الكمال ج ١٩ ص ١٦٤ رقم ٣٦٨٩. ومعجم رجال الحديث للإمام الخوئي ج ١١ ص ٩٤ رقم ٧٥١١.

معاوية، ولعن علي عليه السلام تشدد في السنة؟!

فأي سنة هذه؟ وأي خطأ ارتكبه أولئك الأفاذاذ بوقوفهم إلى جانب الطغاة، وتعظيمهم البغاة، وانتقاص آل محمد، وجرح شيعتهم؟، وما عذر الإمام البخاري رحمه الله في ترك الإمام الصادق سلام الله عليه، والرواية عن عكرمة وعمران؟، وهل الصادق أحق بقول القائل^(١): مَنْ تكلم في عكرمة فأتهمه على الإسلام، أم عكرمة؟ بل لم يظفر الإمام علي نفسه أن يتهموا باغضه ولو بالفسق. ولم يظفر علي بشيء من حمية المحدثين.

فهذا الذهبي ذكر في ترجمة العلامة فقيه بغداد أبي علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكرابيسي^(٢)، أنه تكلم في أحمد بن حنبل، وتكلم فيه أحمد بن حنبل بسبب القول بخلق القرآن، فتجنب الناس الأخذ عنه، ومقتوه لكونه تكلم في أحمد رضي الله عنه. ولما بلغ يحيى بن معين أنه يتكلم في أحمد قال: ما أحوجه إلى أن يضرب، وشتمه^(٣).

وعندما سمع يحيى من الحافظ الثبت الإمام أبي الأزهر الذي قال فيه الذهبي: ثقة بلا تردد^(٤) - حديثاً في فضل علي عن شيخ المحدثين عبد الرزاق الصنعاني قال: مَنْ هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا، فتبسم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجب من سلامته، وقال: الذنب لغيرك فيه^(٥). يا ترى لماذا صنع يحيى هذا؟ ولماذا لم يقل لحريز بن عثمان والجوزجاني

(١) هدي الساري ج ٢ ص ١٥١.

(٢) نسبة إلى الكرابيس، وهي الثياب الغليظة التي كان يبيعها، فقيه من أصحاب الشافعي، له مؤلفات كثيرة في أصول الفقه وفروعه، والجرح والتعديل ت ٤٨ هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٧٩-٨٢. والميزان ج ١ ص ٢٥٥.

(٤) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٣ وما بعدها.

(٥) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٦٦-٣٦٧. وتهذيب الكمال ج ١ ص ٢٦٠.

يستحقان الصفع والشتم؟، ولماذا ثقل عليه حديثٌ في فضل علي، ولم يثقل عليه ما رواه حريز من المخازي. ولقد قالوا في النسائي: آذى نفسه بكلامه في أحمد بن صالح المصري^(١)، ولم يقولوا: آذى يحيى بن سعيد القطان نفسه، بل أخزاها وأهانها بكلامه في الإمام جعفر الصادق سلام الله عليه.

لقد رابني من عامرٍ أن عامراً بعين الرضى يرنو إلى من جفانيا

نخلص من الأمثلة التي قدمناها إلى النتائج التالية:

- ١- إن المحدثين يجرحون الشيعة مطلقاً، ويوثقون النواصب غالباً.
- ٢- يقتضبون في ذكر المحاسن، ويسهبون في المساوئ في تراجم الشيعة.
- ٣- لا يتكلفون الدفاع عن الشيعة. ٤- يتكلفون الدفاع عن النواصب.
- ٥- يعتبرون محبة أبي بكر تعديلاً، ومحبة علي جرحاً. قال الذهبي في ترجمة الإمام جعفر الصادق: مناقب هذا السيد جمّة، ومن أحسنها رواية حفص بن غياث أنه سمعه يقول: ما أرجو من شفاعة علي شيئاً إلا وأرجو من شفاعة أبي بكر مثله، لقد ولدني مرتين^(٢).

٦- تجنب الرواية عن الشيعة بحجة أنهم يقولون بالتقية، كما تجنب البخاري علي ابن هاشم كما تقدم. وعلي بن هاشم ليس ممن يقولون بالتقية، بل زيدي خالص. خرج مع الإمام أبي عبد الله الحسين الفخي^(٣) لجهاد الظالمين، وشهد معه الواقعة، وخرج أبوه مع الإمام زيد بن علي عليه السلام^(٤). والزيدية يرون الخروج على الظلمة، وهذا أهم ما يميزهم؛ بل

(١) الميزان ج ١ ص ٤٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، شريف شجاع كريم، قتله جيش الهادي العباسي بمكة عام ١٦٩ هـ. ينظر مقاتل الطالبين ص ٢٨٥. والزركلي ج ٢ ص ٢٤٤.

(٤) تنظر «الرسالة المنقذة من الغواية في الرواية» للعلامة أحمد بن سعد الدين المسوري ت ١٠٢٧ هـ من علماء =

ويوغر صدور الظالمين عليهم. والتقية تتعارضُ مع ذلك المبدأ. ولو سلمنا أن الشيعة مجروحون، فإنَّ المحدثين رحمهم الله لم يستطيعوا تركهم ولن يستطيعوا. فهذا الإمام البخاري جُلُّ شيوخه شيعة، ومن مشائخه عبيد الله بن موسى^(١) قيل فيه: محترق ونحو ذلك.

وقد ذكر السيد العلامة عبد الحسين شرف الدين مائة ممن احتج بهم المحدثون مع تشيعهم، وليسوا على سبيل الحصر^(٢). وذكر العلامة صارم الدين الوزير مائة وواحدا وستين أو أربعة وستين من حفاظ أهل البيت وشيعتهم - بعد الشيعة من الصحابة، وكافة بني هاشم وبني المطلب - ممن شُحنت كتب الحديث برواياتهم، وجواهر أخبارهم، واعتمدتهم أهل الصحاح في الحلال والحرام. وقد صرح الإمام الذهبي في ترجمة «أبان» بأنهم كثير، ولو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة الأحاديث النبوية، وهذه مفسدة بينة^(٣).

ومن جملة الرواة الحفاظ الأئمة علي بن عبد الله بن جعفر - أبو الحسن المديني، علم الأعلام^(٤) أمير المؤمنين في الحديث^(٥)، حافظ العصر وقُدوة أرباب هذا الشأن^(٦)، ملا

= الزيدية البارزين. فيها عتابٌ وشكوى من المحدثين لحشوم كتبهم بالرواية عن المجروحين. وتجنَّب علماء أهل البيت وشيعتهم والإساءة إليهم.

(١) تقدمت ترجمته بهامش ماسبق.

(٢) المراجعات - مراجعة رقم ١٦ ص ٤١.

(٣) الفلك الدوار ص ٢٥ مخطوط. وص ١٦٤-١٦٥ مطبوع.

(٤) ت ٢٣٤هـ ينظر في ترجمته الميزان ج ٢ ص ٢٢٩. وسير أعلام النبلاء ج ١١ ص ٤١. وتاريخ البخاري

ج ٦ ص ٢٨٤. وتذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٢٨. والعبر ج ١ ص ٤١٨. وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٤٩. والتقريب

ج ٢ ص ٣٩. وتهذيب الكمال ج ٢١ ص ٥-٣٥ رقم الترجمة ٤٠٩٦. وتاريخ بغداد ج ١١ ص ٤٥٨ رقم الترجمة

٦٣٤٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ج ١١ ص ٤١.

(٦) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٢٨.

البخاري صحيحه بحديثه وقال : ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني . وقد تكلم فيه مَنْ تكلم لتشيعه ، وقوله بخلق القرآن ، وذكره العقيلي في الضعفاء^(١) .

قال الإمام الذهبي : « ولو تُرِكَ حديثُ علي ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبي شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السمان ، وبهز بن أسد ، وثابت البناني ، وجريير بن عبد الحميد ؛ لغلقتنا الباب ، وانقطع الخطاب ، ولما ت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، فما لك عقل يا عقيلي ؟ أتدري فيمن تكلم ؟ ! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ، ولنزيف ما قيل فيهم .

كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك . فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتهي أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه . بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته ، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء فيعرف ذلك .

فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الكبار والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، فيقال له : هذا الحديث لا يتابع عليه .

وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم . وما الغرض هذا ، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث . وإن تَفَرَّدَ الثِّقَةُ المتقن يُعَدُّ صاحباً غريباً ، وإن تَفَرَّدَ الصدوق وَمَنْ دونه يعد منكرًا ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوَافِقُ عليها لفظاً أو إسناداً يُصَيِّرُهُ متروك الحديث . ثم ما كلُّ أحد فيه بدعة أو له هَفْوَةٌ أو ذنوب يُقْدَحُ فيه بما يوهن حديثه . ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة

(١) الضعفاء الكبير ج ٣ ص ٢٣٥ .

ذَكَّرْنَا كَثِيرًا مِنَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ فِيهِمْ أَدْنَىٰ بَدْعَةٍ، أَوْ لَهُمْ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ فِي سَعَةِ عِلْمِهِمْ، أَنْ يُعْرِفَ أَنَّ غَيْرَهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُمْ وَأَوْثَقُ - إِذَا عَارَضَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، فَزَنَ الْأَشْيَاءَ بِالْعَدْلِ وَالْوَرَعِ.

وأما علي بن المديني فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فَرَّدَ زمانه في معناه^(١).

وقد آثرت نقل كلام الذهبي بطوله لنفاسته، وكبير فائدته. وأغرب مما ذكر أن شيخ أهل الحديث الحافظ الكبير عالم اليمن، الإمام عبد الرزاق ابن همام الصنعاني^(٢)، عِيبَ عليه تَشْيِيعُهُ وقولُهُ وقد ذكر رجل معاوية في مجلسه فقال: لَا تُقَدِّرْ مجلسنا بِذِكْرِ وَلَدِ أَبِي سَفِيَّانٍ^(٣)، وكذا روايته لفضائل الإمام علي عليه السلام^(٤) ومثالب غيره. وأي رواية من هذا القبيل تُعَدُّ من المناكير، وتجلب على راويها النقمة، حتى وإن كان عبد الرزاق. ولكن لَا تَهْمَةُ التَّشْيِيعِ وَلَا غَيْرِهَا تُقَدَّرُ عَلَىٰ هَذَا الْجَبَلِ الشَّامَخِ.

فهذا أبو صالح محمد بن إسماعيل الضراري^(٥) يقول: بلغنا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أن أصحابنا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق وكرهوه فَدَخَلْنَا من ذلك غم شديد، وقلنا: قد أنفقنا ورحلنا وتعبنا، فلم أزل في غم من ذلك إلى وقت الحج، فخرجت إلى مكة فلقيت بها يحيى بن معين، فقلت له: يا

(١) الميزان ج ٢ ص ٢٣١.

(٢) ت ٢٢١ هـ. الميزان ج ٢ ص ١٢٦. وسير أعلام النبلاء ج ٩ ص ٥٦٣. وتاريخ البخاري ج ٦ ص ١٣٠. وتقريب

التهذيب ج ١ ص ٥٠٥. والعبر ج ١ ص ٣٦٠. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٦٤. وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣١٠.

وتهذيب الكمال ج ١٨ ص ٥٢ رقم الترجمة ٣٤١٥.

(٣) الميزان ج ٢ ص ١٢٧.

(٤) الميزان ج ٢ ص ١٢٧.

(٥) محمد بن إسماعيل بن أبي ضرار، أبو صالح الرازي، صدوق من الطبقة الحادية عشرة. ينظر تقريب التهذيب

ج ٢ ص ١٤٥.

أبا زكريا ما نزل بنا من شيء بلغنا عنكم في عبدالرزاق؟ قال: وما هو؟ قلنا: بلغنا أنكم تركتم حديثه ورغبتم عنه، فقال: يا أبا صالح لو ارتد عبدالرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه^(١). نعم إن يحيى يعرف عبدالرزاق، ويعرف أنهم تكلموا في شريك بن عبدالله القاضي^(٢)؛ لكونه قال - وقد ذُكرَ عنده معاوية بالحلم - : ليس بحليم من سفه الحق وحارب علياً. وبقوله - لما قيل له: ألا تزور فلاناً أخاك؟ - : ليس لي بأخ من أزرى على عليٍّ وعمار^(٣).

ويعرف هو وزملاؤه أن الجمعجة بمثل هذه الأمور لا تثلم عدالته، ولا تخدش ثقة ولا صدقاً. ويجب أن تدور رحي الجرح بأمور غير التشيع، وخلق القرآن، ونفي الرؤية؛ فهذه المسائل تخضع للدليل والاجتهاد بحسبه، ولا يُكَلَّفُ المسلم بأكثر من الاجتهاد، أصاب أم أخطأ. أما الموافقة لهذا المذهب أو ذاك، ورضى تلك الطائفة أو سخط الأخرى؛ فلا وزن لـ. مهما كثر المتعصبون. فالرجال يُعرفون بالحق، وليس الحق هو الذي يُعرف بالرجال، والد المستعان.

(١) الميزان ج ٢ ص ١٢٨. وسير أعلام النبلاء ج ٩ ص ٥٧٣.

(٢) ت ١٧٧ هـ وهو من القضاة اللامعين بعد شريح، اشتهر بقوة ذكائه وسرعة بديهته، وكان عادلاً في قضائه استقضاه المنصور العباسي. ينظر سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ٢٠٠. والميزان ج ١ ص ٤٤٤. وتهذيب الكمال ج ١٢ ص ٤٦٢ رقم الترجمة ٢٧٣٦. والزركلي ج ٣ ص ١٦٣.

(٣) الميزان ج ١ ص ٤٤٥-٤٤٦. والعلم الشامخ للمقبلي ص ٣٨٥.

الفصل الثالث

في

كيفية العدالة وطرق التعديل والجرح^(١)

تمهيد وتقسيم:

العدالة أساسٌ متين، لا تقبل روايةً أو شهادةً مالم تعتمد عليه بلا خلاف، وإنَّما اختلفوا في صفة العدالة وكيفيتها. هل هي الظاهرة أم الباطنة؟ أو بمعنى آخر: هل يكفي الإسلام؟ أو ماهو الأصل في المسلم العدالة أم الفسق؟ ثمَّ ماهي طرق التعديل والجرح؟. سنجيب على ذلك في مبحثين:

المبحث الأول - في كيفية العدالة وصفتها.

والمبحث الثاني - في طرق التعديل والجرح.

(١) الفواصل ص ٣٤. والروض الباسم ج ١ ص ٢٠. والأحذب ج ٢ ص ٤٥٢. وصبحي الصالح ص ١٣١. وإرشاد الفحول ص ٥٣-٥٤. والمنهاج للمهدي ص ١٨٠. والغاية للحسين ج ٢ ص ٦١-٦٢. وثمرات النظر ص ٢٧. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٤٩-١٥٢. وحاشية عليه محمد عبد الحميد ص ١٢٦. والكفاية ص ١٠٤-١٠٧. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٤٦-١٤٧. وتيسير التحرير للعلامة محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي ت ٩٧٢ هـ تقريباً، وهو شرح على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكمال الدين ابن الهمام الحنفي - دار الفكر ج ٣ ص ٤٨-٤٩. والعضد ج ٢ ص ٦٤. والبدائع ج ٦ ص ٢٧٠. وفتح القدير لابن الهمام ج ٧ ص ٣٧٧. والبرهان ج ١ ص ٦١٤. والإحكام للآمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٠. وتفسير القرطبي مج ٢ ج ٣ ص ٢٥٥. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٥. وشرح المائتين ص ١١٥. والدكتور زهير ج ٣ ص ١٤٩.

المبحث الأول في صفة العدالة وكيفيتها

تقسيم:

تفاوتت آراء العلماء في صفة العدالة المطلوبة، هل هي العدالة الظاهرة أو الباطنة،
وسنبين اختلافهم في مطلبين:

المطلب الأول - مذهب الإمام أبي حنيفة.

المطلب الثاني - مذهب الجمهور.

المطلب الأول مذهب الإمام أبي حنيفة وأهل العراق

قال الحافظ الخطيب: «زعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم
من فسق ظاهر، فمتى كانت هذه الحالة وجب أن يكون عدلاً»^(١)؛ وهو رأي الإمام أبي
حنيفة رحمه الله، أما العدالة الحقيقية وهي الثابتة بالسؤال عن حال الشهود بالتركية
فليست بشرط^(٢).

وثمره ذلك في جانب الرواية قبول المسلم دون تتبع أحواله وكشف أسرارهِ ، وفي
جانب الشهادة القضاء بظاهر العدالة، إلا إذا طعن الخصم في عدالة الشهود، أو كانت

(١) الكفاية ص ١٠٤.

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٧٠. والحصري ج ١ ص ٢٤٠. والزين ص ٢٦٥. والشهادات ص ١٥٧-١٥٨.
والشهادة المقبولة ص ٥٢-٥٣. والأحدب ج ٢ ص ٤٥٢.

الشهادة في قصاص أو حد ، فلا تكفي حينئذ العدالة الظاهرة^(١) . ودليل هذا المذهب من النقل والعقل :

الدليل النقلی : من الكتاب والسنة وما أثر عن الصحابة من قول وعمل :

أولاً : القرآن الكريم .

أ - قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾^(٢) .

ووجه الاستدلال : أن الله سبحانه وصف أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ بالوساطة ، وهي العدالة^(٣) ، فصار المسلم عدلاً لا يحتاج إلى سؤال عنه ، عملاً بنص القرآن .

تعقيب :

قد يقال : هذه الآية الكريمة لا دليل فيها على وصف الأمة بالعدالة في الدنيا ، وإنما هي في شأن الآخرة ، كما فسرهما الحديث الشريف^(٤) :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ : « يَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ ، وَيَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الثَّلَاثَةُ وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَقَلُّ ، فَيُقَالُ

(١) ينظر فتح القدير لابن الهمام والشرح معه ج ٦ ص ٤٥٧ .

(٢) ١٤٣ : البقرة .

(٣) البدائع ج ٦ ص ٢٧٠ .

(٤) اللفظ لابن ماجه ج ٢ ص ١٤٣٢ . حديث رقم ٤٢٨٤ . ولفظ البخاري « يجيء نوح وأمته ، فيقول الله تعالى :

هل بلغت ؟ فيقول : نعم أي رب ، فيقول لأمته : هل بلغكم ؟ فيقولون : لا ، ما جاءنا من نبي ، فيقول لنوح : من

يشهد لك ؟ فيقول : محمد صلى الله عليه وآله وسلم وأمته ، فنشهد أنه قد بلغ . وهو قوله جل ذكره :

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ ج ٣ ص ١٢١٥ ، حديث رقم ٣١٦١ .

وج ٤ ص ١٦٣٢ ، حديث رقم ٤٢١٧ . وج ٦ ص ٢٦٧٥ . حديث رقم ٦٩١٧ ، بخلاف يسير في بعض الالفاظ .

وكلها عن أبي سعيد الخدري . ومختصر البخاري - التجريد الصريح للإمام زين الدين أحمد عبد اللطيف

الزبيدي كتاب التفسير ص ٣٩٩ ، حديث رقم ١٧٢٠ .

له : هل بَلَّغْتَ قَوْمَكَ؟ فيقول: نعم، فيُدعى قَوْمُهُ . فيقال: هل بَلَّغْتُمْ؟ . فيقولون: لا، فيقال: مَنْ شَهِدَ لَكَ؟ فيقول: محمدٌ وأُمَّتُهُ، فتُدعى أُمَّةُ مُحَمَّدٍ . فيقال: هل بَلَّغَ هذا؟، فيقولون: نعم، فيقول: وَمَا عَلِمْتُمْ بِذَلِكَ؟ فيقولون: أَخْبَرَنَا نَبِيُّنَا بِذَلِكَ أَنَّ الرِّسْلَ قَدْ بَلَّغُوا فَصَدَّقْنَاهُ . قال: فذلك معنى قولهِ الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١).

ويجاب بأن هذا أحد التفسيرات، ولكنه قد ثبت أن الوسط: العدلُ الخيارُ، وهي صفةٌ لأمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. ومن جهة أخرى، فالأولى في الاعتراض القول بأن ظاهر العدالة الذي اكتفى به الإمام أبو حنيفة لا يصلح للإثبات؛ أي إيجاب القضاء بشهادة الشاهد الذي عدالته ظاهرة فقط. ونحن هنا بحاجة إلى شهادة ملزمة للحاكم أن يحكم بها، وذلك لا يكون إلا بالعدالة المحققة في الشهود^(٢).

ب - وكذلك استدل بعموم قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾^(٣). ووجه الاستدلال: أن النص الكريم ورد مطلقاً من أي تقييد بالعدالة، فيكفي أن يكون الشاهد من رجالنا أي من المسلمين.

نقد الاستدلال:

حاصل ما في الاستدلال من الآية إطلاقها، وهذا مسلّم، ولكن الإطلاق قد تقيّد بنصين كريمين هما قوله سبحانه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٤)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٥)، والقاعدة الأصولية تقضي بحمل المطلق على

(١) ١٤٣: البقرة.

(٢) البدائع ج ٦ ص ٢٧٠، بتصرف.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

(٤) ٢٨٢: البقرة.

(٥) ٢: الطلاق.

المقيد، وإلا لم يكن للتقييد معنى، وقد حصل بمجموع النصوص القرآنية حكمٌ متكاملٌ، ألا وهو أن لا تقبل إلا من رجالنا أي من المسلمين ومن نرضاهم، وهم أهل العدالة والضبط.

نقد النقد :

يُجاب عن أبي حنيفة في عدم حمله المطلق على المقيد بأنه هو وأصحابه أو بعضهم لهم مخرج أصولي، وطريقة متميزة في باب الإطلاق والتقييد، فهم لا يحملون المطلق على المقيد؛ لأن إعمال الدليلين عندهم واجب مهما أمكن فيجب إجراء المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده^(١).

وبناءً على ذلك قَبِلَ الحنفية شهادة الفاسق في النكاح، مستدلين بالعموم في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾^(٢)، وهو عام ليس فيه شرط أن يكون عدلا.

ثانياً - الدليل من السنة :

استدلوا من السنة بعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهَدَاءٍ»^(٣).

(١) الغاية للحسين ج ٢ ص ٣٤٤. وتيسير التحرير مج ١ ج ١ ص ٣٣٤. والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروز آبادي الشافعي ت ٤٧٦ هـ، في كتيبه النفيس «اللمع» في أصول الفقه ص ٢٤-٢٥. وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي من كبار أعلامهم في القرن السابع الهجري في كتابه «غاية الوصول شرح لب الأصول» له أيضا. اختصر به جمع الجوامع للسبكي ص ٨٣. وإرشاد الفحول ١٦٥. وقد أجمع الحنفية على عدم حمل المطلق على المقيد إذا اختلف السبب دون الحكم، مثل المسألة التي بين أيدينا. فالإشهاد مطلق في آية المداينة في البقرة، ومقيد بالعدالة في الرجعة، في سورة الطلاق.

(٢) ٢٨٢: البقرة.

(٣) الحديث بهذه الصيغة أخرجه أبو داود ج ٢ ص ٥٦٨ رقم ٢٠٨٥. والترمذي ج ٣ ص ٤٠٧ رقم ١١٠١. وابن ماجه ج ١ ص ٦٠٥، رقم ١٨٨٠-١٨٨١. وابن حبان ج ٦ ص ١٥٢، رقم ٤٠٦٤-٤٠٦٦. ونصب الراية ج ٣ ص ١٦٧. وسبل السلام ج ٣ ص ١٧٩. والمستدرک ج ٢ ص ١٨٣ رقم ٢٧٠٩، وما بعدها. والمحلّى ج ٩ ص ٢٧ =

قالوا: وهذا يدل على أن الفاسق شاهدٌ، بدليل قوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(١)، وهو يدل على انقسام الشهود إلى مرضيين وغير مرضيين، فمن رضيناه صحت شهادته ولو فاسقا، مُعَلِّينَ ذلك بأنَّ قبول شهادة الفاسق في النكاح ليست مهمة؛ لأنها لدفع تهمة الزنى لاللحاجة إلى الشهادة، إذ لا خوف من الإنكار والجحود؛ لأن النكاح يشتهر، فيمكن الإشهاد عند الجحود على الشهرة والتَّسَامُع. وَتُهْمَةُ الزنى تندفع بشهادة الفاسق، فينعقد النكاح بحضرة الفاسق.

وقالوا أيضا: إن ركن الشهادة هو صدق الشاهد. والصدق لا يقف على العدالة فحسب؛ بل إن من الفسقة من لا يبالي بارتكاب أنواع من الفسق ويستنكف عن الكذب، والقاضي إذا تحرى الصدق وغلب على ظنه صدق شهادة الفاسق جاز له الحكم بها^(٢)، إذ أن الفاسق من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة^(٣).

= وتعليق معه للدكتور البنداري. ومعرفة السنن والآثار للبيهقي ج ٥ ص ٢٣٤، رقم ٤٠٦٩-٤٠٧١. وشرح السنة للبغوي ج ٥ ص ٣٢، رقم ٢٢٥٤. وفي الحديث اضطراب شديد، فهو يدور على أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبي موسى، وقد رواه عنه جماعة، بعضهم رواه موصولا، ورواه شعبة وسفيان الثوري عنه مرسلا، وهما معروفان بالضبط والإتقان، فيُقدَّمان على غيرهما حسب القواعد في علم الحديث، ولكن الترمذي رجَّح رواية الذين وصلوا الحديث، بحجة أنهم سمعوا من أبي إسحاق في أوقات مختلفة، وهما سمعا في وقت واحد. وهي حجة واهية. ومن جهة ثانية فأبو إسحاق معروف بالتدليس، فقد روى أن سفيان الثوري قال لأبي إسحاق: سَمِعْتَ أبا بردة يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لأنكاح إلا بولي»؟ قال: نعم. قال الحسن: ولو قال عن أبيه لقال: نعم. ينظر معرفة السنن المذكور. وقد روي الحديث من طرق أخرى اشتد الحاكم في جمعها وتصحيحها، وشاركه الذهبي في التلخيص في تصحيحها. ينظر المستدرك مع التلخيص ج ٢ ص ١٨٣، وما بعدها.

(١) ٢٨٢: البقرة.

(٢) البدائع ج ٢ ص ٢٥٥، وج ٧ ص ٢٧١. شيء من المعنى.

(٣) الهداية شرح البداية مج ١ ج ١ ص ١٩٠.

اعتراض: لم يسلم المذهب الحنفي من النقد من وجوه:

الأول - أن الاضطراب في رواية حديث «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» كفيل بتوهميه، أو على الأقل الثاني في التعويل عليه.

الثاني - وجود حديث فيه قيد للإطلاق، وهو قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ. فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ فَالْسلْطَانُ وَلِيُّهَا»^(١). وعند ابن حبان «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ. وَمَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ. فَإِنْ تَشَاجَرُوا، فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»^(٢). ولفظه عند ابن حزم «أَيُّمَا امْرَأَةٍ

(١) رواه الإمام الهادي يحيى بن الحسين في الأحكام ج ١ ص ٣٤٥. و«أصول الأحكام في الحلال والحرام» حديث وفقه، للإمام أحمد بن سليمان، من نسل الهادي يحيى بن الحسين، من أئمة الزيدية باليمن، دعا الناس إلى بيعته عام ٥٣٢هـ، فبايعه خلق كثير، وملك صعدة، ونجران، وزبيدا، ومواقع متعددة من الديار اليمنية، وأخذ صنعاء مرتين، كانت له مع الباطنية حروب، وخطب له في الحجاز. ولد عام ٥٠٠هـ وت ٦٦هـ يحيدان من بلاد خولان بن عامر - صعدة. من مؤلفاته: «الزاهر» في أصول الفقه. و«حقائق المعرفة» في الأصول والفروع، مخطوطان. وأصول الأحكام المذكور بخط السيد العلامة اسماعيل بن المرتضى المَحْطُورِي. شرع في كتابته عام ١٣٠٢هـ، كتاب الشهادات، بدون ترقيم. ينظر في ترجمة أحمد بن سليمان، أعلام الزركلي ج ١ ص ١٣٢. و«بلوغ المرام في شرح مسك الختام» ص ٣٩ وص ٤٠٦. تأليف القاضي حسين بن أحمد العرشي ت ١٣٢٩هـ، مؤرخ من فضلاء الزيدية، كان خطيبا فصيحاً، ناظماً ناثراً، معاصراً للإمام يحيى حميد الدين، وأعانه في قيامه على الترك. من مصنفاته: «الدر المنظم فيما كان بين أهل اليمن والعجم». و«بهجة السرور في سيرة الإمام المنصور» مخطوطان، ينظر في ترجمة العرشي أعلام الزركلي ج ٢ ص ٢٣٣.

(٢) صحيح ابن حبان ج ٦ ص ١٥٢، رقم ٤٠٦٣، عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة. قال أبو حاتم: لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري هذا: «وشاهدي عدل»، إلا ثلاثة أنفس، سعيد بن يحيى الأموي عن حفص بن غياث، وعبد الله ابن عبد الوهاب الحنفي عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس. ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر.

نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ. وَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ. وَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»^(١). وفي المنتقى: «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ»^(٢). وفيه «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ. فَإِنْ تَشَاجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ»^(٣). وعن سعيد بن جبیر عن ابن عباس، قال: «لَانِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيَّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَيَّ عَدْلٍ»^(٤).

والمرويات التي تتضمن الزيادة بـ «شَاهِدَيَّ عَدْلٍ» ليست سليمة من النقد. فالرواية عن عمران بن حصين فيها عبد الله بن محرز، قيل: إنه متروك^(٥). كما قيل في الرواية عن سعيد بن جبیر: إن المحفوظ فيها أنها موقوفة^(٦). ولكن مع هذا فأكثر أهل العلم يقول بها^(٧). والنزاع في هذه المسألة حول اشتراط الولي وكذا لزوم البينة - شديد. ونحن نحاول استخراج حكم صفة الشاهد في النكاح وغيره. فالهادوية والقاسمية والشافعية يرون وجوب العدالة في الشاهدين على النكاح كما في غيره. وذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى وأبو عبد الله الداعي^(٨) وأبو حنيفة إلى عدم اعتبارها.

(١) المحلى ج ٩ ص ٤٨-٤٩، مسألة ١٨٣٢. قال: لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند، يعني ذكر شاهدي عدل - وفي هذا كفاية لصحته.

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٥، عن عمران بن حصين، رفعه. وقد ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله ج ١ ص ٥٤٠ رقم ٢٢٦٠ عن عبد الله بن عباس.

(٣) نيل الأوطار عن عائشة ج ٦ ص ١٢٥-١٢٦.

(٤) معرفة السنن ج ٥ ص ٢٣٧، رقم ٤٠٧٦. وهو في السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ١٢٦، بلفظ: «لَانِكَاحَ إِلَّا بِشَاهِدَيَّ عَدْلٍ وَوَلِيِّيَّ مُرْشِدٍ» عن سعيد بن جبیر عن مجاهد عن ابن عباس. وشرح السنة للبخاري ج ٥ ص ٣٧ رقم ٢٢٥٧.

(٥) تخريج البحر لابن بهران بهامش البحر ج ٣ ص ٢٤. ونيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٦. وضوء النهار مع المنحة ج ٢ ص ٧٥٨.

(٦) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٦. وضوء النهار مع المنحة ج ٢ ص ٧٥٨. وهامش شرح السنة ج ٥ ص ٣٧-٣٨.

(٧) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٢٦. تخريج البحر ج ٣ ص ٢٤.

(٨) هو محمد بن الحسن بن القاسم الحسني العلوي الطالبي الملقب بالمهدي من كبار الطالبين تفقه وبرع وأفتى =

وحجة الأولين أن النصوص جاءت مطلقةً ومقيدةً بـ «شَاهِدَيَّ عَدْلٍ»، ولا مفر من حمل المطلق على المقيد، ولا سيما والسبب والحكم واحد. والعمل بالحديث مع مراعاة التقييد إعمالاً للنصوص جميعها، المطلق مع المقيد له. والإعمال أولى من الإهمال. كما أن التقييد موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(١).

وإذا كان النص القرآني يشترط عدالة الشهود في الطلاق والإمساك فبالأولى عند العقد. ويمكن العمل بالمطلق الذي لم تذكر فيه العدالة عند عدم العدول، وبالمقيد عند وجودهم. قال صاحب تنمة الاعتصام: وهو الذي شاهدنا عليه أكثر علماء الإسلام في هذا الزمان، وهو قول الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة^(٢).

وحجة زيد وأبي حنيفة ومن معهما أن الحديث الذي فيه: «شَاهِدَيَّ عَدْلٍ» لا يدل بالضرورة على اشتراط العدالة، بل هو باعتبار الغالب، أي إن الغالب أن يكون الحاضر من الشهود عدولاً مع الأخذ في الاعتبار أن مذهب أبي حنيفة هو العمل بالظاهر كما سلف.

= وقام بالخلافة، وكان غاية في الزهد والعدل، ولد بالديلم سنة ٣٠٤ هـ ونشأ بطبرستان وتوفي ٣٥٩ هـ. ولقبُ الداعي يطلق على عدة من أئمة أهل البيت منهم: الحسن بن القاسم العلوي ت ٣١٦ هـ، آخر رجال الدولة العلوية بطبرستان وهو والد المذكور. وهناك الداعي يوسف بن يحيى ابن أحمد الحسن بن العلوي ت ٤٠٣ هـ إمام زيدي يمني من العلماء الأجلاء له تصانيف قام بالخلافة في جهة ريّة شمال صنعاء، وتلقب بالداعي ودفن بصعدة. وهناك الداعي الصعدي علي بن أحمد ابن الإمام القاسم الحسن بن اليمني فقيه أديب دعا لنفسه وكاد يبايع بالإمامة، اشتغل بشرح الأزهار وحذف منه الخلاف، وشرّح البحر الزخار، واستقر بصعدة مشغلاً بالدرس والتدريس إلى أن توفي سنة ١١٢١ هـ.

(١) ٢: الطلاق.

(٢) الاعتصام ج ٣ ص ١٩٧. ومن أوله بدأت تنمة الاعتصام للسيد أحمد بن يوسف بن الحسين بن أحمد ابن الأمير حسين المعروف بزيارة، من سلالة الهادي، مجتهد زيدي، ولد عام ١١٦٦ هـ وتوفي ١٢٥٢ هـ. ينظر الزركلي ج ١ ص ٢٧٥.

ولكن الحنفية ذهبوا إلى ما هو أبعد، فقالوا: ينعقد بشاهدين مُعلنين بالفسق^(١). وقد سبق تبريرهم لذلك بأنهم اعتبروا الشهادة لرفع التهمة فقط، ثم عدم حملهم المطلق على المقيد. أقول: وكان الأولى اعتبار العدالة. قُرُودُ زيادةِ «شَاهِدَيِ عَدْلٍ» زيادةٌ مقبولة، وَمَنْ عَلِمَ حجةً على من لم يعلم. والعدالة مطلوبة في الجملة.

ومما يدعم ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن الأصل في المسلمين العدالة عملاً بالظاهر ما اشتهر على السنة الأصوليين والفقهَاء من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»^(٢). وهو وإن لم يكن حديثاً فهو مأخوذ من حديث عن أم سلمة «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئاً؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»^(٣).

وجه الاستدلال: أن أحكام الإسلام مبنية على حسن الظن والخلق الحسن والستر.

(١) الروض النضير ج ٤ ص ٢١٢-٢١٣. والبحر الزخار ج ٣ ص ٢٤. وشرح التجريد ج ٣ ص ٦٣. وأحكام الأحوال الشخصية في فقه الشريعة الإسلامي للعلامة محمد بن يحيى المظهر ج ١ ص ١٠٧-١٠٨. وفقه السنة لسيد سابق ج ٢ ص ٥٢-٥٣.

(٢) ينظر تفسير التحرير ج ٣ ص ٤٢، ونقل عن الذهبي وغيره أن الحديث لا أصل له، ونقل عن بعض المحدثين أنه رآه في كتاب يسمى «إدارة الأحكام»، وقال بعض الحفاظ: لم أقف على هذا الكتاب. وفوائد الرحموت ج ٢ ص ١٤١.

(٣) لفظه عند البخاري «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً يَقُولُهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذْهَا» ج ٢ ص ٩٥٢، رقم ٢٥٣٤، وتكرر بتفاوت يسير رقم ٢٣٢٦ و ٦٥٦٦ و ٦٧٤٨ و ٦٧٥٩ و ٦٧٦٢. ومسلم ج ٣ ص ٥٤٨، رقم ١٧١٣. وقد تكرر بالفاظ متقاربة. والجامع الصغير ج ١ ص ٣٤٥، رقم ٢٥٦٦. والموطأ ج ٢ ص ٩٩، رقم ١ كتاب الأقضية. وسنن أبي داود ج ٤ ص ١٢، رقم ٣٥٨٣. وابن ماجه ج ٢ ص ٧٧٧، رقم ٢٣١٨، عن أبي هريرة. والترمذي ج ٣ ص ٦٢٤، رقم ١٣٣٩ عن أم سلمة، حسن صحيح، وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة.

والنبي صلى الله عليه وآله وسلم - حين يحكم بناءً على الظاهر ولم يطلب من الله وحياً يكشف له بواطن الأمور - إنما يعلمنا أن نكتفي بما ظهر.

٢- ويدل لذلك أيضاً ما رواه ابن عباس مرفوعاً جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني رأيت الهلال، فقال: «أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قال: نعم، قال: «يَا بَلالُ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا»^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل شهادة الأعرابي بتأه على الإسلام، ولم يسأل عن شيء سواه، وهو دليل على أن الإسلام يكفي. وظاهر المسلم العدالة^(٢).

ثالثاً: قول الصحابة وعملهم:

أ - قول الصحابة. احتج أصحاب هذا الرأي بأثرين عن عمر رضي الله عنه:

١- قوله: «إِنَّ أَناساً كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْراً أَمْنَاهُ وَقَرِينَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءاً لَمْ نَأْمَنَهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ»^(٣).

(١) الإعتصام نقلاً عن الجامع الكافي ج ٢ ص ٣١٥. وسنن النسائي مج ٢ ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢. رقم ٢١١٢ - ٢١١٣ عن ابن عباس، ورقم ٢١١٤ - ٢١١٥ عن عكرمة، مرسلاً. وسنن أبي داود ج ٢ ص ٧٥٤ - ٧٥٥، رقم ٢٣٤١ - ٢٣٤٢. والترمذي ج ٣ ص ٧٤، رقم ٦٩١. وابن ماجه ج ١ ص ٥٢٩، رقم ١٦٥٢. والكفاية ص ١٠٤. وسبل السلام ج ٢ ص ٢٥٢.

(٢) ينظر معالم السنن للمخطابي شرح مختصر لسنن أبي داود بهامش السنن ج ٢ ص ٧٥٥.

(٣) البخاري ج ٢ ص ٩٣٤، الشهادات. أثر رقم ٢٤٩٨. وفتح الباري ج ٥ ص ١٩٢. وسبل السلام مج ٢ ج ٤ ص ٢٠٠. وبلوغ المرام لابن حجر - ص ٢٩٠، رقم ١٤٣١.

ووجه الدلالة فيه: المعاملة بالظاهر دون الكشف عن الخفايا، فهو دليل «على قبول شهادة من لم تظهر منه ريبة نظرا إلى ظاهر الحال، وأنه يكفي في التعديل ما يظهر من حال المُعَدِّل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره؛ لأن ذلك متعذر إلا بوحى، وقد انقطع»^(١).

٢- كتابه إلى أبي موسى وقد جاء فيه «المُسْلِمُونَ عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِلَّا مُجَرَّبًا عَلَيْهِ شَهَادَةُ زُورٍ أَوْ مَجْلُودًا فِي حَدٍّ، أَوْ ظَنِينًا فِي وِلَاءٍ أَوْ قَرَابَةٍ»^(٢). ودلالته ظاهرة في إثبات العدالة للمسلمين عامة حتى يقدح فيها قادح.

ب - عمل الصحابة:

ومن الأدلة لمذهب أبي حنيفة ومن معه عمل الصحابة رضي الله عنهم بأخبار النساء والعبيد، وَمَنْ تَحَمَّلَ الْحَدِيثَ طِفْلا وَأَدَّاهُ بِالْغَا، معتمدين على ظاهر الإسلام^(٣). وهم في ذلك مقتدون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

الدليل العقلي:

قالوا: إن الأصل في الإنسان البراءة والعدالة، إذ الفسق طارئ، فَيُحْمَلُ عَلَى السَّلَامَةِ مادام مسلماً، وصدقُه حينئذٍ أرجح من كذبه، فيؤخذ به. مع أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الصبي إذا بلغ، بلغ عدلاً؛ لأنه لا تكليف عليه في الصغر، ويقبلون قول المسلم إذا أخبر عن الماء بأنه طاهر، واللحم بأنه مُذَكَّى، وإذا عرض سلعة للبيع، وقال: إنها ملكه، أو أم الناس وأخبر أنه متوضئ، ففي كل هذه الأخبار يُصَدَّقُ بدون بحثٍ اكتفاءً بظاهر إسلامه^(٤).

(١) ينظر سبل السلام مج ٢ ج ٤ ص ٢٠٠.

(٢) أعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٧١-٧٢.

(٣) الكفاية ص ١٠٥. والأحذب ج ٢ ص ٤٥٣. وزهير ج ٣ ص ١٥٠.

(٤) المحصول للرازي ج ٢ ص ١٩٩. وشرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦٤.

المطلب الثاني

مذهب الجمهور ودليلهم

رأي الجمهور هو التحقق من العدالة ظاهراً وباطناً بالبحث والتزكية. قال الحافظ الخطيب: « الطريق إلى معرفة العدل المعلوم عدالته مع إسلامه، وحصول أمانته ونزاهته واستقامته طرائقه - لا سبيل إليها إلا باختبار الأحوال وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة^(١). »

دليل هذا المذهب من القرآن الكريم والأثر:

أولاً - القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).

ووجه الدلالة: ظاهره في زيادة صفة إلى الإسلام وهي العدالة؛ لأن قوله سبحانه: ﴿مِّنْكُمْ﴾ معناه - والله أعلم - من المسلمين، فلا يصح أن يكون قوله سبحانه ﴿ذَوِي عَدْلٍ﴾ بدون معنى، فلزم تطبيقاً للنص أن نتحقق من العدالة التي تؤهله للشهادة، وهي صفة زائدة على الإسلام.

٢ - قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

ووجه الدليل: أن النص المبارك ينبئ إلى عدم الاسترسال في قبول أي شاهد كان، بل لابد من التحري واختيار من يكون رضى ومقنعاً، ولا يثال الرضى إلا كريم الخصال، محمودُ الفعال.

(١) الكفاية ص ١٠٤.

(٢) ٢: الطلاق.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

٣- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^(١). ويستفاد من النص

الكريم عدم العمل بالظن العائم الهامشي الذي يستفاد من قول راوٍ أو شاهد بناءً على الظاهر؛ لأن الأحكام الشرعية يجب أن تُبنى على الصحة لئلا تتعرض للنقض عندما ينكشف خللٌ في الشهادة؛ فوجب التحري ليحصل بخبرٍ أو شهادة العدل ظنٌ قوي، ونكون قد استنفدنا وسعنا وخرجنا من العهدة^(٢).

٤- قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(٣).

٥- قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٤).

ووجه الدليل: في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ النهي عن الاتباع الأعمى الذي ليس على بصيرة، أي ولا تكن في اتباعك ما لا علم لك به من قول أو فعل؛ كمن يتبع مسلكا لا يدري أنه يوصله إلى مقصده، فهو ضالٌّ. والمراد النهي عن أن يقول الرجل ما لا يعلم، وأن يعمل بما لا يعلم، ويدخل فيه النهي عن التقليد دخولا ظاهرا؛ لأنه اتباعٌ لما لا يُعلم صحته من فساد. فالآية تشير إلى التثبت والبحث، وهذا لا يتناسب مع الأخذ بالظاهر والاكتفاء بالإسلام، والله أعلم^(٥).

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ فهو واضح الدلالة على وجوب التبيين.

(١) ٢٨: النجم.

(٢) د/ الزين ص ٢٧٥-٢٧٦. والمحصل ج ٢ ص ١٩٨. وشرح مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦٤.

(٣) ٣٦: الإسراء.

(٤) ٦: الحجرات.

(٥) ينظر شيء منه في الكشف ج ٢ ص ٥١٩.

وقد يقول قائل: إن الأمر بالتبين لا يكون إلا مع الفسق. والجواب: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قد كان صدق الوليد عملاً بالظاهر وهو الإسلام، فنهاه الله عن تصديقه لأنه فاسق، وحث على التحري على الأقل؛ لأنه لو سبق البحث والاستقصاء لما وقع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في مغبة كذب مَنْ لا صدق له فأرشد القرآن، وأرشد أمته بأن يتبينوا، والله أعلم.

ثانياً: الأثر:

الأثر الأول – استدلوا من الأثر بما روي عن عمر عند ما قال له رجل من أهل العراق: أتيتك لأمرٍ ماله رأسٌ ولا ذنبٌ! فقال عمر: ماهو؟ قال: شهاداتُ الزورِ ظهرتْ بأرضنا. فقال عمر: أو قد كان ذلك؟ قال: نعم. فقال عمر: والله لا يؤسرُ رجلٌ في الإسلام بغيرِ العدول^(١).

الأثر الثاني – عنه أيضاً فقد شهد عنده رجل، فقال له: لا أعرفُكَ، ولا يضُرُّكَ أن لا أعرفُكَ، ائتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ، فقال رجلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أعرفُهُ، قَالَ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بِالْعَدَالَةِ وَالْفَضْلِ، فَقَالَ: هُوَ جَارُكَ الْأَدْنَى الَّذِي تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، وَمَدْخَلُهُ وَمَخْرَجُهُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَعَامَلُكَ بِالْدينَارِ وَالدينَرِهِمِ اللَّذِينَ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَرَفِيقُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ، ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: ائْتِ بِمَنْ يَعْرِفُكَ^(٢).

وفي رواية أن عمر قال: اسْكُتْ. فَلَا أَرَى لَكَ بِهِ عِلْماً أَطْنُكَ وَاللَّهِ رَأَيْتُهُ فِي الْمَسْجِدِ يَخْفِضُ رَأْسَهُ وَيَرْفَعُهُ^(٣).

(١) الموطأ بشرح تنوير الحوالك ج ٢ ص ١٩٨-١٩٩.

(٢) سبل السلام مج ٢ ج ٤ ص ٢٠٠-٢٠١، وإسناده حسن. والكفاية ص ١٠٦. وقد تقدم.

(٣) الكفاية ص ١٠٧. وقد تقدم أيضاً.

وجه الدلالة : أن الأسئلة شملت جوانب عديدة عن حياة الشاهد . وقولُ عمرَ هذا،
له أهمية من ناحيتين :

الأولى - إقرار الصحابة له أو من حضر مجلسه منهم .

الثانية - مِنْ خِبْرَةِ عُمَرَ وَفِرَاسَتِهِ، وإذا كان هذا في زمنه فكيف بهذا الزمن؟!!

والملاحظ أن عمر لم يسأل عن إسلام الشاهد؛ فهو أمر مفروغ منه، وإنما ذهب يسأل
عن العدالة الحقيقية بأسلوب ليس ورأه ورأء. وفي هذا الدليل ردٌ حاسمٌ على أصحاب
الرأي الأول . فكلّامُ عمرَ هذا يحو كلامه السابق، بدليل أنه عندما أُخْبِرَ عن تفشي شهادة
الزور قال : والله لا يؤسر رجل بغير العدول .

دليل آخر، وردَّ على الرأي الأول :

قد سبق لنا وجهٌ مِنْ عملِ الصحابة رضي الله عنهم في قبول الأخبار، ورأينا مدى
تشددهم . فالإمام علي كان يستحلف الراوي، وإن لم يطمئن له رفضه . وأبو بكر يطلب
التزكية في ميراث الجدة وعمر كذلك، ومثلهم عائشة وابن عباس وغيرهم، فلا صحة لما
 قيل : إنهم كانوا يقبلون الرواية والشهادة بدون شرط ولا قيد^(١) .

وربما تساهل الإنسان في بعض المسائل مثل : رؤية الهلال لوجوب الصوم؛ إذ
الاحتياط هنا واجب، وتكفي أمانة تدل على دخول الشهر الكريم . وصومُ يوم من شعبان
خيرٌ من فطر يوم من رمضان . حتى إن جمهور العلماء قبلوا شهادة واحد في مسألة الرؤية،
وجارية في مسألة الرضاع، وقد تقدم . ثم ماهو المانع أن يكون الأعرابي عدلاً؟ أو أن النبي
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يعرفه أو أُخْبِرَ بحاله؟^(٢) .

(١) الكفاية ص ١٠٥-١٠٦، فيها معنى ذلك . ود / زهير ج ٣ ص ١٥٠ .

(٢) الكفاية ص ١٠٥، والمحصل ج ٢ ص ٢٠٠ . والأحدب ج ٢ ص ٤٥٣ .

ومن خلال استعراض أدلة المذهبيين يبدو - والله أعلم - أن مذهب الجمهور أظهر حجة ؛ لأن القرآن الكريم صرّح بتصريحاً قاطعاً باشتراط العدالة في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾^(١).

فلو لم تكن العدالة مطلوبة لما ذكرها لأن منكم من المسلمين ، فدل ذلك على أن ظاهر الإسلام لا يكفي ، وقد رأينا صنيع عمر رضي الله عنه ، ولا يخلو من موافقة الصحابة على ما ذهب إليه عمر ، ثم إنه مذهب الجمهور ، وهو المختار ، والله أعلم .

* * *



المبحث الثاني في طرق التعديل والجرح

الاعتبار والمخالطة وتتبع الأحوال هي القاسم المشترك الذي تتشعب عنه الطرق التالية :

الطريقة الأولى - قول المزكي العدل : هو عدل أو مجروح مع البيان وذكر السبب ،

وهذا أعلى طرق إثبات الجرح والتعديل ، ولا خلاف في ذلك . وإنما الخلاف في العدد المطلوب للتزكية والجرح ، هل يكفي الواحد أو لا ؟ .

للعلماء أقوال :

الأول - الاكتفاء بواحد في الرواية ، واثنين أو أكثر في الشهادة ، وهذا مذهب

الجمهور^(١) .

(١) الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية في الأصول الفقهية . مخطوط ، للإمام يحيى ابن حمزة ج٢ ص ٣٠٧ عندي صورة على نسخة بخط يده الشريفة . والمعيار ص ١٦٨ . وشرح الكافل لابن حابس ص ٦٩ - ٧٠ . والفواصل ص ٣٥ وجه « ب » . وكافل لقمان ص ٥٠ . وكافل الطبري ص ٤٧ . والغاية ج ٢ ص ٦٢ . وتوضيح الأفكار وحاشيته ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢١ . وإجابة السائل ١١٥ - ١١٦ . وإرشاد الفحول ص ٦٦ . وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٦ . ومختصر المنتهى وحواشيه ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥ . والكفاية ١٠٩ و ١٢٠ - ١٢١ . ومقدمة ابن الصلاح ١٠٩ . والإحكام للآمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٧ . والرفع والتكميل ص ١١١ . والبرهان ج ١ ص ٦٢٢ ، فقرة ٥٦٢ . والمخصول ج ٢ ص ٢٠٠ . وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥ . ونزهة النظر شرح النخبة ص ٧٢ . وشرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر . أصل الكتاب لابن حجر ، ص ٢٣٥ . وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٩٣ . وفتح المغيث للعراقي ١٤٠ - ١٤١ . والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ص ٩١ . وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٠١ و ٣٠٨ . وغاية الوصول لزكريا الأنصاري ص ١٠٣ . ومنهج ذوي النظر للترمسي ص ٩٨ . وصبحي الصالح ص ١٢٩ - ١٣٠ . وعجاج الخطيب ص ٢٦٨ . والأحذب ج ١ ص ٩٤ . ود / الزين ص ٢٨٤ . ود / زهير ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

وكان دليلهم أننا قد قبلنا الواحد في الرواية؛ فالأولى أن نقبل واحدا في تعديله أو جرحه، واثنين في الشهادة، فكذا في الجرح والتعديل إلحاقا للفرع بالأصل لثلا يزيد الفرع على أصله والشرط على المشروط^(١)، بمعنى أن العدالة شرط في الشاهد، فلا نحتاج في إثباتها إلى عدد أكثر من المشروط في الرواية والشهادة من الرواة والشهود.

اعتراض:

اعترض دليل الجمهور من جهة أنهم يوجبون أن يعدل كل واحد من الشهود اثنان، ولا قائل بأن يعدل كل واحد واحد، وعلى هذا فقد زاد الفرع على الأصل، وشهود الزنى الأربعة يكفي اثنان في تعديلهم. ويقبل شاهد واحد في رؤية هلال رمضان عند الشافعي وأبي حنيفة، ولا بد في تعديله من اثنين^(٢).

القول الثاني - مذهب بعض أهل الحديث أنه لا بد من اثنين تركية وجرحا في الرواية والشهادة^(٣)، وحكي لأكثر فقهاء المدينة وغيرهم^(٤)، واختاره القاسم بن محمد^(٥)، وقال به محمد صاحب أبي حنيفة في تركية الشهادة للطمأنينة^(٦)، وأخذ به الخصاص في تركية العلانية^(٧).

والمختار في المذهب الزيدي أن التعديل والجرح من باب الشهادة، يلزم فيهما ما يلزم في الشهادة من العدد، وفي وجه المجروح أو المعدل، ولفظ أشهد أنه عدل أو فاسق، ويشتراط

(١) الإحكام للآمدي مج ١ ص ٢ ج ٧٧. والمستصفي ج ١ ص ١٦٢.

(٢) الغاية ج ٢ ص ٦٣. والعضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦٥. والفواصل ٣٥، وجه «ب».

(٣) المعيار ص ١٦٨-١٦٩. والغاية ج ٢ ص ٦٢. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٢١.

(٤) الكفاية ص ١٢٢.

(٥) الغاية ج ٢ ص ٦٢.

(٦) شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥.

(٧) شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥.

التفصيل إلا من أهل المعرفة والبصيرة فيكفي الإجمال، ونسبوا هذا القول للناصر ومحمد صاحب أبي حنيفة ومالك والشافعي، وخرجه علي بن بلال^(١) للهادي^(٢). ومن الجدير بالذكر أن الشهادة بالتعديل يكفي الظن فيها، أما الشهادة بالجرح فلا بد من العلم واليقين، والسبب في ذلك أن التعديل نفيٌ أمورٍ الأصلُ عدمُها، والجرح إثباتُ أمورٍ الأصلُ عدمُها^(٣).

الدليل: دليلهم هو الحرص على الحقوق، ففي التعديل إثباتُ حقٍ للمُعدَّل، وفي الجرح إسقاطُ حقٍ للمجروح، والحق لا يثبت ولا يسقط بواحد. وفوق هذا فالتعديل والجرح شهادة لا إخبار^(٤).

اعتراض:

اعتُرض بأن الشهادة تخالف ما قالوا، حيثُ يشترط لفظُ أشهد، ولا يشترط ذلك في التعديل والجرح، وأن تكون في وجه الخصم، وإن لم يحضر نَصَبَ عنه الحاكم من يسمع الشهادة، وليس التعديل والجرح كذلك، كما أن اشتراط النصاب ليس إلا في الخصومات وحصول التنازع^(٥).

(١) الآملي الزيدي مولى السيدين الأخوين المؤيد بالله وأبي طالب وكان من المتبحرين المبرزين في فنون عديدة، حافظاً للسنة مجتهداً محصلاً للمذهب، وهو المعروف بصاحب الوافي وله مصنفات منها الوافي، وشرح الأحكام، ومسند الأحاديث، ومنه نقل صاحب تنمة الاعتصام بمسانيده، وله أيضاً تنمة المصابيح. ولم يذكر له وفاة. ينظر تراجم الرجال للجندي أول شرح الأزهار ص ٢٤.

(٢) البحر الزخار ج ٥ ص ٤٩. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٠. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٨. ود/ زهير ج ٣ ص ١٥١-١٥٢.

(٣) التاج المذهب ج ١ ص ٢٩، فصل ١٣.

(٤) الفواصل ٣٥، وجه «ب». وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥، مع حاشيته.

(٥) الفواصل ٣٥، وجه «ب».

القول الثالث - الاكتفاء بواحد تعديلاً وجرحاً، رواية وشهادة، وهو اختيار

البغدادى ^(١) والجوينى ^(٢) والباقلانى ^(٣) وأكثر الحنفية. وفيهم الكمال بن الهمام ^(٤)،

واختاره من علماء الزيدية - المهدي أحمد بن يحيى، والأمير الصنعاني، وأبو

طالب، وقَوَّاهُ المفتي ^(٥)، والإمام شرف الدين ^(٦)، وعزاه المهدي وصاحب الغاية للمؤيد بالله ^(٧).

الدليل:

اعتبروا التعديل والجرح خبراً لاشهاداً؛ والخبر يكفي في نقله واحد، ونحن متعبدون

بوجوب العمل بخبر الواحد العدل، ولا يحصل به إلا الظن، والظن هو المطلوب في التعديل

والجرح، وهو يحصل بخبر الواحد فيجب العمل به ^(٨)، ولا يعقل أن نقبل واحداً في رواية

(١) الكفاية ص ١٢٠-١٢١.

(٢) البرهان ج ١ ص ٦٢٢.

(٣) توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٢١. والمعيار ص ١٦٩.

(٤) حاشية على شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥.

(٥) هو محمد بن عز الدين بن محمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن المؤيد، فقيه

زيدى من بيت الإمامة قرأ في الأصول والفروع وقرأ في الحديث على الشيخ الحنفى وأجازه فيه، وعلى كثير من

المشائخ، ومن تلاميذه كثير من المحققين منهم إبراهيم بن يحيى السحولى والعلامة الحسن بن أحمد الجلال.

(٦) كافل لقمان ص ٥١-٥٢. وكافل الطبري ص ٤٧. والمعيار ص ١٦٩. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٢١. والغاية

ج ٢ ص ٦٢. والبحر الزخار ج ٥ ص ٤٩. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٠. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦-٧٧.

(٧) ينظر المعيار ص ١٦٩. والغاية ج ٢ ص ٦٢. ولعل المؤيد بالله المؤيد الكبير، أحمد بن الحسين الأملى أحد

أئمة أهل البيت العظام، أمّ المؤيد بالله يحيى بن حمزة فيختار التعدد في تركية الشهادة دون الرواية كما هو

مذكور في كتابه الحاوي ج ٢ ص ٣٠٧. ويصح عند المؤيد بالله الجرح والتعديل بالكتابة والرسالة والإشارة من

الأخرس. ينظر حاشية رقم ٨ على شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٠.

(٨) الفواصل ٣٥، وجه «ب»، وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٢.

الحديث، ونطلب زيادة في تزكيته وهي فرعه وصفته، ولو افترضنا أن أبا بكر أو عليا انفرد بتعديل أو جرح، هل كان أهل ذلك العصر يطلبون انضمام آخر إليه؟ لا يحصل ذلك؛ لأن الاعتبار حصول الثقة، وعدم قبول الشاهد الواحد مخصوص بالدليل^(١). وذكر الخطيب أن عمر قبل تزكية الواحد^(٢).

والحكم الشرعي الذي يثبت برواية الواحد يَفْتَرِضُ أن تثبت صفة الراوي من تعديل أو جرح بأقل من واحد لو كان ممكنا، وهو ممكن في الشهادة^(٣). وهذا هو الراجح؛ لأننا بصدد إخبار لأشهاد، والظن المطلوب يحصل بالواحد، والله أعلم.

القول الرابع - اشتراط العدد في الرواية والشهادة في الجرح فقط^(٤).

الدليل - يمكن الاستدلال لهذا القول بأن الجرح إثبات شيء الأصل عدمه، فنتحرى، والله أعلم.

واختار الرازي ومن تبعه، ومنهم البيضاوي التعدد في تزكية الشاهد لا الراوي. وحجتهم أن الشهادة لا يقبل فيها قول الواحد، والتزكية تأخذ حكمها. والرواية يقبل فيها الواحد، فيقبل في التزكية؛ لأن مراعاة الأصل واجبة^(٥).

ترجيح:

الذي ترجح لي أن الأمر متروك للوقائع. فالشاهد أو الراوي إذا حامت حوله شبهة خفيفة؛ فقد يكفي واحد عدل في تزكيته، أما إذا قويت شبهة فسوف يحتاج الحاكم أو

(١) البرهان ج ١ ص ٦٢٢، فقرة ٥٦٢.

(٢) الكفاية ص ١٢٠-١٢١.

(٣) الكفاية ص ١٢٠-١٢١ بمعناه.

(٤) شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٥.

(٥) د/ زهير ج ٣ ص ١٥١-١٥٢.

نحوه إلى أكثر من واحد؛ ليزيل الشبهة، وما دام لنا في الأمر فسحة، وللعلماء أقوال؛ فلا بأس بالأخذ بأي قول يطمئن إليه القلب، ومتى حصل الظن بواحد فلامانع من العمل به، والله أعلم. وفي عالم اليوم فالاثنتان والثلاثة والأكثر لا ينفعون في تكوين ظن، الأمر الذي يحتم على الحاكم أن يلجأ للسؤال بشكل مكثف حتى يطمئن إلى أنه لم يقع تواطؤ على تعديل غير عدل أو تجريح غير مجروح، ولا سيما عند اختلاف العقيدة، والله أعلم.

تزكية المرأة والعبد:

أكثر فقهاء المدينة وغيرهم على عدم قبول تزكية هذا المخلوق من الناس في الرواية والشهادة. وهناك قول ثانٍ: عكس ما ذكر. وقول ثالث: يردُّهن فيما تُرد فيه شهادتهن^(١).

الرأي المختار:

قد تواتر إلينا قبول الرواية والشهادة من النساء والعبيد وغيرهم من دون فرق، فكيف نقبل الحديث من المرأة، ولا نقبل تزكيتهما؟! والخلاف في هذا لا يُعَوَّل عليه في تقديري؛ لأن المعول عليه هو الثقة دون نظر إلى كون الثقة امرأة أو رجلاً حراً أو عبداً، والله أعلم.

صفة التزكية:

تثبت العدالة في الراوي أو الشاهد إذا زكاهما عدل بقوله في الشاهد أو الراوي: هو عدل رضى، ونحوها من ألفاظ التعديل.

وأعلاها أن يبين السبب في تعديله؛ لأن التعديل المبهم مختلف فيه، والمفسر متفق عليه، فيذكر مثلاً ما يعلمه من أداء الواجبات وترك المحرمات والمحافظة على المروءة^(٢)،

(١) ينظر في هذا الكفاية ص ١٢١-١٢٢. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٢١-١٢٣. وفتح المغيث للعراقي ص ١٤١. والمحصل ص ٢٠٠.

(٢) ينظر حاشية الأستاذ أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٦٥ بتصرف. والكفاية ص ١٠٧-١٠٩.

وبشرط أن يذكر أنه يعرف أحواله حضرا وسفرا ويسرا وعسرا ورضى وغضبا ونحو ذلك^(١).
ويصح تعديل المشهود عليه للشهود إن كان عدلا. أما المشهود له فلا يصح منه تعديل، بل
يصح منه الجرح إن كان عدلا، فالعدالة حق لا تسقط ولا تثبت إلا بقول عدل^(٢).
الطريقة الثانية: حكم الحاكم بشهادته، والعمل بروايته، والرواية عنه. وهي طرق
فعلية، نضمنها الفروع التالية:

الفرع الأول - إذا حكم حاكم يشترط العدالة المحققة بشهادة شاهد، أو بسبب
رواية راوٍ - دل ذلك على العدالة، ولكن بشروط:
الأول - أن يكون الحاكم من الذين يشترطون العدالة.

الثاني - أن لا يكون الحكم بسبب غير الرواية أو الشهادة، كأن يحكم معتمدا على
علمه، أو برواية أخرى، أو يكون الشهود أكثر من اثنين؛ إذ ربما لم يعتبر شاهدا من غير
تعيين، لوجود نصاب الشهادة من دونه^(٣).

الفرع الثاني من طرق التعديل - عمل العالم بخبره، بشرط أن لا يحمل العمل
بالخبر على الاحتياط، أو عمل بدليل آخر وافق هذا الخبر؛ فإنه ليس بتعديل، فمتى عرفنا
يقينا أنه عمل بالخبر فهو تعديل؛ لأن العدل إذا عمل بالخبر وهو يعرف فسق الراوي أو يجهله
بطلت عدالته. والعمل جارٍ مجرى النطق بالتعديل^(٤).

(١) الغاية ج ٢ ص ٦٧. وكافل ابن حابس ص ٧٩. وبغية السائل ص ١١٥.

(٢) شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٤-٢٠٥. التاج المذهب ج ٤ ص ٨٠-٨١. البيان ج ٤ ص ١٨٨.

(٣) كافل ابن حابس ص ٦٩. والفواصل ص ٣٥. والحاوي ج ٢ ص ٣٠٥-٣٠٦. وكافل لقمان ص ٥٠. وكافل

الطبري ص ٤٦. والغاية ج ٢ ص ٦٧. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٤-٢٠٥. والتاج المذهب ج ٤ ص ٨٠-٨١.

والبيان ج ٤ ص ١٨٨. وإرشاد الفحول ص ٦٦. والبرهان ج ١ ص ٦٢٤، فقرة ٥٦٤. والمحصل ج ٢ ص ٢٠١.

وإحكام الأمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٩. وتيسير التحرير مج ٢ ج ٣ ص ٥٠.

(٤) حاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٦٥. وكافل الطبري ص ٤٦. وكافل لقمان ص ٥١، وتيسير التحرير

مج ٢ ج ٣ ص ٥٠.

الفرع الثالث من طرق التعديل - رواية العدل عنه، فهل هي تعديل له؟ هناك

أقوال ثلاثة:

الأول - إذا عُرِفَ من عاداته أو تصريح قوله أنه لا يستجيز الرواية إلا عن عدل - كانت روايته عنه تعديلاً له، وإلا فلا. وهو المختار في أصول الفقه الزيدي وأحمد بن حنبل^(١).

الثاني - أن الرواية تعديلٌ مطلقاً، سواء عُرِفَ أن الراوي يروي عن العدول أو لا، ويُحَكَّى هذا عن الحنفية. والحجة أن الظاهر أنه لا يروي إلا عن عدل^(٢).

الثالث - الرواية ليست تعديلاً مطلقاً، عُرِفَ بروايته عن العدول أو لا، لكثرة من تراه يروي ولا يفكر فيمن يروي عنه^(٣).

الرأي المختار:

الأقرب إلى الصواب هو الأول؛ لأن الذي يصبرح بالتزامه أن لا يروي إلا عن عدل يكون بمثابة التزكية. وعندما نرى من التزم بهذا ولم يسلم رجاله من التجريح؛ فإنما يعود سبب ذلك إلى الاختلاف في المذهب، وهو الغالب كما تقدم في تعديل النواصب وتجريح

(١) كافل ابن حابس ص ٦٩. وإجابة السائل ص ١١٦. وكافل لقمان ص ٥١. وكافل الطبري ص ٤٦. والغاية ج ٢ ص ٦٨. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٦٥. قريب من هذا اللفظ. وأحكام الآمدي مع ج ١ ص ٨٠. وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣٤. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥٠. وإرشاد الفحول ص ٦٧. وشرح علل الترمذي لابن رجب، الطبعة الأولى - مكتبة المنار - الرضاء - الأردن ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م تحقيق د/ همام سعيد ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) شرح علل الترمذي ج ١ ص ٣٧٦. وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣٥.

(٣) ينظر حول القول الثاني والثالث المراجع السابقة نفس الصفحات.

الشيعة؛ فالزبيدي قد يروي عن جابر الجعفي الشيعي^(١) لا يرى به بأساً، وغيره يروي عن حريز ابن عثمان الناصبي لا يرى به بأساً، فالمسألة ترجع إلى أن يعمل كلُّ بما يطمئن إليه^(٢). فما من مذهب إلا وفيه أمور ينكرها أهل المذاهب الأخرى، ولا سبيلَ إلى التفسير بذلك، وإلا لفُسِّت كلُّ طائفةٍ الطائفةَ الأخرى، فتفسق جميع الأمة، وهذا خلاف الإجماع^(٣).

طرق الجرح : للجرح طرق :

١- من أعلاها التصريح بالجرح مع ذكر السبب .

٢- التصريح به من دون ذكر السبب . وأقلُّ أحوالِ هاتين الصورتين التوقفُ في المجروح حتى يُبَحِّثَ عنه، وهذا القدر متفق عليه .

أما تَرْكُ الحَاكِمِ العملَ بشهادته، وتَرْكُ العالمِ العملَ بروايته، فدلالتُهُما على الجرح محلٌّ نظريٌّ . فليساً مثلُ النطقِ بالجرح من الحاكم والعالم . وربما تَرْكُ العملِ بهما لوجود شهادةٍ أخرى، أو فَقْدِ شرطٍ غيرِ العدالة، أو تَرْكُ العملِ بقوله في مسائل الاجتهاد، ولو من مسائل الأصول التي لا يفسق من أخطأ فيها . وكذا إذا شهد بالزنى ولم تكتمل الشهادة وَحْدًا للكدف، فذكروا أن ذلك ليس بجرح^(٤).

(١) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ت ٢٨١ هـ أحد علماء الشيعة، نقل الذهبي عن ابن مهدي عن سفيان الثوري قوله: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع منه في الحديث، وقال شعبة: صدوق، وقال: إذا قال: أنبأنا أو حدثنا أو سمعت فهو من أوثق الناس، إلى آخر ما قيل فيه من مدح وذم . ينظر الميزان ج ١ ص ١٧٦ . وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٤٦ . وتاريخ البخاري ج ٢ ص ٢١٠ رقم الترجمة ٢٢٢٣ . وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ٣٤٥ . وتهذيب الكمال ج ٤ ص ٤٦٥ رقم ٨٧٩ . والزركلي ج ٢ ص ١٠٥ .

(٢) ينظر في هذا المعنى الرسالة المنقذة من الغواية ص ١٠ وما بعدها .

(٣) التنقيح للقرافي ص ٣٦٥ .

(٤) شرح ابن حابس ص ٦٩ .

فائدة: إذا تم تعديل شاهد في قضية، وشهد بعد ذلك في قضية أخرى، فهل يحتاج لتعديل آخر؟

اختار في المذهب الزيدي: أنه يُحْكَمُ بشهادته في القضية الثانية بدون تعديل، سواء قربت المدة أو طالت؛ لأن الأصل بقاء التعديل^(١). وعند الشافعية يُحْكَمُ بشهادته ولا يحتاج لسؤال عن عدالته إن شهد بعد زمن قريب، وإن شهد بعد زمن طويل، ففيه وجهان:

أحدهما - أن يُحْكَمَ بشهادته لأن الأصل بقاء العدالة.

الثاني - وهو قول أبي إسحاق أنه لا يحكم بشهادته حتى يُسأل عن عدالته؛ لأن الحال تتغير مع طول الزمان^(٢). وعند المالكية إن شهد ثانيا قبل تمام عام، وكان حاله مجهولا هل فسق أو لا؟ ولم يكثر معدلوه ووُجِدَ من يُعَدِّلُهُ عند شهادته الثانية، فهل يكفي تعديله السابق؟ في المذهب قولان:

الأول - نقل أشهب عن مالك الاكتفاء بالتزكية الأولى بهذه القيود السابقة.

الثاني - عن سحنون لا تكفي التزكية السابقة، ويمضي الحكم لو شهد، بشرط أن لا يبتعد عن التزكية الأولى.

قال ابن عرفة: والعمل على قول سحنون. وعن ابن رشد عن سحنون يُطَلَبُ تعديله كلما شهد حتى يكثر تعديله ويشتهر مطلقا. وقال ابن القاسم: يكفي التعديل الأول لمدة سنة. وإذا شهد مجهول الحال ثانيا بعد تمام السنة ولم يكن زكاه قبله كثيرون - احتاج لإعادة التزكية ثانيا اتفاقا، أما إذا لم يوجد مُعَدِّلٌ فإنه يُكْتَفَى بالتزكية الأولى قطعا، وكذا إذا كثر معدلوه وكان معلوما أنه لم يطرأ عليه فسق^(٣).

(١) شرح الأزهاري ج ٤ ص ٢٠٤. التاج المذهب ج ٤ ص ٨١. والبيان ج ٤ ص ١٨٨. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١.

(٢) المهذب ج ٢ ص ٢٩٦، باب القضاء ببعض تصرف.

(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١. وعلم القضاء د/ الحصري ج ١ ص ٢٧٢-٢٧٣.

الفصل الرابع

في

مراتب وألفاظ الجرح والتعديل والأثر المترتب على ذلك^(١)

تمهيد وتقسيم:

قد لا أطيل الكلام في هذا الفصل مع علمي بأن مراتب الرواة ودرجاتهم وألفاظ الجرح والتعديل حصيلة جهد جهيد وثمره عناء طويل في دراسة تأريخ الرواة، وملاحظة سلوكهم، وفحص مروياتهم. وقد غاص علماء هذا الفن إلى أعماق الأعماق، وأحصوا الشارد والوارد، وعدّوا الأنفاس، وخرجوا من رحلتهم بعلم عملاق عريق. ونحن هنا نشير إلى التوصيف والترتيب لرواة الحديث، وهم في ذلك كمن يمر على الصراط، منهم كالبرق الخاطف لا يلحقه نقد ولا يصل إليه شك، ثم آخرون متفاوتون، وكلما قلت السرعة تعرض لخطاطيف وكلايب النقد الواقفين يميناً وشمالاً. وسنجمال الحديث حول هذا في مبحثين:

المبحث الأول - في مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما.

والمبحث الثاني - في الأثر المترتب على تقسيم درجات الجرح والتعديل.

^(١) الكفاية ص ١٠٩-١١١. ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠٥. ومنهج النقد د/عتر ص ١٠٢. والباعث الحثيث ص ٨٨. والتقييد والإيضاح ص ١٣٧. والميزان للذهبي ج ١ ص ٤. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٤-٥. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٢-٢٦٤. وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦٤. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٨١-٨٢. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٣٣-١٤٠. وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٦٣. وفتح المغيث للعراقي ص ١٤٢، وص ١٧٦-١٧٨. وأفادني في هذا الفصل مبادئ الفقه الإسلامي - الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، تاريخ الفقه الإسلامي، ومصادره، وقواعده الكلية، النظريات العامة في الفقه الإسلامي - لاستاذنا العلامة الدكتور يوسف قاسم أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية، وكيل كلية الحقوق - جامعة القاهرة الحامي بالنقض - ص ١٢٧ - ١٢٩.

المبحث الأول

في

مراتب الجرح والتعديل والفاظهما

أفرزت الخبرة والمراس عبر عقود من الزمن أمضاها المتخصصون المخلصون من علماء الرجال وفرسان النقد -- مقاعد لرواة الحديث مُرتبةً حسب درجاتهم ارتفاعاً وانخفاضاً، وليس بين النقاد كبير تفاوت، إذا ما استبعدنا اختلافهم في الصحابة رضي الله عنهم، حيث يرى المحدثون تعديلهم على وجه الإجمال، ويرونهم فوق النقد، ويضعونهم في قمة مراتب التعديل دون مناقشة. ويتقدم هؤلاء الحافظ ابن حجر، حيث جعل الصحابة في رأس قائمة الثقات^(١). ويرى آخرون أنهم كغيرهم يتعرضون للسهو والخطأ، بغض النظر عن مقامهم الرفيع، وقد كان «أنس» يأمر بسؤال الحسن البصري، ويقول: حفظ ونسينا^(٢).

نعود إلى ما نحن بصده لنرى تواطؤ أهل هذا الشأن على اشتمال سلم الجرح والتعديل على اثنتي عشرة درجة تقريباً؛ ست منها في جانب التعديل، وست في جانب الجرح، وقد رتبوها كما يلي:

الدرجة الأولى - يترفع على عرشها السابقون الذين جمعوا بين الفضل والضبط.

^(١) مراد الحافظ أن الصحبة قد تضمنت العدالة والضبط، فلفظ صحابي يساوي عدلاً حافظاً، وهو مشكل من ناحية الحفظ والضبط، إذ لا يستفاد ذلك من الصحبة، فالصحابة متفاوتون في الحفظ، وقد يكون غير الصحابي أحفظ منه، فقد كان أنس يأمر بسؤال الحسن البصري، ويقول... حفظ ونسينا. تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤. وكان الشعبي يُستفتى والصحابة موجودون. ينظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٨١-٨٢. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٣. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٨٤-١٨٥.

^(٢) ينظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٨١-٨٢. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٣. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٨٤-١٨٥.

وما من شك أن كل درجة تحتوي على صفوف من المقاعد، بعضها يأتي في المقدمة، وبعضها وراء المقدمة، ثم تقل الصفوف أو تكثر؛ لكنها مجموعة درجة واحدة. ويدل على ذلك ألفاظ ومصطلحات علماء هذا الشأن، فقد يلاحظ أن بينهم شيئاً من التفاوت، إلا أنه تفاوت يسير لا يعدو ما ذكرت، حسبما توضحه الأمثلة التالية:

أ- الأئمة الكبار مثل زيد بن علي، والصادق، ومالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، ومن ضاهاهم.

ب - من يشار إليه بصيغة المبالغة^(١) مثل: «أوثق الناس». أو «إليه المنتهى في الثبوت». أو «أضبط الناس». أو «لا أعرف له نظيراً في الدنيا». أو «من مثل فلان». ويوجد كثير من أمثال هؤلاء الرواة الأفاضل الذين اعتمد عليهم كل من البخاري ومسلم، وخاصة المتفق عليه بينهما^(٢).

ج - من يُقال فيه: «ثقة ثقة». أو ثبت^(٣) حجة. أو ثبت حافظ. أو «ثقة مأمون» بتكرار عبارات التعديل^(٤).

(١) المراد بصيغة المبالغة في عرف المحدثين، إذ هي في عرف النحويين أفعال تفضيل، أما صيغة المبالغة النحوية فمثل: ضراب وكرار ونحوهما.

(٢) ينظر مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا يوسف قاسم ص ١٢٧.

(٣) ثبت بسكون الموحدة: الثابت القلب واللسان والكتاب - الحجة، وثبت بالفتح فيما ثبت فيه للمحدث مسموعة مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره. والثبت ثبتان: ثبت حفظ وثبت كتاب. ينظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٢. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٣٣. وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٦٠. وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٦٣. ومختار الصحاح ص ٨٢. ورجل ثبت بسكون الباء متثبت في أموره... وقيل للحجة: ثبت بفتحيتين، ورجل ثبت إذا كان عدلاً ضابطاً. ينظر المصباح ج ١ ص ٨٨. والثقة هو الذي يجمع بين العدالة والضبط. حاشية أبي غدة على الرفع ص ١٣٥.

(٤) قد تضمنت هذه الصفات العدالة والحفظ ما عدا لفظ «حافظ» أو «ضابط» أو «متقن» فلا يدل على العدالة حتى تقترب به صفة أخرى مثل: «ثقة» أو «ثبت» أو نحوهما. توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٤.

الدرجة الثانية – مَنْ أُفِرِدَ بصفة مثل: «ثقة»^(١). أو «متقن». أو «ثبت». أو «كأنه مصحف». أو «حُجَّة»^(٢). أو «إمام». أو «ضابط». أو «حافظ». أو نحوها. وهم العدد الكثير من رواة الصحيح.

الدرجة الثالثة – يشار إلى أصحابها بقولهم: «صدوق». أو «لا بأس به». أو «ليس به بأس». وأصحاب هذه الدرجة لا قدح في عدالتهم وصدقهم، وإنما لم يُعلم ضبطهم، فتَوَضَّعُ مروياتهم تحت الاختبار.

الدرجة الرابعة – وهي مقاربةٌ للثالثة، ويطلق على أصحاب هذه الدرجة عباراتٌ مقاربةٌ لعبارات الدرجة التي قبلها؛ مثل قولهم: «فلان محله الصدق». أو «جيد الحديث». أو «صالح الحديث»^(٣). أو «شيخ وسط». أو «حسن الحديث». أو «صدوق إن شاء الله».

الدرجة الخامسة – تشتمل هذه الدرجة على رواة أهل صدق إلا أن في ضبطهم خللا معلوما، أو كان ضبطهم معلوما وفي عدالتهم شيء مغتفر، ويشار إليهم بقولهم: «فلان صدوق سيء الحفظ». أو «صدوق يهيم». أو «له أو هام»^(٤). أو «يخطئ». أو «تغير بأخرة»^(٥)، قالوا: ويلحق بهؤلاء من رُمي بنوع من البدعة كالتشيع^(٦)، والقدر، والنصب،

(١) وكلمة رضى تساوي ثقة. قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: أنت عندنا العدل الرضى. ينظر حاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٢) الحجة أقوى من الثقة. ينظر فتح المغيث للسخاوي ص ٣٦٢ - ٣٦٨.

(٣) بإضافة صالح إلى الحديث يريدون الصلاحية في الحديث، ويدون إضافة الصلاحية في الدين. حاشية أبي غدة المذكورة ص ١٣٨. وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٢٠٣. ومن مصطلحاتهم صَلَحَهُ فلان إذا أخبروا عن صالح الحديث، ومرَّضَهُ فلان إذا أخبروا عن الراوي الضعيف. الميزان ج ١ ص ٢٧٦ و ٢٨١. وحاشية أبي غدة المذكورة ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) ينظر مبادئ الفقه الاسلامي لأستاذنا يوسف قاسم ص ١٢٨.

(٥) بِأَخْرَةٍ، على وزن ثمرة، اختل ضبطه آخر عمره. حاشية على تقريب التهذيب ج ١ ص ٤.

(٦) قد تقدم اعتراضنا على اعتبار التشيع بدعة، بل التشيع السني سنة.

والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره^(١).

الدرجة السادسة – هي التي لم يثبت على أصحابها ما يوجب ترك حديثهم لكن ضبطهم مهزوزٌ وغير مستقر على وجه الجملة، ويقال فيهم: «فلان مقبول حيث يُتَابَعُ^(٢)» وإلا فيقال: «لَيْنُ الْحَدِيثِ^(٣)». أو «صَوِيلِح». أو «أرجو أن لا بأس به». أو «مقارب الحديث^(٤)».

وبعد هذه الدرجة تقريباً نُظِّلُ على بداية الجرح نزولاً إلى أسفل الدرجات. وأولى درجات الجرح خفةً يتبوؤها مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثَّق، ويقال فيه: «مجهول الحال». أو «مستور». أو «فيه مقال». أو «تكلّموا فيه» ونحو ذلك. ويبدو أن مروياتٍ مثل هؤلاء لم تتأيد بمتابع أو شاهد أو ثبت فقدانهم للضبط.

الدرجة الثانية – يحتلها من لم يُعَدِّلُوا من جهة علماء مُعْتَبَرِينَ، أو ثبت جرحهم أو ساء حفظهم، ويشار لهم بقولهم: «ضعيف». أو «حديثه منكر». أو «واه»، أو «له مناكير». أو «لا يُحتَجُّ به». أو «مضطرب الحديث».

الدرجة الثالثة – تتضمن الرواة الذين اختلت عدالتهم بالجهل المطلق، أو بجهالة العين، أو بإبهام الاسم، أو بإهماله، أو التسمية بما لم يُعْرَفُوا، ويشار إليهم بعبارة:

(١) ينظر تقريب التهذيب ج ١ ص ٤-٥.

(٢) معنى يتابع: يؤتى له بنظائر وشواهد تقويه.

(٣) عند غير الدار قطني أما هو فإذا قال: لَيْنٌ فلا يكون ساقطاً متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشي لا يسقط به عن العدالة. ينظر الرفع والتكميل ص ١٨٢-١٨٣.

(٤) بفتح الراء وكسرها، ومعناه يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، ليس حديثه بشاذ ولا منكر. ينظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٦٥-٣٦٦.

« مجهول » . أو « ضعيف جداً » . أو « ليس بشيء » . أو « مردود » . أو « متروك »^(١) . أو « متروك الحديث » . أو « تركوه »^(٢) . أو « واهي الحديث » . أو « ساقط » .

الدرجة الرابعة – تشمل الرواة الذين انتقضت عدالتهم بارتكاب ما ينافيها، أو اختل ضبطهم بفحش الغلط والغفلة، ويقال في هؤلاء: « مُتَّهَمٌ بالكذب » . أو « متهم بالوضع » . أو « ساقط » . أو « هالك » . أو « ذاهب » . أو « ذاهب الحديث » . أو « غير ثقة ولا مأمون » . أو « فيه نظر » . أو « سكتوا عنه »^(٣) . ويمكن أن تقال عبارات الدرجة السابقة: مثل: « متروك » . أو « ساقط » . ونحو ذلك .

الدرجة الخامسة – تحوي مَنْ وُكِّفُوا في الكذب، وغمَسُوا أَيْدِيَهُمْ في التحريف، وَمَنْ طَمَسَ معالم الحق، وشوّه وجه الحقيقة، ونسب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ مالم يقل – فيشار إليه بقولهم: « فلان يكذب » أو « يضع » . أو « كذاب » . أو « وضاء » . أو « دجال » .

(١) قيل: المتروك من يُتَّهَمُ بالكذب، ومن يكثر غلطه، وَمَنْ يخطئ في حديث مُجْمَع عليه ولايتهم نفسه وقيم على غلطه، وَمَنْ روى عن المعروفين مالا يعرفه المعروفون . ولا يُتْرَكُ حديث رجل حتى يُجْمَعَ على تركه . والصحيح أن يتركه الأكثر، بدليل قول بعضهم: متروك، وبعضهم: ثقة، في راوٍ واحد . حاشية أبي غدة المذكورة ١٣٩-١٤٠ .

(٢) تركوه كلمة تدل على سقوط الراوي، فلا يكتب حديثه، أما تَرَكَهُ فلان فليست نصا في الجرح؛ لأنه قد يتركه لشبهة لا توجب الجرح، وتركه فلان بمعنى ترك الكتابة عنه، لا بمعنى الترك الاصطلاحي . ينظر حاشية أبي غدة المذكورة ص ١٤١ .

(٣) « فيه نظر » . « وسكتوا عنه » في المرتبة الثالثة عند الذهبي، والثانية عند العراقي من مراتب التجريح . ولا يتمشى هذا إلا على اصطلاح البخاري الذي يُعَبَّرُ بهما كثيرا فيمن تركوا حديثه، بل يقال: هما من أسوأ الجرح عنده، فهو لورعه قل أن يقول: كذاب ونحوه، وعلى هذا فمحلها قبل هاتين المرتبتين، والله أعلم . ينظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٧١ . وحاشية أبي غدة على الرفع ص ١٤١ .

الدرجة السادسة - تلقي ظلالها على المحترفين في عالم الكذب والضلال وخيانة الأمانة . وقد ضربوا وجوههم بقولهم : « فلان أكذب الناس » . أو « إليه المنتهى في الكذب » . أو « فلان ركن الكذب » . أو « منبعه » . أو « معدنه » . وماشابه ذلك . وإذا شئت أن تضع بجانب هؤلاء أو تحتهم عبدالله بن أبي ، أو الحجاج ، أو عبيد الله بن زياد ، فلك ذلك ، فشهرتهم في هذا الجانب تغني عن ذكرهم . والله أعلم .

تعقيب واستدراك :

هذه العبارات في التعديل والجرح والمراتب أصبحت تأريخاً مكتوباً لا يجوز التصرف فيه ، فقد كُتِبَتِ الكُتُبُ واستقرت القواعد ، ولكنه لا يمنع من القول : بأن الحفاظ تحروا جهدهم ؛ فكان منهم من يرى أن قمة التعديل الصعبة ، ثم أوثق الناس ، ونحوها ، ثم تكرار الصفة ، ثم أفرادها . ومنهم من جعل أعلى الدرجات كلمة « حجة » أو « ثقة » مفردة ، وجعل بعضهم كلمة « حجة » أقوى من « ثقة »^(١) وهذا الصنيع يوحى بشيء من المرونة ، ولا سيما في الدرجات السفلى للتعديل ، فلا يوجد كبير فرق بين « صدوق » من مرتبة ، و « صالح الحديث » من التي تليها . وكذا في الدرجات السهلة من الجرح .

تنبيه : - توجد مصطلحات خاصة من المفيد أن نسوقها كما يلي :

١ - البخاري إذا قال : « سكتوا عنه » فهو بمعنى « تركوه » ، وعند غيره تعني أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل . وكلمة « فيه نظر » عنده أسوأ من الضعيف . ويقول : « ليس بالقوي » ويريد أنه « ضعيف »^(٢) .

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٦٢-٣٦٤ . وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٤-٢٦٥ . وفتح المغيث للعراقي

ص ١٧٤ .

(٢) ينظر فتح المغيث للعراقي ص ١٧٤ . وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٧١ .

٢- ابن معين يقول فيمن أحاديثه قليلة: « ليس بشيء »^(١). ويُطْلَقُ « لا بأس به » أو « ليس به بأس » ويريد « ثقة »^(٢). وإذا قال في الراوي: « يُكْتَبُ حَدِيثُهُ » فهو من جملة الضعفاء^(٣).

٣- الشافعي يقول في الكذاب « ليس بشيء »^(٤). بل قد يطلقون لفظ « كذاب » على صالحين أخطأوا، فتكون كَذَبَ بمعنى أخطأ^(٥).



^(١) الرفع والتكميل ص ٢١٢ إيقاظ ٨، وحاشية الأستاذ أبي غدة عليه مفيدة جدا. وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٧١.

^(٢) الرفع والتكميل ص ٢٢١ إيقاظ ٩، وحاشيته المذكورة. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٦٧. وفتح المغيث للعراقي ص ١٧٣.

^(٣) الرفع والتكميل ص ٢٢٥ إيقاظ ١١ مع حاشيته.

^(٤) فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٧١.

^(٥) توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٧٥. وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٣٧. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٥١. وهدي الساري ج ٢ ص ١٥٠ في ترجمة عكرمة.

المبحث الثاني

في

الأثر المترتب على تقسيم درجات الجرح والتعديل

تظهر الفائدة من تقسيم المحدثين ورجال النقد للرواة إلى مراتب - في أن المراتب الأولى في التعديل حتى قولهم: «حجة» أو «ثقة» يُحتجُّ بأصحابها، وما جاء بعدها يُعتَبَرُ حديثهم، بمعنى أنه يُبحث عن روايات أخرى تُقَوِّيه ليكون حجة. وكذا الدرجة الأولى والثانية من الدرجات الخفيفة من الجرح يُعتَبَرُ حديثهم حتى يُقال: «مردود الحديث» ونحوه، إلى أغلظها مثل: «أكذب الناس»، فلا يحتج ولا يعتبر بهم^(١).

قال العلامة أحمد شاكر بعد ذكر تقسيم ابن حجر: «والدرجات من بعد الصحابة، فما كان من الثانية والثالثة - فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين. وما كان من الدرجة الرابعة - فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يُحَسِّنُهُ الترمذي، ويسكت عليه أبو داود. وما بعدها فمن المردود، إلا إذا تعددت طرقه، مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة؛ فَيَتَقَوَّى بذلك ويصير حسنا لغيره. وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع»^(٢).

نخلص من هذا إلى القول بأن أهل المرتبة الرابعة، والخامسة من المجروحين ممن قيل فيه: «ضعيف» أو «منكر الحديث» أو «واه» أو «فيه مقال» أو «ضعف» - يقاربون أو يماثلون أهل المرتبة الرابعة من المُعَدِّلِينَ، وهو من قيل فيه: «محلل الصدق»، أو «رووا عنه»، بدليل أن كل واحد منهم يُكْتَبُ حديثه للاعتبار؛ فهم أهل صدق وديانة؛ ولكنهم ضعفاء بالنظر

^(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٦٦-٣٦٧. ومنهج النقد ص ١١٠-١١٣.

^(٢) الباعث الحثيث ص ١٠١ بلفظه. وحاشية الأستاذ أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٨٦.

إلى مَنْ فوقهم في الانتقان . وأما على قواعد أكثر الفقهاء والأصوليين - فيجب قبولهم من غير اعتبار مُتَابِعٍ ولا شاهد ؛ لأنهم يقبلون من كَثْرَ صوابه على خطئه^(١) .

ولا يعني هذا أن نخلط بين الرتب والدرجات ، إذ لا بد من توخي الحذر والدقة ، فمن قيل فيه : « متهم بالكذب » من الدرجة الرابعة من درجات الجرح - غير من قيل فيه : « متروك » أو « ليس بشيء » من الدرجة الثالثة ؛ لأن هذا الأخير لم يتعمد وإنما هو كثير وهم . أما من هو متهم بالكذب من الدرجة الرابعة فشيء آخر ؛ إذ ربما تعمّد كذباً فلا يوصف أهل درجة بصفة مَنْ فوقها ولا صفة مَنْ تحتها^(٢) ، والله أعلم .

* * *



(١) ينظر تنقيح الانظار وشرحه توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٧٣-٢٧٤ بتصرف يسير .

(٢) التنقيح والتوضيح السابقان ج ٢ ص ٢٧٢ بتصرف .

الفصل الخامس

في

شروط الناقد وصفة ألفاظ الجرح والتعديل وحكم تعارضهما

تمهيد وتقسيم:

ما مر بنا ذكره من مراتب ومصطلحات في الجرح والتعديل خلاصة قرون أمضاها جهابذ العلماء بحثا وتنقيبا ومراسا وخبرة، بحيث لا يخرج الحديث إلا كما يخرج الدينار من بين أصابع الصائغ الماهر والصيرفي الحاذق. ومن عجيب أمرهم أن من يتصدر للنقد لا بد أن يجتاز عقبات كأداء، وأن يخوض لججا لا يقدر على خوضها إلا السَّبَّاح الماهر. فهناك شروط صارمة قاسية لأهل هذا الفن. ومن لم تجتمع فيه شروطهم فلا وزن لقوله، ولا التفات إلى كلامه، والسبب في ذلك أن عباراتهم في الجرح والتعديل في منتهى الخطورة؛ إذ هي كالحكم بالحياة أو الموت على من قيلت فيه. ومن وجه آخر فهذه الألفاظ تحتاج إلى دراسة لمعرفة صفتها وطبيعتها إبهاما وتفسيرا، ثم نتحدث عن تعارض ألفاظ الجرح والتعديل ووسائل تجنبه، وسنسوق ذلك في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول - في شروط الناقد.

المبحث الثاني - في صفة ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث الثالث - في تعارض ألفاظ التعديل والجرح ووسائل تجنبه.

المبحث الأول

في

شروط الناقد

قال الحافظ الذهبي: «فحقُّ على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مرويَّاته. ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نَقْلَةَ الأخبار ويجرحهم - جهبذاً^(١) إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر، والتدقيق، والفهم، والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والالتقان، وإلا تفعل:

فَدَعُ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَوَّدَتْ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢). فَإِنْ آنَسْتَ يَا هَذَا مِنْ نَفْسِكَ فَهَمَا وَصَدَقَا وَدِينَا وَوَرَعَا، وَإِلَّا فَلَا تَفْعَلْ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَيْكَ الْهَوَى وَالْعَصْبِيَّةُ لِرَأْيٍ وَلِمَذْهَبٍ فَبِاللَّهِ لَا تَتَعَبْ، وَإِنْ عَرَفْتَ أَنَّكَ مُخَلِّطٌ مُخَبِّطٌ مُهْمِلٌ لِحُدُودِ اللَّهِ فَأَرْحُنَا مِنْكَ»^(٣).

وذكر العلامة عبد العلي الأنصاري أنه «لابد للمزكي أن يكون عدلاً، عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون منصفاً، ناصحاً، لا أن يكون متعصباً، ومعجباً بنفسه، فإنه لا اعتداد بقول المتعصب».

وَرَدَّ بَغْضَبٍ عَلَى مَنْ قَدَحَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، تَارَةً يَقُولُونَ: ضَعِيفٌ لَانْشِغَالِهِ بِالْفَقْهِ، وَتَارَةً يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمْ يَلَاقِ أَئِمَّةَ الْحَدِيثِ، إِنَّمَا أَخَذَ مَا أَخَذَ

(١) أي نقاداً خبيراً. القاموس ص ٤٢٤.

(٢) ٤٣: النحل.

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤ بلفظه.

من حمّاد . قال : وأي شناعة فوق هذا؟! فإنه إمام ورع تقي خائف من الله تعالى . فأي قُبْحٍ فيما قالوا؟! أما انشغاله بالفقه والفقيه أولى بأن يؤخذ منه الحديث .

وثانياً – فقد أخذ عن كثير من الأئمة مثل : الباقر والأعمش . والزيدية تقول : إنه أخذ عن زيد ^(١) . والإمامية تقول : إنه أخذ عن جعفر ^(٢) . ولا فرق فالكل أئمة من وجهاء أهل البيت ، وهم من منبع واحد . قال : والحق أن الأقوال التي صدرت في حق هذا الإمام صدرت عن تعصب لاتستحق أن يُلتفتَ إليها . ولا ينطفئ نور الله بأفواههم فاحفظ وثبت .

وسبب وقوعهم في هذا الأمر الفضيع أنهم كانوا سيئي الفهم يخدمون ظواهر ألفاظ الحديث ، ولا يرومُون فهمَ بواطن المعاني ، فضلاً عن المعاني الدقيقة التي تعجز عنها أفهام المتوسطين . ونافح عن السيد عبد القادر الجيلاني لطعنٍ تعرّضَ له . قال : وكرامات هذا القطب متواترة ، لا ينبغي أن ينكرها إلا معاند سفيه . فاحفظ الأدب في رجال الله وثبت ^(٣) .
مما سلف نستطيع القول : إن شرطاً يظهر جلياً ، وهو أنه يشترط في الناقد أن لا يتناول على الأئمة الكبار . فما مثل من يتكلم فيهم إلا كما قيل :

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِيَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الرَّعْلُ ^(٤)
أو كما قيل :

يَنَاطِحَ الْجَبَلَ الْعَالِي لِيَكْلِمَهُ أَشْفَقَ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقَ عَلَى الْجَبَلِ ^(٥)

(١) الإمام زيد لأبي زهرة ص ٤١ .

(٢) الإمام جعفر لأبي زهرة ص ٢٥٣ .

(٣) فوائح الرحمت ج ٢ ص ١٥٤ بتصرف .

(٤) قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي ص ٢٠ ، ونسب البيت للأعشى .

(٥) المرجع السابق ص ٢١ ، ونسب البيت للحسن بن حميد .

فالجراح لا يقبل منه الجرح - وإن فسره - في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه؛ إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الواقعة في الذي جرحه، من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية^(١).

وأهمُّ الشروط التي شددوا عليها - حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجراح والمجروح، فرما خالف الجراح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك. فينبغي أن يكون المزكون برءاءً من الشحناء والغصبية في المذهب، خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل، أو تزكية فاسق. وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناءً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب^(٢).

وقد تناول السبكي شيخه الذهبي، قائلاً: وهذا شيخنا الذهبي رحمه الله تعالى من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط، فلا يجوز أن يُعتمدَ عليه^(٣). واستمر في مهاجمة الذهبي مهاجمةً عنيفة، ووصفه بعدم إنصاف الأشعرية والمذاهب الثلاثة: الحنفية والمالكية والشافعية^(٤).

ومن شروط الجراح والمُعَدِّل بصورة موجزة، في جانب الرواية والشهادة:

١- العلم والتقوى والورع والصدق.^(٥)

٢- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل.

(١) المرجع السابق ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠.

(٣) المرجع السابق ص ٣٣-٣٩.

(٤) المرجع السابق ص ٤٢-٤٥.

(٥) ينظر الميزان ج ٢ ص ١٨٤ في ترجمة عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي. والنزهة شرح النخبة لابن حجر ص ٧٠-

٧٢. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤. والفواصل ص ٣٦ وجه «أ». والرفع والتكميل ص ٦٧ إيقاظ «٣». والاحدب

ج ١ ص ٤٨. ومنهج النقد ص ٩٣-٩٤.

٣- السلامة من التعصب .

٤- أن يتحد مذهب المُعَدِّل والمُعَدِّل، والجرح والمجروح .

٥- أن يكون مبصرا فيما يحتاج إلى المعاينة، وما لا يحتاج إليها يصح فيه قول الأعمى^(١) .

٦- مراعاة آداب الجرح . وهي :

أ- أن يمتنع عن جرح شاهد شهد بالحق المجمع عليه، لئلا يُبطل بجرحه حقا مجمعا عليه . وإن كان الحق مختلفا فيه جاز له جرحه . وَيَشْتَرِطُ فَقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ^(٢) العقل والبلوغ والإسلام والعدالة . ويشترط أبو حنيفة وأبو يوسف العَدَدَ، للكمال والفضيلة . أما محمد فلا يجوز عنده إلا أكثر من واحد؛ لأن التزكية خبرٌ عما غابَ عن علم القاضي، فهي في معنى الشهادة .

وَيَشْتَرِطُ الْمَالِكِيَّةُ^(٣) أن يكون المعدِّل أو الجرح مُبَرِّزاً في العدالة معروفا بها عند القاضي، فطنا عارفا لا يُخَدَعُ بالظاهر، وأن تكون له خبرةٌ تامةٌ بأحوال من يَجْرَحُهُ أو يُعَدِّلُهُ حضراً وسفراً، وأن يكون من أهل سوقه ومحلته، إلا إذا لم يوجد من أهل سوقه ومحلته مزكٌّ فَمِنْ غَيْرِهِمَا مَنْ لَهُ بِهِ خَبْرَةٌ . وإذا شهد شاهد فَأَسْقَطَ بِشَهَادَتِهِ حَقّاً فيجبُ على مَنْ يَعْلَمُ فيه جرحاً أن يَجْرَحَهُ؛ لأنه أسقط حقاً وهو في نفسه مجروح .

وهذه عكس الصورة التي ذكرها الزيدية من أنه لايجوز جرح مَنْ شهد بحق لئلا يَبْطُلَ ذلك الحق .

^(١) ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٤ . والشايج المذهب ج ٤ ص ٨٠ . وبيان ابن مظفر ج ٤ ص ١٨٨ . وشرح الأثرار

ج ٣ ص ٣٤٤-٣٤٦ .

^(٢) البدائع ج ٧ ص ١١ .

^(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٩-١٧١ .

ويجب التعديل عند الملكية إن تعين عليه، بمعنى أنه فرضُ كفايةٍ إذا وُجدَ غيره، وإن لم يوجد تعين كواجب عيني على الشخص. ويندب للقاضي أن يجمع بين التزكية العلنية والسرية، ويشترطون العدد في العلنية، ويكتفون بواحد في السرية. ويندب التعدد في السرية، ولا يشترط في المزكّي السري أن يكون مبرزاً في العدالة، بل يكفي علم القاضي بعدالته.

وكل الشروط السابقة يجب أن يتحلى بها رجل المخابرات لنضمن مُخْبِرِينَ شُرَفَاءَ أُمْنَاءٍ يدلون بمعلومات صحيحة تساعد في حفظ الأمن من العابثين. وحيث إن هذه الأجهزة وما شابهها متغلغلة في حياة الناس، فلا يجوز أن يشغلها غير العدول، وإلا صارت نقمةً وبلاءً ووكراً للظلم والقمع، وينقلب جهاز الأمن جهاز خوف، الأمر الذي يحق ويشوه الخدمات الجليلة التي يضطلع بها الرجال الصادقون. والصرامة في العقاب هي العلاج لمن يخون الأمانة^(١).

(١) في هذا المعنى « المخابرات والعالم ». لسعيد الجزائري ج ١ ص ٣٦-٣٧.

المبحث الثاني

في

صفة ألفاظ الجرح والتعديل

تمهيد:

ألفاظ الجرح والتعديل من الأمور الاجتهادية، من أصاب فيها فله أجران، ومن أخطأ فله أجر. وبعد فهي سهام من سهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولكي نُسهِم في تسديد رميتها فينبغي أن لا يُلقى الكلام فيها على عواهنه^(١)، وأن نَحْذَرَ ونُحَذِّرَ من التلقي الذي يشبه النسخ المكررة، والتقليد المؤدي إلى البلادة، وطمس الحقيقة.

وكلام علماء الرجال وحاملي لواء الدفاع عن السنة جدير بالثقة، وأهل للدراسة والتأمل، فهم أهل الخبرة والاختصاص، فلا مناص لمن حكموا عليه بالقصاص، إلا أن لهم ذلك منا ما لم يتبين خطوهم ويظهر جليا طيش سهامهم، فحينئذ يتحتم علينا تقويم أودهم براً بهم وإحساناً إليهم، فإنهم سيسعدون إن أبرأنا ذمتهم وتلافينا هفوتهم. وهذا هو شأن المؤمنين وسِيَمَاء الصالحين. وليس من الصواب في شيء أن نأخذ الكلام أيّا كان قائله - حاشا الله تعالى ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - على أنه من المسلمين وفوق التساؤل - وإن رَوَّجَ لذلك الجامدون، ودرج عليه الأحياء الميتون - وهامم العلماء قد أعدوا العدة لحكم هذه المسألة، وسنراهم سالكين سبلا متشعبة، فمنهم من لا يقبل الجرح والتعديل إلا مُفسِّراً، ومنهم من يقبله مبهماً، ومنهم من يقبل التعديل المبهم والجرح المفسر، ومنهم العكس. وسنرى ما هو الأحوط بإذن الله.

(١) رَمَى الكلام على عواهنه، أي لم يبال أصاب أم أخطأ. القاموس ص ١٥٧٢.

الإيهام والتفسير وأقوال العلماء

التعديل أو الجرح قد يأتي مُفسراً بذكر السبب، كأن يقول المعدل: هو عدل؛ لأن علاقته بالله والناس طيبة، حسب خبرتي وطول معرفتي به، مؤدياً للواجبات مجتنباً للمقبحات منصفاً من نفسه ونحو ذلك. أو يقول: هو مجروح؛ لأنني رأيته يشرب الخمر، أو يأخذ الرشوة، فما كان من هذا القبيل فإنه يُقْبَلُ بالإجماع، مادام المعدل أو الجارح حائزاً على الشروط المعتمدة^(١).

أما إذا جاء التعديل أو الجرح مبهماً، نحو أن يقول: هو عدل أو مجروح أو كذاب من دون ذكر ما كذب فيه. ففيه للعلماء أقوال^(٢):

القول الأول - قبول الجرح والتعديل ولو مبهمين. وهو المختار في أصول فقه الزيدية. فهذه عبارة متن الكافل تقول: «ويكفي الإجمال فيهما من عارف»^(٣)، وهي

^(١) الرفع والتكميل ص ٧٩ المرصد الأول.

^(٢) الرفع والتكميل السابق. وفتح المغيث للعراقي ١٤٥-١٤٧. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥١-١٥٣. والمستصفي ج ١ ص ١٦٢. ومنهج النقد ص ٩٧-٩٩. والغاية ج ٢ ص ٦٣. وإرشاد الفحول ص ٦٨. والباعث الحثيث ص ٨٩. والإحكام للآمدي مج ١ ج ١ ص ٧٨. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٣٣-١٤٤ مع حاشيته لمحبي الدين. وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٠. والروض الباسم ج ١ ص ٤٥. والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم للوزير اليماني - الطبعة الأولى - دار البشير - عمان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م تحقيق الأستاذ شعيب الأرناؤوط ج ١ ص ٣٦٣. والبرهان ج ١ ص ٦٢٠-٦٢١ فقرة ٥٦٠-٥٦١. وفتح المغيث للسخاوي ج ١ ص ٣٠٢. وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٠٥-٣٠٨. والمعيار ص ١٦٩. ومختصر المنتهى وحواشيه ج ٢ ص ٦٥. وكافل لقمان ص ٥٣-٥٤. وكافل الطبري ص ٤٧-٤٨. والمحصول ج ٢ ص ٢٠٠-٢٠١. والفواصل ص ٣٥ وجه «أ» وص ٣٦ وجه «ب». ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠٦-١١٠. والحاوي ج ٢ ص ٣١٣. والكفاية ص ١٣٥-١٤٢. وشرح الكافل لابن حابس ص ٧١. وبغية السائل ص ١١٨. وتيسير التحرير مج ٢ ج ٣ ص ٦١-٦٤. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٢. ودراسات في علوم الحديث، ص ٢٣١. ود/زهير ج ٣ ص ١٥٢-١٥٥. والتنقيح للقرافي ص ٣٦٦-٣٦٧.

^(٣) متن الكافل لابن بهران. ص ٦. وشرحه لابن لقمان ص ٥٣-٥٤. وكافل الطبري ص ٤٧-٤٨. وشرح الكافل لابن حابس ص ٧١.

مشهورة معمول بها. وبذلك قال الجويني^(١) والغزالي^(٢) والرازي^(٣) والعراقي^(٤) والخطيب^(٥) والسخاوي^(٦).

وروي عن أحمد بن حنبل^(٧)، ونقل الرازي وتبعه إمام الحرمين والغزالي هذا القول لأبي بكر الباقلاني. وظاهر النقل يوهم أن القاضي أبا بكر الباقلاني يقبل الجرح والتعديل المبهمين على الإطلاق دون قيد^(٨)، مع أن القبول عنده مقيد بصدورهما من عالم عارف^(٩) كما قال الزيدية.

وقد نبّه على ذلك الكمال بن الهمام^(١٠)، وقبله الزين العراقي^(١١) ونسب إمام الحرمين والغزالي إلى الوهم؛ لأنهما نقلتا تبعاً للرازي في المحصول^(١٢) أن القاضي يقول بالقبول مطلقاً بدون قيد، والأمر ليس كذلك.

قال الآمدي: «وقال قوم لاحاجة إلى ذلك فيهما (أي إلى ذكر السبب في التعديل والجرح) اكتفاءً ببصيرة المزكي والجرح، وهو اختيار القاضي أبي بكر (الباقلاني)». ورجّح

(١) البرهان ج ١ ص ٦٢٠-٦٢٢ فقرة ٥٦٠-٥٦١.

(٢) المستصفى ج ١ ص ١٦٣.

(٣) المحصول ج ٢ ص ٢٠١.

(٤) فتح المغيـث له ص ١٤٥.

(٥) الكفاية ص ١٣٥.

(٦) فتح المغيـث له ج ١ ص ٣٠٧.

(٧) شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٣.

(٨) قال في المستصفى: وقال القاضي: «لا يجب ذكر السبب فيهما جميعاً...». ج ١ ص ١٦٢.

(٩) فتح المغيـث للعراقي ص ١٤٧.

(١٠) ينظر تيسير التحرير مج ٢ ج ٣ ص ٦١-٦٢.

(١١) في فتح المغيـث له ص ١٤٦.

(١٢) المحصول ج ٢ ص ٢٠١، وأصل العبارة فيه «وقال القاضي أبو بكر: لا يجب ذكر السبب فيهما جميعاً».

هذا القول الآمدي^(١). وهو كما ترى مقيد ببصيرة المزكي والجراح.

والزيدية في المختار من مذهبهم يعتبرون الجرح والتعديل شهادة، ولا بد فيها من التفصيل، إلا في حالة صدور ذلك من عدل عارف فيكفي الإجمال^(٢).

اعتراض :

أقول : هذا ضرب من الكلام غير المترابط، والإحالة على مجهول، فإن اعتُبرَ شهادة لزم التفصيل، وإن اعتُبرَ خبراً كفى الإجمال، ويقبلان مطلقاً من عدل عارف. وكان الأصوب القول بوجوب التفصيل مطلقاً خبراً كان أم شهادة، من عارف أو غيره^(٣).

دليل أصحاب هذا الرأي :

أ - العدل يغلب صدقه، فيجب قبوله.

ب - بصيرته ومعرفته بمواطن الخلاف تمنعه من إطلاق الجرح والتعديل فيما اختلف الناس فيه، وإلا كان مُدْكَسّاً تسقط عدالته^(٤).

وثمره هذا الجرح إسقاط شهادة المجروح وروايته. وبعض كتب الحنابلة تقول : إن هذا الجرح لا يؤثر على العمل بالخبر حتى نتبين، بخلاف الشهادة. وقيل : بالتوقف؛ لأن الجرح أثمر ريبة. وإلا انسُدَّ باب الجرح، وهو الأحوط. وإليه مال ابن مفلح^(٥).

المذهب الثاني - عكس الأول، فلا يُقبل تعديل ولا جرح إلا مُفسِّراً مُبيِّنَ السبب.

(١) الإحكام له مج ١ ج ٢ ص ٧٨.

(٢) شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠١. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٨.

(٣) في هذا المعنى حاشية على شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠١.

(٤) العُضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦٥. والمحصل ج ٢ ص ٢٠١. وإحكام الآمدي مج ١ ج ١ ص ٧٨. والمستصفي

ج ١ ص ١٦٢-١٦٣. وفتح المغيث للعراقي ص ١٤٧.

(٥) ينظر شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٢.

والدليل من وجوه:

أ- جرح شعبة - وهو إمام كبير - راوياً، ولما سئل عن تركه لرواية هذا المجروح ماسبها؟، قال: «رأيتَه يركض على برذون»^(١). وقيل لشعبة أيضاً: «مالك تركت حديث أبي الزبير؟»، قال: «رأيتَه يزنُ ويسترجح في الميزان»^(٢). قال ابن حبان: «لم ينصف من قدح فيه؛ لأنَّ من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لنفسه»^(٣). وكذا جرح الراوي؛ لأنه كثير الكلام، أو سُمِعَ من بيته صوت الطنبور، أو يُحدِّثُ في الشمس، أو يبول مستقيلاً القبلة، أو يبول قائماً^(٤). وهذه الأشياء لا توجب الجرح إلا إذا كان الراوي يفعلها لتغير في عقله فلا بأس.

ب - جاء في التعديل لما بُحِثَ عن السبب - قولُ أحمد بن يونس لما قيل له: فلان ضعيف -: «إنما يضعفه رافضيٌّ مبغض لآبائه، ولو رأيت لحيته وخضابه وهيأته لعرفت أنه ثقة». فعدله بحسن الهيئة التي يشترك فيها العدل والمجروح^(٥).

المذهب الثالث - يرى قبول التعديل المبهم، ولا يقبل الجرح إلا ببيان السبب. وبه قال البخاري ومسلم وأكثر المحدثين والشافعي وأكثر أصحابه. ويروى عن أحمد، واختاره المنصور بالله القاسم بن محمد، والإمام محمد بن إبراهيم الوزير^(٦). وهو على العموم لأكثر الفقهاء والمحدثين^(٧).

(١) فتح المغيث للعراقي ص ١٤٥. والكفاية ص ١٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤١.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٤٤٢.

(٤) الكفاية ص ١٣٨-١٤٢. وحاشية محمد عبد الحميد على توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٣٩.

(٥) الكفاية ص ١٢٣. وفتح المغيث للعراقي ص ١٤٦. وحاشية محمد عبد الحميد على توضيح الأفكار

ج ٢ ص ١٣٧.

(٦) ينظر الروض الباسم ج ١ ص ٤٥. والعواصم ج ١ ص ٣٦٣. والغاية ج ٢ ص ٦٣.

(٧) فوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥١.

الدليل :

عمدة دليل هو لآء أن العدالة عبارة عن الإتيان بالواجبات، واجتناب المنوعات، وذكر أسبابها متعسر إن لم يكن متعذرا. أما الجرح فذكر سبب واحد يكفي. ثم إن أسباب الجرح مما اختلف فيها^(١)، وقد مر لنا الجرح بما لا يجرح في دليل المذهب الثاني. وهذا قوي على رأي من يقول: إن الأصل في المسلم العدالة^(٢).

المذهب الرابع - عكس السابق، وهو قبول الجرح المبهم، وعدم قبول التعديل إلا ببيان السبب^(٣).

الدليل :

احتجوا بأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها، كما جاء في التوثيق بحسن الهيئة واللحية، ولما روي عن مالك لما سئل عن توثيقه لعبد الكريم بن أبي المخارق، قال: غرني بكثرة جلوسه في المسجد. فهم يرون «أن مطلق الجرح يبطل الثقة، ومطلق التعديل لا يحصل الثقة، لتسارع الناس إلى الظاهر»^(٤).

وذكر الحافظ ابن حجر تفصيلا، وخلاصته أن الجرح المجمل لا يقبل فيمن قد عدله أئمة هذا الشأن، فإن خلا عن التعديل قيل فيه الجرح المبهم إن صدر من عارف؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول. وإعمال قول الجراح فيه أولى من إهماله^(٥).

(١) فوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥١-١٥٢. والاحدب ج ٢ ص ٥١٧ و ٥٢٦. والرفع والتكميل ص ٧٩-٨٠، المرصد الأول.

(٢) ينظر شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٢٣.

(٣) الرفع والتكميل ص ٩١-٩٢. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥١. وإحكام الآمدي مج ١ ج ١ ص ٧٨. وإرشاد الفحول ص ٦٨.

(٤) إرشاد الفحول ص ٦٨. وإحكام الآمدي مج ١ ج ١ ص ٧٨.

(٥) نزهة النظر بتصرف يسير ص ٧٣.

الرأي المختار:

المذهب الذي يَشْتَرِطُ لقبول التعديل والجرح تفسير السبب الذي قال بموجبه ما قال – هو الراجح؛ لأن الناقد مهما عظم شأنه لا يسلم من التسرع والتأثر بمذهب. وقد سبق لنا مانال الشيعة من المقت والسخرية من كبار الأئمة. وأعظم من ذلك قول البخاري: «من قال بخلق القرآن كَفَرَ»^(١)، وليس هذا عدم ثقة بأئمة الجرح، حاشا وكلا، وإنما هو براءة للذمة. فالطريق شائك، والدرب مخوف. وعبارات الجرح والتعديل المتقدمة وإن كانت مبهمة فهي القاعدة والأساس في تحديد هوية المعدل أو المجروح وعليها التعويل، ولكن مع التأكد من سلامة أسبابها. ورجح الشوكاني هذا^(٢). ويؤيد ما اخترناه قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ: «نعم الرجل عبدالله، لو كان يقوم الليل»^(٣)، فالحديث يشير إلى سبب التعديل والله أعلم. وبعد ذلك تبقى أمامنا ملحوظتان:

الأولى – تتعلق ببعض أحكام الشهادة.

والثانية – تتعلق بعلم الحاكم بالتركية.

الملحوظة الأولى – فيما يتعلق بأحكام الشهادة:

هناك بعض أحكام أخرى نخصها بالذكر زيادةً على ما سبق، ومن هذه الأحكام ما إذا جرحَ الشاهدُ بعد حكم الحاكم بناءً على شهادته، فلا يقبل الجرح المبهم، بل يجب ذكر المعصية التي جرح بها. ويشترط أن تكون المعصية مُجْمَعاً على فسق من عملها. واشترط الشافعي أن يكون الجرح بلفظ فاسق لا غيره. والزيدية يقبلون هنا الجرح المبهم إذا صدر من عارف ضابط عدل موافق للمجروح في المذهب. وإن جاء الجرح مفصلاً فيقبل المجمع عليه،

^(١) سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٤٥٦.

^(٢) إرشاد الفحول ص ٦٨.

^(٣) تقدم تخريجه.

أو الموافق لمذهب المجروح بأن كان جرحاً في مذهبه^(١). وبشرط نصاب الشهادة في الجارحين فلا يكفي الواحد.

والدليل على هذا أن الحكم لا يُنقض إلا بأمرٍ قاطعٍ يتيقنه الحاكم من تواتر، أو إقرار المجروحين، أو شهادة، أو يراه الحاكم. فالجرح بالزنى يحتاج إلى أربعة شهود، وبالسرقة يحتاج إلى رجلين، وفيما لا يوجب حداً يحتاج إلى رجلين أو رجل وامرأتين، فينتقض الحكم قولاً واحداً؛ لأن الشهادة بهذه الكيفية مجمع عليها^(٢).

الملحوظة الثانية — علم الحاكم بالتركية :

لامانع لدى الفقهاء أن يَقْبَلَ أو لَا يَقْبَلَ الحاكمُ الشاهدَ استناداً إلى علمه بعدالته أو جرحه؛ فمن عَرَفَ عدالته بالخبرة أو الشهرة قَبْلَهُ، وليس له منع الخصم من جرح الشهود بشهادة عادلة؛ لأن علم الحاكم بالعدالة لا يناقضه الجرحُ بالشهادة؛ لأن الشهود الجارحين علموا ما جهله الحاكم، ومن علم حُجَّةً على من لم يعلم. وبعضهم يقدم علم القاضي بالعدالة على التجريح. والأمر يختلف مع علم الحاكم بجرح الشهود، فله منعه من الشهادة، وله أن يسمعها ويلغيها، ولا يجوز له الحكم بها وإن رضي الخصم أو قَبِلَهُمْ، إلا إن صدَّقَهُمْ فيما شهدوا حُكِمَ عليه بإقراره. وفي هذه الحال التي يعلم الحاكم بجرح الشهود لا ينفع التعديل، فَعِلْمُ القاضي مقدم، حيث عِلْمُ مالم يعلمه المُعَدِّلُ، ولو عدَّله كل الناس؛ لأنه علم ما لم يعلمه الناس، إلا إذا مضى وقت طويل بين علم القاضي بالجرح وتعديل المُعَدِّلِ لاحتمال أنه استقام وتاب.

والواجب على الحاكم أن يعمل بالتعديل ولو ظنَّ كذب الشهود، فلا عبرة بهذا الظن

(١) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٥١. وبيان ابن المظفر ج ٤ ص ١٨٩. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٣. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٢. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٨-٧٩. وبغية السائل ص ١١٨.

(٢) ينظر المراجع السابقة، نفس الصفحة.

مالم يعلم الكذب؛ إذ التعديلُ وتحليفهم غاية ما يشترطه، مالم يعلم كذبهم. وإذا جهل الحاكم حال الشهود، وجب عليه البحث عن عدالتهم في الحدود والقصاص اتفاقاً، وفي غير ذلك يجب عند الزيدية وصاحبي أبي حنيفة. أما الإمام أبو حنيفة فيوجب البحث إذا طعن الخصم، وفي الحدود والقصاص؛ لجواز أن لا تصح الشهادة؛ فيندري الحد، ويندب عنده فيما عدا ذلك.

واستدل الزيدية والصاحبان بقوله تعالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(١)، والمقصود بالرضى إحراز العدالة^(٢). والمؤيد بالله يرى أن الجرح يبطل بإنكار المجروح، أو ادعاء الإصلاح، إذا كانت أحواله سديدة عند الحاكم. ولكن قوله هذا - رضي الله عنه - يؤدي إلى أن لا يثبت جرح إلا ما أقربه المجروح^(٣).

مسألة:

لا يلزم يمين الشاهد أنه غير مجروح عند عدم البينة على جرحه، وفي قول للناصر: إنّه يجوز للحاكم عند اتهام الشهود أن يحلفهم إنما شهدوا به حقاً، وله حبسهما حتى يحلفا، ولا يبطل الحق الذي شهدا به بنكولهما. واختيار المذهب الزيدي أن لا حبس ولا عمل بشهادتهما.

وقال زيد بن علي، والمؤيد بالله، وأبو حنيفة، والشافعي، وقول للناصر: لا يجوز للحاكم ذلك.

(١) ٢٨٢: البقرة.

(٢) ينظر بيان ابن مظفر مع حواشيه من البستان الجامع للفواكه الحسان المثمر للياقوت والمرجان الناطق بحجج مسائل البيان من السنة والقرآن الصاعد بالأنوار، تأليف محمد بن أحمد بن يحيى بن أحمد بن مظفر ت ٩٢٥ هـ، وهو مخطوط في الفقه الزيدي ج ٤ ص ١٧٥ و ١٨٦-١٨٧. وشرح الأزهار مع حواشيه ج ٤ ص ١٩١. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٠. وحاشية الدسوقي على الدردير ج ٤ ص ١٥٨-١٥٩. وبدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠-١١.

(٣) شرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٢.

أما المدعي فيلزمه اليمين إن طلبت منه بأنه لا يعلم في شهوده جرحاً، فإن امتنع عن اليمين وأقر بطلت شهادتهم إذا كان عدلاً^(١). والكشف عن جوهر الشاهد مهمة الحاكم الذكي.

فقد لاحظ شريح شاهداً كمه ضيق، فسأله هل تحسن الوضوء؟ احسر عن كُمك، فلم يستطع فردّ شهادته^(٢). ورأى شاهداً دفع بمنكب شاهد بعد قيامهما فأسقط شهادته^(٣). وكان يضرب شاهد الزور عشرين سوطاً، ويُعرفه لأهل المسجد^(٤). وكان يرى أن العدل من يجلس مجالس قومه، ويشهد الصلوات معهم ولم يُطعن عليه في بطن ولا فرج^(٥).

وواجب قضاة اليوم والمستغلين بقضايا الناس أن يعرفوا أن الشهادة من أخطر المهام بسبب انتشار الزور والكذب والإقدام على الجرائم. فقد تجد من يشهد لك زوراً مقابل دراهم. وأمام هذا البلاء فَحَرِيٌّ بمن ليس لديهم الكفاءة والقدرة أن يبحثوا عن عمل آخر غير القضاء وما قاربه؛ لأن وظيفة القاضي كالفرس الجامح إن لم يركبه فارس تَقَحَّم به وأهلكه. والله المستعان.

(١) ينظر شرح الأزهاري ج ٤ ص ٢٠٢-٢٠٣. وبيان ابن مظفر ج ٤ ص ١٨٨. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٩.

(٢) أخبار القضاة ج ٢ ص ٣٠٠.

(٣) المرجع السابق ص ٣١٥.

(٤) المرجع السابق ص ٣٩٥.

(٥) المرجع السابق ص ٣٨٥.

المبحث الثالث

في

تعارض ألفاظ التعديل والجرح ووسائل تجنبه

تقسيم:

في هذا المبحث شيء من النفاسة والفائدة. وسنضمن ذلك في مطلبين:

المطلب الأول - في تعارض ألفاظ الجرح والتعديل.

المطلب الثاني - في وسائل تجنب التعارض.

المطلب الأول

في

تعارض ألفاظ التعديل والجرح

اختلاف علماء الجرح والتعديل أمر طبيعي، مثل اختلاف الفقهاء عندما تكون لهم في المسألة أقوال، فعباراتهم في تعديل الراوي أو جرحه لم ينزل بها وحي، وإنما هي ثمرة تحرر واجتهاد. والاختلاف في وجهات النظر^(١) يأتي من اختلاف العقيدة، ومن تغير الاجتهاد، فقد يرى الناقد في الراوي شيئاً يحسبه جرحاً ثم يتغير اجتهاده فيراه تعديلاً.

والتعارض هو أن يرد في الراوي تعديل وجرح، مثل عكرمة مولى ابن عباس الذي عدلته طائفة وجرحته أخرى. ولمعرفة العمل إزاء هذه المشكلة، وأي قول يُقدم، التعديل أو

(١) ينظر في معناه تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١. وشرح علل الترمذي ج ٢ ص ٥٥٨. وذكر من يعتمد قوله ص ١٧٢.

الجرح؟ نسوق آراء العلماء. وَقَبْلَهَا يجب التيقظ إلى أن هناك وسائل لتجنب التعارض^(١) سنذكرها بعد معرفة أقوال أهل العلم في هذه المسألة.

الرأي الأول - الجمهور واختيار المذهب الزيدي تقديم الجرح على التعديل سواءً كان عدد الجارحين أكثر من المعدّلين أو أقل. وحجتهم أن الجارح يخبر عن أمر خفي، والمعدل يخبر عن الظاهر، ومن علم حُجَّةً على من لم يعلم. ومن جهة أخرى فالعمل بقول الجارح لا تكذيب فيه للمعدل إذ غاية ما يقوله المعدل: إنه رآه يصلى ويقوم بالواجبات حسب الظاهر. ويقول الجارح: صدقت، ولكني رأيته مع ذلك يشرب الخمر أو نحو ذلك وأنت لم تطلع عليه. فالجارح كشف عن الباطن، والمعدل كشف عن الظاهر؛ فهو لم يعلم فسقه ولم يظنه أيضا وإلا لما عدله.

فلو أخذنا بكلام المعدل لكان تكديبا للجراح^(٢). فلو نفى المعدل قول الجارح لكان كاذباً؛ لأنه نفى ما لا علم له به. وهذا إذا لم يُسند الجارح جرحه لوقت معين، ويقول المعدل: كان معي في ذلك الوقت، وإلا فهو تعارض تلجأ معه للترجيح؛ لأن الجارح أثبت

(١) ينظر شرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٤-٣٤٦. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢١٦-٢١٩.

(٢) المعيار ص ١٧٠. والحاوي ج ٢ ص ٣١٣. والغاية ج ٢ ص ٦٦-٦٧. وشرح الكافل لابن حابس ص ٧٠. وكافل الطبري ص ٤٧. وكافل لقمان ص ٥٢-٥٣. والفواصل ص ٣٦ وجه «أ». وإجابة السائل ص ١١٩. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٥٨. وإرشاد الفحول ص ٦٨-٦٩. والبروض الباسم ج ١ ص ٩٢. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢٠٤ و ٢١٦-٢١٩. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٤-٣٤٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٨٠. ومختصر المنتهى بشرح العضد ج ٢ ص ٦٥-٦٦. والمستصفى ج ١ ص ١٦٣. والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم - الطبعة الأولى - دار الحديث - القاهرة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م تحقيق لجنة من العلماء ج ١ ص ١٣٥. والإحكام للآمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٩. ومقدمة ابن الصلاح ص ١٠٩. وحاشيتها للعتبر ص ١١٠. ومنهج النقد ص ١٠٠-١٠١. ود/ زهير ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤. والمحصل ج ٢ ص ٢٠١. وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣. والرفع والتكميل ص ١١٤. وفوائح الرحموت ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥. والأحذب ج ٢ ص ٥٥٤. وفتح المغيث للعراقي ص ١٥١-١٥٢. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١. وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٠٩. وشرح النخبة للفقاري ص ٢٣٩.

شيئاً معيناً في وقت معين، والمعدل نفى ذلك بالتعيين، وإن لم يحصل مرجح عدنا إلى البراءة الأصلية^(١)، وتسقط الشهاداتتان^(٢).

وعند القرافي يقدم الجرح؛ لأنه مُطَّلَع مالم يعارض بواقعة لا تقبل الجدل، مثل: الجرح بقتل فلان، فيقول المعدل: رأيتُه حياً^(٣).

وبعضهم يقدم الجرح، إن لم يكن المزكي أعدل أو أكثر^(٤). وقيل: إن استويا أو كان عدد الجارحين أكثر فلا خلاف أن الجرح أولى، وإن كان عدد الجارحين أقل، فعند أكثر أهل البيت والفقهاء المحصلين مالك والحنفية والشافعية أن التعديل أولى؛ لأن أمور المسلمين محمولة على الصحة، والأصل العدالة مع ظن الحاكم وجودها، كما قيدها بذلك أهل المذهب^(٥).

ونسب الشوكاني لابن دقيق العيد أن تقديم الجرح في هذا القول لا يصح إلا على قول من لا يقبل الجرح إلا مفسراً، ونسب لأصحاب الشافعي أنهم استثنوا الجرح بمعصية إذا ذكر المعدل توبته عنها، ففي هذه الحالة يُقدَّم التعديل^(٦).

الرأي الثاني - لابن حمدان من الحنابلة، قال: يُقدَّم الجرح بشرط أن يزيد عدد الجارحين على المعدل^(٧).

(١) المعيار ص ١٧٠. والحاوي ج ٢ ص ٣١٣. والإحكام للآمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٩. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ٢٠٤. والتاج المذهب ج ٤ ص ٨٠.

(٢) شرح الأزهاري ج ٤ ص ٢٠٤. والتاج المذهب ج ٤ ص ٨٠.

(٣) تنقيح الفصول له ص ٣٦٦.

(٤) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١.

(٥) شرح الأزهاري ج ٤ ص ٢٠٤، ونسبه لشرح الإبانة، وهو مخطوط فقهي على مذهب الناصر الأطروش تأليف أبي

جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي - يوجد بمكتبة الوقف بالجامع الكبير.

(٦) إرشاد الفحول ص ٦٩ بتصرف.

(٧) ينظر شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣٠.

الرأي الثالث - عكس المتقدم، وهو تقديم المعدّلين إن زادوا على الجارحين^(١)؛ لأن للكثرة تأثيراً في قوة الظن؛ لكن هذا التعليل ضعيف، فالجرح إنما قُدِّمَ؛ لأن مع الجراح زيادة علم لم يطلع عليها المعدّل. وكثرة المعدّل لا ينفي ذلك^(٢).

الرأي الرابع - يقدم الأكثر من أي جانب. ويعاب على هذا الرأي بأن الكثرة غير معتبرة؛ لأن الجراح إنما قُدِّمَ لكونه علم مالم يعلمه المعدّل، وهذا لا يرتفع بالكثرة^(٣).

الرأي الخامس - يقدم الجرح إن كان مُفسّراً، وإلا قُدِّمَ التعديل.

الرأي السادس - يُقَدِّمُ التعديل مطلقاً^(٤).

والدليل أن الجراح ربما جَرَحَ بما ليس بجراح في نفس الأمر. والمعدّل لا يُعَدَّلُ حتى يتحقق بطريقة ظنه سلامة مَنْ عَدَّلَهُ مِنْ كُلِّ جَارِحٍ^(٥).

ولو قالوا: يُقَدِّمُ التعديل؛ لأن الأصل براءة الذمة لكان أولى لهم؛ ليستندوا على رأي من يجعل الأصل العدالة، وهذا لا يستقيم إلا مع الجرح المطلق؛ لأن تعليل وتبرير تأخير الجرح وتقديم التعديل، هو أن الجراح ربما جرح بما ليس جرحاً في نفس الأمر، وهذا لا يكون إلا في الجرح المبهم، أما المفسّر فالأمر مكشوف وواضح، والله أعلم^(٦).

الرأي السابع - لا يُقَدِّمُ أحدهما إلا بمرجح. وإلى هذا ذهب القاسم بن محمد. واستدل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾^(٧).

(١) الفواصل ص ٣٦ وجه «أ». وإجابة السائل ص ١٢٠. ود/زهير ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) المستصفى ج ١ ص ١٦٣. والهاوي ج ٢ ص ٣١٤.

(٣) حاشية شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣٠. وإرشاد الفحول ص ٦٨.

(٤) حاشية شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٤٣٠. وإرشاد الفحول ص ٦٨.

(٥) الفواصل ص ٣٦ وجه «أ». وإجابة السائل ص ١١٩.

(٦) ينظر في معناه إرشاد الفحول ص ٦٩.

(٧) ١٨: الزمر.

ووجه الدليل: ما في الآية من ثناء على الذين يجتهدون ويختارون القول الصواب^(١). وإذا لم يكن هناك مرجح لم يُعمل بهما لأنهما متعارضان . فالترك أولى دفعاً للتحكم^(٢). وأيد هذا الرأي العلامة محمد بن إبراهيم الوزير، وناقش الذين يقولون بأن الجرح مقدم على التعديل مناقشة علمية رصينة .

تناول أولاً الجرح المطلق قاتلاً: لانحكم بصحته . بل فأتدته إحداه ريبة تجعلنا نبحت عن حال المجروح، فما تبين رجحانه قدمناه من جرح أو تعديل . وقد يظهر بالبحث سقوط الجرح . وكون الجرح جاء مجملاً احتمال التوقف عن المسارعة إلى تصديقه .

ثم عطف على الجرح المفسر وقال: لاناخذه على أنه من المسلمات، بل ننظر إلى من قيل فيه؛ فإن تَكشَّفتِ الحال عن عداوة أو غضب أو نحوهما جعلت الجرح ينفع ويغلب عليه الضعف الذي يلزم الإنسان مهما علا قدره - لم نصدق الجرح، فالتعديل أقرب إلى التقديم، وإن لم نجد شيئاً من ذلك قدمنا الجرح^(٣).

ووجه الوزير خطابه لمن يقدم الجرح المفسر من الأصوليين، فقال: « أنتم إنما قدمتم الجرح المبين السبب؛ لأنه أرجح فقط، إذ كان القريب في المعقول أن الجرح يطَّلَع على ما لم يطَّلَع عليه المعدل، وفي قبوله حمل الجرح والمعدل على السلامة معاً، ولم يُقدموا الجرح لمناسبة طبيعية بين اسم « الجرح » الذي حروفه الجيم والراء والحاء، وبين صدق من ادعاه . وحينئذ يظهر أن العبرة بالترجيح . فإن هذا الذي أوجب عندكم تقديم الجرح نوع من الترجيح . فإذا انقلبت الحال في بعض الصور، وقامت القرائن على أن التعديل أقوى في ظن

(١) كافل الطبري ص ٤٧ . وكافل لقمان ص ٥٢ . والفواصل ص ٣٦ وجه « أ » . وشرح الكافل لابن حابس ص ٧٠ .
والغاية ج ٢ ص ٦٧ . وإجابة السائل ص ١٢٠ . وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٤ - ٣٤٦ . وشرح الأزهار ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٩ . ود / زهير ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٢) د / زهير ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٣) تنقيح الأنظار بشرح توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤ بتصرف . والروض الباسم ج ١ ص ٩٥ .

الناظر في التعارض، هل كان منكم أو من غيركم فيما يقتضي النظر، هل يعمل بالراجع عنده؟ فذاك الذي قلناه، أو بالمرجوح عنده، فترجيح المرجوح على الراجع خلاف المعقول! ولا منقول هنا يوجب طرح المعقول»^(١).

ثم سأل المحدثين «أليس قد ثبت عندكم أن خبر الثقة بحديث معين مبيّن إذا أعلّ بعلة كثيرة، أو علة واحدة يحصل معها للنقاد ظن قويّ بوجه ذلك الثقة، فإن ذلك يقدح في خبره بأمر معين؛ فكذلك خبره بالجرح المبيّن إنما هو خبر بأمر معين فإذا أعلّ بما يقتضي وقوع الوهم فيه أو العصبية أو القول عن الأمارات الضعيفة فإن ذلك يقدح فيه»^(٢).

الرأي الثامن - يقول بالتعارض، مثل: أن يقول الجارح: فلان شرب خمرا يوم كذا، ويقول المعدل: لقد كان في ذلك الوقت فلان هذا معي في المسجد. فالجرح والتعديل وردا كما ترى على شخص واحد، في وقت واحد. والحكم حينئذ النظر في القرائن والأمارات، فإن ترجّح أحد القولين أخذنا به وإلا أهملنا^(٣).

الرأي المختار:

لا أظن أحدا يُقدّم جرّحا أو غيره وقد تبين له بطلانه، أو على الأقل صدوره نتيجة أسباب أثّرت في الجارح، مثل: فتنة خلق القرآن، وهي الحنة التي تعرض لها الإمام المبجل أحمد بن حنبل. فقد جعلته مندفعاً يجرّح بلا هوادة من يقول: إن القرآن مخلوق. ومثله الجوزجاني الذي أثّر فيه بغضه لمولانا علي كرم الله وجهه ففسد لسانه، وصار يجرّح كل شيعة أو كوفي شَمّ فيه رائحة أمير المؤمنين العطرة. والذي يأخذ الجرح أو التعديل مسلماً -

(١) تنقيح الأنظار بشرح توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦٤-١٦٥ بلفظه.

(٢) تنقيح الأنظار بشرح توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦٥ بلفظه.

(٣) ينظر المعيار ص ١٧٠. وإحكام الأمدي مج ١ ج ٢ ص ٧٩. والمستصفي ج ١ ص ١٦٣. والعضد على مختصر المنتهى ج ٢ ص ٦٦. والمحصول ج ٢ ص ٢٠١. والحاوي ج ٢ ص ٣٢٣. وإجابة السائل ص ١٢٠.

مع ظهور نوعٍ من الملابس التي يتوقف عندها المؤمن الورع - إنما هو متعصب مكابر مغرور، أو من عبّاد المشائخ. والمسألة التي بين أيدينا تحتاج إلى الأناة وتحري الحق، لا تحكيم القواعد، والجمود فوق المصطلحات.

والخروج من المأزق إنما يتم بذكر سبب الجرح والتعديل؛ ليكون المطلع على بيئة من الأمر، وباستطاعته تقدير وجهة السبب. والله أعلم. وقد رجح الشوكاني أن المسألة اجتهادية راجعة إلى حكم المجتهد، فما ترجح له عمل به^(١).

* * *

المطلب الثاني

في

وسائل تجنب التعارض

التعارض الحقيقي ما مر في الرأي الثامن عندما يردّ التعديل والجرح في آنٍ واحد على شخص واحد. وما سواه من الصور فقد تظهر بثوب التعارض، ولكن عند التأمل يتلاشى غبار التعارض بالوسائل التالية:

الوسيلة الأولى - فهُم المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة. فأحمد والنسائي وغير واحد يقولون: «حديثٌ منكرو»، ومرادهم تَفَرَّدُ الراوي به. ومن ذلك رواية أفلح بن حميد حديثين: الأول - أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «أشعر»^(٢). والثاني - أنه وَقَّتَ لأهل العراق ذات عِرْق^(٣). فقال فيه أحمد: روى حديثين مُنكَرَيْنِ. ولكن الذهبي يقول: وَثَّقَهُ

(١) ينظر إرشاد الفحول ص ٦٩.

(٢) أشعر الهدى إذا طعن في سنامه الأيمن حتى يسيل منه دم ليعلم أنه هدي. مختار الصحاح ص ٣٣٩.

(٣) اسم جبل صغير مشرف على وادي العقيق على بعد مرحلتين من مكة، يُحْرَمُ منه للحج أو العمرة مَنْ أَتَى =

ابن معين وأبو حاتم. وقال ابن صاعد: وكان أحمد ينكر عليه.

فالذي يخفى عليه اصطلاحهم يَعْتَبِرُ إنكارَ أحمدَ جرحاً ويقدمه على التعديل، مع أن أحمد لم يقصد سوى أنه تَفَرَّدَ. فالرجل غير مجروح. قال ابن حجر: «وهو مما ينبغي التيقُّظُ له»^(١). أما البخاري إذا قال: «منكر الحديث» فمراده لا تحل الرواية عنه. عكس الاصطلاح الأول^(٢). ويقاس على هذا غيره^(٣).

الوسيلة الثانية - معرفة التاريخ. نحو أن يقول الجارح: اغتصب شيئاً، ويقول المعدل: ولكنه قد رد المغصوب وندم وحسنت توبته. فالجرح قد انتفى يقيناً. ومن هذا القبيل جرح الراوي بسوء الحفظ والاختلاط آخر عمره. ومعرفة تاريخ الاختلاط يخلصنا من التعارض. فما رواه قبل التَّغْيِيرِ فهو صحيح^(٤). وقد ذكر الحافظ ابن حجر جماعة من هؤلاء^(٥).

= من جهة الشرق، كالعراق والخليج. ينظر كتاب الحج والعمرة للسيد العلامة مجد الدين بن محمد بن منصور الحسيني المؤيدي أطال الله في عمره ص ١٥. والفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي. سلسلة حديثه. تأليف د/ مصطفى الحن. ود/ مصطفى البغا. وعلي الشريجي ج ٢ ص ١٣٠. ومجموعة العبادات على مذهب الامام أبي حنيفة. تأليف أحمد عز الدين البيانوني ص ٢٠٥. والحج على مختلف المذاهب. تأليف العلامة محمد جواد مغنية ص ٣٢. وإتحاف المسلمين بما تيسر من أحكام الدين علم ودليل. تأليف عبدالعزيز محمد السلطان ج ٢ ص ٣٢٠.

(١) مقدمة ابن الصلاح مع حاشيتها للعتز ص ٨٠. وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٢٧. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ٦. والرفع والتكميل وحاشية أبي غدة عليه ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٢) الرفع والتكميل ص ٢١٠.

(٣) ينظر الرفع والتكميل مع حاشية أبي غدة ص ١٩١ وما بعدها، والكتاب مفيد جدا.

(٤) ينظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦٧. والأحدب ج ٢ ص ٥٦٠-٥٦١.

(٥) ينظر هدي الساري ج ٢ ص ١٣٠ في ترجمة سعيد بن أبي عروبة. وص ١٤٦ عبد الوهاب الثقفي. وص ١٥٤ عمرو بن عبد الله السبيعي. وص ١٤٨ عطاء بن السائب.

ومن وجوه إزالة التعارض في هذه الصورة أن يَصْدُرَ من النَّاقِدِ قول ثم يتغير اجتهاده، فيقول قولاً مخالفاً، فالعبرة بالمتأخر^(١).

الوسيلة الثالثة - أن يكون المجروح إماماً عظيم الشأن، فالجرح فيه لا يعارض عدالته^(٢). فإذا صحَّ ما قاله مصعب بن الزبير: إن مالكا كان لا يروي عن جعفر الصادق حتى يضمه إلى آخر، وما قاله علي بن المديني: أن يحيى بن سعيد القطان سئل عنه فقال: في نفسي منه شيء، ومجالد أحب إلي منه^(٣) - فَقَوْلُ يحيى أو غيره يؤخذ به في الدلالة على نقصان قدر قائله، أما من قيل فيه وهو مولانا الإمام جعفر الصادق بن مولانا محمد الباقر بن مولانا زين العابدين علي بن مولانا سبط رسول الله الحسين بن مولانا الإمام علي عليهم السلام - فأجل قدراً وأرفع مكاناً من أن يصل إليه يحيى بن سعيد أو غيره. وكذا مَنْ يَطْعُنُ في الإمام أبي حنيفة أو غيره من أئمة الإسلام الكبار، فما ضر إلا نفسه، ولا يلحق الجرح إلا بقائله؛ لأن هؤلاء الأئمة قد زَكَّتْهُمْ كُلُّ الأُمَّة، فهل يقدر على جرحهم فرد أو أفراد!؟

الوسيلة الرابعة - أن يصدر الجرح نتيجة غضب وانتقام^(٤) أو عداوة وعصبية^(٥) أو

(١) ينظر الرفع والتكميل مع حاشيته ص ٢٦٢-٢٦٤. والميزان ج ١ ص ١٦٠ ترجمة بكر بن خنيس الكوفي العابد.

(٢) ينظر تنقيح الأنظار بشرح توضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦١-١٦٣. والفواصل ص ٣٦ وجه «أ». وإجابة السائل ص ١١٩.

(٣) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٠٣-١٠٤.

(٤) مثل قول مالك في محمد بن إسحاق صاحب السيرة: إنَّه دجال من الدجاجة. وسببه أن ابن إسحاق أغضبه لما قال: اعرضوا علي حديث مالك فانا بيطاره. فغضب مالك وقال ما قال. وابن إسحاق جليل القدر، في رتبة سامية. قال شعبة: إنه أمير المؤمنين في الحديث. وأثنى عليه مَنْ هم في رتبة مالك. ينظر تهذيب الكمال ج ٢٤ ص ٤١٥. والميزان للذهبي ج ٣ ص ٢١-٢٢. وتنقيح الأنظار مع التوضيح ج ٢ ص ١٦٥. وتأريخ بغداد ج ١ ص ٢٢٣ وما بعدها.

(٥) مثاله ما يصنع الجوزجاني ونحوه في الشيعة. ومثله ابن سعد الذي قلد الواقدي في انحرافه عن أهل العراق =

تعنت^(١)، أو اختلاف مذهب أو حسد^(٢)، فالجرح مع هذه الملابسات لا يعارض التعديل.

الوسيلة الخامسة - من وسائل درء التعارض - عَدْمُ قصد الناقد التجريح ولا التوثيق، نحو قول ابن معين - لما سئل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ - فقال: «ليس به بأس»^(٣) فقال السائل: هو أحبُّ إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهو لم يُرد أنه ضعيف مطلقاً؛ لأنه قد قال: «لابأس به». وإنما أراد ضعيف بالنسبة لسعيد^(٤).

الوسيلة السادسة - أن يصدر جرح على سبيل المزاح. قيل: اجتمع عفان وعلي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبه وأحمد بن حنبل، فقال عفان: ثلاثة يُضَعَّفُونَ في ثلاثة: علي في حماد بن زيد، وأحمد في إبراهيم بن سعد، وأبو بكر في شريك. فقال له علي ابن المديني: وعفان في شعبة. قال الذهبي: هذا على وجه المزاح والتعنت^(٥) والمباسطة^(٦).

الوسيلة السابعة - أن يُجرح الراوي في حديث بعينه ويوثق فيما سواه^(٧)، أو

= ينظر هدي الساري ج ٢ ص ١٦٤ ترجمة محارب بن دثار. والرفع والتكميل مع حاشية أبي غدة ص ٢٦٤-٢٦٥.

(١) قال الأشج في مجالد بن سعيد الهمداني صاحب حديث علي: إنه شيعي. وقيل لخالد الطحان: لم كم تكتب عن مجالد؟ قال: لأنه كان طويل اللحية. ينظر الميزان ج ٣ ص ٨. ومن التعنت ما رواه صاحب تهذيب الكمال أن غير واحد من العلماء أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق لأسباب منها: أنه كان يتشيع.. فأما الصدوق فليس بمدفوع عنه. ج ٢٤ ص ٤١٦.

(٢) ينظر توضيح الأفكار ج ٢ ص ٢٧٥-٢٧٩.

(٣) «ثقة» على اصطلاحه.

(٤) الرفع والتكميل ص ٢٦٤.

(٥) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٨٠.

(٦) الميزان ج ٣ ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٧) مثل: محمد بن عبيد الطنافسي، وثقه الأئمة وضعفه أحمد، فقال ابن حجر: لعل تضعيف أحمد في

حديث واحد. ينظر هدي الساري ج ٢ ص ١٦٢.

يؤتمن في روايته عن فلان ويَتَّهَمُ في روايته عن فلان آخر^(١).

الوسيلة الثامنة – أن يعدَّلَ بلفظٍ من أدنى مراتب التعديل، ويُجَرَّحَ بلفظٍ خفيفٍ من بداية ألفاظ الجرح التي تلي آخر مراتب التعديل، نحو أن يقال في تعديله: «**صدوق إن شاء الله**». وفي جرحه: «**صدوق لكنه مبتدع**»، أو «**فيه مقال**» أو «**ضعف**» فلا تعارض؛ لأن الفرق بينهما يسير ناتج عن اختلاف النقاد في وضع الراوي بالمرتبة المناسبة، والتفاوت ليس بذی شأن يُذكر^(٢)؛ لأن كلمات التعديل – بعدَ درجة «ثقة» ونحوها، وكلمات الجرح من المرتبة الأولى والثانية، مثل: «**فيه مقال**» أو «**لا يحتج به**» – كُلُّ ذلك يحكمها قانون واحد، وهو عَدَمُ الاحتجاج برواية أصحابها إلا بعد البحث عن روايات تُقَوِّي ما رَوَّه ليصير حجة^(٣).

(١) جاء في ترجمة زياد بن عبد الله البكائي «زياد في نفسه ضعيف، ولكنه من أثبت الناس في كتاب المغازي».

هدي الساري ج ٢ ص ١٢٨. وتقريب التهذيب ج ١ ص ٢٦٨. وتوضيح الأفكار ج ٢ ص ١٦٧. وتهذيب الكمال ج ٩ ص ٤٨٧.

(٢) ينظر الميزان ج ١ ص ٣. وحاشية أبي غدة على الرفع والتكميل ص ١٢٩. والأحذب ج ٢ ص ٥٦٢.

(٣) منهج النقد ص ١١٠-١١٢. والأحذب ج ٢ ص ٥٦٢-٥٦٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني
في
تطبيقات نظرية العدالة
«في الحياة المعاصرة»

القسم الثاني

في

تطبيقات نظرية العدالة

(في الحياة المعاصرة) ^(١)

تمهيد وتقسيم:

ذهب المحدثون والفقهاء إلى مدى بعيد في ضرب القيود على الرواة والشهود، وكان شرط العدالة من أقسى الشروط أثراً، وأبعدّها منالاً، وَقَلَّمَا سَلِمَ رَاوٍ مِنَ اللَّمَزِ، أَوْ مُحَدِّثٌ مِنَ الْغَمَزِ، أَوْ نَجَى شَاهِدٌ مِنَ التَّجْرِيعِ. ولم يكن الشعبي مبالغاً حين قال: «والله لو أصبنا تسعة وتسعين، وغلطنا واحدة لعدّوا علينا تلك الغلطة» ^(٢).

ولولا الحس المرهف لحماة الشريعة لضاعت تعاليم الدين بين ركام من كذب المنافقين، وإثم الحاقدين. ولكنه بدون شك وعد الله إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ^(٣). وقد تحقق هذا الوعد في علم التعديل والجرح، فما من رواية تروى، ولا شهادة تدلى، إلا وتوزن في ميزان النقد ليظهر مالها وعليها. ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾ ^(٤). ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ

^(١) تنبيه: المراد م عبارة: «في الحياة المعاصرة» أن بعض الشروط التي وضعت للراوي أو الشاهد قد فقد بعضها أو جلها، فكيف يمكن التعامل مع ذلك على ضوء المستجدات والعادات التي طرأت على الساحة، ولم تكن موجودة بشكلها الحالي، ولا نعني بعبارة المعاصرة - إفراغ الماضي.

^(٢) ينظر سير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٢٩٤ (١١٣) في ترجمة الشعبي، وعبارته في ص ٣٠٨.

^(٣) ٩: الحجر.

^(٤) ٤٢: الأنفال.

النَّاسَ فَيَمَكْتُ فِي الْأَرْضِ^(١).

وقد كان جديراً بمن سَلِمَ من لَفَحِ الجرح والتحف ثوب العدالة أن يُقْبَلَ راوياً وشاهداً دون عائق؛ كان هذا هو المؤمل بعد الامتحان الصعب والسفر الشاق في درب العدالة الطويل. إلا أن الكلام الآن مع عدل أحاطت به تهمة أثارت حوله علامة استفهام، ذلك لأن الراوي أو الشاهد يشار إليه بأصابع الاتهام، بسبب أن في روايته أو شهادته منفعةً يجرها، أو مضرّةً يدفعها أو يسببها للغير.

هذا هو ما نعالجه في هذا القسم، كما نعالج الشهادة بين المختلفين في الدين، باعتبار أن العدالة لا وجود لها؛ لكن المعاملات ترغم على قبول المتخالفين عند الحاجة. وستكون الدراسة في بابين:

الباب الأول – في الموانع من شهادة العدول لقراءة أو نحوها.

الباب الثاني – في اختلاف الدين وأثره على الشهادة.

(١) ١٧ : الرد.

الباب الأول

في

أثر القرابة ونحوها على الشهادة

تمهيد وتقسيم :

سنلاحظ في هذا الباب أن المشكلة ليست حول فقدان شرط من شروط العدالة في الشهود؛ لكن المشكلة أن شهادة العدل يكتنفها نوع من الشك والريبة تجعلنا على الأقل نتمهل في قبولها بسبب القرابة أو الشراكة أو الصداقة أو العداوة بين الشاهد والمشهد له أو عليه .

والخلاصة أننا نتريث في قبول الشهادة إذا كانت تجر نفعاً، أو تدفع ضرراً، أو تقرر فعلاً، وبناءً عليه فسنعلم الباب إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول – في القرابة والزوجية وأثر ذلك على الشهادة .

الفصل الثاني – في الشهادة التي تجر نفعاً أو تدفع ضرراً أو تقرر فعلاً .

الفصل الثالث – في الصداقة والعداوة وتأثير ذلك على الشهادة .

الفصل الأول

في

القراة والزواجية وأثر ذلك على الشهادة

تمهيد وتقسيم :

رأينا صنيع المحدثين في رواية العدل الثقة عندما يكون داعية إلى مذهبه . والداعية إلى مذهبه ربما جازف بالرواية كذبا تحت حماسه لنصرة رأيه وتأييد مذهبه . والفقهاء صنعوا مثل ذلك مع الشاهد إذا أحاطت به عاطفة القراة أو علاقة الزوجية ؛ حيث يرون في ذلك مدعاة للبحث والتحري . ولهم في ذلك مذاهب نتحدث عنها في سياق تقسيمنا لهذا الفصل الذي سيتضمن ثلاثة مباحث .

المبحث الأول - في شهادة الفروع للأصول والعكس .

المبحث الثاني - في شهادة الأخ لأخيه .

المبحث الثالث - في شهادة الزوجين لبعضهما البعض .

المبحث الأول

في

شهادة الفروع للأصول والعكس^(١)

تحتل قرابة الأبناء لآبائهم والآباء لأبنائهم واجهة الموانع من قبول شهادة بعضهم لبعض، عند من يرى فيها تهمة مانعة. ويُقابل هذا المذهب مذهب لا يرى مانعا من قبول شهادة الأب لابنه والابن لأبيه.

المذهب الأول - للقاسمية والناصرية من الزيدية، ويقال لهم: العترة. قالوا: يصح أن يشهد الوالد لولده والعكس. واشترط عثمان البتي أن يكون الشاهد عدلا مهديا فاضلا، كأنه اشترط في هذا الموضع في باب العدالة أزيد مما يشترط في غيره، وهو رأي كثير من أهل البيت^(٢).

وقال بقولهم عمر وشريح في رواية، وعمر بن عبد العزيز وداود الظاهري وأبو محمد

^(١) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٥-٣٦. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٨. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. والبيان ج ٤ ص ٢٢٣. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٠. وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٣. وشرح نكت العبادات، في الفقه الهادي تأليف القاضي جعفر بن عبد السلام، يورد المسألة مع دليلها وقد نفع الله به طلاب العلم أيما نفع - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ص ٣٢٣. والروض النضير ج ٤ ص ٩٢. والاعتصام ج ٤ ص ٤٦١. ونيل الأوطار مج ٤ ص ٨٩٢-٢٩٣. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥. والبدائع ج ٦ ص ٢٧٢. وشرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٧٧. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٠٩. وخاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨. وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٣-٤٦٤. والمغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٤. وتفسير القرطبي مج ٣ ص ٢٦٣-٢٦٤. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٥-١٠١. وبلغية السالك ج ٤ ص ٣٥٠. والمهذب في فقه الشافعي ج ٢ ص ٣٣٠. والزين ج ٢ ص ٣٥١.

^(٢) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥.

ابن حزم، وأهل الظاهر، وقول للشافعي، وأبو ثور والمزني، وابن المنذر^(١)، وإسحاق في رواية^(٢)، وابن القيم^(٣)، وأبو علي الطبرسي من الإمامية^(٤).

والمختار في المذهب الزيدي عدم صحة شهادة الأب لابنه الصغير، وسبب ذلك - والله أعلم - أن للصغير مكانا في قلب والده ليس للكبار من الحنان الزائد الذي لا يؤمن من معه من الميل والشهادة له، ثم إن ولاية الصغير لوالده فهو كمن يشهد لنفسه، وتصح لابنه الكبير، لأن الحنان أخف تقريبا، وربما لكون الكبير مستقلا، وتصح من الابن للأب كما تقدم^(٥).

ورواية ثانية عن أحمد أن شهادة الابن لأبيه مقبولة، لدخوله في عموم النصوص القرآنية المذكورة في أدلة هذا القول لأن مال الوالد كمال الأب، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت ومالك لأبيك»، فكانت شهادته كشهادة المرء لنفسه^(٦).

ورواية ثالثة أنه يقبل من الفروع للأصول والعكس فيما لا تهمة فيه، كالنكاح والطلاق والقصاص، والمال إذا كان مستغنى عنه لعدم انتفاع أحدهما بما يثبت للآخر فلا توجد تهمة^(٧).

(١) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٥-٣٦. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٨. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. والبيان ج ٤ ص ٢٢٣.

وشرح الأثر ج ٣ ص ٣٤٠. وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٣. والمهذب ج ٢ ص ٣٣٠.

(٢) مغني ابن قدامة ج ٢ ص ٦٤.

(٣) أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٥-١٠١.

(٤) مجمع البيان مج ٢ ص ٥٥٧.

(٥) ينظر التاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. وشرح الأزهاري ج ٣ ص ١٩٨. وشرح الأثر ج ٣ ص ٣٤١.

(٦) الحديث ضعيف كما أفاد السيوطي في الجامع الصغير ج ١ ص ٣٦٥ رقم ٢٧١٢. ورواه ابن حبان ج ١ ص ٣١٦.

رقم ٤١١ عن عائشة. وسيأتي تخريجه.

(٧) ينظر مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٤. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٨.

فهذا الاتجاه يجيز الشهادة من الفرع لأصله والعكس، وكذا عليه.

الدليل - استدل أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

القرآن الكريم:

أ- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(١).

ب - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢).

ج- ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣).

وجه الدلالة:

دلت النصوص الكريمة بعمومها على دخول الآباء والأبناء وجميع الأقارب كدخول الأجانب، ودلت بشمولها على قبول العدل الرضى قريباً أو بعيداً^(٤). ولأن القريب مسلمٌ عدل غير خصم ولا عدو للمشهود عليه - جازت شهادته لصاحبه كالأجنبي^(٥).

قال ابن القيم: لم يستثن الله سبحانه ولا رسوله من ذلك أبا ولا ولداً ولا أخاً ولا قرابة، ولا أجمع المسلمون على استثناء أحد من هؤلاء؛ فتلزم الحجة بإجماعهم^(٦). وقوله سبحانه وتعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(٧).

(١) ٢٨٢: البقرة.

(٢) ١٠٦: المائدة.

(٣) ٢: الطلاق.

(٤) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٦.

(٥) شرح نكت العبادات ص ٣٢٣.

(٦) أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٦-٩٧.

(٧) ١٣٥: النساء.

وهذا النص يدل على إجزاء الشهادة ولو من قريب لقريبه، له أو عليه؛ لأن الشهادة حق لله أولاً يجب القيام به، وثانياً حق للمخلوق. والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ﴾^(١). وفي قول الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾^(٢).

ودلالة النص الكريم أنه يحث على الإحسان إلى أصناف عديدة، منهم الوالدان على حد سواء. فلماذا خصَّ الوالد بالتهمة إذا شهد لولده أو العكس؟ فلو كان رد الشهادة إنما هو للتهمة فلا وجه لربطها بالأبوة والبنوة والقربة. فالتهمة تَضْرِبُ الشهادة بالرغبة أينما كانت. ولو قيل: إن القربة مظنة التهمة - لقليل: إن المظنات كثيرة: كشهادة التلميذ لأستاذه، والمتصدق عليه للمتصدق، والمرؤوس لرئيسه. ولا قائل بمنع هذه الطوائف إلا إذا لحق خلل بالعدالة. وما من شك أن التحري مطلوب، وإلقاء الضوء على الشاهد لاختبار متانة عدالته في هذه المواطن أمر أكثر أهمية^(٣).

الدليل من السنة:

استدلوا من السنة بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «شاهدك أو يمينه»^(٤).

(١) ٢٨٣: البقرة.

(٢) ٣٦: النساء.

(٣) ينظر في هذا المعنى أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧. والحلى ج ٨ ص ٦٠٦ مسألة ١٧٩٣.

(٤) البخاري ج ٢ ص ٨٨٨ رقم ٢٣٨٠. والمسند ج ٨ ص ١٩٦ رقم ٢١٩٠٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ٢٦١.

والجامع الصغير ج ٢ ص ٤٤ رقم ٤٨٥٥ - عن ابن مسعود. وكنز العمال ج ٦ ص ١٨٧ رقم ٥٢٨٤ عنه أيضاً.

وشرح التجريد ج ٣ ص ١٢٥.

ووجه الدليل : أنه لم يستثن والدًا ولا ولدًا، فاقتضى ذلك جواز شهادة الولد لوالده، والوالد لولده^(١).

ومن الأثر:

أولاً - روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه. وروي مثل هذا عن سعيد بن المسيب^(٢).

ثانياً - روي عن ابن شهاب الزهري أنه قال : لم يكن يُتَّهَمُ سلف المسلمين الصالح في شهادة الوالد لولده، ولا الولد لوالده، ولا الأخ لأخيه، ولا الزوج لأمراته^(٣). ثم دَخَلَ الناس بعد ذلك^(٤)، فظهرت منهم أمور حملت الولاة على اتهامهم، فَتَرِكَتْ شهادة مَنْ يُتَّهَمُ إِذَا كَانَتْ مِنْ قَرَانَةٍ، وصار ذلك من الولد والوالد والأخ والزوج والمرأة، لم يتهم إلا هؤلاء في آخر الزمان^(٥).

ثالثاً - روي عن عمر بن عبد العزيز أنه أجاز شهادة الابن لأبيه إذا كان عدلاً.

رابعاً - قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا شعبة عن ابن أبي ذئب عن سليمان، قال :

(١) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥.

(٢) أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧. والمحلى ج ٨ ص ٥٠٦. مسألة ١٧٩٣.

(٣) قال ابن العربي: وتاولوا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ

أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ «١٣٥: النساء» أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٧.

(٤) الدَّخْلُ: ضد الخرج، والدَّخْلُ أيضا: العيب والريبة. ومن كلامهم:

تَرَى الْفَتْيَانَ كَالنَّخْلِ وَمَا يُدْرِيكَ بِالدَّخْلِ

وكذا الدَّخْلُ بفتح الحاء، يقال: هذا الأمر فيه دَخْلٌ، ودَغَلٌ بمعنى، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا

بَيْنَكُمْ﴾ «٩٤: النحل» أي مكرًا وخديعة. مختار الصحاح ص ٢٠٠-٢٠١.

(٥) أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧. والمحلى ج ٨ ص ٥٠٦، مسألة ١٧٩٣. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٧. ومجمع

البيان مج ٢ ج ٥ ص ٢٥٧.

شهدت لأمي عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقضى بشهادتي^(١).

قال ابن حزم وابن القيم: فهؤلاء عمر بن الخطاب وجميع الصحابة، وشريح وعمر ابن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، يجيزون شهادة الابن لأبيه، والأب لابنه، وبهذا يقول إياس بن معاوية وعثمان البتي وإسحاق بن راهويه وأبو ثور والمزني وأبو سليمان وجميع أصحابنا (الظاهرية)^(٢).

المذهب الثاني - يمنع من قبول شهادة الفرع لأصله والعكس.

قال ابن رشد: فمما اتفقوا عليه ردُّ شهادة الأب لابنه والابن لأبيه وكذلك الأم لابنها وابنها لها^(٣). وكلامه يوهم إجماع العلماء، وليس كذلك، فقد تقدم ذكر المخالف لهذا، حتى هو نفسه ذكر الطائفة المخالفة لهذا القول. وأقطاب هذا المذهب هم المالكية^(٤) والشافعية ماعدا أبا ثور والمزني. وللشافعية بعض الاستثناءات^(٥). والمشهور في المذهب الحنبلي لاتقبل من أحدهم للآخر وتقبل عليه^(٦). وأمَّا الحنفية^(٧) ويروى عن زيد بن علي والمؤيد بالله والحسن البصري والشعبي والإمام يحيى من الزيدية والثوري والنخعي وإسحاق

(١) المحلى ج ٨ ص ٥٠٧، مسألة ١٧٩٣. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٥٠٧، مسألة ١٧٩٣. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧.

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٦٤.

(٤) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨. وبلغة السالك ج ٤ ص ٣٥٠.

(٥) المذهب ج ٢ ص ٣٣٠. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٤. والتجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٣٤.

(٦) الكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٨. والمغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٤-٦٥. والإنصاف في معرفة الراجح من

الخلاف على مذهب الإمام الميجل أحمد بن حنبل ج ١٢ ص ٦٦.

(٧) البدائع ج ٦ ص ٢٧٢. وشرح فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٧. والهداية شرح البداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢٢.

ابن راهويه وأبي عبيد والأوزاعي، ويميل إليه كلام الحسن الجلال من الزيدية ^(١) - فهؤلاء كلهم قائلون بالمنع من القبول.

قال ابن حزم: ورؤينا من طريق لاتصح عن شريح أنه لا يقبل الأب لابنه والعكس، ولا أحد الزوجين للآخر ^(٢). وعزا للأوزاعي والثوري وأحمد وأبي عبيد قبول الجد والجدة لأولاد بنيهما وأولاد بنيهما لهما ^(٣). وروى المقدسي للإمام أحمد ثلاث روايات:

الأولى - المنع. الثانية - القبول. الثالثة - قبول الولد لوالده ومنع الأب لابنه ^(٤). أما شهادة أحدهما على الآخر فهي مقبولة على المختار من المذهب الشافعي ^(٥).

الدليل:

استدل هؤلاء لما ذهبوا إليه من عدم قبول شهادة الأقارب، بما روي من طريق أبي عبيد «أخبرنا مروان بن معاوية عن يزيد الجزري قال: أحسبه يزيد بن سنان، عن الزهري عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظنين في ولاء أو قرابة ولا مجلود في حد» ^(٦).

وعند الترمذي، حدثنا قتيبة حدثنا مروان الفزاري عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تجوز

^(١) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٥. والبيان ج ٤ ص ٢٢٣. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٨. وشرح الأئمار ج ٣ ص ٣٤٠. والروض النضير ج ٤ ص ٩٢. والمغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٤-٦٥. والمحلى لابن حزم ج ٨ ص ٥٠٦، مسألة ١٧٩٣. ونيل الأوطار ج ٤ ص ٨٢٢. وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٣.

^(٢) المحلى ج ٨ ص ٥٠٥، مسألة ١٧٩٣.

^(٣) المحلى ج ٨ ص ٥٠٥، مسألة ١٧٩٣.

^(٤) ينظر الكافي ج ٤ ص ٥٢٨.

^(٥) المهذب ج ٢ ص ٣٣٠.

^(٦) راوه ابن حزم في المحلى ج ٨ ص ٥٠٧، مسألة ١٧٩٣. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٥-٩٦.

شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا مَجْلُودٍ حَدًّا وَلَا مَجْلُودَةٍ وَلَا ذِي غِمْرٍ - أَيْ عَدَاوَةٍ - عَلَى أَخِيهِ،
وَلَا مُجَرَّبٍ شَهَادَةٍ، وَلَا الْقَانِعِ أَهْلَ الْبَيْتِ لَهُمْ، وَلَا ظَنِّينَ فِي وَلَا عٍ وَلَا قَرَابَةٍ»^(١).

قال الفزاري: القانع التابع. قال الترمذي عَقِبَ الحديث: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن زياد الدمشقي، ويزيد يُضَعَّفُ في الحديث^(٢)، ولا يُعْرَفُ هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه. وفي الباب عن عبد الله بن عمرو قال: ولا نعرف

^(١) سنن الترمذي ج ٤ ص ٤٧٣، رقم الحديث ٢٢٩٨، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته. ونصب الراية عنه ج ٤ ص ٨٣. قال الترمذي: واختلف أهل العلم في شهادة الوالد للولد، والولد لوالده، ولم يجز أكثر أهل العلم شهادة الوالد للولد ولا الولد للوالد. وقال بعض أهل العلم إذا كان عدلا فشهادة الوالد للولد جائزة. وكذلك شهادة الولد للوالد. ولم يختلفوا في شهادة الأخ لأخيه أنها جائزة، وكذلك شهادة كل قريب لقريبه. سنن الترمذي المذكور. وفي بلوغ المرام لابن حجر ص ٢٩٠ عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غِمْرٍ (حقّد وشحناء) على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع (الحادم) لأهل البيت» رقم ١٤٢٩. وفي سنن أبي داود من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم «أنه ردّ شهادة الخائن والخائنة وذي الغمر على أخيه، ورد شهادة القانع لأهل البيت، وأجازها لغيرهم». ورواية أخرى «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه» ينظر سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٤-٤٦ رقم ٣٦٠٠-٣٦٠١.

^(٢) قال الحافظ: يزيد بن زياد أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، متروك. ينظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٣٦٤. وفي المحلى عن يزيد الجزري، قال: أحسبه يزيد بن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم «لا تجوز شهادة خائن... إلخ» ثم انتقد المروي والراوي، ومن جملة ما قال: أولها: أنه لا يصح؛ لأنه عن يزيد وهو مجهول، فإن كان يزيد بن سنان، فهو معروف بالكذب. ثم انتقد تفريقهم بين الأقارب حيث منعوا شهادة البعض وأجازوا شهادة البعض الآخر، إلى آخر ما ذكر. ج ٨ ص ٥٠٧، مسألة ١٧٩٣. وفي نيل الأوطار: الشامي. مج ٤ ج ٨ ص ٢٩١. وفي الميزان ج ٣ ص ٣١١ ذكر الحديث بإسناده، فقال: مروان بن معاوية أخبرنا يزيد الدمشقي، ويقال: ابن زياد الشامي، عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود في حد ولا ظنين ولا ذي غمر على أخيه». قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الترمذي وغيره: «ضعيف»، وقال النسائي: «متروك الحديث».

معنى هذا الحديث، ولا يصح عندي من قبل إسناده. والعمل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقربته. وجاء في أصول الأحكام عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام أنه قال: «لا تجوز شهادة مُتهم، ولا ظنين، ولا محدود في قذف، ولا مجرب في كذب، ولا جارٍ إلى نفسه، ولا دافع عنها»^(١).

وفي الاعتصام^(٢) عن الجامع الكافي مرفوعاً «لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، ولا تجوز شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيدته...» الحديث. وفيه عن الجامع الكافي «لا تجوز شهادة ذي الظنة والحنة».

وفيه عن الجامع الكافي أيضاً: «لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود في حد، ولا ذي إحنة، ولا مُجربٍ عليه شهادة الزور، ولا القانع من أهل البيت، ولا ظنين في وكى، ولا قرابة». وفيه نسبة إلى الشفاء «لا تقبل شهادة ذي الظنة ولا العدو على عدوه ولا تقبل شهادة الغمر على أخيه». وفيه عن الشفاء، عن طلحة بن عبيدالله أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ أمر منادياً ينادي «ألا لا تُجَازَ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِينٍ».

وجه الدلالة: يرى المانعون من شهادة الفرع لأصله، والأصل لفرعه؛ أن السبب في المنع هو التهمة بسبب القرابة، والحديث يفيد ذلك في قوله: «ولا ظنين في قرابة». والظنين هو المتهم. وما بينهما من القرب منع من الشهادة؛ لأن الولد جزء وبعض من والده، فلا يُقتل والد بولده، ولا يُحدُّ بقذفه، ولا يثبت عليه في الذمة دَيْنٌ عند جماعة من أهل العلم، ولا يطالب به، ولا يحبس من أجله. واعتبروا الولد جزءاً من أبيه ولا تصح شهادة المرء في جزئه. قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءاً﴾^(٣)، أي ولداً، إذ قالوا: الملائكة بنات الله،

(١) ذكره في باب الشهادات مخطوط - بدون ترقيم.

(٢) ج ٤ ص ٤٦٧، فصل في ذكر من لا تقبل منه الشهادة.

(٣) ١٥: الزخرف.

فجعلوهم جزءاً له وبعضاً منه، كما يكون الولد بضعةً من والده وجزءاً له^(١). وهو أيضاً نفسه.

وقد استشفوا ذلك من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾^(٥)، حيث ذكر النص الكريم بيوت الآباء والإخوة ونحوهم، ولم يذكر بيوت الأبناء، لدخولها في بيوتكم؛ لأنه مامن شك أن الابن أقرب من كل من ذكر، وليس هناك حاجة لذكره لدخوله^(٦). وفي قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَإِنَّ وَلَدَهُ مِنْ كَسْبِهِ»^(٧) تأكيد لهذا المعنى. فكيف يشهد الإنسان لكسبه؟ وافتتان الإنسان بولده وشغفه به كافٍ في تجسيد التهمة. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾^(٨). وفي الحديث: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»^(٩). كل هذه الآيات والآثار يراود من

(١) الكشف ج ٤ ص ١٨٩.

(٥) ٦١: النور.

(٦) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٦. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٧. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٠٩.

(٧) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥. والجامع الصغير ج ١ ص ٢٩٦ رقم ٢٢٠٥ - عن عائشة، وصححه. وابن ماجه عنها ج ٢ ص ٧٢٣ رقم ٢١٣٧ كتاب التجارات. والحاكم ج ٢ ص ٤٦. وابن ماجه ج ٢ ص ٧٦٩ رقم ٢٢٩٠. والنسائي مج ٤ ج ٧ ص ٢٤١ رقم ٤٤٥٠ و ٤٤٥١ و ٤٤٥٢. والترمذي ج ٣ ص ٦٣٩ رقم ١٥٨. والبيهقي ج ٧ ص ٤٧٩ و ٤٨٠ باب نفقة الوالدين. ومسنند أحمد ج ٩ ص ٢٧١ رقم ٢٤٠٨٧ وص ٤٤٦ رقم ٢٥٠١١ وص ٥١٠ رقم ٢٥٣٥١ وص ٥٦٧ رقم ٢٥٦٦٨، وج ١٠ ص ٤٦ رقم ٢٥٩٠٣. وتاريخ البخاري ج ١ ص ٤٠٧. (٨) ١٥: التغاين.

(٩) أخرجه ابن حبان في صحيحه ج ١ ص ٣١٦ رقم الحديث ٤١١ عن عائشة. والجامع الصغير ج ١ ص ٣٦٥ رقم ٢٧١٢، عن جابر، وسمرة وابن مسعود، وقال: ضعيف. والمحلى ج ٨ ص ٥٠٨. وقال: خبر ثابت. ومعالم السنن على أبي داود ج ٤ ص ٢٥. وأعلام الموقعين بهذا المعنى ج ١ ص ٩٦. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥. =

الاستدلال بها تأكيد القربة التي تُعدُّ الشهادة معها شهادةً للنفس . وشهادة المرء لنفسه أو لجزئه أو بعضه مظنة التهمة . قال ابن العربي : « وما روى قط أحد أنه نفَّذَ قضاءً بشهادة ولد لوالده ولا والد لولده » .

وما روي من قبولها عند السلف الصالح إنما هو بمعنى المسامحة ، يعني أنهم كانوا لا يصرحون بردها ولا يُحذِّرون منها لصلاح الناس ، فلما فسدوا وقع التحذير ، ونَبَّه العلماء على الأصل ، فظن من تغافل أو غفل أن الماضين جوزوها وما كان ذلك قط^(١) . والتهمة ههنا ليست تهمة كذب ولا فسق ، وإنما بسبب القربة القريبة صار الشاهد مثل المدَّعي لنفسه ، والمدعي لنفسه مهما كانت قدمه راسخة في العدالة فلا يجوز تصديقه فيما يدعي لنفسه من غير شهادة إن طالبه الخصم بها .

وقد طبَّق النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ هذا المبدأ على نفسه في قصةٍ حدثت له ؛ إذ روي أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ ابتاع من أعرابي فرساً ، ثم أنكر الأعرابي ، وجعل يقول هلم شهيدا يشهد أنني قد بايعتك ، فجاء خزيمة بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه وقال : أشهد أنك بايعته . فأقبل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ على خزيمة فقال : « بِمَ تَشْهَدُ ؟ » ، فقال : بتصديقك يا رسول الله . فجعل النبي صلى الله عليه وآله شهادة خزيمة بشهادة رجلين^(٢) .

= والمسند ج ٢ ص ٦٤٩ رقم ٦٩١٩ . وابن ماجه ج ٢ ص ٦٧٩ رقم ٢٢٩١ ورقم ٢٢٩٢ . ومختصر زوائد البزار ج ١ ص ٥٣٦ رقم ٩٣٩ وص ٥٣٧ رقم ٩٤٠ ورقم ٩٤١ . ونصب الراية ج ٣ ص ٣٢٧ .

^(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٧-٥٠٨ بلفظه مع تصرف طفيف .

^(٢) أحكام القرآن السابق ج ١ ص ٥١٠ . وينظر قصة شهادة خزيمة في أسد الغابة ج ٢ ص ١١٤ . والإصابة ج ١ ص ٤٢٥ .

والاستيعاب مع الإصابة ج ١ ص ٤١٦ . وكنز العمال ج ١٣ ص ٣٧٩ . وذكر رواية أخرى أن يهودياً جاء يتقاضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له : « قد قضيتك » ، فقال اليهودي : بَيِّنْتُكَ ؟ ، فشهد خزيمة أنه قد قضا . رقم الاحاديث ٣٦٠-٣٧٠-٣٧٠ . ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٣٢٠ . والتاريخ الكبير للبخاري ج ٣ ص ٢٠٥ =

ووجه الدليل من هذه الواقعة هو إقرار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ للأعرابي في مطالبته بالشهادة، ولم يقل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أنا مصدق فيما أدعي، مع أنه الصادق المؤتمن على وحي الله.

قال الخطابي في معنى الحديث: إن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حكم على الأعرابي بعلمه، وهو البار الصادق، وجاءت شهادة خزيمه مؤكدة^(١). ولا يعني أن نضع هذا الحديث في غير موضعه، وأن نشهد لمن عرفنا صدقه؛ لأن قصة خزيمه خاصة برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، أما غيره فلا، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لو أعطيت الناس بدعواهم لادّعى ناس دمآء رجال وأموالهم، ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر»^(٢).

= والمستدرک ج ٣ ص ٣٩٦. وسیر أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٨٥. مع تعليق محققه: شعيب الأرناؤوط. والطبراني ج ٤ ص ٨٢ رقم ٣٧١٢ وج ٥ ص ١٢٨ رقم ٤٨٤١. والقصة عند أبي داود أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ابتاع فرسا من أعرابي، فاستتبعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ليقضيه ثمن فرسه، فأسرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المشي، وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيسأموهونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ابتاعه، فنادى الأعرابي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقال: إن كنت مبتاعا هذا الفرس وإلا بعته، فقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حين سمع نداء الأعرابي فقال: «أوليس قد ابتعته منك؟»، فقال الأعرابي لا والله ما بعته، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «بلى قد ابتعته منك»، فطفق الأعرابي يقول: هلم شهيدا، فقال خزيمه بن ثابت: أنا أشهد أنك قد بايعته، فأقبل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على خزيمه فقال: «بِمَ تشهد؟»، فقال: بتصديقك يا رسول الله. فجعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شهادة خزيمه بشهادة رجلين. سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٢ رقم ٣٦٠٧. وسنن النسائي ج ٧ ص ٣٠٢ رقم ٤٦٤٧.

(١) في كتابه معالم السنن على أبي داود ج ٤ ص ٣٢ بمعناه.

(٢) البخاري ج ٤ ص ١٦٥٧ رقم ٤٢٧٧ عن ابن عباس. وكنز العمال ج ٦ ص ١٨٧ رقم ١٥٢٨٥ عن ابن عباس أيضا. وبلوغ المرام لابن حجر ٢٩١ رقم ١٤٣٦. والمسند ج ٨ ص ٢٠٥ رقم ٢١٩٤.

موازنة بين المذهبين :

قوة المذهب الأول تأتي من عموم القرآن الدالة على قبول العدل كأئنا من كان، ومن اعتراف الجميع بأن السلف الصالح ما كانوا يردون شهادة القريب لقريبه، وإنما رُدَّت حين دخل الناس^(١). والتضعيف الموجه لحديث يزيد بن زياد أعطى هذا المذهب ترجيحاً أكبر؛ لأن المخصَّصَ الوحيدَ هو هذا الحديث.

قال الترمذي: «وفي الباب عن عبدالله بن عمرو، قال: ولا نعرف معنى هذا الحديث، ولا يصح عندي من قبل إسناده. والعمل عند أهل العلم في هذا أن شهادة القريب جائزة لقريبته. واختلف أهل العلم في شهادة الوالد للولد والولد لوالده، ولم يجز أكثر أهل العلم شهادة الوالد للولد ولا الولد للوالد. وقال بعض أهل العلم: إذا كان عدلاً فشهادة الوالد للولد جائزة، وكذلك شهادة الولد للوالد»^(٢). يضاف إلى التضعيف المنصب على الحديث ضعف آخر وهو عدم دلالة على المراد، فلو سلمنا صحة الحديث لما أفاد المستدل به على منع شهادة الفرع لأصله والعكس، فغاية ما فيه من دليل هو ردُّ شهادة القريب لقريبه عندما يُنَّ يكون ظنيماً - أي متهماً - ولا خلاف في رد الشهادة عند ما تطرأ شبهة.

والحديث قد ذكر أن الشبهة تأتي من القانع لأهل البيت ومن الولاء ومن القرابة، ولم يخص قرابة دون قرابة. فأى قرابة جلبت معها تهمة فالشهادة مردودة. وتخصيص المنع وإلصاق التهمة بشهادة الولد لوالده والعكس تخصيص بغير دليل، بل ألغى المستدلون به أهم ركيزة فيه وهي التهمة بسبب القرابة، فألغوا التهمة، وحصروا القرابة في فرد منها، وقبلوا بعض القرابات دون بعض^(٣).

(١) الخلى ج ٨ ص ٥٠٩-٥١٠، مسألة ١٧٩٣. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧-٩٨. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٧.

(٢) صحيح الترمذي ج ٤ ص ٤٧٤ رقم الحديث ٢٢٩٨.

(٣) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ١٠٠.

وبسبب هذه الإشكالات كان الحديث - على افتراض صحته - مساعدا لأهل المذهب الأول أكثر من المستدلين به.

اعتراض:

دافع أهل المذهب الثاني عن الحديث محاولين تخفيف حدة التضعيف الموجه صوبه، فقالوا: إن أبا عبيد قال عن الحديث: إنه لا ينزل عن درجة الحسن، وإن كان الراوي ضعيفا، والمعتبر جودة متن الحديث للحكم بصحته^(١).

وبررّوا ردّ شهادة الوالد والولد، بكون قرابة الولادة أعظم من غيرها، ودعموا هذا بأنه قد جاء نصّ صريح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بعدم قبول شهادة الوالد لولده والعكس، وذلك فيما رواه أبو بكر أحمد بن عمر بن مهير الخصاف الرازي مسندا إلى عائشة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا تقبل شهادة الولد لوالده، ولا شهادة الوالد لولده، ولا المرأة لزوجها، ولا الزوج لامرأته، ولا العبد لسيده، ولا المولى لعبده، ولا الأجير لمن استأجره»^(٢).

^(١) فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٨.

^(٢) قال الإمام الزيلعي: «قلت: «غريب» وهو في مصنف ابن أبي شيبة، وعبد الرزاق من قول شريح. قال عبد الرزاق: حدثنا سفيان عن جابر عن عامر عن شريح قال: لا تجوز شهادة الابن لأبيه، ولا الأب لابنه، ولا المرأة لزوجها، ولا الزوج لامرأته، ولا الشريك لشريكه في شيء بينهما، لكن في غيره، ولا الأجير لمن استأجره، ولا العبد لسيده. وقال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان به. وأخرجنا نحوه عن إبراهيم النخعي. وقال في الخلاصة: رواه الخصاف بإسناده عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. نصب الراية ج ٤ ص ٨٢-٨٣. قال في فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٧: لكن الخصاف وهو أبو بكر الرازي الذي شهد له أكابر المشايخ أنه كبير في العلم، رواه بسنده إلى عائشة رضي الله عنها، حدثنا صالح بن زريق وكان ثقة، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد ابن زياد الشامي عن الزهري عن عروة عن عائشة، وذكر الحديث.

إشكال :

يَرُدُّ على المستدلين برواية الخصاف المذكورة إشكالات^(١):

الأول - أن السلف كانوا يقبلون شهادة الأب لابنه والعكس حتى فسد الناس، فلو كان الحديث صحيحا لما تجاهلوه.

الثاني - أن الخصاف وإن كان ثقة؛ لكنه رواه عن يزيد بن زياد وهو ضعيف متروك، وقد تقدم ما قيل فيه.

الثالث - أن هذا الحديث إنما هو أثر لشريح إن صح. فقد أنكر ابن حزم أن يكون قاله شريح، فالمشهور عنه قبول الأب لابنه والعكس. وكذا روي عن عمر أنه جَوَّزَ هذه الشهادة، وقد تقدم فلا هو حديث ولا هو أثر.

والاحتجاجُ لمنع شهادة الوالد لابنه والعكس لكون أحدهما بعضا من الآخر فشهادة أحدهما لصاحبه بمثابة شهادة لنفسه - احتجاجٌ ضعيفٌ؛ إذ لا يعاقب أحدهما بذنب الآخر، وإن وجب الحد أو القصاص على أحدهما، فلا يجب على الآخر. قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ: « لا يجني والد على ولده »^(٢).

^(١) ينظر في شيء من المعنى نصبُ الراية ج ٤ ص ٨٢-٨٣ مع حاشيته بغية الأملعي. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٩٧-١٠١. والمخلى ج ٨ ص ٥٠٧-٥١٠، مسألة ١٧٩٣. وفتح القدير لابن الهمام، والشروح معه ج ٦ ص ٤٧٧.

^(٢) جاء في الاستيعاب لابن عبد البر ج ١ ص ٤٤٧-٤٤٨ في ترجمة الخشخاش بن الحارث: له ولبنيه مالك وقيس وعبيد صعبة، وقد روى عنهم وعن أبيهم حصين بن أبي الحر قال: أتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلُهُ وَسَلَّمَ ومعي ابن لي، فقال رسول الله: « إنك لا تجني عليه ولا يجني عليك »، قال ابن عبد البر: مثل حديث أبي رمثة لا أعلم له غير هذا الحديث. وقال ابن حجر كذلك: له حديث واحد. تقريب التهذيب ج ١ ص ٢٢٣، قال: إن خشخاش جد حصين بن أبي الحر. وقد روي في المسند ج ٥ ص ٤٣٦ رقم ١٦٠٦٤. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ٢٧ باب إيجاب القصاص على القاتل دون غيره.

وكذا يصح بيع وإجارة ومضاربة ومشاركة أحدهما للآخر. فلو امتنعت شهادة أحدهما للآخر لامتنعت هذه العقود ونحوها، إذ يكون عاقدا لنفسه. فإن قيل: مرد المنع في الشهادة هو التهمة، وهذه العقود لا تهمة فيها - أجب بأنكم رجعتكم إلى اعتبار التهمة في رد الشهادة وليس القرابة. ومن ناحية ثانية فالتهمة قد توجد في هذه العقود. فالبيع من الوالد لولده توجد فيه تهمة المحاباة، ولكنه صحيح. وكذا يقال في الشهادة.

واستدلّاهم بحديث «أنت ومالك لأبيك»^(١) لا يدل على منع شهادة الأب لابنه والعكس ولا قبولها؛ لأن المال الذي يملكه الابن له حقيقة لا يستطيع الأب التصرف فيه. فاللام في الحديث ليست للملك. بل وأكثر المخالفين يقولون: وليست اللام للإباحة إذ لا يباح مال الابن لأبيه. ومن يقول: إنها للإباحة أسعد بالحديث لثلاث تعطل فائدة الحديث. وليس معنى الإباحة أن لا تُقبل الشهادة عند انتفاء التهمة^(٢).

وقد أجاب المؤيد بالله بما معناه: أن حديث «أنت ومالك لأبيك» مهجور الظاهر إجماعاً، إذ لا يجوز أن يبيع الأب مال ابنه وهو بالغ، ولا ينفذ عتقه في عبيده، وإنما معناه أن له حق التبسط فيه والاستنفاك عند الحاجة منه^(٣).

المذهب المختار:

بالمقارنة بين أدلة الفريقين ترجّح لي أن شهادة القريب لقريبه جائزة، ولو من الوالد

^(١) ابن حبان ج ١ ص ٣١٦ رقم الحديث ٤١١ عن عائشة باب حق الوالدين، وعنوان الحديث ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة العلم أن مال الابن يكون للأب.

^(٢) أعلام الموقعين ج ١ ص ٩٩.

^(٣) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥-١٢٦. والروض النضير ج ٤ ص ٩٣. وابن حبان ج ١ ص ٣١٦، وقد جاء فيه عقب الحديث، قال أبو حاتم: معناه أنه صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن معاملته أباه بما يعامل به الأجنيبين، وأمر ببره والرفق به في القول والفعل معاً، إلى أن يصل إليه ماله، فقال له: «أنت ومالك لأبيك»، لا أن مال الابن يملكه الأب في حياته من غير طيب نفس من الابن به.

لولده أو الولد لوالده . والدليل على ما رجحته أن المطلوب في الشاهد أن يكون عدلا، ومتى حصل هذا الشرط كنا في مأمن . فالشهادة ستسير في مجراها الطبيعي . فالعدل يجب أن لا تأخذه في الله لومة لائم وإلا فليس بعدل . والمؤمن العدل قوام بالقسط مع قريب أو بعيد . وقد عُرِفَ عن الصحابة وَمَنْ بعدهم من المسلمين الصادقين إلى يومنا مَبَايِنَتْهُمْ لأولادهم ومُقَاتَلَتْهُمْ ابتغَاء رضوان الله . ولئن جوزنا التهمة لجلب نفع أو نحوه مع القريب، جاز مثل ذلك إذا شهد لأجنبي . والتهمة عندما تقع لأسباب وأمارات بحيث يُقضى بها وتثيرُ شكاً وريبة في صدق الشاهد، لم تقبل شهادته سواء كان لقريب أو بعيد، والله أعلم^(١) .

وأما من ناحية أدلة المذهبين فيؤيد ما رجحته أن المذهب الأول الذي يجيز شهادة الأب لابنه دليله أقوى؛ لأن عموم القرآن يؤيده . والحديث الذي روي على أساس أنه مخصص، لم ينهض لمقارعة الآيات واتفاق السلف حتى ولو سلم من الطعن . كيف وقد ضَعُفَ الأئمة، وضعفوا راويه تضعيفا شديدا .

قال البيهقي: لا يصح في هذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شيء يعتمد عليه^(٢) . وقد تقدم نقد الترمذي وغيره من الأئمة^(٣) .

والمشكل عند أهل المذهب الزيدي حديث رواه الإمام زيد عن علي عليه السلام قال: « لا تجوز شهادة والد لولده إلا الحسن والحسين فإن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شهد لهما بالجنة »^(٤) . ذكر بعد هذا الأثر صاحب الروض قصة ملخصها أن عليا ضاع منه درع

(١) ينظر في هذا المعنى الروض النضير ج ٤ ص ٩٣ .

(٢) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٥٥ - كتاب الشهادات، باب من لا تقبل شهادته . ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩١ .

(٣) نيل الأوطار السابق . والترمذي ج ٤ ص ٤٧٣ ، رقم الحديث الذي نقده ٢٢٩٨ .

(٤) ينظر الروض النضير ج ٤ ص ٩١-٩٣ . وأصول الأحكام - باب الشهادات، مخطوط، بدون ترقيم . وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٥ . والمسند ص ٢٩٢ لإمام الزيدية بل والمسلمين جميعا، قائم آل محمد، ودره =

= عقدهم المنضد، الشهيد أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ولد سنة ٧٥هـ، وقيل: ٧٩هـ، وقيل: ٨٠هـ - استفحل في وقته ظلم بني أمية، وضيق عليه هشام بن عبد الملك، فرجع من الشام وهو يقول: من أحب الحياة عاش ذليلاً. فكاتبه أهل الكوفة ولحق بهم، وبايعه منهم أربعون ألفاً، وقيل: خمسة عشر ألفاً على الخروج على الظلمة والدعوة إلى الكتاب والسنة، وبايعه وتابعه الفقهاء والقراء والمحدثون وأئمة المذاهب، ومن لم يظفر بالقتال معه كان يفتي بوجوب اتباعه، وقد أرسل الإمام أبو حنيفة، وهو من أشهر تلاميذ الإمام زيد بأربعة آلاف درهم، واعتذر من عدم تمكنه من القتال معه، فدارت عدة معارك بينه وبين والي هشام على العراق. انتهت بقتله في الكوفة، ليلة الاثنين الثاني من صفر سنة ١٢١هـ وقيل: ١٢٠هـ. فصلب جسده الشريف بالكناسة أربع سنين، ثم أحرق وذُرَّ رماده في النهر. قال فيه أبو حنيفة: ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جواباً ولا أبين قولاً. وقال أخوه الباقر عليه السلام: والله لقد أوتي أخي علم الدنيا فاسألوه فإنه يعلم ما لم تعلم. وقال أيضاً: لقد أوتي زيد علينا من العلم بسطة. وقال الصادق: كان زيد أفقهن وأقرأنا، وأوصلنا للرحم. وقال أبو إسحاق السبيعي: لم أر مثل زيد أفضل ولا أعلم ولا أفصح في أهل البيت. وقال الشعبي: ما ولد النساء أفضل من زيد ولا أشجع ولا أزهد. وقال ابن عنبه: مناقبه أجل من أن تحصى وفضله أكثر من أن يوصف. ويقول فيه العلماء: يذكر مع المتكلمين إن ذكروا ومع الزهاد ومع الشجعان، وأهل المعرفة بالضبط والسياسة، وكان أفضل العترة. جاء في تهذيب الكمال ج ١٠ ص ٩٨ بسنده عن جرير بن حازم قال: رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام كأنه متساندٌ إلى خشية زيد بن علي - وهو مصلوب - وهو يقول: هكذا تفعلون بولدي؟، ثم قال صاحب التهذيب: روى له أبو داود والترمذي والنسائي في «مسند علي» وابن ماجه. ثم عُدَّ كثيرًا ممن روى عنهم ورووا عنه. وروى الإمام أبو الفرج الأصفهاني بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للحسين: «يخرج رجل من صلبك يقال له: زيد يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب». وروى حديثاً آخر مرفوعاً: «يقتل رجل من أهل بيتي فيصلب لا ترى الجنة عينٌ رأت عورته». وروى عن علي أنه قال: يخرج بظهر الكوفة رجل يقال له: زيد في أبهة - والأبهة: الملك - لا يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون إلا من عمل بمثل عمله، يخرج يوم القيامة هو وأصحابه معهم الطوامير أو شبه الطوامير، حتى يتخطوا أعناق الخلائق، تتلقاهم الملائكة، فيقولون: هؤلاء حلف الخلف، ودعاة الحق، ويستقبلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيقول: يا بُنَيَّ قد عملتم ما أمرت به، ادخلوا الجنة بغير حساب» ص ٨٨ من مقاتل الطالبين. وروى أيضاً عن أبي قرة، قال: خرجت مع زيد بن علي ليلاً إلى الجبان، وهو مرخى اليدين لا شيء معه، فقال لي: يا أبا قرة أجائع أنت؟ قلت: نعم، فناولني كُمثرَةً ملاء الكف، ما أدري أريحها أطيب أم طعمها؟ ثم قال لي: =

فأصابها مع يهودي، فخاصمه إلى شريح قاضيه، فقال: هلم شهيدا، فشهد مولاه قَتَبْرُ وابنه الحسن، فقال: زد لي شاهدا مكان الحسن، فقال: أترد شهادة الحسن؟! فقال: لا، ولكني

= يا أبا قرّة أتدري أين نحن؟ نحن في روضة من رياض الجنة، نحن عند قبر أمير المؤمنين علي عليه السلام، ثم قال لي: يا أبا قرّة والذي يعلم ماتحت وريد زيد بن علي إن زيد بن علي لم يهتك لله محرما منذ عرف يمينه من شماله، يا أبا قرّة من أطاع الله أطاعه ما خلق. وروى بسنده عن عاصم بن عبيد الله العمري قال: ذكر عنده زيد بن علي فقال: أنا أكبر منه، رأيته بالمدينة وهو شاب يذكر الله عنده فيغشى عليه حتى يقول القائل: ما يرجع إلى الدنيا. مقاتل الطالبين ص ٨٦-٨٧. وأهم معتقدات الزيدية: العدل والتوحيد والخروج على الظلمة. أما الروافض زيد بن علي: فروى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليهم السلام قال: حدثني أبي عن أبيه، قال: لما ظهر زيد بن علي عليه السلام ودعا الناس إلى نصرته الحق، فأجابته الشيعة وكثير من غيرها، وقعد قوم عنه، وقالوا له: لست الإمام. قال: فمن هو؟ قالوا: ابن أخيك جعفر. قال لهم: إن قال جعفر إنه الإمام فقد صدق، فاكتبوا إليه وسلوه. قالوا: الطريق مقطوع، ولا نجد رسولا إلا بأربعين دينارا، قال: هذه أربعون دينارا، فاكتبوا فأرسلوا إليه، فلما كان من الغد أتوه، فقالوا: إنه يداريك، قال: ويلكم إمام يداري من غير بأس، ويكتم حقا، أو يخشى في الله أحدا؟ اختاروا مني أن تقتلوا معي وتبايعوني على ما بويع عليه علي والحسن والحسين عليهم السلام أو تعينوني بصلاحكم، وتكفوا عني ألسنتكم، قالوا: لا نفعل، قال: الله أكبر، أنتم والله الروافض التي ذكر جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي، ويقولون: ليس عليهم أمرٌ بمعروف ولا نهي عن منكر، يقلدون دينهم ويتبعون أهواؤهم. ينظر كتاب المصابيح من أخبار المصطفى والمرضى والأئمة من ولدهما، جمعه السيد العلامة أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسني ت ٩٤١هـ إلى خروج يحيى بن زيد عليهما السلام، وتحمه الشيخ العالم علي بن بلال رحمه الله إلى أخبار الناصر للحق الحسن بن علي الأطروش عليهم السلام - مخطوط - بدون ترقيم. له مؤلفات ورسائل كثيرة منها: تفسير القرآن - مطبوع. والصفاة في عترة النبي وحقهم في الإمامة - مطبوع. والمسند الحديثي والفقهية وهو أهمها. ينظر في ترجمته الجنداري ص ١٥. وتهذيب الكمال ج ١٠ ص ٩٥، رقم الترجمة ٢١٢٠. وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ٣٢٥. والكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٢٤٠. وتاريخ البخاري ج ٣ ص ٤٠٣ رقم ١٣٤١. وتهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٧٦ رقم ١٩٩. وينظر كتاب الإمام زيد لمحمد أبي زهرة. والزركلي ج ٣ ص ٥٩. ومعجم المؤلفين ج ١ ص ٧٣٩ رقم ٥٥١٦.

حفظت منك « لا تجوز شهادة الولد لوالده ». والمعروف عن الزيدية عدم رغبتهم في مخالفة لإمام علي، فلماذا هنا خالفوه؟.

قال المؤيد بالله: إن صح الخبر عن علي عليه السلام لم أجوز شهادة بعضهم لبعض لأن قوله عندنا متبع. وكلام الإمام المؤيد بالله يوحي بأن عمل علي عليه السلام خلاف ما روي عنه؛ ولهذا تأول الزيدية هذا الخبر بقولهم: إن عدم الجواز إذا كان محلاً للتهمة بمحاباة ونحوها... بدليل استثناء الحسن والحسين لما كانا بالحل الأعلى من الدين والورع - لا يتعلق بهما موجب الرد، ولذا شهد لهما جدهما صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ بالجنة رضوان الله عليهما وعلى أبيهما وعلى أمهما وسلامه^(١).

ثم إن المعروف عن شريح خلاف ما روي في القصة، فقد كان يقبل الأب لابنه والعكس^(٢). ولهذا كان العمل بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣) ونحوها أقوى.

« ولا ريب أن القرابة والزوجية مظنة للتهمة لأن الغالب فيهما المحابة. وحديث « ولا ظنين » المتقدم - إن صح - يمنع من قبول شهادة المتهم. فمن كان معروفاً من القرابة ونحوهم بمتانة الدين البالغة إلى حد لا يؤثر معها محبة القرابة - فقد زالت حينئذ مظنة التهمة، ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للتهمة^(٤). والله أعلم.

^(١) ينظر الروض النضير ج ٤ ص ٩٢-٩٣، بلفظه مع تصرف طفيف. وأصول الأحكام السابق.

^(٢) نيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٢.

^(٣) ٢: الطلاق.

^(٤) نيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٣ بلفظه.

المبحث الثاني

في

شهادة الأخ لأخيه

يرى فقهاء الزيدية أن شهادة الأخ لأخيه مقبولة. وقد تقدم لنا أنهم قبلوا شهادة الأب لابنه، فبالأولى شهادة الإخوة لبعضهم^(١). والمالكية تجوز عندهم شهادة الأخ لأخيه بشروط:

الأول - أن يكون الشاهد مبرزاً في العدالة.

الثاني - أن لا يكون الشاهد في عيال المشهود له، بأن يعتمد عليه مأكلاً ومشرباً.

الثالث - أن تكون الشهادة في الأموال أو الجراح التي فيها مال، أما إذا شهد في جرح عمْدٍ فيه قصاصٌ فلا تقبل شهادته لأخيه؛ لأن الحمية تأخذه في القصاص^(٢).

والحنفية يقبلونها لانعدام التهمة؛ لأن الأملاك ومنافعها متباينة، ولا يتبسّط بعضهم في مال بعض فالتحقوا بالأجانب^(٣). أمّا الشافعية فيقبلون من عدا الوالدين والأولاد من الأقارب كالأخ والعم^(٤).

وعند الحنبلية شهادة الأخ لأخيه جائزة، وشهادة العم وابنه، والخال وابنه، وسائر

(١) شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٨. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. وشرح النكت ص ٣٢٣. وأصول الأحكام لأحمد بن سليمان باب الشهادات. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٠. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦. والبيان لابن مظفر ج ٤ ص ٢٢٣.

(٢) الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك ج ٢ ص ٣٥٠. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨-١٦٩. وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٤.

(٣) الهداية شرح البداية مع ج ٣ ص ١٢٣. والبدائع ج ٦ ص ٢٧٢. وشرح فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٨٠.

(٤) مهذب الشيرازي ج ٢ ص ٣٣٠. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥.

الأقارب - أولى بالجواز، فإنَّ شهادة الأخ إذا أُجيزت مع قربه كان تنبيها على شهادة من هو أبعد منه بطريق الأولى^(١).

وأما الظاهرية فهم من أشد الناس تحمُّساً لقبول الأقارب في شهادة بعضهم لبعض على الإطلاق^(٢). والإمامية يجيزون شهادة كل ذي قرابة لقرابته وعليه^(٣). وقبول الأخ لأخيه، ويُقاسُ الأعمام ومن هم أبعدُ درجةً من الأخ - يكادُ يكون إجماعاً. فالخالف هو الثوري والأوزاعي، ويروى عن مالك أنه منع شهادة الأخ إذا شهد لأخيه بنسب^(٤). وفي البحر قولٌ بالمنع عن عمر وابنه^(٥).

* * *

(١) مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٩. والمقنع في فقه أحمد ج ٣ ص ٧٠٢.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٥٠٥، مسألة ١٧٩٣.

(٣) مجمع البيان للطبرسي مج ٢ ج ٥ ص ٢٥٧.

(٤) شرح الأثمار ج ٣ ص ٣٤٠. والمحلى ج ٨ ص ٥٠٧، مسألة ١٧٩٣. والبحر ج ٥ ص ٣٦. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٩.

(٥) البحر ج ٥ ص ٣٦. وفي المغني لابن قدامة قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن شهادة الأخ لأخيه جائزة، روي هذا عن ابن الزبير، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز والشعبي والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو عبيد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي. ج ١٢ ص ٦٩. والمقنع ج ٣ ص ٧٠٢.

المبحث الثالث

في

شهادة الزوجين لبعضهما

الزوجية لا تمنع قبول أحد الزوجين للآخر عند الزيدية^(١) والشافعية^(٢)، وبهذا قال شريح والحسن البصري وأبو ثور^(٣)، وأهل الظاهر^(٤).

الدليل: أولاً - عموم آيات الشهادة.

ثانياً - شهد الإمام علي وأم أيمن لفاطمة الزهراء عند أبي بكر، فقال لو شهد معك رجل أو امرأة أخرى لقضيت لها بذلك^(٥).

ثالثاً - حكّم شريح لامرأة بشهادة أبيها وزوجها، فقال الخصم: هذا أبوها وهذا زوجها، فقال له شريح: أتعلم شيئاً تجرح به شهادتهما؟، كلّ مسلم شهادته جائزة. وفي رواية فمن يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها^(٦).

وجه الاستدلال: يستفاد من شهادة الإمام علي وقبول أبي بكر لها لو كمل النصاب - موافقة الصحابة ورضاهم بذلك أو على الأقل من حضر مجلسه، ولا سيما الإمام علي، فلو كانت الشهادة غير جائزة لما أقدم عليها، وهذا كافٍ شافٍ. ويدل عمل شريح وقبوله على موافقة التابعين وهذا غاية المطلوب.

^(١) شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٨. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. وشرح نكت العبادات ص ٣٢٣. وأصول الأحكام لأحمد بن سليمان - الشهادات. وشرح الأثرار ج ٣ ص ٣٤٠. والبحر ج ٥ ص ٣٦. والبيان لابن مظفر ج ٤ ص ٢٢٣.

^(٢) المذهب ج ٢ ص ٣٣٠. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٤.

^(٣) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٦. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٨. والمقنع ج ٣ ص ٧٠١.

^(٤) المحلى ج ٨ ص ٥٠٥، مسألة ١٧٩٣.

^(٥) المحلى ج ٨ ص ٥٠٦، مسألة ١٧٩٣.

^(٦) المرجع السابق.

رابعاً - الحاصل بين الزوجين عقدٌ على منفعة يطرأ ويذول، فلا يمنع الشهادة كالأجير للمستأجر والعكس^(١). والنكاح سبب لا يتعلق به أحدهما على الآخر بالملك، مثل قرابة ابن العم، ما عدا شهادة الزوج على امرأته في الزنى؛ لأن شهادته دعوى خيانة في حقه، فهو خصم لها فلا تقبل شهادته^(٢). وذهبت الحنفية^(٣) والحنبلية^(٤) والمالكية^(٥) ورأي في المذهب الشافعي^(٦) إلى عدم قبول شهادة الزوج لامرأته والعكس.

الدليل:

يدور الدليل حول معنى واحد وهو أن كل واحد منهما يرث من الآخر وينبسط في ماله عادة، وكأنه مباح لا يحتاج إلى استئذان. كذلك يعتبر يسار الرجل وغناه نافعا للمرأة من حيث زيادة نفقتها، ويسار المرأة ينفع الرجل من حيث زيادة قيمة بضعتها^(٧) المملوك له، فكل واحد منهما ينتفع بشهادته لصاحبه، فلم تقبل كشهادته لنفسه. ولا يخفى ما توجبه الزوجية من الحنان والعطف والمحبة^(٨)، ولهذا يضاف مال كل منهما إلى الآخر، قال تعالى:

(١) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٤-٤٣٥. والمغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٨.

(٢) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٣٣٠. ومغني المحتاج ج ٢ ص ٤٣٥.

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٩. والبدائع ج ٦ ص ٧٧٢. والهداية شرح البداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢٢-١٢٣. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥١٠. وفقه السنة لسيد سابق ج ٣ ص ٣٣٠.

(٤) المغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٦٨. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٩. والمقنع ج ٣ ص ٧٠١. قال: وعدم قبول أحد الزوجين لصاحبه هي إحدى الروايتين وهي المذهب، وبه قال جماهير الأصحاب، وبه قال الشعبي والنخعي ومالك وإسحاق وأبو حنيفة.

(٥) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨. وبلغة السالك ج ٢ ص ٣٥٠. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٨. وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٤.

(٦) المغني لابن قدامة ونسبه للشافعي ولم يذكره غيره ج ١٢ ص ٦٨. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٣٣٣.

(٧) البَضْعُ كالمَنع: القطع، والتزوّج والمجامعة. القاموس ص ٩٠٨.

(٨) مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٨. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٩. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥١٠.

﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١)، ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٢)، ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾^(٣)، ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾^(٤).

ووجه الاستدلال بالآيات الكريمات أن الله أضاف البيوت إليهن تارة، وإلى الأزواج تارة أخرى، بل أضاف إليهن أكثر، مع العلم أن البيوت بيوت الأزواج، فما ذاك إلا لأن الزوجين شيء واحد، فتكون شهادة أحدهما للآخر كشهادة المرء لنفسه وذلك لا يصح. الأثر: استدلوها بأثر عن عمر لما قال له رجل: غلامي سرق امرأة امرأتي، قال: لا قطع عليه، عبدكم سرق مآلكم^(٥). والفائدة من هذا الأثر قوله: «مآلكم» حيث جعل امرأة امرأته في حكم ماله.

الرأي الثالث - لابن أبي ليلى والنخعي، ومفاد هذا الرأي قبول شهادة الزوج لزوجته، ولا تقبل شهادتها له^(٦). ولعلهما لاحظا أن الزوج مسيطر ومؤثر على زوجته. والله أعلم.

ترجيح: نظر المانعون من تجويز شهادة أحد الزوجين للآخر إلى حرارة العاطفة بينهما من جهة، وإلى انبساط أحدهما في مال الآخر واعتبار مال أحدهما مالا للآخر، كما أشارت لذلك الآيات الكريمات. ولكن الأقرب للصواب قبول الشهادة من الزوج لزوجته، والعكس بشرط وجود عدالة متينة، للقطع بأن العدل لا تستخفه العواطف ولا تؤثر فيه القرابة.

(١) ٣٣ : الأحزاب .

(٢) ٣٤ : الأحزاب .

(٣) ٥٣ : الأحزاب .

(٤) ١ : الطلاق .

(٥) مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٦٨ . والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٩ . نسب الأثر لعمر عن ابن مسعود . والمقنع

ج ٣ ص ٧٠١ .

(٦) البداية لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٤ .

وأما الاستدلال بالآيات فيجانبه الفقه للنصوص وكيفية الاستدلال بها، فلم يقل فقيه واحد بأن المرأة تملك مال زوجها أو يملك هو مالها، بل الأمر كما قال الشافعي رحمه الله: «الأملاك بينهما متميزة والأيدي متحيزة، ولهذا يجري القصاص والحبس بالدين بينهما»^(١).

وما إضافة البيوت إليهن في الآيات إلا نوع من المجاز؛ لأن البيوت أصبحت لهن مأوى، ولا سيما والزوجية قائمة^(٢)، وليس لهن حق التصرف بالبيع والهبة والإجارة وغيرها؛ لأن ذلك من حق المالك.

وقول عمر أو ابن مسعود: عبدكم سرق مالكم، ليس فيه دليل؛ لأن المرأة التي سرقها العبد ملك الرجل، حيث إن كل شيء ضمه البيت يملكه الرجل في العادة. وإضافة المرأة إلى المرأة بسبب اختصاصها بها، مثل: المكحلة والمشط.

ويضاف إلى الأسباب المرجحة لمذهب من يقبل شهادة الزوجين لبعضهما عموم آيات القرآن التي ذكرناها في شهادة الابن لأبيه ونحوه، فهي لم تفرق بين شاهد وآخر، وكذا ما روي من شهادة علي لفاطمة سلام الله عليهما، وقبول أبي بكر رضي الله عنه لولا عدم اكتمال النصاب، وقبول شريح أيضا والسلف كلهم. والله أعلم^(٣).

ويردُّ الرأي الذي يقبل شهادة الزوج لامرأته لا العكس أن آيات الشهادة لم تُفرَّق^(٤)، أي إنها لم تستثن من عمومها الزوج لزوجها، فتبقى الزوج مقبولة الشهادة لزوجها ولغيره. والله أعلم.

(١) الهداية على البداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢٢.

(٢) قريب من هذا المعنى البحر الزخار ج ٥ ص ٣٦.

(٣) ينظر في شهادة علي وفي قبول شريح. المحلى ج ٨ ص ٥٠٦، مسألة ١٧٩٣.

(٤) ينظر في هذا المعنى البحر الزخار ج ٥ ص ٣٦.

الفصل الثاني

في

تأثير جر المنفعة أو دفع المضرّة أو تقرير الفعل على الشهادة

تمهيد وتقسيم:

التهمة أو الشبهة التي تحوم حول الشهادة في هذا الفصل منشؤها نوع من العلاقات المالية. ونحن نحاول كمّ شَمْلَهَا تحت ثلاثة عناوين في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - في الشهادة التي تجر نفعاً.

المبحث الثاني - في الشهادة التي تدفع ضراً.

المبحث الثالث - في الشهادة التي تقرر فعلاً.

المبحث الأول

في

الشهادة التي تجر إلى الشاهد نفعاً

نسوق في هذا المبحث أمثلة ممن تُثار حول شهادتهم تهمةٌ جرّ النفع.

وأول هؤلاء - الشريك لشريكه .

والثاني - الشفيع فيما يشفع فيه .

والثالث - الوارث .

والرابع - الوصي .

والخامس - الغريم .

والسادس - الأجير . وما شابههم حسب التفصيل التالي :

أولاً - شهادة الشريك لشريكه :

لا تثيرُ شهادةُ الشريك لشريكه خلافاً بين الفقهاء في ردها، فالشريك إذا شهد لشريكه ربما جرَّ بها نفعاً، والشريك بمثابة من يشهد لنفسه . ولكي نستطيع الجزم بالقبول أو الرد، نعرض وجهات نظر الفقهاء في جواز شهادة الشريك لشريكه .

يقرر فقهاء الزيدية^(١) عدم قبول شهادة الشريك لشريكه إذا كانت الشهادة تجر نفعاً

(١) شرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٥ . والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٣ . والبيان ج ٤ ص ٢١١ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦ . وشرح

الأثمار ج ٣ ص ٣٣٨ .

وذلك فيما يعود إلى شركتهما، وهي شركة المفاوضة^(١) والعنان^(٢) والوجوه^(٣) والأبدان^(٤) والمضاربة^(٥). وتسمى هذه الأنواع بشركة المكاسب أو العقود.

(١) المفاوضة: الاشتراك في كل شيء، والمساواة. القاموس ص ٨٣٩. وسميت بذلك لتساوي الشريكين في رأس المال والربح والتصرف. وقيل: مأخوذة من التفويض؛ لأن كل واحد يفوض شريكه في التصرف، وهي تعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل. وشروط أنواع الشركات، وما يصح منها، وما لا يصح، محلّ الفقه. ينظر فقه السنة لسيد سابق ج ٣ ص ٢٨٩. واعتبر الغزالي شركة المفاوضة من الأنواع الباطلة، وكذا شركة الأبدان والوجوه. وقال عن كيفية المفاوضة: وهو أن يقولوا: تفاوضنا لنشترك في كل مَالْنَا وما علينا، وَمَا لَاهُمَا بممتازان، فهي باطلة. ينظر إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) المعانة في الشركة أن تكون في شيء خاص دون سائر أموالهما. القاموس ص ١٥٧٠. ومختار الصحاح ص ٤٥٨. كانه عن لهما شيء - أي عرض - فاشترياه واشتركا فيه. لسان العرب ج ٩ ص ٤٣٩-٤٤٠. ولزيادة الإيضاح، هي أن يشترك شخصان بمالهما على أن يعملا فيها ببدنيهما على أن يكون الربح بينهما، وسميت شركة عنان؛ لأنهما يتساويان في المسؤولية والتصرف. شبهوا كل واحد من الشركاء براكب الدابة الذي يمسك بإحدى يديه عنانها ويعمل بالأخرى؛ لأن الشريك يجعل لشريكه أمر التصرف - الذي يشبه بالعنان - ببعض ماله، بينما يستقل هو بالعمل في بعضه الآخر، وهي جائزة بالاجماع. ينظر الفقه المنهجي ج ٧ ص ٦١ و٦٣. والإسلام وثقافة الإنسان، لسميح عاطف الزين - الطبعة الرابعة - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٣) هي أن يشترك اثنان فأكثر في شراء سلعة، ويبقى الثمن في وجوه المشتركين بناء على ثقة التجار بالمشاركين؛ فالشركة حينئذ في الربح، وهي شركة في الذم والوجوه من دون مال ولا صنعة. ينظر فقه السنة ج ٣ ص ٢٩٠. وأحكام الهادي ج ٢ ص ١٢٥. وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٣٧. والإسلام وثقافة الإنسان ص ٢٣٠-٢٣١.

(٤) اشتراك أهل الحرف والأعمال في تقبل الأعمال، والأجرة شركة. ولا يشترط اتحاد الصنعة فتصح بين نجار وحداد. ينظر أحكام الهادي ج ٢ ص ١٢٦. وفقه السنة ج ٣ ص ٢٩٠. قال الغزالي: هذه الشركة باطلة. إحياء علوم الدين ج ٢ ص ١٣٧.

(٥) المضاربة وتسمى قراضاً: أن تُعطى إنساناً مالاً يتجر فيه على أن يكون الربح بينكما، أو يكون له سهم معلوم من الربح، كانه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق، قال تعالى: ﴿وَأَخْرُؤْنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَقُونَ مِنَ فَضْلِ اللَّهِ﴾ «٢٠: المزمل». ينظر لسان العرب ج ٨ ص ٣٦. والإسلام وثقافة الإنسان ص ٢٣١.

والنوع الثاني : شركة الأملاك . وشركة الأملاك^(١) هذه لا تُقْبَلُ فيها الشهادة حين

يشهد الشريك لشريكه بالشيء المشترك كله، كأن يقول أشهد أن هذا الشيء لي ولشريكي . أما المؤيد بالله فيقبلها في حصة الشريك ويحكم له بشهادة شريكه، ويُبْطَلُهَا في حصة الشريك الشاهد إذ هي شهادة لنفسه . ولكن الهادوية لا يجيزون الشهادة المُجْزَأة كما هو مذهب المؤيد بالله، ويقبلونها إذا شهد بحصة شريكه فقط^(٢)، بمعنى أنه إذا شهد بحصة الشريك ابتداءً، ولم يشهد بالشيء المشترك كله قُبِلَتْ شهادته .

والعلماء متقاربون في الحكم بِرَدِّ شهادة الشريك في الجوانب المشتركة بينهما^(٣)، وقبول شهادته في غيرها من دون تردد . وللمالكية بعض التفصيلات، حاصلها أن شهادة الشريك لشريكه فيما فيه الشركة مردودة مطلقاً، يعني سواء كان مبرزاً في العدالة أو لا، وسواء كان المشهود به المشترك معيناً أو غير معين^(٤)؛ لأنها تجر نفعا لنفسه . ومقبولة بالاتفاق وذلك في شهادة شريك المفاوضة في غير ما فيه الشركة، بشرط أن يكون مبرزاً في العدالة . ومقبولة مطلقاً مبرزاً أو غير مبرز على المعتمد في شهادة شريك غير المفاوضة في غير ما فيه الشركة^(٥) .

^(١) نحو أن يرث اثنان أو أكثر أرضاً أو أي شيء عيني، أو بأي طريق من طرق التملك، ويكون الموروث أو المُشْتَرَى شركة أملاك . ينظر فقه السنة ج ٣ ص ٢٨٨ .

^(٢) شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٥ . والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٣ . والبيان ج ٤ ص ٢١١ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٥٦ . والأثمار ج ٣ ص ٣٣٨ .

^(٣) الهداية شرح البداية مج ٢ ج ٣ ص ١٢٣ . والبدائع ج ٦ ص ٢٧٢ . والمحلى ج ٨ ص ٥١١ ، مسألة ١٧٩٤ .

^(٤) بلغة السالك ج ٢ ص ٣٥٠ .

^(٥) بلغة السالك ج ٢ ص ٣٥١ بشيء من التصرف . وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٩ . وعلم القضاء ج ١ ص ٢٦٨ .

فائدة : أجاز الزيدية والخنفية كل أنواع الشركات المذكورة بالشروط المطلوبة . [ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٥ . والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٣ . والبيان ج ٤ ص ٢١١ . والأثمار ج ٣ ص ٣٣٨ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦] . وأجازها المالكيون ما عدا شركة الوجوه . والشافعية أبطلوها كلها ما عدا شركة العنان . والحنبلية أجازوها كلها ما عدا =

ثانيا - شهادة الشفيع :

وصورة المسألة أن يبيع إنسان أرضاً مثلاً، فطلب الشفعة جاراً له في الأرض، ثم جاء هذا الجار يشهد أن ذلك الإنسان - بآئع الأرض - باع أرضه، فشهادته لا تصح؛ لأنه متهم بجر النفع إلى نفسه؛ لأنه يبيع الأرض سيأخذها بالشفعة من يد المشتري الذي شهد له، فمصلحة الشاهد تكمن في نفاذ البيع ليأخذ المبيع ولذلك لم يقبل فإن أبرأ من الشفعة أو بطلت، صحت شهادته^(١).

ثالثاً - شهادة الوارث :

لا تقبل شهادة وارث لمورثه بشيء بعد موته، حتى وإن أقر على نفسه أنه لا يستحق شيئاً في تركته. فإن شهادته لا تقبل لجواز أنه قد نقل نصيبه إلى سائر الورثة، ثم يشهد بذلك لهم. وذاك لا يصح؛ لأن شهادته تنفيذ لفعله، أو شهد لوارثه في مرضه المخوف، بشيء على غيره فلا تقبل^(٢).

رابعا - شهادة الوصي :

شهادة الوصي على الميت مقبولة. قال في المغني لابن قدامة: لا أعلم فيه خلافاً^(٣).

= شركة المفاوضة. [كما ذكر صاحب فقه السنة ج ٣ ص ٢٨٨].

(١) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٣-٧٤.

(٢) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٤ بتصرف.

(٣) لم أوفق في العثور على قوله في المغني. قال أبو العباس ابن تيمية: إلا أن يُقال: قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال، ومثله شهادة المؤدع: أودعنيها فلان، ومالكها فلان. وكذا الأجير للمستأجر أو العكس؛ لأنه ولي أو وكيل. ينظر فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٦٤٣.

خامساً - شهادة الغريم :

شهادة الغريم الدائن لمدينه المحجور عليه، بدين على الغير - لا تُقبل؛ لأن حقه متعلق بما يثبت بشهادته. والتهمة هنا هي جر النفع لنفسه^(١).

سادساً - الأجير :

في شهادة الأجير الخاص لمؤجره، تهمة محاياة كون منافعه مملوكة له، فلا تقبل شهادته. فإن كان الذي شهد فيه الأجير في يد المؤجر وقد قبضه الأجير فلا تقبل شهادته اتفاقاً، وإن لم يقبضه أو كان الشيء في يد الغير فلا تقبل عند المؤيد بالله، وأهل المذهب الزيدي، وأبي حنيفة؛ لأن منافعه ملك لمن شهد له.

وروى أبو جعفر عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي أنها تقبل. ولا تقبل شهادة الأجير المشترك فيما هو مُستأجر عليه، سواء كان باقيا في يده أو لا، وسواء شهد لمن استأجره أو لغيره، ولا تُقبل للغير ما دام الشيء في يد الأجير؛ والسبب أنه يدفع عن نفسه وجوب الرد للمستأجر. وبعد رده لا يقبل أيضا لتهمة جر النفع وهو براءة ذمته^(٢).

والمراد بالأجير: التلميذ الخاص الذي يعدُّ ضرراً أستاذة ضرراً نفسه، ونفعه نفع نفسه^(٣). وقيل: هو الذي يأكل معه في عياله وليس له أجره معلومة^(٤).

وقيل: المراد بالأجير - الأجير مسانهة أو مشاهرة أو مياومة؛ لأنه إذا كانت إجارته على هذا الوجه دخلت منفعته التي هي الأداء للشهادة في أجرته، فيكون مستوجباً الأجر

(١) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٤. والبيان ج ٤ ص ٢١٢. ومهذب الشيرازي ج ٢ ص ٣٢٩.

(٢) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. وشرح الأزهري ج ٤ ص ١٩٨. والبيان ج ٤ ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣) الهداية مع شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٧٨.

(٤) العناية مع شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٧٨.

بها، فيصير كالمستأجر عليها؛ لأن العقد وقع موجِباً تَمْلِكَ منفعه، ولهذا يستحق الأجرة بتسليم نفسه وإن لم يعمل، بخلاف الأجير المشترك الذي يَنْصَبُ العقد معه على عمل معين لا يستحق الأجرة إلا بعمله فتقبل شهادته^(١). وترك شهادة الأجير بحجة أن منفعه مملوكة، إنما هو استحسان، والقياس قبولها؛ لأنه عدل شَهِدَ لغيره، وليس فيما شهد فيه حق ولا ملك ولا شُبْهَةً اتَّصَلَ منافع، ولهذا جازت شهادة الأستاذ للتلميذ، والمؤجر للأجير. ولكن إجماع السلف هنا حجة تُركَ به القياس^(٢).

* * *



^(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٦ ص ٤٧٨ بتصرف في آخر الاقتباس.

^(٢) العناية مع شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٧٨ ببعض تصرف. وعلم القضاء ج ١ ص ٢٥٦-٢٥٧.

المبحث الثاني

في

الشهادة التي يُتَّهَمُ صاحبها بدفع الضرر

الشاهد الذي يدلي بشهادته قاصداً من ورأتها دفع ضرر عن نفسه لا تقبل . ومن أمثلتها أن يبيع شخص شيئاً ثم يشهد للمشتري بالملك ضد من يدعي استحقاق العين المبيعة . فشهادته لا تقبل ؛ لأنه متَّهَم بدفع الضرر عن نفسه . والضرر يأتي من رجوع المشتري عليه بالثمن إذا انكشف أنه باع ما لا يملك ؛ لأن مدعي الاستحقاق إذا صح ملكه للعين المبيعة فليس للمشتري منعه من المباع ولا مطالبته بما دفعه من الثمن ، وليس له سوى التوجه للبائع واسترداد الثمن منه ؛ وبهذا عرفنا أن البائع ليس من مصلحته أن يُسْتَحَقَّ المبيع ، فشهادته بالملك لمن باع منه إنما هي لسد الطريق أمام الرجوع عليه بالثمن من قبل المشتري ؛ إن خرجت الأرض أو الشيء المباع من يده لاستحقاق الغير لذلك^(١) .

أما إذا غُصِبَ المبيع من يد المشتري جاز للبائع أن يشهد أنه للمشتري ، وكذا إذا ادعى هذا المشتري أنه أعار العين أو أجرها فجحدته المستعير أو المستأجر - جاز للبائع أن يشهد له^(٢) .

مثال آخر من صور الشهادة التي تدفع الضرر : زيدٌ دفع لبكر شيئاً عاريةً أو رهناً أو أجارة أو نحو ذلك ؛ فادَّعى عمرو ذلك الشيء ، فشهد بكرٌ لزيدٍ بالملكية ؛ فإنها لا تقبل بتهمة أنه يدفع عن نفسه ضمان الرقبة والأجرة لعمرو ، وسواء كان الشيء باقياً في يده أم قد رده لزيد . وفي البحر^(٣) وكذا المستأجر يشهد بالعين لغير مؤجره إذ يُسْقَطُ عن نفسه حق الرد

(١) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٤ . وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٥ - ١٩٦ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٣ . والمهذب ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٢) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٤ . وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٥ - ١٩٦ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٣ . والمهذب ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) ج ٥ ص ٣٤ .

ونحو ذلك . ومثاله : مستأجرٌ لدارٍ مثلاً يشهد أنها لفلانٍ غير الذي أجره الدار .

وكذلك المشهود عليه يشهدُ بجرحِ الشهود - لا يُقبلُ؛ إذ هو بشهادته هذه مُدافعٌ عن نفسه . ومثل عاقلةِ القاتلِ خطأً تشهدُ بجرحِ الشهود الذين شهدوا بالقتل الخطأ لما في الشهادة من دفعٍ للدية عن أنفسهم . ولا نقصدُ من سرد الأمثلة إلا التأكيد على أن الشهادة في مثل هذه الصور - شهادةٌ من خصمٍ يجلبُ بها نفعاً أو يدفعُ ضراً^(١) .

* * *



^(١) ينظر حول هذا التاج المذهب ج ٤ ص ٧٤ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٤ . ومغني ابن قدامة والشرح الكبير ج ١٢ ص ٥٩ . وشرح الأزهري ج ٤ ص ١٩٥ - ١٩٦ . والمهذب ج ٢ ص ٣٢٩ . وتيسر المرام في مسائل الأحكام للباحثين والحكام، تأليف مجموعة من العلماء منهم : شيخنا المرحوم العلامة القاضي عبد الله بن محمد السرحي ولد ١٣١٨ هـ وتوفي ١٤٠٩ هـ، كان إماماً في العلم يشار إليه بالبنان، أذكر ونحن نقرأ عليه الكشف للزمخشري أنني عودته بالله من الشيطان، إذ خيل إلي أنني بين يدي الزمخشري نفسه، ومرة أخرى في درس البلاغة المسمى بمجموع الشروح، كاد أن يطل من رأسه سعد الدين التفتازاني، وربما كان آخر قلعة من قلاع العلم سقطت في صنعاء . والسيد قاسم بن إبراهيم، والقاضي علي الآنسي، بتكليف من الإمام أحمد حميد الدين، كما أخبرني شيخني السرحي بذلك، وهو بمثابة صياغة المواضيع الفقهية في مواد مُقنَّنة ص ١٧٣ - ١٧٤، مادة ١٠٠٣ . ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٩ . والإنصاف ج ١٢ ص ٧٣ .

المبحث الثالث

في

الشهادة التي يقرر الشاهد فيها فعله

المختار في المذهب الزيدي أن شهادة القسم لا تقبل مطلقاً، سواء كان بأجرة أم تبرعاً؛ لأنه يشهد على إمضاء فعله في القسم، فلاجل هذا كان متهما فلا تقبل شهادته. وفي حاشية البيان «المختار أن شهادته مقبولة مطلقاً، وهذا الذي يقرره الحكم ويعتمدونه. ويرى آخرون قبولها؛ لأنه غير جارٍ إلى نفسه نفعاً ولا دافع عنها ضرراً، فلهذا كانت مقبولة. وقيد بعضهم القبول بحال القسم، فأما بعدها فلا»^(١).

مثال آخر: من باع شيئاً فقام فيه شفيع، ثم شهد البائع بما يبطل الشفعة - لم تقبل؛ لأنه يريد تقريراً ما فعل من البيع. هذا هو الحكم في ظاهر الشريعة.

المرضع: لا تقبل شهادة المرضع، فقولها: أشهد أنني أرضعته إنما تقرر فعلها. وهذا الحكم يعمل به في ظاهر الحكم. وأما إذا ظن الزوج صدقها وجب عليه العمل بذلك ديناً. وذكر في البستان تفصيلاً: وهو أنها إن كانت تدعي أجرة لم يقبل قولها؛ لأنها تجر نفعاً، وإن لم تدع أجرة، فإن قالت: أنا أرضعته لم يقبل قولها؛ لأنها شاهدة على فعل نفسها، وإن قالت: ارتضع مني قبل قولها؛ لأنها تشهد على فعله، يعني أن الشهادة تتعلق بوصول اللبن إلى جوفه، وهو فعله^(٢). وكذا شهادة القاضي بعد عزله أو في غير بلد ولايته بما قد حكم به. فالشهادة عندما تقرر فعلاً ونحوه تجر التهمة، فمن الاحتياط ردها^(٣).

(١) مستفاد من البيان ج ٤ ص ٢٢١. وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٤-٧٥.

(٢) ينظر البيان ج ٤ ص ٢٢٢. والبستان مخطوط، وقد اقتطف منه الكثير هوامش على البيان المذكور. وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٥.

(٣) ينظر البيان ج ٤ ص ٢٢٢. والبستان. وشرح الأزهار ج ٤ ص ١٩٦. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٥.

الفصل الثالث

في

الصداقة والعداوة وتأثيرهما على الشهادة

تقسيم:

نستعرض آراء العلماء في هذا الجانب في مبحثين:

المبحث الأول - في شهادة الصديق لصديقه.

المبحث الثاني - في شهادة العدو على عدوه.

المبحث الأول

في

شهادة الصديق لصديقه

يرى علماء المذهب الهادي الزيدي أن الصداقة ليست بذات تأثير على شهادة العدل، فشهادة الصديق لصديقه أو عليه مقبولة. وبمثل قولهم يقول الحنفية والشافعية والظاهرية. والظاهر أن المخالف إنما هو مالك، فالحنبلية يقبلون شهادة الأصدقاء^(١). والحجة قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).

(١) التاج المذهب ج ٤ ص ٧٦. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦. وبيان إبن مظفر ج ٤ ص ٢٢٠. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٨. والمحلّى ج ٨ ص ٥٠٥، مسألة ١٧٩٣. والمقنع ج ٣ ص ٧٠٢. ونُقِلَ عن بعضهم - وهو إبن عقيل - ردّ شهادة الصديق لصديقه عندما تكون الصداقة أكيدة. والعاشق لمعشوقه؛ لأن العشق يطيش بالاحلام. وينظر الإنصاف

ج ١٢ ص ٧٠.

(٢) ٢: الطلاق.

ووجه الدلالة في النص الكريم أنه لم يُفصل، وعدم التفصيل دليل على التعميم. والاحوط أن لا نُهمل شهادة الصديق لصديقه طالما كانت العدالة راسخة. والتهمة تتلاشى أمام مخافة العدل من الله تعالى، إذ ليس له مصلحة يجنيها من وراء شهادته، كما لا توجد مضرة يدفعها.

وقد قبل أهل المذهب شهادة القريب لقريبه؛ لأن ميراثه منه محتمل فليس من باب شهادة المرء لنفسه؛ لأن الولد حينما يشهد لوالده يعلم أنه ليس وارثاً في تلك الحال، ويعلم أنه قد يموت قبل والده، والعكس صحيح، فليس هناك من مبرر أن وجود العدل الأمين بذمته للشيطان، ويسخو بنفسه للنار. ومتى كانت الحال هكذا في القرابة فالحال في الصديق أكثر بُعداً عن الإدلاء بشهادة زور من أجل صداقة قد تتحول إلى عداوة مريرة. ولهذا يقول الشاعر:

إِحْذَرِ عَدُوَّكَ مَرَّةً * وَاحْذَرِ صَدِيقَكَ أَلْفَ مَرَّةٍ
إِنَّ الصَّدِيقَ إِذَا تَغَيَّرَ * كَانَ أَذَى بِالْمَضَرَّةِ

ثم ما هي الصداقة؟ وما هو الصديق؟

الصداقة ما بُنيت على العمل الصالح؛ فهو القاسم المشترك. والصديق مَنْ صَدَقَكَ لَا مَنْ غَشَّكَ، بَلَّهَ مَنْ يَشْهَدُ لَكَ زوراً وَيُغَرِّيكَ بِالْبَاطِلِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْعَدُوُّ فَمَنْ سَيَكُونُ؟! فالتقوى قبل الخلَّة. قال تعالى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾^(١). والإمام مالك لا يُجيز شهادة الصديق لصديقه إذا كانا يتبادلان الهدايا^(٢).

وفي كتب المذهب المالكي تجوز شهادة الصديق الملائف لصديقه بشروط:

(١) ٦٧: الزخرف.

(٢) البيان لابن مظفر ج ٤ ص ٢٢٠. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٦.

الأول - أن يكون مبرزاً في العدالة، بمعنى أنه يفوق أقرانه فيها ويشتهر بها.

الثاني - أن لا يكون في عيال المشهود له، وإلا لم يَجْزُ وإن بَرَزَ. وفسرُوا الملائف بأنه المختص بالرجل الذي يلائف كل واحد منهما صاحبه. ومعنى اللطف الإحسان والبر والتكرمة. وقيل: الملائف من قيل فيه:

إِنَّ أَخَاكَ الْحَقُّ مَنْ كَانَ مَعَكَ * وَمَنْ يَضُرُّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَكَ

وَمَنْ إِذَا رَيْبُ الزَّمَانِ صَدَعَكَ * شَتَّتَ فِيكَ شَمْلَهُ لِيَجْمَعَكَ

وهذا مستبعد فقل أن يوجد صديق هكذا^(١). وإذا وجد هذا الصنف فقد لا يتعدى أصابع الكف^(٢).

* * *



(١) بلغة السالك مع الدردير ج ٢ ص ٣٥٠. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٩. وفسر الملائف بأنه من يسره ما يسرك،

ويضره ما يضرك. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٨.

(٢) وقد رسم أحد الشعراء صورة متشائمة للصديق حيث قال:

وَلَقَدْ خَبَرْتُ بَنِي الزَّمَانِ فَمَا بِهِمْ خِلٌ وَفِيَّ لِلنُّوَابِ أَصْطَفِي
فَعَلِمْتُ أَنَّ الْمُسْتَحِيلَ ثَلَاثَةٌ الْغُلُوبُ وَالْعَنْقَاءُ وَالْخِلُّ السُّوْفِي

ينظر خزانة الأدب ج ٧ ص ١٣٦.

المبحث الثاني

في

شهادة العدو على عدوه^(١)

تقسيم:

العداوة تنقسم إلى قسمين، عداوة دنيوية وعداوة دينية، وسنتكلم عن ذلك في مطلبين:

المطلب الأول - في العداوة الدنيوية.

المطلب الثاني - في العداوة الدينية.

المطلب الأول

في

العداوة الدنيوية

أجمع العلماء على قبول شهادة العدو لعدوه إذ لا تُهَمَّة في الشهادة له؛ لأنها لمصلحته، إنما الخلاف في الشهادة عليه.

فالزيدية والمالكية والشافعية والحنبلية^(٢)، لا تقبل من عدو على عدوه، وفسروا العدو

^(١) جاء في البستان اعلم أن الرجلين إذا كان كل واحد منهما في جانب، فهما عدوان، أخذ من العدوتين وهما جانباً الوادي. حاشية بجانب بيان ابن مظفر ج ٤ ص ٢١٧-٢١٨. وفي مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥ العداوة غير البغضاء، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءُ﴾ «٤: المتحنة»، والفرق بينهما أن البغضاء بالقلب، والعداوة بالفعل، وهي أغلظ، فلا يُفسَّرُ الأغلظ بالأخف.

^(٢) شرح الأزهري ج ٤ ص ١٩٧. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٤-٣٥. والنجاشي المذهب ج ٤ ص ٧٥. والبيان ج ٤ ص ٢١٧-٢١٨. وتفسير القرطبي ج ٣ ص ١٩٨١ «طبعة الشعب». وبلغت السالك ج ٢ ص ٣٥١. ومغني المحتاج =

بأنه الذي يُبغضُ عدوه، بحيث يتمنى زوال نعمته، ويحزن بسروره، ويفرح بمصيبته^(١).

والمراد بالعداوة الدنيوية هي العداوة الظاهرة؛ لأن العداوة الباطنة لا يُطلع عليها إلا علام الغيوب. وابن تيمية يجيز شهادة الصديق والعدو إذا علمت العدالة الحقيقية، أما مع العدالة الظاهرة التي يمكن أن يكون الباطن بخلافه لم تقبل. وكذا يقال في الأب^(٢).

الظاهرة:

عندهم أن من شهد على عدوه يُنظر في أمره؛ فإن كانت عداوته تُخرجُه إلى مالا يحلُّ كان ذلك جرحاً تُردُّ به شهادته لكل أحد وفي كل شيء، وإن كان لا تُخرجُه عداوته إلى مالا يحل؛ فهو عدل يقبل عليه^(٣). أما الحنفية والمؤيد بالله فالظاهر عندهم قبول العدو على عدوه وله؛ لأن الأصل في المسلم العدالة وهي تمنع التهمة، مثل: شهادة المسلم على الكافر^(٤). وكان الأولى بعلماء المذهب الحنفي أن لا يقبلوا العدو على عدوه؛ لأنهم قبلوا رواية يزيد بن زياد الدمشقي مسنداً إلى عائشة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ قال: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذي غمر على أخيه...» محتجين بها على رد شهادة الولد لوالده والعكس، وفسروا الغمر بالعداوة^(٥) - فما هو الوجه في العمل ببعض

= ج ٤ ص ٤٣٥. والمهذب ج ٢ ص ٣٣٠. وعلم القضاء ج ١ ص ٣٣٤-٣٣٥. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٥-٥٦. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٣١. قال الشافعي: لا تجوز شهادة لرجل على الآخر - وإن كان عدلاً - إذا كانت بينهما عداوة. ينظر الترمذي ج ٤ ص ٤٧٤ في سياق حديث رقم ٢٢٩٨.

(١) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥.

(٢) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٦٤٣.

(٣) المحلى ج ٨ ص ٥١٠، مسألة ١٧٩٣.

(٤) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٤. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٢. والخطابي حاشية على سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٥.

(٥) شرح فتح القدير والهداية والعناية ج ٦ ص ٤٧٨. والغمرُ بفتح الغين وكسرهما: الحقد. القاموس ٥٨٠. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥. وفي سبيل السلام ولا ذي غمر بفتح الغين وفتح الميم وكسرهما: الحقد والشحناء =

الحديث وإهمال البعض!؟

واستدل أصحاب الرأي الأول بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت»^(١). ولفظ أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «رد شهادة الخائن والخائنة وذي الغمر على أخيه، ورد شهادة القانع لأهل البيت، وأجازها لغيرهم»^(٢).

وجه الدليل:

يستفاد من النص الشريف عدم جواز شهادة ذي الغمر على أخيه المسلم وعلى غير المسلم طالما كانت العداوة دنيوية؛ لأن العدو يُتَّهَمُ بإرادة الضرر بعده.

ومن أمثلة شهادة الأعداء:

- ١- شهادة الرجل على زوجته بالزنى؛ لأنه يُقَرَّرُ بعداوته لها، ولأنَّ شهادته بمثابة دعوى جنائية في حقه فلم تقبل لأنه خصم.
- ٢- شهادة المقطوع عليه الطريق على القاطع.
- ٣- شهادة المقدوف على القاذف^(٣).

= مج ٢ ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩. «ولا ذي غمر على أخيه» أي حقد وضغن. وَغَمَرٌ بالتحريك الدَّسَمُ والزَّهومة من اللحم، كالوضر من السمن، والغمر بضم الغين: الجاهل الغر الذي لم يجرب الأمور. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ج ٣ ص ٣٨٤-٣٨٥.

^(١) سبل السلام مج ٢ ج ٤ ص ١٩٨. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٠-٢٩١. ونصب الراية ج ٤ ص ٨٣.

^(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٤٠ رقم ٣٦٠. وقال: الغمر: الحنة والشحناء، والقانع: الأجير التابع مثل: الأجير الخاص ص ٢٥.

^(٣) الكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٣١.

والعداوة إذا كانت من الجانبين رُدَّتْ شهادةُ كل منهما على الآخر، وإذا كانت من جانب واحد اختص الرد به .

وتحديدُ العداوة خاضع للعرف، فمن تعارف عليه الناسُ أنه عدوٌّ كان عدواً لا تقبل شهادته . وإن أفضت العداوة إلى الفسق بأن انتهك حقاً من حقوق عدوه - فتردَّ الشهادة مطلقاً لعدوه ولغيره . أما إذا شهد أحد على غيره فأشعل هذا الغير نارَ الخصامِ ضد الشاهد - فلا تأثير لذلك على الشهادة لئلا يحتال من يريد الخلاص من الشهادة عليه بمخاصمة الشاهد فلا تستقر حينئذ شهادة . ولكن بشرط أن لا يدخل الشاهد في الخصام^(١) .

الرأي المختار:

يطمئن القلب لمذهب الجمهور؛ لأن شهادة العدو لعدوه إنما قبلت؛ لأنه لا يشهد لمصلحته إلا لأمر منعه من الكتمان . وكما يقال : والفضل ما شهدت به الأعداء . أما الشهادة عليه - وهي محل الخلاف - فكما قلتُ: الأولى ألا تقبل احتياطاً مع عدم الدليل، أما مع وجود دليل فلا مناص من العمل به .

قال الشوكاني رحمه الله في سياق شرح الأثر المذكور: وهذا يدل على أن العداوة تمنع من قبول الشهادة؛ لأنها تورث التهمة، وتخالف الصداقة، فإن في شهادة الصديق لصديقه بالزور نفعٌ غيرُه بمضرة نفسه، وببيع آخرته بدنياه غيره . وشهادة العدو على عدوه يقصِدُ بها نفع نفسه بالتشفي من عدوه فافترقا . والحقُّ عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام الدليل على ذلك، والأدلة لا تُعارضُ بمحض الآراء^(٢) .

(١) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥ .

(٢) نيل الأوطار مج ٤ ص ٨٢٢ بلفظه .

المطلب الثاني

في

تأثير العداوة الدينية على الشهادة

العداوة قد تنشأ بين طرفين مسلمين، أو بين كافر ومسلم^(١). وسيكون حديثنا عن طَرَفَيَّ العداوة في فرعين: أحدهما - نتحدث فيه عن العداوة بين المسلمين أنفسهم. ونخصص الثاني - للحديث عن العداوة بين كافر ومسلم.

الفرع الأول

في

العداوة بين المسلمين

تنشأ العداوة الدينية بين المسلمين أنفسهم لعدة أسباب:

السبب الأول - الحسد والغيرة، ويكون ذلك بين الأقران من العلماء. والسبب الثاني - اختلاف المذهب.

أما السبب الأول وتأثيره، فقد روي عن الزبير بن العوام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمِّ قَبْلَكُمْ، الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ هِيَ الْحَالِقَةُ، لَا أَقُولُ تَحْلُقُ الشَّعْرَ وَلَكِنْ تَحْلُقُ الدِّينَ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَتُؤْمِنُوا، وَلَا تَتُؤْمِنُوا حَتَّى تَتَحَابُّوا، أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِمَا يُثَبِّتُ ذَلِكَ، أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»^(٢).

(١) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، ج ٢ ص ١٥٠. والرفع والتكميل مع حاشية أبي غدة ص ٤٠٩ إيقاظ ٢٥.

(٢) المسند ج ١ ص ٣٤٨ رقم ١٤١٢. وص ٣٥٢ رقم ١٤٣٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ٢٣٢. وجامع بيان العلم ج ٢ ص ١٥٠. وسنن الترمذي ج ٤ ص ٥٧٣ رقم ٢٥١٠. قال: هذا حديث قد اختلفوا في روايته =

والاستدلال بهذا الحديث - وإن كان في جانب العداوة الدنيوية أظهر إلا أنه يصلح دليلاً للعداوة الدينية ؛ لأن الحسد بين الفضلاء يرجع إلى سبب ديني ، كالتفاوت في العلم ، ودرجات الفضل ، أو اختلاف الرأي في الدين ، بحيث يلاقي بعض العلماء رواجاً لآرائه - الأمر الذي قد يسبب غيرة وحسداً عند منافسيه .

وعن ابن عباس ^(١) قال : استمعوا علمَ العلماءِ ولا تُصدِّقُوا بعضَهم على بعضٍ ، فوالذي نفسي بيده لهم أشدُّ تغايراً من التُّيوسِ في زربِها ^(٢) .

وحدث عبد العزيز بن حازم ^(٣) قال : سمعت أبي يقول : « العلماءُ كانوا فيما مضى من الزمانِ إذا لقي العالمُ مَنْ هو فوقه في العلمِ كان ذلك يومَ غنيمةٍ ، وإذا لقي مَنْ هو مثله ذاكراً ، وإذا لقي مَنْ هو دونه لم يَزْه عليه ^(٤) ، حتى كان هذا الزمانُ فصارَ الرجلُ يعيبُ مَنْ هو فوقه ابتغاءً أن ينقطعَ منه ، حتَّى يرى الناسُ أنه ليس به حاجةٌ إليه ، ولا يذاكر من هو مثله ، ويزهو على من هو دونه ؛ فهلك الناسُ » .

ومما جاء من كلام بعض الأقران في بعض ^(٥) ما ذكر حماد بن أبي سليمان فقيه الكوفة

= عن يحيى بن أبي كثير ، فروى بعضهم عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد عن مولى الزبير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولم يذكروا فيه عن الزبير . والجامع الصغير ج ١ ص ٥٦٣ رقم ٤١٧٠ . عن الزبير بن العوام صحيح . ومجمع الزوائد ج ٨ ص ٣٠ . ونصب الراية ج ٤ ص ٣٥٥ .

^(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٥١ .

^(٢) الزُّرب : المَدْخَلُ ، وموضع الغنم ، ويكسر ، والجمع زُرُوبٍ . القاموس ص ١٢٠ .

^(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٥١-١٥٢ .

^(٤) الزهو هنا : الكِبَرُ والفخر ، وقد زُهِىَ الرجلُ فهو مزهو ، أي تكبر ، وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به ، وإن كانت بمعنى الفاعل مثل قولهم : زُهِىَ الرجلُ ، وعُنِيَ بالأمر ، وتَجَبَّتِ الناقةُ والشاةُ وأشباهها .

ينظر مختار الصحاح ص ٢٧٧ واللفظ له . والقاموس ص ١٦٦٨ .

^(٥) ينظر جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ١٥٢-١٥٣ بتصرف .

بعد النخعي القائم بفتواها، وهو معلم أبي حنيفة - ذكر أهل الحجاز فقال: قد سألتهم فلم يكن عندهم شيء، والله لصبيانكم أعلم منهم، بل صبيان صبيانكم. وقال ذلك في عطاء وطاووس ومجاهد.

قال مغيرة: هذا بغّي منه. قال أبو عمر: صدق. وكان أبو حنيفة أعرف الناس بحماد - يُفضّل عطاءً عليه.

ويروى عن الزهري أنه قال: مارأيت قوماً أنقض لعرى الإسلام من أهل مكة، ولا رأيت قوماً أشبه بالنصارى من السبائية. قال أحمد بن يونس: يعني الرافضة.

وساق الإمام ابن عبد البر أمثلة كثيرة تدل على تسرع الأقران؛ من ذلك قول ابن إسحاق: هاتوا علم مالك فأتانا بيطاره. فقال مالك فيه: دجال من الدجاجة^(١). وقال الفضل بن موسى: دخلت مع أبي حنيفة على الأعمش نعوذه، فقال أبو حنيفة: يا أبا محمد لولا التثقيب عليك لزدت في عيادتك، أو قال: لعدتُك أكثر مما أعودك. فقال له الأعمش: والله إنك عليّ لثقيب وأنت في بيتك، فكيف إذا دخلت عليّ! قال الفضل: فلما خرجنا من عنده قال أبو حنيفة: إن الأعمش لم يصم رمضان قط، ولم يغتسل من جنابة. فقليل للفضل: ما يعني بذلك؟ قال: كان الأعمش يرى الماء من الماء^(٢)، ويتسحر على حديث حذيفة^(٣).

وقال مالك - وقد ذكر عنده أهل العراق - : أنزلوهم منكم منزلة أهل الكتاب،

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٥٦.

(٢) كانه - والله أعلم - لا يوجب الغسل من مجرد الإيلاج، بل لابد مع ذلك من الإنماء.

(٣) المراد بحديث حذيفة وهو ابن اليمان لأن زر بن حبيش الراوي عنه لم يرو عن حذيفة آخر - قوله: تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع. ينظر ابن ماجه ج ١ ص ٥٤١ رقم ١٩٦٥. ولم يروه الترمذي في باب تأخير السحور إلا أنه قال: وفي الباب عن حذيفة. ج ٣ ص ٨٥.

لَا تَصْدُقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَيْنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ﴾^(١). ودخل عليه محمد بن الحسن يوما فسمعه يقول: هذه المقالة، فكأنه استحيا منه، وقال: يا أبا عبد الله أكره أن تكون غيبة، كذلك أدركت أصحابنا يقولون. وقال سعيد بن منصور: كنت عند مالك بن أنس فأقبل قوم من أهل العراق فقال^(٢): ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونُ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾^(٣).

السبب الثاني - اختلاف المذهب، مثل: مسألة خلق القرآن أو قدمه. واختلاف الشيعة والنواصب والمرجئة والوعيدية. والاختلاف بين العلماء في المذاهب والمشارب أمرٌ مركوز في الطبائع والفطر الإنسانية، ولا يمكن انتفاؤه من صفوف أهل العلم والفضل والصلاح.

والعداوة أمرٌ زائدٌ على مجرد اعتقاد الخطأ والتكفير؛ فإن العداوة إذا وقعت بين اثنين مؤمنين متفقين في العقيدة لم يُقبلَ كلامٌ أحدهما في الآخر، فكيف إذا كانت العداوة بسبب العقائد التي كان من جرأء الاختلاف فيها هتكُ المحرم، وارتكابُ العظائم، وسفكُ الدماء!! والناظرُ فيما أفرزته مسألة خلق القرآن، ومحنة الإمام أحمد - يدرك أثرها على الرواة وقسوتهم في مسائل، الخلاف فيها لفظي. ولكن لسوء الحظ امتلأت الكتب بقولهم: فلان من الواقفة الملعونة، أو من اللفظية الضالّة، أو لا يستثنى في الإيمان فمرجيءٌ ضالٌّ، أو يُنسب إلى الفلسفة أو الزندقة لقرآته في علم الكلام^(٤).

والعمل عند الفقهاء على قبول شهادة المسلمين بعضهم لبعض، بشرط أن لا يوصل

(١) ٤٦: العنكبوت.

(٢) ينظر جامع بيان العلم ج ١ ص ١٥٦-١٥٧.

(٣) ٧٢: الحج.

(٤) مستفاد من حاشية الأستاذ أبي غدة على الرفع والتكميل ص ٤٠٩-٤١٠ ببعض تصرف.

المسلم اعتقاده الخاطيء إلى الكفر أو الفسق^(١). فالعداوة عند الزيدية لاتمنع من الشهادة إذا كانت من أجل الدين، كالعَدْلِيّ على القَدْرِيّ والعكس^(٢).

وكذلك يقرر الزيدية على المختار ومعهم الجمهور أن الشهادة تقبل ولو من كافر وفاسق تأويلاً على مثله وعلى مخالفه.

والمراد بكافر التأويل المُجْبِرُ والمشبه ونحو ذلك. وفاسق التأويل الباغي على إمام الحق، وكذا مَنْ يذهب مذهب الخوارج ويعمل عملهم مثل: تكفيرهم علياً وعثمان، وقتالهم المسلمين. أما إذا زالت تلك الوصمة ولم يبق سوى الاسم، كما هو حال الإباضية فليسوا فاسقاً.

وقد اشترط أصحاب هذا الرأي لقبول المختلفين في المذهب أن لا يرتكبوا محظورات دينهم. ومن هذه المحظورات ما يرتكبه بعض المراهقين باسم الدين، من التفريق والتمزيق وزرع البغضاء والحقد في كل ما ظفرت به أيديهم، على كل مخالف لهم، والكذب على المخالف، والقطع في محل الظن. ولولم يقترف هؤلاء إلا رسم صورة للمسلم كئيبة، وفكر متحجر منغلق، وظل ثقيل - لكان كافياً في وجوب التَّائِي والتَّحْرِي في شهادتهم وروايتهم؛ لأن مَنْ كان بهذه النفسية كان بمثابة مرضٍ فاتك في جسد المسلمين، وخنجر في القلب، ومصيبة ليس لها من دون الله كاشفة.

وذهب القاضي عبد الجبار والشيخان أبو علي وابنه، وحُكِي عن الهادي والمنصور بالله وهو أحد احتماليّ أبي طالب - إلى أن شهادة كافر التأويل وفاسقه لاتقبل^(٣).

(١) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٥.

(٢) البحر ج ٥ ص ٣٥. والبيان ج ٤ ص ٢١٨. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٣. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٥. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٢.

(٣) ينظر شرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٣. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢.

واستدل الجمهور بما يلي :

أولاً - الكتاب :

من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾^(١) . ودلالاتها واضحة .

ثانياً - السنة :

ومن السنة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ »^(٢) .

وعن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى »^(٣) . وعن ابن عمر أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٤) .

(١) ١٠ : الحجرات .

(٢) رواه أبو موسى ، ينظر البخاري ج ١ ص ١٨٢ رقم ٤٦٧ ، وج ٢ ص ٨٦٣ رقم ٢٣١٤ ، وج ٥ ص ٢٢٤٢ رقم ٥٦٨٠ .
ومسلم ج ٥ ص ١٦٠ رقم ٢٥٨٥ . والترمذي ج ٤ ص ٢٨٧ رقم ١٩٢٨ . والنسائي ج ٥ ص ٧٩ رقم ٢٥٦٠ .
والمسند ج ٧ ص ١٥٥ رقم ١٩٦٤٤ . وكنز العمال ج ١ ص ١٤١ ، رقم ٦٧٤ . ومجمع الزوائد ج ٨ ص ٨٧ ، باب
مثل المؤمن من أهل الإيمان وص ١٨٨ . وقد تقدم .

(٣) البخاري ج ٥ ص ٢٢٣٨ رقم ٥٦٦٥ . ومسلم ج ٥ ص ١٦٠ و ١٦١ رقم ٢٥٨٦ . والمسند ج ٦ ص ٣٧٨ رقم
١٨٤٠١ ، ورقم ١٨٤٠٣ ، وص ٣٧٩ رقم ١٨٤٠٨ . والسنن الكبرى للبيهقي ج ٣ ص ٣٥٣ . والجامع الصغير
ج ٢ ص ٤٥٩ ، رقم ٨١٥٥ عن النعمان بن بشير وقال : صحيح . وكنز العمال ج ١ ص ١٤٩ رقم ٧٣٧ .

(٤) ينظر البخاري ج ٢ ص ٨٦٢ رقم ٢٣١٠ . ومسلم ج ٧ ص ١٥٧ رقم ٢٥٨٠ . والطبراني ج ١٢ ص ٢٨٧ رقم
١٢١٣٧ . وكنز العمال ج ١ ص ١٥٠ رقم ٧٤٥ .

عمل الصحابة :

اشتهر عن الصحابة رضي الله عنهم قبول خبر من حارب أمير المؤمنين علياً عليه السلام، وكذا قبول شهادتهم، ولم يؤثر عن أيهم رد ذلك ولا إنكاره، وكذا قبول من اشترك في حصار عثمان رضي الله عنه وقتله.

دليل آخر :

كل مسلم يُعْتَبَرُ من أهل القبلة والصلاة والتصديق بما جاء به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ والتبري من سائر الأديان، وتحرزهم من الكذب كتحرز المؤمنين لاعتقادهم الثواب والعقاب، وإنما لزمهم التكفير من جهة التأويل والتدين ومثل ذلك لا يمنع من قبول الشهادة مع استقامة أحوالهم في الظاهر.

ورواية المحدثين عن كل الطوائف - دليل على أن السَّبْرَ للرواة إنما يأتي من الصدق والضبط^(١).

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما يلي^(٢):

الكتاب - قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(٣) فقد أمر الله بالتثبت عند نبي الفاسق، فالكافر أولى.

(١) ينظر شرح الأثر ج ٣ ص ٣٣٧. وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٢٤. والاحدب ج ٢ ص ٤٨٧، وما بعدها. وإحكام الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٦. والروض الباسم ج ٢ ص ٨٩ وما بعدها. وقاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين عبد الوهاب السبكي. و«الجرح والتعديل» لعالم الشام البحاث الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي. والقاعدتان ورسالة القاسمي مفيدة في هذا الموضوع بكاملها. والبحر الزخار ج ٥ ص ٢٥. والمعتمد لأبي الحسين البصري ج ٢ ص ١٣٤-١٣٥. والمحصل ج ٢ ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) ينظر إحكام الآمدي مج ١ ج ٢ ص ٦٦. والمحصل للرازي ج ٢ ص ١٩٥-١٩٦. والمعتمد لأبي الحسين البصري ج ٢ ص ١٣٤. والاحدب ج ٢ ص ٤٩٧-٤٩٨.

(٣) ٦: الحجرات.

القياس :

لا يقبل كافر التأويل قياساً على الكافر الصريح فالكل كافر. ويزيد كافر التأويل جهله بكفره، فاضاف إلى كفره جهلاً، فهما مشتركان في الكفر الموجب لسلب أهلية الرواية والشهادة.

وأجيب بأن الكافر الخارج عن الملة أعظم من الكافر المتأول، والشرع فرّق بينهما. والفاقد في عرف الشرع من ارتكب كبيرة. وقد يقال: إن من يكذب على الله فأحرى به أن يكذب على غيره. ويجاب بأن المتأول لم يتعمّد، إذ هو يتقرب إلى الله بما يفعل. إلا إذا أعرض عند قيام الحجة عليه، أولم يوطّن نفسه لسماعها فهو منبوذ مردود.

وإضافة إلى ما تقدم من القول بالقبول مطلقاً والردّ مطلقاً سواءً كان داعية أو لا - قيل: يقبل إن اعتقد حرمة الكذب. هذا في الكافر المتأول، أما الفاسق فقيل: يُحتجّ به إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواءً كان داعية لمذهبه أو لا، ولا يقبل إن استحل الكذب. ويحكى هذا القول عن الشافعي إذ يؤثر عنه قوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. ويحكى هذا عن ابن أبي ليلى والثوري وأبي يوسف. وقيل: يُحتجّ به إن لم يكن داعية، ولا يحتج به إن كان داعية إلى مذهبه. والخلاصة أن المسألة فيها أربعة أقوال:

١- القبول.

٢- الرد.

٣- القبول بشرط عدم استحلال الكذب.

٤- القبول بشرط أن لا يكون داعية^(١).

^(١) فتح المغيث للعراقي ص ١٦٢. والكفاية ص ١٤٨-١٦٠. وتدريب الراوي ج ١ ص ٣٢٤-٣٢٥.

الرأي المختار:

لا يسوغ القول برد شهادة المخالف في العقيدة وروايته، إذ من السهل إطلاق الألفاظ من أصحاب المذاهب، كلُّ يقول: إن مذهبه الحق، وأصحابه أهل السنة والجماعة، كأن يقول - على سبيل المثال - الشافعي المذهب: وشهادة السني على المبتدع جائزة، ومراده بالسني من هو على المذهب الشافعي. ومثله يقول المالكي والمذاهب الأخرى. والزيدي يقول: وتُقبل شهادة العدلي على غيره. فما من نَحْلَةٍ ولا مذهب إلا ويدعي أناسه أنهم أهل السنة^(١). فَلْيَدْعُ كُلُّ ما يحلوه ما دام الإسلام يشمل الجميع.

ولو قلنا: إن اختلاف المذهب يمنع من قبول الشهادة لعزَّ الشاهد وهُدِّمَت بيع ومساجد وصلوات. فالمسألة معضلة بالنظر إلى ما يفرزه التعصب، ومن ذلك ما حكاه تاج الدين عبد الوهاب السبكي قال: «وقد تزايد الحال بالخطابية - وهم المُجَسِّمَة - في زماننا هذا، فصاروا يروِّنَ الكذب على مخالفيهم في العقيدة - لاسيما القائم عليهم - بكل ما يسوءه في نفسه وماله. وبلغني أن كبيرهم استفتي في شافعي أيشهدُ عليه بالكذب؟، فقال: أَلَسْتُ تعتقد أن دمه حلال؟، قال نعم، قال: فما دون ذلك دون دمه، فاشهد وادفع فساده عن المسلمين، فهذه عقيدتهم.

ويرون أنهم المسلمون، وأنهم أهل السنة، ولو عُدُّوا عددا لما بلغ علماءؤهم - ولا عالم فيهم على الحقيقة - مبلغا يُعتبر، ويُكفَّرُونَ غالب علماء الأمة، ثم يَعْتَزُّونَ إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وهو منهم بريء. ولكنه كما قال بعض العارفين - ورأيتُه بخط الشيخ تقي الدين بن الصلاح -: إمامان ابتلاههما الله بأصحابهما وهما بريئان منهم،

^(١) ينظر حاشية على شرح الأزهاري رقم ٤ ج ٤ ص ١٩٧. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٥. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٥. والبيان ج ٤ ص ٢١٨. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٠٤. وبلغت السالك ج ٢ ص ٣٤٨-٣٤٩. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٣٥.

أحمد بن حنبل أبتليَ بالمجسمة، وجعفر الصادق ابتلي بالرافضة^(١).

والخطابية الذين اشتكى منهم الإمام السبكي بمرارة، هم اليوم عندنا يفتنون عباد الله في المساجد، يثيرون مسائل الخلاف، ويعلنون الحرب على من قرأ آية الكرسي بعد الصلاة، أو هلَّلَ عند تشييع الجنازة، أو تلى «يس»، أما إذا أذَّنَ بحيٍّ على خير العمل فقد ثكلته أمه، يراعون الشكل ويهملون المضمون، ويرفعون مع ذلك شعار السنة. إلا أن المعضلة تكون أدهى إذا أغلقنا باب قبول الشهادة بين المختلفين.

والصواب ما قاله الإمام السبكي رحمه الله ونذكره بلفظه لنفاسته: «من شهد على آخر وهو مخالف له في العقيدة أوجب مخالفته له في العقيدة رتبةً عند الحاكم المتبصر، لا يجدها إذا كانت الشهادة صادرة من غير مخالف في العقيدة، ولا يُنكر ذلك إلا قَدَمٌ أخرق.

ثم المشهودُ به يختلف باختلاف الأحوال والأغراض، وربما وُضِعَ غرضُ الشاهد على المشهود عليه إيضاحاً لا يخفى على أحد، وذلك لقربه من نصِّ معتقده أو ما أشبه ذلك، وربما دَقَّ وغمَضَ بحيث لا يدركه إلا الفطنُ من الحكماء. ورُبَّ شاهد من أهل السنة سادج قد

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٩-٥٠ هكذا نسبهم السبكي إلى الإمام أحمد، والخطابية منسوبون عند غيره إلى أبي الخطاب محمد بن وهب الأسدي الأجدع، وهم طائفة من الروافض يدينون بشهادة الزور على مخالفينهم في العقيدة إذا حلف على صدق دعواه. ينظر المصباح المنير ج ١ ص ١٨٦. ولسان العرب ج ٤ ص ١٣٦. ومختار الصحاح ص ١٨٠. والقاموس ص ١٠٤. وشرحه تاج العروس ج ٢ ص ٣٧٥. والمُعَرَّبُ في ترتيب المُعَرَّب ج ١ ص ٢٦٠. والملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ١٧٩. أما المجسمة والذين يتعصبون لرأيهم ويهزءون من مخالفينهم فهم ينتسبون للإمام أحمد رضي الله عنه، كما نراهم الآن سوائاً كانوا خطابية أو لا. أما إذا صح عن الخطابية أنهم يرون الأئمة أنبياء أو آلهة فليسوا منهم حاشا وكلا، فالتعصب شيء والكفر شيء آخر.

مَقَّتَ المبتدعَ مَقْتًا زَائِدًا عَلَى مَا يَطْلُبُهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَسَاءَ الظَّنُّ بِهِ إِسَاءَةً أَوْجَبَتْ لَهُ تَصَدِيقَ مَا يَبْلُغُهُ عَنْهُ، فَبَلَغَهُ عَنْهُ شَيْءٌ فَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ لِمَا قَدَّمَ مِنْهُ فَشَهِدَ بِهِ . فَسَبِيلُ الْحَاكِمِ التَّوَقُّفُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ فِيهِ . . . وَهَذَا قَوْلُنَا فِي سُنِّيٍّ يَجْرَحُ مُبْتَدِعًا، فَمَا الظَّنُّ بِمُبْتَدِعٍ يَجْرَحُ سُنِّيًّا كَمَا قَدَّمَ مِنْهُ؟، وَفِي الْمُبْتَدِعَةِ لِاسِيْمَا الْمَجْسُومَةِ زِيَادَةٌ لَا تَوْجُدُ فِي غَيْرِهِمْ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْكَذِبَ لِنَصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ، وَالشَّهَادَةَ عَلَى مَنْ يَخَالِفُهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ - بِمَا يَسُوءُهُ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ - بِالْكَذِبِ، تَأْيِيدًا لِعَقَائِدِهِمْ، وَيَزَادُ حَقُّهُمْ وَتَقَرُّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ بِالْكَذِبِ عَلَيْهِ بِمَقْدَارِ زِيَادَتِهِ فِي النَّيْلِ مِنْهُمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَعْتَبِرَ كَلَامَهُمْ»^(١).

وعلى الرغم من إطلاق القول بقبول السني على المبتدع لا العكس، يسجل الإمام السبكي - وهو المحدث والقاضي الذي لبث في القضاء سنين عديدة - قوله: «فكم من شاهد رأيته يُبغض إنساناً ويشهد عليه بالفسق تدنيًا، وجاءني وأدَّى الشهادة عندي باكيًا وقت تأديته الشهادة: الدين»^(٢)، فَرَقًا خَائِفًا أَنْ يُخَسَّفَ بِالْمُسْلِمِينَ، لَوْجُودِ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ بَيْنَ أَظْهَرْنَا! وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: أَعْتَقِدُ وَأَتَيَقَّنُ أَنَّ الْمُشْهُودَ عَلَيْهِ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهِ عَامِدًا، بَلْ إِنَّهُ بَنَى عَلَى الظَّنِّ، وَصَدَّقَ أَقْوَالَ ضَعِيفَةٍ أَبْغَضَ الْمُشْهُودَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا، فَمِنْذَ أَبْغَضَهُ لِحَقِّهِ هَوَى النَّفْسِ، وَاسْتَوَلَى عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، وَصَارَ الْحَامِلُ لَهُ - فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - حَظًّا نَفْسِهِ، - وَفِيمَا يَخْطُرُ لَهُ - الدِّينَ.

هذا ما شاهدته وأبصرته، ولي في القضاء سنين عديدة، فليَتَقِ اللَّهَ أَمْرًا وَقَفَ عَلَى حُفْرَةٍ مِنْ حُفَرِ النَّارِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، قَدْ جَعَلَنِي اللَّهُ قَاضِيًا وَمُحَدِّثًا، وَقَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: أَعْرَاضُ النَّاسِ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ، وَقَفَ عَلَيْهَا الْمُحَدِّثُونَ وَالْحُكَّامُ»^(٣).

^(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٤٦-٤٨ بلفظه. وينظر أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٥٠٤.

^(٢) نُصِبَ عَلَى التَّحْذِيرِ، أَيْ أَدْرَكُوا الدِّينَ.

^(٣) قاعدة في الجرح والتعديل ص ٥١-٥٢ بلفظه.

الفرع الثاني

في

تأثير العداوة بين مسلم وكافر

العداوة ذات الطابع الدنيوي بين مسلم وغير مسلم تأخذُ حُكْمَ العداوة بين المسلم والمسلم؛ لأن السبب واحد، والذي يرى أن العدو مُتَّهَمٌ في شهادته ضدَّ عدوه يَمْنَعُ هُنَا شهادةَ المسلم العدوَّ على شخصٍ غير مسلمٍ؛ لأن القابلين شهادةَ العدوِّ على عدوه - إذا كان منشأ العداوة أسباباً دينيةً - وهم الجمهور - يُبَرِّرونَ ذلك بقولهم: إن العداوة لله تعالى، فَمِنَ المستبعد أن يعادي إنسانٌ غيره من أجل الله سبحانه وفي سبيله، ثم يرتكب ظلماً فادحاً، ويشهد زوراً على هذا الذي عاداه من أجله، فلا يُعقل ومن غير المنطق أن يُطِيعَ الله - بالمعاداة من أجله - ثم يَعَصِيهِ وَيَتَعَدَّى حدوده بأن يشهد زوراً أو يروي كذباً.

لاشك أن المسلم الحق يزجره تعظيمه لربه عن مثل ذلك، ويزجره أيضاً عن الكذب شهادةً وروايةً ولو على عدوه بسبب دنيوي، لكن المنع هنا أولى حَسْماً للشبهة والتهمة، لئلا يَتَشَفَّى في عدوه ما دام السببُ شخصياً، والنفس تواقه إلى إذلال عدوها.

قال الشاعر:

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا * فَبَالِغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ^(١)

والقليل ممن لاتستهويهم مشاعرُ الثأر، ويحكمون الشرع في الرضى والغضب، إلا أنهم لا يُمَثِّلُونَ قاعدةَ ذاتِ أغلبية، فالقليلُ عبارةٌ عن استثناءٍ، والنادرُ لاحكمَ له.

(١) شفاء: مفعول أول، وقهر: مفعول ثان أصلهما المبتدأ والخبر. والبيت لـ «زياد بن يسار». ينظر الكواكب الدرية

ج ١ ص ٣٠٤. وخزانة الأدب ج ٩ ص ١٢٩.

وشهادة المسلم على عدوه غير مقبولة سواء كان العدو مسلماً أو كافراً، مادامت
العداوة بسبب الدنيا؛ أما العداوة بين المسلم والكافر بسبب الدين فلا تمنع من شهادة المسلم
على الكافر بإجماع أهل العلم^(١).

ومنعوا شهادة الكافر على المسلم إلا في أمورٍ سنُفَرِّدُ لها باباً بإذن الله تعالى نُضَمِّنُ
فيه أقوالَ العلماء في حكم قبول الشهادة من المسلمين على غيرهم، وغيرهم عليهم، ونحو
ذلك، والله المستعان.



^(١) سبيل السلام مج ٢ ج ٤ ص ١٩٩. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٢. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١. والتاج المذهب

ج ٤ ص ٧٢. وشرح النيل - فقه إياضي - ج ١٣ ص ١٣٣.

الباب الثاني في تأثير اختلاف الدين على الشهادة

تمهيد وتقسيم :

المجتمعات البشرية - وإن فرقتها الأديان والمذاهب والنزعات - إلا أنها تتلاقى في ساحة المعاملات، فالإنسان محتاج لأخيه الإنسان يتبادل معه المنافع، ولاسيما في عصرنا هذا حيث أصبح العالم بفضل المواصلات السريعة والمتطورة عبارة عن مدينة واحدة، وإزاء هذا التقدم والتقارب بما يصاحبه من تشابك شديد في المصالح، واتساع في العلاقات في شتى المجالات - تصبح الحاجة ماسةً لدراسة قانون العلاقات بين المسلمين وغيرهم، خاصة في باب الإثبات، وفي شهادة بعضهم على بعض بصورة أخص، مع الأخذ في الاعتبار خطورة هذا الباب، وحساسية فقهاء المسلمين إزاء شهادة الكافر على المسلم، بل حتى إزاء شهادة كافر على كافر مخالف له في الدين. وهذا موقفهم مع شهادة الفاسق. فالطريق حينئذٍ ليس مفروشا بالورود بل مليئاً بالأشواك فنسأل الله العون على اجتيازهِ.

والكلام طويل بعض الشيء لأهميته، ومن أجل ذلك قد كنت قسمته إلى بابين، غير أنني وجدت أن الموضوع مترابط العرى، شديد التقارب، يجمعه عنوان واحد هو «اختلاف الدين وأثره على الشهادة» فجمَعُهُ في باب واحد أصوب.

وسيشتمل البابُ على فصول خمسة وهي كما يلي :

الفصل الأول - في شهادة المسلم على الكافر.

الفصل الثاني - في شهادة الكفار فيما بينهم.

الفصل الثالث - في شهادة الكافر على المسلم في السفر عند وصية الموت.

الفصل الرابع - في الفسق والعادات وتأثيرها على الشهادة.

الفصل الخامس - في شهادة الكافر على المسلم في الظروف العادية.

الفصل الأول في شهادة المسلم على الكافر

استحق السالكون على درب الإسلام، الملتزمون بأحكامه، تكريم الله سبحانه وتعالى لهم بقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(١)، وقوله جل وعلا: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾^(٢). فهل يوجد خطر من إطلاق القبول لشهادة المسلم على غيره من أهل الملل؟. هذا ما نجيب عنه في هذا الفصل بإذن الله وتوفيقه.

أجمع أهل العلم على أن المسلم العدل نافذ الشهادة على غيره من المسلمين وغير المسلمين؛ ما لم تكن هناك عداوة دنيوية بين المسلم والكافر تورث التهمة فلا يقبل^(٣)؛ ولكن من حق السائل أن يسأل أليس في قبول المسلم على غير المسلم لا العكس إجحافٌ وتحكُّمٌ؟ والجواب أنه لا يوجد تحكُّم ولا تعسف ولا إجحاف، بشرط أن يكون المسلم ملتزماً بقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^(٤).

(١) ١١٠: آل عمران.

(٢) ١٤٣: البقرة.

(٣) سبل السلام مج ٢ ج ٤ ص ١٩٩. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٢. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٧١. والتاج المذهب

ج ٤ ص ٧٢. وشرح النيل ج ١٣ ص ١٣٣.

(٤) ١٣٥: النساء.

وقول الله سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١).

وقد استجاب لنداء الله فتية آمنوا بربهم وزادهم الله هدى، سيماهم الصدق، وقولهم الحق وبه يعدلون، وقد ترجموا الآيات إلى عمل؛ فهذا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه يرسله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إلى أهل خيبر فيخُرُص عليهم^(٢)، فإذا قالوا: تعديت علينا قال: إن شئتم فلکم وإن شئتم فلنا، فتقول يهود: بهذا قامت السموات والأرض^(٣).

ومن المؤكد أن أكرم شيء وأحبه إلى ابن رواحة هو رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وأبغض شيء هم اليهود؛ ولكن لاذا ولاذاك يؤثر على واجبه، فهو يعلم أنه إن مال قيد أتملة صار عدوا لله ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وقد ساق الأستاذ أبو الحسن الندوي قصصا في عدل المسلمين وصدقهم تكاد أن تكون أغرب من الخيال^(٤).

(١) ٨ : المائدة .

(٢) الخرص : الظن، والخارص الذي يحزُر ما على النخل والكرم من ثمر، وهو تقدير بالظن، وَخَرَصَ بابَه نصر. ينظر مختار الصحاح ص ١٧٢ .

(٣) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٥٤ .

(٤) منها أنه وقع نزاع بين المسلمين والهندوس على أرض ادعاها المسلمون مسجدا، والهندوس معبدا، وكان حاكم البلد انجليزيا، فلم يصل من أدلة الفريقين إلى نتيجة . فسأل الهندوس هل يوجد في القرية مسلم تثقون بصدقه وأمانته أحكم على رأيه؟ فسموا شيخا من علماء المسلمين وصلحائهم، فارسل إليه، وكان هذا الشيخ قد حلف أن لا يرى وجه أفرنجي؛ لكنه من أجل الشهادة جاء ووَلَّى الحاكم ظَهْرَهُ، وشهد لصالح الهندوس، وخسر المسلمون الأرض؛ لكنهم ظفروا بقلوب الهندوس، وأسلم منهم جماعة . ينظر « ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين » ص ٢٦٩ .

أدلة قبول شهادة المسلم على غيره:

أولاً - ما تقدم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(١). والوسط يعني العدالة والاعتدال.

ثانياً - السنة الشريفة:

١- قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ، إِلَّا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا تَجُوزُ عَلَى الْمِلَلِ كُلِّهَا»^(٢)، وروى أبو هريرة أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قال: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ إِلَّا مِلَّةُ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى غَيْرِهِمْ»^(٣).

ووجه الاستدلال:

دلت النصوص الشريفة على علو شهادة المسلمين وقبولها على أهل كل ملة.

ثالثاً - جاء عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قوله: «شَهَادَةُ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ جَائِزَةٌ»^(٤). ووجه الدليل في هذا قبول الشهادة على غير المسلمين من باب الأولى، فإن جازت على المسلمين فأحرى أن تجوز على غيرهم؛ لأن المسلم أعلى حالاً من الكافر.

(١) ١٤٣: البقرة.

(٢) رواه في شرح التجريد ج ٦ ص ١٢١. ورواه الإمام القاسم في الإعتصام وعزاه إلى شرح التجريد المذكور، والشفاء. ج ٤ ص ٤٦٠. وكنز العمال ج ٧ ص ١٧ رقم ٣٠٤٣٧. والبيهقي ج ١٠ ص ١٦٣ باب من رد شهادة أهل الذمة باختلاف يسير.

(٣) نصب الراية ج ٤ ص ٨٦. قال: وأعلوه بعمر بن راشد، وأسند تضعيفه إلى البخاري وأحمد والنسائي وابن معين. وينظر مجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٠١. ولفظه عن أبي هريرة: «لَا تَرْتُدُّ مِلَّةٌ مِلَّةً، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ، إِلَّا أُمِّي تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»، قال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عمر بن راشد وهو ضعيف.

(٤) الإعتصام ج ٤ ص ٤٦٠. نقلاً عن الجامع الصغير وهو كذلك في ج ٢ ص ٤٨. رقم ٤٨٩٩ عن جبير بن مطعم، وعزاه إلى الحاكم في تاريخه ورمز له بعلامة الحسن.

رابعاً - جعلوا للمسلم ولاية على الكافر، والشهادة فرعُ الولاية. وهنا إشكال، وحاصله أن الولاية إذا انعدمت فيقتضي ذلك عدم قبول المسلم على غيره؛ لأنه لا ولاية له عليه. وأجيب بأن القياس هو ذلك، ولكن لوحظ علُوُّ الإسلام ورفعَةُ أهله، فهو يعلو ولا يُعلَى عليه؛ فكانت شهادة المسلم محلَّ قبول سواء كانت له ولاية أو لا^(١).

وإن قيل: إن بين المسلم والكافر عداوةً دينيةً، فلماذا لا تمنع من قبول شهادة المسلم على الكافر؟ أجيب بأن عداوة المسلم للكافر بأمر من الله تعالى ومن أجله سبحانه، والمسلمون مُحِقُّونَ، والبراهين قاطعة على أن الحق في جانبهم لمن يتأمل؛ ولذلك لا تأثير للعداوة، ولا تمنع من الشهادة. والعداوة تمنع من قبول الشهادة عندما تكون لغير الله. ومن جهة أخرى فإن الإسلام الذي أوجب المعادة من أجل الله بشروطها - حرم تحريماً جازماً الظلمَ والكذبَ، وأمر بالعدل والصدق للعدو والصديق، فصار جانب المسلم مأموناً^(٢)؛ وعلى هذا جرى قضاة المسلمين، فقد كان شريح يجيز شهادة المسلمين على الملل كلها^(٣).

* * *

(١) رسالة لنيل شهادة الدكتوراه لبدران بدران بعنوان أثر اختلاف الدين في الأحكام ص ١٧٠. وينظر البدائع

ج ٦ ص ٢٨٠. والشهادة المقبولة ص ٢١. والشهادات لأبي الريش ص ١١٣.

(٢) في معنى ذلك رسالة بدران ص ١٧٠-١٧١.

(٣) أخبار القضاة لوكيع ج ٢ ص ٢٥٦. وبغية الأملعي في تخريج الزيلعي بهامش نصب الراية ج ٤ ص ٨٦.

الفصل الثاني

في

حكم شهادة غير المسلمين فيما بينهم

تمهيد وتقسيم:

اختلف أهل العلم في جواز قبول شهادة الكفار فيما بينهم على أقوال ثلاثة:

الأول - عدم قبول شهادة الكفار مطلقا سواء شهدوا على أهل ملتهم أو غيرهم.

الثاني - القبول مطلقا.

الثالث - قولٌ فيه تفصيل: وهو قبول الكافر على أهل ملته، وعدم قبوله على أهل

الملل الأخرى، وها هي أقوالهم نستعرضها بشيء من التفصيل:

القول الأول:

يرى أصحاب هذا القول أنه لا وزن ولا اعتبار لشهادة الكافر سواء كانت شهادته

لأهل ملته مثل: شهادة النصراني للنصراني، أو لغيرهم مثل: شهادة النصراني لليهودي ونحوه. أما عباد الأوثان والملحدون والمرتدون فتردُّ شهادتهم من باب الأولى^(١).

(١) شرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٣. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢. والبحر الزخار ج ٥ ص ٢٣. والبيان ص ٢٠٥. وشرح الأثرار ج ٣ ص ٣٣٧. ورسالة للأشير حول قبول شهادة أهل الكتاب ص ١٣٠-١٣٣. وشرح التجريد ج ٦ ص ١٢١. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. وبلغت السالك ج ٢ ص ٣٤٨. وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٣. والمهذب ج ٢ ص ٣٢٤. والمجموع شرح المهذب للنووي ج ٢ ص ٢٢٦ طبعة دار الفكر. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٣. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢١. والمقنع ج ٣ ص ٦٨٨. والإنصاف ج ١٢ ص ٤٠-٤١. والمحلى ج ٨ ص ٤٩١. والطرق الحكمية ص ١٧٦-١٨٢. ود/ الزين ج ٢ ص ١٥٠. وفقه السنة لسيد سابق ج ٣ ص ٣٢٧. والشهادات لأبي الريش ص ١١٣. والشهادة المقبولة لقنديل ص ٢١.

وأصحاب هذا القول ليسوا على وتيرة واحدة^(١)، وعلى وجه الخصوص علماء المذهب الزيدي، ففي كلامهم تفصيل نطالعه في ضمن استعراض القول الأول والقول الثاني؛ فالخيار في المذهب الزيدي إطلاق رد شهادة المرتدين وعبد الأوثان والملحد^(٢)، وألحق بهم صاحب البحر الكافر الحربي، وقال: إن رد شهادتهم مسألة إجماع، وهذا نص عبارته «ولاتصح [أي الشهادة] من كافر جربي وثني أو ملحد أو مرتد مطلقاً إجماعاً»^(٣). وعبارة شرح الأثمار «لاتقبل شهادة كافر التصريح وفاسقه، أما الحربي غير المعاهد والمستأمن والملحد والمرتد فذلك إجماع»^(٤). أما من له ملة كاليهود والنصارى والمجوس فيرى أهل المذهب قبول كل ملة على ملتها، فاليهودي يقبل على اليهودي فقط. وعبارة التذكرة^(٥) «لاشهادة لوثني»^(٦) وملحد^(٧) وزنديق^(٨) ومرتد ولاحربي لاملة له^(٩) ولايهودي على نصراني وعكسه^(١٠) ولاهما على مسلم ومجوسي، ولامجوسي عليهما، بل

(١) الوتيرة: الطريقة، يقال: مازال على وتيرة واحدة. مختار الصحاح ص ٧٠٧.

(٢) ينظر البيان ج ٤ ص ٢٠٥. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢. والشرح ج ٤ ص ١٩٣. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢١.

(٣) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣.

(٤) شرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧.

(٥) كتاب الشهادات - مخطوط - بدون ترقيم وقد سبق ترجمته.

(٦) الوثني من يعبد الوثن، وهو الصنم. ينظر حاشية على التذكرة.

(٧) الملحد الذي ينفي الصانع. الحاشية السابقة.

(٨) الزنديق من يجعل مع الله ثانياً، ينظر الحاشية السابقة. والزنديق من الثنوية وهو فارسي مُعَرَّبٌ وجمعه زنادقة.

ينظر مختار الصحاح ص ٢٧٦.

(٩) هذا قول أبي طالب: إنها تقبل شهادة أهل الحرب في ذات بينهم إذا كان لهم ملة، وقال أبو مضر: لاتقبل

شهادتهم مطلقاً، وقال في الوافي: إنها تقبل في ذات بينهم، والمراد حيث دخلوا بلادنا بالأمان ثم شهد بعضهم

على بعض إلى حاكمنا. حاشية التذكرة السابقة.

(١٠) يعني أن الكفر عندنا ملل مختلفة، فلا تقبل ملة على ملة. وعند زيد بن علي وأبي حنيفة؛ أن أهل الذمة =

بعضهم على بعض؛ فلا يصح مسلمان على شهادة يهودي على نصراني». قال في التجريد: ^(١) «وقال ابن أبي ليلى: مثل قولنا.

وكذلك الأوزاعي والحسن بن صالح بن حي والليث، ذكره الطحاوي في اختلاف الفقهاء، وحكى ذلك عن كثير من المتقدمين».

وذهب الإمام يحيى [ابن حمزة] وطائفة من الزيدية والأوزاعي ^(٢) والمالكية ^(٣) والشافعية ^(٤) والظاهرية ^(٥) والقول الراجح من المذهب الحنبلي ^(٦) إلى عدم قبول شهادة الكافر ولو على كافر من أهل ملته. وَيُرَدُّونَ المرتد ومن لاملة له من باب أولى. ولا فرق في رد الشهادة عندهم بين عابد الوثن والكتابي المعترف بإلهه.

= ملة واحدة، فيقبل الكل في ذات بينهم، والمراد من كان لا يرتكب محظورات دينه. وقال مالك والشافعي: لا تقبل مطلقا. انتهى بلفظه من حاشية التذكرة السابقة.

^(١) مج ٣ ج ٦ ص ١٢١.

^(٢) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣.

^(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. وبلغة السالك ج ٢ ص ٣٤٨. وبداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٤٦٣.

^(٤) المذهب ج ٢ ص ٣٢٤. والمجموع شرحه ج ٢٠ ص ٢٢٦. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧.

^(٥) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٤٩١.

^(٦) اختلفت الرواية عن أحمد بن حنبل بين الجواز والمنع، قالوا: إن حنبلا هو الذي قال: سمعت أبا عبد الله قال:

تجوز شهادة بعضهم على بعض، فأما على المسلمين فلا تجوز، وتجوز شهادة المسلم عليهم، لكن الحلال أنكر

رواية حنبل وبالع في إنكارها، وقال: إن قريبا من عشرين نفسا رَوَوْا عن أبي عبد الله خلاف ما قال حنبل،

ولعله غلط ولا شك في ذلك، وأراد أن يقول: قال أبو عبد الله: لا تجوز، فقال: تجوز. قال ابن القيم: ومع

مبالغة الحلال في نفي رواية حنبل؛ فقد أثبتتها غيره من أصحابنا، وجعلوا المسألة على روايتين، وكلهم نصروا

عدم الجواز إلا شيخنا - ابن تيمية - فإنه اختار الجواز. انتهى بتصرف من الطرق الحكمية ص ١٧٧-١٧٨.

وينظر المغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٥٣-٥٤. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢٢.

دليل المانعين من قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض^(١):

أولا - من القرآن الكريم:

١- النص الأول - قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).

٢- النص الثاني - قوله جل شأنه: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِّن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣).

وجه الدليل:

دلت الآيتان الكريمتان على اشتراط أن يكون الشاهدان عدلين منا - أي من المسلمين - ومن نرضاهم، والكفار ما هم منا ولا نرضاهم، وليسوا بعدول، فكيف يُحَكَّمُ بشهادة غير عدل! فلا تقبل شهادتهم عملاً بإطلاق الآيتين.

اعتراض:

لم يسلم هذا الاستدلال السابق من الاعتراض، بمعنى أنه في غير محله؛ إذ الآيتان تقرران حكماً يخص المسلمين، فإن السياق كُلُّهُ في ذلك^(٤).

قال الله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا

(١) مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٤. والطرق الحكمية ص ١٧٧. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢١. والزين

ج ٢ ص ١٥٠. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. والبدائع ج ٦ ص ٢٨٠.

(٢) الطلاق.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

(٤) الطرق الحكمية ص ١٧٧.

(٥) ١٥: النساء.

الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ
وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ
أَمْرًا * فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ
مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ
اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ^(١).

نلاحظ في الآيات المباركات توجيه الخطاب للمسلمين دون سواهم، وليس للكفار
أي ذكر لا في منطوقها ولا في مفهومها، بل حملت الآيات العبارات الجليلة في قصد
المسلمين وحدهم، ففي الآية الأولى جاءت عبارة ﴿مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾ ﴿مِنْكُمْ﴾، وفي آية
الطلاق ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ و ﴿ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ و ﴿يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ﴾ إنهم هم المؤمنون الذين عناهم الله في آية المداينة ^(٢) فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ﴾، وما دام الخطاب
والحكم يخص أهل الإسلام ولا تعرض فيه لأهل الكتاب - فمنع الكفار من الشهادة فيما
بينهم يحتاج إلى دليل؛ إذ أن الدليل - محل المناقشة - يصلح للاستدلال في مسألة قبول
الكافر على المسلم، ولسنا الآن بصدد ذلك، وسيأتي بحثه بعون الله ^(٣).

٣- النص الثالث - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ
فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ

^(١) ١-٢: الطلاق.

^(٢) ٢٨٢: البقرة.

^(٣) ينظر في معنى ما ذكر الطرق الحكمية ص ١٨٠-١٨١. والزين ج ٢ ص ١٥١. وأبو الريش ص ١١٦. وقنديل

ص ٢٢-٢٣.

يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ»^(١).

٤- النص الرابع - قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ»^(٢).

وجه الاستدلال:

دلت الآيتان الشريفتان على شيوع العداوة والبغضاء وانتشارها بين فرق النصارى المختلفة، وقيل: بينهم وبين اليهود^(٣).

(١) ١٤ : المائدة.

(٢) ٦٤ : المائدة.

(٣) الكشف ج ١ ص ٤٧٩ . والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ١٥٥-١٥٦ . والجلالين مع حاشية الجمل ج ١ ص ٤٧٤ . وذكر الطبرسي عند تفسير آية المائدة الأولى رقم « ١٤ » ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ ، فقال : « اختلف فيه ، فقيل : المراد بين اليهود والنصارى (روي هذا) عن الحسن وجماعة من المفسرين ، وقيل : بين أصناف النصارى خاصة من اليعقوبية والملكانية والنسطورية من الخلاف والعداوة (روي) عن ابن الربيع ، واختاره الزجاج والطبري ، وإنما أغرى بينهم العداوة بالاهواء المختلفة في الدين ، وذلك أن النسطورية قالت : إن عيسى بن الله ، واليعقوبية قالت : إن الله هو المسيح ابن مريم ، والملكانية وهم الروم قالوا : إن الله ثالث ثلاثة : الله وعيسى ومريم ، وقيل : يأمر بعضهم أن يعادي بعضا ، (روي) عن الجبائي ، فكانه يذهب إلى الأمر بمعاداة الكفار ، وأن هؤلاء يُكْفَرُ بعضهم بعضا . وقوله : إلى يوم القيامة ؛ عنى به أن المعاداة تبقى بينهم إلى يوم القيامة ، إما بين اليهود والنصارى ، وإما بين فرق النصارى . وقيل الوجه في قوله تعالى : ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ أنه أخبر أنهم اختلفوا فيما بينهم ، وكلهم على خطأ وضلال ، وقد جعل الله سبحانه على كل مقالة من مقالاتهم التي أخطأوا فيها دلائل عرفت بها بعضهم خطأ بعض ، فتعادوا على ذلك وتباغضوا ، ولم تعرف كل فرقة منهم خطأ أنفسهم ، فلما لم يصل كل منهم إلى المعرفة بخطأ صاحبه إلا من جهة كتاب الله ودلائله ، والتعادي بينهم كان من أجل ذلك - جاز أن يقول : فأغرينا بينهم على هذا الوجه ، (روي) عن جعفر =

والعداوة مَمنوعةٌ من قبول الشهادة سوءاً قلنا: إنَّ الضمير ﴿بَيْنَهُمْ﴾ في الآية الأولى يعود إلى فرق النصارى، والثاني في الثانية للفرق اليهودية، أو أنه يشير إلى الجانبين، ففي كلتا الحالتين هناك عداوة.

= ابن الحارث. وقيل: الوجه في ذلك أننا أخطرنا على بال كل منهم ما يوجب الوحشة والنفرة عن صاحبه، وما يهيج العصبية والعداوة، عقوبة لهم على تركهم الميثاق». مج ٢ ج ٦ ص ٥٤-٥٥. وينظر ص ١٤٧ نفس الجزء. وتفسير أبي السعود بهامش تفسير الرازي مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٣٧٩. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٣٨٤. وينظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٣ و ٧٦. وظاهر تفسيره رحمه الله أن الإغراء بين النصارى، والإلقاء بين اليهود - إنما هو بين الفرق في الملة الواحدة. وينظر الأساس في التفسير لسعيد حوى ج ٣ ص ١٣٤٩ و ١٤٣٧ نفس الجزء. وتفسير الطبري ج ٤ ص ١٠٢-١٠٣. قال: وسبب الإغراء الأهواء التي حدثت بينهم، قاله إبراهيم النخعي، وقال معاوية بن قرة: الخصومات في الدين تحبط الأعمال، وقال آخرون: الإغراء هو العداوة التي بينهم والبغضاء، قاله قتادة، ورجح الطبري الأول، والكلام خاص بالنصارى والإغراء بين فرقهم، قاله الربيع، ورجحه الطبري، وقال السدي، وابن زيد، ومجاهد، وقاتدة: الإغراء بين اليهود والنصارى، وهذا القول ليس ببعيد، غير أن الأول أولى بتأويل الآية. وينظر فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٢٢ و ٥٨ من نفس الجزء، قال في ص ٢٢: والمراد بقوله: (يَبْتَنُّهُمْ) اليهود والنصارى لتقدم ذكرهم جميعاً، وقيل: بين النصارى خاصة؛ لأنهم أقرب مذكور، وذلك لأنهم افترقوا إلى اليعقوبية والنسطورية والملكانية، وكفّر بعضهم بعضاً، وتظاهروا بالعداوة في ذات بينهم. قال النحاس: وما أحسن ما قيل في معنى ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾: إن الله عز وجل أمر بعداوة الكفار وإبغاضهم، فكل فرقة مأمورة بعداوة صاحبها وإبغاضها. وساق المرحوم سيد قطب في تفسير الإغراء - وأنه بين فرق النصارى - ما وقع بينهم من عداوة، وسال من دعاتهم على أيدي بعضهم البعض ما لم يسلم من حروبهم مع غيرهم في التاريخ كله، بسبب اختلافهم حول العقيدة أو الرئاسة ونحو ذلك من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذه العداوات لاتخمد إلى يوم القيامة، والشأن في اليهود وفرقهم كذلك، وإن وُحِّدَهم في الظاهر ضعف المسلمين، فاجتمعوا على اقتسام الغنيمة. ينظر في ظلال القرآن مج ٢ ج ٦ ص ٨٦٠ و ٩٢٩-٩٣٠ من نفس الجزء. ومج ١ ج ٣ ص ٣٦٥-٣٦٦ منه. وينظر حول الموضوع كتابان للشيخ محمد الغزالي «التعصب والتسامح» و«كفاح دين». فهما بمجملهما مفيدان.

اعتراض :

من الثابت أن العداوة تنقسم إلى قسمين : دينية ودنيوية ؛ فالعداوة الدينية لا تمنع من قبول الشهادة ، وإنما العداوة الدنيوية هي المانعة . ونحن لاننازع في وجود عداوة دينية بين الملل غير المسلمة ؛ ولكننا نقول : إنها مثل تلك المشاحنات بين فرق المسلمين أنفسهم^(١) ؛ ولكن متى عرفنا أن العداوة لأمر دنيوي امتنع قبول العدو على عدوه .

٥- النص الخامس - قوله سبحانه : ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢) .

وجه الاستدلال في الآية الكريمة :

تدل الآية المباركة على أن الظالم فاسق ، والفاسق لاشهادة له . ولو تتبعنا ما جاء في الكفار من الآيات حول هذا المعنى لطال الكلام .

اعتراض :

ظلم الكافر لنفسه مسلم به ولا دخل للشهادة في هذا ، وإنما هي لحفظ الحقوق فيما بينهم إذا لم يوجد سواهم .

٦- النص السادس - قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣) .

والمراد من الاستدلال بهذه الآية الكريمة أن القاضي المسلم حين يحكم بناء على شهادة كافر - ولو كان الحكم والشهادة على كافر - يكون قد جعل للكافرين سبيلاً عليه من حيث لزوم الحكم بناء على الشهادة مادام قد قبلها ، والحال أن الله سبحانه ينفي نفياً

(١) الطرق الحكمية ص ١٨١ . والزين ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) ٢٥٤ : البقرة .

(٣) ١٤١ : النساء .

مؤيداً أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل، وحينئذ فلا وجه لقبول شهادتهم لئلا يَتَحَتَّم وجوبُ الحكم من حاكم مسلم بناءً عليها فيثبت السبيل الذي نفاه الله .
والسبيلُ معناه الولاية، والشهادةُ فيها معنى الولاية، واعتبارُها يُعدُّ اعترافاً بولايةٍ ما للكافر، وهو مناقض للآية^(١).

مناقشة:

أ- لم تذكر كتب التفسير في عرضها لبيان الآية الكريمة أن السبيل هو قبول الشهادة، وإنما فسَّروه بتفسيرات أخرى^(٢).

١- منها ما سئل عنه علي عليه السلام، قيل: يا أمير المؤمنين أ رأيت قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣) كيف ذلك وهم يقاتلوننا ويظهرون علينا أحياناً؟ فقال: ذاك يوم القيامة يوم الحكم، مراده عليه السلام أنه لن يُحْكَمَ للكفار وتظهر حجَّتُهم. وبمثله قال ابن عباس، وبهذا قال جميع أهل التأويل كما قال ابن عطية، بدليل ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ يُحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).

٢- المعنى الثاني أن لا يجعل الله لهم سبيلاً نحو دولة المؤمنين واستباحة بيضتتهم كما جاء في الحديث: «وَدَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ يَسْتَبِيحُ بَيِّضَتَهُمْ فَأَعْطَانِيهَا»^(٥).

(١) البدائع ج ٦ ص ٢٨٠. وفتح القدير لابن الهمام، والشروح مع ج ٦ ص ٤٨٨. والزين ج ٢ ص ١٥٣. وأبو الريش ص ١١٧. وقنديل ص ٢٣.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٥٠٩-٥١٠. والقرطبي مج ٣ ص ٢٦٩-٢٧٠. والطبري مج ٤ ص ٢١٤.

(٣) ١٤١: النساء.

(٤) ١٤١: النساء.

(٥) البيهقي ج ٩ ص ١٨١. ومسلم ج ٥ ص ٤٠٩ رقم ٢٨٨٩. باب هلاك هذه الأمة بعضهم على بعض.

٣- المعنى الثالث - أن لا يسلط الله الكافرين على المؤمنين. إلا أن يتواصوا بالباطل ولا يتناهاوا عن المنكر ويتقاعدا عن التوبة، فيكون تسليط العدو من قبلهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾^(١)، قال ابن العربي: وهذا نفيس جدا.

٤- وقيل: لا سبيل بالشرع. فلا يصح أن يملك كافر عبدا مؤمنا، فلا يُشرع ولا ينعقد. فإن وُجدَ فبخلاف الشرع، قاله أشهب والشافعي، وقال ابن القاسم عن مالك - وهو قول أبي حنيفة -: إن السبيل هو دوام الملك. مثاله: أن يُسلمَ عبد كافر في يد كافر فيلزم القضاء عليه ببيعه، فقبل الحكم ببيعه مات، فيرث العبد المسلم وارث الكافر، فهذه سبيل قد ثبتت ابتداءً، ويحكم عليه ببيعه. ورأى مالك في رواية أشهب والشافعي أن الحكم بملك الميراث ثابت قهراً لا قصد فيه.

ب - ثم إننا مطالبون بإقامة العدل وحفظ حقوق الناس، والنبى صلى الله عليه وآله وسلم رحمة للعالمين، ولا فرق في شرعه الشريف - فيما يتعلق بحقوق الناس - بين مسلم وغيره، فهل يعقل أن نطالب الخصوم من غير المسلمين بشهود مسلمين حتى وإن رضوا بشهود منهم، والغالب أن يكونوا أدرى بشئونهم ومعاملاتهم من غيرهم. ذاك في تقديري ضرب من التعنت والعنت ومخالفة لفعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم وقوله، حيث أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض^(٢).

= والترمذي ج ٤ ص ٤١١ رقم ٢١٧٦. وأبو داود ج ٤ ص ٤٥١ رقم ٤٢٥٢. والمسند ج ٦ ص ٧٦ رقم ١٧١١٤. وج ٨ ص ٣٢٦ رقم ٢٢٤٥٨. وص ٣٣٧ رقم ٢٢٥١٤. ومجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٢١-٢٢٢. وفتح الباري ج ٨ ص ٢٣٥ - ٢٣٦. والطبري مع ج ٧ ص ١٤٤. في سياق تفسير قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ (٦٥: الأنعام). وكنز العمال ج ١١ ص ٢٣٩ رقم ٣١٣٧٦.

(١) ٣٠: الشورى.

(٢) الاعتصام ج ٤ ص ٤٦٠. وشرح التجرید ج ٦ ص ١٢٠. وسنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٠ رقم ٤٤٤٦-٤٤٥٥. والبخاري رقم ١٢٦٤، وجاء مكررا. ومسلم مع ج ٣ ص ١٢١-١٢٣ مكررا.

ومنطق العدالة يقضي بصون دماءهم وأموالهم وأعراضهم، ولا يتحقق شيء من ذلك إلا بردع المعتدي بالبينة العادلة، ولا بينة ولا ردع إذا ألغيت شهادتهم فيما بينهم. ومن واجب الدولة الإسلامية حماية مواطنيها ولو كانوا كفارا وتأمينهم، وفي إهدار شهادتهم مصادرة لمواطنتهم، وامتهان لإنسانيتهم، وكل ذلك لا يناسب عظمة الإسلام وسماحته وسعة أفقه، ولا يمكن لدولة مدنية بحجم دولة الاسلام أن تضيق ذرعاً بمسألة تتعلق بمصالح الناس، وتدخل في السياسة الشرعية والله أعلم. وقد جاء في نصب الراية «وأهل الذمة في المبايعات كالمسلمين»^(١).

قال الكاساني رحمه الله معلقاً على الحديث: ^(٢) «وللمسلم على المسلم شهادة، فكذلك للذمي على الذمي؛ فظاهره يقتضي أن يكون للذمي على المسلم شهادة كالمسلم، إلا أن ذلك صار مخصوصاً من عموم النص، ولأن الحاجة مست إلى صيانة حقوق أهل الذمة، ولا تحصل الصيانة إلا وأن يكون لبعضهم على بعض شهادة، ولا شك أن الحاجة إلى صيانة حقوقهم ماسة؛ لأنهم إنما قبلوا عقد الذمة لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا. والدليل على أن الصيانة لا تحصل إلا وأن يكون لبعضهم على بعض شهادة؛ لأن هذه المعاملات تكثر فيما بينهم، والمسلمون لا يحضرون معاهداتهم ليتحملوا حوادثهم، فلو لم يكن لبعضهم على بعض شهادة لضاعت حقوقهم عند الجحود والإنكار، فدعت الحاجة إلى الصيانة بالشهادة. وأما الآية الكريمة فوجوب القضاء لا يثبت بالشهادة، وإنما يثبت بالتقليد السابق (تقليد القاضي منصبه من قبل الوالي) والشهادة شرط الوجوب، والحكم لا يثبت بالشرط، فلا يكون في قبول شهادة بعضهم على بعض إثبات السبيل

^(١) ينظر نصب الراية ج ٤ ص ٥٥.

^(٢) البدائع ج ٦ ص ٢٨٠-٢٨١ بلفظه. وينظر الإثبات في الفقه الإسلامي لأستاذنا أبي العيين. القسم الثاني

للكافر على المؤمن سواء اتفقت مللهم أو اختلفت، فتقبل شهادة النصراني على اليهودي،
واليهودي على المجوسي».

ثانياً: الدليل من السنة – احتج المانعون من قبول شهادة الكفار فيما بينهم
بالسنة الشريفة. وأوردوا في ذلك ما يلي:

١- ما رواه أبو هريرة عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى،
وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مِلَّةٍ عَلَى مِلَّةٍ، إِلَّا مِلَّةُ مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهَا تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ»^(١).

مناقشة:

أولاً – يناقش الحديث من جهة الاستدلال، إذ ليس فيه دلالة على عدم قبول شهادة
النصارى فيما بينهم، وكذا اليهود، والذي يدل عليه هو رد شهادة اليهود على النصارى
ونحو ذلك، فلم يحصل المراد وهو إلغاء شهادة الكافر إطلاقاً، بل يفهم من الحديث أن
شهادة أهل الملة الواحدة فيما بينهم جائزة، أو مسكوت عنها، وتبقى على الأصل، والأصل
الإباحة.

ثانياً – من جهة سند الحديث فقد رواه عمر بن راشد اليمامي عن أبي هريرة، وقد
رشقوه بالتضعيف^(٢). أما البخاري فحكاه من قول الشعبي: لا تجوز شهادة أهل الملل

^(١) ينظر نصب الراية ج ٤ ص ٨٦. والضعفاء للعقيلي ج ٣ ص ١٥٨. والميزان ج ٣ ص ٢٥٦. ورسالة الأمير في شهادة
أهل الكتاب ص ١٣٠ فيه مقال وقد تقدم.

^(٢) ينظر الميزان ج ٢ ص ٢٥٦. وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٤٥-٤٤٦. والضعفاء للعقيلي ج ٣ ص ١٥٧-١٥٨، مع
حاشية مفيدة للمحقق د/ عبد المعطي أمين قلعجي. ونصب الراية ج ٤ ص ٨٦. والتاريخ الكبير للبخاري،
قال: يضطرب في حديثه عن يحيى، مج ٦ قسم ٢ ج ٣ ص ١٥٥. وتهذيب الكمال ج ٢١ ص ٣٤٠ رقم ٤٢٣١.
وعمر بن راشد روى عن إياس بن الأكوع، ونافع مولى ابن عمر، وعمر بن سعد الندكي، ويحيى بن أبي كثير،
وأبي كثير السحيمي، وعنه ابن المبارك، ووكيع، وأبو معاوية، وعبد الصمد، وآخرون. وتضعيفه جاء عن
البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والدارقطني، وابن معين، والنسائي، وابن عدي، وقال المعجلي: =

بعضهم على بعض لقوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ (٢١).

ثالثاً - مما يفت في عضد الأثر أن قوله تعالى في آية الوصية في السفر: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ (٣) لم يفرق بين ملة وأخرى، ومن جهة ثانية فقد جاز للضرورة أن يشهد كافر على مسلم، فكيف بشهادة كافر على مثله حيث الضرورة أكثر إلحاحاً! (٤)

الأثر الثاني - قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» (٥).

= ليس به بأس. تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٤٤٥-٤٤٦. وتهذيب الكمال ج ٢١ ص ٣٤١. والعقيلي، والميزان السابقان. والسنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٦٣. ومسند أحمد ج ٢ ص ٥٩٤ رقم ٦٦٧٦ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ». وكنز العمال ج ١١ ص ١٦، باللفظ السابق رقم ٣٠٤٣٠، ورواية أخرى بزيادة «شَتَّى» رقم ٣٠٤٣١. وجاءت روايات كثيرة بعدها مقاربة. (١) المائدة: ١٤١

(٢) البخاري ج ٢ ص ٩٥٣ باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها. وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣. (٣) ١٠٦: المائدة.

(٤) في معناه أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٩٣. والطرق الحكمية ص ١٧٩-١٨٠. والزين ج ٢ ص ١٥٦. (٥) نص الحديث «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تُصَدِّقُوا...» عن أبي هريرة، ينظر البخاري ج ٤ ص ١٦٣٠-١٦٣١ حديث رقم ٤٢١٥ باب قولوا: «آمنا بالله وما أنزل إلينا»، وج ٢ ص ٩٥٣ باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها وج ٦ ص ٢٦٧٩ رقم الحديث ٦٩٢٨ باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ»، وص ٢٧٤٢ حديث رقم ٧١٠٣ نفس الجزء باب «ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها». والبيهقي ج ١٠ ص ١٦٣. والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٥٨. والمسند ج ٦ ص ١٠٢ رقم ١٧٢٢٥. والحاكم ج ٣ ص ٣٥٩. وتلخيصه للذهبي نفس الصفحة. وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣. ورسالة الأمير ص ١٣١. وقد تضمن الحديث شطراً من الآية رقم ٤٦: العنكبوت ونصها: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَالْهَنَا وَالْهَكْمُ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

ووجه الاستدلال النهي عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يُعرفُ صدقه من قبل غيرهم، فيدل هذا الأثر على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور^(١).

اعتراض:

الاستدلال غير ناهض في محل النزاع، ولا يدل على نفي الشهادة، إذ الحديث وارد في أخبارهم عن كتبهم وقصص أنبيائهم ونحوها، وشهادتهم ليست من ذلك، بل قد قبلها صلى الله عليه وآله وسلم.

الأثر الثالث - تحذير ابن عباس عن سؤال أهل الكتاب^(٢). والجواب مثل الأول وهو أن التحذير منصبٌ على تصديقهم في تفسيرهم لكتبهم، وليس له أيُّ صلة بالشهادة، وإن كان الحافظ ابن حجر علّق على قول ابن عباس وقال: «الغرض منه الردُّ على من يقبل شهادة أهل الكتاب، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى؛ لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية»^(٣)، إلا أنه يُحمَلُ على إخبارهم عن كتبهم، أما الشهادة فيما بينهم فلا يعقل أن تلغى، وقد قبلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

دليل المانع من القياس:

أ- قالوا: لا يقبل خبر الكافر قياساً على الفاسق لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

(١) الفتح السابق.

(٢) نص قول ابن عباس: «يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يُشَبَّ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله، وغيرُوا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هو من عند الله ليشترؤا به ثمنًا قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم به من العلم عن مُسألتهم! ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسالكم عن الذي أنزل عليكم»، البخاري ج ٢ ص ٩٥٣-٩٥٤، رقم ٢٥٣٩ و٦٩٢٩ و٧٠٨٤ و٧٠٨٥. وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣.

(٣) الفتح السابق.

إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴿١﴾. فمادام الفاسق غير مقبول الرواية ولا الشهادة فالكافرُ أفسقُ الفساق فلا يقبل في الشهادة ولا في الرواية قياساً على الفاسق من باب الأولى، وَمَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ أُولَى أَنْ يَكْذَبَ عَلَى مِثْلِهِ مِنْ إِخْوَانِهِ.

ب - قاسوا الذمي على المرتد، والمرتد لا تُقبلُ شهادته ولا ولاية له.

وأجيب بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الذمي له ولاية على مثله، وولاية على بنيه، وَمَنْ يَمْلِكُ فَتَجُوزُ شهادته، بخلاف المرتد، فإنه لا ولاية له، وَيَقْدُ ما يملكه، ويكون في حكم الميت.

وأجيب عن الأول بأن من أهل البدع من كذب على الله كالمجبرة والخوارج، وتدينوا بذلك واعتبروه صدقا، وقد قبلوا روايتهم وشهادتهم^(٢).

دليل عقلي :

أضاف المانعون دليلاً آخر مفاده أن في قبول شهادتهم إكراماً لهم ورفعاً لمنزلتهم وقدرهم، ورذيلة الكفر تنفي ذلك، فأفضلهم يشرب الخمر ويأكل الخنزير. وأجيب بأن رذيلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة، بنص القرآن، ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض، أما شربهم الخمر وأكلهم الخنزير فلظنهم أنه حلال في دينهم^(٣).

(١) الحجرات.

(٢) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣. والطرق الحكمية ص ١٧٩-١٨١. ود/ الزين ج ٢ ص ١٥٦-١٥٧. وشرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٨٨.

(٣) ينظر في معنى ما ذكر الطرق الحكمية ص ١٨١. والزين ج ٢ ص ١٥٧-١٥٨.

القول الثاني :

يقول أصحاب هذا القول : تقبل شهادة أهل كل ملة على ملتها لاغير . والمختار في المذهب الزيدي أن الكافر المَلِّيَّ وهو من له كتاب كالتوراة لليهود، والإنجيل للنصارى، ويلحق بهم المجوس - مقبولُ الشهادة على مثله فقط، فاليهودي مقبول الشهادة على أهل ملته من اليهود، والنصراني على النصارى لاغير، والمجوسي على المجوس . وأجازوا شهادة الحربي والمرتد كلا على مثله بشرطين :

الأول - أن يكون لهما ملة .

الثاني - أن يكون دخولهما أو أحدهما إلى ديار المسلمين بأمان أو في الذمة^(١) .

ويروى عن شريح أنه كان يجيز شهادة كل ملة على ملتها ولايجيز شهادة اليهودي على النصراني والعكس^(٢)، وهو قول ابن أبي ليلى وإسحاق وقتادة والحكم والزهري والحسن والليث، وقال به الشعبي في رواية^(٣)، ورجح الحافظ ابن حجر هذا القول^(٤) .

(١) ينظر التاج المذهب ج ٤ ص ٧٢ . وشرح الأزهاري ج ٤ ص ١٩٣ . والبحر الزخار ج ٥ ص ٢٣ . وشرح الأثرار ج ٣ ص ٣٣٧ . والبيان ج ٤ ص ٢٠٥ . وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠ . ورسالة الأمير في شهادة أهل الكتاب ص ١٣٠ . وشرح التجريد مج ٣ ص ١٢٠-١٢١ . وتذكرة النحوي - كتاب الشهادات - بدون ترقيم .

(٢) البخاري ج ٢ ص ٩٥٣ . وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣ . وينظر أخبار القضاة لو كيع ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٣) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٣ . ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٣-٥٤ . وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣ . والطرق الحكمية ص ١٧٨ .

(٤) قال رحمه الله في سياق شرح قول الإمام البخاري : باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها : « وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال : فذهب الجمهور إلى ردها مطلقا ، وذهب بعض =

دليل أصحاب القول الثاني :

استدلوا على عدم قبول شهادة أي ملة على أخرى، وقبول أهل الملة فيما بينهم بالأدلة الآتية :

أولا - القرآن الكريم :

١- استدلوا بقول الله تعالى : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يَنْبِئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾^(١).

٢- وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾^(٢).
وجه الاستدلال :

دلت الآيتان الكريمتان بما تحملانه من الإخبار على ما بين الفريقين من الترات^(٣)

= التابعين إلى قبولها مطلقا؛ إلا على المسلمين، وهو مذهب الكوفيين، فقالوا: تقبل شهادة بعضهم على بعض، وهي إحدى الروايتين عن أحمد، وأنكرها بعض أصحابه، واستثنى أحمد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب، وقال الحسن، وابن أبي ليلى، والليث، وإسحاق: لا تقبل ملة على ملة، وتقبل بعض الملة على بعضها، لقوله تعالى ﴿ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (١٤ : المائدة)، وهذا أعدل الأقوال لبعده عن التهمة، واحتج الجمهور بقوله سبحانه وتعالى: (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) (البقرة ٢٨٢)، وبغير ذلك من الآيات والأحاديث. فتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣.

(١) : ١٤ : المائدة.

(٢) : ٦٤ : المائدة.

(٣) وَوَتَرَ الرَّجُلُ: أفرغه أو أدركه بمكروه. والموتور: الذي قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَمْ يُدْرِكْ بِدَمِهِ. لسان العرب =

والأحقاد والعداوات التي انقذح شررها منذ أن كذَّب اليهود بنبي الله عيسى - على نبينا وآله وعليه صلوات الله وسلامه - وبهتوا أمه مريم العذراء سلام الله عليها، ومنذ ذلك الحين وسيوف البغضاء مُصَلَّتَةٌ، ونار العداوة مشبوبة، ولا يُقِيمُ أحدهما للآخر وزنا، ولو أنا نرمق في هذا العصر اصطفاً اليهود والنصارى في اتفاق مصطنع، وائتلاف زائف، أساسه النفاق والمصالح، والخوف من المارد الإسلامي أن يستيقظ، ولكنهم في الحقيقة أعداء. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾^(١).

روي أن وفد نجران لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاهم أحبار اليهود فتناظروا حتى ارتفعت أصواتهم، فقالت اليهود: ما أنتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والإنجيل، وقالت النصارى لهم: نحوه وكفروا بموسى والتوراة^(٢).

ويهدف المستدلون من إيراد الآيتين الشريفتين إلى أن الإغراء والإلقاء حاصلان بين اليهود والنصارى؛ ومن أجل ذلك فلا مجال لقبول شهادة بعضهم على بعض، ذهاباً من أهل هذا القول إلى أن الضمير في ﴿بَيْنَهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمْ﴾، ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمْ﴾ عائد على الطائفتين من اليهود والنصارى.

= ج ١٥ ص ٢٠٥ . والقاموس ص ٦٣١ . ومختار الصحاح ص ٧٠٧ .

(١) ١١٣ : البقرة .

(٢) ينظر الكشف ج ١ ص ١٣٣ . والقرطبي مج ٢ ج ١ ص ٥٢-٥٣ . والظلال مج ١ ج ١ ص ١٠٤ . وتفسير

الطبري ج ١ ص ٣٩٤-٣٩٥ . ومجمع البيان مج ١ ج ١ ص ٤٢٤ . وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ١٢٩-

١٣١ . وتفسير ابن كثير ج ١ ص ١٥٥ . وأسباب النزول للواحدي تحقيق البغا ص ٣١ .

اعتراض:

نوقش هذا الاستدلال بأنه مبني على أن الضمير في كلمة ﴿بَيْنَهُمْ﴾ لليهود والنصارى وهو أحد القولين في الآية. والوجه الآخر أن ضمير ﴿بَيْنَهُمْ﴾ للنصارى وهو الذي يشعر به سياق الآية، فإنه تعالى يقول: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١). والمراد بين فرقتهم فإنهم ثلاث: نسطورية، ويعقوبية، وملكانية، وهم أشد الملل اختلافا وأعجبهم ضلالا^(٢).

والقرآن الكريم في إيجازه الرائع وشموله البديع يطوي التاريخ النصراني في كلمات، لكنها كلمات لحّصت أسفارا طوالا؛ ففي مطلع الآية ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾^(٣) إشارة إلى ادّعتهم هذا الاسم، وانتسابهم إلى قرية يقال لها: «ناصر»، وابتداعهم النصرانية التي هم عليها اليوم، وتسميتهم بها، وذلك مالم يؤمروا به فأطلق عليهم من باب الشيوخ حتى صار علما لهم. ثم في قوله سبحانه: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾^(٤) تلميح إلى العهود والمواثيق التي أخذها الله عليهم بأن يوحده ويؤمنوا بنبيه وعبد عيسى عليه السلام، وأن يتمسكوا بدينهم ويحافظوا عليه خالصا من الشوائب؛ لأنه حظهم وعزهم وطريقهم إلى الجنة^(٥)؛ لكن النور والهدى الذي جاء به روح الله عيسى لم يدم

(١) ١٤: المائدة.

(٢) تنظر رسالة الأمير ص ١٣٠.

(٣) ١٤: المائدة.

(٤) ١٤: المائدة.

(٥) ينظر حول هذا رسالة الأمير ص ١٣٠. ومجمع البيان للطبرسي مج ٢ ج ٦ ص ٥٤. والميزان للطباطبائي ج ٥ ص ٢٤١-٢٤٢. والكشاف ج ١ ص ٤٧٩. وتفسير الطبري ج ٤ ص ١٠٣. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٢٢. وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٣. وحقيقة الفرقة الناجية ص ٣٩-٤١.

طويلاً، فجاء سوادٌ ليلٍ مظلمٍ من التغيير والتبديل حتى تناسخ واضمحل، ولم يبق في أيدي النصارى منه شيء، بل نقلوا الناس من عبادة الأصنام إلى عبادة الصليب، ومن السجود للشمس إلى السجود إلى جهة الشرق، وتركوا الختان، والاغتسال من الجنابة، واستحلوا الخنزير.

ولمّا أخذ دينُ المسيح عليه السلام في التغيير والفساد اجتمعت النصارى عدة مجامع تزيد على ثمانين مجمعا، ثم يتفرقون على الاختلاف والتلاعن والطرْد وتكفير بعضهم لبعض؛ حتى قال فيهم بعض العقلاء: لو اجتمع عشرة من النصارى يتكلمون في حقيقة ما هم عليه لتفوقوا عن أحد عشر مذهبا^(١).

وقد ذكر الإمام محمد أبو زهرة نبذة مفيدة عن عصور المسيحية وتأريخها^(٢).

(١) ينظر إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، ج ٢ ص ٢١٤.

(٢) محاضرات في النصرانية لأبي زهرة تبحث في الأدوار التي مرت عليها عقائد النصارى، وفي كتبهم ومجامعهم المقدسة وفرقهم، أعدها وهو يدرس تاريخ الديانات بقسم الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين بالأزهر ص ١٧٦ وما بعدها. وخلاصة ما ذكرَ فإننا نجد عصور المسيحية وتأريخها قسمين: الأول: عصر التوحيد، وجعل نهايته في الزمن الذي انعقد فيه مجمع نيقية عام ٣٢٥ م أو بعده بقليل. وظهرت في هذا العصر فرق كثيرة: منها المتمسكون بالتوحيد ومعهم غالبية المسيحيين، وبعضها كان قد انحرف عن التوحيد ممهدا الطريق للعصر التالي. العصر الثاني: عصر تأليه المسيح والتثليث، والفرق التي ظهرت قبل عصر النهضة أي قبل القرن الثالث عشر الميلادي - سُميت بالفرق القديمة، والفرق التي ظهرت بعد هذا العصر تسمى بالفرق الحديثة، وقد ظهرت في عصر الإصلاح الديني وما والاها.

وَفَرَّقَ النَّصَارَى عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ^(١): الموحدون، النسطوريون، مذهب الكنائس الشرقية «الأرثوذكس»، الكاثوليك، اليعاقبة، الموارنة، البروتستانت^(٢) وماشابه ذلك مما لانعلمه.

٣- واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^(٣).

٤- وقوله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٤).

٥- وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^(٥).

وجه الاستدلال:

أمر الله تعالى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْيَهُودِ، وَالْحُكْمُ بَيْنَهُمْ يستدعي الشهادة عند التناكر، والأمر مطلقٌ يشتمل الشهادة منهم أو من المسلمين، وقد

(١) ينظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ص ٥٢٠-٥٠٣.

(٢) سُمِّيَ بذلك الذين اعتنقوا مبدأ الإصلاح الكنسي وخرجوا على الكنيسة الكاثوليكية، وعندما قررت الكنيسة حرمانهم أعلنوا احتجاجهم. والاحتجاج بالانجليزية **PROTEST** فاحتجُّون هم البروتستانت والبروتستانت **PROTESTANT** عضو في إحدى الكنائس البروتستانتية كالانجيلية والمعمدانية والمَشَّيخِيَّة، ينظر المورد الكبير قاموس انجليزي عربي - لمنير البعلبكي - الطبعة السادسة عشرة - دار العلم للملايين ١٩٨٢م ص ٧٣٣. وقاموس الياس الجيب عربي - انجليزي وانجليزي عربي - مطبعة دار العالم - القاهرة ص ٨٧ و ص ٢٩٦. وكان السبب في ظهورهم اشتدادُ ضغط الكنيسة الكاثوليكية ومباغتتها في التنكيل بكل من يخالف رأيها حتى ولو كان رأياً في الكون، وليس له أي صلة بالدين. محاضرات أبي زهرة السابقة ص ١٩٨-١٩٩.

(٣) ٤٢ : المائدة.

(٤) ٤٨ : المائدة.

(٥) ٤٩ : المائدة.

ثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حكم بين اليهود في حادثة زنى وقبل شهادتهم^(١).
 ٦- ومن الأدلة القرآنية لهذا القول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٢).
 أخذوا من هذا جواز شهادة الغير، وغير المسلمين هم الكفار بدليل أن الخطاب للمؤمنين كافةً، قالوا: فاقضى ذلك جواز شهادة الكفار على المسلمين وغيرهم، فلما نسخ الحكم بشهادتهم ولم تعد شهادة الكفار على المسلمين مقبولةً - بقيت شهادتهم على أهل الكفر على موجب حكم الآية.

قيل في نقد هذا الاستدلال: يلزمكم قبول أهل الكفر جملة: الملحد والوثني، وأن تجيزوا شهادة اليهودي على النصراني والعكس.

أجيب بأن الظاهر يقتضي ذلك، إلا أنا نخص الوثنية والملحدة بالإجماع، يعني أن العلماء أجمعوا على إلغاء شهادة هذه الأصناف وكأنها لم تكن. ونخص شهادة اليهود على النصراني والعكس بما وردَ عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ من قوله: «لَا تُقْبَلُ مِلَّةٌ عَلَى مِلَّةٍ إِلَّا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ»^(٣).

ثانياً: الأدلة من السنة الشريفة للقول الثاني:

١- عن عمر بن راشد اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تجوز شهادة ملة على ملة إلا ملة محمد، فإنها تجوز شهادتهم على غيرهم»^(٤).

^(١) ينظر الكشف ج ١ ص ٤٩٢. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ١٢٠ - ١٢٢ وص ١٣٧ - ١٣٨. وسنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٠، رقم ٤٤٥٢.

^(٢) ١٠٦: المائدة.

^(٣) مستفاد من شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢١، وقد تقدم، وسيأتي.

^(٤) ينظر أصول الأحكام - الشهادات - بدون ترقيم. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢١. والاعتصام =

= ج ٤ ص ٤٦٠ . والميزان للذهبي ج ٣ ص ٢٥٦ . والضعفاء للعقيلي ج ٣ ص ١٥٨ . ورسالة الأمير ص ١٣٠ .
ونصب الراية ج ٤ ص ٨٦ . قال: «ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة الدارقطني، ثم قال: وعمر بن
راشد ليس بالقوي، ضعفه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وابن معين. ورواه ابن عدي في الكامل، وأعله
بعمربن راشد، وأسند تضعيفه عن البخاري، وأحمد والنسائي وابن معين». وذكر في الهامش من
نفس الصفحة أنه «عند الدارقطني في الفرائض ص ٤٥٤ . قلت: (صاحب الحاشية) «وأخرج
الدارقطني «في الأقضية» عن عبد الواحد، قال: سمعت مجالدا يذكر عن الشعبي، قال: كان شريح
يجيز شهادة كل ملة على ملتها، ولا يجيز شهادة اليهودي على النصراني، ولا النصراني على
اليهودي، إلا المسلمين، فإنه كان يجيز شهادتهم على الملل كلها». وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد
ج ٤ ص ٢٠١ عن أبي سلمة عن أبي هريرة فيما أحسب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
«لا ترض ملة ملة، ولا تجوز شهادة ملة على ملة، إلا أمتي تجوز شهادتهم على من سواهم»، وقال: رواه
الطبراني، وفيه عمر بن راشد، وهو ضعيف. وقد سبق الكلام على هذا الحديث، فصاحب الميزان عند
ترجمته لعمر بن راشد رمز لمن أخرج له، فأشار إلى الترمذي وابن ماجة، وساق أقوال العلماء فيه، قال
أحمد: أحاديثه منكورة، وقال أبو زرعة: كُيِّن، وقال العجلي: لا بأس به، وقال أبو داود: ضعيف.
وقال النسائي: ليس بثقة، وقال البخاري: مضطرب الحديث، ليس بالقائم، وذكر أقوالاً أخرى. قال
البدر الأمير: «إنه تضعيف مطلق، وحديثه هذا يقوى بالشواهد، ولا سيما في اليهود، فإن قبول
بعضهم على بعض قد ثبت، وأما قبول النصارى بعضهم على بعض، فيفيده مفهوم حديث أبي
هريرة المذكور، وإن كان فيه مقال، إلا أنه يؤيده إلحاقهم باليهود قياساً بجامع كون الكل أهل كتاب
والمفهوم - وإن كان مفهوم لقب (مثاله: في الغنم زكاة فإنه يفيد نفي الزكاة عن غير الغنم) - فقد
يُعمَلُ به إذا تأيد بغيره، وهذا غاية ما يُستدل به لقابل ملة النصارى بعضهم على بعض. وأما المجوس
فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» [كنز العمال ج ٤ ص ٥٠٢،
رقم ١١٤٩٠، عن عبد الرحمن بن عوف. وسير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٤٠٣. والسنن الكبرى للبيهقي
ج ٩ ص ١٨٩-١٩٠. وتأريخ بغداد ج ١٠ ص ٨٨]. فيحتمل إلحاقهم باليهود، فيكون الدليل على
قبول شهادة بعضهم على بعض ناهضاً كما عرفت، ويحتمل إلحاقهم بالنصارى، فالدليل له ما
سمعتة». تنظر رسالة الأمير ص ١٣٢، واللفظ له.

وأخرج ابن ماجة قال: «حدثنا محمد بن طريف، حدثنا أبو خالد الأحمر عن مجالد عن عامر، عن جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض. في الزوائد: في إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف»^(١).
ويضاف إلى تضعيف مجالد أن البخاري حكاه من قول الشعبي كما تقدم^(٢). وقد تقدم في الهامش أن أبا خالد الأحمر أخطأ في رفعه كما أفاده البيهقي^(٣).

جواب النقد الموجه للحديث:

أولاً - التضعيف لمجالد بن سعيد غير مقبول؛ لأنهم إنما ضعفوه لتشييعه، فهو صاحب حديث علي^(٤)، وحاشا لله أن يكون الحب الشرعي للإمام علي نقمةً على محبيه؛ بل هو إيمان كما وردت بذلك السنة الصحيحة.

ثانياً - ما ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ من قبول شهادة أهل الكتاب من اليهود وهو الحديث الثاني الذي يستدل به أصحاب هذا القول، والحديث كما ساقه أبو داود عن جابر بن عبد الله قال: جاءت اليهود برجل وامرأة منهم زنيا، فقال: «اثنتوني بأعلم رجلين منكم»، فأتوه بأبني صوريا، فَنَشَدَهُمَا كيف تجدان أمر هذين في التوراة؟ قالوا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المَكْحَلَةِ - رُجِمَا، قال:

(١) ابن ماجة ج ٢ ص ٧٩٤، حديث رقم ٢٣٧٤، باب شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض. والاعتصام ج ٤ ص ٤٦٠. أقول وفي تضعيف مجالد نظر؛ لأنه بسبب تشييعه لاغير. والله المستعان.

(٢) ينظر البخاري ج ٢ ص ٩٥٣. وفتح الباري ج ٥ ص ٢٢٣.

(٣) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٦٥-١٦٦ باب من رد شهادة أهل الذمة.

(٤) ينظر الميزان في ترجمة مجالد ج ٣ ص ٨-٩. وسير أعلام النبلاء ج ٦ ص ٢٨٤. وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٩. والتاريخ الكبير للبخاري مج ٨ ق ٢ ج ٤ ص ٩. رقم الترجمة رقم ١٩٥٠. وتهذيب الكمال ج ٢٧ ص ٢١٨ رقم ٥٧٨٠.

«فَمَا يَمْنَعُكُمَا أَنْ تَرْجُمُوهُمَا؟»، قالا: ذهب سلطاننا فكَرِهْنَا الْقَتْلَ، فدعا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بالشهود، فجاءوا بأربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة؛ فأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ برجمهما^(١).

والحديث جاء عند أبي داود بعدة روايات^(٢) ليس فيها أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ دعا بالشهود إلا في حديث جابر. وجاء في صحيح البخاري^(٣) ومسلم^(٤) بغير ذكر فدعا بالشهود.

ونقل الزيلعي^(٥) رواية أبي داود، وذكر أنه رواه إسحاق بن راهوية، وأبو يعلى الموصلي والبزار في مسانيدهم، والدارقطني في سننه، وكلهم قالوا: فدعا بالشهود. قال الدارقطني: تفرد به مجالد عن الشعبي وليس بالقوي. وقال في التنقيح: قوله في الحديث فدعا بالشهود فشهدوا زيادة في الحديث تفرد به مجالد، ولا يُحْتَجُّ بما ينفرد به. قال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ. اهـ

(١) سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٠ رقم الحديث ٤٤٥٢. ومختصر زوائد مسند البزار ج ٢ ص ٦٤ رقم ١٤٢٩. ومجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٧١. بزيادة «فدعا بالشهود». وروايات أخرى بدون ذكر «فدعا بالشهود».

(٢) سنن أبي داود ج ٤ ص ٥٩٣-٦٠١. والأحاديث من رقم ٤٤٤٦-٤٤٥٥، عن ابن عمر، والبراء بن عازب، وأبي هريرة، وجابر، والزهري، والشعبي.

(٣) عن ابن عمر ج ١ ص ٤٤٦، رقم ١٢٦٤ مختصراً، وج ٣ ص ١٣٣٠، رقم ٣٤٣٦، وج ٤ ص ١٦٦٠، رقم ٤٢٨٠، وج ٦ ص ٢٤٩٩، رقم ٦٤٣٣، وص ٢٥١٠، رقم ٦٤٥٠، وص ٢٦٧٢، رقم ٦٩٠١، وص ٢٧٤٢، رقم ٧١٠٤. كلها عن ابن عمر.

(٤) مج ٣ ج ٥ ص ١٢١-١٢٣، بعدة طرق عن ابن عمر.

(٥) نصب الراية ج ٤ ص ٨٥.

وجه الاستدلال :

المراد من إيراد الحديثين الاستظهار بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْيَهُودِ عَلَى الْيَهُودِ، ويقاس عليهم النصارى .

تعقيب ::

أجاب المعارض بما سبق بيانه من تضعيف بعض الرواة، ورفع كلام شريح إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ .

والجواب بأن قصة اليهوديين ورجمهما بأمر الرسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - ثابتة في أغلب وأهم المصادر الحديثية وكتب التفسير؛ وفي ثنايا سرد القصة بيان حكم التوراة وهو رجم الزاني بعد شهادة أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها كالميل في المكحلة^(١) . واستدعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ للشهود - وإن لم يُذكر في بعض الروايات - إلا أنه قد ثبت في بعضها، فوجب اعتباره للأسباب الآتية :

الأول - أن المُنْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، حسب القاعدة المعروفة، وهذا على فرض نفي أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ حكم بناءً على شهادة الشهود .
الثاني - وهو بمعنى الأول؛ أن من علم حُجَّةً على مَنْ لم يعلم .

^(١) ينظر الإعتصام ج ٤ ص ٤٦٠ . وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٠ . وسنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٠ ، والآحاديث من رقم ٤٤٤٦-٤٤٥٥ . والبخاري في عدة مواضع تقدمت . ومسلم بعدة روايات مج ٣ ج ٥ ص ١٢١-١٢٣ . والكشاف ج ١ ص ٤٩٢ . والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ١١٥-١١٨ . وابن كثير ج ٢ ص ٥٨-٥٩ . والطبرسي مج ٢ ج ٦ ص ٩٥ . والرازي ج ٣ ص ٤٠٥-٤٠٦ . وأسباب النزول للواحدي ص ١٦٤-١٦٥ . تحقيق د/ البغا، ص ١٦٠-١٦١ . تحقيق د/ الجميلي . وتفسير الماوردي ج ٢ ص ٣٩ . وأبي السعود ج ٣ ص ٣٨ . والدر المنثور ج ٢ ص ٤٩٨-٥٠٠ . وتفسير الطبري ج ٦ ص ١٥٢-١٥٣ . وميزان الطباطبائي ج ٥ ص ٣٣٩ .

الثالث - أن الرجم لا يتم إلا بعد الشهادة الكاملة، أو الإقرار المعتبر، ولم يُنقل إلينا أن الرجم وقع بناءً على إقرار اليهوديين كما في وقائع أخرى اشتهرت ورُجم أصحابها بعد إقرارهم وهم من المسلمين. فتأكد لنا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إنما رجمهما بناءً على شهادة اليهود. ومن المعلوم أن الحكم واحد في القرآن والتوراة.

الرابع - لو سلمنا ادعاء التفرّد أو الضعف في رايٍ ما؛ فإن ذلك ينجبر بالشواهد والأمارات، وقد تآزرت هنا في اتجاه واحد لتنفي الوهم والضعف عن مجالد. أمّا من زعم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ دعا بالشهود من المسلمين ليشهدوا على اعتراف اليهوديين - فهو زعمٌ أتى من هفوة؛ لأن الحديث ينص على أنهم شهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها كالميل في المكحلة، فالرجمُ تمّ بناءً على شهادة المشاهدة لا الإعراف^(١).

دليل من القياس:

استدل الإمام المهدي رضي الله عنه لقبول شهادة المَلِّيِّ على مثله بالقياس، فقال: ويقبل الذمي على أهل ملته كالمسلم على مثله^(٢). ومراده أن اليهودي يقبل في شهادته على يهودي مثله، وكذا النصراني ونحوه؛ قياساً على المسلم الذي قُبِلَ في شهادته على مثله، بجامع أن الكل يشهد على أهل ملته.

تعقيب:

نوقش القياس السابق بأنه غير صحيح، أو كما يقال: قياس مع الفارق، وبيانه أن المسلم لم يُقْبَلْ على مسلم مثله لِعِلَّةِ أَنَّهُ من أهل ملته؛ بل لأن المسلم من حيث كَرَمِهِ الله بالإسلام صار من أهل الشهادة، ومن أجل ذلك ترى المسلم العفيف مقبولاً إن شهد على

(١) ينظر فتح الباري ج ١٢ ص ١٤٤. نسب الزعم لابن العربي.

(٢) البحر الزخار ج ٥ ص ٢٤. وينظر شرح العناية. وحاشية سعيد جليبي بحوار شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٨٨.

أهل ملته وغيرهم . والكافر ليس مثله في تلك الأهلية^(١) .

وأجاب صاحب العناية بأن القياس في الذمي أن يقبل على أهل ملته وغيرهم؛ حتى المسلمين، لكن القياس ترك لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢) .

تعقيب:

نُقِشَ المراد بالسبيل على المؤمنين المذكور في الآية - بما دل عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣)، وكأن الآية الكريمة توحى بأنه لا مانع من شهادة الكفار علينا معاشر المسلمين، متى رضينا بذلك .

وأجيب بأن الكافر ليس مرضيا في شهادته على المسلمين، أو ليس مرضيا مطلقا، أما الأول فمُسَلَّمٌ به، وشهادته علينا غير مقبولة . وأما الثاني فممنوع، إذ لا يعني عدم رضانا بشهادتهم علينا منع شهادة بعضهم على بعض، وهذا يصلح دليلا لمذهب الإمام أبي حنيفة رحمة الله عليه من حيث كونه يقبل المسلم مطلقا، وكذا رأيه في القول الثالث الآتي^(٤) .

دليل من المعقول:

يضاف إلى ما سبق إirاده من البراهين من الكتاب والسنة دليلٌ عقلي، وخلاصته أن الكفار آدميون تجري بينهم المعاملاتُ مثل المسلمين، وعندما يلجأون إلى قاضٍ مسلم؛ لا يسعه إلا أن يطبقَ أصول العدالة: من إنصاف المظلوم، وردع الظالم، وإعطاء كل ذي حق

^(١) ينظر المنار في المختار من جواهر البحر الزخار ج ٢ ص ٣١٥-٣١٦ . وشرح العناية السابق .

^(٢) ١٤١ : النساء .

^(٣) ٢٨٢ : البقرة .

^(٤) ينظر شرح العناية بجانب شرح فتح القدير ج ٦ ص ٤٨٨ . واللفظ لي وشيء من ترتيب المعنى .

حقه، والقول بإلغَاء شهادتهم قولٌ باطل؛ لأنه يؤدي إلى إلغَاء أصلٍ من أصول العدالة التي قامت عليها السموات والأرض، ولا يُعقلُ أن يُقبَلَ قولٌ مثلُ هذا، أو يُطبَّق في دين شامل مثل الإسلام، فشريعةُ محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تحترم آدمية الناس، وتوفر الكرامة المناسبة لكل البشر، والعقلُ يقضي مع الشرع أن لا يُترك الكفار بمثابة غابة لا تحكمها المدنية، وقواعد التعامل التي تحكم بني البشر من مسلم وكافر، والله أعلم^(١).

القول الثالث :

يُمثِّلُ هذا القولُ أئمةَ الفقه الحنفي والإمام زيد بن علي عليهم السلام^(٢).

وهاهم يقولون: تقبل شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض سواء اتفقت مللهم أو اختلفت، بعد أن كانوا عدولا في دينهم.

قال ابن حزم: وصح عن حماد بن أبي سليمان والشعبي وشريح وإبراهيم النخعي ونافع مولى ابن عمر والزهري والثوري ووکیع والبتي وعمر بن عبد العزيز، وذكر المهدي في البحر: البصري وحماد مع أبي حنيفة وأصحابه.

تنبيه: الكفار ينقسمون إلى أقسام:

^(١) في بعض معنی ما ذكر البدائع ج ٦ ص ٢٨٠-٢٨١. والطرق الحكمية ص ١٧٩-١٨٠. والزين ج ٢ ص ١٦٤.

^(٢) ينظر البدائع السابق. وشرح فتح القدير، وما معه ج ٦ ص ٤٨٧-٤٩٠. وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٩٣. وتذكرة الفقيه حسن النحوي - هامش. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢١. والبيان ج ٤ ص ٢٠٥. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٨. وضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠. والبحر الزخار ج ٥ ص ٢٣. وأصول الأحكام - الشهادات. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. والمجموع شرح المذهب ج ٢ ص ٢٥١. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٤. والطرق الحكمية ص ١٧٩. والمخلى ج ٨ ص ٤٩٦-٤٩٧. وفقه السنة لسيد سابق ج ٣ ص ٣٢٧.

القسم الأول – أهل الذمة، وهم مواطنو الدولة الإسلامية الذين قبلوا الجزية عوضاً عن الإسلام، فهم في درجة قريبة من المسلمين. وفي لغة القانون اليوم لهم كافة حقوق المواطن في الدولة الإسلامية، وعليهم كافة الواجبات؛ عدا بعض الاستثناءات.

القسم الثاني – المستأمنون وهم من يدخل دولة إسلامية بإذنها، وتحت حمايتها؛ كما هو معمول به اليوم من أخذ تأشيرة دخول من سفارة أي دولة إسلامية.

القسم الثالث – المرتد وهو من كان مسلماً فخلع الدين الإسلامي بأيٍّ أوجه الردة^(١).

القسم الرابع – الحربي وهو من بيننا وبين بلده حربٌ وعداء، ولم تكن بيننا وبينهم معاهدات أمن وصداقة^(٢).

^(١) قال صاحب الأزهاري إن الردة تتم بأحد وجوه أربعة: أ- باعتقاد كفري. نحو: أن يعتقد كذب النبي صانه الله وصلى عليه وآله، ونحو ذلك. ب- أوفعل يدل على الردة؛ كوضع المصحف في القاذورات، ونحو ذلك. ج- أو اتخاذ زي يخص الكفار، كالزناز إذا فعله معتقدا وجوب التزيي به. د- أن يظهر لفظاً كفرياً، كسب نبي، أو القرآن، أو الإسلام، ونحوه. ينظر متن الأزهاري وشرحه المنتزع والذي يطلق عليه الشرح ج ٤ ص ٥٧٥-٥٧٦. وارتد تحول، وفي التنزيل ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ ٢١٧: البقرة، والاسم الردة، ومنه الردة عن الاسلام أي الرجوع عنه، وارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه. لسان العرب ج ٥ ص ١٨٤.

^(٢) ينظر آثار الحرب في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة للدكتور وهبة الزحيلي ص ١٧٦ هامش. وعزا تعريف الحربي لأستاذنا المرحوم محمد سلام مذكور في كتابه «المدخل للفقه الاسلامي» - طبعة دار النهضة العربية - ١٩٦٠م هامش ص ٦٤. ودار الحرب هي البلاد التي شوكتها لأهل الكفر. ينظر شرح الأهار ج ٤ ص ٥٥١. ودار الحرب بلاد المشركين الذين لا صلح بينهم وبين المسلمين. اللسان ج ٣ ص ١٠٠. وبعبارة أخرى دار الحرب، أو الدار الأجنبية: تشمل جميع البلاد التي ليس فيها سلطة إسلامية =

ومذهبُ السادة الحنفية قبولُ شهادة القسم الأولِ أهلِ الذمة بعضهم على بعض، فلا مانع من شهادة الذمي اليهودي على نصراني والعكس حتى ولو كانوا مختلفين، طالما وقد جمعتهم دار الإسلام، وصاروا من أهل ذمته.

ولامانع من أن يشهد هؤلاء على القسم الثاني - المستأمنين - ولا تقبل شهادة المستأمن على الذمي، بحجة أن الذمي أرفع حالاً من المستأمن؛ من حيث رضاه عن الإسلام ببديل وهو الجزية، وانضوائه تحت راية الحماية الإسلامية ومواطنتها، أي إنه من أهل دارنا. وخلاصة القول: «فالمسلمون والذميون كشعبٍ لدار الإسلام يتمتعون بما يسمى حديثاً بالجنسية الإسلامية التي تربطهم بالدولة الإسلامية؛ إلا أن الذميين بالطبع لا يُعْتَبَرُونَ مرتبطين بالأمة الإسلامية، وبذلك يجعل الفقه الإسلامي لفكرة الأمة مدلولاً مختلفاً عن فكرة الدولة، ويُعْتَبَرُ لكلٍّ منهما مركزاً قانونياً محدداً. فالإسلام من حيث كونه عقيدة يعتبر المسلمين جميعاً إخوة في العقيدة، ومن حيث كونه جنسية فإنه يضم المسلمين ومن يقيمون معهم»^(١). أما المستأمنون فيما بينهم فإن كانوا من أهل دار واحدة - يعني من جنسية واحدة - فتقبل شهادة بعضهم على بعض.

وإن اختلفت الدار - الجنسية - فلا تُقْبَلُ؛ لأن اختلاف الدارين يقطع الولاية، ولهذا يمنع التوارث. والولايةُ بمثابة الأهلية أو الحق المدني يستطيع بها الإدلاء بشهادته حسب الضوابط المشروعة.

= ولا تسود فيها أحكام الشريعة أيًا كانت أنظمتها القانونية أو السياسية. ورعايا دار الحرب يُسَمَّوْنَ حربيين. ينظر آثار الحرب المذكور ص ١٧٠ ومابعداها. قال الأمير الصنعاني: الدور ثلاث: دار إسلام، ودار كفر، ودار حرب. ينظر منحة الغفار على ضوء النهار ج ٤ ص ٢٥٧٩. وجمهور الفقهاء يقسمون الدنيا إلى دارين: دار إسلام، ودار حرب. ينظر آثار الحرب المذكور ص ١٦٧.

(١) آثار الحرب السابق ص ١٧٧-١٧٨.

وقبولُ الشهادة من عدمها فيما ذُكر سابقاً من شأن قاضي المسلمين. فالمراد بالكلام كله بيانُ ماذا يصنع حاكمنا عندما يختصم إليه الكفار. وأما المرتد والحربي فلا شهادة لهما؛ لأن المرتد قد سقطت عنه الولاية، فلا يقبل على أحد ولا لأحد ولو كان مرتداً مثله. أما الحربي فلا يتأتى له أن يشهد؛ لأنه ممنوع من الدخول إلى بلاد المسلمين بصفته حربياً، حتى يحصل على أمان، وحينئذ فغيرُ وارد أن يشهد حربي عندنا^(١).

الدليل: ساق الحنفية دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه من القرآن: ^(٢)

١- قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ ^(٣).

وجه الدليل أن الله أخبر عن أمانة عظيمة يتحلى بها بعض أهل الكتاب، ولا ريب أن يكون مثل هذا أمينا على قرابته وذوي مذهبه من باب أولى.

شبه اعتراض: قال القرطبي في سياق الآية: أخبرنا تعالى أن في أهل الكتاب الخائنَ والأمينَ. والمؤمنون لا يميزون ذلك، فينبغي اجتنابُ جميعهم. ويمكن الردُّ عليه من كلامه نفسه، وهو أن المؤمنين كذلك، فيهم الخائن والأمين، إلا أن الخيانة في أهل الكتاب أكثر، فخرجَ الكلام على الغالب^(٤).

^(١) شرح فتح القدير. والعناية، والخواشي معهما ج ٦ ص ٤٨٧-٤٩٠. وبدائع الصانع ج ٦ ص ٢٨٠-٢٨١. وأبو الريش ص ١١٣. وأبو العينين ص ١٦٥. وقنديل ص ٢٢. والزين ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨.

^(٢) الطرق الحكيمة ص ١٧٩. وأستاذنا أبو العينين ص ١٦٥. وقنديل ص ٢٤-٢٦.

^(٣) ٧٥: آل عمران.

^(٤) القرطبي مج ٢ ج ٤ ص ٧٦. قال رحمه الله: «ليس في هذه الآية تعديل لأهل الكتاب ولا لبعضهم خلافاً لمن ذهب إلى ذلك؛ لأن فساق المسلمين يوجد فيهم من يؤدي الأمانة ويؤمن على المال الكثير، ولا يكونون بذلك عدولاً، فطريق العدالة والشهادة ليس يجرى فيه أداء الأمانة في المال من جهة المعاملة والوديعة، ألا ترى قولهم ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ﴾ «٧٥: آل عمران»، فكيف يُعدَّل من يعتقد استباحة أموالنا وحرماننا بغير حرج عليه؟! ولو كان ذلك كافياً في تعديلهم لسمعت =

٢- وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(١).

وجه الدليل:

أثبت المولى سبحانه الولاية لهم على بعضهم بعضا. والولاية أعلى رتبة من الشهادة، وغاية الشهادة أن تُشَبَّه بها.

٣- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

أثبت النص الكريم ولاية بعضهم لبعض، والشهادة تُتَّبَعُ الولاية فتصح بين الفريقين. والنصوص القرآنية التي بين أيدينا تحشر الكفر في جهة واحدة على اختلاف ملله بدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٣)، والغير هم الكفار دون فرق بين ملة وأخرى^(٤).

السنة - استدلووا من السنة بما يلي:

١- بما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنه أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض وقد تقدم.

= شهادتهم على المسلمين». ومعنى ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾، أي ليس علينا حرج في ظلمهم لخالفتهم إيانا، وأدَّعوا أن ذلك في كتابهم؛ فأكذبهم الله عز وجل، ورد عليهم فقال: (بَلَى) أي بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم واستحلالهم أموال العرب.

^(١) ٧٣: الأنفال.

^(٢) ٥١: المائدة.

^(٣) ١٠٦: المائدة.

^(٤) ينظر تفسير الطبري مج ٥ ج ٧ ص ٦٧.

٢- قبوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شهادة اليهود في قصة الزنى، وقد تقدم. والأدلة تشهد بجواز شهادة الكفار.

واستدل الحنفية بآية الوصية، وصورة الاستدلال أن الآية قد نُسخَتْ فيما يتعلق بشهادة الكفار على المسلمين كما تفيد الآية بظاهرها؛ ولكن يبقى حكمها ثابتاً فيما يخص الكفار. وكأن علماء المذهب الحنفي يريدون القول، بأنهم لا يعملون بآية الوصية، ولا يقبلون كافراً على مسلم في السفر، وهم في نفس الوقت يستخدمون الآية دليلاً على مذهبهم في قبول شهادة الكفار فيما بينهم^(١).

رأي الإباضية الوهبية:

تجوز شهادة مشرك على مشرك من ملته. وبعضُ منهم يجيز شهادة أعلاهم على من هو دونه؛ كنصراني على يهودي، ويهودي على مجوسي. وفي عبارة أخرى تجوز من كتابي على مثله، وصابيٍّ ومجوسيٍّ كذلك، أي تجوزُ من كُلِّ على مثله، وتُرَدُّ من ذي ملة على أخرى. وقيل: تجوز من كُلِّ ملةٍ شركٍ على ملةٍ شركٍ أخرى^(٢).

* * *

(١) ينظر الطرق الحكمية ص ١٨٩. والمحلى ج ٨ ص ٤٩٦. وقد انتقدهم ابن حزم انتقاداً قاسياً.

(٢) شرح كتاب النيل ج ١٣ ص ١١٤، وص ١٣٣.

الفصل الثالث

في

شهادة غير المسلم على المسلم عند وصية الموت في السفر

تمهيد وتقسيم:

نزلت آياتٌ بيناتٌ في شأن إشهد الكافر على وصية المسلم في السفر، ومع هذا فقد

اضطرب العلماء في تفسيرها اضطرابا كبيرا وسنبين ذلك بعون الله في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - في ذكر الآيات المباركات وسبب نزولها.

المبحث الثاني - في تفسيرها.

المبحث الثالث - في استعراض آراء العلماء حولها.

المبحث الأول

في

الآيات الكريمة وسبب نزولها

أولاً - نصوص القرآن الكريم، قال ربنا جلّ شأنه وتقدّست أسماؤه :

١- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ ۝﴾

٢- ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ۝﴾

٣- ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝﴾^(١)

هذه الآيات الثلاث هي الدليل الوحيد الذي يسمح بشهادة الكافر على المسلم؛ ولذلك عدّها العلماء مُقرّرةً لحكم استثنائي، كما استشكلوها نظماً وإعراباً ومعنى^(٢)؛ ولكي نقترّب من فهم النصوص الكريمة نذكر سبب نزولها.

ثانياً - سبب نزول الآيات الكريمة. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج رجل

(١) ١٠٦-١٠٨ : المائدة.

(٢) ينظر فتح الباري ج ٥ ص ٣١٦. والقرطبي مع ٣ ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤.

من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء؛ فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مَخَوَّصاً من ذهب؛ فأحلفهما رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامُ بِمَكَّةَ، فقالوا: ابتعناه من تميم وعدي، فقام رجلان من أوليائه فحلفا لَشَهَادَتِنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَإِنْ الْجَامُ لَصَاحِبُهُمْ، قال: وفيهم نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ (١).

وعن ابن عباس عن تميم الداري في هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ قال: برى الناس منها غيري وغير عدي بن بداء، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام لتجارتهما، وقدم عليهما مولى لبني سهم يقال له: بديل بن أبي مريم بتجارة، ومعه جام فضة يريد به الملك، وهو عظم تجارته، فمرض فأوصى إليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك أهله، قال تميم: فلما مات أخذنا ذلك الجام فبعناه بألف درهم، فقسمناه أنا وعدي بن بداء، فقلنا: ماترك غير هذا، وما دفع إلينا غيره، قال تميم: فلما أسلمت بعد قدوم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ المدينة تأثمت من ذلك؛ فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر، وأدبت إليهم خمس مائة درهم وأخبرتهم أن عند

(١) البخاري ج ٣ ص ١٠٢٢-١٠٢٣ حديث رقم ٢٦٢٨. وفتح الباري ج ٥ ص ٣١٥. حتى آخر الجزء ففي ترقيمه أغلاط. والترمذي ج ٥ ص ٢٤١ حديث رقم ٣٠٥٩ قال: حديث غريب، وليس اسناده بصحيح، وتكلم في أبي النضر محمد بن السائب الكلبي أحد رواة، والحديث رقم ٣٠٦٠ عن ابن عباس قال فيه: حسن غريب. وتفسير الطبري مج ٥ ص ٧٤-٧٥. وأسباب النزول للسيوطي ص ١٩٤-١٩٥. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٢-٤٦٣. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤. والجلالين مع حاشية الجمل ج ١ ص ٥٣٩. وأسباب النزول للنيسابوري تحقيق البغا ص ١٧٩. وص ١٧٢-١٧٣ تحقيق الجميلي. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٨-٨٩. وتفسير الماوردي ج ٢ ص ٧٧. والدر المنثور ج ٢ ص ٦٠٢-٦٠٣.

صاحبي مثلها؛ فأتوا به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فسألهم البينة، فلم يجدوا؛ فأمرهم أن يستحلفوه بما يَعْظُمُ به على أهل دينه، فحلف؛ فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾. فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم فحلفا، فنزعت الخمسمائة من عدي بن بداء^(١) وقال ابن جرير: حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين قال: حدثنا أبو سفيان عن معمر عن قتادة وابن سيرين وغيره قال: وحدثنا الحجاج عن ابن جريج عن عكرمة دخل حديث بعضهم في بعض ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ الآية.

قال: كان عدي وتميم الداري وهما من لخم نصرانيين -- يتَّجران إلى مكة في الجاهلية، فلما هاجر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ حوَّلا متجرهما إلى المدينة، فقدم ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة وهو يريد الشام تاجراً فخرجوا جميعاً، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية فكتب وصيته بيده، ثم دسّها في متاعه، ثم أوصى إليهما، فلما مات فتحا متاعه فأخذا ما أرادا، ثم قدما على أهله فدفعوا ما أرادا، ففتح أهله متاعه فوجدوا كتابه وعهده وما خرج به، وفقدوا شيئاً فسألوهما عنه، فقالوا: هذا الذي قبضنا له ودفع إلينا، قال لهما أهله: فباع شيئاً أو ابتاعه؟ قالوا: لا، قالوا: فهل استهلك من متاعه شيئاً؟

قالوا: لا، قالوا: فهل تَجَرَّ تجارة؟ قالوا: لا، قالوا: فإننا قد فقدنا بعضه فأنهيمًا، فرفعوهما إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فنزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾، قال: فأمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أن يستحلفوهما في دبر صلاة العصر بالله الذي لا إله إلا هو

(١) تفسير الطبري مج ٥ ج ٧ ص ٧٥. والدر المنثور ج ٢ ص ٦٠٢.

ما قبضنا له غير هذا، ولا كتمنا، قال: فمكثنا ماشاء الله أن نمكث، ثم ظهر معهما على إناء من فضة منقوش بموه يذهب، فقال أهله: هذا من متاعه، قالوا: نعم، ولكننا اشتريناه منه ونسينا أن نذكره حين حلفنا، فكرهنا أن نكذب أنفسنا، فترافعوا إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فنزلت الآية الأخرى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَأَنَّ يَاقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾ فأمّر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رجلين من أهل الميت أن يحلفا ما كتما وغيبّا، ويستحقّانه، ثم إن تميماً الداري أسلم وبايع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وكان يقول: صدق الله ورسوله، أنا أخذت الإناء^(١).

وقال الرازي: اتفقوا على أن سبب نزول هذه الآية أن تميماً الداري وأخاه عدياً كانا نصرانيين خرجا إلى الشام ومعهما بديل مولى عمرو بن العاص، وكان مسلماً مهاجراً، خرجوا للتجارة، فلما قدموا الشام مرض بديل فكتب كتاباً فيه نسخة جميع ما معه، وألقاه فيما بين الأقمشة، ولم يخبر صاحبيه بذلك، ثم أوصى إليهما وأمرهما أن يدفعا متاعه إذا رجعا إلى أهله. ومات بديل فأخذا من متاعه إناءً من فضة منقوشاً بالذهب، فيه ثلاثمائة مثقال، ودفعا باقي المتاع إلى أهله لما قدما، ففتشوا فوجدوا الصحيفة وفيها ذكر الإناء، فقالوا لتميم وعدي: أين الإناء؟ فقالا: لاندري، والذي دفع إلينا دفعناه إليكم، فرفعوا الواقعة إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فأنزل الله تعالى هذه الآية^(٢).

* * *

(١) تفسير الطبري مج ٥ ص ٧٥. والتفسير المأثور ج ٢ ص ٦٠٣.

(٢) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٢-٤٦٣. والكشاف ج ١ ص ٣٥. وأسباب النزول للنيسابوري ص ١٧٢،

تحقيق الجميلي، وتحقيق البغا ص ١٧٩. ومجمع البيان للطبرسي مج ٢ ص ٧٢ ج ٧ ص ٢٢١.

المبحث الثاني

في

تفسير الآيات

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ قيل في

معنى الشهادة هنا أقوال^(١):

الأول - أنها الشهادة التي تقام عند الحكام.

الثاني - أنها بمعنى الحضور مثل قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) أي لِيَحْضُرْ، ونحو قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾^(٣)، ويقال: شهدتُ وصية فلان؛ فيكون تقدير الآية لِيَشْهَدْكُمْ في سفركم إذا حضركم الموت وأردتم الوصية - ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾، أي مرضيان من أهل العدالة، جعلهما اثنين تأكيداً للأمر في الوصية، عن ابن الأنباري، وهو قول سعيد بن جبير وابن زيد.

الثالث - أنها شهادة أيمان بالله إن ارتاب الورثة بالوصيين، من قول القائل في اللعان:

أشهد بالله إنني لمن الصادقين. قال الطبرسي رحمه الله: والأول أقوى وأليق بالآية^(٤).

(١) تفسير الماوردي ج ٢ ص ٧٥. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤.

(٢) ٢: النور.

(٣) ١٣٣: البقرة.

(٤) مجمع البيان للطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٢. وتفسير الماوردي ج ٢ ص ٧٥. وينظر القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧١٧-٧١٩. وشرح الخمسمائة للنجدي ص ١٨٨-١٩٠. وشرح المائتين ص ٢٨٨-٢٩٢. والكشاف ج ١ ص ٥٣٥-٥٣٧. والرازي ج ٣ ص ٤٦٣. وابن كثير ج ٢ ص ١١١. والأساس في التفسير لسعيد حوى ج ٣ ص ١٥٣٥-١٥٣٨. وملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات =

الرابع - ورد من معاني شهد، بمعنى قضى، أي أعلم، قاله أبو عبيدة، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١).

الخامس - بمعنى أقر، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾^(٢).

السادس - بمعنى حكم، كقوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(٣).

السابع - بمعنى وصى، قال ابن العربي: ولا معنى له إلا على بُعدٍ لا يحتاجُ إليه^(٤).
﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ يرادُ بها شهادة ما بينكم، وما بينكم كناية عن التنازع والتشاجر، وإنما أضاف الشهادة إلى التنازع؛ لأنَّ الشهود إنما يحتاج إليهم عند وقوع التنازع. وحذف ما، من قوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾ - جائز لظهوره، ونظيره قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾^(٥)، أي ما بيني وبينك، أو يقال: أضاف الشهادة إلى البين توسعاً؛ لأنها جارية بينهم^(٦).

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ إذا: ظرف للشهادة بمعنى أن الشهادة وقت حضور

= في جميع القرآن، (ويطلق عليه اعراب أبي البقاء) للإمام محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ص ١٢٨-١٢٩. وإعراب القرآن الكريم وبيانه ج ٣ ص ٣٦-٣٧. وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٩٢-٤٩٤. وتفسير الطبري ج ٥ ص ٦٥. وتفسير النيسابوري بهامش تفسير الرازي ج ٤ ص ٦٩-٨٠. والدر المنثور ج ٢ ص ٦٠٣-٦٠٦.

^(١) ١٨: آل عمران. وينظر أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧١٧. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤.

^(٢) ١٦٦: النساء. وينظر أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧١٧. وتفسير القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤.

^(٣) ٢٦: يوسف. وينظر أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧١٨. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٤.

^(٤) أحكام القرآن له ج ٢ ص ٧١٨.

^(٥) ٧٨: الكهف.

^(٦) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٣. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٦.

الموت، أي مقاربته؛ لأنه إذا حضر لم يعد لميتٍ اشهاداً، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾. ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ بدلٌ من الظرف الأول، ويكون الوقت واحداً: حين حضور الموت بأماراته وإشاراته، وحين الوصية في ذلك الوقت نفسه؛ وإبدال ﴿حِينَ﴾ من ﴿إِذَا﴾ تأكيدٌ ودليلٌ على وجوب الوصية، وأنها من الأمور اللازمة التي ما ينبغي أن يتهاون بها مسلم ويذهل عنها. وبعضهم يجعل ﴿حِينَ﴾ ظرفاً للحضور أو للموت. ﴿اِثْنَانِ﴾ مرفوعٌ، واختلفوا لماذا رُفِعَ؟ فقيل: خبر لـ ﴿شَهَادَةٍ﴾؛ لأنها مبتدأ، إلا أنه يعرض إشكالاً، وهو أنَّ ﴿شَهَادَةٍ﴾ معنًى، و﴿اِثْنَانِ﴾ جسم، ولا يصح الإخبار بأنَّ الشهادة ﴿اِثْنَانِ﴾ وأجيب بأنَّ أصل التركيب هكذا: شهادةٌ بينكم شهادةٌ اثنين، فحذفت شهادة الثانية التي كانت خبرَ شهادة الأولى، وارتفع اثنين^(١) الذي كان مضافاً إليه - بالألف؛ لأنه ملحق بالثنى^(٢). وجوز الإمام الزمخشري إعراباً آخر، مفاده إعرابُ ﴿شَهَادَةٍ﴾ مبتدأ، وخبره مقدرٌ^(٣)، والتقدير فيما فرض عليكم شهادةٌ، و﴿اِثْنَانِ﴾ فاعلٌ بشهادة؛ لأنها تعمل عمل الفعل، وكأنَّ التقدير فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، وهو خبر بمعنى الأمر. ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ صفتان لـ ﴿اِثْنَانِ﴾: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ صفةٌ أولى، و﴿مِّنْكُمْ﴾ صفةٌ ثانية. والمراد به ﴿مِّنْكُمْ﴾ من المسلمين، كما يرى الجمهور.

وقال آخرون: من عشيرتكم أو أقاربكم من أهل الميت. ﴿أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ من غير أهل ملتكم على قول الجمهور، ومن غير قبيلتكم على قول آخرين، والمعنى ليشهد على وصيتكم عدلان من المسلمين، أو آخران من غير المسلمين. ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾

(١) اثنين: فاعلٌ، وبقي بالياء؛ لأن الكلمة تُحَكَّى كما هي، فهو مرفوعٌ بالف مقدرة.

(٢) الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيان، ج ٧ ص ٤٤ وما بعدها. وإعراب الدرويش ج ٣ ص ٣٦. وإعراب أبي البقاء

ص ١٢٨.

(٣) الكشف ج ١ ص ٥٣٥.

إن أنتم سافرتُم . وقد استخرج العلماء من هذا أنَّ الكفار غيرُ مقبولةٍ شهادتُهم إلا في السفر، وعدم المسلمين^(١).

﴿ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾ « ومعناه فأصابكم الموتُ، علم الله أنَّ من الناس من يسافر فيصحبه في سفره أهلُ الكتاب دون المسلمين، ويحضره الموت فلا يجد مَنْ يُشْهَدُهُ من المسلمين فقال: ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ أي من غير دينكم؛ إن أنتم سافرتُم فأصابتكم مصيبة الموت . فالعدلان من المسلمين للحضَر والسفر إن أمكن إيشادهما في السفر، والذميان في السفر خاصة؛ إذا لم يوجد غيرهما^(٢).

﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾ هذه الجملة صفة لـ ﴿ آخَرَانِ ﴾، والمعنى أو آخران، من صفتهم أن تحبسوهما . وما بينهما من الكلام اعتراضٌ . والمقصود بالحبس إيقافهما عند الإرتياب لتحليفهما بعد الصلاة، قيل: صلاة دينهما، وقيل: الظهر، وقيل: العصر؛ لأنَّ أهل الحجاز كانوا يجلسون للحكومة بعدهما . وقيل: إنَّ المراد جنس الصلاة . وقد استدل من يقول بتغليظ الأيمان بالزمان والمكان بهذه الآية^(٣).

﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمْنُ الْآثِمِينَ ﴾، والمعنى بعد أن تحبسوهما، أي توقفوهما وتَصْبِرُوهُمَا، وتَجْبِرُوهُمَا على اليمين، ﴿ إِنْ أَرْتَبْتُمْ ﴾ - أي شككتُم في أمر هذين الشاهدين الكافرين .

(١) ينظر الكشف ج ١ ص ٥٣٥ . وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٣ . والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٦-٢٢٧ . والطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٢ . وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٦-٨٧ . وابن كثير ج ٢ ص ١١١ . وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٢١-٧٢٣ . وشرح المائتين ص ٢٨٨-٢٨٩ . وشرح الخمسمائة للتجري ص ١٨٩ .

(٢) الطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٣ .

(٣) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٤ . والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٨ . وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٧ . وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٢٣ . والكشاف ج ١ ص ٥٣٦ .

﴿فَيَقْسِمَانِ﴾ أي يحلفان بالله قائلين: لا نشترى به ثمنًا، أي لا نبيع عهد الله بشيء من الدنيا، مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١) أي لا نأخذ ولا نستبدل، ومن باع شيئًا فقد اشترى ثمنه. ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ يعني لا نستبدل بعهد الله والحلف به أي ثمنٍ مهما غلا وعزَّ هذا الثمن، ولو كان هذا النفيسُ والثمينُ محاباةً ذي قربي، وجرَّ النفع إليه، وكذا جرَّ النفع إلى النفس، وإنما خصَّ ذوي القربى؛ لأن الميل إليهم أتم، والمداهنة بسببهم أعظم، كما قال الله سبحانه: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(٢). ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ أي الشهادة التي أمر الله بحفظها وإظهارها، فلا نكتُمها وقد أعلمنا الله إيَّاهَا^(٣). وإضافة الشهادة إلى الله تعالى تشريفٌ لها وتعظيمٌ لأمرها. ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ إن حرَّفنا الشهادة أو بدلناها أو كتمناها^(٤).

والخطاب في ﴿تَحْبِسُونَهُمَا﴾ للورثة، ويجوز أن يكون خطابًا للقضاة ويكون بمعنى الأمر، أي فاحبسوهما^(٥). ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَأَنَّ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾. ﴿عَثَرَ﴾ فعل ماضٍ مبني للمجهول، و﴿عَلَى أَنَّهُمَا﴾ الجار والمجرور نائب عن الفاعل. والعثور على الشيء: الحصول عليه ووجدانه، يقال: عثر الرجل يعثر عثورًا، إذا هجم على أمر لم يهجم عليه غيره، وأعثرتُ فلانًا على أمري أي أطلعته عليه، وعثر الرجل يعثر عشرة إذا وقع على شيء، قال أهل اللغة:

(١) ٧٧: آل عمران.

(٢) ١٣٥: النساء.

(٣) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٥. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٣٠. والطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٣-٢٢٤. وفتح القدير

للشوكاني ج ٢ ص ٨٧.

(٤) ينظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ١١٢. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٥.

(٥) الطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٣.

وأصل عثر بمعنى اطلع، من العثرة التي هي الوقوع، وذلك لأن العاثر إنما يعثر بشيء كان لا يراه، فلما عثر به اطلع عليه ونظر ماهو؟ فقيل: لكل من اطلع على أمرٍ كان خفيا عليه: قد عثر عليه، وأعثر غيره إذا أطلعه عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(١) أي أطلعنا. وهذه الآية بيان وتفصيل للحكم، في صورة ظهور خيانة الشاهدين وكذبهما في شهادتهما^(٢).

ولبيان الحكم بعد ظهور خيانة الشاهدين، أو الوصيين الذميين^(٣) - قال تعالى: ﴿فَأَخْرَانِ يَوْمَآنِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ﴾.

وهذا المقطع الكريم بالذات صعبٌ ومشكلٌ، ومعناه أن شهادة الذميين تلغى لكذبهما وظهور خيانتهم، وحينئذ يقوم اثنان آخران من أقرباء الميت من الذين وقعت عليهم جناية الخيانة، أو استحقَّ لأجلهم الوصية؛ فيقسمان بالله إنَّ المال مالُ الورثة، كما في قصة بديل أنه لما ظهرت خيانة الرجلين حلف رجلان من ورثته أنه إناءُ صاحبهما.

قال الفخر الرازي: «قد أكثر الناس في أنه لم يُوصَفَ موالِي الميت بهذا الوصف - استحقَّ عليهم -؟ والأصح عندي فيه وجه واحد وهو أنهم إنما وُصفوا بذلك؛ لأنه لما أُخذَ مَالُهُمْ فقد استحقَّ عليهم مَالُهُمْ، فإنَّ من أخذ مال غيره فقد حاول أن يكون تعلقه بذلك المال مستعلياً على تعلق مالكه، فصَحَّ أن يُوصَفَ المالك بأنَّه قد استحقَّ عليه ذلك المال»^(٤).

(١) ٢١: الكهف.

(٢) تفسير الرازي ج ٣ ص ٣٦٥. وحاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ٥٣٧. والميزان للطباطبائي ج ٦ ص ١٩٧. واعراب أبي البقاء ص ١٢٩.

(٣) ينظر الأساس في التفسير مج ٣ ص ١٥٣٦-١٥٣٧. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٥. والطباطبائي ج ٧ ص ١٩٨. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٣١. وابن كثير ج ٢ ص ١١٢. وحاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ٥٣٧-٥٣٨. والطبرسي مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٤. والكشاف ج ١ ص ٥٣٦. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٨.

(٤) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٥.

وقال الزمخشري: ﴿فَآخِرَانِ﴾ فشاهدان آخران ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾ أي من الذين استحقَّ عليهم الإثم، معناه من الذين جُنِيَ عليهم، وهم أهل الميت وعشيرته. وفي قصة بديل أنه لما ظهرت خيانة الرجلين حلف رجلان من ورثته أنه إناء صاحبهما. و﴿الْأُولَيَانِ﴾ الأحقَّان بالشهادة؛ لقربتهما ومعرفتهما^(١).

وللكشف عن معاني هذا المقطع من الآية المباركة بصورة أكثر شمولاً نلقي الضوء على جانبين هامين: - ١ - أوجه القراءات. ٢ - والإعراب.

الجانب الأول - قرأ حفص عن عاصم ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ بفتح التاء والحاء في استحق مبنياً للفاعل، و﴿الْأُولَيَانِ﴾ مثني الأولى.

وقرأ الجمهور: ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ بضم التاء وكسر الحاء في ﴿اسْتَحَقَّ﴾ مبنياً للمفعول، و﴿الْأُولَيَانِ﴾ مثني الأولى. وقرأ حمزة وشعبة ﴿اسْتَحَقَّ﴾ مثل الجمهور ﴿الْأُولَيْنِ﴾ جمع أول؛ إلا أن حمزة يضم الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾. وأبا عمرو بن العلاء يكسر الهاء مع الميم حال الوصل^(٢). وجاء في مجمع البيان قرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة

(١) الكشف ج ١ ص ٥٣٦.

(٢) ينظر سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، للإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادي ت ٨٠٠هـ، شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي محمد بن فيرا بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي ت ٦٠٠هـ ص ٣٢-٣٣. وص ٢٠٢-٢٠٣. وغيث النفع هامش على سراج القارئ المبتدي في القراءات السبع لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي ص ٢٠٥ و ٦٣. وتعبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ص ١٠٥. وأجازني بالقراءات المذكورة مشائخي حسن باصيد، وأحمد الكحلاني، ومحمد حسين عامر، ويحيى أحمد الحليلي، وكلهم مشائخ السبع القراءات.

وخلف ويعقوب ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بضم التاء والحاء ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ جمع . وقرأ حفص عن عاصم ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بفتح التاء والحاء، و﴿الْأَوَّلِيَّانِ﴾ بالالف تثنية الأولى .

وقرأ الباقر ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بضم التاء ﴿الْأَوَّلِيَّانِ﴾ بالالف ^(١) . وذكر الشوكاني أنَّ علياً وأبيّاً، وابن عباس قرأوا مثل قراءة حفص، وقرأ يحيى بن وثاب، والأعمش ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ . والحسن ﴿الْأَوَّلَانِ﴾ ^(٢) .

الجانب الثاني - أوجه الإعراب .

﴿فَآخِرَانَ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي فالشاهدان آخران، وقيل : فاعلُ فعل محذوف، أي فليشهد آخران، وقيل : هو مبتدأ والخبر ﴿يَقُومَانِ﴾، وجاز الابتداء هنا بالنكرة لحصول الفائدة به؛ إذ المقرر في علم النحو ضرورة أن يكون المبتدأ معرفة، ويجوز الابتداء بالنكرة إذا سوَّغهُ مُسَوِّغٌ، والمُسَوِّغُ هنا حصول الفائدة، أو المُسَوِّغُ كونه وصفاً؛ إذ المعنى شاهدان آخران فالوصف به .

ويمكن أن يكون هو موصوفاً بما بعده وهو ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾، أو ﴿يَقُومَانِ﴾ على الخلاف، وقيل : الخبر ﴿الْأَوَّلِيَّانِ﴾، وقيل : المبتدأ ﴿الْأَوَّلِيَّانِ﴾ و﴿آخِرَانَ﴾ خبر مقدم، و﴿يَقُومَانِ﴾ صفة ﴿آخِرَانَ﴾ إذا لم تجعله خبراً و﴿مَقَامَهُمَا﴾ مصدر، و﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ صفة أخرى لـ ﴿آخِرَانَ﴾، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في ﴿يَقُومَانِ﴾، والتقدير يقومان حالةً كونهما من الذين استحقَّ إلخ ^(٣) .

(١) ينظر مجمع البيان مج ٢ ج ٧ ص ٢٢٤ .

(٢) ينظر فتح القدير ج ٢ ص ٨٧-٨٨ . والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٣٢ . والكشاف ج ١ ص ٥٣٧ . وتفسير أبي السعود هامش مع الرازي ج ٤ ص ٧٥ .

(٣) إعراب أبي البقاء ج ١ ص ٩٢٩ . والدرويش ج ٣ ص ٣٩ . وصافي ج ٧ ص ٤٧ .

وذكر الجمل في حاشيته على الجلالين ^(١) أن ﴿أَخْرَانِ﴾ مبتدأ، وفي الخبر احتمالات: الاحتمال الأول - أن يكون الخبر قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾، وجملة ﴿يَقُومَانِ﴾ في محل رفع صفة لـ ﴿أَخْرَانِ﴾، والوصف هذا هو الذي سوَّغ الابتداء بـ ﴿أَخْرَانِ﴾ رغم تنكيره.

الاحتمال الثاني - أن الخبر ﴿يَقُومَانِ﴾، و ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾ صفة المبتدأ، وقد فصل الخبر بين الصفة والموصوف؛ ولكنه مغتفر؛ لأن الخبر ليس دخيلاً في الكلام، والمسوَّغ للابتداء بالنكرة هذا الوصف، ويضاف إليه اعتماده على فاء الجزاء التي في قوله: ﴿فَأَخْرَانِ﴾.

الاحتمال الثالث - أن الخبر ﴿الأُولَيَانِ﴾ كما سبق، و ﴿يَقُومَانِ﴾ و ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾ كلاهما في محل رفع صفة لـ ﴿أَخْرَانِ﴾، ويجوز أن يكون أحدهما صفة والآخر حالاً، وإن قيل: كيف تأتي الحال من ﴿أَخْرَانِ﴾ وهو نكرة؟ قلنا: قد خصَّص بوصفه بأحد الجملتين. وفي جعل ﴿الأُولَيَانِ﴾ خبراً ضعفاً، وهذا الضعف آتٍ من أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة محدثاً عنها - أي مبتدأ - والنكرة حديثاً - أي خبراً - وعكس ذلك قليل جداً، أو ضرورة. وبين أيدينا هنا ﴿أَخْرَانِ﴾ مبتدأ نكرة، و ﴿الأُولَيَانِ﴾ خبر وهو معرفة. ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾، ﴿الأُولَيَانِ﴾ فاعلٌ على قراءة من فتح التاء في ﴿اسْتَحَقَّ﴾ وهو حفص. ثم نسأل ماذا استحق الأوليان؟ أين المفعول؟

والجواب: المفعول محذوف، تقديره وصيتهما، ووجهه أن الوصيين الشاهدين اللذين ظهرت خيانتهم، هما أولى من غيرهما بسبب أن الميت عينهما للوصية وأشهدهما، ولما خانا في مال الورثة صح أن يقال: إن الورثة قد ﴿اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ - أي خان في مالهم ﴿الأُولَيَانِ﴾ أو ﴿الأُولَانِ﴾ في قراءة الحسن. وعلى قراءة

(١) ج ١ ص ٥٣٨.

الجمهور ﴿استَحَقَّ﴾، بضم التاء يحتاج إلى نائب فاعل، وهو إما ضمير الإثم الذي تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾، والمعنى على هذا، فليقم شاهدان من الورثة الذين استَحَقَّ الإثم عَلَيْهِم، أي ارتكب في حقهم الإثم من قبل الشاهدين الخائنين - وإما ﴿الأُولَيَانِ﴾ على تقدير حذف مُضَافٍ، أي استَحَقَّ عليهم إثمُ الأولَيَيْنِ، وقد أجمل العلامة أبو البقاء القول في رفع ﴿الأُولَيَانِ﴾ في خمسة أوجه:

أحدها - هو خبرٌ مبتدئٌ محذوف، أي هما ﴿الأُولَيَانِ﴾.

والثاني - هو مبتدأٌ وخبره ﴿آخِرَانِ﴾.

والثالث - هو فاعلٌ ﴿استَحَقَّ﴾.

والرابع: هو بدلٌ من الضمير في ﴿يَقُومَانِ﴾.

والخامس: أن يكون صفة لـ ﴿آخِرَانِ﴾؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصِفَ. و﴿الأُولَيَانِ﴾ لم يُقْصَدَ بهما قَصْدَ اثنتين بأعيانهما، وهذا محكيٌّ عن الأخفش، يعني أنَّ ﴿الأُولَيَانِ﴾ يشبه النكرة من حيث لم يُقْصَدَ به اثنان بأعيانهما^(١).

قال أبو السعود رحمه الله: ^(٢) ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾ أي اطلَّع بعد التحريف ﴿عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾ حسب ما اعترفا به بقولهما: ﴿إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآثِمِينَ﴾ أي فعلا ما يوجب

^(١) ينظر إعراب أبي البقاء ج ١ ص ١٢٩. وحاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ٥٣٨. والكشاف ج ١ ص ٥٣٦. والقرطبي مع ج ٣ ص ٢٣١-٢٣٢. وإعراب القرآن للدرويش ج ٣ ص ٣٩. وأبو السعود هامش مع الرازي ج ٤ ص ٧٦. وأبو السعود ج ٣ ص ٩١. وصافي ج ٧ ص ٤٨. والمغني لابن هشام ص ٥٦١، وص ٧٤٧.

^(٢) هامش مع الرازي ج ٤ ص ٧٥-٧٦. وج ٣ ص ٩١ - من النسخة الجديدة.

إِثْمًا مِنْ تَحْرِيفٍ وَكُتِمَ بَأْنُ ظَهْرِ يَأْيِدِيهِمَا شَيْءٌ مِنَ التَّرْكِهَةِ وَادَّعَى اسْتِحْقَاقَهُمَا لَهُ بِوَجْهِهِ مِنَ
الْوَجْهِهِ، كَمَا وَقَعَ فِي سَبَبِ النُّزُولِ - ﴿فَآخِرَانِ﴾ أَيِ رَجُلَانِ آخِرَانِ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ
﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾، وَلَا مُحْذُورٌ فِي الْفَصْلِ بِالْخَبَرِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَبَيْنَ وَصْفِهِ الَّذِي هُوَ
الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ - أَيِ يَقُومَانِ مَقَامَ الَّذِينَ عُثِرَ عَلَى خِيَانَتِهِمَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِمَقَامَهُمَا مَقَامُ
أَدَاءِ الشَّهَادَةِ الَّتِي تَوَلَّيَاهَا وَلَمْ يُوَدِّيَاهَا كَمَا هِيَ؛ بَلْ هُوَ مَقَامُ الْحَبْسِ وَالتَّحْلِيفِ عَلَى الْوَجْهِهِ
الْمَذْكُورِ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَإِبْرَازِ كَذِبِهِمَا فِيمَا ادَّعَيَا مِنْ اسْتِحْقَاقِهِمَا لِمَا فِي أَيْدِيهِمَا. ﴿مِنْ
الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، عَلَى قِرَاءَةِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي، أَيِ مِنْ أَهْلِ
الْمَيْتِ ﴿الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ﴾ مِنْ بَيْنِهِمْ، أَيِ الْأَقْرَبَانِ إِلَى الْمَيْتِ
الْوَارِثَانِ لَهُ الْأَحْقَانِ بِالشَّهَادَةِ، أَيِ بِالْيَمِينِ. وَمَفْعُولُ ﴿اسْتَحَقَّ﴾ مُحْذُوفٌ، أَيِ اسْتَحَقَّ
عَلَيْهِمْ أَنْ يَجْرُدُوهُمَا لِلْقِيَامِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا حَقُّهُمَا، وَيُظْهِرُوْهُمَا كَذِبَ الْكَاذِبِينَ، وَهُمَا فِي
الْحَقِيقَةِ الْآخِرَانِ الْقَائِمَانِ مَقَامَ الْأَوَّلَيْنِ، عَلَى وَضْعِ الْمَظْهَرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِ. وَقُرِئَ عَلَى الْبِنَاءِ
لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ، أَيِ ﴿مِنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ الْإِثْمُ، أَيِ جُنِيَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ أَهْلُ
الْمَيْتِ وَعَشِيرَتُهُ، فَ﴿الْأُولِيَانِ﴾ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ
هُمَا؟

فَقِيلَ: ﴿الْأُولِيَانِ﴾، أَوْ هُوَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿يَقُومَانِ﴾. أَوْ مِنْ
﴿آخِرَانِ﴾، وَقَدْ جُوزَ ارْتِفَاعُهُ بِ﴿اسْتَحَقَّ﴾ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيِ ﴿اسْتَحَقَّ
عَلَيْهِمْ﴾ انْتِدَابُ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهُمْ بِالشَّهَادَةِ. وَقُرِئَ ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِّلَّذِينَ
إِلَخْ، مَجْرُورٌ أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِيَّةِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْأَجَانِبِ فِي الشَّهَادَةِ
لِكُونِهِمْ أَحَقُّ بِهَا. وَقُرِئَ ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَانْتِصَابِهِ عَلَى الْمَدْحِ، وَقُرِئَ
﴿الْأَوَّلَانِ﴾.

المبحث الثالث

في

اختلاف أهل العلم في مسألة

شهادة الكافر على المسلم في الوصية في السفر^(١)

(١) ينظر بيان ابن مظفر ج ٤ ص ٢٠٦. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٨. وشرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ١٢٣. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧. وأصول الأحكام كتاب الشهادات. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٤-٢٩٦. وضوء النهار ج ٤ ص ٢٠٩٨. وتذكرة النحوي كتاب الشهادات مع هامش عليه. والتاج المذهب ج ٤ ص ٧٢. وشرح نكت العبادات ص ٣٢١. والثمرات الياقة والأحكام الواضحة - مخطوط في مجلدين كبيرين، وهو شرح لسبعمائة آية من آيات الأحكام، يوجد بمكتبة ورثة الوالد الذاري، تأليف نجم الدين العلامة الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان ت ٨٣٢هـ، له مؤلفات في الفرائض والمساحة. ومن مؤلفاته الفقهية مختصر الانتصار، والرياض على التذكرة والزهور على اللمع، كان له مقام علم في ثلث - شمال صنعاء، يأتي إليه الطلبة، وهو من معاصري الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ينظر في ترجمته الزركلي ج ٨ ص ٢١٥. والبدر الطالع ج ٢ ص ٣٥٠) ج ١ بدون ترقيم - في سياق شرحه لآيات المائدة ١٠٦. ومابعداها. والبدائع ج ٦ ص ٢٨٠. وشرح فتح القدير لابن الهمام والخواشي معه ج ٦ ص ٤٨٨-٤٩٠. وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٩٢-٤٩٤. وضوء النهار مع منحة الغفار ج ٤ ص ٢١٠. وحاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٥. وبداية المجتهد ج ٢ ص ٤٦٣. وبلغت السالك ج ٢ ص ٣٤٨. ومغني المحتاج ج ٤ ص ٤٢٧. والمهذب ج ٢ ص ٣٢٤. والمحلى ج ٨ ص ٤٩١-٥٠٠. ومغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥١. والطرق الحكمية ص ١٨٢. ورساله بدران ص ١٧٠. ومابعداها. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٢١٨. وص ٢٤٥. وص ٢٦٤. وص ٣١٣. واستاذنا أبو العينين في كتابه الإثبات ج ٢ ص ١٥٣. وقنديل ص ٢٩. وأبو الريش ص ١٠٩. والزين ج ٢ ص ١٢٩-١٤٩. وفقه السنة لسيد سابق ج ٣ ص ٣٢٦. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٣١-٧٣٣. وتفسير أبي السعود بهامش تفسير الرازي ج ٤ ص ٧١. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٢-٤٦٦. والقرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٣. ومابعداها. وشرح المائتين ص ٢٨٨-٢٩٢. وشرح الخمسمائة ص ١٨٨-١٩٠. وتفسير الطبري مج ٥ ص ٦٥. وتفسير الحسن القمي النيسابوري بهامشه ص ٦٦. وابن كثير ج ٢ ص ١١١. والكشاف ج ١ ص ٥٣٥. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٨٦-٩٠.

اختلف العلماء في هذه المسألة بين مانع ومجيز.

المذهب الأول - المانعون من شهادة الكافر على المسلم مطلقاً حضراً وسفراً، وهم الزيدية ما عدا المنصور بالله^(١)، وعبدالله بن الحسين، والمتوكل على الله أحمد بن سليمان، وبمثل قول الزيدية يقول الحنفية، والمالكية، والشافعية، ونُقِلَ عن الحنفية في غير المشهور من مذهبهم، أنهم يقبلون شهادة الكافر على المسلم تبعاً أو ضرورةً، ومثال ذلك: لو شهد ذميان على ذمي موكله مسلم، فإن الشهادة تقبل على الوكيل قصداً، وعلى الموكل ضمناً وتبعاً، وكذا شهادة ذميّين على ذمي أنه أو صى إلى ذمي مثله، وأحضر مسلماً عليه حقٌ للميت؛ فإن الشهادة تقبل على الإيصاء، فيلزم المدعى عليه المسلم بأداء الحق الذي عليه للميت الموصي^(٢). ونُقِلَ عن المالكية إجازة شهادة الطبيب الكافر في مقادير الجراح، وبعض العيوب على المسلم للحاجة^(٣). ونقل صاحب فقه السنة أن أبا حنيفة من أصحاب هذا المذهب ولعله سهو منه^(٤).

المذهب الثاني - إجازة شهادة غير المسلمين على المسلمين في الوصية في السفر خاصة^(٥)، وقد قال به من الصحابة: عائشة وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وابن

(١) هو الإمام عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة أحد أئمة الزيدية وعلمائهم وشعرائهم وشجعانهم المشهورين في اليمن، بويع له بالخلافة سنة ٥٩٣ هـ من مؤلفاته حديقة الحكمة النبوية - مخطوط. والشافعي مطبوع في أصول الدين. وديوان شعر، ومؤلفات أخرى ت ٦١٤ هـ بكوكبان - شمال صنعاء، ونقل إلى ظفار. ينظر في ترجمته أعلام الزركلي ج ٤ ص ٨٣. وبلوغ المرام ص ٤٢-٤٣.

(٢) تنظر رساله بدران ص ١٧٢-١٧٣.

(٣) رسالة بدران ص ١٧٢-١٧٣. والطرق الحكمية ص ١٩٧ وص ١٨٩-١٩٠. والمحلى ج ٨ ص ٤٩٦.

(٤) فقه السنة ج ٣ ص ٣٢٦.

(٥) ينظر مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥١. والكافي في فقه أحمد ج ٤ ص ٥٢. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٧٦-٧٧. والمحلى ج ٨ ص ٤٩١-٤٩٥. والطرق الحكمية ص ١٨٥-١٨٦. وعلم القضاء للحصري ج ١ ص ٣٦٢-٣٩٦. وفقه السنة ج ٣ ص ٣٢٦. ورسالة بدران ص ١٧٢. والزين ج ٢ ص ١٢٩.

عباس، وروى عن الإمام علي. ومن التابعين: عمرو بن شرحبيل وشريح وعبيدة السلماني وإبراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب ومجاهد وأبو مجلز وابن سيرين ويحيى بن يعمر. ومن تابعيهم: ابن أبي ليلى والثوري ويحيى بن حمزة والأوزاعي، ثم أبو عبيد وأحمد بن حنبل، وجمهور أصحاب الحديث، والظاهرية كافة والحنبلية.

أدلة المذهب الأول - استدلال المانعون من القرآن والسنة والأثر والعقل :

أولاً - القرآن :

١ - قوله تعالى في آية المداينة: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(١).

ووجه الاستدلال أن الآية المباركة تدلنا على أن الشهود يجب أن يكونوا من رجالنا، أي مسلمين، وأن يكونوا مرضيين، وهذه أوصاف غالباً ما يتحرى الموصوفُ بها الصدق المثبت للحق، وغير المسلم مادام فاقداً لها؛ فهو غير أهلٍ للشهادة، واعتبروا هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن؛ فهي ناسخة لآية المائدة رقم ١٠٦، الخاصة بإجازة شهادة غير المسلمين؛ لأن آية المداينة تقول: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، والكافر غير مرضي، وأيضاً ليس من رجالنا، وعلى هذا فآية المائدة منسوخة لا محالة، فقد كان جواز شهادة غير المسلمين في بداية الإسلام، والمسلمون قليل، فلما كثروا زالت الحاجة^(٢).

نقد الاستدلال^(٣):

نُوقِش الاستدلال بالآية الكريمة، من عدة وجوه:

^(١) ٢٨٢: البقرة.

^(٢) ينظر فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٩٠. وابن كثير ج ٢ ص ١١١. وحاشية الجمل على الجلالين ج ١ ص ٥٣٦.

والمغني لابن قدامة ج ١٢ ص ٥٣.

^(٣) ينظر الطرق الحكمية ص ١٨٦.

الأول - أن الآية المباركة وردت في شأن الإشهاد في أمور الدين والتجارة. والأمر بالإشهاد ليس واجباً؛ بل هو للندب والاختيار.

الثاني - أن الآية الكريمة على نقيض ما استدللتم به، فقد وسع الله فيها على عباده ورحمهم، وقال جل شأنه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾. ومن غير شك أن المسلم المحتضر الذي لم يجد مسلماً يشهده على وصيته، ويستعين به على التخلص مما بذمته من الحقوق والواجبات، سواء كانت لله سبحانه أو لعباده - سيرضى بمن وجده تلك الساعة، يهودياً كان أو نصرانياً أو غيرهما، والضرورات تبيح المحظورات.

الثالث - أن دعوى النسخ باطلة لا يحل أن يقال في آية: إنها منسوخة إلا بنص صحيح أو ضرورة مانعة، وليس هاهنا شيء من ذلك، ولو جاز مثل هذا كما عجز أحد عن أن يدعي فيما شاء من القرآن أنه منسوخ، وهذا لا يحل؛ لأن معنى النسخ أن حكم الآية باطل لا يحل العمل بها، ولم يعد من الدين والشرع، ودون تحقيق هذا خراط القتاد^(١)، ومفاوز تنقطع فيها الأعناق؛ فإن المائدة من آخر القرآن نزولاً، وليس فيها منسوخ، وليس لهذه الآية معارض البتة، ولا سيما وقد عمل بها الصحابة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخبرت عائشة أن المائدة من آخر ما نزل من القرآن، فأحلوا حلالها وحرموا حرامها، ومثل ذلك عن عبدالله بن عمرو^(٢).

وسئل أحمد بن حنبل عن شهادة غير المسلم في السفر فأجاب بجوازها للضرورة، قيل: أليست الآية منسوخة؟ فأنكر ذلك، وقال: ومن يقوله إلا إبراهيم!^(٣).

(١) القتاد: شجر له شوك. ينظر مختار الصحاح ص ٥٢١.

(٢) ينظر الترمذي ج ٥ ص ٢٤٣. رقم الحديث ٣٠٦٣. قال: حسن غريب. وقال ابن عباس: آخر سورة أنزلت «إذا جاء نصر الله والفتح» وأخرج الحاكم أن المائدة من آخر ما نزل، عن عائشة وعبدالله بن عمر، وصحح المروي عنهما، وقال: على شرط الشيخين. ينظر المستدرک ج ٢ ص ٣١١.

(٣) ينظر المحلى ج ٨ ص ٤٩٣-٤٩٤ و ٤٩٦. والطرق الحكمية ص ٨٦. والإتقان في علوم القرآن للسيوطي =

موازنة:

لاشك في قوة النقد الموجه لمدعي النسخ؛ فإنه لا يمكن الإتيان بنص صريح متأخر عن آية الوصية مخالف لها لا يمكن الجمع بينه وبينها، فإن وجد ذلك صحح النسخ، وفي تقديره أن النسخ في هذا المقام لا يناسب الحكمة من تشريع الشهادة التي يراد منها حفظ الحقوق، وكف الشر، فإن حصل المراد بشهود من المسلمين صالحين فيها ونعمت، وإلا فالآية الكريمة التي جاءت بها المائدة - قد فتحت باباً للاستعانة بغير المسلمين، والمقام هنا مقام معاملات، وعلاقات بين الناس، لا يُنظر فيه إلى اختلاف الدين بقدر ما يُنظر إلى تحرّي الوسيلة الموصلة إلى العدل الذي أراد الله سبحانه^(١). والمحجّب إلى أهل العلم أن الجمع بين الدليلين - مهما أمكن ذلك - أولى من إلغاء أحدهما أو إسقاطهما معاً.

٢- قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٢). ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أننا أمرنا بإشهاد العدول والكافر ليس بعدل. أجيب بأن العدل يجوز أن يراد به الذي لا يكذب، بدليل أنه لو شهد مصلّ صائم لكنه كذاب - لما قبله أحد. فالذي يغلب على

= ج ١ ص ٢٧. والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، ص ٢٥٥، و ٢٧٥. وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٧٣١. وثمرات الفقيه يوسف ج ١ بدون ترقيم. والكشاف ج ١ ص ٢٤٨ و ص ٥٣٥. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٩٠. وابن كثير ج ٢ ص ١١١. وتفسير الرازي ج ٢ ص ٤٦٤. وأعلام الموقعين ج ١ ص ٧٧.

^(١) حدثني أحد الأجانب غير المسلمين المقيمين بصنعاء ينطق العربية: بأنه اشتكى إلى مسفول تعسف سائق تاكسي، وبدون تردد قال له: اذهب وأحضر شاهداً مسلماً على صدق ما تقول، فأجاب لا يوجد إلا من غير المسلمين شهدوا ذلك، قال: لا تصح شهادتهم، وأطلق سراح السائق ليفترس كافراً آخر، ومادام أننا من العقوبة لعدم إمام مسجد أو خطيب جمعة يشهد عليه - فسيفعل ما يحلو له. هذه الحكاية وأمثالها لا يمكن أن يسمح بها دين الإسلام إلا عندما يسمح للجاهلين أن يشغلوا مقاعد ليسوا أهلاً لها.

^(٢) ٢: الطلاق.

الظن أن حمل العدل على مَنْ كان مَعْنَةً أو مَظَنَّةً الصدق لا من كان عدلاً في الاعتقاد - أولى، بدليل قبول شهادة أهل البدع والفرق الضالّة مع أنهم فسّاق أو كفّار تأويل، وماذا إلا لاحترازهم عن الكذب، وإلّا لما قُبِلُوا. وعدم عدالة غير المسلمين راجع إلى العقيدة. ولعلّ قائلًا يعترض بأن المسلمين عندما يفقدون عدالتهم تُردّ شهادتهم حتى على المسلمين، أفلا يكون فقد الإيمان أشدّ أثراً في إبعاد الكافر عن حظيرة الشهادة لعدم تحرّيم الصدق وفقدانهم العدالة؟، وأجيب بأنّ الكفّار إذا آمنوا بشريعةٍ تُحرّم عليهم الكذب كان كافياً في تحقيق المراد، ووافياً بالغرض الأصلي من الشاهد، ألا وهو اعتقاد حرمة الكذب، ولا ريب أن ذلك موجودٌ في غير الإسلام من الملل المختلفة^(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢).

ووجه الدليل: أن شهادة غير المسلم لو قُبِلت على المسلم لكان ذلك سبيلاً عليه^(٣)، ونوقش بأنّ السبيل ليس المراد به الشهادة، ولا يستطيع أحد أن يفسر الآية بمعنى أن الله لن يجعل للكافر على المؤمنين شهادة، وقد سبق شيء من تفسير الآية: منها قول علي عليه السلام، وابن عباس رضي الله عنهما، أن المراد به في يوم القيامة، بدليل أنّه عطف على قوله: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).

الثاني - أن المراد به في الدنيا، ولكنه مخصوص بالحجة، والمعنى أن حجة المسلمين غالبّة على حجة الكل، وليس لأحد أن يغلبهم بالحجة.

(١) ينظر رسالة بدران ص ١٧٣. والزين ج ٢ ص ١٣٩-١٤٠.

(٢) ١٤١: النساء.

(٣) أحكام الكفار وقبول شهادتهم للأمير ص ١٣٣. وضوء النهار مع منحة الغفار ج ٤ ص ٢١٠. والبحر الزخار

ج ٥ ص ٣٨-٣٩. وشرح الأثمار ج ٣ ص ٣٣٧.

(٤) ١٤١: النساء.

الثالث - أنه عام في الكل، إلا ما خصه الدليل، وللشافعي رحمه الله مسائل استثنائها بدلالة هذه الآية: منها - أن الكافر إذا استولى على مال المسلم وأحرزه بدار الحرب لم يملكه، ومنها - أن الكافر ليس له أن يشتري عبداً مسلماً، ومنها - أن المسلم لا يُقتل بالذمي^(١). ومن جهة أخرى فالآية عامة، وقد فت في عضد هذا العموم قبول غير المسلمين في وصية السفر فأهدر العموم، وقد جعل للكافر السبيل في ما اقتضته أسباب المعاملة، فإذا أشهده المسلم على نفسه فهو كما لو وكله بالتصرف في ماله، وذلك ليس من فعل الله، بل من فعل العبد على نفسه^(٢). وهذه الفقرة الأخيرة من كلام الحسن الجلال، يريد بها سلمنا أن الآية الكريمة ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣) - عامة، ولكن هذا العموم قد سلب وأهدر بإثبات السبيل، وهو قبول الشهادة في السفر، وهذا يفتح الباب لجعل السبيل في الأحوال التي تقتضيها المعاملة، فالعبد هو الذي جعل السبيل لمصلحته لا الله. والمسلم ليس ممنوعاً من توكيل الكافر ليتصرف في ماله، فلماذا نمنعه من إشهاد الكافر على نفسه^(٤)!

٤- ومما استدلوا به أخيراً أن الله سبحانه نسب الكافرين إلى الظلم ونحوه، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥).

ووجه الدليل^(٦): أن الكفار محكوم عليهم بالظلم وهو فسق. والمسلم إذا ظلم وفسق تُردُّ شهادته بَلَّه الكافر الذين حوى كفراً وفسقاً، فأولى به أن ترد شهادته.

(١) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٣٣٣.

(٢) ضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٠. وأحكام الكفار للأمير ص ١٣٣. والكلام لصاحب ضوء النهار.

(٣) ١٤١: النساء.

(٤) ينظر ضوء النهار ج ٤ ص ٢١٠٠. وأحكام الكفار للأمير ص ١٣٣.

(٥) ٢٤٥: البقرة.

(٦) تنظر رسالة بدران ص ١٧٤-١٧٥. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٤.

والجواب أن هذا الاستدلال وجيه، وليس في القياس أوضح من هذا؛ إلا أن هذا الاستدلال لا يسلم لكم:

أولاً - لأن فسق الكافر راجع إلى العقيدة، وفسق المسلم راجع إلى عمل الجوارح، وفسق الجوارح يمنع من الشهادة، أما فسق العقيدة فلا يمنع؛ بدليل أن أهل البدع والأهواء والفرق الضالة ومن يطلق عليهم فساق أو كفار التأويل - شهادتهم مقبولة، وماذا إلا لأن فسق العقيدة لا يضر؛ وإلا لما قبلت شهادتهم، وكذلك الكفار لا يمنع وصفهم بملء وصفوا به من الأمانة والصدق في المعاملات؛ لأن فسق العقيدة لا يجلب التهمة بالكذب الذي هو المانع من قبول الشهادة؛ ولذلك وصفهم الله بالأمانة على القنطار، والواقع أكبر البراهين، فالمشاهد من أحوالهم التعامل بالأمانة والصدق في أغلب الأحوال، بل صرنا نشاهد فساد الأمانة في الأماكن التي ينزلها المسلمون أو العرب خاصة، وتعجب كيف شئت عندما ترى المسلم مصدراً للشر - حاشا الصالحين - بعد أن كان هادياً عادلاً^(١).

ثانياً - قبول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهم - كافٍ في الحجة^(٢).

ثانيا - أدلة المانعين من السنة الشريفة:

١- استدلو بما رواه أبو هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: « لا تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا: آمناً بالله وما أنزل إلينا »^(٣).
ووجه الدليل من الحديث دلالة على وجوب التوقف في أقوال أهل الكتاب. وشهادتهم من جملة أقوالهم.

(١) ينظر الطرق الحكمية ص ١٧٣-١٨٠. ورسالة بدران ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) ينظر سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٨-٢٩. الأقضية - شهادة أهل الذمة رقم الحديث ٣٦٠٥. ونيل الأوطار مج ٤ ج ٨ ص ٢٩٣.

(٣) البخاري رقم ٤٢١٥ وقد تقدم تخريجه.

مناقشة:

يمكن حمل الحديث على الإرشاد وتوخي الحذر في النقل عنهم، وسماع أقوالهم فيما لا نص فيه ولا ضرورة، أمّا المسألة التي نببحثها فمختلفة؛ إذ تتعلق بضرورات الحياة، وقد جاء بشأنها قرآن وسنة بشكل خاص، على أن المناسبة التي قيل فيها الحديث بعيدة كل البعد عما يريده المستدل. وإلقاء نظرة على الأثر الكريم يتبين أنه على المستدل لاله، وهذا نص الحديث^(١)، عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا: ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾»^(٢) الآية.

فالحديث كما نرى من سببه يقول: لا تصدقوا أي لا تعتمدوا أقوالهم وتفسيراتهم، سواء وافقت الواقع أو خالفته، بل اعتمدوا وصدقوا ما جاء على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم مع التصديق والإيمان بما أنزل على الرسل جملة. فالتحذير متعلق بأفاصيل منسوبة إلى التوراة. ويُقوَّى هذا ما رواه البخاري، قال أبو اليمان: أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني حميد بن عبد الرحمن، سمع معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة - وذكر كعب الأحبار - فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنّا مع ذلك لنَبْلُوا عليه الكذب^(٣)، ثم ساق الحديث السابق.

٢- استدلوأ بحديث: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه»^(٤) الذي يدل على عدم قبول

(١) المرجع السابق وقد تقدم.

(٢) ١٣٦: البقرة.

(٣) ج ٦ ص ٢٦٧٩، باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء».

(٤) البخاري ج ١ ص ٤٤٥ كتاب الجنائز - باب ٧٨. وفتح الباري ج ٣ ص ١٧٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٠٥. ونصب الراية ج ٣ ص ٢١٣. وأخرجه في الجامع الصغير ج ١ ص ٤١٧ رقم ٣٠٦٣ بلفظ: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى» ونسبه للدارقطني في سننه، والضياء، عن عائذ بن عمرو وحسنه. وكنز العمال ج ١ ص ٦٦ رقم ٢٤٦.

شهادة الكفار، وإلا كان علواً على المسلمين. ويجب أن العلو علو حجة، فلا يُغالبُ الإسلام ولا يُهزم.

٣- استدلووا بحديث: « لا تقبل شهادة ملة على ملة إلا ملة الإسلام، فإنها تجوز على الملل كلها » وقد تقدم الكلام حوله.

ثالثا - الأثر :

استدلووا من الأثر بما قال ابن عباس: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أحدث، تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلاً؟! ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم^(١).

وجه الاستدلال :

القصد من سياق الأثر أن لا نقبل أهل الكتاب في شيء؛ لأن من كذب على الخالق كذب على المخلوق^(٢). ويجب أن لكل حادث حديثاً، ولكل مقام مقالاً، فهذه الآثار في تصديقهم، تتعلق بالحديث عن كتبهم، أما في موضوع الشهادة والعلاقات الإنسانية فقد قبلهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه.

رابعا - دليل العقل :

١- قالوا: إن الكفر أغلظ من الرق، والأخير مانع من الشهادة على المسلم، أفلا يمنع الكفر الذي هو أنقص من الرق؟ وكونه أنقص أن الرق لا يمنع من رواية الحديث، والكفر يمنع. وأجيب بأن العمدة في قبول الشهادة ثبوت الولاية، فالكافر من أهل الولاية ولو على

(١) البخاري ج ٦ ص ٢٦٧٩ - ٢٦٨٠، رقم الأثر ٦٩٢٩. وجاء برقم ٢٥٣٩ وقد تقدم.

(٢) ينظر في هذا المعنى الزين ج ٢ ص ١٤٥.

مثله، أما العبد فلا ولاية له^(١)، وهذا على رأي من لا يقبل شهادة العبد معتبراً إياه شيئاً من الأشياء. أما عند من يقبل العبيد وهم الزيدية والظاهرية فلا وجه لهذا الاستدلال، وقد شهد عند شريح عبدٌ على دار فأجاز شهادته، فقليل: إنه عبد؟ فقال: كلنا عبيد وإماء^(٢).

٢- قالوا: إنَّ في قبول شهادة الكفار ضرباً من التكريم، والكفر غير جدير به. أجيب بأن الكفر لا يمنع من التكريم - لو سلّمنا بأن في قبول شهادتهم تكريماً - إذا كان الغرضُ إيصالَ الحقوق لأهلها، وإنما الممنوع أن يُكرّم الكافر لكفره^(٣).

٣- استدلووا على المنع بأن في قبول الكافرين إلزاماً للقاضي المسلم بالقضاء عند شهادتهم، والمسلم لا يلزم بقول كافر؛ لأنه لا ولاية لكافرٍ على مسلم، فلا يكون الكافر أهلاً للشهادة على المسلم.

نوقش هذا الدليل بأن القاضي مُلزمٌ باتِّباع الحق والعمل بالبينّة التي توصل الحق لأهله، ولا ضرر عليه أن يقضي بما اطمأنت إليه نفسه، وأظهر الحُجّةَ لديه، سواءً جاء ذلك من طريق مسلم أو كافر؛ لأن العدل والإنصاف أسمى من هذه الوسوسة والإلزامات الباردة^(٤).

أدلة المذهب الثاني - وهم المجيزون لشهادة غير المسلمين على المسلمين في الوصية في السفر. استدلووا بالقرآن والسنة والأثر والإجماع والعقل.

أولاً - القرآن الكريم:

١- استدلووا بآية المائدة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾^(٥) وقد تقدمت.

(١) ينظر رسالة بدران ص ١٧٥.

(٢) ينظر المحلى ج ٨ ص ٥٠٠-٥٠٥.

(٣) ينظر رسالة بدران ص ٢٧٦.

(٤) ينظر في معنى ما ذكر رسالة بدران ص ١٧٦.

(٥) ١٠٦: المائدة.

وجه الدلالة في الآية الكريمة^(١) أنها نزلت خاصة بشأن إشهداد غير المسلمين على الوصية في السفر إن لم يجد المسلم المُحتَضِرُ مُسْلِمِينَ يُشْهَدُهُمَا، ويدل على ما ذكرنا أن الضمير في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ راجع على المؤمنين؛ لأن الخطاب في صدر الآية لهم، كما أن الغير في قوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ هم الكفار. يؤيد هذا قول عامة المفسرين^(٢)؛ إن المراد ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ يا معشر المؤمنين، أي من أهل دينكم وملتكم، وقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ يعني أو شهادة آخَرَيْنِ من غير أهل دينكم وملتكم إذا كنتم في السفر، فالعدلان المسلمان صالحان للشهادة في الحضر والسفر، وشهادة غير المسلمين لا تجوز إلا في السفر، وقد تقدم ذكر القائلين بهذا، قالوا: إذا كان الإنسان في الغربة ولم يجد مسلماً يشهده على وصيته - جاز له أن يشهد اليهودي أو النصراني أو المجوسي أو عابد الوثن أو أي كافر كان وشهادتهم مقبولة، ولا تجوز شهادة الكافرين على المسلمين إلا في هذه الصورة، واشترط بعضهم أن يكون ذمياً^(٣).

وخلاصة الكلام في هذه الآية يندرج تحت ثلاثة أقوال :

القول الأول: إن الكاف والميم في قوله: ﴿مِّنْكُمْ﴾ ضمير للمسلمين، والكاف في قوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ للكافرين، وترتب الجواز على هذا. قال القرطبي^(٤): وهو الأشبه بسياق الآية، مع ما تقرر من الأحاديث، وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شاهدوا التنزيل، وهم أبو موسى وعبد الله ابن مسعود وابن عباس، فمعنى الآية من أولها إلى آخرها على هذا القول؛ أن الله تعالى أخبر أن حكمه في الشهادة على الموصي إذا حضره

(١) ينظر القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٣ وما بعدها، ببعض تصرف. وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٣.

(٢) ينظر الميزان للطباطبائي ج ٦ ص ١٩٦. وتفسير الماوردي ج ٢ ص ٧٥. وأبي السعود ج ٣ ص ٨٩.

(٣) ينظر الإنصاف للمرداوي ج ١٢ ص ٣٩-٤٠.

(٤) القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٥-٢٢٦.

الموت - أن تكون شهادة عدلين، فإن كان في سفر وهو الضرب في الأرض ولم يكن معه أحدٌ من المؤمنين فليُشهد شاهدان ممن حضره من غير المسلمين، فإذا قَدِمَا وأديا الشهادة على وصيته حلفا بعد الصلاة أن ما شهدا به حقٌّ، وحكَمَ بشهادتهما، فإن عثر منهما على خيانة بعد ذلك، قام رجلان من أولياء الموصي، وحلفا وغرم الشاهدان ما ظهر عليهما، هذا هو المعنى عند مَنْ سلف ذكرهم، ومال إليه أبو عبيد القاسم بن سلام لكثرة من قال به .

والقول الثاني - لزيد بن أسلم والنخعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة والزيدية وغيرهم من الفقهاء، إن تفسير الآية هو ما سبق، غير أن قوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ منسوخٌ، إلا أن الزيدية والحنفية خالفوه، وأجازوا شهادة الكفار فيما بينهم .

أما دليل النسخ فهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وقوله سبحانه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ معتبرين آية الدين من آخر ما نزل، وفيها: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾، وهي ناسخة لآية الوصية، ولم يكن الإسلام آنذاك إلا بالمدينة، فجازت شهادتهم للضرورة، أما اليوم وقد طَبَّقَ الأرض، فقد سقطت شهادة أهل الكفر. وقد أجمع المسلمون على أن شهادة الفساق لا تجوز، والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم .

وأجيب بأن ما ذكرتم صحيح؛ إلا أن شهادتهم جائزة في السفر خاصة في الضرورة؛ حيث لا يوجد مسلم، أما مع وجوده فلا . أما دعوى النسخ فلم تأت عن أحد من شهد التنزيل؛ بل إنها مخالفة للصحابة ومخالفتهم إلى غيرهم يَنْفِرُ عنه أهل العلم .

ويُقَوَّى هذا أن المائدة من آخر القرآن نزولاً، حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما: إنه لا منسوخ فيها . وما ادعوه من النسخ لا يصح، فإن النسخ لا بد فيه من إثبات الناسخ على وجه يتنافى الجمع بينهما، أي الناسخ والمنسوخ مع تراخي الناسخ؛ فما ذكروه لا يصح أن يكون ناسخاً، فإنه في قصة غير قصة الوصية التي شُرِعَتْ للحاجة والضرورة، ولا يتمتع

اختلاف الحكم عند الضرورات، ولأنه ربما كان الكافر ثقةً عند المسلم ويرتضيه عند الضرورة، فليس فيما قالوه ناسخ^(١).

روى أبو عبيدٍ في الناسخ والمنسوخ؛ أن ابن مسعود قضى بذلك في زمن عثمان . قال أحمد : أهل المدينة ليس عندهم حديث أبي موسى ، من أين يعرفونه ؟ فقد ثبت هذا الحكم بكتاب الله ، وقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقضاء الصحابة به ، وعملهم بما ثبت في الكتاب والسنة ، فتعين المصير إليه ، والعمل به ، سواء وافق القياس أو خالفه^(٢).

القول الثالث - إن الآية لا نسخ فيها قاله الزهري والحسن وعكرمة وجمهور

الفقهاء ، ويكون معنى قوله : ﴿ مِنْكُمْ ﴾ أي من عشيرتكم وقرابتكم ؛ لأنهم أحفظ وأضبط وأبعد عن النسيان ، ومعنى قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ أي من غير القرابة والعشيرة . قال النحاس : وهو يُبَيِّنُ على معنى غامض في العربية ؛ وذلك أن معنى آخر في العربية : من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكريم وكريم آخر ، فقوله : « آخر » يدل على أنه من جنس الأول ، من هذا أن يكون معنى قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ أي عدلان والكفار لا يكونون عدولاً ، فيصح قول من قال : ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ من غير عشيرتكم من المسلمين ، وهذا معنى حسنٌ - كما قال القرطبي - من جهة اللسان ، وقد يُحتج به لمالك ، ومن قال بقوله ؛ لأنَّ المعنى عندهم : ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ من غير قبيلتكم^(٣).

مناقشة :

القولان الأخيران يُشَكِّلَانِ اعتراضاً على استدلال القابلين لشهادة غير المسلمين . فاما

(١) القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٣ .

(٢) ينظر مغني ابن قدامة ج ١٢ ص ٥٣ .

(٣) ينظر ماورد من الأقوال في القرطبي مج ٣ ج ٦ ص ٢٢٥-٢٢٦ ، بتصرفٍ ماً . وتفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٣ .

القائل بالنسخ؛ فقد أُجيب عليه بما فيه الكفاية، أما من قال: بأن الآية محكمة، وفسر ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ بالمسلمين من غير القبيلة، فقد وُجّهت إليه الاعتراضات الكثيرة.

أولاً - الخطاب في أول الآية عام لجميع المؤمنين. وغير المؤمنين إنما هم الكفار لا محالة، ولم يخاطب المولى سبحانه قبيلةً دون أخرى، فبطل تفسير ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ بغير العشيرة والقبيلة تهرباً من إجازة شهادة الكفار. وتحمل الآية ما لا تحتل مردوداً^(١).

ثانياً - لو فُسِّرَ الغيرُ بالمسلمين من غير القبيلة - لما كان لاشتراط الضرب في الأرض - أي السفر - أي معنى؛ لأن المسلم جائزُ الشهادة حضراً وسفراً، والآية تقول: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، ولكن بشرط ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ أي سافرتما، ولهذا فلا مفر من تفسير: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ بالكفار^(٢).

ثالثاً - تحليف الشاهدين بعد الصلاة ليس واجباً في حق الشاهد المسلم، كقاعدة مطردة عند التهمة، إلا على رأي بعض العلماء^(٣). ولكن الآية توجب بظاهرها تحليف الشاهدين إن كانا من غيرنا إن ارتبنا. وللخروج من هذا الإشكال لابد من حمل الشاهد على غير المسلمين.

رابعاً - إن سبب نزول هذه الآية ما ذُكِرَ سابقاً من شهادة النصرانيين على بديل وكان مسلماً، وكذا تحليف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لهما^(٤).

(١) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٣. والقرطبي مج ٣ ص ٢٢٥ - ٢٢٦. ورسالة بدران ص ١٧٩.

(٢) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٤. ورسالة بدران ص ١٧٧.

(٣) ينظر شرح المائتين ص ٢٩١. وكتاب الأنوار شرح عدة من مسائل الأزهار وهو كتاب أحاديث أدلة لمسائل الأزهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى - مخطوط مصور من مكتبة الوالد الذاري ص ٦٨. وعزا تحليف الشهود لعلي عليه السلام للتهمة. وينظر الثمرات ج ١، سورة المائدة.

(٤) ينظر سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٠، كتاب الأقضية - باب شهادة أهل الذمة رقم الحديث ٣٦٠٦. ونيل الأوطار مج ٤ ص ٢٩٤. وقد تقدم.

خامساً - ماروي عن أبي موسى الأشعري أنه قضى بشهادة اليهوديين بعد أن حلفهما، وما أنكر عليه أحد من الصحابة، فكان ذلك إجماعاً^(١).

سادساً - قراءة ابن عباس ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ وذلك في حكم المرفوع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. والقراءة الأحادية تساوي الحديث؛ لأنَّ الصحابي لا يمكن أن يقول شيئاً كهذا من عند نفسه، بل سمعه من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، إما قراءة أو تفسيراً^(٢).

سابعاً - «أنا إنما نجيز إشهاد الكافرين إذا لم نجد أحداً من المسلمين. والضرورات تبيح المحظورات، ألا ترى أنه تعالى أجاز التيمم والقصر في الصلاة، والإفطار في رمضان، وأكل الميتة في حال الضرورة. والضرورة حاصلة في هذه المسألة؛ لأن المسلم إذا قُرِبَ أَجَلُهُ في الغربة ولم يجد مسلماً يشهده على نفسه ولم تكن شهادة الكفار مقبولة - فإنه يُضَيِّعُ أكثر مهماته؛ وربما وجبت عليه زكوات وكفارات، وما أداها، وربما كان عنده ودائع أو ديون كانت في ذمته. وكما تجوز شهادة النساء فيما يتعلق بأحوال النساء كالحيض والحبل والولادة والاستهلال؛ لأجل أنه لا يمكن وقوف الرجال على هذه الأحوال، فاكتفينا فيها بشهادة النساء لأجل الضرورة فكذا هاهنا»^(٣).

قال الطباطبائي: إنَّ المراد بقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾، وقوله: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ - المسلمون وغير المسلمين دون القرابة والعشيرة؛ فإن الله سبحانه قَابلَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿أَثْنَانِ﴾، وقوله: ﴿آخَرَانِ﴾ ثم وصف الأول بقوله: ﴿ذَوَا عَدْلٍ﴾ وقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾، ولم يصف الثاني إلا بقوله: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ دون أن يصفه بالعدالة. والاتصاف بالاستقامة في

(١) ينظر الرازي ج ٣ ص ٤٦٣. ورسالة بدران ص ١٧٧.

(٢) ينظر الطرق الحكمية ص ١٨٢-١٨٥. والرسالة السابقة ص ١٧٨.

(٣) تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٤ بلفظه.

الدين وعدمه إنما يختلف في المسلم وغير المسلم، ولا موجب لاعتبار العدالة في الشهود إذا كانوا قرابة أو من عشيرة المشهود له وإلغائها إذا كان الشاهد أجنبياً، وعلى هذا فقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ ترديدٌ على سبيل الترتيب، أي إن كان هناك نفرٌ من المسلمين - يُستشهد اثنان منهم، كلُّ ذلك بالاستفادة من قرينة المقام، وهذه القرينة بعينها هي التي توجب أن يكون قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ - قيداً متعلقاً بقوله: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ فإنَّ المسلم لَمَّا كان بالطبع إنما يعيش في مجتمع المسلمين - لا تمسُّ الحاجةُ في الحضر عادةً إلى الاستشهاد بشهيدين من غير المسلمين، بخلاف حالة السفر والضرب في الأرض فإنها مَظَنَّةٌ وقوع أمثال هذه الوقائع والاضطرار ومسيب الحاجة إلى الانتفاع من غير المسلم بشهادة أو غيرها.

وقرينة المقام أعني المناسبة بين الحكم والموضوع بالدوق المتخذ من كلامه تعالى - تدل على أنَّ المراد من غير المسلمين أهل الكتاب خاصة؛ لأنَّ كلامه تعالى لا يشرفُ المشركين بكرامة^(١).

اعتراض - وَجَّه انتقادٌ للذين لم يقبلوا شهادة الكافر بحجة أنه لا شهادة له.

نقد الاعتراض:

أجيب بأنه إذا كان الكافر لا شهادة له كما يقول المانعون - فقد ناقضوا قولهم هذا حيث أجاز الزيدية والحنفية شهادة الكفار بعضهم على بعض في كل شيء، بحجة أنَّ الآية نُسِخَتْ في حق المسلمين، وبقيت فيما بينهم، يعني نُسِخَتْ شهادتهم على المسلمين وبقيت فيما بينهم جائزة، ونحو ذلك من الأدلة. وهم بهذا جعلوا الكافر من أهل الشهادة حيناً، وسلبوه هذه الأهلية حيناً آخر.

(١) الميزان للطباطبائي ج ٦ ص ١٩٦. بلفظه.

والمالكية أجازوا شهادة طبيبين كافرين إن لم يوجد طبيبٌ مسلمٌ للحاجة والضرورة بدون دليل، وردوا شهادة الكافر في السفر عند الضرورة مع وجود الدليل. أما الشافعية فكان الأجدر بهم الأخذ بما دلت عليه آية السفر، وعمل به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وأصحابه؛ لأن المتواتر عن الإمام الشافعي رحمه الله قوله: إذا صح لكم حديثٌ فاضربوا بقولي عرضَ الحائط.

وحديث الوصية في السفر قد صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وجاء به القرآن وعمل به الصحابة، فهل بعد هذا غاية^(١). وبناءً على ما ذكر فقد بطل ادعاء مخالفة آية الوصية للأصول، وكونها تضمنت شهادة الكافر، وهو لا شهادة له - لأنَّ الخصم كما ترى لا ينفي شهادة الكافر^(٢).

اعتراض^(٣):

قال المانعون: إنَّ الآية الكريمة لو عملنا بظاهرها مُخَالَفَةً للأصول.

أولاً - من حيث إنها تضمنت حبس الشاهدين، والشاهد لا يحبس.

ثانياً - تضمنت تحليفهما، والشاهد لا يحلف.

ثالثاً - تضمنت شهادة المدعين لأنفسهم واستحقاقهم بمجرد أيمانهم.

رابعاً - تضمنت القسامة^(٤) في الأموال والحكم بأيمان المدعين، ولا يُعرَفُ بهذا قائل.

(١) ينظر الطرق الحكمية ص ١٧٨-١٨١. والزين ج ٢ ص ١٣١.

(٢) ينظر رسالة بدران ص ١٨٠.

(٣) ينظر الطرق الحكمية ص ١٨٨-١٨٩.

(٤) القسامة اسم من الإقسام، وضع موضع المصدر؛ ثم يقال للذين يُقْسِمُونَ: قسامة. واختلفوا في تفسير القسامة، فالتفسير الأول - أن يُقتل رجل ولا تشهد على قتله بينةٌ عادلة، فَيَدْعِي أولياء الدم على رجل أنه قتله، ويُدْلُونَ بلوث من البينة؛ كان يوجد المدعى عليه متلطخاً بدم القتل في الحال التي وجد فيها، أو يوجد في دار القتال - أي المدعى عليه أنه قاتل - وقد كان بينهما عداوة ظاهرة. فمثل هذه الدلالات تجعل من سامعها =

رُدُّودٌ على ما سبق :

أجيب عن حبس الشاهد بأنَّ المراد به إمساكه لليمين بعد العصر وليس وضعه في السجن كما فهم المعارض . وأما التحليف فإنَّما يُعْتَرَضُ عليه إذا كان في الشهادة الأصلية ، أمَّا المسألة التي نببحثها فهي استثنائية للضرورة لكونها من كافر على مسلم كما لم يوجد مسلم . والقائلُ بمنع تحليف الشاهد لا يقدر على تقديم دليلٍ على دعواه ؛ بل لا يوجد دليلٌ على المنع ، وقد سبق القول بأنَّ هذا الإعتراض الذي هو كيف يحلف الشاهد ؟ قلنا : حُلِّفَ لأنه من غير المسلمين ، وارتفع الإشكال . مع أنَّه جائزٌ عند بعض السلف وغيرهم تحليفُ الشاهد المسلم للتهمة .

وأما أنَّها تضمنت شهادة المدعين لأنفسهم ، والحكم لهم بمجرد إيمانهم - فغيرُ صحيح على إطلاقه من دون النظر إلى ملابسات الواقعة ، فالله سبحانه وتعالى إنما جعل

= مصحِّحاً لدعوى الأولياء معتقداً صدق دعواهم ، فيستحلف أولياء القتيل خمسين يميناً أن المدعى عليه انفراداً بقتل صاحبهم ، فإن حلفوا استحقوا دية قتيْلهم ، وإن أبو أن يحلفوا مع اللوث الذي أدلوا به حلف المدعى عليه وبرئ ، وإن نكل المدعى عليه عن اليمين خُيِّرَ ورثة القتيل بين قتله أو أخذ الدية من ماله . ينظر لسان العرب ج ١١ ص ١٦٥ . يتصرف . واستدلوا على هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « البينة على من ادعى واليمين على من أنكر إلا القسامة » . أخرجه الحافظ ابن بهران ، في تخريجه لأحاديث البحر الزخار ج ٥ ص ٢٩٥ ، وأُعلِّ بالإنرسال وبعض رواته باللين . وينظر السنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٢٣ . والتفسير الثاني - أن يوجد قتيل في موضع بين محصورين غير القتيل ، فإذا لم يدع ولي الدم على أحد غيرهم ، أو على مُعَيَّن - فله أن يختار من مستوطنيه الحاضرين وقت القتل خمسين رجلاً يحلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً ، ثم تلزم الدية على عواقلهم . ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٢٩٥ . قال : واستدلوا بما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلاً قال له : إن أخي قُتِلَ بين قريتين فقال : « يحلف منهم خمسون » وفي بعض الأخبار « اختر منهم خمسين رجلاً يحلفون » فقال : مالي من أخي غير هذا ؟ قال : « نعم ، مائة من الإبل » . تخريج أحاديث البحر بهامشه للحافظ ابن بهران ج ٥ ص ٢٩٥ . وشرح الأزهري ج ٤ ص ٤٥٩ . والبيهقي ج ٨ ص ١٢١-١٢٢ . وسنن أبي داود ج ٤ ص ٦٢٢ رقم ٤٥٢٦ . ونصب الرأية ج ٤ ص ٣٩٢ .

الأيمان للمدعين بعد ظهور اللوث بخيانة الشاهدين على الوصية، حيث أصبح جانب المدعين قوياً، والأمارات تعزز جانبهم بسبب كذب الشاهدين وافتضاح أمرهما، فشرع الله اليمين على المدعين وقامت مقام الشهادة، وذلك ليس من باب شهادة المدعي لنفسه؛ بل من باب الحكم له بيمينه القائم مقام الشهادة لقوة جانبه، ومثل ذلك - الحكم للمدعي بشاهد واحد ويمين المدعي لَمَّا قوي جانبه بالشاهد، وكذا نكول المدعى عليه، ورد اليمين على المدعي، والحكم له بيمينه لَمَّا قوي جانبه بنكول خصمه. وهذا هو عين العدالة^(١).

ويجاب عن استنكار القسامة في الأموال بأنها أولى بالقبول من القسامة في الدماء مادام هناك كوث. وأي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى بالدم، وظهوره في صحة الدعوى بالمال، وهل في القياس أصح من هذا؟! ولا يستريب عالم أن اعتبار اللوث في الأموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به.

فإن قيل: فالدماء يُحتاط لها؟، قيل: نعم. وهذا الإحتياط لم يمنع القول بالقسامة فيها وإن استُحِقَّ بها دم المقسم عليه. ثم إنَّ الموجبين للدية في القسامة حقيقة قولهم: إنَّ القسامة على المال والقتل طريقٌ لوجوبه، فهكذا القسامة هاهنا على مال كالدية سواء، فهذا من أصح قياس في الدماء وأبينه^(٢). وهذا هو القول الذي يخدمه الدليل ويحقق المصلحة.

اعتراض:

ومما وجَّه من الاعتراضات على الاستدلال بالآية لجواز شهادة غير المسلمين عليهم - أنَّ الآية الكريمة لا دلالة فيها على المطلوب؛ لأنَّ المراد بالشهادة المذكورة في الآية إيمان الأوصياء للورثة، وليست هي الشهادة المتنازع فيها.

(١) الطرق الحكمية ص ١٩٠-١٩١.

(٢) ينظر الطرق الحكمية ص ١٩١ ببعض تصرف. والزين ج ٢ ص ١٣٣-١٣٤.

وأجيب بأن تركيب الآية الكريمة يفند هذا الاعتراض، حيث جاء فيها لفظ:

﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾، وليس إيمان بينكم؛ كما جاء: ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ واليمين لا يختص بها اثنان ولا ذوا العدل، ولا الآخران، ولا يُشترطُ فيه السفر، وجاء فيها تقييد الشاهد بلفظٍ معينٍ يَقُولُهُ وهو: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ فإذا قلنا: ﴿شَهَادَةُ اللَّهِ﴾ معناها إيمانُ الله - سيكون المعنى العام فيقسمان بالله أن لا يكتما إيمانَ الله، وهذا لا معنى له إطلاقاً، فلا يقال للشخص: إحلف أن لا تكتم حلفك؛ ولكنَّ المعنى الصحيح: احلف أن لا تكتم شهادتك، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾^(١)؛ لأنه جاء في الآية المذكورة: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾، ولم يقل بالإيمان، ولا ريب أن في حمل الشهادة في الآية الكريمة على اليمين ميلاً عن أسلوب القرآن المعروف، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٢)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾، فلو كانت الشهادة في آية الوصية هي اليمين لكانت الشهادة في هذه الآيات بمعنى اليمين، ولم يقل به أحدٌ، ولو كانت الشهادة مراداً بها اليمين لما ذُكرتِ الأيمان قسيمةً لها في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، وقسيمُ الشيء مغايرٌ له. ثم كيف يكون المعنى؟ هل نقول: ذلك أدنى أن يأتوا بالإيمان، أو يخافوا أن ترد أيمان، وكيف يكون المراد بالشهادة اليمين مع أن الشهادة عُطِفَتْ على العدلين من المؤمنين، وهما شاهدان، والموصي يحتاج إلى الشهادة لا إلى اليمين.

(١) ٢٨٣: البقرة.

(٢) ٢: الطلاق.

فإن أجاب المعارض: بأنه لا غرابة فيما قلنا من تفسير الشهادة باليمين، فقد سمي الله إيمان اللعان شهادة، قال تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾^(١)، وقال سبحانه: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾^(٢) - يقال له: إنما سمي الله إيمان الزوج شهادة؛ لأنها قائمة مقام البينة؛ ولذلك ترجم المرأة إذا نكلت، وسمي إيمانها شهادة لأنها في مقابلة شهادة الزوج، وخُصَّت إيمان اللعان بلفظ الشهادة بالله تأكيداً لشأنها، وتعظيماً لخطرها^(٣).

ثانياً - دليل المجيزين من السنة: قبوله صلى الله عليه وآله وسلم نصرانيين في قصة بديل، وقد تقدمت في أسباب نزول آية الوصية.

ثالثاً - الدليل من الأثر:

أ - روى أبو داود عن الشعبي أن رجلاً من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء^(٤) هذه^(٥)، ولم يجد أحداً من المسلمين يشهده على وصيته، فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدا الكوفة، فأتيا الأشعري (أبا موسى) فأخبراه وقدما بتركته ووصيته، فقال الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأحلفهما بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلاً ولا كتماً ولا غيراً، وإنها لوصية الرجل وتركته، فأمضى شهادتهما^(٦).

(١) ٦: النور.

(٢) ٨: النور.

(٣) ينظر الطرق الحكمية ١٨٧-١٨٨ بتصرف. ورسالة بدران ص ١٧٨-١٨٠.

(٤) بلد بشمال العراق بين بغداد واربيل.

(٥) كلمة «هذه» موجودة بالأصل لم أفهم لها معنى، فرمما أشير بها إلى البلدة.

(٦) سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٨-٢٩. كتاب الأقضية - باب شهادة أهل الذمة رقم الحديث ٣٦٠٥. ونيل الأوطار

مج ٤ ص ٢٩٣.

علق الخطابي قائلاً: فيه دليلٌ على أنَّ شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية مسلم في السفر خاصة^(١).

ب - حَكَمَ ابن مسعود بشهادتهم في زمن عثمان .

ج - قراءة ابن عباس ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ وهو في حكم

الحديث المرفوع^(٢).

رابعا - دليل الإجماع:

وما يُسْتَدَلُّ به للمجيزين إجماع الصحابة على قضاء أبي موسى بشهادة اليهوديين دون إنكار، وذلك دليلٌ على قبولهم على المسلمين في الوصية في السفر.

جواب:

أجيب بعدم تسليم الإجماع، فالصحابة لم تتفق كلمتهم، ويحتمل أن تكون القضية قضية عين قابلة للتأويل، ومع الاحتمال لا حجة فيها.
رد:

أجيب بأن قضاء أبي موسى وعمل الصحابة بها من غير نكير - يدل على أنها ليست قضية عين، ويستبعد أن تكون كذلك مع قول ابن مسعود بها^(٣).

خامسا - العقل:

نرى في الشريعة السمحة إباحة الميتة للمضطر، والفطر في رمضان للعذر، والقصر في الصلاة للمسافر، والتميم بدل الماء، ونحو ذلك من الرُّخص، أفلا يكون في اجازة شهادة

(١) هامش على سنن أبي داود السابق.

(٢) ينظر الطرق الحكمية ص ١٨٢ . ورسالة بدزان ص ١٧٨.

(٣) الرسالة السابقة ص ١٧٣.

الكفار رخصة ترفع الحرج عن المسلمين إن اضطروا لذلك، ولا سيما على بساط الموت وعدم وجود المسلمين؟! إن القول بغير الجواز تعنتٌ وتضييق لم يقصدهما المانعون الكرام^(١).

الرأي المختار:

أدلة القابلين شهادة غير المسلمين - أقوى، فالآيات خَصَّتْ قضية قائمة برأسها، سواء وافقت القياس أو خالفته، وتفسيرُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وكثرة طرق الروايات في أسباب نزولها، وعملُ الصحابة - كلُّ ذلك يجعلنا نجزم بأن الصواب القول بأن آية الوصية محكمة لم تنسخ. وإعمالُ الدليل أولى من إهماله، وفي إعماله مصلحة كبيرة، ثم إنه غير مُنَازَعٍ ولا معارِضٍ للدليل المُدَّعى أنه ناسخ، وهو قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ إذ يُحْمَلُ هذا الناسخ لوصح - على الظروف العادية، ونحن أمام أحوال استثنائية، لها حكمها، ثم ما الذي يمنع أن نرضى بشهادة غير المسلم في حادثة من الحوادث عند الحاجة؟ وهو نصُّ قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ والله أعلم. ومن زعم أن غير المسلمين لا يكونون صادقين عزَّ عليه الدليل وأعوزه البرهان، فالنقل والعقل والواقع يخالف ما زعم^(٢).

١- أما النقل فالله جلَّ وعلا يقول: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَى أُمّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(٣) ويقول سبحانه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٤)، فالحق تعالى يخبر عن بني إسرائيل أن منهم طائفةً يتبعون الحق ويعدلون به، وإن كان هناك

(١) ينظر شيء من المعنى الزين ج ٢ ص ١٣٦ . ورسالة بدران ص ١٨٣ .

(٢) في هذا رسالة بدران ص ١٧٣ . والطرق الحكمية ص ١٨٠ .

(٣) ١٥٩ : الأعراف .

(٤) ٧٥ : آل عمران .

تاويلات حول المراد بهذه الأمة التي تهدي بالحق وبه تعدل^(١) - فالآية الثانية صريحة في الإخبار عن قدر كبير من الأمانة، والأمانة عماد الشهادة.

اعتراض:

اعتُرض بأن الآية ليس فيها تعديل لأهل الكتاب ولا لبعضهم خلافا لمن ذهب إلى ذلك؛ لأن فساق المسلمين يوجد فيهم من يؤدي الأمانة ويؤمن على المال الكثير - ولا يكونون بذلك عدولا، فطريق العدالة والشهادة لا يجرى فيه أداء الأمانة في المال من جهة المعاملة والودعة، الأثرى قولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنَ سَبِيلٌ﴾^(٢) فكيف يُعدّل مَنْ يعتقد استباحة أموالنا وحرماننا بغير حرج عليه؟! ولو كان ذلك كافيا في تعديلهم لسمعت شهادتهم على المسلمين.

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٥٦ و ٢٦٩. ومجمع البيان مج ٣ ج ٩ ص ٤٤ - ٤٥. والكشاف ج ٢ ص ١٣١. وقد ذكروا قصة غريبة عن الأمة المذكورة في الآية، وهي أن بني إسرائيل كانوا اثني عشر سبطا، فلما قتلوا أنبياءهم تبرأ منهم سبط، واعتذروا وسألو الله أن يفرق بينهم وبين إخوانهم، ففتح الله لهم نفقا في الأرض، فساروا فيه سنة ونصف؛ حتى خرجوا من وراء الصين، وهم هنالك حنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا، وذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن جبريل ذهب به ليلة الإسراء نحوهم، فكلمهم، فقال لهم جبريل: هل تعرفون من تكلمون؟ قالوا: لا. قال: هذا محمد النبي الأمي، فآمنوا به وقالوا: يا رسول الله إن موسى أوصانا من أدرك منكم أحمد فليقرئ عليه مني السلام، فرد محمد على موسى السلام، ثم أقرأهم عشر سور من القرآن نزلت بمكة، ولم تكن نزلت فريضة غير الصلاة والزكاة، وأمرهم أن يقيموا مكانهم، وكانوا يسبتون، فأمرهم أن يجمعوا، ويتركوا السبت. انتهى بلفظه من الكشاف المذكور. زاد القرطبي، وقال لهم - جبريل -: هل لكم مكيال وميزان؟ قال: لا. قال: فآين معاشكم. قالوا: نخرج إلى البرية فنزرع، فإذا حصدنا وضعناه هناك، فإذا احتاج أحدنا إليه أخذ حاجته، قال: فآين نساؤكم؟ قالوا: في ناحية منا. فإذا احتاج أحدنا لزوجته صار إليها وقت الحاجة، قال: فيكذب أحدكم في حديثه؟ قالوا: لو فعل ذلك أحدنا أخذته لظى، إن النار تنزل فتحرقه، قال: فما بال بيوتكم مستوية؟ قالوا: لئلا يعلو بعضنا على بعض، قال: فما بال قبوركم على أبوابكم؟ قالوا: لئلا تغفل عن ذكر الموت. القرطبي مج ٤ ج ٧ ص ١٩٢.

(٢) ٧٥: آل عمران.

جواب: أجيب بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قد قبل شهادتهم في حد الرجم، فلو لم يكونوا صادقين لردّها^(١).

ويقال أيضا: سلّمنا أن الكافر ليس بعدل إلا أن قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُويَ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ - عام، وقوله تعالى في آية الوصية: ﴿أَتَيْنَاكَ بِذُورٍ عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكَ إِنِ أَنْتُمْ صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ - خاصّ فإنّه أوجب شهادة العدل الذي يكون منّا في الحضر، واكتفى بشهادة من لا يكون منّا في السفر، فهذه الآية خاصة، والآية التي ذكرتموها - أي قوله سبحانه - ﴿وَأَشْهِدُوا ذُويَ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ عامة. والخاصّ مقدّم على العام، ولا سيما إذا كان الخاصّ متأخراً في النزول، ولا شك أن سورة المائدة متأخرة، فكان تقديم هذه الآية الخاصة على الآية العامة التي ذكرتموها - واجباً بالاتفاق والله أعلم^(٢).

٢- وأما دليل العقل فهو أن الأصل في خبر الإنسان الصدق وإن كان كافراً، فلا يُعدّل عنه إلا لوجود تهمة^(٣)؛ إذ أن الجرح مَظَنَّةُ تهمةٍ وليس سلب أهلية. وما دام قبول شهادة الكافر يحقق مصلحة، فالمصلحة بابٌ كبيرٌ ندخلُ منه إلى كل ما يرسى قواعد العدالة التي أرسل الله من أجلها الرسل وبها استقام نظام الكون. والله أعلم.

فرع:

بقي سؤال وهو هل تعتبر عدالة الشاهدين الكافرين على وصية المسلم في السفر - في دينهما؟ وكذا اعتبارها بشهادة بعضهم على بعض؟ وهل يشترط كونهما من أهل الكتاب أو رجلاً؟ والجواب كما حكاه ابن القيم عن شيخه أن عموم كلام الحنبلية يقتضي أنها لا تعتبر، أما إذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض فتعتبر عدالتهم في دينهم، وآياتُ

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر تفسير الرازي ج ٣ ص ٤٦٤ بلفظه. والزين ج ٢ ص ١٤٠.

(٣) ينظر رسالة بدران ص ١٧٣. والطرق الحكيمة ص ١٨٠.

القرآن الواردة في شأن الوصية لا تدل على اشتراط العدالة، كما أنها لا تشترط أن يكون الشاهدان من أهل الكتاب، وهناك من يرى أنه لا بد أن يكونا من أهل الكتاب.

والخثار في هذه المسائل أن العدالة غير مطلوبة؛ لأن الوقت لا مجال فيه لذلك، وأنى للمريض الغريب انتقاء شاهدين، بل من تيسر له أشهده. وكذا لا يشترط كونهما كتابيين بدلالة الآية ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، وغير المؤمنين هم الكفار كلهم، وقد لا يحضر الموصي إلا كفار من غير أهل الكتاب، وتقييده بأهل الكتاب لا دليل عليه.

أما الحكم بشهادة كافر وكافرتين فالقياس أن يُقبل كافر وكافرتان؛ لأن الأموال يُقبل فيها رجل وامرأتان، وهذا قول أبي محمد بن حزم، واحتج بعموم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ: «أَلَيْسَتْ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ»^(١).

وهذا العموم جوز الحكم أيضا في هذه الصورة بأربع نسوة كوافر، وهو ليس ببعيد عند الضرورة إذا لم يحضره إلا النساء، بل هو محض الفقه. وجزم ابن تيمية بأن الحاكم إذا حكم بخلاف آية السفر فإن حكمه متوجهٌ نقضه لمخالفته نص الكتاب العزيز بدلالاتٍ ضعيفة^(٢).

^(١) نصه عن أبي سعيد الخدري قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء، فقال: «يا معشر النساء تصدقن، فإني رأيتكن أكثر أهل النار»، فقلن: وبم يارسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها». البخاري ج ١ ص ١١٦. رقم الحديث ٢٩٨ باب ترك الحائض الصوم، وقد تكرر برقم ٩١٣، ١٣٩٣، ١٨٥٠، ٢٥١٥. وأخرجه مسلم في الإيمان، باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات ج ١ ص ١٢١. رقم ١٣٢. بلفظ فيه زيادة ونقص وهو مقارب. وفتح الباري ج ١ ص ٣٢١-٣٢٢. وشرح مسلم للنووي مج ٢ ص ٦٥-٦٧. والبيهقي في سننه الكبرى ج ١ ص ٣٨٠ باب الحائض.

^(٢) الطرق الحكيمة ببعض تصرف ص ١٩٣-١٩٤.

الفصل الرابع

في

الفسق والعادات وتأثير ذلك على الشهادة

تمهيد وتقسيم:

الفسق مانع من قبول الشهادة. والعاداتُ الخادشةُ للمروءة تؤثر بدورها على مصداقية الشهادة. لكن المسألة ليست بهذه البساطة، فعندما تَتَلَفَّتُ باحثاً عن عدل بالشروط التي وضعها الفقهاء - ولم تجد - ستكون حينئذ أمام مشكلة حقيقة، ومن جهة ثانية فنحن أمام خليط من العادات، وَتَقَلَّبُ في الأحوال تجعل من العسير وجود عدل بالمقاييس التي وضعها السلف، فلا بد من حل لهذه المشكلة. ومن العجب أن ما كان من العادات خادشاً للمروءة في زمن قد ينقلب إلى خادش لمن لم يفعله.

وعندما نجد أنفسنا في حالة قبول للفسقة في ظروف تستدعي ذلك - سنجد من هذا مدخلا لقبول الكافر ولو في غير السفر إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا هو الذي جعلنا نُقحم الكلام عن حكم شهادة الفاسق هنا؛ ولهذا فالدراسة في هذا الفصل ستكون في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - في شهادة الفاسق ومن لا مروءة له.

المبحث الثاني - حول العادات والمروءات وتأثيرها على الشهادة.

المبحث الثالث - مدى نطاق القبول لغير العدل.

المبحث الأول

في

شهادة الفاسق ومن لا مروءة له^(١)

الأصل في باب الرواية والشهادة أن يُستَبْعَدَ من لا عدالة له، والفاسق غير أهل لحمل شرف نقل الحديث، ولا أن تُفصلَ عملاً بقوله الخصومات؛ لأن الفاسق شاذ عن الجسد الإسلامي الطاهر.

وإذا طرأت على هذه القاعدة الصارمة استثناءات فليس تذويباً لها بإغلاق الباب وفتح النافذة، ولا تقييد يد وإطلاق أخرى؛ بل هو الفقه الإسلامي الذي يتحرى مصالح الناس، مراعيًا قول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾^(٢) - لذا بادر أوائل المسلمين إلى الجزم بأنه لا يصح لمن يُنَاطُ به أمرٌ من أمورهم إلا بعد معرفة ثقته وأمانته وعدالته في الحكم والقضاء والرواية والشهادة.

وسارت الأمور في البداية سيراً لا بأس به، ثم بدأت العجلة تخرج عن المسار والتقطع الزمام غيرُ أهله، ونشأت الفرقة والبغضاء والفرقُ والبدع، وكثر وشاع من أُطلقَ عليهم كفارٌ أو فساق التأويل، وكان منطق الأصول يقضي أن لا يُقبَلُوا لولا اعتباراتٍ أخرى سنتكلم عنها. ثم انتشرت المعاصي بصورة جعلت أحكام الفقهاء تتغير من زمن إلى زمن تبعاً لذلك؛ فقد نُقِلَ عن أبي حنيفة في مسألة العدالة الظاهرة أن الأصل في المسلم العدالة، وقال صاحبه: بخلافه؛ فجمعوا بين القولين بأن الأصل العدالة في المسلم زمن أبي حنيفة؛ لأنه زمنُ صلاح، وليس الأصل العدالة في زمن الصاحبين؛ لأن الناس قد تغيروا، وقد لا يكون

(١) ينظر شيء حول هذا المعنى في الأبحاث المسددة ص ٥١٠ - ٥١٤.

(٢) ١١٣: هود.

من المناسب جعل الزمن معياراً حقيقياً لتغيير الناس؛ إلا أن زمننا هذا يناسبه القول: بأنه لم يعد - تقريباً - للعدالة ظاهر ولا باطن؛ لأن الناس قد تغيروا ثم فسدوا.

فالسواد الأعظم حيٍّ ميتٌ، وأشباح بلا أرواح إيمانية، وغشاء كغشاء السيل، يصدق عليهم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا وَقَعَتْ فِيكُمْ خَمْسٌ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تَكُونَ فِيكُمْ أَوْ تُدْرِكُوهُنَّ: مَا ظَهَرَتْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ يُعْمَلُ بِهَا فِيهِمْ عَلَانِيَةً إِلَّا ظَهَرَ فِيهِمُ الطَّاعُونَ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي أَسْلَافِهِمْ، وَمَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا مَنَعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْ لَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، وَمَا بَخَسَ قَوْمٌ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ وَشِدَّةِ الْمُؤْنَةِ وَجَوْرِ السُّلْطَانِ، وَلَا حَكَمَ أَمْرًاؤُهُمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوَّهُمْ فَاسْتَنْقَذُوا بَعْضُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا عَطَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهَمِ بَيْنَهُمْ»^(١).

كل هذا قد وقع وانتشر وأصبح مألوفاً وأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً. وأمام هذه المشكلة كان لابد من الموازنة بين المصالح والمفاسد، فإن تعارضت مصلحتان قُدِّمَ الأُصلح، أو مفسدتان دُرِيَ الأفسد، أو مصلحة ومفسدة ومفسدة؛ فدرءُ المفاسد مقدم على جلب المصالح^(٢). وسنسوقُ الحُجَّةَ لما نرمي إليه من أننا قد نقبل من ليس بأهل للشهادة لمصلحة أو جَبَّتْ ذلك، ولنضربُ مثلاً بالفاسق المتأول والكافر^(٣).

^(١) ينظر ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٣٢ حديث رقم ٤٠١٩ باب العقوبات. ومستدرک الحاكم مع التلخيص ج ٤ ص ٥٤٠، وصححه. والترغيب والترهيب ج ٢ ص ١١١ رقم ١١١٠، وج ٤ ص ٢٢٢ رقم ٣١٨٠ ونصه منه. وكنز العمال ج ١٦ ص ٨١ رقم ٤٤٠١٤ عن ابن عمر.

^(٢) ينظر في هذا قواعد الاحكام في مصالح الانام، ص ٢٤ وما بعدها.

^(٣) قال الإمام المهدي: ولما كان من الكبائر ما لم يعلم كونه كبيراً بصريح من كتاب الله أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أو إجماع مستند إليهما بحيث لا يقع النزاع في مفهومه لكنه يؤول إلى الكفر أو الفسق بما يستلزمه من الوجوه - فيسمى صاحبه كافر تأويل كالمجبر. وفاسق التأويل كالبغي وحكمه حكم كافر التصريح =

لنَفْتَرِضَ أَنَّ فِي قَبُولِ رَوَايَةِ أَوْ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ الْمَتَاوَلِ تَسْلِيمًا لَهُ بِالصَّلَاحِيَةِ وَالثِّقَةِ الْأَمْرِ
الَّذِي يَجْعَلُهُ يَسْتَمِرُّ فِي بَدْعَتِهِ وَضَلَالِهِ، وَلَوْ رُدَّتْ رَوَايَتُهُ وَشَهَادَتُهُ لَرُدَّعَ وَقُمِعَ؛ فَقَبُولُهُ
مُفْسَدَةٌ.

والجواب : أَنَّ مَا ذُكِرَ صَحِيحٌ لَا غِبَارَ عَلَيْهِ؛ لَكِنِ الْأَمَةُ لَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ، وَجَعَلَتْ مِنَ
الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ ذَرِيعَةً لَتَعْطِيلِ بَابِ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ؛ لَكَانَ الْفُسَادُ أَعْظَمَ إِذْ
فِيهِ إِجْهَازٌ عَلَى الْعَصْمَةِ الدِّينِيَّةِ وَتَمْزِيقٌ لِمُظْلَلَةِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ – لَا لَهُ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ
– فِي حِينٍ أَنْ نَزَعَةَ الْاِخْتِلَافَ طَبِيعَةً مَرْكُوزَةً فِي نَفُوسِ الْبَشَرِ بِسَبَبِ تَفَاوُتِ الْأَفْهَامِ. قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ
وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(١) فَتَجَاوَزَ
الْعُلَمَاءُ هَذِهِ الْعَقَبَةَ، وَقَبِلَ الْمُتَخَاصِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا مَنْ عُرِفَ مِنَ الْفِرَاقِ بِشَهَادَةِ
الْكَذِبِ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَالْاِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَدِيمٌ الْجَدْوَى، فَالِاتِّجَاهُ السَّائِدُ
هُوَ قَبُولُ الْمُتَهَمِينَ بِالْبَدْعَةِ^(٢). وَلِلْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ فَيَمُنُّ بِرَوْنِهِ مُبْتَدِعًا مُخَالَفًا
لَهُمْ:

= فِي تَحْرِيمِ تَقْلِيدِهِ. وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ [عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُعْتَزَلِيَّ ت ٣١٩ هـ مِنْ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ لَهُ
مُؤَلَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ]: يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَنْ سَقَطَتْ عِدَالَتُهُ مِنْ جِهَةِ التَّأْوِيلِ وَأُخِذَ الْخَبَرُ عَنْهُ لِتَحَاشِيهِ عَنِ الْكَذِبِ. قَالَ
قَاضِي الْقَضَاةِ: لَا يَجُوزُ الْاِخْتِزَامُ بِفَتْوَاهُ، وَيَجُوزُ اخْتِزَامُ الْخَبَرِ عَنْهُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْمَذْهَبِ وَاشْتَرَطْنَا الْعِدَالََةَ تَصْرِيحًا
وَتَأْوِيلًا – وَإِنْ كَانَ مِنْ ظَاهِرَةِ الْإِسْلَامِ فَبَاطِنُهُ الْإِيمَانُ – لِأَنَّ الْبَحْثَ يَحْصُلُ مَعَهُ قُوَّةُ الظَّنِّ؛ وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ الْأَقْوَى
مَهْمَا أَمَكَّنَ هُوَ الْوَاجِبُ. وَهَذَا الشَّرْطُ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِهِ غَيْرُنَا فَعَمُومٌ مَنْ يَعْتَبَرُ الْعِدَالََةَ تَصْرِيحًا وَتَأْوِيلًا يَقْضِي
بِهِ. يَنْظُرُ شَرْحُ الْأَزْهَارِ ج ١ ص ١١. وَالتَّاجُ الْمَذْهَبِ ج ١ ص ٧ بِتَصْرِيفِ نَزَرٍ. وَيَنْظُرُ تَنْقِيحُ الْفُصُولِ لِلْقَرَفَايِ
ص ٣٦٠ – ٣٦٢. وَزَهْرُ ج ٣ ص ١٤٨ – ١٤٩.

^(١) ١١٨ – ١١٩: هُودٌ.

^(٢) الرُّوضُ الْبَاسِمُ ج ٢ ص ٨٩ – ٩١. وَتَوْجِيهِ النَّظَرِ إِلَى أَصُولِ الْأَثَرِ ص ٢٧. وَالكِفَايَةُ ص ١٤٨. وَالنَّصَائِحُ الْكَافِيَةُ
ص ١٤٨.

الأول - تقبل شهادته في الأموال إن كان أميناً .

الثاني - تقبل مطلقاً إن كانوا أمناء في مذهبهم إلا الشهادة في الولاية والبرآء فلا تقبل .

الثالث - ترد مطلقاً^(١) . يظهر لنا مما سبق أن قبول أهل البدع شهادة ورواية مع شيء من الحذر - أصلح من ردّهم . فهل الكلام مع الفاسق الصريح كذلك ؟

الفاسق الصريح : هذا النوع من الفساق هم الذين يعملون الكبائر : كالسرقة، وشرب الخمر، والزنى، والقتل، فلا تقبل شهادة فاعل شيء من هذا ونحوه وإن تاب؛ إلا إذا صحت توبته بشروطها؛ وهي الإقلاع عن الذنب، والندم على فعله، والعزم على أن لا يعود^(٢) . وبشرط استمرار التوبة سنة؛ لأن السنة مشتملة على الفصول الأربعة المختلفة المؤثرة في تهيج النفوس، وهذه المدة كافية في امتحان التائب لمعرفة صلاح حاله، والاستدلال على صدق توبته . والاختبار أيضاً في زوال الأمور الجارحة غير المفسّقة مدته سنة^(٣) .

^(١) ينظر شرح النيل ج ١٣ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

^(٢) ينظر في هذا رياض الصالحين للإمام النووي وشرحه كنوز الباحثين لأحمد حموش - الطبعة الأولى - دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ص ٦٢ - ٦٣ . وتصفية القلوب من درن الأوزار والذنوب للإمام يحيى بن حمزة ص ٢٨١ - ٢٨٢ . وسبيل الرشاد إلى معرفة رب العباد ص ٥٤ - ٥٩ للإمام محمد بن الحسن بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد ولد ١٠١٠ هـ وتوفي ١٠٧٩ هـ . كان والياً لعمه الإمام المؤيد محمد بن القاسم وبعده لعمه الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم، وكان مطاعاً مهيباً، فيه حزم وعدل وإنصاف . قال الشوكاني فيه : الرئيس الكبير والأمير الخطير ربيّ في حجر الخلافة وترقى في الكمالات حتى بلغ منها الغاية ، من مؤلفاته تسهيل مرقاة الوصول شرح على مرقاة الوصول في أصول الفقه لجدّه القاسم . ينظر ترجمته البدر الطالع ج ٢ ص ١٥٩ وما بعدها . ومقدمة سبيل الرشادة بقلم المحقق ص ٤ - ٥ . والزركالي ج ٦ ص ٨٩ .

^(٣) ينظر التاج المذهب ج ٤ ص ٧٣ بتصرفه .

إشكال :

تقدم لنا من الناحية النظرية مَنْ هو الذي تقبل روايته وشهادته ، وكيف أجمعوا على رد الفاسق الصريح ، ولكن السؤال الآن ، ما هو العمل إذا لم يوجد العدل ؟

والجواب : أن ميدان العمل أفرز بالفعل هذا السؤال ، وأجاب العلماء من شتى المذاهب بلسان الحال أو المقال مُرَجِّحِينَ قبول الفاسق لثلاث تضييع الحقوق ومصالح الناس ، فمفسدة الفوضى والضياع أعظم من مفسدة قبول الفسقة .

فالإمام المتوكل أجاب - وقد سأل سائل عن قبول شهادة غير العدل - : إن كان قبول شهادة غير العدل تؤدي إلى إبطال حق معلوم قطعاً ، فلا بد من اعتبارها وحصولها [أي العدالة] وإن كانت [أي الشهادة] مؤيدة للظاهر في الحادثة ، وغلب على ظن الحاكم صدقها عمل بها^(١) .

ومن اختيارات الإمام يحيى بن محمد حميد الدين رحمه الله « أن شهادة غير العدل مقبولة على مثله مهما لم يؤثّر عن الشاهد الزور ، ولا حلف الفجور ، إذ لو قلنا : إن الجنس المنغمس في المعاصي لا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، بل لابد من شاهد فاضل مُصَلٍّ صائم تقي إلى غير ذلك - لضاعت الحقوق فيما بينهم لنفور ذوي الفضل عن الفساق ومجالستهم غالباً ، والحجة في قبول ذلك قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾^(٢) ، والخطاب للأمة الإسلامية ، فمعنى ﴿ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ أي غير المسلمين ، وإذا قبلت شهادة الكافر هنا عند مظنة عدم وجود المسلم لحفظ الحقوق - فبالأولى شهادة المسلم غير العدول

(١) ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ١٩١ بالحاشية .

(٢) ١٠٦ : المائدة .

على مثله عند مظنة عدم العدل»^(١).

وحكى المهدي عن المنصور بالله عبدالله بن حمزة ما لفظه: «شهادة الضرورة كشهادة النساء على ما لا يطلع عليه الرجال، وشهادة المخالفين بعضهم على بعض لأنه يغلب عليهم الانفصال وشهادة المخالفين علينا في ديننا إذا اضطررنا إليها، وشهادة الفساق إذا كان أهل البلد فساقاً من جهة التصريح، فإنها تقبل البينة منهم، لكن يختار من لا يعرف بالكذب ولا بالخيانة، لأن الشهادة مرجعها إلى الظن، وقد يغلب على الظن صدق كثير من الفساق العصاة وتاركي الصلاة، وكما أنه يُرجع في ذلك إلى الظن، فإنه إذا غلب على ظن الحاكم صدق الشاهد حكم بشهادته»^(٢).

ونقل صاحب المقصد الحسن^(٣) عن الإمام عز الدين بن الحسن^(٤) ما لفظه: «إذا لم

^(١) ينظر التاج المذهب ج ٤ ص ٧٠ هامش ، وينظر صراط العارفين إلى إدراك اختيارات أمير المؤمنين (والمراد به المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين ولد ١٢٨٦ هـ بويج بالإمامة ١٣٢٢ هـ قتل مع بعض أنجاله ورئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري سنة ١٣٩٧ هـ، ومقتله يشبه إلى حد بعيد مقتل عثمان في مأساويته ونتائجه وسبب قتله من الكوارث والحن ما سببه قتل عثمان (نظمها وشرحها القاضي العلامة عبدالله بن عبد الوهاب المجاهد المعروف بالشماحي رحمه الله، طبعة المعارف الجليّة - صنعاء ١٣٥٦ هـ ص ٢٥ - ٢٨ .

^(٢) ينظر القول المقبول بقبول شهادة من ليس بعدل عند فقدان العدول، بحثٌ جُمع فيه أقوال الكثير من أقوال العلماء في هذا الموضوع، للعلامة إسماعيل بن يحيى بن حسن بن صديق الصديق ، قاض بمانى من أعيان الزيدية ت ١٢٠٩ هـ، من مشائخه كبار الزيدية القاضي زيد الأكوع والقاضي حسن الشيببي مقرر المذهب . واستجاز من محمد بن إسماعيل الأمير، وكذا السيد المحدث سليمان بن يحيى الأهدل الزيدي . مخطوط - مصور من دار المخطوطات بالجامع الكبير ، بدون ترقيم .

^(٣) ص ٢٨٠ ، واسم هذا الكتاب المقصد الحسن فيما لا ينبغي جهلة لذوي الفكر والفقه والفتن من لوازم علم الفرائض والسنن لابن حابس - مخطوط في مجلد كبير، عندي منه صورة .

^(٤) عز الدين بن الحسن بن علي المؤيد ولد عام ٨٤٥ هـ في قلّة - ناحية صعدة من أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، ادعى الإمامة وتلقب بالهادي إلى الحق سنة ٨٨٠ هـ - أنشأ مساجد، وصنف قبل أن يبلغ العشرين ، من مصنفاته الفتاوى مجلد ضخّم معتمد عليه في مذهب الإمام زيد - مخطوط، وكنز الرشاد وزاد المعاد في علم التصوف . وبرز في علم الأصول وصنف فيه شرحاً على منهج القرشي وقد رحل إلى تهامة لسماع الحديث =

يوجد الشهود العدول فالمذهب قبول شهادة غيرهم إذا كانوا خمسة فصاعداً، حيث اقترن الظن الغالب بشهادتهم، ولاحت للحاكم قرائن صدقهم، وهذا ما تدعو الضرورة إليه، سيما في زماننا هذا الذي قلت فيه العدالة، وكثرت فيه الضلالة.

قال: وإذا وقف الحاكم على بصيرة^(١)، أو حكم لإمام عادل، أو حاكم معتبر عرف خطه، ولا شهادة عليه وأثمر ذلك الظن بصحة ما انطوى عليه ولم يكن لتجويز خلافه طريق فإنه يعمل به. قال: وللمنصور بالله وأبي مضر كلام في اعتبار الظن، ولا بأس به، وذلك يختلف باختلاف القرائن المفيدة للظن سيما فيما يتعلق المشاجرة فيه ببيت المال، وما أمره إلى الأئمة فإن الأمر فيها أهون، والجال في شأنها أوسع، فيعمل فيها بما يوجد من خطوط الأئمة بالتمليك لمن ذلك تحت يده، حيث عجز عن الشهادة، وإن كان ظاهر المذهب أنه لا يعتبر في جميع ذلك إلا بالشهادة» واشتراط خمسة شهود إذا كانوا فسقة مروى عن الإمام أحمد بن الحسين^(٢).

= على شيخ السنة في وقته يحيى بن أبي بكر العامري، واستجاز منه أكثر مسموعاته، وبالجمله فله مصنفات في سائر الفنون، وعكف في آخر عمره على شرح على البحر الزخار، فبلغ فيه إلى كتاب الحج، فصار مجلدين، وقد وُصِفَ بتوزيع أوقاته على الطاعات، بما يشهد له بالفضل على أقرانه، وكان ينظم الشعر وقد جمع في ديوان، توفي بصنعاء عام ٩٠٠هـ مدة خلافته ٢١ سنة. ينظر في ترجمته هامش كنز الرشاد وزاد المعاد للإمام المذكور، بقلم الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي رحمه الله - طبعة قديمة - مطبعة أمين ضبش الكبرى - مصر ص ٧ - ٨. والزركلي ج ٤ ص ٢٢٩.

^(١) هي وثيقة بيع وشراء خاصة بملك الأراضي في عرف اليمنيين.

^(٢) أحمد بن الحسين بن القاسم بن عبد الله القاسمي ولد سنة ٦١٢هـ من أمثلة أئمة الزيدية علماً وعملاً وجوداً وكرماً، وكان شجاعاً داهية حازماً بويح سنة ٦٤٦هـ ولقب بالمهدي لدين الله، جرت بينه وبين رسول الله حروب، واستولى على معظم البلاد العليا في اليمن، قُتِلَ على يد ثلاثة من أنصاره القدماء استمالهم الملك المظفر عام ٦٥٦هـ. ويحتمل أن يراد بالإمام أحمد بن الحسين الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني. ينظر في ترجمته أعلام الزركلي ج ١ ص ١١٧.

وأطلق الإمام عز الدين بن الحسن في موضع آخر من سؤالاته المعروفة، ولفظه سؤال، هل تقبل شهادة الجماعة غير العدول؟ أجاب: المعتمدُ عندنا قبولُ شهادتهم إن كانوا ممن لا يعرف بالاجترأ على الكذب والزور، وانضم إلى ذلك حصول العلم بشهادتهم أو الظن المقارب أو الغالب، وانتفت القرائن القاضية بالتواطؤ على الكذب المقتضية للريبة. والقضايا تختلف في ذلك، وجميع ذلك موكل إلى نظر الحاكم، ومع هذا فاشتراط الخمسة لا وجه له فيما يظهر؛ لأنه إذا كان المقصود هو تحصيل الظن فالعبرة بتحصيله من غير نظر إلى عدد مقدر، بل سواء قل الشهود أو كثروا، وإن كان المراد أنه يحصل به العلم فبعيد جداً، ولا سيما حيث هم غير عدول، وإن كان المراد تحصيل الشهرة فهي إما أن تفيد ظناً أو علماً، وقد عرفت ما فيهما.

وقال في التكميل عند قوله: وظن العدالة ما لفظه: وقال المتوكل على الله والمنصور بالله والداعي ورواه أبو مضر عن المؤيد بالله: إذا خلت البلد وميلها عن العدول قُبِلَت شهادة غير العدول بشرط أن يكونوا خمسة لا يُعلم منهم كذب ولا حيف. قال أبو مضر: إذا كانوا أمتاء يغلب الظن بصدقهم وثُمَّ ضرورة.

قال الذَّوَيْد^(١): «ولعل قول المنصور بالله: إذا خلت البلد عن العدول جاز قبول شهادة اثنين من غيرهم إذ ظن صدقهم - مثل قول أبي مضر^(٢)».

^(١) هو الفقيه أحمد بن يحيى بن سالم الذَّوَيْد بن علي بن محمد بن موسى الصعدي اليمني، أخذ عن السيد محمد بن عز الدين المفتي وعبد العزيز بن محمد بن بهران، وسمع الأمهات الست، واستجاز فيها من الحافظ محمد بن محمد المصري، وأجل تلامذته الإمام القاسم بن محمد، والفقيه مهدي الشعبي وغيرهما، وكان فقيهاً محدثاً قليل النظر في المعقولات والصفات، إماماً في الشرعيات على الإطلاق، وكان آية من آيات الله، وله في كل علم قدم راسخة، وبلغ في علم الطب والرمل وحل السحر وغيرها مبلغاً عظيماً، وقرأ في التوراة. توفي ١٠٢٠ هـ. ينظر في ترجمته ملحق البدر الطالع ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠.

^(٢) ينظر بحث العلامة الصديق. والروض الباسم ج ٢ ص ١٠٢. والعواصم والقواصم ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦. والروض النضير ج ٢ ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

وقال العلامة المَحِيرِسي^(١) رحمه الله - عند قوله : « وظن العدالة - بعد أن حكى كلام أهل المذهب »^(٢) - ما لفظه : وقال المنصور بالله عليه السلام : يجوز الحكم بشهادة من ظن صدقه ولو غير عدل ، ولو كان واحداً أيضاً ، وكذا لو حصل له الظن بقريئة أيضاً . قال : لأن غالب الشهادة العادلة إفادتها الظن ، فإذا حصل من دونها كفى .

وفي فتاوى الإمام أحمد بن الحسين : يُعْمَلُ بشهادة خمسة من خيرة أهل الجهة وإن لا يكونوا عدولاً للعدم ، كالتيميم لعدم الماء ، يعني وإن لم يبلغ خبرهم حد التواتر ، إذ لو بلغه لُعْمِلَ به اتفاقاً بلا إشكال ؛ لكون العمل بعلمه لا بخبرهم . ثم قال - بعد تخلل كلام يسير - : نعم ، وحيث للشاهد أن يشهد بظنه لعدم إمكان العلم فيه فللحاكم كذلك أن يحكم فيه بظنه سوء حصل له الظن عن شهادة أو خبر ولو واحد وغير عدل ، أو بقريئة خارجة عن ذلك أيضاً ، إذ الاعتبار الظن فقط لا ما أتم فلا حكم له »^(٣) .

وجاء في الفقه الإباضي أن العدالة تختلف باعتبار اختلاف الأزمنة . قال في شرح النيل : « العدالة ... اجتناب الكبائر وتوقي الصغائر . وقال أبو إسحاق الشاطبي : العدالة معتبرة في كل زمان بأهله وبحسابه ، فعدالة الصحابة لا تساويها عدالة التابعين ، وعدالة

(١) هو الفقيه العلامة المحقق التقي علي بن محمد البصير المحيرسي الشاحذي ، ثم الصنعاني ولد سنة ١٠٤٥ هـ قرأ في العربية والعروض والفقه على عبد القادر المحيرسي وأحمد بن عبد الواحد المحيرسي ، ثم رحل إلى صنعاء فاستوطنها وأخذ عن صالح بن نشوان ، وقاسم السلاخ ، ومحمد بن إبراهيم السحولي ، والسيد صلاح بن أحمد الرازحي ، والقاضي حسين بن محمد المغربي وصنوه الحسن وغيرهم ، وكان عالماً عارفاً محققاً في كل فن عابداً زاهداً ، صالحاً تقياً وضيء الوجه يتوقد ذكاءً مواظباً على التدريس بجامع صنعاء يقطع كثير أوقاته فيه ، وله شعر حسن ، وكان إمام القراء على الإطلاق وشيخ مشائخهم بالاتفاق توفي ١١١٦ هـ . ينظر في ترجمته ملحق البدر الطالع ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الهادي الزبيدي .

(٣) بحث العلامة الصديق .

التابعين لا تساويها عدالة من يليهم، وكذا كل زمان إلى زماننا هذا. ولو قُرضَ زمان يعرى عن العدول جملة لم يكن بدٌّ من إقامة الأُشبه فهو العدل في ذلك الزمان، وليس العدول في الحواضر كالعدول في البوادي»^(١).

وفي فقه المالكية «أعلم أنه إذا تعذر وجود العدل الموصوف بصفات العدالة كما في زماننا هذا اكتُفي بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذي لا يعرف عليه فسق، وقيل: يؤمر بزيادة العدد»^(٢).

هكذا نلاحظ الفقهاء يَغْضُونَ الطَّرْفَ عن اكتمال شروط العدالة لمسيس الحاجة إلى حفظ المصالح، حتى في القضاء يجب أن يتولاه الأُمثَل فالأُمثَل حسب ما أفتى به ابن تيمية، وقال: إنه يدل عليه كلام أحمد وغيره، فيتولاه أنفع الفاسقين وأقلهما شراً^(٣).

والفقهاء وإن أجازوا شهادة الفاسق وهي ليست في الحقيقة شهادة فهي بالأحرى قرينة - استثنوا الكذب والزور، فمن فسق بهما فقولُهُ لا حرمة له، فتلك أمور تسقط العدالة، ولو صغرت، كأن يشهد زوراً على فلس أو بصلة، وكذا الغصب والسرقة. والعدالة عندما تسقط بهذه الأشياء رغم أنها تافهة - لا تسقط لعظم المفسدة، بل لقبح هذا الباب ودناءته^(٤).

واستدل العلامة ابن تيمية لقبول الفاسق فقال: «قوله تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾»^(٥) يقتضي أنه يُقبل في الشهادة على حقوق الآدميين من رضوه شهيداً بينهم، ولا ينظر إلى عدالته، كما يكون مقبولاً عليهم فيما أثمنوه عليه.

(١) شرح النيل ج ١٣ ص ١١٧.

(٢) ينظر بلغة السالك ج ٢ ص ٣٤٩.

(٣) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٦٢٥.

(٤) ينظر في هذا المعنى تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦٣.

(٥) ٢٨٢: البقرة.

وقوله تعالى في آية الوصية والرجعة: ﴿اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾^(١) أي صاحبا عدل - العدل في المقال: هو الصدق والبيان الذي هو ضد الكذب والكتمان كما بينه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾^(٢)، والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها؛ فيكون الشاهد في كل قوم مَنْ كان ذا عدل فيهم، وإن كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر؛ وبهذا يمكن الحكم بين الناس، وإلا فلو اعتبر في شهود كل طائفة أن لا يشهد عليهم إلا من يكون قائماً بأداء الواجبات، وترك المحرمات كما كان الصحابة - لبطلت الشهادات كلها أو غالبها^(٣).

وإذا فُسرَ الفاسق في الشهادة بالفاجر وبالمتهم فينبغي أن يُفَرَّقَ بين حال الضرورة وعدمها كما في الكفار، ويتوجه أن تُقْبَلَ شهادة المعروفين بالصدق وإن لم يكونوا ملتزمين للحدود عند الضرورة مثل [الحبس]^(٤) وحوادث البدو، وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل.

وله أصول منها قبول شهادة أهل الذمة في الوصية، وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجل، وشهادة الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال كذلك، ويظهر ذلك في المحتضر في السفر إذا حضره اثنان كافران واثنان مسلمان يصدقان وليسا بملازمين للحدود، أو اثنان مبتدعان، فهذان خير من الكافرين^(٥).

وما يقال في الشهود يقال في المحدثين، ومن الشهود من تُقْبَلُ شهادته في نوع دون نوع، أو شخص دون شخص؛ كما أن المحدثين كذلك، واستشعر اعتراضاً وهو قوله سبحانه

(١) ١٠٦: المائدة.

(٢) ١٥٢: الأنعام.

(٣) الفتاوى الكبرى ج ٤ ص ٦٤١.

(٤) هكذا وردت، وربما تكون الجيش أو الحبش، ولم أجد الأصل. فينظر.

(٥) الفتاوى الكبرى ج ٤ ص ٦٤١ - ٦٤٢.

وتعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^(١) . فقال : ونبأ الفاسق ليس بمردود، بل هو موجب للتبَيُّن عند خبر الفاسق الواحد، ولم يؤمر به عند خبر الفاسقين، وذلك أن خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجبه خبر الواحد . أما إذا علم أنهما لم يتواطأ فهذا قد يُحصَل العلم^(٢) .

ويُستخلص مما ذكره ابن تيمية أن الأدلة على جواز شهادة لفاسق للحاجة تتمثل في النقل والعقل .

أولاً : النقل :

١- قوله سبحانه وتعالى : ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾^(٣) ، فمن رضيناه في أي حادثة فهو المقبول .

٢- قوله سبحانه : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ﴾^(٤) ، والعدل هنا يُراد به صدقُ اللسان ، فمن صدق فهو عدل .

٣- قوله سبحانه : ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٥) ، فإجازة شهادة غير المسلم دليل على السعة واليسر .

٤- قوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ﴾^(٦) ، إنما أمرنا سبحانه بالتثبت وليس الرد .

ثانياً : دليل العقل :

— الخبر أو الشهادة لا يثمران أكثر من الظن، ومتى حصل الظن بقول المخبر أو الشاهد

(١) ٦ : الحجرات .

(٢) الفتاوى الكبرى ج ٤ ص ٦٤٢ ، ببعض التصرف ، وينظر الطرق الحكيمة ص ١٧٥ .

(٣) ٢٨٢ : البقرة .

(٤) ٢ : الطلاق .

(٥) ١٠٦ : المائدة .

(٦) ٦ : الحجرات .

وجب العمل به، وقد اتفقوا على جواز العمل بما يفيد الظن من أخبار الآحاد في الدنيويات والفتوى والشهادات. والخلاف إنما هو في كونه حجةً في حق المجتهد، فالأكثر على أنه حجة لمبادرة الصحابة رضي الله عنهم إلى العمل به، وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد، ومنهم من يشترط وجود ما يعضده، ومنهم من اشترط أن يخبر عدلان ضابطان، قاله الجبائي، وقال المازري: لا يقبل في الأخبار المتعلقة بالزنى إلا أربعة قياساً على الشهادة^(١).

وللتأكيد على اكتفاء العلماء بما يثمر الظن ويحقق الأصلح اكتفوا فيما يتعلق بعورات النساء بواحدة، بل أكثر من ذلك لو نظّر إلى فرج امرأةٍ ما للشهادة أكثر من امرأة قدح ذلك في عدالتهن مالم يكن بطريق الصدفة، أو إذا جهلت الثانية شهادة الأولى ونظرها أو كانت لا تدري بأن النظر من أكثر من واحدة لا يصح^(٢)، وكذا الشهادة على استهلال المولود لما دعت الضرورة والحاجة إلى شهادة النساء وحدهن كان لا بد من قبولهن^(٣)، وقد قبل شريح شهادة امرأة رضي بها الخصمان^(٤)، «وقبلت شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الشجاج وما يجري مجراها إذا لم يحضرهم كبار، وليس قبولهم لعدالتهم، وإنما لانتفاء التهمة؛ لأنهم غير متهمين قبل تفرقهم، وبعد التفرق لا يقبلون لجواز تلقينهم بالكذب. فإن قيل: إن حكم الشهادة أن لا تقبل إلا من العدول، والصبيان لا يصح أن يقال فيهم:

(١) ينظر تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٥٧. وينظر في رأي العلماء حول خبر الآحاد شرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٣٤٥ وما بعدها. والبرهان ج ١ ص ٥٩٩ فقرة ٥٣٨. وكافل لقمان ص ٤٢ - ٤٧. وكافل الطبري ص ٣٨ - ٤٣. والغاية للحسين بن القاسم ج ٢ ص ٥٠ وما بعدها. والآمدي مج ١ ج ٢ ص ٣١ وما بعدها. والمعتمد ج ٢ ص ٩٦ وما بعدها، والمحصل ج ٢ ص ١٧٠ وما بعدها، ومنهاج الوصول للمهدي ص ٤٨١.

(٢) ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ١٨٦ حاشية رقم ١٠.

(٣) ينظر بحث العلامة الصديق.

(٤) أخبار القضاة ج ٢ ص ٣٠٩.

إنهم عدول - قيل له: معنى العدل هو المستقيم، ومن ظُنَّ أنه لم يَمِلْ عن الاستقامة فيما يقول، فيكون قد تحصل له معنى العدل في ذلك الشيء، وإن لم يطلق فيه اسم العدالة»^(١).

«ونُقِلَ عن القاضي عبدالله بن الحسن الدَّوَّاري^(٢) الملقب بسلطان العلماء قولٌ يشبه ما تقدم. وقال الإمام المهدي أحمد بن يحيى عليه السلام: واعلم أن أنواع الشهادات أربعة: بعضها غَلَطٌ فيها الشرع وخَفَّفَ على حسب المصلحة الحاجية والضرورية، فلما كانت إقامة الحدود يُتوصل إلى درئها، ولا ضرورة بنا إلى إقامتها - غَلَطَ في شهادتها فلم تقبل فيها شهادة النساء ولا الفروع، واعتبرَ أربعة في شهادة الزنى، وخَفَّفَ فيما عدا الزنى مما يوجب الحد، فاعتبرَ فيه رجلين أصليين. ولما كانت الأموال والحقوق لا تزال الحاجة داعية لحفظهما - خَفَّفَ بقبول الأَرْعِيَا^(٣)، والشاهد واليمين، ولما كانت أمراض الفروج لا يحضرها الرجال قبل فيها شهادة امرأة، كما قبلت شهادة أهل الكتاب لما كان المسلمون لا يحضرون معاملتهم في الأغلب، وكذا شهادة الصبيان فيما بينهم.

ونقل المهدي عن الإمام عبدالله بن حمزة قوله: شهادة الضرورة كشهادة النساء على ما لا يطلع عليه الرجال، وشهادة المخالفين بعضهم على بعض؛ لأنهم يغلب عليهم الانفصال، وشهادة المخالفين في ديننا علينا إذا اضطررنا إليها، وشهادة الفساق إذا كان أهل البلد فساقاً من جهة التصريح، فإنها تقبل البينة منهم، لكن يختار من لا يعرف بالكذب

^(١) نقله العلامة الصديق من كلام الإمام أبي الحسين المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني.

^(٢) الدَّوَّاري: نسبة إلى أحد أجداده دوار بن أحمد، ولد سنة ٧١٥ هـ تبحر في غالب العلوم، وله تصانيف منها: شرح جوهره الرصاص في الأصول وهو أحسن شروحها حيث ترك الناس الشروح الأخرى بعد هذا، والدباج النضير في الفروع. وكان طلبة العلم يرحلون إليه ويتنافسون في الأخذ عنه، وقد نال من ارتفاع الذكر وعظيم الجاه، وقبول الكلمة مالم ينله غيره، حتى كان الناس لا يبايعون الأئمة حتى يحضر، وكان متقللاً من الدنيا زاهداً فيها. توفي ٨٠٠ هـ بصعدة - اليمن، محل ولادته.

^(٣) الرعي هو: الذي يستمع شهادة الشاهد ليؤديها عند الحاكم عند تعذر حضور الشاهد.

ولا بالخيانة، لأن الشهادة مرجعها إلى الظن، وقد يغلب على الظن صدق كثير من الفساق العصاة وتاركي الصلاة، وكما أنه يرجع في ذلك إلى الظن فإذا غلب على ظن الحاكم صدق الشاهد حكم بشهادته»^(١).

دليل القبول من السنة - على جواز العمل بالظن فهذه الأحاديث الآتية، عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها بالظن حيث قبل شهادة الواحد لمّا ظن صدقه غير معتبر نصاب الشهادة. وكذا قبل شهادة الأمة ونحو ذلك.

فالمراد من الاستدلال أن السنة الشريفة تعتبر غلبة الظن في أحوال كثيرة. وبناءً عليه نلتزم لقبول شهادة الفاسق التي تفيد غلبة الظن بصدقه من إقرار السنة لمبدأ العمل بالظن، فلا يتوهم أن الصحابة الذين قبلهم النبي غير عدول، بل هم عدول، وإلا لما قبل واحداً في محل الإثمين، وهذه هي أدلة السنة مخالفة للقاعدة العامة^(٢):

١- قال ابن عمر: «تراءى الناس الهلال، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه»^(٣).

٢- قال ابن عباس: «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: إني رأيت الهلال، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله؟»، قال: نعم، قال: «أتشهد أن محمداً رسول الله؟»، قال: نعم، قال: «يا بلال أذن في الناس فليصوموا غداً»^(٤).

(١) ينظر بحث العلامة الصديق. وينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٨١ وما بعدها.

(٢) ينظر في شيء من هذا المعنى الطرق الحكمية ص ١٢٦ - ١٢٩.

(٣) رواه أبو داود ج ٢ ص ٧٥٦ رقم ٢٣٤٢. وتيسير الوصول للديبع مع ج ٢ ص ٣٤٣ - الصوم رقم ٥.

(٤) رواه أبو داود ج ٢ ص ٧٥٤ رقم ٢٣٤٠، قال الخطابي: وفيه حجة لمن أجرى الأمر في رؤية هلال شهر رمضان مجرى الأخبار، ولم يحملها على أحكام الشهادات. وفيه حجة لمن رأى أن الأصل في المسلمين العدالة؛ وذلك أنه لم يطلب أن يعلم من الأعرابي غير الإسلام فقط. ولم يبحث عن عدالته وصدق لهجته. ينظر هامش أبي داود المذكور للخطابي، وساق أبو داود رواية ثانية بعد الرواية المذكورة بلفظ: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم =

٣- حدث عقبة بن الحارث قال: تزوجت امرأة، فجاءت أمة سوداء فقالت: قد

أرضعتكما، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك؟ فقال: «دعها عنك»^(١).

٤- كان صلى الله عليه وآله وسلم يقبل خبر من يخبره، وما فعل ذلك إلا لظنه

الصدق حتى يُبينَ الله له بالوحي عدمَ صدق المخبر؛ ومن أمثلة ذلك:

أ- في غزوة بني المصطلق حدث احتكاك بين غلامين فاستصرخ أحدهما بالمهاجرين والآخر بالأنصار، فقال عبدالله بن أبي: أَوْقَدْ فعلوها؟! كاثرونا في ديارنا، ثم قا: ﴿لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(٢)، فسمعه زيد بن أرقم ونقل الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما جاء ابن أبي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاتبه على قوله، فأنكر وأقسم بالله ما قال شيئاً، وأن زيدا كاذب، فَعَذَرَهُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفشت الملامة لزيد في الأنصار وكذبوه حتى أنزل الله سورة المنافقين

= عليه وآله وسلم، فقال: إني رأيت الهلال، فقال: «أتشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟»، قال: نعم. وشهد أنه رأى الهلال. فأمر بلالاً فنادى في الناس أن يقوموا وأن يصوموا. قال أبو داود رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا، ولم يذكر القيام أحد إلا حماد بن سلمة. وأخرجه مسنداً ومرسلًا النسائي ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢، رقم ٢١١٢ - ٢١١٥. والترمذي ج ٣ ص ٧٤ رقم ٦٩١. وقال: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وقال: أكثر أهل العلم على قبول الواحد في الصيام، ولم يختلفوا أنه لا بد من شهادة رجلين في الإفطار ص ٧٥ من المرجع المذكور. وذكر الخطابي عن النسائي (ولم أره في سنن النسائي) أن المرسل أولى بالصواب، وأن سماكاً إذا انفرد بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقي فيتلقي، وأخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٥٢٩ رقم ١٦٥٢ كتاب الصيام. وتيسير الوصول للديبع مع ج ٢ ص ٤٣ - الصوم رقم ٤.

^(١) البخاري ج ٢ ص ٩٣٣ - ٩٣٤ رقم ٢٤٩٧. والترمذي ج ٣ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ رقم ١١٥١، وقال: حسن صحيح. وقال: بعضهم يُعْمَلُ به، وبعضهم يطلب شهوداً أكثر. وسنن أبي داود ج ٤ ص ٣٧ - ٣٨ رقم ٣٦٠٣ كتاب

الأقضية ١٨.

^(٢) ٨: المنافقون.

بتصديقه رضي الله عنه وتكذيب ابن أبي^(١).

ووجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل خبر زيد ورتب عليه عتاب ابن أبي، ثم قيل قول ابن أبي ورتب عليه الناس تكذيب زيد. وأكثر من هذا كله أن ابن أبي في أسفل درجة في النار، وهو وإن كان يجري عليه حكم المسلمين في ظاهر الحال؛ إلا أنه فاسق منافق خبيث بل أقبح من الكافر، والنبِيُّ صلى الله عليه وآله وسلم يعرف ذلك، فما ذاك إلا دليل على أن الظن إذا ارتكز في الذهن بسبب خبرٍ ما جاز العمل به بدون اعتبار قائله.

ب- قصة بني أبيرق، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «هم أهل بيت ذكّر منهم إسلامٌ وصلاحٌ» لما أخبره مخبر أنهم كذلك، ثم أخبره الله تعالى بحقيقة حالهم^(٢) فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً * وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً * وَلَا تَجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ

(١) البخاري في تفسير سورة المنافقين ج ٤ ص ١٨٥٩ رقم ٤٦١٧. وتفسير الطبري ج ٢٨ ص ٧٢-٧٦. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٢٩٠-٢٩٣. والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ٢٩٩-٣٠١. والبداية والنهاية له ج ٤ ص ١٧٩-١٨١، والكمال لابن الأثير ج ٢ ص ١٣١-١٣٢. وتاريخ الطبري ج ٢ ص ٦٠٥-٦٠٩. والنيسابوري ص ٧٣-٧٤ نفس المرجع مع الطبري. والدر المنثور ج ٦ ص ٣٣٤-٣٣٥. وأسباب النزول للنيسابوري تحقيق: البغا ص ٣٥٣. والكشاف مع تخريجه ج ٤ ص ٤٣٣-٤٣٤. وتفسير القرطبي مج ٩ ج ١٨ ص ٨٣. وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٣٧٠-٣٧٢. وفتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ٢٣٢-٢٣٣. ومجمع البيان مج ٦ ج ٢٨ ص ٨٥-٨٧. وتفسير الماوردي ج ٦ ص ١٧-١٨. وميزان الطباطبائي ج ٩ ص ٢٨٣-٢٨٧.

(٢) بنو أبيرق هم بشر وبشير ومبشر سرقوا طعاماً وسلاحاً لرفاعة، فشكا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولما سمع بنو أبيرق بذلك أتوا رجلاً منهم فكلّموه واجتمع ناسٌ من أهل الدار فأتوا النبي فأخبروه أن بني أبيرق أهل صلاح وإسلام، فانكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الشاكي اتّهاماً لهؤلاء الصالحين! فأنزل الله تعالى ما أنزل. ينظر الدر المنثور ج ٢ ص ٣٨٢-٣٨٦. وأسباب النزول للنيسابوري تحقيق: البغا ص ١٥٢. وتفسير الطبري ج ٥ ص ١٦٩-١٧٧.

يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١﴾.

ج- هم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغزو بني المصطلق حين أخبره الوليد ابن عقبة أنهم تجمعوا متمردين مانعين طاعتهم وزكاتهم^(٢)، فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْلًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٣). والوجه في هذه الاستدلالات جواز العمل بالظن.

احتمال :

قد يقال : إن أهل العصر النبوي أهل عدالة مطلقة، فما عمل النبي إلا على هذا الأساس ، لا مجرد حصول الظن. والجواب : قد تضمنته هذه الأمثلة ، فقد كشف القرآن كذباً وخيانة لقوم في عداد المسلمين في العصر النبوي. والإنصاف أنهم كغيرهم فيهم أهل تقوى، وفيهم من زنى^(٤) وسكر^(٥)، وقذف المحصنات^(٦)، وقتل النفس التي حرم الله^(٧)، وفيهم من غل^(٨) وسرق^(٩)، وقد أقيم الحد في كل هذه الجرائم في زمن النبي صلى الله

(١) ١٠٥ - ١٠٧ : النساء.

(٢) الدر المنثور ج ٦ ص ٩١ - ٩٣. وقد تقدم خير الوليد.

(٣) ٦ : الحجرات.

(٤) مسلم ج ٣ ص ٥٢٦ رقم ١٦٩٢. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ٢٢٧. والترمذي ج ٤ ص ٢٧ رقم ١٤٢٧ ورقم ١٤٢٨.

(٥) البخاري ج ٦ ص ٢٤٨٩ رقم ٦٣٩٨. وفتح الباري ج ١٢ ص ٦٤. ومسلم - كتاب الحدود ج ٣ ص ٥٣٨ رقم ١٧٠٦. والترمذي ج ٤ ص ٣٨ رقم ١٤٤٣.

(٦) البخاري ج ٤ ص ١٧٨٢. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٨ ص ٢٥٠. وأسباب النزول تحقيق البغا ص ٢٦٧.

(٧) مسلم ج ٣ ص ٥١١ رقم ١٦٨٠.

(٨) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٤٩٢. وأسباب النزول تحقيق البغا ص ١٠٨.

(٩) البخاري - أحاديث الأنبياء ج ٣ ص ١٢٨٢ رقم ٣٢٨٨. ومسلم كتاب الحدود ج ٣ ص ٥٢٢ - ٥٢٣. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٨ ص ٢٥٣.

عليه وآله وسلم، وفيهم منافقون مَرَدُّوا على النفاق^(١). فكيف يتميز العدل من غيره؟ والمشهورون من أهل النفاق كانوا يُعَامَلُونَ معاملة المسلمين. وأما وجود من صحب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم واتبعه حق الاتباع الموصوفين بالتقوى بالتقوى الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يعني يميزهم بالورع والعدالة والبركة - الحكم على أهل العصر كله بالعدالة. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٢)، وكذا الممادح القرآنية العظيمة، والأحاديث الدالة على تزكية أهل ذلك العصر جملة - هي تزكية للجملة، ولا تقتضي تزكية كل فرد اتفاقاً. والنزاع قائم حول اشتراط العدالة في الراوي هل هو شرط لا بد منه أم أنه مجرد استكشاف وأمانة على الصدق؟.

قال العلامة الأمير: عدالة الراوي ما^(٣) قام الدليل على شرطيتها، وظن الصدق أمر لا بد منه، وليس في قبوله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على عدالة من قَبْلَ أخبارهم؛ لأن القرآن جرحهم، وهذا يمنع أن تكون العدالة شرطاً، وإذا لم تكن شرطاً انتفى أن يكون قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لأخبارهم دليلاً على اشتراطها، وإلا صار الأمر دوراً، فيقال: النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل إلا العدل، والدليل على أنه عدل قبول النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والرأي أن مدار قبوله صلى الله عليه وآله وسلم لأخبارهم أحد أمرين: إما حصول الظن، أو عدالة الراوي، فحمله على أحد الأمرين دون الآخر تحكّم^(٤).

(١) ثمرات النظر ص ٣١ - مصور من مجموع رقم ١٠ بالجامع الكبير - صنعاء. وينظر نظرية عدالة الصحابة

والمرجعية السياسية في الإسلام ص ١١ وما بعدها، والكتاب ٣٥٢ صفحة نفيس مفيد في هذا الباب.

(٢) ينظر البخاري ج ٢ ص ١٣٣٥ رقم ٣٤٥٠ ورقم ٣٤٥١. وفتح الباري ج ٧ ص ٣ - ٥. والبداية والنهاية

ج ٦ ص ٢٨٣، وج ٨ ص ٢٥١. والترمذي ج ٤ ص ٤٧٥ رقم ٢٣٠٢. وقال: غريب، رقم ٤٠٣٣ - ٤٠٣٧ بعدة

طرق. وبعضه حديث: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ...» الحديث. وحديث: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ فَجَعَلَنِي مِنْ

خَيْرِهِمْ وَمِنْ خَيْرِ قُرُونِهِمْ...» الحديث ينظر الشفا ج ١ ص ١٨٠ - ١٨١ للقاضي عياض.

(٣) ما: نافية.

(٤) ثمرات النظر ص ٦٧ وجه (ب) ونظرية عدالة الصحبة ص ١١ وما بعدها.

نخلص من هذا أن مناط قبول الرواية أو الشهادة هو ظن الصدق .

اعتراض : قال العلامة عبدالله بن أبي القاسم^(١) : يمكن أن تكون العلة في عدم قبول الفاسق المصريح تُهمته بالكذب ، وإما أن تكون العلة إهانته والاستخفاف به ؛ لأن قبول الشهادة والرواية منصب رفيع يلزم الخلق أحكاماً شديدة ، فيلزمونها ، فأي رفعة أعظم من هذا ؟ والعلة هي هذه . قال : وهي موجودة في فاسق التأويل مثل الفاسق المصريح ؛ لأن فاسق التأويل دليلاً لو تأمله لما ارتكب البدعة .

ولو عللنا القبول من عدمه بتهمة الكذب لوجب أن نقبل رهبان النصارى وعباد اليهود والبراهمة ، فإنهم يتحرزون عن الكذب أشد التحرز ، ويتنزهون عنه أعظم التنزه^(٢) .

جواب : رد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير القياس والتعليل . وبعد أن فند قياسي فاسق التأويل على الفاسق الصريح بكونه قياساً في مسألة قطعية وهو لا يصح مع القطع إلا بانتفاء النص المحرم للقياس ، بل إن الإجماع مخالف لهذا القياس في أدلة كثيرة - قال : إن التعليل الراجع هو ظن الصدق ، ولا يناقضه ظن صدق النصارى والفسقة والبراهمة واليهود ، ولا يقدح في التعليل هذا الإيراد . والدليل أن تخصيص العلل الشرعية جائز بإجماع الأصوليين ، مثال ذلك قولهم في العلة في القصاص : إنه قتل عمد عدوان ، وهذه العلة قد وجدت في قتل الوالد لولده وتخلّف الحكم ؛ لأنّ الوالد لا يُقتل بولده هنا اختلفوا ، فمنهم من يقول بتخصيص العلة بمعنى أنها وجدت في الولد ، ولم تؤثر لدليل خصها^(٣) ، ومنهم من يقول : تلك العلة غير كافية ، ويزيد فيها قيداً ، ويقول : العلة القتل العمد العدوان من غير الأب ، وكذلك القول هنا : العلة ظن الصدق إن قلنا بتخصيص العلة - بمعنى أن الدليل قد دلّ على أن الظن هو العلة كما يأتي . وإن لم نقل بالتخصيص قلنا : العلة الظن من

(١) أحد مشايخ محمد بن إبراهيم الوزير صاحب العواصم والقواصم عاش وتوفي ما بين القرن ٨ و ٩ الهجري .

(٢) العواصم والقواصم للوزير ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٣) المرجع السابق .

غير المصرح بالفسق والخارج من الملة^(١)، والأدلة ترجح جانب المراد من الرواية والشهادة وهو ظن الصدق، وهي كالتالي:

- ١- قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾^(٢)، دلت الآية الكريمة على أن العلة في التبين خوف الخطأ، والرغبة في تحري الإصابة والصدق، ولو كانت العلة التشريف والمنصب لقال: فتبينوا أن تعظموا فاسقاً بجهالة.
- ٢- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣). وهي تدل على أن المراد الصدق والتحري، لا رفع المناصب.

٣- قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾^(٤)، دلت على أن العلة قوة ظن الصدق لا المناصب وتعظيم المؤمن، وإلا لما احتاج العدل إلى مصاحبة عدل آخر. وبمعنى آخر لو كانت العلة هي مجرد العدالة وكون منصبها شريعاً مستحقاً للتعظيم مانعاً من قبول الرد لما فيه من الاستهانة بالمردود والتهمة له - لكفى العدل الواحد^(٥). واعترض بأنه لو كان العلة الظن لكفى الواحد من الشهود أيضاً، وأجيب بأن القصد في حقوق المخلوقين الظن الأقوى حسب الإمكان المتيسر، وفي حقوق الله تعالى مجرد الظن، ثم إن آية السفر التي أباح الله فيها شهادة كافر التصريح دلت على أن قبولها ليس بمنصب لا يستحقه إلا مؤمن^(٦).

- ٤- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾^(٧) علّل الدليل

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧. والروض الباسم ج ٢ ص ٩٩.

(٢) ٦: الحجرات.

(٣) ٢٨٢: البقرة.

(٤) ٢٨٢: البقرة.

(٥) العواصم للوزير ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٤٨. والروض الباسم ج ٢ ص ١٠٠.

(٦) العواصم والروض السابقان.

(٧) ١٠٨: المائدة.

الكريم بما يفيد قوة الظن وما هو أقرب للصدق^(١).

٥- قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾.

وجه الاستدلال: أن المعتبر في النص بشكل واضح هو يُبْعَدُ عن الريبة دون اعتبار

منصب العدالة الراجع إلى ما يستحقه المسلم من التعظيم.

٧- قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد^(٢)، وهذا دليل

على أن اليمين ما شرعت إلا لاعتبار قوة الظن ولا يناسب مقام تعظيم المؤمن، بل فيها تهمة للشاهد والحال، ولو تم القبول من دون يمين ولا احتياط لكان أكثر تعظيماً لهما.

٨- يجب رد حديث العدل في دينه إذا كان سيء الحفظ يترجح خطؤه على صوابه،

وهذا إجماع، وفيه أكبر دليل على أن العبرة بالظن لا بالمنصب، وإلا لما رُدَّ المسلم المتدين الذي لا يحصل ظن بصدقه.

٩- قدَّم علماء الأصول في باب الترجيح خبر من قوي الظن بإصابته وصدقه، ولم

يقدموا خبر من كثر ثوابه وعظمت عند الله منزلته، وهناك مسائل تعتمد على قوة الظن، منها: مَنْ سَمِعَ الحديث من غير حجاب، فروايته أولى ممن سمع من وراء حجاب. وكذا قَدَّمُوا رواية المثبت على النافي، وقد لا يكون أفضل منه، ومنعوا شهادة المرء لنفسه، وأتَّهَمُوا في أقاربه وأعدائه، ولا يصح حكم الحاكم لنفسه، واختلفوا في صحة حكمه بعلمه وما شابه ذلك؛ ولم يمنع من هذا - مع وجود العدالة - إلا اهتزاز ظن الصدق^(٣). والله أعلم.

(١) العواصم ج ٢ ص ٢٤٨. والروض الباسم ج ٢ ص ١٠٠.

(٢) العواصم ج ٢ ص ٢٤٩ - ٢٥٥. والروض الباسم ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١. وسنن أبي داود ج ٤ ص ٣٢ - ٣٥ رقم ٣٦٠٨ عن ابن عباس ورقم ٣٦٠٩ عنه. ورقم ٣٦١٠ عن أبي هريرة، ورقم ٣٦١١ و ٣٦١٢ بطرق أخرى، والترمذي ج ٣ ص ٦٢٧ رقم ١٣٤٣ عن أبي هريرة، وسعد بن عباد. قال: وفي الباب عن علي وجابر وابن عباس وسُرَّق، وقال في حديث أبي هريرة: حسن غريب، والحديث عن جابر من رواية جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد، قال: وقضى بها علي فيكم. وعنه عن علي. رقم الأحاديث ١٣٤٤ - ١٣٤٥. وابن ماجه ج ٢ ص ٧٩٣ رقم ٢٣٦٨ - ٢٣٧١ بعدة طرق مثل غيره.

(٣) العواصم والقواصم ج ٢ ص ٢٤٨، والروض الباسم ج ٢ ص ١٠٠.

المبحث الثاني

في

حكم العادات والمروءات وتأثيرها على الشهادة

تمهيد وتقسيم:

سبق أن ذكرنا حرص العلماء على وضع لائحة من الضوابط التي اعتبروها بمثابة أمانة على الصدق، وعَدُّوا لبس الفقيه زي الجندي أو العكس بدون مبرر خدشا في المروءة، وبرهانا على الاضطراب النفسي الذي يَفُتُّ في الثقة وظن الصدق بقوله؛ لأن هذا الفعل وإن لم يكن محرما إلا أن فيه قلة مبالاة بمشاعر الناس نحوه، واستزرائهم صنيعه، فلا يُؤْمَنُ أن يكذبَ غير مبالٍ بعارِ الكذب مادامت حساسيته نحو مجتمعه باردة، ولا شك أن للمجتمع تأثيرا بالغا في الضغط على الفرد نحو الاستقامة أو الانحراف.

العادات الراهنة:

طراً من العادات ماهو محرم شرعا بدون خلاف، وخادش للحياء، ولكن الشعور لدى مجتمعات إسلامية كثيرة راض بتلك العادات ممارس لها، وبالأخص البلدان التي عشعش فيها المستعمرون، وغرسوا فيها غابة من عاداتهم وأخلاقهم، ورسموا على أهلها نسخة مطابقة للإنسان الغربي، يشاهد ذلك في سلوك النساء ونبذهن لكثير من القيم الإسلامية، فلم يعد مخلا بالحياء في عرف الكثيرين كشفُ رأسها وصدرها، ونزولها للسباحة باللباس المعروف، بل أصبح العكس هو المخل وهو التخلف، والرياضي لم يعد يلتفت إلى آداب الشريعة فيما يتعلق بتحديد العورة، والمشاهد مثله، فهو نجم عند المجتمع ولو خرج عاريا، بل أبلغ منه أهل التمثيل الخليع والغناء والفن، فلهم جمهور عريض وسوق واسع. ولو ذهبنا نسرد الأمثلة لطال بنا البحث، فجوانب البعد عن تعاليم الإسلام متشعبة، ونَظَرْنَا فقط إلى الجانب الأخلاقي لنقيس عليه ما سواه.

وَأِنَّمَا الْأُمَمُ الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ * فَإِنْ هُمْ ذَهَبَتْ أَخْلَاقُهُمْ ذَهَبُوا

والبحث لا يركز على تلمس العدالة في أصحاب هذه الصفات، وإنما هل يمكن أن يحصل ظن بصدق أخبارهم أو شهادتهم.

والجواب أن هذه العادات يمكن أن ينظر الباحث فيها إلى العرف السائد، فمتى وجد أن الناس لا يَجْرَحُونَ بمثل تلك العادات لأنها للأسف أصبحت مألوفة، وَمَنْ فعلها يحاكي غالبية الناس بسبب الفراغ الديني وضعف المسلمين؛ بحيث صارت التقاليد الرائجة هي تقاليد الأمم القوية التي استطاعت بسط سلطانها ومد نفوذها ونشر حضارتها وثقافتها، وبعض هذه الثقافة تمس نظام الأسرة، فالغرب لا يتقبل تعدد الزوجات في حين يسمح بتعدد العشيقات، وقوانينه تبيح الزنى، وهذا بدوره قد أثر على تفكير وسلوك كثير من المسلمين. وساعد من جهة أخرى على التمسك بالعادات الهدامة بعض التصرفات السيئة لبعض دعاة المسلمين، فكانوا بذلك عوامل تنفير عن الدين الإسلامي المطهر لتمسكهم بالقشور، وضحالة فهمهم وفقههم، فليس الفقه حفظ الحديث بسنده وطرقه وعلمه؛ وإنما هو فقه فحواه ومعناه وانسجامه مع روح الإسلام العظيم.

نعود إلى ما سألنا عنه، وهو هل نحصل على ظن بصدق هؤلاء العاطلين عن شروط العدالة؟ سنحاول الإجابة على السؤال في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول – نسلط الضوء فيه على المروءة.

المطلب الثاني – حول مفهوم الفسق الذي ترد به الأخبار والشهادات.

المطلب الثالث – في الأدلة على قبول غير العدل.

المطلب الأول

في

المروءة

نظر العلماء إلى المروءة على أنها شرط مكمل للعدالة؛ فالعدل هو الذي يتجنب بُعدَ اجتناب المحرمات والإتيان بالواجبات - أفعال الخسة، وقلة الحياء لتكتمل مروءته وتتم عدالته.

ميزان المروءة:

من المؤكد أن الأحوال والأزمان فيما يتعلق بأفعال الخسة وقلة الحياء - تختلف بحسب عرف أهل بلد الفاعل لذلك وأهل زمانه، مثل الأعرابي الذي بال في مسجده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ، فالجتماع المدني استنكره، وبادر الصحابة إلى انتهاره حتى تدخلَ أَكْرَمُ الخلقِ خُلُقًا وقال: «لَا تَقْطَعُوا دَرَّتَهُ»^(١) لعرفته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أَنَّ هذا البدوي جاء من بيئة خسنة لا ترى في مثل هذا الصنيع بأسًا. وقد كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يمشي في المدينة بغير رداءٍ ولا نعل ولا قلنسوة، ويعود المرضى في أقصى المدينة على تلك الحال، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أشد الناس حياءً من العذراء في خدرها^(٢).

(١) ينظر البخاري ج ١ ص ٨٩ رقم ٢١٦-٢١٩ ورقم ٥٦٧٩. وسنن أبي داود ج ١ ص ٢٦٣-٢٦٥ رقم ٣٨٠-٣٨١. والنسائي ج ١ ص ٤٧ رقم ٥٣-٥٦. وابن ماجه ج ١ ص ١٧٦ رقم ٥٢٨-٥٣٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٢ ص ٤١٣. والمسند ج ٣ ص ١٢٤ رقم ٧٨٠١. والترمذي ج ١ ص ٢٧٥ رقم ١٤٧ وقال: حسن صحيح وسيأتي أيضا. ونيل الأوطار ج ١ ص ٤١-٤٣. ورياض الصالحين ص ٣٢٦ رقم ٦٣٢. وتخريج البحر الزخار ج ١ ص ٢٥. ومجمع الزوائد ج ٢ ص ١١.

(٢) ذكره الإمام الكبير محمد بن ابراهيم الوزير، وهو إمام كبير في السنة، ومدافع عنها في كتابيه الرائعين العواصم والقواصم، والروض الباسم. ينظر الروض ج ١ ص ٦١.

وقد روي عن ابن عمر قال: «كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام»^(١).

وقد ذكر الجزائر بعضاً من تعريفات المروءة فمنها:

١- آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات. وقد اعترض بعض العلماء على إدخال المروءة في حدّ العدالة؛ لأنّ جُلّها يرجع إلى مراعاة العادات الجارية بين الناس، وهي مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأجناس، وقد يدخل في المروءة عرفاً مالا يُستحسن في الشرع، ولا يقتضيه الطبع. على أنّ المروءة من الأمور التي يعسر معرفة حدها على وجه لا يخفى^(٢) «وقيل: سيرة المرء بسيرة أمثاله في زمانه. فمن ترك المروءة لبس الفقيه القَبَاءَ، والقلَنْسُوة، وتردده فيهما بين الناس في البلاد التي لم تجر عادة الفقهاء بلبسهما فيه، ومنه المشي في الأسواق مكشوف الرأس حيث لا يعتاد ذلك، ولا يليق بمثله، ومنه نُقِلَ الرجل المعتبر الماء والأطعمة إلى بيته إذا كان عن بخلٍ وشحٍّ، وإن كان عن تواضع واقتداء بالسلف لم يقدح ذلك في المروءة، وكذلك إذا كان يأكل ما يجد ويأكل حيث يجد زهداً وتنزهاً عن التكاليف المعتادة، ويُعرف ذلك بقرائن الأحوال، وإنما لا تقبل شهادة من أخل بالمروءة؛ لأنّ الإخلال بها يكون إمّا للخل في العقل، أو لنقصان في الدين، أو لقلة حياء، وكل ذلك رافعٌ للثقة بقوله»^(٣).

«قال الرازي: قال أصحابنا إن استماع الغناء الذي مع الأوتار يفسق به، وإن استمعه من أهل بلدة لا يعتدون أمر ذلك لا يفسق، فالصغيرة والكبيرة نسبيتان، فمن فعل شيئاً لا يعده العقلاء تاركاً للتعظيم لا يكون مرتكباً للكبيرة، وعلى هذا تختلف الأمور باختلاف

^(١) ينظر صحيح الترمذي ج ٤ ص ٢٦٥ رقم ١٨٨٠، قال فيه: صحيح غريب.

^(٢) توجيه النظر ص ٢٨.

^(٣) توجيه النظر ص ٢٩. وعنه نقل الأستاذ الأحمد ج ١ ص ٧٧.

الأوقات والأشخاص، فالعالم المتقي إذا كان يتبع النساء، أو أكثر من اللعب يكون مرتكباً للكبيرة، والدلال والباعة والمتفرغ الذي لا شغل له لا يكون كذلك، وكذلك اللعب وقت الصلاة، واللعب في غير ذلك الوقت»^(١).

نستخلص مما أسلفناه أنه يمكن تكوين ظن بصدق الشاهد وإن لم يكن عدلاً؛ لأن الأعرابي كشف عورته أمام الملا من الناس في المسجد، ولم ينقل شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا تعليم الأعرابي برفق وأن المسجد لا يصلح للبول والأمر بغسله، ولم يقل له: إن عادتكم هذه قبيحة؛ لأنكم تكشفون عوراتكم أمام الناس، ولهذا لا يقبل خبركم ولا شهادتكم^(٢).

وخلاصة القول أن الأمر يرجع للحاكم وعليه تقدير سلوك الشاهد فإن وجدته كأمثاله من أهل محلته أو مدينته في عاداتهم وسلوكهم لم يكن له ردُّ شهادته بحجة أن سلوكه ذلك مخالف للشرع؛ لأن ذلك أصلاً سُلُوكُ عامة الناس؛ ولكن إذا انفرد الشاهد بسلوكٍ مستهجن زائد على ما اعتاده الناس نبذه وأسقط شهادته، إلا على مثله من المجنين إذا أفاد قوله قرينة تقوي الظن فله حكمه. والله أعلم^(٣).

(١) تفسير الرازي ج ٧ ص ٧٣١.

(٢) ينظر بعض من معنى ما ذكر في الكفاية ص ١٣٩، وقد جاء خبر الأعرابي بلفظ أن أعرابياً دخل المسجد ورسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسٌ فصلى - قال ابن عبدة -: ركعتين، ثم قال: اللهم ارحمني أنا ومحمد ولا ترحم معنا أحداً، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَأَسِعَا» ثم لم يلبث أن بال في ناحية المسجد فأسرع الناس إليه فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال: «إِنَّمَا بُعِثْتُكُمْ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، صَبُّوا عَلَيْهِ سَجَلاً مِنْ مَّاءٍ أَوْ قَالَ ذُتُّوا مِنْ مَّاءٍ» سنن أبي داود ج ١ ص ٢٦٣-٢٦٥ رقم ٣٨٠-٣٨١. والبخاري ج ١ ص ٨٩ رقم ٢١٦-٢١٩ وجاء برقم ٥٦٧٩. والنسائي ج ١ ص ٤٧ رقم ٥٣-٥٦. وابن ماجه ج ١ ص ١٧٦ رقم ٥٢٨-٥٣٠. ونيل الأوطار ج ١ ص ٤١-٤٣. ورياض الصالحين ص ٣٢٦ رقم ٦٣٤.

(٣) في شيء مما ذكر الكفاية ص ١٣٩. تنبيه: من الطريف أن المطلب الذي بين أيدينا هو السبب في إختباري لموضوع الرسالة؛ فقد أثير سؤال ونحن ندرس عدالة الشهود في المجستير: ما حكم من قُتِلَ في محل لشرب =

المطلب الثاني

في

مفهوم الفسق الذي ترد به الأخبار والشهادات

الفسق هو: الخروج، يقال: فسقت الرطبة - خرجت عن قشرها ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾^(١) أي خرج ، قال ابن الأعرابي: لم يسمع قط في كلام الجاهلية ، ولا في شعرهم فاسق ، قال: وهذا عجب ، وهو كلام عربي^(٢).

والفاسق في الاصطلاح: مرتكب الكآثرة، وبالجمله فالفسق يرمز إلى الإنحلال والميوعة، وعدم التقيد بالصدق، وهو محتقر؛ لأنه عارٍ وخالٍ من أهم فضيلة وهي الثقة في صاحب هذه الصفة، وما سيأتي من آيات تحمل الإشادة الرائعة بالصدق واحتقار الكذب احتقاراً مهيناً يجعل من الفسق سمة نفاق ونافذة شر، قال تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٣) حتى قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

= الخمر ونحوه، وشهد على القتل رؤاد المكان؟، فأجاب المحاضر بعدم قبول الشهود لانتفاء العدالة، فضجت القاعة ووجد الخيلاء فرصة لاتهام الشريعة بالقصور، ولما لاحظت الأستاذ مرتبكاً استأذنته في الرد، فبينت أن العدالة هنا ليست مطلوبة؛ لأن القرائن كافية، ثم إن المقتول والقاتل والشاهد كلهم فسقة «والطيور على أشكالها تقع»، فهدأت البلبلة وحفزني الحادث على دراسة هذا الموضوع الذي هو «العدالة». نسأل الله القبول والتوفيق.

(١) ٥٠: الكهف.

(٢) ينظر مختار الصحاح ص ٥٠٣.

(٣) ١: المنافقون.

الْفَاسِقِينَ ﴿١﴾. ومن المؤكد أن رذيلة الكذب التي هي سمة المنافقين هي التي أشار إليها القرآن الكريم بالفسق في الآيات المذكورة وفي قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٢) وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٣) وأكثر من هذا وضوحاً قول المولى سبحانه: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ * كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (٤). قال الإمام المحمود جار الله الزمخشري في تفسير ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾: «متمردون خلعاء لا مروءة تزعمهم، ولا شمائل مرضية تردعهم كما يوجد ذلك في بعض الكفرة من التفادي عن الكذب والنكث والتعفف عما يثلم العرض، ويجرأ حدوثه السوء» (٥)، فالفسق كما سجله القرآن خلُق وراء الشرك، إن هو إلا الكذب (٦).

(١) ٦: المنافقون.

(٢) ٦٧: التوبة.

(٣) ٤: النور.

(٤) ٧-٨: التوبة.

(٥) الكشاف ج ٢ ص ١٩٦.

(٦) قال الإمام الرازي في قوله أكثرهم فاسقون فيه سؤالان: الأول - أن الموصوفين بهذه الصفة كفار، والكفر أقبح وأخبث من الفسق، فكيف يحسن وصفهم بالفسق في معرض المبالغة في الذم؟ والجواب: أن الكافر قد يكون عدلاً في دينه وقد يكون فاسقاً خبيث النفس في دينه؛ فالمراد هاهنا أن هؤلاء الكفار الذين من عادتهم نقض العهود أكثرهم في دينهم فاسقون، في دينهم وعند أقوامهم وذلك يوجب المبالغة في الذم. والسؤال الثاني - أن الكفار كلهم فاسقون، فلا يبقى لقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ فائدة، والجواب عين ما تقدم؛ لأن الكافر =

والمقام الذي يتحدث فيه القرآن الكريم عن الضمائر الخربة والذم الميته والعهود المنقوضة والمواثيق المنسية - يضع سمة تدل على التردي الأخلاقي الذي ليس وراءه وراء، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ * وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ ^(١) أكثرهم نقض عهد الله وميثاقه.. خارجين عن الطاعة مارقين ^(٢).

وقصة الوليد بن عقبة وكذبه على بني المصطلق حتى هم النبي بغزوهم لولا قوله تعالى: ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ^(٣) ^(٤) - تدل على إطلاق الفسق على الكاذب في المقام الأول.



= قد يكون محترزاً عن الكذب ونقض العهد والمكر والخديعة، وقد يكون موصوفاً بذلك، ومثل هذا الشخص يكون مذموماً عند جميع الناس، وفي جميع الأديان؛ فالمراد بقوله: ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ أن أكثرهم موصوفون بهذه الصفات المذمومة... تفسير الرازي ج ٤ ص ٤٠٤.

^(١) ١٠٢-١٠١: الأعراف.

^(٢) الكشف ج ٢ ص ١٠٧.

^(٣) ٦: الحجرات.

^(٤) الكشف ج ٤ ص ٢٨٥-٢٨٦. وتفسير الرازي ج ٧ ص ٥٦٥-٥٦٦.

المطلب الثالث

في

الأدلة على قبول غير العدل بشرط أن يؤمن كذبه

الدليل الأول - روي أن هرقل طلب قافلة من قريش فيهم أبو سفيان فجعل يسأله عن النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقال لبقية القوم لو كذب فكذبوه، قال أبو سفيان: لولا مخافة أن يَأْثُرُوا عليَّ كذباً لكذبت عليه^(١). قالوا: فيه دليل على أن الأنفة وحدها منعت من الكذب؛ فيقبل قول أهل الحمية والعز والأنفة الذين يرون في الكذب عاراً ونقيصة.

الدليل الثاني - لما هاجر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ استأجر مشركاً ليدله على الطريق^(٢).

ووجه الدليل أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أثمنه وصدقه وجعله دليلاً لما عَرَفَ صدقه وأمانته وأهليته للقيام بمهمة من أخطر المهام، يترتب عليها مستقبل أمة بكاملها لو حدث من هذا المشرك أي التواء أو خيانة.

(١) من حديث طويل رواه البخاري عن ابن عباس ج ١ ص ٧-١٠ رقم الحديث ٧، وتكرر في مواضع عديدة بعض منه. وينظر مسلم مج ٣ ص ٥١٦٣-١٦٦ كتاب الجهاد والسير - باب كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام.

(٢) البخاري ج ٣ ص ١٤١٧ رقم ٣٦٩٢-٣٦٩٤ في قصة مطولة وذكر الدليل بصفحة ١٤١٨. وابن هشام ج ١ ص ٤٨٥. وسيرة ابن كثير ج ٢ ص ٢٤٦ واسمه عبدالله بن أريقط، على المشهور وقيل: أرقط ص ٢٥٥. والمنقظم ج ٣ ص ٥١. والبداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ٢٢٦. والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٤١. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ٧٣. وتاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٧٦. وفقه السيرة للبطوني ص ١٩٧. والسيرة لهاشم الحسيني ص ٢٥٤. ومحمد رسول الله لمحمد رضا ص ١٢٩.

المبحث الثالث

في

مدى نطاق القبول لغير العدل

حماية وتحقيق المصلحة هي الغاية والحكمة من تشريع الأحكام الشرعية، وفي مجال الشهادة لاحظ الشارع ما قد يلف الحقوق بين المتخاصمين من غموض، فكانت البينة بمنزلة السيف الذي يمزق غشاوة الظلام، والشمس التي يخترق نورها خيوط الضباب، فكان طلب العدول لأداء الشهادة هو المنطق الطبيعي إذا لم يكن ثمَّ اعتراف، أو وسيلة أخرى نعلم بها حقاً أو ندفع باطلاً، إلا أن العدالة ليست مطلوبة لذاتها، وإنما هي وسيلة للبيان، بمعنى أن البينة المطلوبة هي التي تبين الحق ليس لها معنى إلا ذاك، ومتى تبين الحق حصل المراد؛ غير أن شهادة العدول تُوصِل إلى أقرب الطرق لحصول الظن بصدقهم؛ فوجب العمل بها أولاً، فإن عَدِمُوا لجأنا لمن تيسر، وما تيسر من البيِّنات ذهاباً إلى أن التقيد بمصطلحات فقهية لا داعي له، والتشدد في صفات الشهود يجلب ضياعاً لمصالح الناس، وهو ما أدركه الجهابذ من العلماء.

قال ابن القيم: البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة - اسم لكل ما يبين الحق، فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصَّوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين، ولا حَجَرَ في الاصطلاح ما لم يتضمن حملَ كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص وحملها على غير مراد المتكلم منها، وقد حصل بذلك للمتأخرين أغلاط شديدة في فهم النصوص، ونذكر من ذلك مثلاً واحداً وهو ما نحن فيه لفظ البينة، فإنها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(١) وقال

(١) ٢٥: الحديد.

تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ * بِالْبَيِّنَاتِ ﴿^(١)﴾ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ
أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴿^(٢)﴾، وغير ذلك كثير في القرآن لم يختص
لفظ البينة بالشاهدين، ولا استعمل فيهما البينة^(٣). إذا عرف هذا فقول النبي صلى الله عليه
واله وسلم للمدعي: «ألك بينة؟»^(٤)، وقول عمر - وقد روي مرفوعاً - البينة على
المدعي^(٥)، فالمراد به ألك ما يبين الحق من شهود أو دلالة؛ فإن الشارع في جميع المواضع
يَقْصِدُ ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البينات التي هي أدلة عليه وشواهد له، ولا يَرُدُّ
حقاً قد ظهر بدليله أبداً فَيُضَيِّعَ حقوق الله وعباده ويعطلها، ولا يقف ظهور الحق على أمرٍ
معين لا فائدة في تخصيصه به، مع مساواة غيره في ظهور الحق، أو رجحانه عليه ترجيحاً لا
يمكن جَحْذُهُ ودَفْعُهُ، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة مَنْ عَلَى رأسه عمامةٌ
وبيده عمامةٌ، وآخر خلفه مكشوف الرأس يَعدُّو إثْرَهُ، ولا عادة له بكشف رأسه. فَبَيِّنَةُ الحالِ
وَدَلَالَتُهُ هنا تفيد من ظهور صدق المُدَّعِي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد،
فالشارع لا يَهْمِلُ مثل هذه البَيِّنَةِ والدلالة وَيُضَيِّعُ حقاً يعلم كلُّ أحدٍ ظهوره وحجته، بل

(١) ٤٣-٤٤: النحل.

(٢) ٤: البينة.

(٣) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٧٥. والروض النضير ج ٢ ص ٤٨٨.

(٤) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٧٦. والروض النضير ج ٢ ص ٤٨٨. وسنن أبي داود ج ٤ ص ٤٢ رقم ٣٦٢٢-٣٦٢٣،
وج ٣ ص ٥٦٥ رقم ٣٢٤٣، وص ٥٦٦ رقم ٣٢٤٤ ورقم ٣٢٤٥. وابن ماجه ج ٢ ص ٧٧٨ رقم ٢٣٢٢ بلفظ
«هل لك بينة». ومسلم ج ١ ص ١٦٧ رقم ٢٢٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٣٧ وتكرر في مواضع
أخرى. والطبراني ج ٥ ص ٢٦٨. ومجمع الزوائد ج ٤ ص ٢٠٢.

(٥) مسند الإمام زيد ص ٢٩٣ عن أبيه عن جده عن علي قال: «البَيِّنَةُ عَلَى المدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى المُنْكَرِ». وفي
بلوغ المرام لابن حجر ص ٢٩١ «البَيِّنَةُ عَلَى المدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» بإسناد صحيح. والسنن الكبرى
للبيهقي ج ١ ص ٢٥٢.

لَمَّا ظَنَّ هَذَا مَنْ ظَنَّهُ ضَيَّعُوا طَرِيقَ الْحُكْمِ فَضَاعَ كَثِيرٌ مِنَ الْحَقُوقِ لِتَوَقُّفِ ثَبُوتِهَا عِنْدَهُمْ عَلَى طَرِيقِ مُعَيَّنٍ، وَصَارَ الظَّالِمُ الْفَاجِرُ مُمَكِّنًا مِنْ ظُلْمِهِ وَفُجُورِهِ فَيَفْعَلُ مَا يَرِيدُ، وَيَقُولُ: لَا يَقُومُ عَلَيَّ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ اثْنَانِ، فَضَاعَتِ حَقُوقُ كَثِيرَةٍ لِلَّهِ وَلِعِبَادِهِ»^(١)، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا جَنَّبَ اللَّهُ الْمَشَقَّةَ عَنْ عِبَادِهِ وَسَنَّ مِنَ التَّشْرِيعِ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ بِسُرٍّ وَسَهُولَةٍ، وَمِنْ هُنَا كَانَ نَصَابُ شَهَادَةِ الزَّنى أَرْبَعَةَ ذُكُورٍ، وَرَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ فِي غَيْرِهِ، أَوْ امْرَأَةً وَاحِدَةً، أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَهَذَا فِي التَّحْمُلِ وَالتَّوَثُّيقِ لِحِفْظِ الْحَقُوقِ، أَمَّا طَرِيقُ الْحُكْمِ وَقِنَاعَةُ الْحَاكِمِ وَمَا يَحْكُمُ بِهِ فَشَيْءٌ آخَرٌ، تَدْخُلُ فِيهِ الْأُمَارَاتُ، وَحَسَنُ السِّيَاسَةِ وَفُطْنَةُ الْحَاكِمِ. وَمِنْ الْقَضَايَا الَّتِي تُبْرِزُ مَوَاهِبَ الْمُنْشَغَلِينَ بِأُمُورِ النَّاسِ أَنْ شَهِدُوا شَهِدُوا أَنَّهُمْ شَهِدُوا فَلَانًا وَفَلَانًا وَفَلَانًا هَاجَمُوا فَلَانًا حَتَّى قَتَلُوهُ، وَسَأَلَهُمْ وَكَيْفَ عَرَفْتُمُوهُمْ وَالْحَادِثَةُ وَقَعَتْ لَيْلًا؟ فَأَجَابُوا بِأَنَّ الْقَمَرَ كَانَ مُكْتَمَلًا وَسَاعَدَهُمْ ضَوْؤُهُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَلَمَّا قَارَنَ قَوْلُهُمْ بِتَأْرِخِ حَادِثَةِ الْقَتْلِ وَجَدَ أَنَّ الْقَمَرَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ كَانَ ابْنُ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَصَارَ الْقَمَرُ كَاشِفًا لَهُمْ هَلَالًا^(٢) لَمَّا كَذَبُوا عَلَيْهِ بِدُرٍّ^(٣).

* * *

(١) ينظر أعلام الموقعين ج ١ ص ٧٦ بتصرف طفيف . والروض النضير ج ٢ ص ٤٨٨ .

(٢) الهلال : أول ليلة والثانية والثالثة ، ثم هو قمر . مختار الصحاح ص ٦٩٧ .

(٣) البدر : القمر الممتلئ . ينظر القاموس المحيط ص ٤٤٣ .

الفصل الخامس

في

شهادة غير المسلمين على المسلمين في غير السفر

تمهيد وتقسيم:

تأخر الحديث عن هذه المسألة تعمّداً لنَجِدَ بعد كلامهم عن شهادة الفاسق وقبولها مدخلاً مقبولاً للحديث عن شهادة غير المسلمين، فهذه تشبه تلك من ناحية تواطؤ الفقهاء على أن الفاسق الصريح والكافر لا يصلحان لأداء الشهادة، ولكنهم لم يجدوا مفرّاً من قبول الفاسق حيث ينعدم العدول، أفلا يُقالُ مثْلُ ذلك في الأحوال المشابهة؟ فالفاسقُ مثْلُ الكافر لا ثقة به كما هو مقرر عند الفقهاء. والكافر لا يخلو: إما أن يكون أحد مواطني دولة الإسلام وبالتالي يعامل مثل غيره من المسلمين، وإما أن يكون من مواطني إحدى الدول غير المسلمة ويُطالِبُونَنَا بالمعاملة بالمثل إذا كانوا يقبلون شهادة المسلمين عندهم، وإما أن نقبلهم بحكم الضرورة؛ وبناء عليه فسنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول - في حقوق المواطنة أو الجنسية، وهو متعلق بمواطني دولة الإسلام.

والمبحث الثاني - في قبول شهادة كافر من غير دولة الإسلام من باب المعاملة بالمثل.

والمبحث الثالث - في قبول شهادتهم للضرورة.

المبحث الأول

في

قبول شهادة أبناء الدولة الإسلامية من غير المسلمين على المسلمين وغيرهم

تمهيد وتقسيم :

الفرد في الدولة الإسلامية يحمل على كاهله حقوقاً تجاه دولته ومجتمعه، وله في المقابل حقوق، سواء كان مسلماً أم غير مسلم، فمن واجبات مواطن أي دولة المحافظة على مصالح دولته، والدفاع عن كافة الحقوق العامة والخاصة، ولو بذل في ذلك حياته، وعندما يتعين القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فمن واجب كل مواطن قادر أن يهب لنداء إمام الناس من دون تمييز بين كافر ومسلم؛ لأن الكفاية والخبرة لا تنحصر في المسلمين، ومادام الفرد في الدولة يتمتع بالحماية والرعاية وحقوق العمل، فهل هناك مانع من أن يتولى الكافر أمراً من أمور المسلمين؟ وهل هو من أهل الولاية؟ وهل من حق الإمام أن يستعين بكافر ولا سيما إذا كان من أبناء دولة الإسلام؟ إذا كان الجواب: بنعم، ولم يكن ثم مانع من ولاية الكافر والاستعانة به - كان لنا مدخل ومساح للقول بقبول شهادته على المسلمين ولو في الظروف العادية غير السفر باعتبار أن الشهادة مترتبة على الولاية. والولاية حق من حقوق المواطنة، إلا أن المسألة محل نظر وخلاف، فلا مناص من استكشاف آراء أهل العلم في جواز الاستعانة بالكفار، وتوليهم على المسلمين وذلك ما نتحدث عنه في المطلب الأول. ثم قبول شهادتهم بعد ذلك في المطلب الثاني.

المطلب الاول

في

ولاية الكافر والاستعانة به

للعلماء في ولاية الكفار وجواز الاستعانة بهم رأيان: رأي يمنع ولايتهم ورأي

يجيزها .

الرأي الأول - يذهب إلى أنه لا يجوز للإمام أن يؤلّي غير المسلمين أمراً من أمور الأحكام، ولو كانوا عدولاً في دينهم، ولا أن ياتمّنهم على ما اتّمنه الله عليه بحجة أن الولاية لأهل الدّعوة وهم المسلمون دون سواهم، فغيرهم لا يحكم بشرع الله^(١)، وقد قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٢).

الأدلة من القرآن الكريم :

يدعم هذا الرأي ظواهر آيات كثيرة: ١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٣).

٢- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤).

٣- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ

اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾^(٥).

(١) شرح النيل ج ١٣ ص ٣٤-٣٥.

(٢) ٥٥ : النور.

(٣) ٥١ : المائدة.

(٤) ١ : المتحنة.

(٥) ١١٣ : هود.

٤- وقوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ
أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِيتُوا لَهُمْ عُرْسًا وَإِنَّ عَذَابَ اللَّهِ لَكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

٥- وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ
الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾^(٢). دلت النصوص الشريفة على
تغليظ من الله، وتشديد في وجوب مجانبة المخالف في الدين واعتزاله^(٣). والركون هو الميل
اليسير إلى الذين وُجِدَ منهم الظلم، ولم يقل إلى الظالمين^(٤).

ومن السنة الشريفة:

١- عن أنس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: « لَا تَسْتَظِيئُوا بِنَارِ
الْمُشْرِكِينَ وَلَا تَنْقُشُوا عَلَى خَوَاتِيمِكُمْ عَرَبِيًّا »^(٥).

وجه الدليل:

وجه الاستدلال فيه نهيه عن الاستضاءة بنار المشركين، وهو كناية عن المبالغة في
الابتعاد عنهم؛ فَمِنْ باب أولى أن لا نستعين بهم.

٢- عن عائشة قالت: خرج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بدر فلما كان بِحَرَّةٍ

(١) ١٣٨-١٣٩: النساء.

(٢) ١٤٤: النساء.

(٣) الكشف ج ١ ص ٤٩٩.

(٤) الكشف ج ٢ ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٥) ينظر مسند أحمد ج ٤ ص ١٩٩ رقم ١١٩٥٤. وسنن النسائي مع ج ٤ ص ١٧٦-١٧٧ رقم ٥٢٠٩. وكنز العمال
ج ١٦ ص ٢١ رقم ٤٣٧٥٩. ونيل الأوطار مع ج ٤ ص ٧٢٥ كلها عن أنس. قال صاحب نيل الأوطار: وفي
اسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف، وبقية رجال اسناده ثقات، ومعنى عربياً أي لا تنقشوا محمداً رسول الله
أي نبياً عربياً يعني نفسه، نهاهم عن ذلك؛ لأنه كان علامة خاصة له في ذلك الوقت، منقوشاً على خاتمه يختم
به كتبه. والسنن الكبرى للبيهقي ج ١ ص ١٢٧.

الْوَبْرَةَ^(١) أدركه رجلٌ قد كان تُذَكِّرُ منه جرأةً ونجدةً، ففرح به أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ حين رأوه، فلما أدركه قال له: جئتُ لأتبعَكَ فأصيبَ معكَ، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ: «تؤمنُ بالله ورسوله؟» قال: لا. قال: «فارجع فلن أستعينَ بمشرك». قالت: ثم مضى حتى إذا كان بالشجرة أدركه الرجل فقال له - كما قال أول مرة. فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ - كما قال له أول مرة. فقال: لا. قال: «فارجع فلن أستعينَ بمشرك»، قال: فرجع فأدركه بالبيداء فقال له - كما قال أول مرة. تؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم. فقال له: «فانطلق»^(٢).

٣- عن خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده قال: أتيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وهو يريد غزواً أنا ورجلٌ من قومي، ولم نُسَلِّم فقلنا: إنا نستحي أن يشهد قَوْمُنَا مشهداً لا نشهده معهم، فقال: «أسلمتما؟» فقلنا: لا. فقال: «إنا لا نستعين بالمشرِكين على المشرِكين» فأسلمنا وشهدنا معه^(٣).

٤- ومن السنة أيضاً ما روي أن مشركاً تبع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ لِيُقَاتِلَ معه ويصيب في المغنم، فقال: ارجع، فلن نستعين بمشرك، ثم تبعه فقال له: تؤمن بالله واليوم الآخر؟ قال: نعم. فأذن له^(٤).

(١) وَالْوَبْرَةُ: بفتح الواو، ويجوز في الباء السكون والفتح، موضع على أربعة أميال من المدينة. نيل الأوطار مج ٧ ص ٢٢٥.

(٢) نيل الأوطار مج ٧ ص ٢٢٣ وقد تقدم تخريج ما يشابهه.

(٣) ينظر المسند ج ٥ ص ٣٤٥ رقم ١٥٧٦٣. ونيل الأوطار مج ٤ ص ٧٢٤. وكنز العمال ج ٤ ص ٣٥٨ رقم ١٠٨٨٨ عن خبيب بن يساف الأنصاري، وج ١٣ ص ٢٧٦ رقم ٣٦٨١٠.

(٤) في سنن أبي داود ج ٣ ص ١٧٢ رقم ٢٧٣٢ ولفظه عن عائشة «إرجع إنا لا نستعين بمشرك». قال الخطابي ونسبه المنذري للنسائي، ينظر المرجع المذكور. ومسلم ج ٤ ص ٩٦ رقم ١٨١٧. والترمذي ج ٤ ص ١٠٨ رقم ١٥٥٨. وقال: حسن غريب. وابن ماجه ج ٢ ص ٩٤٥ رقم ٢٨٣٢ كلهم عن عائشة. والاعتصام ج ٥ ص ٤٢٩. وكنز العمال ج ٤ ص ٤٣٦ رقم ١١٢٩٣-١١٢٩٤. ونصب الراية ج ٣ ص ٤٢٣. ونيل الأوطار مج ٤ ص ٧٢٣.

ووجه الدليل في هذه النصوص أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لم يسمح بقتال الكافرين معه، وربما فيه إزهاق أرواحهم في سبيل الإسلام، وهو بحاجة ماسة إلى معاونتهم، فكيف يجوز الاستعانة بهم في غير ذلك، وتحكيمهم على رقاب الناس.

الأثر:

جاء في الأثر أن عمر استنكر تولية أبي موسى الأشعري نصرانياً ليكتب له، وتلى عليه قول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(١)، وقال له: هلا اتخذت حنيفياً فقال: يا أمير المؤمنين لي كتابته وله دينه، فقال له: لا أكرِّمُهُمْ إذْ أهانهم الله، ولا أعزُّهُمْ إذْ أذلهم الله، ولا أدنِيهِمْ إذْ أقصاهم الله^(٢). ويروى عنه أنه قال: لا تستعملوا اليهود والنصارى فإنهم أهل رِشَا في دينهم، ولا تحل في دين الله الرِّشَا. وكتب إلى عمر بعضُ عماله شاكياً كثرة العدو والجزية، واستأذنه في الاستعانة بالأعاجم، فكتب إليه: إنهم أعداء الله، وإنهم لنا غششة، فأنزلوهم حيث أنزلهم الله^(٣).

الرأي الثاني – للزيدية وأبي حنيفة وأصحابه وجمهور الأئمة، قالوا: إنه يجوز للإمام أن يستعين بالكفار والفساق على قتال الكفار والبغاة بشرط أن لا يتألف الجيش من الكفار وحدهم، فوجود المسلمين ضروري ولو كانوا فساقاً عُرِفَتْ أمانتهم ونجدتهم ومحافظتهم على المروءة، لا يخذلون إمام المسلمين ولا يخذعونه، والقدرُ المعتبر من المسلمين هم الذين يُمكنونَ الوالي من إمضاء الأحكام الشرعية في تلك السرية على مَنْ خالف من الجند؛ لأن المقصود من الإمام رعاية العباد وتسييرهم على صراط الله وإنفاذ حكمه؛ فإذا استعان بمن لا

(١) ٥١ : المائدة.

(٢) ينظر شرح النيل ج ١٣ ص ٣٤-٣٥. والكشاف وتخريجه لابن حجر ج ١ ص ٤٩٩. والسنن الكبرى للبيهقي

ج ١٠ ص ١٢٧ باب آداب القاضي.

(٣) ينظر شرح النيل ج ١٣ ص ٣٥.

يَقْدَرُ أَنْ يُمْضِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ اللَّهِ عَادَ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ بِنَقِيضِهِ^(١).

قال في شرح التجريد: ويجوز للإمام أن يستعين بالمخالفين على الفجرة الكافرين إذا جرت عليهم أحكام الله تعالى وأقيمت عليهم الحدود ولم يمتنعوا من ذلك، وكان مع الإمام طائفة من المؤمنين. وروى يحيى (الهادي) عن القاسم عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالِاسْتِعَانَةِ بِهِمْ عَلَى الْبَاغِينَ. ووجهه ما ثبت أن فرض الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لازمٌ للبر والفاجر وجارٍ مجرى سائر التكاليف في أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْ أَحَدٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا؛ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَتْ الْإِسْتِعَانَةُ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ حَثٌّ لَهُ عَلَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْغَالِبُ فِي الظَّنِّ أَنَّ إِجَابَتَهُمْ مَأْمُونَةٌ، وَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جِهَتِهِمْ؛ وَلِهَذَا شَرَطْنَا جَرِيَانِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فِي الْخُدُودِ وَغَيْرِهَا وَانْقِيَادَهُمْ لَذَلِكَ، وَأَيْضًا فِي ذَلِكَ تَوْهِينٌ لِلْأَعْدَاءِ وَتَقْوِيَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَتَوَصُّلٌ إِلَى إِحْيَاءِ الدِّينِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَاتَةِ الْبَاطِلِ.

وروى النيروسي أيضًا عن القاسم جواز الاستعانة بالمشركين^(٢). والوجه في الجواز أن فرض الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لازمٌ لهم لزوم سائر الواجبات والعبادات؛ وإن كانت العبادات لا يصح منهم أدائها إلا بشرط تقديم الإيمان، كما أن المحدث تلزمه

(١) ينظر شرح الأزهري ج ٤ ص ٥٣٢-٥٣٤. والتاج المذهب ج ٤ ص ٤٢١. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٨٣. وشرح

التجريد مج ٣ ج ٦ ص ٢٥٦. وينظر القول المبين ص ٥٠.

(٢) شرح التجريد السابق. والأحكام للإمام الهادي ج ٢ ص ٤٧١ قال عليه السلام: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَعَانَ بِالْمُخَالَفِينَ الْفَاسِقِينَ عَلَى الْفَجْرَةِ الْكَافِرِينَ؛ بِشَرَطِ أَنْ تَجْرِيَ عَلَيْهِمُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، وَلَا يَكُونُوا فِي مَنَعَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَعَ الْإِمَامِ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُخَلِّقِينَ... والظاهر من كلام الإمام الهادي جواز الاستعانة بمن يشد أزر المسلمين، ويعين على استقامة أحوالهم بالشروط المذكورة، وكلامه وإن كان في الاستعانة بفاسق على كافر، فإنه يُفهم من اتجاهه جواز الاستعانة بأهل الذمة من أبناء الدولة المطيعين لأوامرها على المسلمين البغاة وقطاع الطرق، وهذا هو الذي عليه العمل في الواقع عند الحاجة. والله أعلم.

الصلاة لكن لا يلزم تقديمها إلا بشرط تقديم الطهارة، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١) وقوله سبحانه فيما حكى من قول الكفار إذا صاروا إلى النار: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نَطْعِمِ الْمَسْكِينِ﴾^(٢)، فدل ذلك على أنهم يعذبون على إضاعة الصلاة وترك الإطعام، ولا يجوز أن يُعَذَّبُوا على ذلك إلا مع وجوبه عليهم؛ فإذا ثبت ذلك ثبت أن فرض الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لازم للمشركين، فإذا ثبت ذلك كان للإمام أن يستعين بهم على ذلك ويستعملهم فيه، وإنما اشترطنا انقيادهم لأحكام الله تعالى وللحدود؛ بأنهم إذا امتنعوا من ذلك لزم الإمام محاربتهم فلا يصح مع الاستعانة بهم محاربتهم^(٣).

دليل الرأي الثاني^(٤):

استمد الزيدية ومن وافقهم في جواز مذهبهم هذا من فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في حالات كثيرة:

أ- استعان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في هجرته بمشركٍ كان دليلاً له^(٥).

ووجه الاستدلال أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اعتبر كفاءته وحدها؛ فَخَبَّرَتْهُ بالصحراء جعلته أهلاً ليكون دليلاً، إذ لو وُجِدَ بجانبه مسلم لا خبرة له بالطريق لما اختار

(١) ٧-٦: فصلت.

(٢) ٤٣-٤٤: المدثر.

(٣) شرح التجريد مج ٣ ص ٢٥٧ بتصرف نزر.

(٤) ينظر البحر الزخار ج ٥ ص ٣٨٣. وشرح التجريد مج ٣ ص ٢٥٧. وشرح الأزهاري ج ٤ ص ٥٣٣. والإعتصام ج ٥ ص ٤٢٨.

(٥) البخاري ج ٣ ص ١٤١٧-١٤١٩ رقم ٣٦٩٢-٣٦٩٤ وقد تقدم. ومختصر البخاري ص ٣٥٦ رقم ١٥٩٣. والبداية والنهاية مج ٢ ص ٢١٨. وسيرة ابن كثير ج ٢ ص ٢٣٤. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ٧٣. والطبقات لابن سعد ج ١ ص ٢٢٥.

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ إِلَّا الْمُشْرِكُ الْخَبِيرُ، وهذا يدل على أَنَّ الْمَهْمَ فِي الْإِنْسَانِ إِتْقَانَهُ لِعَمَلِهِ، وَإِبْدَاعَهُ فِيهِ .

ب - كانت قبيلة خزاعة في جيشه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ومنهم مشركون، وذلك عند فتح مكة، وهم بالتأكيد قد ساهموا على الأقل في تكثير سواد المسلمين^(١).

ج - استعار صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ آلات حرب من صفوان بن أمية ولما يُسَلِّمُ بعدُ، وذهب صفوان ونفر من المشركين مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ في غزوة حنين، وهذا دليل قاطع على جواز الاستعانة بغير المسلمين، وقد استعان بهم كما ترى والإسلام آنذاك قوي^(٢)؛ فجيش المسلمين يربو على اثني عشر ألف مقاتل.

د- أما المنافقون فقد كانوا ضمن القوات الإسلامية بقيادة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ في كل معاركه أو جلها، ولم يَخَفْ مقامُ عبدالله بن أبيٍّ وما سَبَّبَهُ من الأذى والحرب لله ورسوله في غزوة بني المصطلق^(٣). ولم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يمنعهم من الخروج معه؛ بل كانوا يعتذرون ويحلفون لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ليصدقهم ويستغفر لهم.

هـ - خرج مع أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ رجلٌ مشركٌ اسمه قزمان فقتل ثلاثة من بني عبدالدار حملة لواء المشركين؛ حتى قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ:

(١) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٨٩-٤٠٢.

(٢) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٤٤٠. والطبقات لابن سعد ج ٢ ص ١٥٠. وسيرة ابن كثير ج ٣ ص ٦١٣-٦١٤. وتأريخ الإسلام للذهبي - المغازي ص ٥٧٢.

(٣) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ٢٥٧. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٨٣. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٥٣٣. والإعتصام ج ٥ ص ٤٢٨. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٠٠.

«إِنَّ اللَّهَ لَيَآزِرُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»^(١). وجه الدليل فيه إشادة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بشجاعته ورضاه عن فعله.

و- عن ذي مَخْبَر^(٢) قال سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يقول: «سَتُصَالِحُونَ الرُّومَ صَلَاحًا تَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدَوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ»^(٣) ووجه الدليل فيه قوله: «تَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدَوًّا» بمعنى أن الجميع في خندق واحد، يُعِينُ بعضهم بعضا.

ز - عن الزهري أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ استعان بناس من اليهود في خيبر في حربه فأسهم لهم^(٤). والدلالة في النص واضحة. وقد كان الخوارج في جيش الإمام علي عليه السلام، وروي عنه أنه قال لبعضهم: لا نمنعكم نصيبكم من الفياء مادامت أيديكم مع أيدينا، فدل ذلك على أنه كان يستعين بهم مع رأيه فيهم، وكذلك الأشعث كان يُتَهَمُ

(١) نيل الأوطار مج ٤ ج ٧ ص ٢٢٤-٢٢٥. وسيرة ابن كثير ج ٣ ص ٧١. وتأريخ الإسلام «الغازي» ص ١٩٨ و ٢٠٤. وسيرة ابن هشام ج ٢ ص ٨٨، وص ١٢٧-١٢٩. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١١٢.

(٢) ويقال: ذو مَخْمَر الحبشي خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويقال: إنه ابن أخي النجاشي. وكان الأوزاعي يقول: ذو مَخْمَر - بالميم - لا يرى غير ذلك. قال ابن سعد: وَمَخْمَرُ أَصُوبٌ وَأَكْثَرُ. ينظر مسند أحمد ج ٦ ص ١٠. وطبقات ابن سعد ج ٧ ص ٤٢٥. وتهذيب الكمال ج ٨ ص ٥٣١ - رقم الترجمة ١٨٢٢. والإصابة ج ١ ص ٤٧٦. وتأريخ البخاري الكبير ج ٣ ص ٢٦٤، رقم الترجمة ٩٠٦.

(٣) ينظر مسند أحمد ج ٦ ص ١١ رقم ١٦٨٢٥. وابن ماجه ج ٢ ص ١٣٦٩ رقم ٤٠٨٩ كتاب الفتن - باب الملاحم. ونيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢٣.

(٤) نيل الأوطار مج ٤ ج ٧ ص ٢٢٣. ونقل عن البيهقي أنه قال: لم أجده إلا من طريق الحسن بن عماره وهو ضعيف، والصحيح ما أخبرنا أبو عبدالله، وساق بسنده إلى أبي حميد الساعدي، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى إذا خَلَفَ ثنية الوداع إذا كتيبة، قال: من هؤلاء؟ قالوا: بنو قينقاع رهط عبدالله بن سلام، قال: أو تسلمون؟ قالوا: لا، فامرهم أن يرجعوا، وقال: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ» فأسلموا. نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢٤.

بالنفاق، وهو من أنصار علي عليه السلام^(١).

موازنة - الظاهر على أدلة الفريقين التعارض بين الجواز والمنع، ولكن العلماء لا يذهبون إلى التعارض إلا بعد عدم إمكان الجمع بين الأدلة بأي وجه لأنه الأولى، وقد ذكروا أوجهًا للجمع: منها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قال لمن ردّهم: «لَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ»، إلا بعد أن لمس الرغبة فيهم في المشاركة معه، فردّهم رجاء أن يسلموا، فصدق الله ظنه.

واعترض بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم «لَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ» نكرة في سياق النفي، وهي تفيد العموم.

ويجاب بأن العموم قد خُصَّ بقبول المشركين في أدلة المجيزين. ومنها أن الروايات المنسوبة لعائشة يُحتمل أن تكون منسوخة باستعانته بيهود بني قينقاع، وصفوان بن أمية وغيره من الذين ذهبوا مع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في معركة هوازن، كما لا يبعد أنه كان في جيش المسلمين في فتح مكة رجال من خزاعة لم يسلموا؛ لأن سبب الفتح اعتداء قريش ومن حالفها على خزاعة التي كانت في حلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلح الحديبية، ويقوي ادعاء النسخ تقدّم حديث عائشة وتأخر أحاديث الاستعانة ولا سيما استعانته بصفوان وخزاعة^(٢).

(١) شرح التجريد مج ٣ ج ٦ ص ٢٥٧. والبحر الزخار ج ٥ ص ٣٨٣. وشرح الأزهار ج ٤ ص ٥٣٣. والاعتصام ج ٥ ص ٤٢٨.

(٢) نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢٤-٢٢٥. وقد دل على استعانته بخزاعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّكُمْ مَعَشَرَ خُرَاعَةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هُدَيْلٍ» الحديث. الترمذي ج ٤ ص ١٤ رقم ١٤٠٦. ملاحظة: يمكن أن يقال: إن خزاعة هي التي استعانت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم واستنصرت به؛ لكن الواقع أن هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو إزالة رجس الشرك من جوار الكعبة، وما جاءت خزاعة إلا بمثابة سبب هيأه القدر، فادخلهم عليه وآله وسلم هو إزالة رجس الشرك من جوار الكعبة، وما جاءت خزاعة إلا بمثابة سبب هيأه القدر، فادخلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جيشه، وتوجّه إلى مكة ليؤذن برفع راية التوحيد على بيت الله.

الوجه الثالث - أن الاستعانة كانت ممنوعة ثم رخص فيها، قال الحافظ ابن حجر:

وهذا أقربها وعليه نص الشافعي^(١). وفي تقديري أن انضمام المشركين إلى جانب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في وقائع متأخرة يزيل حكم المنع من الاستعانة الذي جاء في حديث عائشة وخبيب وأنس، وعلى هذا فيكون ما ذهب إليه الزيدية والحنفية وجماعة من العلماء ورأي للشافعي هو الأقوى والأولى لجمعه بين الأدلة.

واستدل المعارض بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٢)، والاستعانة بهم إثبات للسبيل. وأجيب بأن اليد هي للإمام الذي استعان بهم، وقد اشترط المجيزون للاستعانة بأن لا يكون الإمام في ذلة تجعل من الذين استعان بهم قوة تملي عليه رغباتها؛ ولذلك قالوا: لا بد أن يكون معه من المسلمين القدر والعدد الذي يمكنه من إقامة شرع الله على جنده أولاً، وإذا كان الْمُعِينُونَ للإمام من غير المسلمين مغلوبين لا غالبين، فلا سبيل لهم على الإطلاق كما كان حال المشركين والمنافقين مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. وأما الاستعانة بهم والقوة والقهر لهم فهو من باب دعوتهم لاستعمار المسلمين لإعانتهم وهو محرم. وقد قالوا - تفادياً للتعارض -: يترك الأمر لرأي الإمام ليعمل وفق المصلحة والسياسة الشرعية. وأجيب بأنه لا رأي له مع صراحة الدليل بنفي الاستعانة^(٣). ويفسد هذا الجواب وجود دليل صحيح بثبوت الاستعانة.

وذكر بعضهم أنه يجوز الاستعانة بغير المسلم في الجهاد بشرط الحاجة والوثوق به، أما بدونها فلا، وعلى ذلك يحمل خبر عائشة وبه يحصل الجمع بين أدلة المنع وأدلة الجواز؛ على أن بعض المحققين ذكر أن الاستعانة المنهي عنها إنما هي استعانة الذليل بالعزیز، وأما استعانة العزيز بالذليل فقد أُذِنَ لنا فيها، ومن ذلك اتخاذ الكفار عبيداً وخداماً، ونكاح

(١) نيل الأوطار مج ٤ ص ٢٢٤.

(٢) ١٤١: النساء.

(٣) ينظر شيئاً من المعنى في نيل الأوطار مج ٤ ص ٢٢٤.

الكتايبات منهم، وهو كلام حسن كما لا يخفى^(١). وربط بعضهم جواز الاستعانة بمقتضى الحال، فإن كان يُخشى من الكافر ونحوه أن يَحْذُلَ المسلمين فلا يجوز الاستعانة به^(٢)، لقوله سبحانه: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾^(٣)، وبدليل رد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ المشرك يوم بدر؛ لأن الحال لم تكن تسمح بخلخلة الجيش المسلم بمشرك؛ إذ كانت حالة المسلمين عصبية، من حيث قلة عددهم وضعف عُدتِهِمْ، وَعَدُوَّهُمْ عكس ذلك فليس من مصلحتهم أن يختلط بهم مشرك قد يضر ولا ينفع، وربما دخل في الاعتبار النبوي - وهو ملهمٌ بوحى الله تعالى - أن معركة بدر تعتبر بحق بوابة النصر، وفتحة الأمل للإسلام والمسلمين؛ فيجب أن يكون الأجر والظفر والمجد والمنزلة الرفيعة خاصةً بالمؤمنين وحدهم وبأنصارهم من الملائكة الكرام.

أما في فتح مكة وغزوة حنين ونحوهما فلم يمنعهما لاختلاف الظروف، ومنها عدم الخشية منهم. وخلاصة القول أننا أمام تحقيق الأصلاح النافع للإسلام والمسلمين، وهو الأمر الذي يخدم روح الدليل. ولا أرى للمسلمين أي مصلحة في مسلم ليس أهلاً للإدارة، ولا معرفة له بوجوه السياسة، في حين يوجد مسيحي أو يهودي مأمون أكفأ منه.

وهذا ما نشاهده في حالات كثيرة؛ فقد يفاجئك طبيب من المسلمين بذمة خربة وضمير ميت وسلبية مُخْزِيَةٍ إزاء حالات حزينة، وأُنات مريرة لعشرات المرضى، ثم يأتي الانقاذ والحنان من طبيب أو ممرضة من البوذيين أو الملحدين بله المسيحيين أو اليهود؛ بل لا أبالغ إذا قلت: إن المسلم ولو في بعض الصور لم يعد مرغوباً عند المسلمين أنفسهم، ولم لا وطبيبنا المسلم ينهال بالضربات الكهربائية على مريضه المصاب بالجنون، ثم يتدخل الحظ

(١) القول المبين للشيخ مخلوف ص ٥١.

(٢) الاعتصام ج ٥ ص ٤٢٩ بعض المعنى.

(٣) ٤٧: التوبة.

والقدر ويُلقَى بهذا المريض إلى طبيب في بلد مسيحي فيكشف أن سبب الجنون يَكْمُنُ تحت ضرسٍ من أضراس المريض، وبإزالة العلة زال الجنون، وكم من المرات يُشَخَّصُ المرض بأنه سرطان أو نحوه من المفجعات، ويظهر في بلاد النصارى أو المسلمين الذين يحترمون أنفسهم أنه الدودة الزائدة. وبإمكانك قياس الجانب الطبي على غيره. فلا نرى أن يُحْشَرَ الدِّين في مسألة الكفاءة والأمانة واحترام النفس والتواضع والمعرفة ووضع الأمور في مواضعها؟ ولهذا السبب لم يَبْعِد الزيدية والحنفية عن الصواب في تجويز الاستعانة بأهل الكفاية من أي دين كانوا. وقد أكد الفقه الزيدي هذا المعنى بما نصَّ عليه من واجبات إمام المسلمين، وهي أن يُؤمَّرَ على السرية أميراً صالحاً لها... ومعنى صلاحه.. كونه شجاعاً سخياً ذا رأي في تدبير ماؤجَّه له، ولو كان ذلك الأمير فاسقاً فإن فسقه لا يمنع من تأمُّره على السرية، وندب أن يكون ناهضاً أميناً مهيباً ذا عشيرة وعادة بالولاية والحرب^(١).

ولا ينكر عاقل تفاوت أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص في درجات الفضل والزهد - قدَّرَ تفاوتهما في الحنكة والسياسة والدهاء، فلم ينفع فضل أبي موسى علياً وأنصاره شيئاً، بينما استفاد معاوية وأنصاره من دهاء ابن العاص الشيء الكثير.

رأي الشوكاني: رجع القاضي الشوكاني عدم جواز الاستعانة أخذاً بعموم حديث عائشة ونحوه، وقال: إنه لا يُعارضُ بمرسل الزهري؛ لأن مراسليه ضعيفة، والمُسند فيه الحسن ابن عماره وهو ضعيف^(٢). ويؤيد هذا قول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾. وقد أخرج الشيخان عن البراء قال: جاء رجل مقنع بالحديد فقال: يا رسول الله أقاتل أو أسلم؟ قال: «أسلم ثم قاتل» فأسلم ثم قاتل، فَقُتِلَ، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «عَمِلَ قَلِيلًا وَأَجَرَ كَثِيرًا»^(٣).

(١) ينظر شرح الأزهار ج ٤ ص ٥٣٧-٥٣٨.

(٢) نيل الأوطار مج ٤ ج ٧ ص ٢٢٥.

(٣) هكذا رواية نيل الأوطار مج ٤ ج ٧ ص ٢٢٥. ونصه في البخاري ج ٣ ص ١٠٣٤ رقم ٢٦٥٣ الجهاد - باب: عمل صالح قَبْلَ الْقِتَالِ. بسنده عن أبي اسحاق، قال: سمعت البراء رضي الله عنه يقول: أتى النبي صلى الله

ويجاء عن الاستدلال بالآية - بما تقدم، وأما الحديث فلا دلالة فيه على المسألة، فهذا رجل يستفسر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أيَّ الأمرين يُقَدَّمُ القتال أم الإسلام؟ ومن دون شك أن الإسلام أهم، ثم القتال بعد الإسلام يجلبُ الأجر العظيم أو الشهادة، فهذا من باب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ للمسيء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ...» الحديث^(١). وهنا قال للرجل: أسلم ثم قاتل. وهذا جواب طبيعي يدل على الترتيب الأهم فالأهم. قال الشوكاني: وأما استعانتته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بابن أبي فليس ذلك إلا لإظهاره الإسلام. ويجاء بأن ابن أبي مكشوف لم يعد إظهار الإسلام ينفعه في شيء، فهو أخطر من أبي جهل، وإنما استعان به وبغيره لجواز ذلك مادامت الغلبة والصولة للمسلمين. والواجب على رعايا الدولة القيام بما تكلفهم به دولتهم، يهوداً كانوا أم نصارى أم غير ذلك.

وقال الشوكاني: وأما مقاتلة قزمان فلم يثبت أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ أذن له في ابتداء الأمر بل غايته أنه سكت عنه وأنه يجوز للإمام السكوت عن كافرٍ قاتل مع المسلمين^(٢). والجواب أن هذا تكلفٌ كان القاضي الشوكاني في غنى عنه؛ فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ كان يعرف جنده معرفة تامة، ويستعرضهم ويتفقدهم بصورة يتمثل فيها الكمال البشري. يدل لذلك ما رواه ابن هشام من رد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لغير البالغين^(٣).

= عليه وآله وسلم رجلٌ مُقَنَّعٌ بالحديد، فقال: يا رسول الله أَقَاتِلْ وَأُسَلِّمْ؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أُسَلِّمْ ثُمَّ قَاتِلْ...». وقد قابلت الرواية على نسخة عثمانية قديمة مضبوطة - دار الطباعة العامرة عام ١٣١٥هـ - دار الخلافة العلية مع ج ٢ ص ٢٠٦ نفس الباب المذكور. ومختصر البخاري ص ٢٧٩ رقم ١٢١٦.

(١) البخاري ج ١ ص ٢٦٣ رقم ٧٢٤ صفة الصلاة باب وجوب القراءة.

(٢) نيل الأوطار مع ج ٤ ص ٢٢٥.

(٣) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٦٦.

وكذا قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في غزوة تبوك: «كن أبا خيثمة»^(١)
«كن أبا ذر»^(٢). ما فعل كعب بن مالك^(٣)؟ وسؤاله لأبي رهم عن من تخلف^(٤). أي أن
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كان يعرف أصحابه معرفته راحة يده، وقد خرج سواد من
الصف قليلاً يوم بدر فنقره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بالقضيب قائلاً: «استويا
سواد»^(٥). كلها أدلة تؤكد على أن قزمان ما قاتل إلا والنبي يعرف مكانه، وأذن له؛ لسعة
اطلاعه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ويقظته.

المطلب الثاني

في

قبول شهادتهم كحق تابع للمواطنة

قد تبين وجاهة الرأي الذي لا يرى مانعاً من الاستعانة بغير المسلمين، وهو ما فسرناه
بحق المواطنة، فغير المسلم لبننة في البيت المسلم له مالهم وعليه ما عليهم، وقد منحه
الإسلام الحماية وحرية العقيدة، وضمن له العدل، وفي مقابل ذلك عليه حفظ مصالح دولته
كغيره، وأن يقاتل دونها بنفسه وماله؛ فله ولاية تامة، وبناء عليه يجب أن يُسهم في ميدان
الحقوق والمعاملات بشهادته، باعتبار أنها واجب آخر يعزز الأمن والاستقرار، ويصون

(١) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٢١. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٩٠.

(٢) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٢٤. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٩١.

(٣) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٣٢.

(٤) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٢٨.

(٥) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٢٦، وذكر قصة طلب سواد أن يستقيد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فلما
كشف له عن بطنه اعتنقه وقبّل بطنه، ولما سأل أجاب بأنه أحب أن يمسه جلده جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قبل الموت فدعا له بخير.

الحقوق، ويردع الظالم. وغير المسلمين لهم مصلحة مثل المسلمين في الهدوء وحفظ الحقوق، وليس من المتوقع أن يشهد غير مسلم على مسلم لمصلحة مسلم أو غير مسلم زوراً وبهتاناً مجرد أنه كافر، إذ ليس له في ذلك مصلحة ولا سيما إذا عُرف بالسيرة الحسنة والسمعة الطيبة وصدق اللهجة، ولكن التهمة قد توجد عندما يشهد الكافر لواحد من أهله أو قبيلته ضد مسلم، وهي تهمة ربما أثّرت على شهادة المسلم نفسه بهذه الصفة، كالمسلم من قبيلةٍ يشهد على مسلمٍ من قبيلةٍ أخرى، وبين القبيلتين تنافس أو خصام، وكذا شهادة القرين على قرينه والعدو على عدوه، وهي ملاسبات ترسم علامات استفهام، وترد الشهادة مع قوة التهمة لا فرق بين مسلم وكافر، وفي هذا دليل على أن ظن الصدق هو الأساس، ولم نشترط العدالة إلا لنصل من ورائها إلى تكوين ظن بصدق الشهادة أو الرواية^(١)، فإذا انعدمت العدالة التي تفيد ذلك وجاءت قرينة أخرى تفيد الظن بأن الشاهد صادق – فلا مناص من الأخذ بشهادته مسلماً كان أم كافراً أم نحوه؛ لأن إيصال الحقوق إلى أهلها أهم وأقدس من أي اعتبار آخر، وما ورد التشديد على العدالة إلا لضمان حفظ هذه الحقوق، وأي طريق يوصل لذلك سلكناه.

الأدلة:

الدليل الأول من القرآن الكريم أ- لنا أن نستدل بآية الوصية في السفر حيث فتحت الطريق للمسلمين ليصلوا إلى مصالحهم ويحفظوا حقوقهم، وإن وجدوا في إشهد غيرهم من أهل الأديان وفاءً ببغيتهم فذاك شأنهم وتلك مصلحتهم، وأينما وجدت المصلحة فثم شرع الله.

ب - ونجد أيضاً دليلاً من القرآن في آياته التي تبيح الزواج بالكتابات؛ لأن ذلك يعني الإقرار بحق أوليائهن في تولي عقد النكاح وشهادة أبناء دينهن على عقد النكاح

^(١) شيء من المعنى في حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٦٨ وما بعدها.

كما جرت العادة بحضور عدد من الأهل والأقارب^(١)، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلًّا لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢)، وهذه الآية الكريمة التي تبيح الزواج من أهل الكتاب لم يسلم

المستدل بها من المناقشة. والسبب هو ورود نصوص أخرى تحرم نكاح غير المسلمات من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾^(٤). وخلاصة القول في جواز نكاح الكتابيات يبرز في أقوال ثلاثة^(٥): الأول - لا يجوز نكاح المشركة كتابية أو

^(١) ينظر حول الزواج من الكتابيات - الكشف ج ١ ص ٤٧٢. وتفسير الطبري ج ٢ ص ٢٢١-٢٢٤. والنيسابوري بهامشه ص ٣٣٧-٣٤٢. والطبري أيضا مج ٤ ج ٥ ص ١٢-١٣. والنيسابوري نفس المجلد ج ٦ ص ٦٢. والطبرسي مج ١ ج ٢ ص ٢٠٨-٢١٠، ومج ٢ ج ٦ ص ٣٢-٣٣. وأحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٥٦-١٥٨، وج ٢ ص ٥٥٦-٥٥٧. وشرح المائتين لمحمد بن الحسين بن القاسم ص ٧٠-٧١، وص ٢٢١-٢٢٣. وفتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٢٢٤-٢٢٥ وج ٢ ص ١٤-١٦. والدر المنثور ج ١ ص ٤٥٨-٤٥٩، وج ٢ ص ٤٦١-٤٦٢. وفتح الباري ج ٩ ص ٣٤٣. والبدائع ج ٢ ص ٢٧٠-٢٧١. ومغني ابن قدامة ج ٧ ص ٥٠٠-٥٠١. وشرح التجريد مج ٢ ج ٣ ص ١٢-١٦. ومهذب الشيرازي ج ٢ ص ٤٤-٤٥. والمحلى ج ٩ ص ١٢-١٨ رقم المسألة ١٨٢١. والروض النضير ج ٤ ص ٢٧٠-٢٧٤.

^(٢) ٥: المائدة.

^(٣) ٢٢١: البقرة.

^(٤) ١٠: الممتحنة.

^(٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٠٦. وشرح التجريد مج ٢ ج ٣ ص ١٢-١٦.

غيرها بحجة أن النصارى يقولون: المسيح ابن الله، وَيُعِدُّونَهُ إِلَهًا. واليهود يقولون عزيز ابن الله، وليس الشرك إلا هذا^(١).

وتأولوا قوله تعالى في آية المائدة: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾^(٢) بأنهن الحرائر اللاتي أسلمن؛ لأنهم كانوا يتخرجون من العقد على من أسلمت منهم^(٣). ومن القائلين بهذا القاسم بن إبراهيم الرسي والهادي والناصر ومحمد بن عبد الله «النفس الزكية» وعامة القاسمية وابن عمر والإمامية، وروي عن عمر أنه نهى عن الزواج بالكتابات وأمر من تزوج أن يطلق. وقد اعتمد أصحاب هذا القول النصين الأخيرين، وهما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾^(٤)، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾^(٥).

وقد وُجِّهَ اعتراض لهذا الرأي مفاده أن هذين النصين الكريمين قد خُصَّصَا بآية المائدة^(٦) وهي قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، فيجب العمل بالمُخَصَّصِ فيما تناوله ويبقى العام فيما عداه، والنص الذي بين أيدينا جاء مُخَصَّصًا للكتابات من بين سائر المشركات تمييزاً لمن لهم كتاب أو تعلقوا بذيل نبي سابق على أصحاب الأوثان.

وهناك اعتراض آخر، وهو أن القرآن الكريم قد فرق بين أهل الكتاب والمشركين فقال

(١) ينظر شرح المائتين لمحمد بن الحسين بن القاسم ص ٢٢٢. وتفسير النيسابوري بهامش الطبري ج ٢ ص ٣٣٧.

وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ١٥. والدر المنثور ج ١ ص ٤٥٩.

(٢) ٥: المائدة.

(٣) الطبرسي مع ج ٢ ص ٣٣. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٤) ٢٢١: البقرة.

(٥) ١٠: الممتحنة.

(٦) ٥: المائدة.

سبحانه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ
الْبَيِّنَةُ﴾^(١)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾^(٢). وقال
سبحانه وتعالى: ﴿مَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٣)،
والعطف يقتضي المغايرة^(٤).

وأجيب بأن كفر الوثني أغلظ، وهذا قدرٌ يبرر المغايرة، بمعنى أن عابد الوثن أخس من
الذي له كتاب؛ فكأن ذاك غير هذا، وهم في النهاية كافرون، فالتغاير والتفاوت في درجات
الكفر، ولا وجه للتفريق بين الفئتين. وفي تقديري أن نصوص القرآن واضحة في تحريم
المشركات وتحليل الكتابيات، ويرجح أن المائدة من آخر ما نزل ولم ينسخ منها شيء، وهذا
مروي عن ابن عباس والأوزاعي. ويشكل على من قال: إن المراد بالمحصنات من أهل الكتاب
مَنْ آمَنَ مِنْهُنَّ - بأنهن قد دخلن تحت قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فيبقى
قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ - ضائعاً^(٥). وأجيب
بأن العرب الذين لم يكن إسلامهم عن اليهود والنصر كانوا يأنفون عن اللواتي أسلمن عن
ذلك وَيَعَافُوهُنَّ، فأنزل الله هذه الآية لإزالة ما في نفوسهم^(٦)، وهي اجابة هشة. والله أعلم.
القول الثاني - إن المراد هو تحريم نكاح من لا كتاب لهن من المجوس والعرب^(٧)، وممن
قال بهذا قتادة وسعيد بن جبير، واستدلوا بما روي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ في شأن

(١) ١: البينة.

(٢) ٦: البينة.

(٣) ١٠٥: البقرة.

(٤) ينظر شرح المائتين ص ٢٢٢-٢٢٣. وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٣٣٣.

(٥) شرح المائتين ص ٢٢٣.

(٦) شرح التجريد مج ٢ ج ٣ ص ١٤.

(٧) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٥٦.

المجوس «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ»^(١).

القول الثالث - لأكثر الفقهاء والمفسرين ورواية عن زيد بن علي والصادق والباقر واختاره الامام يحيى بن حمزة، وقال: إنه إجماع الصدر الأول، وهو جواز نكاح الكتابيات، وقال به عكرمة والحسن البصري ومجاهد والربيع^(٢).

واستدلوا بأن عثمان نكح نائلة بنت الفرافصة وهي نصرانية، وخطبها بعد موته معاوية ولم تتزوجه، ونكح طلحة نصرانية^(٣)، ونكح حذيفة يهودية؛ فكتب إليه عمر خُلِّ سبيلها؛ فكتب إليه أترعَم أنها حرام فأخلي سبيلها؟ فقال: لا أزعَم أنها حرام، ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن^(٤).

وروي عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ أنه قال: «نَتَزَوَّجُ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا يَتَزَوَّجُونَ نِسَاءَنَا»^(٥)، وروي عن عمر قوله: المسلم يتزوج النصرانية ولا يتزوج النصراني المسلمة^(٦).

(١) كنز العمال ج ٤ ص ٥٠٢ رقم ١١٤٩٠ بلفظ «سُنُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ». وفي السنن الكبرى للبيهقي عن وكيع عن سفيان بن قيس عن الحسن بن محمد بن علي عليهم السلام، قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى هَجَرَ يعرض عليهم الإسلام؛ فمن أسلم قُبِلَ ومن أبى ضربت عليه الجزية غير أن لا تؤكل لهم ذبيحة، ولا تنكح لهم امرأة، ج ٩ ص ١٩٢. وأعلوه بالارسال، وبقيس أحد رواته فإنه ساء حفظه. ينظر شرح المائتين ص ٢٢١. لكن البيهقي عقب بقوله: «إجماع أكثر المسلمين يؤكد» ص ١٩٢. ورواه الطبراني في الكبير عن مسلم بن العلاء الحضرمي قال: كتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للعلاء لما وجهه إلى البحرين «أَنْ سُنُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ج ١٩ ص ٤٣٧. والبيهقي في سننه الكبرى ج ٩ ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) شرح المائتين ص ٢٢١-٢٢٢. والطبري مع ج ٦ ص ٦٦-٦٧. والنيسابوري بهامشه ج ٢ ص ٣٣٩-٣٤٠. والدر المنثور ج ١ ص ٤٥٨. وشرح التجريد مع ج ٣ ص ١٢-١٦. والروض النضير ج ٤ ص ٢٧١.

(٣) شرح المائتين ص ٢٢٢. وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ١٦. والنيسابوري بهامشه ج ٢ ص ٣٤٠.

(٤) المراجع السابقة. والدر المنثور ج ١ ص ٤٥٩. والروض النضير ج ٤ ص ٢٧١.

(٥) فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ١٦. والروض النضير ج ٤ ص ٢٧٠. وعزاه في الروض لعبد الرزاق من كلام جابر بن عبد الله. وفي الدر المنثور عن جابر مرفوعاً ج ٢ ص ٤٦١-٤٦٢.

والآية التي دلت على تحريم الكافرات قد تخصصت بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(١)، إلا أن العلماء كرهوا نكاح الحربية لثلا يولد فيهم فيكون كافراً، وتجري أحكام الكفار عليه^(٢). هذا مجمل ما قالوا.

وقد ذكر الطبري بعضاً من اختلافهم في تفسير المحصنات^(٣)، فقال بعضهم: المحصنات هن الحرائر من المومنات، أو الكتابيات؛ فيجوز نكاح الحرة خاصة، مؤمنة أو غيرها، فاجرة أو عفيفة، وقال البعض: هنّ العفائف وعلى هذا فيحرم نكاح البغايا من المؤمنات وغيرهن. وأجازوا نكاح الإماء من المؤمنات وغيرهن. وقال جماعة: يجوز نكاح الحرائر يهوديات أو نصرانيات أو حريبات، ورجح ابن جرير تفسير المحصنات بالحرائر مؤمنات أو كتابيات.

تقدير:

الواقع الذي نعيشه مؤسفٌ، والمناسب له القول بعدم جواز نكاح غير المسلمات؛ لأن الغلبة اليوم والسطوة لغير المسلمين، والزواج المسلم في الغالب يبقى مبهوراً بحضارة امرأته الكتابية أو نحوها، خاضعاً لتقاليدها، فينشأ الأولاد نشأةً أمهم. أما من جهة الدليل فلا غبار على جواز نكاح الكتابيات.

والخطورة التي تتمثل في ميل الأطفال إلى دين أمهاتهم ليست قاعدةً لازمةً، فقد كان المسلمون أقوياء، وكان العالم كله يرمقهم بإعجاب، وغالبا ما كانت النساء اللاتي

^(١) فتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ١٦. والدر المنثور ج ٢ ص ٤٦٢.

^(٢) ٥: المائدة.

^(٣) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٥٥٧.

^(٤) تفسير الطبري مج ٤ ج ٦ ص ٦٦-٦٩.

يتزوجونهن يتخلقن بأخلاقهم، بل يعتنقن دينهم العظيم. وإنني أتوقع لتلك الأيام الخوالي أن تعود بإذن الله، وستعود للإسلام والمسلمين دولتهم وعزهم؛ فالإسلام دين الفطرة، وفيه يجد العالم ضالته المنشودة، وإذا أذن الله لسحائب الظلام أن تنقشع ويعود المسلمون لرشدكم فما ذلك عليه سبحانه بعزير.

ويترتب على جواز نكاح الكتابيات جواز إشهاد الكتابيين كما هو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف. والدليل قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١)، وهو عام في المسلمات وغيرهن، وكون الشاهدين مسلمين في نكاح المسلمة أمراً مجمعاً عليه؛ إلا أن الإشهاد في نكاح الكتابية لا يشترط فيه الإسلام، ومن ادعى اشتراط ذلك فعليه الدليل، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ»^(٢). وهذا متحقق بشهادة كافرين في نكاح المسلم لكتابية، وهذه شهادة للمسلم وليست عليه، وخالف الجمهور قائلين: لا بد من شهادة اثنين من عدول المسلمين لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَكِيلٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»^(٣)، وهذا نكاح مسلم؛ فهو مثل زواجه بمسلمة، والإشهاد متعلق بالطرفين، فلو شهد كافران لبقى طرف الزوج من غير إشهاد؛ لأن شهادة الكافر غير جائزة عليه^(٤).

ولأن الكلام حول إباحة الزواج بالكتابية ليس مقصوداً لذاته، وإنما لنخلص إلى نتيجة وهي أهلية الكتابي لعقد نكاح وليته، وقبول شهادة الحاضرين من الكتابيين على عقد النكاح، ولا سيما وقد قبل السلف الأول الزواج بغير المسلمات من أهل الكتاب، ولم يُنقل

(١) ٣: النساء.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) مغني ابن قدامة ج ٧ ص ٣٦٤. والبدائع ج ٢ ص ٢٥٥. ورسالة دكتوراه رقم ٢١٠١ بالأزهر في الفقه المقارن لسيد طلبه ص ١٩٠.

التَّزْنَهُ إِلَّا عَنْ عَمْرٍ، وَلَعَلَّهُ مَجْرَدُ احتياطٍ، وَشَذَّ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، أَمَّا مَنْ تَبِعَهُمْ فَقَدْ نَقَلَ إِلَيْنَا أَنَّ
الإمامَ زَيْدَ بْنِ عَلِيٍّ وَأَخَاهُ الْبَاقِرَ وَالصَّادِقَ وَالْحَنَفِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ وَالْحَنَبَلِيَّةَ وَالظَّاهِرِيَّةَ يَرُونَ جَوَازَ
نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ^(١)، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنِ الْجُمْهُورِ سِوَى بَعْضِ الزَّيْدِيَّةِ وَابْنِ عَمْرٍ وَالْإِمَامِيَّةِ^(٢)، وَقَدْ
جَاءَ فِي مَسْنَدِ الإِمَامِ زَيْدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَزَوَّجُ الْمُسْلِمُ الْيَهُودِيَّةَ وَالنَّصْرَانِيَّةَ
وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمَجُوسِيَّةَ وَلَا الْمَشْرُكَةَ، وَكَرِهَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ نِكَاحَ أَهْلِ الْحَرْبِ وَنَصَارَى
الْعَرَبِ^(٣).

أَقُولُ فِي الْخَتَامِ وَمَتَى أَجِيزُ نِكَاحَ الْكِتَابِيَّةِ وَهُوَ الْأَصْلُ جَازٌ لِشَهَادَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ الَّذِي هُوَ
الْفِرْعُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *



(١) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠-٢٧١. وَفَتْحُ الْبَارِي ج ٩ ص ٣٤٣. وَمَغْنِي ابْنِ قَدَامَةَ ج ٧ ص ٥٠٢. وَالْبِدَائِعُ
ج ٢ ص ٢٥٥.

(٢) مَجْمَعُ الْبَيَانِ مَج ١ ج ٢ ص ٢١٠.

(٣) الرُّوضُ النَّضِيرُ ج ٤ ص ٢٧٠.

المبحث الثاني

في

قبول شهادة الكافر من غير دولة الاسلام على المسلم من باب المعاملة بالمثل

تمهيد وتقسيم:

سنلقي الضوء في هذا المبحث على جانبين:

الجانب الأول - مالا تجوز فيه المعاملة بالمثل.

والجانب الثاني - ماتجوز فيه المعاملة بالمثل، أو يمكن لولي الأمر أن يعمل وفق

السياسة الشرعية. وبناءً عليه فسيكون في مطلبين:

المطلب الأول - في ما لا تجوز فيه المعاملة بالمثل.

المطلب الثاني - في ما يمكن المعاملة فيه بالمثل.

المطلب الأول

في

ما لا يجوز فيه المعاملة بالمثل

لا نجازف بالقول إن قررنا سلفاً بأن الدين الاسلامي في جانب العقيدة أولاً وفي تسامحه وشموله ثانياً، لا يدانى ولا يضاهى ولا يماثل به دين . أما في جانب العقيدة فدعوتنا واضحة وهي قول ربنا سبحانه : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١) . وأما نهجنا فهو يتسع لجميع أمم الأرض تسامحاً وشمولاً، قال سبحانه : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ ^(٢) .

وقول المولى سبحانه : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ ^(٣) .

بعد هذا لا نستطيع المساومة أو المصانعة إزاء قول النصارى : إن الله ثالث ثلاثة . وقول اليهود : إن العزيز ابن الله . تعالى الله عن إفكهم . حسبنا قول ربنا : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ^(٤) . نعم إنه الإسلام الذي كان يلهج به إبراهيم وإسماعيل عند عمارة البيت ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ * ربنا وأبعث فيهم

(١) ١٩ : محمد .

(٢) ٦٤ : آل عمران .

(٣) ٢٨٥ : البقرة .

(٤) ٨٥ : آل عمران .

رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١﴾

وإننا لنعجب من قوم بلغوا في العلوم الكونية شأواً بعيداً ولا يزالون على هذا الاعتقاد المتهاافت، بالرغم من شهادة كل شيء على الوحداية، وإطلاعهم بوسائل العلم على جزء مذهل من الكون الفسيح الذي ينشد بلسان الحال :

فَوَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ * أَمْ كَيْفَ يَجْعَدُهُ الْجَاهِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ * تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْوَاحِدُ

ثم نبه سبحانه وتعالى إلى الدعوات الضيقة في قول اليهود والنصارى حاكياً عنهم: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٢).

وقد أجاب رب العالمين وهو حسبنا: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (٣).

(١) ١٢٨-١٣٣: البقرة.

(٢) ١٣٥: البقرة.

(٣) ١٣٦-١٣٧: البقرة.

وبعد هذه الحجج التي كفلق الصبح ووجه الشمس، فقد أقر الإسلام اليهود والنصارى والمجوس على ما هم عليه. فلو افترضنا أنهم نقلوا عنا رواية أو حديثاً معتمدين على الشقات من علمائنا المسلمين - فلا يجوز أن نعاملهم بالمثل وننقل الرواية عنهم؛ لوضوح انحرافهم وتعصبهم الشديد ضد المسلمين، حتى إنهم ليمالئون الوثنيين على الإسلام وأهله إلا النادر القليل.

وما لا نعاملهم فيه بالمثل مسألة الزواج، فتحل لنا نساؤهم على رأي جمهور المسلمين ولا تحل لهم نساؤنا إجماعاً^(١). وقد سبق الكلام حول تحريم الكافرات باستثناء المحصنات من أهل الكتاب، فيبقى الكافر مطلقاً داخل تحت المنع والتحريم، فلا يجوز أبداً أن يتزوج مسلمة، وما كان من تزويج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لعقبة بن أبي لهب وأبي العاصي بن الربيع وهما كافران فذاك قبل التحريم^(٢).

والسبب في عدم تزويج المسلمة بكافر يعود إلى الدين وحده، فشتان بين دين الإسلام الذي يُكَنُّ احتراماً بالغاً لكل الأنبياء سلام الله عليهم - وبين الأديان الأخرى التي لا يعترف أهلها بنبيها محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، ومن أجل ذلك فلو جاز تزويج الكافر بمسلمة لتعرضت للإهانة في عقيدتها، ولجُرِّحت مشاعرها جراحاً لا تشفى ولا تندمل عندما تحس بتكذيب نبيها ودينها، وهذا كاف في الوحشة والنفور وهدم الأسرة. بعكس النصرانية أو اليهودية تحت مسلم، فهو يحب موسى وعيسى عليهما السلام، ويحترم دينها، فلا تتعرض لأي ضغط نفسي، ولا مشاعرها لأي إيذاء.

وهناك سبب آخر يعود إلى الدين أيضاً، وهو الخوف على المسلمة أن ترتد عن دينها

(١) ينظر المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٥٠٢. والبدائع ج ٢ ص ٢٧١-٢٧٢. والمحلى ج ٩ ص ١٩-٢٠ مسألة ١٨٢٢.

والسيد طلبه رسالة دكتوراه رقم ٢١٠١ ص ١٣٢ الأزهري.

(٢) المحلى ج ٩ ص ٢٠ مسألة ١٨٢٢.

أو على الأقل لاتستطيع أداء التزاماتها الدينية بحرية، ذلك لأنها تقع تحت إغراء زوجها وسلطانها، ولايجوز أن يتسلط كافر على مسلم في أقدم المقدسات وهو الدين ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾^(١) وبهذا يتضح أن المنع من

زواج المسلمة بغير المسلم وعدم الماثلة لم يأت من جهة التعالي والتعصب، وإنما من جهة المصلحة البحتة واحترام المشاعر، والحفاظ على علاقات الود وحسن التعايش^(٢). ثم إن المرتد تبين منه امرأته، فالنكاح معرض للزوال^(٣). والله أعلم.

* * *

المطلب الثاني

في

ما تجوز فيه المعاملة بالمثل

المتدينون بغير الإسلام إما أن يكونوا رعايا دولة إسلامية، وهؤلاء يجري عليهم قانون البلد الإسلامي، وقد عرف عن الإسلام أنه يوفر لهم كل الضمانات ليمارسوا شعائهم، وقد سبق البحث فيه. وإما أن يكونوا أجانب، وهم محل بحثنا.

نقول في بدء الكلام: إن دين الإسلام يمتلك مخزوناً لا ينضب من التحضر والتسامح والقدرة على جمع بني البشر حول مائدة تعاون وبناء مجتمع يقوم على الوفاء والنبيل والاحترام. وإذا تأملنا الواقع الذي نعيشه والعالم الذي أصبح كالمدينة الواحدة لسهولة

(١) ١٤١: النساء .

(٢) ينظر البدائع ج ٢ ص ٢٧١-٢٧٢ ففيه شيء من معنى ما ذكر.

(٣) شرح المائتين ص ٢٠٤. ونيل الأوطار مج ٤ ص ٧-١٩٠-١٩٥.

المواصلات، ثم ما يترتب على ذلك من تشابك المصالح وحاجات الناس - لافرق بين مسلم وغيره - إلى السرعة واليسر في قضاء شئونهم، الأمر الذي يجعل من اشتراط العدل المسلم في الشهادة أينما حللت في أرض الله الواسعة، عامل حرج ومشقة، وربما كان هذا الاشتراط في اليمن أو الحجاز ونحوهما حيث الحضور الإسلامي - مقبولا، لكنه غير مقبول في البلاد التي تجمع خليطا من المسلمين وغيرهم، أو التي يكون المسلمون فيها أقلية، أو لا وجود لهم. والحقيقة أن قبول شهادة غير المسلمين على المسلمين عند الحاجة هو الذي يلائم روح الشريعة، والتي ما كانت أبدا حجر عثرة في قضاء المصالح المشتركة التي كثرت في عصرنا واشتد فيه امتزاج المسلمين وغيرهم.

ولو عاش الفقهاء القدامى في عصر كهذا لما منعوا من شهادة الكافر على المسلم؛ لأن المتأمل للظروف السياسية والاجتماعية، والقواعد التي أسهمت في توجيه الفقهاء الأوائل إلى رفض شهادة غيرهم - يجد أن الرعيل الأول من الأمة الإسلامية كانوا متمسكين بعروة الحق، قائلين بالقسط غير محابين، جاعلين للدين الذي عليه الشخص أثرا حتى في الشهادة، فلم يقبلوا شهادة غيرهم عليهم، وساعد على ذلك أن البلاد التي فتحوها وأقاموا بها شريعة الإسلام - ضعيفة الوازع الديني متفشيا فيهم فساد الخلق، فلم يأمّنوهم على الشهادة عليهم. ثم ماجرى عليه الفاتحون المسلمون من المبالغة في التوسعة على أهل الذمة في الأمور الدينية والمدنية التي تخصهم؛ فقد كانوا يسمحون لهم بالتحاكم إلى رؤسائهم في أمورهم الشخصية وغيرها، فكان من غير المعقول أن يُشهدوهم على قضاياهم الخاصة، وكان التفاوت الذي بينهم في الأحوال الدينية والأدبية مانعا لهم من قبول شهادتهم على المسلمين لا اعتقادهم عدَمَ الثقة بتدينهم وعدالتهم.

وهذه الأسباب التي دفعت بالمسلمين إلى رفض شهادة غيرهم قد زال أكثرها، وعاش المسلمون مع غيرهم في هدوء، واتصلت الطوائف الدينية بغيرها، وأمكن الاطلاع عبر الزمن

على أخلاقهم وصدقهم؛ مما يجعلنا نطمئن إلى شهادتهم عند الضرورة على أقل الأحوال، وفوق ذلك لا تقبل شهادة أحدٍ من غير بحثٍ عن سلوكه ووضعه في المجتمع.

الدليل على قبول الكافر على المسلم من القرآن والسنة والمصلحة والسياسة الشرعية.

أولاً - القرآن :

نجد سنداً من القرآن من وجوه أربعة :

١- آيات الوصية في السفر . ٢- السماح بالمعاملة بالمثل والإحسان إليهم . ٣- إقرار القرآن لمبدأ اليسر ورفع الحرج . ٤- الضرورة .

الوجه الأول - سمح القرآن الكريم بإشهاد الكفار في الوصية على شهادة المسلم في السفر عند الموت، وقد تقدم ذكر ذلك .

الوجه الثاني - قد أوصانا القرآن الكريم بحسن المعاملة بالمثل قال تعالى : ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ ^(١) . والآية توصي بالبر والصلة ناهيك عن العدل فهو واجبٌ فيمن قاتل وفيمن لم يقاتل ^(٢) . وقال سبحانه : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٣) .

الوجه الثالث - قرر القرآن الكريم حقيقة لا تقبل الجدل وهي مبدأ اليسر ورفع الحرج، قال سبحانه وتعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى :

(١) : الممتحنة .

(٢) ينظر أحكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ١٧٨٥ . والقرطبي مع ج ٩ ص ١٨٠ .

(٣) : النساء . ٩٤

(٤) : البقرة . ١٨٥

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١).

الوجه الرابع - قرر القرآن الكريم حكم الضرورة وسيأتي.

ثانيا - السنة :

١- جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَوْرَ وصوله المدينة ما يؤكد المبدأ الراقي والمنهج العالمي باعتبار أن الاسلام خاتم الأديان، والنبي مرسل لكل الأمم والذي فعله النبي هو مبادرته إلى عقد مؤتمر يضم المسلمين والمشركون واليهود؛ ليكونوا أمة واحدة، ومن فقرات العهد الذي كُتِبَ « وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم... وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم، فإنه لا يوتغ (يهلك) إلا نفسه وأهل بيته... وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم... وإن يهود الأوس، مَوَالِيَهُمْ وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة... وإن الله جارٌ لمن برَّ واتقى، ومحمد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ »^(٢).

وقد قيل: إن هذا الكتاب كُتِبَ قبل فرض الجزية، وكان الإسلام آنذاك ضعيفا، فكان هدف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نشر الدعوة، وتوسيع رقعة الإسلام، ولتحقيق ذلك لا بد من الهدوء والديبلوماسية، وليس النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بحاجة إلى إثارة اليهود الأقوياء ضده، وكذا المشركون بالمدينة والمنافقين وهو ما يزال ينفذ غبار الصحراء التي طواها مطاردا غريبا قليل الأعوان. أما بعد أن اشتد للإسلام عودُهُ، وارتفع عمودُهُ فلا داعي

^(١) ٧٨ : الحج.

^(٢) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٥٠١-٥٠٤. وسيرة ابن كثير ج ٢ ص ٣١٩ ومابعدهما. والبداية والنهاية مج ٢ ج ٣ ص ٢٧٢

ومابعدهما.

لوضع اليهود والمشركين ونحوهم موضع الند للمسلمين.

والجواب أن الظروف المذكورة التي مربها المسلمون بقيادة نبيهم العظيم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في مجتمع المدينة - أسهل بكثير من الظروف التي مروا بها في مكة، والتي كان آخرها حشد أربعين شابا لقتله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فما لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ولا استكان، بل حمل التاريخ عنه ثبات أولي العزم من الرسل، وكتب على غرته قول مَنْ هَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ: «يَا عَمَّ وَاللَّهِ لَوْ وَضَعُوا الشَّمْسَ فِي يَمِينِي وَالْقَمَرَ فِي يَسَارِي عَلَى أَنْ أَتْرُكَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللَّهُ أَوْ أَهْلِكَ فِيهِ مَا تَرَكْتُهُ»^(١).

وفي رواية أنه قال للمشركين: «أَتَرُونَ هَذِهِ الشَّمْسَ؟» قالوا: نعم، قال: «فَمَا أَنَا بِأَقْدَرَ عَلَى أَنْ أَدْعَ ذَلِكَ مِنْكُمْ عَلَى أَنْ تَشْتَعِلُوا مِنْهَا شُعْلَةً»^(٢)، وبهذا نستدل على أن مهادنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ للكفار بالمدينة ليست لضعف موقفه، ولكن لأن منهج الإسلام مدنيّ واعٍ متحضر ينشر السلام، ويكفل العيش الكريم، ويحمي الحقوق والحريات، ويبني المجتمع المتعاون المترابط الذي لابغي فيه ولاعدوان، وإذا لم يضق الإسلام ذرعا بإبقاء اليهود والنصارى على ديانتهم يمارسونها بحرية - فلن يضيق بقبول شهادتهم ولو على المسلمين متى سَبَرَ صدقهم. والله أعلم.

٢- قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لمعاذ وأبي موسى رسوليهِ إلى اليمن: «يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرًا وَبَشْرًا وَلَا تُنْفِرًا وَتَطَاوَعًا»^(٣)، فاليسر والسماحة ديدنه ومنهاجه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،

^(١) ينظر سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٢٦. وسيرة ابن كثير ج ١ ص ٤٧٤. وتاريخ الإسلام للذهبي «السيرة النبوية» ص ١٤٩. والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ٤٣.

^(٢) التاريخ الكبير للبخاري ج ٧ ص ٥١ في ترجمة عقيل بن أبي طالب رقم ٢٣٠. وتاريخ الإسلام للذهبي «السيرة النبوية» ص ١٤٩.

^(٣) ينظر المسند ج ٧ ص ١٧٤ رقم ١٩٧٦٣، من حديث أبي موسى. زاد البخاري ج ٣ ص ١١٠٤ رقم ٢٨٧٣: «وَلَا تَخْتَلِفًا». وكذا مسلم ج ٤ ص ١٠ رقم ١٧٣٣، كلاهما في كتاب الجهاد. والسيرة النبوية لابن كثير =

قال أبو موسى : كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ : « بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا »^(١).

٣- وقد أثير عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ قَوْلُهُ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ »^(٢)، وأي سماحة نزعناها إن وقفنا حجر عشرة في طريق معاملات الناس التي تتطلب - ولو في بعض الأحيان - قبول شهود كفار على مسلمين.

ثالثا - المصلحة :

يمكن الاستناد إلى تقدير المصلحة في قبولهم، فإن كان في قبولهم مصلحة للمسلمين وتسهيل لمعاملاتهم، أو كان فيه مراعاة للجمالية المسلمة في البلاد التي لا تدين بالإسلام، حيث نطالِبُ بالمعاملة بالمثل أو نحو ذلك، فلا مانع من قبولهم؛ لأن المصلحة تقضي بذلك وأينما وجدت فثم شرع الله.

رابعا - السياسة الشرعية :

لنا أن نستند في قبولهم إلى باب السياسة الشرعية وهو باب يُعطي أولي الأمر تقدير الأصلح فيما يتعلق برعاية مصالح المسلمين وتسيير شئونهم وتحديد علاقتهم بغيرهم وفقاً للقانون الدولي والعلاقات الإنسانية العالمية، ولو ضربنا مثلاً لتعامل المسلمين مع غيرهم بروح المعاملة بالمثل - لوجدنا أن أي دولة إسلامية لو حُكِمَ على أحد رعاياها من محكمة ألمانية

= ج ٤ ص ١٩١. وفي رواية أنس بلفظ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفَرُوا». والمسند ج ٤ ص ٢٦٣ رقم ١٢٣٣٥، مسند أنس. ومسلم نفس الصفحة رقم ١٧٣٤، عن أنس. والجامع الصغير ج ٢ ص ٦٥٦ رقم ١٠٠١٠ وقال: صحيح.

^(١) مسلم ج ٤ ص ٩-١٠ رقم ١٧٣٢.

^(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ٤٢٧ رقم ٣١٥٠ وضعفه. وتاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٠٩. وكنز العمال ج ١ ص ١٧٨ رقم ٩٠٠ وج ١١ ص ٤٤٥ رقم ٣٢٠٩٥.

مثلاً بحكم له أو عليه - لما وسع دولة الإسلام إلا الرضوخ للحكم وقبوله ولو كان مبنياً على شهادة ألمان غير مسلمين. ولو نازعت الدولة المسلمة في صحة هذا الحكم بحجة أن الإسلام يمنع من قبول شهادة الكفار لتعرضت للسخرية؛ لأن القانون الألماني لا يفرق بين مسلم وغيره^(١)، والعبرة في هذا بصدق الشاهد فقط، دون نظر إلى دينه أو انتمائه.

ومادام القرآن الكريم والسنة النبوية والمصلحة والسياسة الشرعية يفتح للمسلمين الباب بل يحثهم على إقامة علاقات إنسانية لا تصادم عقيدتهم، فلا حرج عليهم - وقد أصبحوا مع العالم أجمع تحت مظلة هيئة دولية - أن يتعاونوا مع غيرهم على الأقل من باب المعاملة بالمثل فيما لا يمس جوهر عقيدتهم. والله أعلم.

* * *



^(١) ينظر القانون الأساسي للجمهورية الاتحادية الألمانية دستور الدولة - النشرة الرسمية لوزارة الخارجية الألمانية لعام

١٩٩١م، ص ٤ الفقرة ٣.

المبحث الثالث

في

قبول شهادة الكافر للضرورة

تمهيد :

الضرورة مخرجٌ رحمةٍ للإنسان المسلم يفرع إليها كلما أعوزته الحيلة ولم يجد نصاً يستند إليه، ولذا قال أحمد : أقبل شهادة أهل الذمة إذا كانوا في سفر ليس فيه غيرهم وهذه ضرورة، والتعليل بها يقتضي قبول شهادتهم في كل ضرورة حضراً وسفراً وصية وغيرها؛ لأن الضرورة جاءت منحةً من الله لعباده، وكما تقبل شهادة النساء في الحدود إذا اجتمعن في العرس والحمام، ونص عليه أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه . وعن أحمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة غير المنصوص عليه - روايتان . لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له، فيمكن أن يقال : لا تحليف؛ لأنهم إنما يُحْلَفُونَ حيث تكون شهادتهم بدلاً في التحميل بخلاف ما إذا كانوا أصولاً قد علموا من غير تحميل، ولو قيل تقبل شهادتهم مع أيمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون لكان وجهاً، وتكون شهادتهم بدلاً مطلقاً . ومتى قبلنا شهادة الكفار في الوصية والسفر فلا يعتبر كونهم من أهل الكتاب كما هو ظاهر القرآن، ولا مانع من شهادة بعضهم على بعض، ولو قيل بتحليفهم عند شهادة بعضهم على بعض كما يُحْلَفُونَ في شهادتهم على المسلمين - لكان وجهاً . وشهادة الوصي على الميت مقبولة .

قال في المغني : لا نعلم فيه خلافاً . قال أبو العباس ابن تيمية : إلا أن يقال : قد يستفيد بهذه نوع ولاية في تسليم المال^(١) .

(١) ينظر المغني ج ١٢ ص ٥١-٥٥ . بغير اللفظ المذكور، وجاء في الفتاوى لابن تيمية ج ٤ ص ٦٤٢-٦٤٣ .

تعريف الضرورة:

عرّفها أستاذنا يوسف قاسم بأنها : « خَوْفُ الْهَلَاكِ عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ »^(١).

شرح التعريف:

يستفاد من التعريف أن المرء عندما يرى الخطر محدقا بنفسه أو ماله يلزمه الحفاظ عليهما، أو أحدهما حتى وإن ارتكب المحظورات، كأكل الميتة للحفاظ على النفس، أو إشهاد غير مسلم في الحفاظ على المال، وكذا الشاهد ويمين المدعي، بل قالوا: إن الحاجة تُنزلُ منزلة الضرورة سواء كانت الحاجة عامة أو خاصة... والحاجة إذا عمت كانت كالضرورة^(٢). هذا على تقدير أن إشهاد الكافر من المحظورات.

أدلة الضرورة من القرآن الكريم - قال تعالى:

١- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٣).

٢- وفي آية أخرى يقول المولى: ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤).

٣- وقال سبحانه: ﴿ وَمَالَكُمْ إِلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ

(١) ينظر نظرية الضرورة له - مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٨٠.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر في الفروع للإمام السيوطي، وبهامشه كتاب المواهب السنية للعلامة المحقق عبد الله بن سليمان الجرهزي الشافعي، شرح الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية، للعلامة المحقق أبي بكر الأهدل اليمني الشافعي - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة مصطفى محمد - مصر ص ٧٩ القاعدة الخامسة.

(٣) ١٧٣: البقرة.

(٤) ٣: المائدة.

أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴿١﴾.

٤- وقال سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

٥- وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٣).

هذه النصوص وردت في شأن المضطر إلى أكل المحرمات، وهي تقرر وتؤكد أن الله رحيمٌ بعباده رحمةً شاملة، فإنَّ حَرَّمَ على عباده شيئاً فلحكمة عَلِمَهَا ومصلحة يريد بها خلقه، ومتى تعارض هذا التحريم مع خطر يهدد وجود الإنسان زالت الحرمة؛ لأن التحريم والتحليل من أجل الإنسان ولحمانيته. فالخطوط العريضة التي رسمتها الآيات أن الضرورات تبيح المحظورات.

ولأن الضرورة ليست مقصورةً على جانب المطعومات والمشروبات المحرمة وإباحتها للضرورة حفاظاً على النفس، وكإباحة النظر إلى العورة للطبيب؛ بسبب أن حرمة العورة أقل شأنًا من حرمة الروح - قلنا: إن الضرورة توجد في غير النفس، فالمال أيضاً يجب الحفاظ عليه، ومن أجل ذلك شُرِعتِ الشهادةُ برجلين عدلين فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، أو أربع نسوة، أو شاهد ويمين المدعي، واليمينُ في واقع الأمر إنما هي تقوية، والحكم لا يستند عليها بل على شهادة الشاهد، وقد روي أن علياً عليه السلام أجاز شهادة القابلة في الاستهلال.

(١) ١١٩: الأنعام.

(٢) ١٤٥: الأنعام.

(٣) ١١٥: النحل.

قال الشافعي: لو ثبت عن علي لصرنا إليه، وقال اسحاق بن راهويه: لو صحت شهادتهما لقلنا به، ثم إن القرآن الكريم لم يحصر الشهادة على ما جاء في صفحاته الكريمة، فقد صبح في الشريعة الحكم باليمين المردودة أو بالنكول^(١).

وقد تقدم لنا من الآيات الدالة على اليسر ورفع المشقة والخرج ما يصلح دليلاً للضرورة مثل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٢). وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣). وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾^(٤).

ومن السنة:

١- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ»^(٥).

٢- وفي حديث عائشة قالت: «ما خيّر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله صلى

(١) ينظر في معنى هذا الطرق الحكمية ص ١٢٩، فقد أشبع الموضوع بما لا مزيد عليه.

(٢) ١٨٥: البقرة.

(٣) ٧٨: الحج.

(٤) ٦: المائدة.

(٥) الموافقات للشاطبي مج ١ ص ٣١١. وابن حبان ج ١ ص ٢٨٤. ومجمع الزوائد ج ٣ ص ١٦٢. ومختصر البزار ج ١ ص ٤٢٠. وكنز العمال ج ٣ ص ٣٤ رقم ٥٣٣٤ ورقم ٥٣٣٥. ومسنند أحمد ج ٢ ص ٤٣٨ وص ٤٣٩ رقم ٥٨٧٠ و ٥٨٧١ عن ابن عمر، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يُكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ». ومختصر مسند أحمد ص ٣٨٧ رقم ٦٤٤ اختصره وخرج أحاديثه خالد عبد الرحمن العكّ ومحمد ادريس اسلام - الطبعة الأولى - دار الحكمة - دمشق - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م. وتاريخ بغداد ج ١٠ ص ٣٤٧. والطبراني ج ١١ ص ٣٢٣ رقم ١١٨٨٠.

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ»^(١). وجاء عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ حديثٌ بعيدُ الغورِ عظيمُ النفعِ، وهو يحقُّ من جوامع الكلم، بل إنه من قواعد الفقه الراسخة التي تُقِلُّ تفرّيعات لا حصر لها، إنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٢). وفي رواية أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ^(٣). وجاء في رواية ثالثة: «مَنْ ضَارَّ أَضَرَ اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٤).

معنى الحديث :

الضررُ ضد النفع، والمعنى لا يضر الرجل أخاه فَيُنْقِصَهُ من حقه شيئاً^(٥). وقال ابن

(١) البخاري ج ٣ ص ١٣٠٦ رقم ٣٣٦٧. وصحيح مسلم ج ٤ ص ٤٩١-٤٩٢ رقم (٢٣٢٧) ٢٠- باب مباحده صلى الله عليه وآله وسلم للأثم واختياره من المباح أسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرمانه. ومختصر مسلم ص ٣٣٠ باب الفضائل رقم ١٢٦٤. وأبو داود ج ٥ ص ١٤٢ رقم ٤٧٨٥. ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٥. والموطأ ج ٢ ص ٢٤١ رقم ٣١.

(٢) ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤١ عن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس. في الزوائد: في اسناده جابر الجعفي، منهم. أقول إن تهمته حبه لمولانا أمير المؤمنين علي عليه السلام، وليس لي من تعليق إلا أن أقرأ قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ٨: البروج. والحديث من أركان الشريعة ومتلقى بالقبول بين علماء الأمة. ورواه مالك في الموطأ عن يحيى المازني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وقالوا فيه: مرسل ج ٢ ص ١١٥ رقم ٣٦. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٦٩، وتكرر في مواضع أخرى. والمسند ج ١ ص ٦٧٤ رقم ٢٨٦٧. والحاكم ج ٢ ص ٥٨. والطبراني ج ١١ ص ٣٠٢. ومجمع الزوائد ج ٤ ص ١١٠. وكنز العمال ج ٣ ص ٩١٩ رقم ٩١٦٧، وج ٤ ص ٥٩ رقم ٩٤٩٨، وص ٦١ رقم ٩٥١٨ ورقم ٩٥١٩. وسبل السلام مج ٢ ج ٣ ص ١٢٧. ونظرية الضرورة ص ١١٦-١١٧.

(٣) ابن ماجه السابق رقم ٢٣٤٠. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٦٩. والحاكم ج ٢ ص ٥٨. وكنز العمال ج ٣ ص ٥١٩ رقم ٩١٦٧، وج ٤ ص ٦١ رقم ٩٥١٩.

(٤) ابن ماجه السابق رقم ٢٣٤٢.

(٥) النهاية لابن الاثير ج ٣ ص ٨١-٨٢. وسبل السلام مج ٢ ج ٣ ص ١٢٨ بتصرف.

الاثير: الضَّرَارُ: فِعَالٌ، مِّنَ الضَّرِّ: أي لا يجازيه على إضراره بإدخال الضَّرِّ عَلَيْهِ. والضَّرُّ: فِعْلُ الْوَاحِدِ، والضَّرَارُ: فِعْلُ الْإِثْنَيْنِ، والضَّرُّ: ابتداءُ الفعل، والضَّرَارُ: الجزاءُ عليه. وقيل الضَّرُّ: ما تضرُّ به صاحبك وتنتفع به أنت، والضَّرَارُ: أن تضرَّه من غير أن تنتفع به. وقيل: هما بمعنى [واحد]، وتكرارهما للتأكيد^(١).

محل الضرورة:

المأمل لكتاب الله سبحانه وكلام رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يجدُّ أن الضرورة شاملةٌ لكل شئون العباد، سواء تعلقت بالنفوس أو الأعراس أو الأموال أو الحقوق، وقد يبدو أن الآيات ركزت على حلِّ المطعومات بعد تحريمها للضرورة، وفي هذا تخصيص ضمني، ولكن التحقيق أن استثناء حالات الضرورة يسري على كل المحرمات^(٢).

وقد تأيد هذا القول بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾^(٣)، ولو فرض تحريم إشهاد الفسقة والكفار باعتبار ذلك تكريماً لهم - فإن الضرورة تحلُّ ما حرم حفاظاً على الأموال والحقوق والنفوس من الضياع، ولا يخفى أن للمال خطراً في تسيير شئون الدين والدنيا. قال سبحانه: ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٤).

وهذا النص يفيد أن سوء التصرف في الأموال، إما بالامتناع عن الإنفاق الذي أوجبه الله - وهذا يؤدي إلى ضياع الفقراء، ومن ثمَّ حقدهم واشتعال ثورات الجوع - وإما أن لا نحافظ على المعاملات المالية ونحوها جموداً عند النصوص التي تطالب بوجود مسلمٍ عدلٍ

(١) النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٨٢-٨٣ بلفظه.

(٢) في معنى هذا نظرية الضرورة ص ١٩٤-١٩٥.

(٣) ١١٩: الأنعام.

(٤) ١٩٥: البقرة.

في حين أنه لم يوجد، فنكون بذلك قد وضعنا حجرَ عشرة في طريق سهولة الحركة الاقتصادية، وفي ذاك مخالفة للحنيفية السمحة، ولانعني بسماحة الشريعة أن نُفَصِّلَهَا وفق الأهواء والأمزجة، وإنما لكل مقام مقال، وللضرورة حكمها.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾^(١).

تم يعون الله وتزفيقه فله الحمد والشكر والمنة.

* * *



^(١) ٢٨ : النساء.

الخاتمة

بعد أن هدتنا خاتمة الألفاظ إلى نهاية المطاف - كان لزاما علينا تسجيل أهم ما انطوى عليه البحث في استعراض سريع، ثم ندلي ببعض التوصيات والأمنيات.

أولا - أهم النتائج التي شملتها الدراسة.

في الباب التمهيدي تبين أن تأريخ العدالة ضارب الجذور في أعماق التأريخ غير أننا اكتفينا بعصر النبوة والصحابة والتابعين ليكتسب البحث أهمية وشرعية.

القسم الأول:

لاحظنا في الفصل الثاني من الباب الأول أن تعريف العدالة في الاصطلاح أصعب مما كنت أتصور، فتعريفها من السهل الممتنع الأمر الذي حدا بي إلى نقل تعريفات كثيرة.

ثم سجلنا في المبحث الثاني من نفس الفصل ملاحظتنا على تعريفهم العدالة بالملكة والهيئة الراسخة، وقلنا: إنه لم يأت بها دليل لغوي أو نحوه. ومن جهة أخرى لا يوجد شخص بهذه الصفة إلا النادر، فما العدل إلا من سدد وقارب.

كما لاحظنا على تعريف الحافظ ابن حجر إهماله جزء التعريف، حيث ذكر أن العدل من يجتنب المحرمات، ولم يذكر في التعريف الإتيان بالواجبات. ثم لاحظنا عليه إدخاله البدعة في مفهوم العدالة، وكذا غيره ممن عرّفها. مع قبولهم لأهل البدع، ثم إن البدعة قد دخلت ضمن الذنوب التي ينبغي اجتنابها، فلا داعي لذكرها مرة ثانية.

أما في الفصل الثاني من الباب الثالث الذي خصصناه لأسباب الجرح فقد ظهر أن الأسباب قسمان: متفق عليها وهي المعاصي. ومختلف فيها، وهي نتائج اختلاف المذاهب، الذي سبب تكفيرا وتفسيقا. وتبين أن تحديد كبائر المعاصي مما لا يدرك بسهولة. ثم تبين أن اختلاف العقائد لا يجرح راويا ولا شاهدا - ولا شأن لي بالأجر والإثم - مالم يتبين كذب الراوي أو الشاهد. أما التشيع فحديثه ذو شجون. وقد بينت بحمد الله أن التشيع الزيدي ومن على شاكلته من صميم أخلاق المؤمنين، والتحلي به إيمان، والجرح به غلطة من غلطات

الفضلاء، وهفوة من هفوات الكرام، ولا سيما وقد أوضحت التشيع المحمود، واستبعدت التشيع المخالف له.

أما الفصل الرابع فقد شمل ألفاظ ومراتب الجرح والتعديل، وألحت إلى أنها غاية في الدقة، والنهاية في خدمة السنة، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن كونها اجتهادية، بمعنى أن من قالوا: فيه كذا، فلا يعني الحكم عليه بالحياة أو الموت.

وجاء في الفصل الخامس ومضات نفيسة، ومن أنفسها تعارض الجرح والتعديل ووسائل تجنبه، كما أكدت على وجوب أن لا يقبل جرح ولا تعديل إلا مفسرا، ليكون المرء على بينة من أمره.

القسم الثاني:

جاء في فصول الباب الأول فوائد ونفائس لا غنى لطالب علم عنها؛ لأنها أو بعضها من موانع شهادة العدول، وهذا كاف في شد الانتباه إليها، وهي القرابة والصدقة والعداوة والشركة ونحوها مما يجبر نفعا أو يدفع ضرا أو يقرر فعلا.

لكن الباب الثاني المنعقد لذكر أثر اختلاف الدين على الشهادة - باب مثير ظهر فيه عراك العلماء، وخرجنا بالنتائج التالية:-

شهادة المسلم على غيره مقبولة باتفاق، وهو ما تحدثنا عنه في الفصل الأول. أما الفصل الثاني فرجحنا فيه حجة من يقبل شهادة الكفار فيما بينهم. كما رجحنا في الفصل الثالث قبول شهادة الكافر على المسلم في وصية الموت عند السفر. أما الفصل الرابع فكان الحديث فيه عن الفسق والعادات، وخرجنا من بين أقوال أهل العلم أن الفسق وعدم المروءة قد يجردان المرء من العدالة، لكن لا يعني إلغاء قوله تماما، فالفاسق تقبل شهادته على مثله عند ظن الصدق ولو من باب القرينة. ثم إن لكل زمان مقالا. وألحنا إلى أن المروءات تتغير بحسب الزمان والمكان، فرب جارح عند قوم وفي زمان ليس كذلك في زمن وعند قوم آخرين. وكان لهذه المعالجة فائدة عظيمة؛ لأنها تمس صميم الواقع. ثم جعلنا من قبول

الفاسق سُلماً إلى الكلام عن قبول الكافر في الظروف العادية إن قضت الحاجة والضرورة بذلك، ولم يدخل علينا ضرر، وجعلنا قبولهم مستنداً على عدة حجج منها: حقهم في الشهادة باعتبارهم مواطنين. أو من باب المعاملة بالمثل. أو للضرورة. وقررنا أن عصرنا هذا بحاجة ماسة إلى شيء من المرونة والوقوف مع مصلحة الناس.

وخلاصة الخلاصة:

فالعدالة هي بطاقة الإنسان المسلم يجب عليه المحافظة عليها. كما أن الجرح بسبب اختلاف العقائد أو نتيجة غضب أو حسد أو عداوة أو حقد - لا يؤخذ به، إلا بعد البحث والتحري. كما يجب تفسير التعديل والجرح. أما الجرح بالتشيع فلا ينبغي تصديقه، بل الأحرى أن يمسح من قاموس الجرح تماماً؛ لأنه دخل في أذهان المحدثين لأسباب مأساوية قد نجد لهم بها عذراً، أما الآن وقد زالت فليس إلا العناد نعوذ بالله منه. أما علاقة المسلم بغير المسلم، فلا يناسبها الانغلاق؛ لأن المسلم أمتع من أن يفت في علو رتبته قبول كافر عليه، وإنما المراد من قبولهم تسهيل معاملات الناس.

ثانياً - التوصيات والأمنيات:

مادام المؤمنون إخوة يقوم بذمتهم أدناهم، جسدهم واحد، وهمومهم ومشاعرهم واحدة فلا أجد حرجاً في تقديم توصياتي وأمنياتي قرب سامع أوعى من مبلغ.

١- أرجو أن يأخذ المذهب الزيدي العظيم مكانه في دراسة الفقه المقارن، والبحوث والرسائل الجامعية، فهو بحق مذهب السنة والجماعة.

٢- أوصي بالتوجه إلى كنوز مخطوطات هذا المذهب؛ فهي موجودة في كثير من مكتبات العالم، وبالأخص في اليمن ولا سيما في مكتبات الجامع الكبير بصنعاء، فسيجد الباحث والناشر والمحقق بغيته ومراده.

٣- أتمنى أن لا أسمع كلمة شيوعي وسني.

٤- أوصي بالبحث عن معنى التشيع في كتب اللغة، ومصادر الحديث، وتراجم الرجال، وبطون كتب التاريخ.

٥- أتمنى على الأساتذة أن يوجهوا الباحثين للكتابة في هذا الجانب، لغرض لم

الشمول وإيضاح الحق.

٦- أنصح نفسي وغيري بأن نترفع عن الجمود والتقليد، فلا يشمخ امرؤ بأنفه حتى

لا يسمع قولاً ولا يعبأ برأي، ولا يجمد حتى يكون كاللبغاء، تُردّد ما يقال لها، أو آلة تسجيل تكرر ما يلقي فيها.

٧- أتمنى أن يسهم الأزهر الشريف في البحث عن طريقة سهلة للوصول إلى الحديث

الشريف؛ لأن اختلاف الطبقات وترقيم الأحاديث والاصطلاحات - تلقي بعبء ثقیل مجهد على الباحث، وهي أمنية مشروعة، فالسنة الشريفة جدرة بأن نقدم في سبيلها المُهَج. ولست أدري إن كان الأزهر قد فعل شيئاً أو اتصل بالمجامع المهتمة بالتراث الإسلامي. فهو جدير بأن يعلق عليه الأمل.

٨- أوصي بجمع تراجم الرجال وطبقات علماء المذاهب في موسوعة.

٩- كان للمحاولات الهادفة إلى التفاهم بين المذاهب وقبول بعضها لبعض وزرع المحبة

بين أبناء الدين الواحد - أعظم الأثر في نفوس جماهير المسلمين. وبإمكان العلماء وأساتذة الجامعات أن يسهموا في إحياء هذا الواجب المقدس، وهم إن جعلوه قضيتهم حقق الله لهم شرف توحيد الأمة لا في إلغاء المذاهب فهي ضرورية في إثراء الفكر الإنساني وليس الإسلامي وحده - وإنما المطلوب أن يعترف أبناء المذاهب بأن العصمة لأنبياء الله، وبالتالي يتلمس بعضهم لبعض العذر ويتمنى السداد لكل مسلم، فإن أحسنا حمدنا الله، وإن أسأنا استغفرناه وتبنا إليه. ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(١).

اللهم احفظ نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في أمته ووفقها إلى كل خير آمين.

* * *

(١) ٢٥: الشورى.

فهرس مراجع البحث

تيسر لي بعون الله الرجوع إلى كثير من المؤلفات، ولم أذكر منها إلا ما له صلة مباشرة بالرسالة، وقد استغنيت عن الكثير مما أفادني في بحثي وليس له صلة مباشرة، وسنرتبها كالتالي :

- ١- علوم القرآن .
- ٢- علوم الحديث .
- ٣- أصول الدين .
- ٤- أصول الفقه وقواعده .
- ٥- كتب الفقه الشرعية .
- ٦- المؤلفات الفقهية الجديدة .
- ٧- السير والتأريخ والتراجم .
- ٨- المتنوعات .
- ٩- اللغة والمعاجم والفهارس .

وسنرتب مراجع كل فن حسب تاريخ الوفاة .

أولا - علوم القرآن

١- الطبري (ت ٣١٠هـ): جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وهي نسخة مصورة على الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية - مصر ١٣٢٣هـ.

٢- الجصاص (ت ٣٧٠هـ): أحكام الجصاص لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣- القيسي (ت ٤٣٧هـ): الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه، للإمام أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي - الطبعة الأولى - دار المنارة - جدة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات.

٤- الماوردي (ت ٤٥٠هـ): النكت والعيون تفسير الماوردي لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي البصري - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. راجعه وعلّق عليه: السيد عبدالمقصود بن عبدالرحيم.

٥- النيسابوري (ت ٤٦٨هـ): أسباب النزول للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري - الطبعة الأولى - دار ابن كثير - دمشق - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - تعليق وتخريج: د/ مصطفى ديب البغا - ونسخة أخرى تحقيق: د/ السيد الجميلي - الطبعة الثانية دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٦- الطبرسي (ت ٥٠٢هـ و قيل: ٥٤٨هـ): مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الفضل ابن الحسن الطبرسي، من كبار علماء الإمامية في القرن السادس الهجري - طبعة جديدة بدون تاريخ - دار مكتبة الحياة - بيروت.

٧- الزمخشري (ت ٥٢٨هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، وهو تفسير القرآن الكريم للإمام محمود بن عمر الزمخشري - وبذيله

أربعة كتب: الأول: الانتصاف للإمام أحمد بن المنير الإسكندري، والثاني: الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني، الثالث: حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي على تفسير الكشاف، الرابع: مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف للشيخ محمد عليان المذكور تصحيح: مصطفى حسين أحمد - الطبعة الثانية - مطبعة الإستقامة - القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

٨- ابن العربي (ت ٥٤٣هـ): أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الأشبيلي المالكي - الطبعة الثالثة - ١٩٧٢م - دار الفكر العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٩- الشاطبي (ت ٦٠٠هـ): منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني، لأبي محمد بن فيرا بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي - الطبعة الثالثة - مطبعة البابي الحلبي - مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م

١٠- الرازي (ت ٦٠٦هـ): مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير للإمام أبي عبدالله محمد فخر الدين بن عمر ضياء الدين بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي التيمي البكري - طبعة قديمة بالمطبعة الحسينية - مصر - بدون تاريخ، إلا أن مصححه ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ذكر أن تمام التصحيح، وربما الطبع آخر ربيع الثاني ١٣٢٧هـ.

١١- أبو البقاء (ت ٦١٦هـ): إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ويطلق عليه «اعراب أبي البقاء» للإمام محب الدين أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري - مطبعة التقدم العلمية - مصر ١٣٤٧هـ.

١٢- القرطبي (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- ١٣- البيضاوي (ت ٦٨٥هـ): أنوار التنزيل وأسرار التأويل لناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي المشهور بالبيضاوي، وهو حاشية على المصحف الشريف - المطبعة العثمانية - أيام السلطان محمد رشاد خان ١٣٢٩هـ.
- ١٤- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير - مطبعة طه فوتر أسماراغ - صححها نخبة من العلماء .
- ١٥- البغدادى (ت ٨٠٠هـ): سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، للإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري البغدادى . شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي - الطبعة الثالثة - مطبعة البابي الحلبي - مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، مراجعة شيخ المقارئ المصرية الشيخ علي محمد الضباع .
- ١٦- ابن عثمان (ت ٨٣٢هـ): الثمرات البانعة والأحكام الواضحة - مخطوط في مجلدين كبيرين، وهو شرح لسبعمائة آية من آيات الأحكام، يوجد بمكتبة ورثة الوالد الذاري، للعلامة الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان، وهو من معاصري الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى .
- ١٧- الجزري (ت ٨٣٣هـ): تحبير التيسير في قرآت الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري - الطبعة الأولى - مطبعة النهضة العربية - سوريا ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، تحقيق الشيخين عبدالفتاح القاضي ومحمد قماوي .
- ١٨- النيسابوري (ت ٨٥٠هـ): تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، وهي نسخة مصورة على الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية - مصر ١٣٢٣هـ «بهامش الطبري» .

١٩- الجلالين (المحلي ٨٦٤هـ - السيوطي ٩١١هـ): تفسير الجلالين لجلال الدين محمد ابن أحمد المحلي الشافعي، وجلال الدين السيوطي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - بدون تأريخ.

٢٠- النجري (ت ٨٧٧هـ): آيات الأحكام شرح خمسمائة آية وسنشير إليه «بشرح الخمسمائة». مخطوط عندي بخط العلامة علي بن هلال الدبب فرغ منه صبح الجمعة ١٦ ذي القعدة ١٣٤٤هـ للفقهاء الإمام عبدالله بن محمد بن أبي القاسم بن علي الزيدي العبيسي العكي المعروف بالنُّجَري.

٢١- السيوطي (ت ٩١١هـ): الدر المنثور في التفسير المأثور وهو مختصر تفسير ترجمان القرآن للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٢- = : لباب النقول في أسباب النزول، مطبوع مع المصحف - طبعة دار العربية ودار مروان - بيروت - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٣- = : أسباب النزول للسيوطي هامش على مصحف - طبعة دار الرشيد - دمشق - بيروت.

٢٤- أبو السعود (ت ٩٥١هـ): تفسير أبي السعود المسمّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لقاضي القضاة الإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي - الطبعة الثانية - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٥- ابن الحسين (ت ١٠٦٧هـ): منتهى المرام في شرح آيات الأحكام وهو شرح مائتي آية وسنشير إليه بشرح المائتين للعلامة محمد بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد - الطبعة الثانية - بالمطبعة الأميرية بصنعاء ١٣٥٧هـ.

٢٦- الصفاقسي (ت ١١١٨هـ): غيث النفع هامش على سراج القارئ المبتدي في القرآت السبع لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي، - الطبعة الثالثة - مطبعة البابي الحلبي - مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٧- الجمل (ت ١٢٠٤هـ): الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل - دار إحياء التراث العربي - بيروت - بدون تاريخ.

٢٨- الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لقاضي القضاة: محمد بن علي بن محمد الشوكاني الزيدي اليمني - طبعة عالم الكتب - بدون تاريخ.

٢٩- قطب (ت ١٣٨٧هـ): في ظلال القرآن لسيد قطب - الطبعة الشرعية العاشرة - دار الشروق - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٠- الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ): الميزان في تفسير القرآن للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي - الطبعة الثالثة - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣١- حوى () : الأساس في التفسير لسعيد حوى الطبعة الأولى - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة - حلب - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢- الدرويش () : إعراب القرآن الكريم وبيانه للأستاذ محيي الدين الدرويش - دار ابن كثير - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٩م.

٣٣- صافي () : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، للأستاذ محمود صافي - الطبعة الأولى - دار الرشيد - دمشق - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

ثانياً - علوم الحديث

١- زيد (ت ١٢١هـ): المجموع الحديثي للإمام زيد بن علي عليهما السلام، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ١٩٦٦م.

٢- مالك (ت ١٧٩هـ): كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس وبذيله كتاب إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي - الطبعة الأولى - دار الريان للتراث - القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، فهرسة وتقديم قسم الدراسات بدار الكتاب العربي.

٣- أحمد (ت ٢٤١هـ): المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل - الطبعة الثانية - دار الفكر -

بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تحقيق صدقي العطار. و يليه المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد للحافظ شمس الدين بن الجزري. والقول المسدد، في الذب عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني. وخصائص المسند، للحافظ أبي موسى المديني. وذييل القول المسدد، للمحدث محمد صبيغة الله المدراسي الهندي.

٤- أحمد بن عيسى (ت ٢٤٧هـ): كتاب العلوم الشهير بأماله أحمد بن عيسى بن زيد ابن علي عليهم السلام، أبي عبد الله، جمع الأمالي: محمد بن منصور بن يزيد المرادي أبو جعفر الكوفي ت ٢٩٠هـ - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥- البخاري (ت ٢٥٦هـ): صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي - الطبعة الثالثة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. تحقيق الدكتور: مصطفى محمود ديب البغا - دار ابن كثير. وكذلك يوجد عندي نسخة عثمانية قديمة - دار الطباعة العامة - ١٣١٥هـ - دار الخلافة العلية.

٦- مسلم (ت ٢٦١هـ): الجامع الصحيح للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - دار الفكر - بيروت، طبع على نسخة عثمانية تأريخها عام ١٣٣٤هـ، وربما رجعت لنسخة جديدة - طبعة أولى - مؤسسة عز الدين - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - بيروت، أحاديثها مرقمة تحقيق: د/ موسى شاهين لاشين، ود/ أحمد عمر هاشم، ويظهر الرجوع إليها بذكر رقم الحديث.

٧- ابن ماجة (ت ٢٧٥هـ): سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني - دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي مرقم.

٨- أبو داود (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٨٨هـ - أحاديثها مرقمة، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد.

٩- الترمذي (ت ٢٩٧هـ): : الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م تحقيق: كمال يوسف الحوت.

١٠- النسائي (ت ٣٠٣هـ): : سنن النسائي للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي - الطبعة الثانية - دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م حققه وفهرسه ورقم أحاديثه الأستاذ المحقق / عبد الفتاح أبو غدة.

١١- = : خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ومعه كتاب الحلي في تخريج خصائص علي لأبي اسحاق الحويني الأثري - الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢- الشاشي (ت ٣٣٥هـ): : المسند لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي - الطبعة الأولى - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٠هـ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله.

١٣- ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان للإمام: محمد بن حبان ابن أحمد بن حبان البستي - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دار الكتب العلمية - بيروت - ترتيب: الأمير علاء الدين الفارسي. ضبط: كمال الحوت. وطبعة أخرى تحقيق شعيب الأرناؤوط - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م - مؤسسة الرسالة - بيروت، وهي طبعة نفيسة فاخرة في ١٨ مجلدا، اقتنيتها أخيراً، وغالب رجوعنا إلى النسخة الأولى.

١٤- الطبراني (ت ٣٦٠هـ): : المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - الطبعة الثانية - مطبعة الزهراء الحديثة - الموصل - العراق ١٩٨٤م تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

١٥- الخطابي (ت ٣٨٨هـ): معالم السنن (شرح لسنن أبي داود) لحمد بن محمد الخطابي البستي نسبة إلى زيد الخطاب - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

١٦- الحاكم (ت ٤٠٥هـ): المستدرک على الصحيحین للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - دار الكتاب العربي - بيروت - مصورة عن طبعة ١٣٣٥هـ. وهذه الطبعة سهلة الرجوع إليها فقد وُضِعَ لها فهرس أعدّه مجموعة - الطبعة الأولى - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وربما رجعت أخيراً إلى نسخة جديدة من المستدرک أحاديثها مرقّمة - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ويظهر الرجوع إلى هذه النسخة بذكر رقم الحديث.

١٧- الحاكم (ت ٤٠٥هـ): معرفة علوم الحديث، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - الطبعة الأولى - دار إحياء العلوم - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨- أبو طالب (ت ٤٢٤هـ): تيسير المطالب أمالي الإمام أبي طالب، السيد يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارن بن محمد بن القاسم بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أخرج الأمالي ورواه القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام - الطبعة الأولى - مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م راجعه: يحيى عبد الكريم الفضيل.

١٩- البيهقي (ت ٤٥٨هـ): السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، وبذيله الجوهر النقي للعلامة علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني ت ٧٤٥هـ - الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد - الهند ١٣٥٥هـ.

٢٠- = : معرفة السنن والآثار للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م تحقيق سيد كمسروي حسن.

- ٢١- الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ): الكفاية في علم الرواية للحافظ أبي بكر أحمد ابن علي الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣ هـ - الطبعة الثانية - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - تحقيق: د / أحمد عمر هاشم.
- ٢٢- ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، للإمام المحدث أبي عمر يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢٣- المرشد بالله (ت ٤٧٩ هـ): الأمالي الشهيرة بـ «الأمالي الخميسية» للإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين بن اسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني - الطبعة الثالثة - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٤- البغوي (ت ٥١٦ هـ): شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م تحقيق الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبدالموجود.
- ٢٥- القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ): الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي - الطبعة الثانية - دار الفحاء - عمان. ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - دار الفحاء - عمان، حققه عدّة.
- ٢٦- أحمد بن سليمان (ت ٥٦٦ هـ): أصول الأحكام في الحلال والحرام - حديث وفقه، للإمام أحمد بن سليمان، شرع في كتابته عام ١٣٠٢ هـ - بدون ترقيم.
- ٢٧- ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ): غريب الحديث للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م تحقيق: د / عبدالمعطي قلعجي.
- ٢٨- = : العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي التيمي القرشي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م تقديم وضبط الشيخ خليل الميس.

٢٩- ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد الجزري ابن الأثير - الطبعة الأولى - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م. تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناجي.

٣٠- = : مختصر جامع الأصول من حديث الرسول لمجد الدين أبي السعادات محمد بن الأثير الجزري - مكتبة دار التراث - القاهرة.

٣١- ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ): علوم الحديث المشهور «بمقدمة ابن الصلاح» للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي المعروف بابن الصلاح - طبعة دار الفكر - دمشق - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م تحقيق د/ نور الدين عتر.

٣٢- المنذري (ت ٦٥٦ هـ): الترغيب والترهيب للحافظ أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٣- النووي (ت ٦٧٦ هـ): شرح صحيح مسلم للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي - الطبعة الأولى - المطبعة المصرية بالأزهر - ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م.

٣٤- = : رياض الصالحين للإمام النووي وشرحه كنوز الباحثين لأحمد حموش - الطبعة الأولى - دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

٣٥- = : التقريب مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩ هـ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

٣٦- ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لشيخ الإسلام تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، الشهير بابن دقيق العيد - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٧- الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تلخيص المستدرک للإمام الحافظ أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، وهذه الطبعة سهلة الرجوع إليها فقد وُضِعَ لها فهرس أعدّه مجموعة - الطبعة الأولى - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٨- = : الكبائر وتبيين المحارم، للإمام الحافظ أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - الطبعة الأولى - مؤسسة علوم القرآن - دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م تحقيق محيي الدين متو.

٣٩- = : ذكر من يعتمد قوله، للإمام الحافظ أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، والمرجع المذكور ضمن أربع رسائل في علوم الحديث في مجلد واحد، حققها الأستاذ: عبدالفتاح أبو غدة - الطبعة الثالثة - دار الكتب - بيروت - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٠- الزيلعي (ت ٧٦٢هـ): نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله ابن يوسف الحنفي الزيلعي، مع حاشيته بغية الألعلي في تخريج الزيلعي - دار الحديث - القاهرة.

٤١- السبكي (ت ٧٧١هـ): قاعدة في الجرح والتعديل، والمرجع المذكور ضمن أربع رسائل في علوم الحديث في مجلد واحد، حققها الأستاذ: عبدالفتاح أبو غدة. الأولى: قاعدة في الجرح والتعديل. الثانية: قاعدة في المؤرخين كلاهما لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي. الثالثة: المتكلمون في الرجال. الرابعة: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي - الطبعة الثالثة - دار الكتب - بيروت - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٢- = : قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي. وقاعدة في المؤرخين، والجرح والتعديل، للقاسمي - الطبعة الخامسة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٤٣- ابن رجب (ت ٧٩٥هـ): شرح علل الترمذي للإمام أبي الفرج زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي - الطبعة الأولى - مكتبة المنار -

الزقاء - الأردن ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م تحقيق د/همام سعيد .

٤٤ - العراقي (ت ٨٠٦ هـ) : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين أبي

الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي - دار الفكر - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٥ - = : فتح المغيث شرح الفية الحديث ، للحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن

الحسين العراقي ، والفتح مع الألفية - الطبعة الثانية - مكتبة السنة - القاهرة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، حقق الشرح الأستاذ محمود ربيع .

٤٦ - = : ألفية الحديث ، للحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم ابن الحسين العراقي -

الطبعة الثانية - مكتبة السنة - القاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م حقق الألفية المحدث

أحمد شاكر .

٤٧ - الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر

الهيثمي بتحريه الحافظين العراقي وابن حجر - دار الريان للتراث - القاهرة - ودار

الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٨ - المهدي (ت ٨٤٠ هـ) : الأنوار شرح عدة من مسائل الأزهار وهو كتاب أحاديث أدلة

لمسائل الأزهار للإمام المهدي أحمد بن يحيى - مخطوط مصور من مكتبة الوالد

الذاري .

٤٩ - ابن الوزير (ت ٨٤٠ هـ) : العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم للإمام أبي

عبدالله محمد بن إبراهيم الوزير اليماني - الطبعة الأولى - دار البشير - عمان

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م تحقيق الاستاذ شعيب الأرناؤوط .

٥٠ - = : الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم للإمام أبي عبدالله محمد بن

إبراهيم الوزير اليماني ، اختصره من العواصم والقواصم ، دافع فيها عن الحديث

والمحدثين - المطبعة المنيرية - مصر .

٥١ - ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) : فتح الباري بشرح صحيح البخاري لشيخ الإسلام الحافظ أبي

الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي -

المطبعة البهية المصرية ١٣٤٨ هـ .

٥٢- = : مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - الطبعة الأولى - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م تحقيق صبري عبدالحال.

٥٣- = : هدي الساري مقدمة فتح الباري، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - الطبعة الأولى - المطبعة المنيرية - مصر.

٥٤- = : بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - المكتبة التجارية الكبرى - مصر ١٣٥٢هـ تحقيق محمد حامد الفقي، من علماء الأزهر.

٥٥- = : نخبة الفكر بشرح نزهة النظر، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - نشر مكتبة جده - ١٤٠٦هـ.

٥٦- = : نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - مكتبة جده ١٤٠٦هـ.

٥٧- الزبيدي (ت ٨٩٣هـ): مختصر البخاري - التجريد الصريح للإمام زين الدين أحمد عبد اللطيف الزبيدي - الطبعة الثالثة - دار النفائس - بيروت - ١٤٠٩هـ.

٥٨- السخاوي (ت ٩٠٢هـ): فتح المغيث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، شرح ألفية الحديث للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت ٨٠٦هـ - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٩- = : المتكلمون في الرجال، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، والمرجع المذكور ضمن أربع رسائل في علوم الحديث في مجلد واحد، حققها الأستاذ: عبدالفتاح أبو غدة - الطبعة الثالثة - دار الكتب - بيروت - ١٤٠١هـ.

٦٠- السيوطي (ت ٩١١هـ): تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لخاتمة الحفاظ جلال الدين

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت -
بدون تاريخ. وهو ثلاثة أجزاء في مجلد. ويليه إسعاف المبطل برجال الموطأ.

٦١- = : الجامع الصغير من حديث البشير النذير لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبدالرحمن

ابن أبي بكر بن محمد السيوطي - الطبعة الأولى - المكتبة التجارية الكبرى -
مصر - ١٣٥٢هـ - تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.

٦٢- = : القول الجلي في فضائل الإمام علي لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي

بكر بن محمد السيوطي - الطبعة الأولى - مؤسسة نادر - بيروت - ١٤١٠هـ -
١٩٩٠م تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر.

٦٣- = : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبدالرحمن

بن أبي بكر بن محمد السيوطي - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت
- ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م حققه عبدالوهاب عبداللطيف.

٦٤- ابن الوزير (ت ٩١٤هـ): وسم مطامح الآمال في قواعد الحديث والمحدثين ومسندات الآل

المشهور بـ «الفلک الدوّار» لصارم الدين السيد ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن
الهادي الوزير - مخطوط - ولدي نسخة أخرى مخطوطة كُتِبَتْ عام ١٠٥٤هـ،
وقد حققها الأخ العلامة محمد يحيى سالم عزان، وأهداني نسخة مطبوعة بالآلة
الكاتبة.

٦٥- ابن الديبع (ت ٩٤٤هـ): تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول تأليف

عبدالرحمن بن علي المعروف بابن الديبع الشيباني الزبيدي الشافعي - مكتبة دار
التراث - القاهرة.

٦٦- ابن بهران (ت ٩٥٧هـ): كتاب جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار

للعلماء محمد بن يحيى بهران الصعدي - الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية
- مصر - ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م. مطبوع مع البحر الزخار.

٦٧- الهندي (ت ٩٧٥هـ): كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين المتقي بن

حسام الدين الهندي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ضبط

الشيخ بكري الحَيَّاني وتصحيح وترقيم الشيخ صفوة السقا.

٦٨- الهروي (ت ١٠١٤هـ): نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، أصل

الكتاب لابن حجر، والشرح الذي معنا للعلامة علي بن سلطان محمد الهروي

القاري - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.

٦٩- القاسم (ت ١٠٢٩هـ): الاعتصام بحبل الله المتين وحرمة التفرق في الدين بما شرعه الله

سبحانه وتعالى في كتابه الذكر المبين وعلى لسان رسوله محمد خاتم النبيين

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي - وهو

من سلالة الهادي يحيى بن الحسين إمام المذهب الهادي - مطبعة الجمعية

العلمية الملكية - عمان - الأردن - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٧٠- المسوري (ت ١٠٧٩هـ): الرسالة المنقذة من الغواية في الرواية للعلامة احمد بن سعد

الدين المسوري، وهي مصورة من مكتبة الوقف بالجامع الكبير - مخطوطة.

٧١- ابن الأمير (ت ١١٨٢هـ): توضيح الأفكار، للإمام محمد بن اسماعيل الأمير الكحلاني

الصنعاني - المكتبة السلفية - المدينة المنورة - ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٧٢- = : سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام وهو شرح الإمام محمد بن

اسماعيل الأمير الصنعاني، على متن بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني -

مطبعة مصطفى محمد - مصر - ١٣٥٣هـ.

٧٣- = : ثمرات النظر في علم الأثر، للإمام محمد بن اسماعيل الأمير الكحلاني

الصنعاني - مخطوط بدون ترقيم. عندي منه أربع نسخ مصورة من دار

المخطوطات - مكتبة وقف الإمام أحمد حميد الدين بالجامع الكبير - ضمن

مجموع رقم ١٠ - بدار المخطوطات - صنعاء، يقع في سبعة وثمانين صفحة

تقريباً، احدى هذه النسخ من الأستاذ: عبدالله بن محمد الحبشي عافاه الله.

- ٧٤- الصديق (ت ١٢٠٩هـ): جمع أقوال القائلين بقبول شهادة غير العدل إن تعذر وجود العدل للعلامة اسماعيل بن يحيى الصديق. مخطوط - مصور من دار المخطوطات بالجامع الكبير، بدون ترقيم.
- ٧٥- زبارة (ت ١٢٥٢هـ): أنوار التمام في تنمة الاعتصام للسيد العلامة أحمد بن يوسف زبارة - مطابع الجمعية العلمية الملكية - عمان - الأردن - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. مطبوع مع الاعتصام.
- ٧٦- الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ): نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لقاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٧٧- اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ): الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي الهندي - الطبعة الثالثة - دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، تحقيق العلامة عبدالفتاح أبي غدة.
- ٧٨- الترمسي (ت ١٣٢٩هـ): منهج ذوي النظر لمحمد محفوظ بن عبدالله الترمسي شرح منظومة علم الأثر للسيوطي - الطبعة الثانية - البابي الحلبي - مصر ١٣٥٢هـ.
- ٧٩- القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): قاعدة في الجرح والتعديل لعالم الشام البحاثة الشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي - الطبعة الخامسة - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٨هـ.
- ٨٠- الجزائري (ت ١٣٣٨هـ): توجيه النظر إلى أصول الأثر، للعلامة طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي - الطبعة الأولى - المطبعة الجمالية - مصر ١٣٢٨هـ.
- ٨١- ابن عقيل (ت ١٣٥٠هـ): العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل للسيد محمد ابن عقيل بن عبدالله بن عمر الحسيني العلوي الحضرمي - الطبعة الأولى - مؤسسة البلاغ - بيروت - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٢- شاكر (ت ١٣٧٧هـ): الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، تأليف العلامة أحمد محمد شاكر - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م مع حاشيته.

٨٣- المؤيد (ت ١٣٩٢هـ): رَأب الصدع شرح لأمالي أحمد بن عيسى، تحقيق وتخريج وشرح السيد العلامة علي بن اسماعيل بن عبدالله المؤيد . وإذا أشرنا إلى الأمالي فالمراد به النسخة الأولى، وكتاب رَأب الصدع - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - دار النفائس - بيروت .

٨٤- الأميني (ت ١٣٩٢هـ): الغدير في الكتاب والسنة والأدب، للشيخ عبدالحسين الأميني موسوعةً بحالها في شأن حديث الغدير، خصص الجزء الأول لطرق حديث الغدير، ثم ظل يلاحق الغدير في الشعر والنثر حسب الطبقات - طبع منه ١١ مجلداً - الطبعة الرابعة - دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٨٥- الأحذب () : أسباب اختلاف المحدثين دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردّها . للأستاذ: خلدون محمد سليم الأحذب استاذ الحديث في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة - الطبعة الثانية - الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٨٦- أبو رية () : أضواء على السنة أو دفاع عن الحديث، لمحمود أبي رية - الطبعة الخامسة - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

٨٧- عبد العال () : دراسات في علوم الحديث، للدكتور اسماعيل سالم عبدالعال، دار العلوم - جامعة القاهرة - الطبعة الأولى - دار الهداية - مصر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٨٨- عتر () : منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر أستاذ التفسير وعلوم القرآن وعلوم الحديث في كلية الشريعة - جامعة دمشق - الطبعة الثانية - دار الفكر - دمشق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٨٩- عجاج الخطيب () : أصول الحديث - علومه ومصطلحه، للدكتور محمد عجاج الخطيب، أستاذ الحديث بكلية الشريعة - جامعة دمشق - الطبعة الرابعة - دار الفكر - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٩٠- المعجري () : الصحيح المختار للعلامة محمد بن حسن العجري - مطبوع بالآلة الكاتبة .

- ٩١- العك واسلام () : مختصر مسند أحمد، اختصره وخرج أحاديثه / خالد عبدالرحمن العك ومحمد ادريس اسلام - الطبعة الأولى - دار الحكمة - دمشق - ١٤٠٩ هـ.
- ٩٢- صبحي الصالح () : علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور / صبحي الصالح - الطبعة السادسة عشرة - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٦ م.
- ٩٣- قلعجي () : مناقب عليّ والحسين وأمهما، د / عبدالمعطي قلعجي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٩٤- يعقوب () : نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام (رأي الشيعة - رأي السنة - حكم الشرع) للمحامي أحمد حسين يعقوب - مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر - قم - إيران ١٤١٣ هـ.

ثالثاً - أصول الدين

- ١- الطبري (زمن الإمام الهادي والناصر) : الأنوار في معرفة الله ومعرفة رسله، وصحة ما جاءوا به عليهم السلام، لأبي الحسين أحمد بن موسى الطبري - مصور على مخطوط من مكتبة الوالد العلامة : محمد بن محمد بن اسماعيل المنصور، حفظه الله .
- ٢- الناصر (ت ٣١٥ هـ) : كتاب النجاة وهو في إثبات العدل ونفي الجبر ردّ فيه على عبد الله بن يزيد البغدادي - تأليف الإمام أحمد الناصر لدين الله ابن الإمام الهادي يحيى ابن الحسين - الطبعة الثانية - دار المنهل - بيروت - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٣- الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لشيخ أهل السنة أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري - الطبعة الثانية - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .
- ٤- البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، للعلامة أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله التميمي البغدادي الشافعي - دار الآفاق الجديدة - بيروت .

- ٥- الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ): رسالة في العدل والتوحيد، للإمام علي بن الحسين ابن موسى الرضى، والرسالة ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، للأئمة الأعلام: الهادي يحيى بن الحسين، والشريف المرتضى، والقاسم الرسي، والقاضي عبد الجبار، وأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري المعتزلي، مجاز من جامعة الأزهر - مكتبة الحياة - بيروت - قدم لها سيف الدين الكاتب.
- ٦- الاسفراييني (ت ٤٧١هـ): التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للشيخ شاهفور بن طاهر الاسفراييني أبي المظفر - الطبعة الأولى - مطبعة الأنوار - مصر ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، تعليق الشيخ: محمد الكوثري، وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا.
- ٧- ابن عبدالسلام (ت ٥٧٣هـ): خلاصة الفوائد للإمام القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى عبدالسلام بن اسحاق التميمي البهلولي اليماني - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ ١٩٨٩م حقق الخلاصة: إسماعيل بن ابراهيم الوزير.
- ٨- الرازي (ت ٦٠٦هـ): القضاء والقدر، للإمام الأصولي المفسر فيلسوف المتكلمين فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي - الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٩- الديلمي (ت ٧١١هـ): قواعد آل محمد للفقهاء العلامة الحافظ محمد بن الحسن الديلمي، كان تأريخ الشروع في كتابة النسخة التي عندي يوم الخميس ١٣ ذي القعدة ١٣٢٧هـ وتاريخ الفراغ ليلة الإثنين ١٢ ذي القعدة ١٣٢٨هـ في عصر المتوكل الإمام يحيى بن المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين.
- ١٠- ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ): كتاب الإيمان لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم الحراني - الطبعة الثانية - ١٣٩٢هـ المكتب الإسلامي . يوجد بمكتبة الآداب - جامعة صنعاء القديمة رقم عام ١٥٧٢٩ رقم خاص ٢١٤/٧٧.

١١- ابن حمزة (ت ٧٤٥هـ): المعالم الدينية في العقائد الإلهية، لمؤلفها الإمام يحيى بن حمزة ابن علي بن إبراهيم الحسيني الموسوي العلوي - الطبعة الأولى - دار الفكر المعاصر - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. تحقيق: سيد حشاد.

١٢- ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - مكتبة دار التراث - القاهرة - يوجد بمكتبة الآداب - جامعة صنعاء - رقم خاص ٢١٤، رقم عام ٢٠٠٥.

١٣- ابن أبي العز (ت ٧٩٢هـ): شرح العقيدة الطحاوية للمقاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي - الطبعة الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م تحقيق د/ عبدالله عبدالمحسن التركي، وشعيب الارنؤوط.

١٤- المهدي (ت ٨٤٠هـ): غايات الأفكار ونهايات الأنظار المحيطة بعجائب البحر الزخار، للإمام أحمد بن يحيى المرتضى - مجلدان ضخمان مخطوطان - وهما عبارة عن مقدمة للبحر الزخار. فرغ من التأليف يوم الثلاثاء ٢٥ من ذي القعدة ٨٢٢هـ في قلعة أبي يزيد، من مساقط جبل مسور، شمال صنعاء، كان الفراغ من كتابته يوم الأربعاء ١٣ جمادى الأولى ١٠٧٢هـ.

١٥- ابن الوزير (ت ٨٤٠هـ): إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق، للإمام أبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسيني القاسمي الزيدي المشهور بالوزير - أصول التوحيد - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٦- النجري (ت ٨٧٧هـ): مرقاة الأنظار المنتزع من غايات الأفكار الكاشف لمعاني ديباجة البحر الزخار، للفقهاء الإمام عبدالله بن محمد بن أبي القاسم بن علي الزيدي العبسي العكي المعروف بالنجري - مخطوط مصور من أصل في مكتبة الوالد الذاري - بخط قاسم بن عبدالله بن قاسم بن يحيى الكبسي. كان الفراغ من كتابته يوم السبت ٥ جمادى الأولى ١٠٧٥هـ.

١٧- = : مقدمة القلائد في تصحيح العقائد، للفقير الإمام عبد الله بن محمد بن أبي القاسم بن علي الزيدي العبسي العكي المعروف بالنَّجْرِي مخطوط مصور على أصل في مكتبة الوالد محمد الذاري رحمه الله تمَّ يوم الاثنين ٨ ذي القعدة ٩٢٨هـ بمسجد العيازرة ببلاد الأهنوم - الجهة الشمالية من صنعاء، شمال شرق حجة. بخط مالكة علي بن حسن بن أحمد العيزري.

١٨- ابن الحسن (ت ١٠٧٩هـ): سبيل الرشاد إلى معرفة رب العباد، للإمام محمد بن الحسن ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد - الطبعة الأولى - دار التراث اليمني - صنعاء ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م تحقيق محمد يحيى سالم عزان.

١٩- الشرفي (ت ١٠٥٥هـ): عدّة الاكياس المنتزع من شفاء صدور الناس في شرح معاني الأساس، للإمام السيد أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي - مخطوط مصور على أصل في مكتبة الوالد الذاري رحمه الله.

٢٠- = : شرح الأساس الكبير في أصول الدين شرح به الأساس، للإمام القاسم بن محمد - الطبعة الأولى - دار الحكمة اليمنية - صنعاء ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢١- ابن حابس (ت ١٠٦١هـ): شرح الثلاثين المسألة وهو شرح مصباح العلوم في معرفة الحي القيوم، للقاضي العلامة أحمد بن يحيى حابس، ويوجد عندي نسختان خطيتان مصورتان على أصليين عند الوالد العلامة السيد: محمد بن محمد بن اسماعيل ابن المطهر المنصور حفظه الله، إحداهما جميلة الخط كُتِبَ في آخرها كان الفراغ من تأليفه وتحريره يوم الثلاثاء ١٩ رجب ١٠٢٨هـ وفي الثانية نفس تأريخ التأليف والتحرير في شهر الحجة الحرام سنة ١٢٧٤هـ وخطها جميل وصحيح.

٢٢- ابن الأمير (ت ١١٨٢هـ) ومن معه: مباحث حول التكفير والتفسيق، توجد في عدة مجاميع مخطوطة بمكتبة وقف الإمام يحيى بالجامع الكبير مجموع ١. والمبحث الذي فيه للإمام محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني، ومجموع ٤٢، والمبحث فيه للبستي، ومجموع ٥٨٧، والمبحث فيه للمرتضى. ينظر فهرست المكتبة المذكورة ج٢ ص ٥٣٨ وص ٥٥١ وص ٥٦٥.

٢٣- محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ): رسالة التوحيد للإمام الداعية محمد عبده - الطبعة الأولى - دار المنار - توجد بدار الكتب - صنعاء، برقم خاص ٢٤٠.

٢٤- الهادي (ت ١٣٤٣هـ): التحفة العسجدية فيما دار من الاختلاف بين العدلية والجبرية، للإمام الهادي الحسن بن يحيى بن علي القاسمي المؤيدي - مطبعة أبو أيمن - صنعاء، وهو كتابٌ نفيسٌ أهداني قريب ثلاثمائة نسخة السيد العلامة محمد عبد العظيم الهادي لتوزع لطلبة العلم.

٢٥- صبحي () : «المعتزلة» للدكتور / أحمد صبحي استاذ الفلسفة الإسلامية - جامعة الإسكندرية - الزهراء للإعلام العربي - الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٦- الغزالي () : عقيدة المسلم للشيخ / محمد الغزالي - الطبعة الثانية - دار الدعوة - الإسكندرية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٧- الكاف () : حقيقة الفرقة الناجية لسقاف بن علي الكاف - الطبعة الأولى - دار القلم - دمشق - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

رابعاً - أصول الفقه

١- الشافعي (ت ٢٠٤هـ): الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي - طبعة المكتبة العلمية - بيروت - تحقيق: الأستاذ أحمد محمد شاكر - تأريخ تمام التحقيق: ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

٢- البصري (ت ٤٣٦هـ): المعتمد في أصول الفقه، للعلامة أبي الحسين محمد بن علي ابن الطيب البصري المعتزلي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ضبط الشيخ خليل الميس مدير أزر لبنان.

٣- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري - الطبعة الأولى - دار الحديث - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م تحقيق لجنة من العلماء.

- ٤- الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ): اللمع في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الفيروز آبادي الشافعي - الطبعة الثالثة - البابي الحلبي مصر - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ٥- الجويني (ت ٤٧٨ هـ): البرهان في أصول الفقه للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني - الطبعة الأولى - الدوحة.
- ٦- الغزالي (ت ٥٠٥ هـ): المستصفى في علم أصول الفقه للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٧- الرازي (ت ٦٠٦ هـ): المحصول في علم أصول الفقه، للإمام الأصولي المفسر فيلسوف المتكلمين فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي - الطبعة الأولى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٨- الآمدي (ت ٦٣١ هـ): الإحكام في أصول الأحكام، للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي - دار الاتحاد العربي للطباعة - مصر - ١٣٨٧ هـ .
- ٩- ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): مختصر المنتهى في أصول الفقه، للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب المالكي - الطبعة الأولى - المطبعة الكبرى الأميرية - مصر - ١٣١٦ هـ.
- ١٠- ابن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ): قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تأليف سلطان العلماء العز عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي الطبعة الأولى - دار الطباع - دمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ١١- القرافي (ت ٦٨٤ هـ): شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي - منشورات مكتبة الكلية الأزهرية - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، تحقيق عبد الرؤوف سعد .

- ١٢- = : «الفروق في الفقه» للإمام العلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي، وبهامشه تهذيب الفروق والقواعد السننية في الاسرار الفقهية - طبعة عالم الكتب - بيروت - بدون تاريخ.
- ١٣- ابن حمزة (ت ٧٤٩هـ): الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية في الأصول الفقهية. مخطوط، للإمام يحيى بن حمزة عندي صورة على نسخة بخط يده الشريفة.
- ١٤- الإيجي (ت ٧٥٦هـ): شرح العضد، للعلامة عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي - الطبعة الأولى - المطبعة الكبرى الأميرية - مصر - ١٣١٦هـ.
- ١٥- السبكي (ت ٧٧١هـ): جمع الجوامع - أصول فقه، وهو ضمن مجموع يشمل ٦٦ متناً من مهمات المتون لتاج الدين عبد الوهاب السبكي - الطبعة الأولى - مطبعة الباني الحلبي - مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.
- ١٦- الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي اسحاق الشاطبي ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، وعليه هوامش للششيخ عبدالله دراز - مطبعة المكتبة التجارية - مصر .
- ١٧- التفتازاني (ت ٧٩١هـ): حاشية على العضد للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني - الطبعة الأولى - المطبعة الكبرى الأميرية - مصر - ١٣١٦هـ.
- ١٨- الجرجاني (ت ٨١٦هـ): حاشية على العضد للعلامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني - الطبعة الأولى - المطبعة الكبرى الأميرية - مصر - ١٣١٦هـ.
- ١٩- المهدي (ت ٨٤٠هـ): منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول في علم الأصول - أصول فقه - من مخطوطات مكتبة الوقف بالجامع الكبير - صنعاء - مصور عندي وهو للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى الحسني، حصلنا على نسخة مطبوعة - الطبعة الأولى - دار الحكمة اليمانية - صنعاء ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، تحقيق الدكتور أحمد بن علي مطهر الماخذي.

٢٠- ابن معلى (ت ٨٨٠هـ): خدمات المجالس تأليف اسماعيل بن علي بن هلال بن معلى -

أصول فقه - تعاريف وحدود - مخطوط - مجموع ٣٦ - بمكتبة وقف الإمام

أحمد حميد الدين «دار المخطوطات اليوم» الجامع الكبير - صنعاء.

٢١- الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): «غاية الوصول شرح لب الأصول» لشيخ الإسلام زكريا بن أحمد

الأنصاري الشافعي من كبار أعلامهم في القرن السابع الهجري، اختصر به جمع

الجوامع للسبكي، طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر.

٢٢- ابن بهران (ت ٩٥٧هـ): متن الكافل للعلامة محمد بن يحيى بهران الصعدي - ضبط:

المرتضى بن زيد المخطوري، كاتب هذه الرسالة - الطبعة الأولى - مؤسسة دار

التراث اليمني - صنعاء ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.

٢٣- ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ): فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار،

لزين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي - الطبعة الأولى - البابي الحلبي

- مصر.

٢٤- = : غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لزين العابدين ابراهيم الشهير بابن

نجيم المصري، شرح السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي - الطبعة الأولى -

دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

٢٥- ابن النجار (ت ٩٧٢هـ): شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر

شرح المختصر في أصول الفقه، للعلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبدالعزيز علي

الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار - مطبعة دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠هـ -

١٩٨٠ م من التراث الإسلامي الكتاب الخامس - مركز البحث العلمي - جامعة

الملك عبدالعزيز - مكة المكرمة - كلية الشريعة.

٢٦- أمير بادشاه (ت ٩٧٢هـ): تيسير التحرير للعلامة محمد أمين المعروف بأمر بادشاه

الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي، تقريبا، وهو شرح على كتاب التحرير

في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكامل الدين ابن الهمام

الحنفي - دار الفكر.

٢٧- ابن لقمان (ت ١٠٣٩هـ): الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤل

للسيد العلامة: أحمد بن محمد لقمان بن أحمد بن شمس الدين بن المهدي
أحمد يحيى المرتضى - مطبعة الحكومة المتوكلية - دار السعادة - صنعاء -
ويعرف بكافل لقمان .

٢٨- الطبري (توفي في القرن الحادي عشر): شفاء غليل السائل عمّا تحمله الكافل لجمال

الهدى علي بن صلاح بن علي بن محمد الطبري - الطبعة الأولى - مطبعة
الحكومة المتوكلية - بدار السعادة - صنعاء - ويعرف بكافل الطبري .

٢٩- ابن القاسم (ت ١٠٥٠هـ): هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول - أصول فقه،

للعامة الحسين بن الإمام القاسم بن محمد - طبع بمطبعة وزارة المعارف المتوكلية
- صنعاء عام ١٣٥٩هـ .

٣٠- ابن حابس (ت ١٠٦١هـ): الأنوار الهادية لذوي العقول إلى معرفة مقاصد الكافل بنيل

السؤل في علم الأصول « شرح لمتن كافل لقمان » لشمس الدين عمدة الشيعة
الماجدين الإمام أحمد بن يحيى حابس الصعدي، مخطوط بخط شيخنا القاضي
العلامة عبدالله بن أحمد بن عبدالرزاق الرقيحي ت ١٤٠٢هـ .

٣١- ابن عبدالشكور (ت ١١١٩هـ): فوائح الرحمت، للعلامة عبدالعلي محمد بن نظام الدين

الأنصاري، بشرح مسلم الثبوت للشيخ محبّ الله بن عبدالشكور . وهو مع
المستصفي من أسفل - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣هـ .

٣٢- ابن إسحاق (ت ١١٦٤هـ): الفواصل شرح بغية الأمل في نظم الكافل، للإمام السيد

اسماعيل بن محمد بن اسحاق . وهو تلميذ الأمير الصنعاني، والفواصل
مخطوط نفيس عندي منه صورة من مكتبة الإمام يحيى بالجامع الكبير - صنعاء -
مجلد كبير . والناظم لمتن الكافل، الأمير الصنعاني، وشرحه تلميذه ابن اسحاق
هذا .

٣٣- ابن الأمير (ت ١١٨٢هـ): إجابة السائل شرح بغية الآمل - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي ود/ حسن الأهدل.

٣٤- الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لقاضي قضاة اليمن محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة - بيروت.

٣٥- زهير () : أصول الفقه للدكتور: محمد بن أبي النور زهير - طبعة دار التأليف - مصر - يوجد بمكتبة الطالب بالأزهر.

٣٦- شعبان () : أصول الفقه للدكتور زكي شعبان - الطبعة الثالثة - دار التأليف - مصر - مكتبة الطالب - الأزهر.

كتب الفقه الشرعي

أ- الفقه الزيدي

١- الإمام زيد (ت ١٢١هـ): المجموع الفقهي للإمام زيد بن علي عليهما السلام - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ١٩٦٦م.

٢- الهادي (ت ٢٩٨هـ): الأحكام في الحلال والحرام للإمام أمير المؤمنين الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي الحسني العلوي - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م. جمع وترتيب: علي بن أحمد بن أبي حريصة.

٣- المؤيد بالله (ت ٤١١هـ): شرح التجريد في فقه الزيدية وهو شرح لفتاوى الإمامين القاسم بن إبراهيم الرسي والهادي يحيى بن الحسين عليهما السلام، للإمام الأعظم المؤيد بالله أبي الحسن أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن الإمام علي بن أبي طالب عليهما السلام - مطبوع على خطه الأصلي - الطبعة الأولى - دار أسامة - دمشق ١٤٠٥هـ، قام بطبعه السيد يوسف بن محمد المؤيد الحسني أطل الله عمره.

٤- ابن عبدالسلام (ت ٥٧٣هـ): شرح نكت العبادات، تأليف القاضي جعفر بن عبيدالسلام - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥- النحوي (ت ٧٩١هـ): التذكرة في الفقه للعلامة الحسن بن محمد النحوي الصنعاني، مخطوط عندي، كتبه أحمد بن حسن الحملاني الزيدي وفرغ منه نهار الإثنين ثاني عشر من ربيع الأول ١٠٣٤هـ كتاب الشهادات مجلد واحد بدون ترقيم.

٦- المهدي (ت ٨٤٠هـ): البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ويليه كتاب جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار لابن بهران - الطبعة الأولى - مطبعة السنة المحمدية - مصر - ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

٧- ابن مظفر (ت ٨٧٥هـ): القاضي العلامة عماد الدين يحيى بن أحمد بن علي عماد الدين بن مظفر اليميني ت ٨٧٥هـ من علماء الزيدية وهو من تلاميذ المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه البيان الشافي المنتزع من البرهان الكافي الطبعة الأولى - مكتبة غمضان - اليمن ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨- ابن مفتاح (ت ٨٧٧هـ): المنتزع المختار من الغيث المدرار المفتاح لكوائم الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ويطلق عليه «شرح الأزهار»، تأليف علم الأعلام أبي الحسن عبدالله بن أبي القاسم بن مفتاح - طبعة مصورة بعناية وزارة العدل اليمنية على طبعة الشيخ عبدالواسع الواسعي بمصر.

٩- ابن مظفر (ت ٩٢٥هـ): البستان الجامع للفواكه الحسان المثمر للياقوت والمرجان الناطق بحجج مسائل البيان من السنة والقرآن الصادر بالأنوار، تأليف محمد بن أحمد ابن يحيى بن أحمد بن مظفر، وهو مخطوط في الفقه الزيدي.

١٠- ابن بهران (ت ٩٥٧هـ): تفتيح الأبصار شرح أثمار الأزهار للعلامة محمد بن يحيى بهران الصعدي، مخطوط نفيس في ثلاثة مجلدات كبار، عندي منه صورة من مكتبة العلامة محمد بن يحيى الذاري رحمه الله. والأثمار للإمام المتوكل على

الله يحيى شرف الدين بن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى
المرتضى ت ٩٦٥هـ .

١١- ابن حابس (ت ١٠٦١هـ): المقصد الحسن فيما لا ينبغي جهله لذوي الفكر والفقہ
والفطن من لوازم علم الفرائض والسنن للعلامة أحمد بن يحيى حابس الصعدي
- مخطوط في مجلد كبير، عندي منه صورة .

١٢- الجلال (ت ١٠٨٤هـ): ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار، للإمام الحسن ابن أحمد
الجلال الحسني العلوي، ومعه حاشية الأمير الصنعاني، طبع تحت إشراف مكتبة
غمضان لإحياء التراث اليمني - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، والناشر مجلس القضاء
الأعلى باليمن .

١٣- المقبلي (ت ١١٠٨هـ): المنار في المختار من جواهر البحر الزخار حاشية للعلامة صالح بن
مهدي المقبلي على البحر الزخار - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت -
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

١٤- ابن الأمير (ت ١١٨٢هـ): رسالة حول قبول شهادة أهل الكتاب للإمام محمد بن
اسماعيل الأمير الصنعاني - ضمن مجموع ٤٢ بالرقم الجديد - مخطوطة مصورة
من دار المخطوطات بالجامع الكبير بصنعاء .

١٥- = : حاشية على ضوء النهار المسماة «منحة الغفار على ضوء النهار»، للإمام محمد
بن اسماعيل الأمير الصنعاني، طبع تحت إشراف مكتبة غمضان لإحياء التراث
اليمني - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، والناشر مجلس القضاء الأعلى باليمن .

١٦- السياغي (ت ١٢٢١هـ): الروض النضير شرح مجموع الفقہ الكبير، تأليف القاضي العلامة
شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي - الطبعة الثانية - مكتبة المؤيد -
الطائف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨. مات قبل أن يكمل الروض، حتى جاء بعد مائة
وثمانية وعشرين عاماً السيد العلامة العباس بن أحمد الحسني فأنمّه من أول
الجزء الخامس - باب متى يجب على أهل الأرض قتال الفئة الباغية . فالتمة جزء

واحد على نسق السياغي ومنواله - الطبعة الثانية - مكتبة المؤيد - الطائف

١٣٨٨هـ - ١٩٦٨.

١٧- الحسني (ت ١٣٦٥هـ): تنمة الروض النضير، للعلامة العباس بن أحمد الحسني - الطبعة

الثانية - مكتبة المؤيد - الطائف ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨.

١٨- الديلمي (...): شرح أنوار الأبصار من حواشي العلامة يحيى بن أحمد بن أحمد

الديلمي، مخطوط بدار المخطوطات - الجامع الكبير - صنعاء، مجموع ١٦٢.

١٩- يحيى حميد الدين (ت ١٣٦٧هـ): صراط العارفين إلى إدراك اختيارات أمير المؤمنين

(والمراد به المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين)، نظمها وشرحها

القاضي العلامة عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد المعروف بالشماحي رحمه الله،

طبعة المعارف الجليلة - صنعاء ١٣٥٦هـ.

٢٠- العنسي (ت ١٣٩٠هـ): التاج المذهب شرح لمتن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، خاص

باختيار المذهب الزيدي، للعلامة القاضي أحمد بن قاسم العنسي اليماني

الصنعاني - الطبعة الأولى - مطبعة البابي الحلبي - مصر - ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م

٢١- السرحي (ت ١٤٠٩هـ) ومن معه: تيسير المرام في مسائل الأحكام للباحثين والحكام،

تأليف شيخنا المرحوم العلامة القاضي عبد الله بن محمد السرحي، والسيد قاسم

بن إبراهيم، والقاضي علي الأنسي، بتكليف من الإمام أحمد حميد الدين، كما

أخبرني شيعي السرحي بذلك، وهو بمثابة صياغة المواضيع الفقهية في مواد مُقَنَّة

- الطبعة الأولى - المعهد العالي للقضاء بصنعاء ١٤٠٥هـ، ١٩٨٦م.

ب - الفقه الحنفي

١- الكاساني (ت ٥٨٧هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن

مسعود الكاساني الحنفي - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت -

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢- المرغيناني (ت ٥٩٣هـ): الهداية شرح بداية المبتدي، لشيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني - طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر، والهداية في مجلدين منفصلين، وهي أيضاً مع شرح ابن الهمام وغيره فليعلم - دار إحياء التراث العربي - بيروت، وبهامشه الكفاية لجلال الدين الخوارزمي .

٣- البابر تي (ت ٧٨٦هـ): العناية على الهداية لأكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابر تي - طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر.

٤- ابن الهمام (ت ٨٦١هـ): شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، مع الهداية - طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر.

٥- أفندي (ت ٩٤٥هـ): حاشية جلبي أفندي على شرح العناية ، مع الهداية - طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر.

٧- زادة (ت ٩٨٨هـ): نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار «تكملة شرح فتح القدير» لشمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضي زادة - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ج- الفقه المالكي

١- ابن رشد (ت ٥٩٥هـ): بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد بن رشد القرطبي - الطبعة الثامنة - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢- ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ): تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، للقاضي برهان الدين ابراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي - الطبعة الأولى - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣- الدردير (ت ١٢٠١هـ): الشرح الكبير لأبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - مصر.

٤- الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): حاشية للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي على الشرح الكبير للدردير - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - مصر.

٥- الصاوي (ت ١٢٤١هـ): بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك تأليف الشيخ أحمد بن محمد الخلوتي الشهير بالصاوي «فقيه مالكي» وهي حاشية على أقرب المسالك لمؤلفه للشيخ أحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير - طبعة أخيرة - البابي الحلبي - مصر - ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.

٦- عlish (ت ١٢٩٩هـ): تقريرات العلامة الشيخ محمد عlish شيخ السادة المالكية على حاشية الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - مصر.

٧- العدوي (ت ١٣٥٥هـ): القول المبين في حكم المعاملة بين الأجانب والمسلمين تأليف شيخ شيوخ الأزهر أبي الفتوح محمد حسين مخلوف العدوي المالكي - الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

د - الفقه الشافعي

١- الشيرازي (ت ٤٦٧هـ): المهذب، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي الشافعي - مطبعة عيسى البابي الحلبي - مصر.

٢- الركبي (ت ٦٣٣هـ): النظم المستعذب في شرح غريب المهذب، للعلامة محمد بن أحمد بن بطلال الركبي - مطبعة البابي الحلبي - مصر.

٣- النووي (ت ٦٧٦هـ): المجموع شرح المهذب، لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي النووي الشافعي - طبعة دار الفكر.

٤- = : متن المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي النووي الشافعي - مطبعة البابي الحلبي - مصر - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٥- السيوطي (ت ٩١١هـ): الأشباه والنظائر في الفروع للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، وبهامشه كتاب المواهب السنية للعلامة المحقق عبد الله

ابن سليمان الجرهزي الشافعي، شرح الفرائد البهية نظم القواعد الفقهية، للعلامة
المحقق أبي بكر الأهدل اليمني الشافعي - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة
مصطفى محمد - مصر.

٦- الشربيني (ت ٩٧٧هـ): مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شرح الشيخ شمس
الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب من علماء الشافعية - مطبعة البابي
الحلبي - مصر - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

هـ - الفقه الحنبلي

١- ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، تأليف شيخ الإسلام
أبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامة المقدسي - الطبعة الخامسة - المكتب
الإسلامي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق زهير الشاويش.

٢- ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): المقنع في فقه أحمد، للإمام موفق الدين عبدالله بن أحمد ابن
قدامة المقدسي - الطبعة الثانية - الناشر المكتبة السلفية - القاهرة .

٣- = : المغني للإمام موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمود بن قدامة، على
مختصر الإمام أبي القاسم عمر الحسين بن عبدالله بن أحمد الحرقى ت ٣٣٤هـ.

٤- = : الشرح الكبير على متن المقنع للإمام شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي
عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - المغني بأعلى الصفحة والشرح الكبير
تحت - دار الكتب العلمية - بيروت .

٥- ابن تيمية (ت ٧٣٨هـ): الفتاوى الكبرى لشيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن
عبدالسلام بن عبدالله النميري المعروف بابن تيمية الحراني - دار الكتب الحديثة
- يوجد بمكتبة جامعة صنعاء القديمة برقم ٢١٧٩ ب. ق. واطلعت عليها في
مكتبة الأزهر.

٦- ابن القيم (ت ٧٥١هـ): أعلام الموقعين عن رب العالمين للشيخ الإمام شمس الدين أبي
عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم الجوزية - المطبعة المنيرية - مصر .

- ٧- ابن مفلح (ت ٧٦٣هـ): الفروع لشمس الدين أبي عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي،
ويليه تصحيح الفروع لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي ثم
الصالح الحنبلي ت ٨٨٥هـ - الطبعة الرابعة - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ .
- ٨- البعلي (ت ٨٠٣هـ): الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية اختارها العلامة
الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي - مكتبة
السنة المحمدية - القاهرة، تحقيق محمد حامد الفقي .
- ٩- المرداوي (ت ٨٨٥هـ): الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل
أحمد بن حنبل . تأليف شيخ الإسلام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان
المرداوي الحنبلي - الطبعة الأولى - دار احياء التراث العربي - بيروت ١٣٧٨هـ -
١٩٥٨م تحقيق محمد حامد الفقي .

و - الفقه الظاهري

- ١- ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): المحلى بالآثار للإمام المحدث الفقيه الأصولي أبي محمد علي ابن أحمد
بن سعيد بن حزم الأندلسي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م .

ز - الفقه الإباضي

- ١- اطفيش (ت ١٣٣٢هـ): شرح كتاب النيل وشفاء العليل للعلامة محمد بن يوسف أطفيش -
الطبعة الثالثة - مكتبة الإرشاد - جدة ١٤٠٥هـ .

المؤلفات الفقهية الجديدة

- ١- بدران () : رسالة دكتوراه، تأليف د/ بدران أبو العينين بدران رقم ٢٩٢ بمكتبة الشريعة
بالأزهر الشريف .
- ٢- البيانوني () : مجموعة العبادات على مذهب الامام أبي حنيفة . تأليف أحمد عز الدين
البيانوني - الطبعة الثانية - مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ٣- الحصري () : « علم القضاء أدلة الإثبات في الفقه الإسلامي » . للدكتور أحمد الحصري -
أستاذ بالأزهر - الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م .
- ٤- الحن والبقا والشربجي () : الفقه المنهجى على مذهب الإمام الشافعى، سلسلة حدىة .
تألف د/ مصطفى الحن، ود/ مصطفى البقا، وعلى الشربجي - الطبعة الثانية -
دار القلم - دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٥- أبو الرىش () : الشهاداء دليل من أدلة الإثباء فى الشريعة الإسلامية، للدكتور محمد
اسماعيل أبى الرىش - مدرس بكلية الشريعة بأسىوط - الطبعة الأولى - مطبعة
الأمانة - مصر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٦- الزبن () : رسالة دكتوراة فى الشهادة وأحكامها فى الفقه الإسلامى من جامعة الأزهر - كلية
الشريعة والقانون قسم الفقه المقارن إعداد/ عبدالله الزبن - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
توجد بمكتبة الشريعة بالأزهر برقم ١٢٩٣ .
- ٧- السلمان () : إتحاف المسلمين بما تيسر من أحكام الدين علم ودليل . تأليف عبدالعزيز
محمد السلمان - الطبعة الثانية - شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض
١٤٠٣ هـ .
- ٨- سابق () : فقه السنة، لسيد سابق - الطبعة الثامنة - دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٧ م .
- ٩- طلبة () : رسالة دكتوراه رقم ٢١٠١ بالأزهر فى الفقه المقارن .
- ١٠- أبو العينين () : الإثباء فى الفقه الإسلامى لأستاذنا أبى العينين شعىشع، كتاب مقرر
دراسى فى دراستنا للماجستير - عندي الجزء الثانى، ولعل الطبعة مصرىة .
- ١١- قنديل () : الشهادة المقبولة فى الفقه الإسلامى، للدكتور محمد حسين قنديل - مدرس
بكلية الشريعة بدمهور - الطبعة الأولى - مطبعة حسان - مصر ١٤٠٨ هـ .

١٢- مذكور () : « المدخل للفقہ الاسلامي » لأستاذنا المرحوم محمد سلام مذكور - طبعة دار النهضة العربية - ١٩٦٠ م.

١٣- المطهر () : أحكام الأحوال الشخصية في فقه الشريعة الإسلامي للعلامة محمد ابن يحيى المطهر - عضو محكمة النقض العليا بصنعاء - الطبعة الأولى - دار الكتاب المصري ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٤- مغنية () : الحج على مختلف المذاهب، تأليف العلامة محمد جواد مغنية - الطبعة الأولى - الناشر منظمة الإعلام الإسلامي - قسم العلاقات الدولية - ايران - ١٤٠٣ هـ.

١٥- المؤيدي () : كتاب الحج والعمرة للسيد العلامة مجد الدين بن محمد بن منصور الحسيني المؤيدي أطل الله في عمره - الطبعة الأولى - مطابع خميس مشيط الحديثة - السعودية ١٣٩٦ هـ.

١٦- الزحيلي () : آثار الحرب في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة، للدكتور وهبة الزحيلي استاذ الفقه الاسلامي بجامعة دمشق - الطبعة الرابعة - دار الفكر - دمشق ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٧- يوسف قاسم () : مبادئ الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور يوسف محمود قاسم - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٨- = : نظرية الضرورة، لأستاذنا الدكتور يوسف محمود قاسم - مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

١٩- تشريع الجمهورية العربية اليمنية: الشهادة وأحكامها في قانون الإثبات الشرعي وواجبات القاضي والتحكيم من تشريعات الجمهورية العربية اليمنية سابقاً - قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٦ م

سابعا - السير والتراجم والتأريخ

- ١- العلوي (استشهد مع الهادي): «سيرة الهادي إلى الحق» رواية علي بن محمد بن عبيدالله العباسي من ولد العباس بن علي بن أبي طالب العلوي - الطبعة الأولى - دار الفكر ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م تحقيق د/ سهيل زكار مدرس التأريخ بجامعة دمشق.
- ٢- ابن هشام (ت ٢١٨هـ، وقيل ت ٢١٣هـ): السيرة للإمام أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري - الطبعة الثانية - مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م - تحقيق: عدد من الأساتذة.
- ٣- ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى للإمام أبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري - دار الفكر، وأكثر ما نعتمد عليها. ونسخة أخرى - عني بطبعة وتصحيحه إدوارد سخو - ناظر مدرسة اللغات الشرقية في برلين، مطبوع في ليدن - مطبعة يربل عام ١٣٢٥هـ يوجد بمكتبة الآداب - جامعة صنعاء القديمة برقم عام ٣٠٨١، ورقم خاص لا يوجد.
- ٤- البخاري (ت ٢٥٦هـ): التأريخ الكبير، تأليف الحافظ النقاد شيخ الإسلام أبي عبدالله محمد ابن اسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ٥- المبرد (ت ٢٨٥هـ): الكامل للإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م تحقيق محمد أحمد الدالي.
- ٦- وكيع (ت ٣٠٦هـ): أخبار القضاة لمحمد بن خلف بن حيّان، الشهير بوكيع - مطبعة عالم الكتب - يوجد بمكتبة آداب جامعة صنعاء القديمة، تحت رقم عام ٤٨٨ / ٨٨٨م، ورقم خاص ٩٥٠٩٢ / ٢١٦.
- ٧- الطبري (ت ٣١٠هـ): تاريخ الطبري للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري - الطبعة الثالثة - دار التراث - بيروت - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.
- ٨- العقيلي (ت ٣٢٢هـ): الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي

– الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – تحقيق:
د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، ت ٣٨٨هـ. والرجوع إلى هذه النسخة بذكر رقم
الحديث.

٩– الكندي (ت ٣٥٠هـ): كتاب الولاة وكتاب القضاة، خاص بتاريخ قضاء مصر – تأليف أبي
عمر محمد بن يوسف الكندي المصري ٧٥٢–٧٥٧م – مطبعة الآباء اليسوعيين –
بيروت – ١٩٠٨م، يوجد بمكتبة آداب الجامعة القديمة – صنعاء – رقم عام
١٢١٧٨، رقم خاص ٩٢٣٠١.

١٠– الاصفهاني (ت ٣٥٦هـ): مقاتل الطالبين، لأبي الفرج علي بن الحسين المرواني الاصفهاني –
الطبعة الثانية – المكتبة الحيدرية بالنجف الاشرف ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

١١– الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد
ابن علي الخطيب البغدادي – دار الفكر.

١٢– ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): الاستيعاب في أسماء الأصحاب للحافظ أبي عمر يوسف بن
عبدالله بن محمد بن عبد البر – والاستيعاب مطبوع مع الإصابة في أسفل
الصفحة – دار الكتاب العربي – بيروت – ١٣٥٩هـ.

١٣– الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): الملل والنحل، للعلامة أبي الفتح محمد بن عبدالكريم ابن أبي
بكر أحمد الشهرستاني – مطبعة مصطفى الحلبي – مصر – ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م
– تحقيق: محمد سيد كيلاني.

١٤– السمعاني (ت ٥٦٢هـ): الأنساب، للإمام أبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور
التميمي السمعاني – الطبعة الأولى – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ١٤٠٨هـ
– ١٩٨٨م تعليق وتقديم عبدالله عمر البارودي.

١٥– ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن علي
ابن محمد بن الجوزي – الطبعة الأولى – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٢هـ
– ١٩٩٢م، تحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا، مراجعة: نعيم زرزور.

١٦- ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، للإمام المؤرخ أبي الحسن علي بن أبي الكرم

محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير - الطبعة الرابعة - دار الكتاب

العربي - بيروت - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧- = : أسد الغابة في معرفة الصحابة، للإمام المؤرخ أبي الحسن علي بن أبي الكرم

محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير - دار إحياء التراث العربي -

بيروت.

١٨- المحلي (ت ٦٥٢هـ): الحقائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، لعلامة اليمن الشهيد

حميد بن أحمد المحلي - نشر دار أسامة - طبعه السيد يوسف المؤيد.

١٩- ابن منظور (ت ٧١١هـ): مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تأليف محمد بن مكرم

المشهور بابن منظور - الطبعة الأولى - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

- تحقيق / رياض عبد الحميد مراد، وروحية النحاس، محمد مطيع الحافظ.

٢٠- المزي (ت ٧٤٢هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المتقن جمال الدين أبي

الحجاج يوسف المزي - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٨هـ -

١٩٨٨م، تحقيق د/ بشار عواد معروف.

٢١- ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): السيرة، للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير - دار إحياء التراث

العربي - بيروت - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، تحقيق: مصطفى عبد الواحد.

٢٢- = : البداية والنهاية، للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير - الطبعة الأولى - دار إحياء

التراث العربي - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - تحقيق: علي شيري.

٢٣- الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت - عن طبعة طهران ١٣٧٧هـ - وقد طبع

مرتين عن نسخة مخطوطة بمكتبة الحرم - بعناية العلامة أحمد بن محمد قاطن

الصنعاني الزيدي عالم بالتراجم والأسانيد ت ١١٩٩هـ وهي مصححة على

نسخة عليها خط المؤلف.

- ٢٤- = : سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي -
الطبعة الرابعة - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - محقق.
- ٢٥- = : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام مجلد عهد الخلفاء، للإمام شمس
الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة -
بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - يوجد عندي منه ١٣ مجلدا - حققه: جماعة.
- ٢٦- = : ميزان الاعتدال في نقد الرجال «رجال الحديث»، للإمام شمس الدين محمد
بن أحمد بن عثمان الذهبي - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - مصر -
١٣٢٥هـ.
- ٢٧- = : العبر في خبر من غبر، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
- الطبعة الثانية - سلسلة تصدر عن وزارة الإعلام الكويتية - ١٩٨٤م، تحقيق
صلاح الدين المنجد.
- ٢٨- ابن عنبه (ت ٨٢٨هـ): عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، تأليف جمال الدين
أحمد بن علي الحسيني المعروف بابن عنبه - تحقيق لجنة إحياء التراث - بيروت.
- ٢٩- المهدي (ت ٨٤٠هـ): الملل والنحل، للإمام أحمد بن يحيى المرتضى - الطبعة الثانية - دار
الندى - بيروت - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م تحقيق / محمد جواد مشهور استاذ
بجامعة دمشق - وهو مملوء بالأغلاط.
- ٣٠- ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): تهذيب التهذيب، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب
الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - الطبعة الأولى
١٣٢٥هـ - مطبعة مجلس دائرة المعارف - الهند - حيدرآباد.
- ٣١- = : لسان الميزان، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي
بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة
المعارف النظامية - حيدرآباد - الهند - ١٣٢٩هـ.

٣٢- = : تقريب التهذيب، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - دار المعرفة - بيروت - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.

٣٣- = : الإصابة في تمييز الصحابة، لشيخ الإسلام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٣٥٩هـ.

٣٤- الحلبي (ت ١٠٤٤هـ): السيرة الحلبية للإمام علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي - وبهامشها السيرة النبوية لزيني دحلان - دار التراث - بيروت.

٣٥- زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ): السيرة النبوية والآثار المحمدية لمفتي الشافعية بمكة السيد أحمد زيني دحلان - دار التراث - بيروت. هامش مع الحلبي.

٣٦- العرشي (ت ١٣٢٩هـ): بلوغ المرام في شرح مسك الختام - تأليف القاضي حسين ابن أحمد العرشي، نشر مكتبة اليمن الكبرى.

٣٧- الجنداري (ت ١٣٣٣هـ): تراجم الرجال للعلامة أحمد بن عبدالله الجنداري في أول شرح الأزهاري.

٣٨- محسن العاملي (ت ١٣٧١هـ): سيرة الرسول للسيد محسن الأمين العاملي - دار المطبوعات العربية.

٣٩- الأمين (ت ١٣٧١هـ): أعيان الشيعة للإمام السيد محسن الأمين موسوعة ضخمة في أربعة عشر مجلداً - دار التعارف للمطبوعات - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٠- أبو زهرة (ت ١٣٩٤هـ): تأريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد، وتأريخ المذاهب الفقهية للإمام محمد أبي زهرة - دار الفكر العربي - يوجد في مكتبة الجامعة القديمة - صنعاء - رقم خاص ٢١٧.

٤١- الأمين () : دائرة المعارف الإسلامية الشيعية لحسن الأمين - الطبعة الخامسة - دار التعارف للمطبوعات - بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤٢- أمين () : د / محمد محمد أمين، كلية الآداب، جامعة القاهرة، في مجلّة البحث العلمي، والتراث الإسلامي، العدد الخامس عام ١٤٠٢هـ - الصادرة عن جامعة: أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. عنوان بحثه: (الشاهد العدل في القضاء الإسلامي).

٤٣- البوطي () : فقه السيرة للدكتور: محمد سعيد رمضان البوطي - الطبعة العاشرة - دار الفكر المعاصر، بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٤- الحسني () : سيرة المصطفى لهاشم معروف الحسني - دار التعارف للمطبوعات - بيروت - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٥- الخوئي () : معجم رجال الحديث، لزعيم الحوزة العلمية السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي - الطبعة الأولى - مطبعة الآداب - النجف الأشرف ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م وهو ٢٤ مجلدًا.

٤٦- رضا () : محمد رسول الله لمحمد رضا، أمين مكتبة جامعة القاهرة سابقًا. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٤٧- الزركلي () : الأعلام لخير الدين الزركلي قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين - الطبعة السادسة - دار العلم للملايين - بيروت.

٤٨- كحالة () : معجم المؤلفين «تراجم مصنفى الكتب العربية» تأليف عمر رضا كحالة - الطبعة الأولى - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٩- المبار كفوري () : الرّحيق المختوم، بحث في السيرة لصفي الرّحمن المبار كفوري - الطبعة الأولى - الجامعة السلفية - الهند ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٠- المعهد الألماني : أخبار أئمة الزيدية في طبرستان وديلمان وجيلان - إصدار المعهد الألماني في بيروت - مطبعة المتوسط - بيروت ١٩٨٧م كتاب منتزع من الجزء الأول من الكتاب المعروف بالتاجي في أخبار الدولة الديلمية لأبي اسحاق بن ابراهيم بن هلال الكاتب الصابي.

٥١- الندوة العالمية للشباب : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة - الندوة العالمية

للشباب - الرياض، الطبعة الثانية - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٢- نعمان () : «الإمام الهادي واليا، وفقهها، ومجاهدا» لعبد الفتاح شايف نعمان - الطبعة

الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م رسالة ماجستير.

ثامنا - المتنوعات

١- التوحيدي (كان حيا قبل ٣٩٠هـ) : الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، سامر بها الوزير

أبا عبدالله العارض - المكتبة العصرية - بيروت صيدا تصحيح : أحمد أمين،

وأحمد الزين.

٢- الغزالي (ت ٥٠٥هـ) : إحياء علوم الدين، لحجة الإسلام أبي حامد محمد محمد محمد بن

أحمد الغزالي الطوسي، وبهامشه تخريج لأحاديثه للإمام الحافظ العراقي، ويتبعه

كتاب الإملاء لإشكالات الإحياء للإمام الغزالي، وكتاب تعريف الأحياء بفضائل

الإحياء للشيخ العيدروس - الطبعة الأولى - دار الجيل - بيروت - ١٤١٢هـ -

١٩٩٢م.

٣- ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) : شرح نهج البلاغة للإمام عبد الحميد هبة الله بن محمد ابن

الحسين بن أبي الحديد المدائني وكنيته أبو حامد ولقبه عز الدين، ويطلق عليه

شرح ابن أبي الحديد - دار مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٦٣م، خمسة مجلدات

كبار، تحقيق، الشيخ: حسن تميم قاضي بيروت الشرعي، إشراف لجنة إحياء

الذخائر.

٤- ابن حمزة (ت ٧٤٥هـ) : تصفية القلوب من درن الأوزار والذنوب للإمام يحيى بن حمزة -

الطبعة الأولى - دار الحكمة اليمانية - صنعاء ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥- ابن الحسن () : كنز الرشاد وزاد المعاد للإمام عز الدين بن الحسن، بقلم الشيخ عبدالواسع

ابن يحيى الواسعي رحمه الله - طبعة قديمة - مطبعة أمين ضبش الكبرى -

مصر.

- ٦- ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية - الطبعة الأولى - دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م راجعه وعلق عليه محمد الأنور أحمد البلتاجي .
- ٧- ابن مفلح (ت ٧٦٣هـ): الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي - مطبعة التقدم - القاهرة ١٩٨٧م - مكتبة ابن تيمية .
- ٨- الدميري (ت ٩٢٣هـ): حياة الحيوان الكبرى للعلامة كمال الدين الدميري - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٧٤هـ . وبهامشه عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، للعلامة زكريا محمد بن محمود القزويني .
- ٩- ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ): الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، ويليّه تطهير الجنان واللسان عن ثلب سيدنا معاوية، للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي، تخريج عبدالوهاب عبداللطيف - مدرس بالأزهر - الطبعة الثانية - شركة الطباعة المتحدة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ١٠- القبلي (ت ١٠٨هـ): الأبحاث المسددة في فنون متعددة للعلامة صالح بن مهدي القبلي - الطبعة الأولى - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م صححه: القاضي عبدالرحمن الإيراني .
- ١٣- = : العَلَمُ الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ - مكتبة دار البيان - دمشق - بدون تاريخ - إلّا أنَّ المقدمة بقلم عبدالرحمن الإيراني - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٣- = : الأرواح النوافخ للعلامة صالح بن مهدي القبلي - مكتبة دار البيان - دمشق - بدون تاريخ - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٤- ابن الأمير (ت ١١٨٢هـ): ذيل الأبحاث المسددة للإمام محمد بن اسماعيل الأمير - الطبعة الأولى - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م .

- ١٥ - = : الروضة الندية في شرح التحفة العلوية، للإمام محمد ابن اسماعيل الأمير،
والتحفة منظومة له ولوالده في فضائل الإمام عليّ - المكتبة الإسلامية.
- ١٦ - وجدي (ت ١٣٣٨هـ): دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي - الطبعة الثالثة -
دار المعرفة، بيروت ١٩٧١ م، توجد بمكتبة الآداب - جامعة صنعاء.
- ١٧ - ابن عقيل (ت ١٣٥٠هـ): النصائح الكافية لمن يتولى معاوية للسيد العلامة محمد بن
عقيل بن عبدالله بن عمر بن يحيى العلوي الحسيني الحضرمي - مطبعة مظفري
- بومباي - الهند.
- ١٧ - شرف الدين (ت ١٣٧٧هـ): المراجعات هي مراسلات بين المؤلف الإمام شرف الدين العاملي
وشيخ الأزهر الإمام سليم البشري - الطبعة العشرون - مطبوعات النجاح -
القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.
- ١٨ - قطب (ت ١٣٨٧هـ): معالم في الطريق لسيد قطب - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٩ - أبو زهرة (ت ١٣٩٤هـ): الصادق حياته وعصره آراءه وفقهه، للعلامة الشيخ محمد أبي
زهرة - دار الندوة الجديدة - بيروت.
- ٢٠ - = : الإمام زيد حياته وعصره آراءه وفقهه للعلامة الشيخ محمد أبي زهرة - دار
الفكر العربي.
- ٢١ - = : محاضرات في النصرانية، للعلامة الشيخ محمد أبي زهرة - الطبعة الثالثة -
دار الفكر العربي ١٣٨١هـ - ١٩٦٦ م.
- ٢٢ - الجزائري () : «المخابرات والعالم» لسعيد الجزائري، الطبعة الرابعة - من منشورات
مكتبة النور - دمشق.
- ٢٣ - حمو () : أضواء على الشيعة للهادي حمو - استاذ بجامعة الزيتونة - تونس - المطابع
الموحدة - تونس ١٩٨٩ م.
- ٢٤ - الزين () : «الإسلام وثقافة الإنسان» لسميح عاطف الزين - الطبعة الرابعة - دار الكتاب
اللبناني - بيروت - ١٣٩٣هـ ١٩٧٣ م.

- ٢٥- الغزالي () : التعصب والتسامح للشيخ محمد الغزالي .
- ٢٦- = : كفاح دين للشيخ محمد الغزالي .
- ٢٧- = : خلق المسلم للشيخ محمد الغزالي - الطبعة السابعة - دار القلم - دمشق ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
- ٢٨- القانون الأساسي للجمهورية الاتحادية الألمانية دستور الدولة - النشرة الرسمية لوزارة الخارجية الألمانية لعام ١٩٩١م .
- ٢٩- مغنية () : في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد لمحمد جواد مغنية - الطبعة الثالثة - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م .
- ٣٠- الندوي () : «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين» ، للسيد أبي الحسن علي الحسيني الندوي - مطابع الدوحة الحديثة - دولة قطر ١٩٨٦م .
- ٢٣- نور الدين () : خوارم المروءة وأثرها في عدالة الرواة ، د / أحمد نور الدين - مجلة البحث العلمي السابقة .
- ٢٤- يماني () : «علّموا أولادكم محبة آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» د / محمد عبده يماني - الطبعة الثانية - مؤسسة علوم القرآن - بيروت ١٤١٢هـ .

تاسعا - كتب اللغة والمعاجم والقواميس

- ١- الإمام علي عليه السلام (ت. ٤٠هـ) : نهج البلاغة لأمير المؤمنين علي - الطبعة الأولى - دار البلاغة - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، جمعه السيد الإمام الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم ابن موسى بن جعفر الصادق ت ٤٠٤هـ - شرحه وضبطه الإمام محمد عبده .
- ونهج البلاغة نسخة محققة وموثقة تحوي مائتة نسبتة للإمام علي عليه السلام من خطب ورسائل وحكم . تحقيق ، وتوثيق ، د : صبري إبراهيم السيد . جامعة عين شمس ، وجامعة قطر ، دار الثقافة - قطر - الدوحة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢- الشافعي (ت ٢٠٤هـ): الديوان للإمام محمد بن إدريس الشافعي - المكتبة الشعبية - بيروت.

٣- الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): أساس البلاغة للإمام جابر الله محمود بن عمر الزمخشري - دار الفكر - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤- المطرزي (ت ٦١٠هـ): المغرب في ترتيب المعرب. للإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي - الطبعة الأولى - الناشر مكتبة أسامة - حلب - سوريا - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار.

٥- الرازي (ت ٦٦٦هـ): مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دار البصائر، ترتيب: محمود خاطر، تحقيق: حمزة فتح الله.

٦- ابن منظور (ت ٧١١هـ): لسان العرب للإمام: محمد بن مكرم المشهور بابن منظور - الطبعة الأولى - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - نسقه: علي شيري.

٧- ابن هشام (ت ٧٦١هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصاري - مطبعة المدني - القاهرة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ونسخة أخرى مجلد واحد - الطبعة الثالثة - دار الفكر - بيروت ١٩٧٢م، تحقيق: د/ مازن المبارك - استاذ العربية - جامعة دمشق - راجعه: سعيد الاخفاني - رئيس قسم اللغة العربية بجامعة دمشق سابقا.

٨- = : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - الطبعة الخامسة - مطبعة السعادة - مصر - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٩- ابن هشام (ت ٧٦١هـ): قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - مطبعة الاستقامة - مصر ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

١٠- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): حاشية في النحو، للشيخ محمد الخضري على شرح المحقق ابن عقيل لألفية الإمام ابن مالك، الحاشية بصلب الكتاب، والشرح مع الألفية بالهامش، مطبعة دار إحياء الكتب العربية - البابي الحلبي - مصر - (بدون تاريخ).

١١- الفيومي (ت ٧٧٠هـ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - طبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تصحيح: مصطفى السقا.

١٢- الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ): القاموس المحيط، للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - الطبعة الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، محققة.

١٣- البغدادي (ت ١٠٩٣هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر ابن عمر البغدادي - الطبعة الثالثة - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون.

١٤- الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس للسيد الإمام: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي البمني - مطبعة حكومة الكويت - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م حققه: محققون عدة، وهي طبعة فاخرة وآخر جزء عندي رقم ٢٥ حققه: مصطفى حجازي، طبعة الكويت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٥- الأهدل (ت ١٢٩٨هـ): الكواكب الدرية للشيخ محمد بن أحمد الأهدل شرح على متممة الأجرومية، للعلامة محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٥١هـ. والكواكب الدرية «طبعة جديدة» الطبعة الأولى - مؤسسة الكتب الثقافية - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠هـ ومعها عدة حواشي، ورجعنا إلى كليهما.

١٦- زغلول () : موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، إعداد أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول - الطبعة الأولى - دار الفكر - بيروت - ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٧- الشامي () : « دامغة الدوامغ » لمفخرة اليمن العلامة الأديب الشاعر أحمد بن محمد الشامي
- مطبوعات دار الإمام الهادي .

١٨- عبد الباقي () : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم بحاشية المصحف الشريف، وضعه
محمد فؤاد عبد الباقي - الطبعة الأولى - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٤٠٧ هـ
- ١٩٨٧ م .

١٩- اليسوعي () : المنجد في اللغة والأدب والعلوم، تأليف الأب لويس معلوف اليسوعي -
المطبعة الكاثوليكية - بيروت .

اللغة الإنجليزية

١- البعلبكي () : المورد الكبير قاموس انجليزي عربي - لمنير البعلبكي - الطبعة السادسة عشرة
- دار العلم للملايين ١٩٨٢ م .

٢- قاموس الياس الجيب عربي - انجليزي، وانجليزي - عربي - مطبعة دار العالم - القاهرة .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	١
المقدمة	٥
السبب في اختيار الموضوع	٧
منهج البحث	٨
خطة البحث	١١

القسم الأول: نظرية العدالة

تمهيد وتقسيم	١٣
--------------------	----

الباب الأول: ماهية العدالة

تمهيد وتقسيم	١٤
--------------------	----

الفصل الأول

تعريف العدالة في اللغة وبيان الفرق بينها وبين كلمات تضاهيها

تمهيد وتقسيم	١٥
- تعريف العدالة في اللغة	١٥
- الفرق بين مصطلح العدالة في الرواية والشهادة، وبين غيرها من المصطلحات ...	١٧

الفصل الثاني

تعريف العدالة في الإصطلاح

تمهيد وتقسيم	٢٠
المبحث الأول: تعريف العدالة عند الأصوليين والفقهاء والمحدثين	
تقسيم	٢٠
المطلب الأول: تعريف الأصوليين والفقهاء	٢١
المطلب الثاني: تعريف العدالة عند المحدثين	٢٦
- شرح التعريفات	٢٧
المبحث الثاني: تقييم التعريفات	٢٩

الباب الثاني : تأريخ العدالة

- تمهيد وتقسيم ٣٥
- الفصل الأول : العدالة في عصر النبي (ص) ٣٨
- الفصل الثاني : العدالة في عصر الصحابة ٤٦
- الفصل الثالث : تأريخ العدالة في عصر التابعين وتابعيهم ٥٥
- الفصل الرابع : تأريخ العدالة في الشهادة ٦١

الباب الثالث : أدلة العدالة وأسسها وشروطها وأوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة

- تمهيد وتقسيم ٦٨
- الفصل الأول : الأدلة من القرآن والسنة
- تقسيم ٦٩
- المبحث الأول : الأدلة من القرآن ٦٩
- المبحث الثاني : الأدلة من السنة ٨٠
- الفصل الثاني : أسس العدالة
- تمهيد وتقسيم ٨٦
- المبحث الأول : أساس العدالة عند المتكلمين ٨٧
- المبحث الثاني : أساس العدالة عند المحدثين والأصوليين ٩٠
- المبحث الثالث : أساس العدالة عند الفقهاء ٩٥
- الفصل الثالث : شروط العدالة ١٠٠
- المبحث الأول : شروط الراوي ١٠١
- المبحث الثاني : شروط الشاهد ١٠٥
- المطلب الأول : شروط التحمل ١٠٥
- المطلب الثاني : شروط الأداء ١٠٦
- الفصل الرابع : أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواية والشهادة ١١٧

الباب الثالث: التعديل والجرح

١٢٣	تمهيد وتقسيم
١٢٤	الفصل الأول: تعريف التعديل والجرح وأهمية هذا العلم ومشروعيته ..
	الفصل الثاني: أسباب الجرح والتعديل
١٢٨	تمهيد وتقسيم
١٢٩	المبحث الأول: الأسباب الجارحة المتفق عليها وهي المعاصي
١٣١	المطلب الأول: مفهوم الكبائر
١٣٩	المطلب الثاني: تعداد الكبائر
١٤٨	المطلب الثالث: انقسام المعاصي
١٥٢	المطلب الرابع: حكم مرتكب الكبيرة
١٥٨	المبحث الثاني: أسباب الجرح المختلف فيها:
١٥٩	المطلب الأول: القدر
١٦١	الفرع الأول: تعريف القدر
١٦٣	الفرع الثاني: الفرق بين علم الله وقدرته
١٦٦	الفرع الثالث: فعل الإنسان وعلم الله
١٧٦	المطلب الثاني: التشيع وأثره على الجرح والتعديل
١٧٧	الفرع الأول: تعريف التشيع
١٨٢	الفرع الثاني: رأي المحدثين التشيع
٢٠٤	الفرع الثالث: سبب الجرح بالتشيع
٢١١	الفرع الرابع: عداة الأمويين والعباسيين لعلي وشيعته وتأثيره على المحدثين
٢٣٥	الفرع الخامس: موقف المحدثين ورأيهم في غير الشيعة
٢٤٨	الفرع السادس: تقييم موقف المحدثين
	الفصل الثالث: كيفية العدالة وطرق التعديل والجرح
٢٦٠	تمهيد وتقسيم
٢٦١	المبحث الأول: صفة العدالة وكيفيةها

المطلب الأول : مذهب الإمام أبي حنيفة	٢٦١
المطلب الثاني : مذهب الجمهور ودليلهم	٢٧٢
المبحث الثاني : طرق التعديل والجرح	٢٧٧
الفصل الرابع : مراتب وألفاظ الجرح والتعديل والأثر المترتب على ذلك ..	٣٨٧
المبحث الأول : مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما	٢٨٨
المبحث الثاني : الأثر المترتب	٢٩٥
الفصل الخامس : شروط الناقد وصفة ألفاظ الجرح والتعديل وحكم تعارضهما	
تمهيد وتقسيم	٢٩٧
المبحث الأول : شروط الناقد	٢٩٨
المبحث الثاني : صفة ألفاظ الجرح والتعديل	٣٠٣
المبحث الثالث : تعارض التعديل والجرح ووسائل تجنبه	٣١٣
المطلب الأول : تعارض ألفاظ التعديل والجرح	٣١٣
المطلب الثاني : وسائل تجنب التعارض	٣١٩

القسم الثاني: تطبيقات نظرية العدالة

تمهيد وتقسيم	٣٢٥
الباب الأول : أثر القرابة ونحوها على الشهادة	
تمهيد وتقسيم	٣٢٧
الفصل الأول : القرابة والزوجية وأثر ذلك على الشهادة	
تمهيد وتقسيم	٣٢٨
المبحث الأول : شهادة الفروع للأصول والعكس	٣٢٩
المبحث الثاني : شهادة الأخ لأخيه	٣٤٩
المبحث الثالث : شهادة الزوجين لبعضهما	٣٥١

٣٥٥	تمهيد وتقسيم
٣٥٦	المبحث الأول : الشهادة التي تجر إلى الشاهد نفعا
٣٦٢	المبحث الثاني : الشهادة التي يتهم صاحبها بدفع الضرر
٣٦٤	المبحث الثالث : الشهادة التي يقرر الشاهد فيها فعله

الفصل الثالث : الصداقة والعداوة وتأثيرهما على الشهادة

٣٦٥	تقسيم
٣٦٥	المبحث الأول : شهادة الصديق لصديقه
٣٦٨	المبحث الثاني : شهادة العدو على عدوه
٣٦٨	المطلب الأول : العداوة الدنيوية
٣٧٢	المطلب الثاني : تأثير العداوة الدينية على الشهادة
٣٧٢	الفرع الأول : العداوة بين المسلمين
٣٨٣	الفرع الثاني : تأثير العداوة بين مسلم وكافر

الباب الثاني : تأثير اختلاف الدين على الشهادة

٣٨٥	تمهيد وتقسيم
٣٨٦	الفصل الأول : شهادة المسلم على الكافر
٣٩٠	الفصل الثاني : حكم شهادة غير المسلمين فيما بينهم
٤٢٤	الفصل الثالث : شهادة غير المسلم على المسلم عند وصية الموت في السفر
٤٢٥	تمهيد وتقسيم
٤٢٥	المبحث الأول : الآيات الكريمة وسبب نزولها
٤٢٩	المبحث الثاني : تفسير الآيات
٤٤٠	المبحث الثالث : اختلاف أهل العلم في مسألة شهادة الكافر على المسلم في الوصية في السفر
٤٦٧	الفصل الرابع : الفسق والعادات وتأثير ذلك على الشهادة

المبحث الأول : شهادة الفاسق ومن لامرؤة له	٤٦٨
المبحث الثاني : حكم العادات والمروءات وتأثيرها على الشهادة	٤٩٠
المطلب الأول : المروءة.....	٤٩٢
المطلب الثاني : مفهوم الفسق الذي ترد به الأخبار والشهادات	٤٩٥
المطلب الثالث : الأدلة على قبول غير العدل بشرط أن يؤمن كذبه	٤٩٨
المبحث الثالث : مدى نطاق القبول لغير العدل	٤٩٩

الفصل الخامس : شهادة غير المسلمين على المسلمين في غير السفر

تمهيد وتقسيم.....	٥٠٢
المبحث الأول : قبول شهادة أبناء الدولة الإسلامية من غير المسلمين على المسلمين وغيرهم	٥٠٣
المطلب الأول : ولاية الكافر والاستعانة به	٥٠٤
المطلب الثاني : قبول شهادتهم كحق تابع للمواطنة	٥١٧
المبحث الثاني : قبول شهادة الكافر من غير دولة الاسلام على المسلم من باب المعاملة بالمثل	٥٢٦
المطلب الأول : ما لا يجوز فيه المعاملة بالمثل	٥٢٧
المطلب الثاني : ما تجوز فيه المعاملة بالمثل	٥٣٠
المبحث الثالث : قبول شهادة الكافر للضرورة	٥٣٧
الخاتمة	٥٤٤
فهرس المراجع	٥٤٨
فهارس الموضوعات	٥٩٨
